الدكتور عبد اللطيف حمزه

أدب المقالة الصحفية في مصر

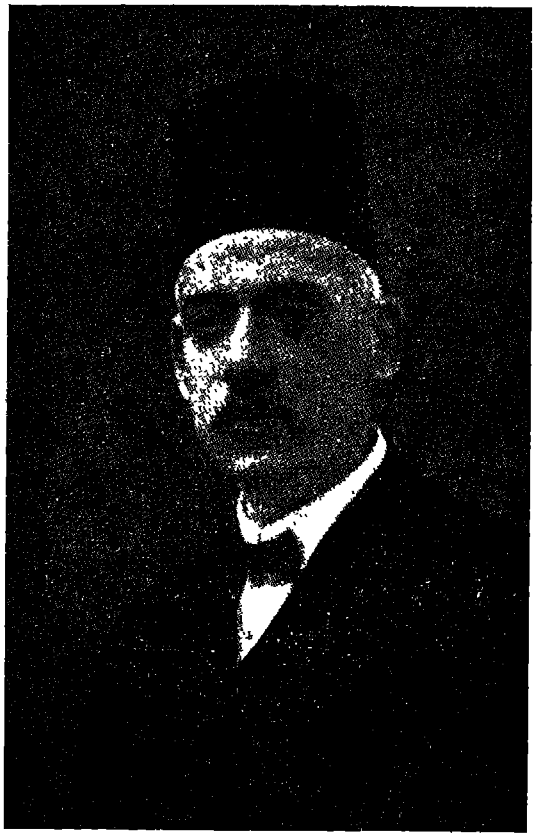
الجزء السابع

أمين الرافعي

في صحف اللواء والشعب والأخبار وغيرها

الهيئة المصرية العامة للكتاب

فؤاد أحمد سليم



فقيد الوطن

المغفور له أمين الرافعي (بك)

١٨٨٦ — ١٩٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

— ١ —

صحيح ما يقال من أن الآلام مصدر نعمة كبرى على الأدب ، وصحيح كذلك أن يقال إن الآلام مصدر نعمة على الصحافة . ومن شأن المحن أنها تصهر النفوس الكريمة والشعوب المجيدة ، فتبين عن كرم جوهرها ، وتخرج منها النفوس والشعوب كما يخرج الذهب الإبريز بعد احتراقه بالنار التى تذيب ما علاه من صدأ ، وتخلصه مما اختلط به من شائبة .

منذ الاحتلال البريطانى الذى فرض نفسه على مصر فى عام ١٨٨٢ ، والمصريون يقاسون ألوانا من العسف والظلم ، ويعانون أنواعا من الضغط والذل ، قد تنوء بها الشعوب الأخرى .

أطاح الاحتلال باستقلالهم الداخلى الذى أقرته معاهدة عام ١٨٤٠ ، كما أطاح بدستورهم الذى نالوه عام ١٨٨١ . وهو الدستور الذى أتت به الثورة العرابية . ومنذ ذلك الوقت ومصر أمام قضية كبرى ذات شقين وهما : الاستقلال من جهة ، والدستور من جهة أخرى . ومن ثم أصبح للصحافة المصرية هدف واحد تنحصر فيه ، ولا تسمح أن يصرفها عنه هدف سواه . وهذا الهدف هو العمل من أجل هذه القضية الوطنية .

والحق أن هـذه القضية الوطنية كانت كفيلة بأن تملأ وقت الصحافة المصرية ، وكانت كافية لأن تشغل كل حيز لها فى تلك الفترة .

ومن هنا حق لها أن تسمى « صحافة رأى » أو « صحافة مبدأ » .

— ٢ —

وفى أثناء اشتغال الأمة المصرية بهذه القضية تعرض المصريون لطائفة من المآسى الجسام، كانت كل واحدة منها كافية لإضعاف هذه الأمة ، لو لم تكن من ذلك العنصر الذهبى ، الذى يزداد بريقه ولمعانه بعد خروجه من النار التى تكشف عن قيمته وتفصح عن جوهره .

من تلك المحن الشداد ، والأحداث الجسام - مأساة الحرب العالمية الأولى ، وفيها عصف الاحتلال البريطانى بكل ما لمصر فى ذلك الوقت من مال ورجال ، وما للمصريين أنفسهم من شعور بالعزة القومية .

ومنها الثورة الكبرى — ثورة سنة ١٩١٩ . وفيها تعرض المصريون وزعماؤهم وقادتهم للاضطهاد الذى لا يمكن أن ينساه مصرى إلى اليوم .

ثم منها مأساة الانقسام الداخلى الذى منيت به الأمة المصرية عام ١٩٢٢ ، وذلك بسبب المفاوضات بينهم وبين الإنجليز ، وهو انقسام أفاد منه الإنجليز — على عادتهم — فوائد شتى ، وأطالوا بسببه أمد الاحتلال الفعلى للبلاد المصرية .

وفى هذا الجو العكر طفت على سطح الماء عناصر خبيثة ، تمثلت فى بعض شخصيات ضعيفة تولت الحكم فى مصر ، وأخذت جانب العدو ، وكانت ضالعة مع القصر الملكى ، وتألف منها ومن رجال القصر ومن المعتمد البريطانى أثافٍ ثلاث، وضعت عليها القدر التى احترقت بها الوطنية المصرية حتى أنضجتها ، وأذاقتها صنوف العذاب والويل !!

— ٣ —

وفى الفترة التى تقع بين سنة ١٩١٨ — وهى السنة التى انتهت فيها

الحرب ، وسنة ١٩٢٧ — وهى السنة التى مات فيها سعد زغلول — كانت شخصية هذا الزعيم الكبير قطب الرحى من جميع الأحداث السياسية التى مرت بها الوطنية المصرية التى نتحدث عنها .

والعجيب أن الناس فى هذا الجيل بدءوا يختلفون فى وطنية هذا الزعيم، وكان من الحق ألا يختلفوا فى ذلك .

ولهؤلاء نقول إن المقياس الدقيق الذى تقاس به عظمة العظيم هو الموازنة بينه وبين الظروف التى جعلت منه زعيما للأمة فى فترة من فترات حياتها ، كهذه الفترة التى أعقبت الحرب العظمى .

ونحن نعلم أن إنجلترا خرجت من تلك الحرب سيدة الموقف كلـه؛ فى مصر وغير مصر ، وقد بدا من تصرفاتها فى ذلك الوقت أنهـا تنظر إلى مصر على أنها مستعمرة بريطانية ،لا أكثر ولا أقل ، وبدأت بالفعل ترتب نفسها على هذا الوضع .

فهذا هو مستشار دار الحماية البريطانية « السير وليم برونيت » يضع لمصر فى سنة ١٩١٨ ما يسمى « بالقانون النظامى » . وهو قانون ينزل بها إلى مرتبة المستعمرات البريطانية ، ويتلخص هذا المشروع فى إنشاء مجلس نواب مصرى، يؤلف من المصريين . ولا يكون رأيه إلا استشاريا محضا ، فليس له سلطة حاسمة فى أى شأن من شئون الحكومة أو الأمة . وإلى جانب هذا المجلس النيابى الاستشارى يوجد مجلس الشيوخ ؛ وهو وحده صاحب السلطة التشريعية . ولكن انظر ! ممن يتألف هذا المجلس الأخير ؟ إنه يتألف من خليط عجيب من الأجانب والمصريين يدخلون فيه بطريق التعيين . ثم من أعضاء رسميين هم الوزراء المصريون ومعهم المستشارون البريطانيون ، ومن فى منزلتهم من الموظفين الرسميين . وكل هؤلاء يدخلون المجلس كذلك بطريق التعيين . أما الأعضاء المنتخبون — وعددهم خمسة عشر من الأجانب وثلاثون من المصريين — فإنهم ينتخبون

بطريقة كثيرة القيود من شأنها أن تجعل الأغلبية دائما فى صف الأعضاء الرسميين أو المعينين ، ومعهم الأعضاء الأجانب المنتخبون .

ذلك هو القانون النظامى الذى وضعه مستشار الحماية البريطانية لمصر عقب الحرب العظمى ، وهو نظام يجعلنا نحن المصريين عبيدا للمحتل .

فإذا ظهر فى ذلك الوقت رجل كسعد زغلول ، واعترض على هذا الوضع المزرى بكرامة المصريين ، ووقف بمفرده — وهو الرجل الأعزل من كل سلاح إلا سلاح الحق — ليرد على الإمبراطورية البريطانية ذات الجيوش والطائرات والأساطيل ، ويقض مضاجع الإنجليز ، ويحول بينهم وبين تحقيق هذا الأمل المنشود ، ويقود شعبه فى ثورة عارمة يشترك فيها العنصران اللذان تتألف منهما الأمة المصرية ، وهما عنصرا الأقباط والمسلمين . فإن مثل هذا الرجل يجب أن ينحنى له التاريخ !

لكأنى بهذا التاريخ وهو ينصت بكلتا أذنيه إلى سعد زغلول حين يقول مخاطبا المصريين :

« احثوا التراب فى وجوه الدساسين الذين يفرقون بين مصرى ومصرى ، بادعائهم أن هذا مسلم وذلك قبطى ، ليس عندنا مسلم وقبطى ، بل الكل عندنا مصرى ! » .

قالها الرجل فى خطبة من خطبه الرائعة بعد عودته من المنفى ، وأنقذ بها الرجل بلاده من فتنة عمياء شاملة ، كانت قد بلغت منتهاها قبل الحرب العظمى ببضع سنوات ، وكادت تودى بمستقبل البلاد ، بل تقدمها لقمة سائغة للأسد البريطانى الذى لا يعيش إلا فى جو من الفرقة والانقسام .

صحيح أنه كانت لسعد زغلول بعض أخطاء أفاد منها الإنجليز ، وأضرت فى الوقت نفسه بالثورة التى كان على رأسها هذا الزعيم . ولكن ليس معنى ذلك مطلقا أننا نغض من شأنه ، أو أننا نسمح للمغرضين من

كتاب التاريخ أن يزيفوا صفحته ، أو ينحطوا به وبأمته ، أو يقللوا من شأن الثورة الشعبية التى أمكنها أن تزعج انجلترا ! !

إننا ندعو شباب هذا الجيل أن يمعن النظر فى هذه الحقائق ، ويتأمل بعد ذلك هذه العبارة التى كتبها الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه «فلسفة الثورة» وفيها يقول :

« إن كفاح أى شعب جيلا بعد جيل بناء يرتفع حجرا فوق حجر ، وكما أن كل حجر فى البناء يتخذ من الحجر الذى تحته قاعدة يرتكز عليها كذلك الأحداث فى قصص كفاح الشعوب ، كل حدث فيها هو نتيجة لحدث سبقه ، وهو فى نفس الوقت مقدمة لحدث ما زال فى ضمير الغيب » .

— ٤ —

فى تلك الفترة العصيبة من تاريخ مصر السياسى نبغ كتاب كبار، اتخذوا الصحافة حرفة لهم ، وجعلوا منها وسيلة فعالة للدفاع عن مصالح الوطن — كل بحسب قدرته وطبيعته ، وكل بحسب الظروف المحيطة به . فمنهم من آثر الملاينة ، ومنهم من أبى إلا العنف والمخاشنة ، ومنهم من مزج بين الخطتين وفى كل خير .

وقد سبق لنا أن تحدثنا عن ثلاثة أو أربعة من أولئك الكتاب الكبار فى عهد الاحتلال ، ومنهم « إبراهيم المويلحى » فى الجزء الثالث من كتابنا « أدب المقالة الصحفية » ، و « الشيخ على يوسف » فى الجزء الرابع ، والزعيم الشاب « مصطفى كامل » فى الجزء الخامس ، وآخر من تحدثنا عنهم من كتاب الاحتلال « الأستاذ أحمد لطفى السيد » فى الجزء السادس من هذه السلسلة .

واليوم تتاح لنا فرصة التحدث عن صحفى نابه من رجال تلك الحلبة ، هو الأستاذ أمين الرافعى — جذبتنا إليه أمور عدة، أوجبت علينا أن نخصه

بالحلقة السابعة من حلقات بحثنا « أدب المقالة الصحفية » . ومن هذه الأمور :

أولا : أنه كان من أولئك الكتاب الذين وقفوا حياتهم ، وحبسوا أقلامهم على شيء واحد فقط ، هو الدفاع عن القضية المصرية ؛ فأصبحت همه الأول ، وشغله الشاغل ، وغايته الأولى والأخيرة من الحياة ، ولم يكد يمر عليه يوم من أيامه الصحفية منذ بدأها حتى مات إلى رحمة الله لم يكتب فيه مقالا فى موضوع هذه القضية الوطنية .

ومعنى ذلك أن الرجل لم يشتت جهوده ولم يبعثرها فى ميادين شتى : لم يكتب فى الأدب ، ولم يكتب فى الاجتماع ، ولم يكتب فى الفلسفة ، ولم يكتب فى التاريخ العام ، ولا كان له دخل بأمر من هذه الأمور على تمكن فيه لكل واحد منها ، متى قصد إلى شيء من ذلك .

وتلك ظاهرة تستحق التسجيل فى تاريخ صحافتنا المصرية . وهى إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الصحافة إذ ذاك دخلت فى دور التخصص ، فأصبح لدينا صحفى بارع كأمين الرافعى وقف قلمه على « المقال السياسى » .

ثانيا : ومن الأمور التى أوجبت علينا العناية بهذا الصحفى أنه كان يمثل الصحافة المصرية فى أحلك أوقاتها ، وتحت أشد الأزمات التى مرت بها فى حياتها ، ونعنى بها ثورة سنة ١٩١٩ ، وما تلاها من الأحداث الجسام التى لا ينساها مصرى عارف بتاريخ بلاده .

فى تلك الفترة وقبلها وبعدها كانت الرقابة على الصحف ، وكانت الأحكام العرفية ، وكانت السلطة العسكرية الإنجليزية ؛ كانت كل واحدة من هذه الأشياء بمثابة الحبل الذى لفه المحتلون على عنق الصحافة ، وجعلوا طرفه فى أيديهم ، يحركونه متى شاءوا وكيفما أرادوا .

ومع هذا الضيق الشديد ، وبرغم كل هذه الصور شعر ، صحفى نزيه كأمين الرافعى أن واجبه نحو الوطن ، ونحو الصحافة أصبح مضاعفا .

فعليه أن يصبر أضعاف ما صبر الأولون السابقون ، وعليه أن يجاهد أضعاف ما جاهد أولئك المجاهدون ، وعليه أن يعمل فى هذه الدائرة الضيقة أضعاف ما كانوا يعملون !

ثالثا : ثم من الأمور التى جذبتنا إلى هذا الصحفى الغيور أننا وجدنا فيه نموذجاً حيا ، ومثلا أعلى للصحافة المصرية فى حقبة من تاريخها ؛ هى تلك الحقبة التى سبقت الثورة ، وعاشت معها ، ثم بقيت بعدها زمنا غير طويل فى حساب السنين ، ولكنه جد طويل فى تاريخ الشعوب !!

ونحن حريصون أشد الحرص على أن نضع هذا المثل الحى أمام أعين الجيل الحاضر؛ ممن يعملون فى ميدان الصحافة ، وممن يهيئون أنفسهم للعمل فى هذا الميدان ، فلعلهم يفكرون فى احتذائه ، أو لعلهم يذكرون به الواجب الملقى دائما على عاتق الصحفى النزيه الذى تصدُق عليه كلمة الأستاذ عبد القادر حمزة إذ يقول :

« إذا حوسب الإنسان العادى على عمله كان حسابه مجملا لا مفصلا ؛ أما إذا حوسب الكاتب الصحفى على ما يكتب كان حسابه على كل كلمة من كلماته ، وتعبير من تعبيراته ؛ لأن الكاتب الصحفى مرشد ومؤرخ وقيم وناصح ومعلم . وبمقدار هذه الصفات الجليلة يحاسبه الجمهور حسابا كبيراً »

رابعاً : ثم من الأمور التى حفزتنى إلى الكتابة عن أمين الرافعى فى الحقيقة شدة إعجابى بشجاعته الأدبية ، وهى الشجاعة التى أملت عليه أن يختار الصحافة مهنة له ، يكسب من ورائها عيشه ، ويجعلها قصده الوحيد فى هذه الحياة الدنيا، مع علمه بالمتاعب والمشاق التى تحف به فى هذه المهنة .

أجل كان فى استطاعة أمين أن يأكل عيشه من طريقين آخرين غير طريق الصحافة ؛ هما طريق المحاماة وطريق الأدب ، وعن هذا الطريق الأخير بالذات يستطيع الإنسان أن يفر من الحاضر المؤلم، ليعيش فى الماضى

الحافل بالخيال والأوهام . ولكن شجاعة أمين أبت عليه أن يفعل ذلك . فرأيناه يختار الوقوف فى الميدان ، يصطلى بناره ، ويؤثر مواجهة الحاضر بكل ما فيه من آلام ومتاعب !

وهنا ينحنى التاريخ كذلك إجلالا لمثل هذا الرجل ، بل يصر التاريخ فى مثل هذه الحالة على أن يقيم لمثله تمثالا يلفت الأنظار ، ويكون فى الوقت ذاته دليلا على الإجلال والإكبار .

* * *

(وبعد) فلا يفوتنى فى النهاية أن أقدم الشكر للأستاذ الجليل والمؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى شقيق صاحب الترجمة .

أشكره للكتب القيمه التى كتبها فى تاريخ الحركة القومية ؛ وهى الكتب التى أضاءت لى الطريق ، وجاءت فائدتها مساوية فى نظرى لفائدة الكتب التى وضعها الأساتذة الكبار : محمد حسين هيكل ، ومحمد شفيق غربال ، وعباس محمود العقاد صاحب « سعد زغلول » .

ثم أشكر الأستاذ عبد الرحمن الرافعى كذلك لتفضله علىّ بصحيفتى (الشعب) و(الأخبار) وبجميع أعدادهما . وهما الصحيفتان اللتان كان أمين الرافعى يتولى تحريرهما .

وهنا لا أجد بدأ من أن أقدم الشكر كذلك للأستاذ وليم الميرى الذى تفضل فقرأ على جميع هذه الأعداد ، وصبر معى صبراً طويلا على هذه القراءة .

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل الضئيل أكبر عدد ممكن من شبابنا الناهض فى الجمهورية العربية المتحدة ، وفى غيرها من البلاد الناطقة بالضاد .

إنه سميع مجيب ؟

عبد اللطيف حمزه

مصر الجديدة فى يناير ١٩٥٩ .

الفصل الأول

شعب يثور

فى اليوم التاسع من شهر مارس عام ١٩١٩ ثارت مصر ثورة كبرى لفتت بها أنظار العالم المتمدين . ففيم كانت هذه الثورة ؟ وهل حققت الغاية منها ؟ هل قامت الثورة ضد الاحتلال البريطانى ؟ هل قامت ضد الوعود الكثيرة التى بذلها المحتلون بالجلاء عن أرض الوطن ، ثم جاءت أعمالهم وأقوالهم تثبت عكس هذه الوعود ، وتنهض دليلا على بطلانها ؟ هل قامت بسبب هذه المحاولات السافرة من جانب المحتلين بفصل السودان عن مصر فصلا يعود بالفائدة على هذا المحتل الذى نفث سمومه بينهما ؟ هل قامت ضد إلغاء الدستور الذى كان قد ظفر به المصريون إبان الثورة العرابية ثم جاء الإنجليز بدستور جديد قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ثم الجمعية التشريعية ؟ (التى عطلها الاحتلال هى الأخرى فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) .

هل قامت ضد الحماية البريطانية — وهى الحماية التى فرضها الاحتلال على مصر فى الثامن من شهر ديسمبر سنة ١٩١٤ يوم اتفق الإنجليز فيما بين أنفسهم على سياسة وضعوها من جانب واحد فقط ، هى أن يقوموا بإلغاء ما لتركيا من حقوق فى مصر ، ويعلنوا الحماية عليها وينصوا فى هذا الإعلان على أنهم إنما أخذوا هذه الحقوق وديعة فى أيديهم للشعب المصرى ؟. هل قامت ضد السياسة الإنجليزية التى أملت على ذويها حرمان مصر من كل قوة حربية أو بحرية، والإبقاء عليها ضعيفة ذليلة لا تملك الدفاع عن نفسها ، بل تطلب هذا الدفاع دائماً من الدول الأخرى ؟ هل قامت بسبب

البؤس الذى عانته مصر من جراء المصادرة والسخرة اللتين ارتكبتهما السلطة العسكرية منذ قيام الحرب العظمى ؟ .

يقول الأستاذ محمد شفيق غربال :

« لقد حلل المؤرخون أسباب غضب الشعب ، واهتدوا جميعاً مصريين وغير مصريين لحصر الأسباب فى تصرفات السلطة الإنجليزية بمصر وفى مصر ، وقد أخذنا على التحليل قصوراً عن الوفاء بحق التعليل الصحيح :

« إن شظف العيش والبؤس والمصادرة والسخرة والاستيلاء وضروب العبث والخلل التى ارتكبها أخلاط الجنود كلها أشياء تحتملها الشعوب بشرط أن يكون الاحتمال لتحقيق غاية وطنية ، أو فكره إنسانية . ولكن فى مصر لِمَ يون الاحتمال ؟ ألأجل أن تكسب انجلترة الحرب فتكبل مصر فى أغلال العبودية الأدبية ؟ ألأجل أن تكسب انجلترة الحرب فتدمر الأمبراطوريات العريقة ، وتثل العروش المجيدة ، وتسيطر على دولة الخلافة العظمى ؟ وتجعل أراضيها نهباً للطليان والروس ، وترتفع رايات الإنجليز والفرنسيين فى بيت المقدس وبغداد ودمشق والقسطنطينية حواضر الإسلام ، وتفتح أراضى فلسطين لسكنى اليهود فى وطن قومى ؟

« إن مصر لم تغضب للمصادرة والسخرة بقدر ما غضبت لما وراء المصادرة والسخرة ، غضبت لكرامتها وعزتها ، غضبت لتسخيرها — وهى الوطن المجيد — لأغراض غير أغراض أهلها ، لأغراض الاستعمار » !

« وإننا نأخذ على تحليل المؤرخين شيئاً آخر :

نأخذ عليه اعتبار الغضب والاستياء والتدمير شيئاً سلبياً . هو فى ظاهره كذلك ، ولكنه انطوى على أمل فى حياة مصر كما ينبغى لها أن تحيا ، وعلى رجاء فى مستقبل يتفق وماضيها ، وعلى عزم فى بناء الوطن من جديد »[1] .

---

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ص ٤٩ — ٥٠ .

الشرارة الأولى :

وأخيراً قامت هذه الثورة حين ركب الاحتلال رأسه وجنح إلى نفى سعد وأصحابه عن أرض الوطن، لا لشيء إلا لأنهم أبوا الرضوخ لإنذارات السلطة العسكرية ، واستعدوا عليها الدول الأجنبية ، وذلك منذ منعتهم هذه السلطة من السفر إلى لندن أو باريس لعرض القضية المصرية .

ولم يكن عجيباً قبل ذلك أن مهد المحتلون لكل ذلك بإعلان الأحكام العرفية، وفرض الرقابة الشديدة القاسية على الصحافة المصرية . حتى لقد شق على كثيرين من الصحفيين الممتازين يومئذ أن يقوموا بعملهم الصحفى بشرف وإخلاص، وذكر أحدهم وهو الأستاذ أحمد لطفى السيد أنه يعتقد أن الكاتب المقيد لا يستطيع أن يكتب شيئاً له قيمة ، وفكر هذا الصحفى الممتاز فى الانسحاب من الميدان ، وذهب بالفعل إلى قرية (برقين) ليقيم فيها تاركا شئون (الجريدة) إذ ذاك لصديقه الأستاذ عبد الحميد حمدى[1].

وأما الأستاذ أمين الرافعى وكان يومئذ يتولى تحرير جريدة الشعب فلم يجد طريقاً للتخلص من هذا الموقف إلا بأن أعلن فى العدد الصادر فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وكان قرار الحماية معروفاً قبل إعلانه بمدة، أن جريدته ستحتجب عن الصدور من ذلك اليوم ، وأن الغرض من ذلك هو ألا تنشر صحيفة الشعب إعلان الحماية المشئوم على مصر ، أو تضطر إلى نشر البلاغات التى تستتبعها الحماية بعد ذلك[2] .

واستمرت الثورة العارمة سنتين وشهراً ، فقد بدأت فى مارس سنة ١٩١٩ واطردت حوادثها إلى أغسطس من تلك السنة ، ثم تجددت فى أكتوبر ونوفمبر من تلك السنة أيضاً ، ولم تنقطع وقائعها السياسية بعد ذلك ، بل تتابعت إلى شهر إبريل سنة ١٩٢١[3] .

---

(١) حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص ٧٠ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : فى ثورة سنة ١٩١٩ جـ ١ ص ٢٣ .

(٣) المصدر المتقدم ص ٦ .

وفى أثناء ذلك تعرض الشعب المصرى لألوان من الاضطهاد والتعذيب قل أن يتعرض لها شعب آخر فى الوجود ، واقترنت هذه الثورة الكبرى باسم سعد زغلول ، ففى شخص هذا الزعيم الشعبى الكبير تمثلت « المقاومة الوطنية » فى أسمى معانيها وأروع مظاهرها .

ولقد كانت المرحلة الأولى من مراحل هذه الثورة المجاهدة فى سبيل الاستقلال والحرية مضرب الأمثال لجميع الشعوب ، فمن مصر تلقى كثير من شعوب الأرض دروساً فى الوطنية ، وهى ذلك الشعور النبيل الذى كان للزعيم الشاب مصطفى كامل أكبر الفضل فى غرسه فى نفوس المصريين، كما كان للسيد جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده ، و السيد عبد الله النديم ، ومن إليهم فضل التمهيد لهذا الشعور وتهيئة الأذهان لقبوله والتأثر به .

صبر المصريون تحت نير الاحتلال البريطانى على أحر من الجمر حتى تنتهى الحرب ، وكانت هذه الحرب قد كلفت مصر من الأعباء ما يجل عن الوصف . فأما الرجال فقد بلغ عدد الفلاحين والعمال الذين سخرتهم السلطة العسكرية لخدمتها فى الحرب نيفاً ومليون عامل ، وأما المال فقد بلغت نفقات الحكومة المصرية لحساب هذه الحرب ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه ، فقرر مجلس الوزراء المصرى فى ٩ مارس سنة ١٩١٨ إعفاء الحكومة البريطانية منها ، اعترافاً بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات !

وجملة القول أن جميع موارد مصر من الرجال والمهمات والمواشى والحاصلات الزراعية والصناعية كانت تحت تصرف السلطة العسكرية البريطانية ، وصارت الحكومة المصرية بجميع فروعها تعمل بلا انقطاع لتقديم المساعدات اللازمة للجيوش البريطانية ، حتى أن بعض المصالح الحكومية خصصت نفسها لهذا العمل ، مهملة شئون وظيفتها الأصلية .

وأرهقت السكك الحديدية بحركات النقل الحربي . وتلف بذلك عدد كبير من القاطرات والعربات والمهمات[1] .

كل ذلك والاحتلال البريطاني يدعي أنه يريد إعفاء الشعب المصرى والحكومة المصرية من أعباء الحرب !

ولكن ما كادت أمريكا تشترك فى الحرب حتى رجحت كفة الحلفاء، وعجل ذلك بانتصارهم وإعلان الهدنة . والمهم هنا أن الرئيس ولسن أعلن فى الثامن من شهر يناير من تلك السنة مبادئه الأربعة عشر ، ومنها المبدأ الخاص بحق تقرير المصير ، وأنه يجب أن يترك لكل شعب الحق فى وضع سياسته ورسم الطريق الذى يراه مؤدياً إلى تقدمه ، لا فرق فى ذلك بين شعب قوى وآخر ضعيف . ثم منها المبدأ الذى أشار فيه إلى وجوب إنشاء (عصبة أمم) تقوم بوضع الضمانات اللازمة للاستقلال السياسى للشعوب وسلامة الأملاك التى لجميع الدول صغيرها وكبيرها .

ووافق الحلفاء ومنهم بريطانيا على هذه المبادىء التى أعلنها الرئيس ويلسن ، ففتح ذلك باب الأمل أمام المصريين الذين كانوا من غير شك أسبق الأمم إلى المطالبة بحقهم فى تقرير المصير . «فلو استعرضنا الحركات السياسية والنهضات القومية التى ظهرت منذ انتهاء الحرب العظمى فى أرجاء الشرق كالهند والأناضول وفارس والعراق وسورية وفلسطين وتونس وغيرها لوجدنا الثورة المصرية أسبقها إلى الظهور والذى لاشك فيه أن هذا السبق قد أكسب مصر مكانة ممتازة بين أمم الشرق»[2].

تأليف الوفد المصرى :

انتهت الحرب وأعلنت الهدنة فى الحادى عشر من شهر نوفمبر

(١) عبد الرحمن الرافعى فى ثورة سنة ١٩١٩ حـ١ ص ٣١
(٢) » » » » » » ص ٤٧

لسنة ١٩١٨ ، وفى نفس هذا الشهر تألف الوفد المصرى للمطالبة بالاستقلال التام . وقبل تأليف الوفد بأيام حدث فى مصر حادث كبير له أهمية فى



سعد زغلول

تاريخ الحركة الوطنية . وخلاصته أن (سعد زغلول) وهو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية وزعيم المعارضة داخل هذه الجمعية ، اتفق مع زميلين له هما : عبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى — وهما عضوان معه فى الجمعية التشريعية — على الذهاب معاً إلى دار الحماية البريطانية لمقابلة (السير ونجت Wingate) للتحدث إليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية . فأجابتهم دار الحماية إلى طلبهم ، بعد أن توسط لهم حسين رشدى رئيس الوزارة المصرية إذ ذاك حتى سمح لهم بمقابلة المندوب السامى البريطانى لهذه الغاية ، وخرج الثلاثة بعد ذلك لمقابلة

حسين رشدى فعلم منهم بالحديث الذى جرى بينهم وبين المعتمد البريطانى وطمأنهم يومئذ وأعرب عن مساندته لهم ، وصرح لهم كذلك بأنه كتب يستأذن من السلطان فؤاد فى السفر هو وعدلى يكن إلى لندن لعرض المطالب الوطنية على المسئولين فى إنجلتره .

وحدث إذ ذاك أيضاً أن حسين رشدى باشا نقل لهؤلاء الثلاثة خلاصة الحديث الذى دار بينه وبين السير وينجيت . وقال لهم : إن المندوب السامى البريطانى عجب كيف أن ثلاثة من المصريين يتكلمون فى أمر أمة دون أن يكون لهم توكيل بذلك من هذه الأمة ! ولكن حسين رشدى باشا أجابه من فوره قائلا للمندوب السامى : إن هؤلاء الثلاثة يملكون فى الواقع مثل هذا التوكيل ، لأن أحدهم ـ وهو سعد زغلول ـ يعتبر الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية وهذه الهيئة التى ما زالت تمثل الأمة .

الأمة المصرية توكل عنها الوفد المصرى فى قضيتها :

وفطن سعد زغلول لهذا الحديث وسعى سعيه من يومئذ للوصول إلى نتيجتين هامتين فى تاريخ الحركة الوطنية .

الأولى ــ تأليف هيئة سميت « بالوفد المصرى » من سعد زغلول (رئيساً) وعلى شعراوى ، وعبد العزيز فهمى ، وأحمد لطفى السيد ، ومحمد محمود ، وعبد اللطيف المكباتى ، ومحمد على علوبه (أعضاء)[1]

(١) وانضم لهذا الوفد فيما بعد رجلان يمثلان الحزب الوطنى هما : مصطفى النحاس ، وحافظ عفيفى ، إلى جانب محمد على علوبة ، وعبد اللطيف المكباتى . أما الأعضاء الآخرون فكانوا يمثلون فى الواقع حزب الأمة .

وفى ١٣ يناير سنة ١٩١٩ شرح سعد زغلول برنامج (الوفد المصرى) فى خطبة ألقاها بمنزل حمد الباسل موضحا أن البرنامج يتألف من ست مواد :

الأولى : تنص على طلب مصر الاستقلال التام .

الثانية : تنص على طلب حكومة دستورية بالمعنى الصحيح .

الثالثة : تعلن احترام مصر للامتيازات .

والثانية حصول هذه الهيئة على توكيل فعلى من الأمة يكون موقعاً عليه من أعضاء الهيئات النيابية الموجودة آنذاك ، كالجمعية التشريعية ، ومجالس المديريات ، والمجالس البلدية ، والأعيـــان ، وسائر طبقات الشعب المصرى .



حسين رشدى

وجمعت التوكيلات بسرعة البرق ، وعبثاً حاولت السلطة العسكرية وقف هذه الحركة فى ذلك الوقت ، ثم على الضد من ذلك بذلت حكومة حسين رشدى كل ما تملك من عون للانتهاء من هذه الحركة على أحسن وجه .

ثم فى العشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ طلب سعد زغلول من

= الرابعة : تتعهد فيها مصر بوضع ضمانات خاصة بالالتزامات المالية .

الخامسة : تنص على قبول مصر لما تتخذه الدول من احتياطات لضمان حيدة القناة .

السادسة : تضع فيها مصر استقلالها تحت ضمان جمعية الأمم وتشترك بقدرمالها من وسائل لتحقيق مبادىء العدل .

القائد العام للجنود الإنجليز فى مصر أن يأذن له ولزملائه أعضاء الوفد بالسفر إلى انجلتره لعرض مطالب المصريين على الحكومة الإنجليزية. ولكن القائد العام أبطأ فى الرد، فعاد سعد يتعجل هذا الأمر، وأخيراً جاءه الرد من القائد البريطانى يقول فيه: إن هناك صعوبات تمنع إجابة هذا الطلب فى الوقت الحاضر.

ولكن سعد لم ييأس، بل عاود عليه الكرة مرة بعد مرة، فما كان من جواب القائد البريطانى عليه إلا أن صرح له بأن هذا الأمر مرفوض رفضاً باتاً.

وإذ ذاك عمد سعد إلى طريقة أخرى، هى أنه كتب نداء توجه به إلى معتمدى الدول الأجنبية كلهم فى مصر، وقال فى ندائه هذا: إن مصر تطلب الاستقلال التام: من جهة لأن الاستقلال حق طبيعى لكافة الأمم، ومن جهة ثانية لأن مصر لم تقصر ولم تهمل أمر المطالبة بهذا الاستقلال الذى هو حق لجميع الأمم.

سعد زغلول يعلن بطلان الحماية على مصر:

ثم حدث أن أعلنت (جمعية الاقتصاد والتشريع) بمصر فى السابع عشر من شهر فبراير سنة ١٩١٩ عن اجتماع عام لسماع المحاضرة التى سيلقيها (المستر بريفال) باللغة الفرنسية، فانتهز سعد زغلول هذه الفرصة وحضر ومعه عدد كبير من الوطنيين إلى مكان الاجتماع، ثم ما كاد المحاضر ينتهى من إلقاء محاضرته حتى وقف سعد زغلول وقال: إن لديه بعض الملاحظات على المحاضرة يريد السماح بإبدائها، وسرد سعد هذه الملاحظات على عجل ثم قال: [١]

«أيها السادة: إن بلادنا لها استقلال ذاتى ضمنته معاهدة لندن سنة

(١) عبد الرحمن الرافعى: ثورة سنة ١٩١٩ج ١ص١١٢.



سعد زغلول يلقى خطابا تاريخيا إبان الثورة المصرية سنة ١٩١٩

١٨٤٠ ، واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى . وعبثاً يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسى أثناء الحرب . .

« وإنكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولى يقررون أن الحماية لا تنتج إلا عن عقد بين أمتين تطلب إحداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى ، وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية ؛ فهى نتيجة عقد ذى طرفين : موجب وقابل ، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلا شىء من ذلك .

« وفى سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترة حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا ، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » :

وترك سعد منبر الخطابة بين تصفيق الحاضرين الذين علموا من قبل أن سعدا سيخطب فى بطلان الحماية فجاءوا جميعاً لسماع هذه الخطبة .

احتجاجات الوفد المصرى على الاحتلال :

ومنذ ذلك الوقت توالت احتجاجات الوفد على الاحتلال البريطانى

وعلى الحماية ؛ فلم يكتف سعد بتوجيه الكتب والمنشورات فى هذا المعنى إلى المعتمدين الأجانب فى مصر ، ولا اكتفى بإلقاء الخطب فى التدليل على بطلان الحماية التى فرضتها إنجلترا على مصر ، بل بعث بخطاب إلى السلطان أحمد فؤاد فى اليوم الثانى من شهر مارس سنة ١٩١٩ اعترض فيه على قبول السلطان استقالة وزيره حسين رشدى ، وهو الوزير المعروف بتأييده للحركة الوطنية ، وأشار فى الكتاب إلى أن الوفد فهم من قبول الاستقالة أن السراى قد اختطت لنفسها منذ الآن خطة انفصال عن الأمة المصرية فى حركتها . وأدهى من ذلك كله أن يشير الخطاب إلى هذه الاستقالة إشارة من نوع آخر حيث قال :

« إن الأمة كانت تعتقد أن قبولكم العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة - رعاية منكم لظروف العائلة المالكة - ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم . . . وكيف فات مستشاريكم أن الأسلوب الذى كتبت به استقالة رشدى باشا لا يسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه ، كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ . . الخ » وبالفعل بقيت البلاد بغير وزارة مدة شهرين .

وإذ ذاك جن جنون القائد البريطانى ، واستدعى إليه رئيس الوفد وأعضاءه لسماع الإنذار .

فحضروا وألقى فيهم (الجنرال واطسن)[1] . هذا الإنذار باللغة الإنجليزية ، وفيه يقول : علمت أنكم تضعون مسألة الحماية عليكم موضع المناقشة ، كما علمت أنكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة ، وحيث أن البلاد لا تزال تحت الأحكام العرفية لذلك يلزمنى أن أنذركم منذ الآن أن أى عمل منكم

---

(١) كان السير وينجت قد رحل عن مصر فى ٢١ يناير سنة ١٩١٩ وحل محله الجنرال واطسن .

يرمى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب هذه الأحكام »!.

وكان طبيعياً ألا يرضخ سعد وزملاؤه لهـذا الإنذار وأن يحتجوا عليه احتجاجاً شديداً لدى رئيس الحكومة البريطانية (المستر لويد جورج آنذاك) فلم تر السلطة العسكرية بدأ من اعتقال سعد وثلاثة من أعضاء الوفد؛ وهم محمد محمود، وإسماعيل صدقى، وحمد الباسل. فقبضت عليهم فى الثامن من شهر مارس ١٩١٩، ونفتهم إلى جزيرة مالطة. فـكان هذا الاعتقال — كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى — هو الشرارة الأولى لإشعال نار الثورة الـكبرى التى قام بها الشعب المصرى بوحى من ضميره، وبأسباب سياسية واقتصادية وتاريخية يطول شرحها، وقد شرحها الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بما لا يدع مجالا لنقص فى كتابه (ثورة سنة ١٩١٩).

ثورة شعب:

والمهم فى هذه الثورة أنها لم تـكن محصورة فى فئة بعينها ولا فى طبقة بعينها، بل اشترك فيها الشعب المصرى كله بجميع طبقاته، وجميع هيئاته، وجميع عناصره ومكوناته، من طلبة وعمال وفلاحين وموظفين رسميين وأطباء ومحامين. وكان أعجب ما فى هذه الثورة أمران:

أولهما: اشتراك السيدات المصريات، ولأول مرة فى تاريخ مصر السياسى وجدنا المرأة المصرية تشترك فى تنظيم المظاهرات، وإقامة المجتمعات وكتابة البرقيات. ومن ذلك أن ثلاثمائة من كرائم السيدات المصريات نظمن مظاهرة رائعة فى السادس عشر من شهر مارس سنة١٩١٩ وقدمن احتجاجا مكتوبا للمعتمد البريطانى أنكرن فيه الحماية البريطانية واستنكرن فيها الحيلولة دون سفر الوفد المصرى إلى باريس حيث (مؤتمر السلام) لعرض القضية المصرية.

والعجيب أن السلطة العسكرية عاملت النساء معاملة بعيدة عن مظاهر

التمدين والإنسانية ، وصوب جندى بريطانى بندقيته على سيدة مصرية فقالت له هذه السيدة باللغة الإنجليزية وهى تحمل بيدها العلم المصرى « أطلق بندقيتك فى صدرى لتجعل فى مصر مس كامل ثانية » !! ومس كامل هذه ممرضة إنجليزية أسرها الألمان فى الحرب العظمى ، واتهموها بالجاسوسية ، وقتلوها رميا بالرصاص ، وكان لمقتلها ضجة كبيرة فى العالم .

وثانيها . إضراب موظفى الحكومة : والحق أن هذا الحادث هو الآخر فريد من نوعه فى الحياة المصرية . وقد حمل الموظفين على هذا الإضراب الشامل ، الذى لم يكن يتخلف عنه موظف واحد خطبة ألقاها اللورد كيرزون فى مجلس اللوردات البريطانى فى الرابع والعشرين من شهر مارس سنة ١٩١٩ وصف فيها الثورة المصرية بأنها ثورة رعاع ، وأنها أقرب إلى السلب والنهب منها إلى السياسة والعقل . ثم أثنى اللورد فى خطبته على موظفى الحكومة المصرية ووصفهم بأنهم عقلاء هـــذه الأمة ، لأنهم لم يشتركوا فى المظاهرات العامة .

ولكن ما كادت تنشر أنباء هذه الخطبة حتى استاء لها الموظفون المصريون ، وثاروا على بكرة أبيهم ، معلنين الإضراب احتجاجا على هذا الوضع الحرج الذى وضعهم فيه اللورد كيرزون ، ورفعوا عرائض الاحتجاج إلى السلطان فؤاد ، واستمر إضرابهم مدة طويلة حتى تقرر الإفراج عن سعد فى السادس من إبريل من تلك السنة ، ثم تألفت وزارة رشدى الرابعة . وإلى ذلك الوقت كان الإضراب محصورا فى الموظفين بمدينة القاهرة ؛ ولكن عدوى الإضراب سرت بعد ذلك فى الأقاليم ، واستطاع الموظفون أن يؤلفوا لأنفسهم ما يسمى « بلجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها » ، واجتمعت هذه اللجنة فى العاشر من أبريل سنة ١٩١٩ وقررت إضراب جميع الموظفين عن العمل حتى تجاب مطالب الأمة .

ومضت الثورة فى طريقها وقطعت قضبان السكة الحديدية ، وأسلاك البرق ، وتوالت إنذارات القائد البريطانى ، وحرم على الجمهور السير ليلا ، وأنذرت القرى بالحرق بالنار، واندلع لهيب الثورة حتى عم الجهات البعيدة كل البعد عن العاصمة ، و تعطلت المحاكم ، وتوقف تنفيذ القانون فى البلاد واضطرب البريد ، وتعطلت المواصلات ، وأقفلت المدارس والمعاهد إلى أجل غير مسمى ، واشترك الأزهريون فى المعركة ، وألف الثوار من أنفسهم « شرطة وطنية » لحفظ النظام العام . وكادت هذه الجماعة البوليسية أن تنجح النجاح كله فى حفظ الأمن ، لولا أن صدر الأمر العسكرى بإلغائها فى السابع عشر من شهر أبريل من سنة الثورة .

أما الشهداء فكان كلما وقع منهم شهيد فى المعركة خرج به الناس فى مظاهرة رائعة ؛ فكان لذلك منظر رهيب فى النفوس ووقع أليم فى القلوب . وكان إذا سقط حامل العلم فى المظاهرة تقدم غيره على الفور ورفع العلم مكانه ، وكان إذا خرج أحد المتظاهرين ونزف الدم من جسمه استمر يردد الهتاف بحياة مصر وزعماء مصر . وعلى هذا النحو استشهد من المصريين فى عامى الثورة ما لا يقل عن ثلاثة آلاف وطنى .

الإفراج عن سعد وصحبه :

اهتزت إنجلترة لهذه الحركة التى قام بها الشعب المصرى ، وتبين لها أن العنف لا يجدى نفعا فى قمع هذه الثورة ، وأن الأجدى على انجلترة من جميع الوجوه أن تفكر فى إصلاح الخطأ الذى ارتكبته بنفى سعد وصحبه فأفرجت عنه فى السابع من شهر ابريل سنة ١٩١٩ ، وحاولت من جانبها أن تحارب القضية المصرية فى الخارج بدلا من محاربتها فى الداخل . وعقدت العزم على أن تحمل مؤتمر الصلح فى باريس على الاعتراف بالحماية .

وأفرج عن سعد ، وكان لهذا النبأ السعيد رنة فرح عظيم فى مصر من

أقصاها إلى أقصاها ، وظن الإنجليز أن الحالة لا بد صائرة إلى الهدوء بعد عودة الزعيم ، ولكن خاب ظنهم فى ذلك فقد استمرت الثورة وكثر اعتداء الأهالى على الجنود البريطانيين . ثم أذن لأعضاء الوفد المصرى بالسفر إلى باريس فى الحادى عشر من شهر إبريل سنة ١٩١٩ فأبحروا إلى مالطة حيث التقوا بسعد ، وسافر الجميع إلى أوروبا . وبارك الشعب المصرى كله هذه الحركة وأيدها بكل قوة ، وأضرب الموظفون جميعا فى الحكومة المصرية ، ثم قرروا العوذة إلى أعمالهم بشرط أن تجاب مطالب الأمة .

ولكن الحركة الوطنية أصابها دوار عظيم من أثر الضربة التى تلقاها الوفد المصرى من مؤتمر الصلح بباريس ، وذلك فى السابع من شهر مايو سنة ١٩١٩ وقد أعلن هذا المؤتمر قراراته وفيها تأييد ظاهر للحماية البريطانية على الديار المصرية .

وإذ ذاك عادت الثورة سيرتها ، وعاد الاضطهاد من جانب السلطة العسكرية ، وكاد الاضطهاد أن يعصف بالحركة الوطنية لو لا أن هبت عليها ريح طيبة من جانب أمريكا . فقد اجتمعت اللجنة الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى فى شهر أغسطس من سنة الثورة ، وقررت أن مصر ليست تابعة لتركيا ولا تابعة لبريطانيا العظمى . وهكذا ضعفت قرارات مؤتمر الصلح منذ تخلت أمريكا عنه .

لجنة ملنر :

حينذاك فكرت انجترا فى تأليف لجنة بريطانية برياسة اللورد ملنر لتجرى تحقيقاً فى أسباب قيام الثورة ، واقترن ذلك بتصريح من جانب الحكومة الإنجليزية بتمسكها بالحماية التى فرضتها على البلاد المصرية ، فكان ذلك كافيا لإثارة الخواطر فى مصر ، مما دعا الحكومة البريطانية إلى تأجيل سفر اللجنة . وأخيراً استقر الرأى على حضورها ، وحار المصريون فى

أمر هذه اللجنة . وإنهم لفى حيرتهم هذه حتى طلعت عليهم جريدة النظام (لمحررها الأستاذ السيد على) باقتراح كان كما يقول هيكل صخرة النجاة لقضية الاستقلال؛ وهو اقتراح بمقاطعة اللجنة . وما كاد الجمهور المصرى يطلع على هذا الاقتراح حتى وجد فيه المخرج الصحيح من المأزق الذى وضعته فيه اللجنة .

ثم نصح من نصح لأعضاء لجنة ملنر بأنه لا سبيل إذن لمفاوضة أحد فى مصر ، وبأن السبيل الوحيد لهذه المفاوضة — ولو كانت على أساس الاعتراف باستقلال مصر — إنما هو الوفد المصرى الذى هو وكيل عن الأمة فى قضيتها . ولقد كان الوفد المصرى إذ ذاك فى باريس ، ومع ذلك شكت اللجنة فى هذه النصيحة التى قدمت إليها من جهات عدة ، وعادت إلى لندن ولا يعلم أحد خطتها . وكان أعضاء الوفد المصرى قد أقاموا سنة كاملة فى باريس ، والقضية المصرية جامدة فى مكانها لا تتحرك ، ومرت الحركة الوطنية فى فترة من أظلم الفترات التاريخية .

وساطة عدلى يكن :

وفكر عقلاء الأمة فى الأمر ، واهتدوا إلى رأى وخلاصته أن يسافر عدلى يكن إلى باريس، ليصل بين الوفد المصرى ولجنة ملنر . ونجح الرجل فى مهمته ، وبدأت المحادثات بين الوفد واللجنة ، وارتطمت هذه المحادثات الثنائية بشتى الصخور التى كادت تتحطم عليها الأمانى القومية المصرية : من ذلك ما وقع بينها من خلاف حول حماية الأجانب فى مصر ؛ فقد رأت اللجنة أن أمر هذه الحماية لا يوكل إلى الدولة التى ينتمى إليها هؤلاء الأجانب ،وإنما يوكل إلى انجلترة وحدها . ومن ذلك أيضاً زعم اللورد ملنر أن المصريين يمقتون اسم الحماية ولكن لا يكرهون مؤداها»[1] وكانت

---

(١) حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص ١٠٧ .

النتيجة التى رتبها اللورد ملنر على كل ذلك فيما يقول الدكتور حسين هيكل فى مذكراته هى ضرورة احتفاظ انجلترة بقوات مسلحة لها فى مصر فى نواح شتى منها ، أو على الضفة الغربية للقناة على الأقل . ومن ذلك أيضاً مسألة السودان ؛ وقد كان اتجاه السياسة الإنجليزية إلى الاستئثار به بالفعل وانتظار الوقت الذى يصبح فيه هذا الاستئثار الفعلى شرعياً من الوجهة الدولية »[1] .

وفى ذلك الوقت ارتفع صوت من الحزب الوطنى باستنكار المفاوضة قبل الجلاء ، ولكن هذا الصوت لم يؤبه له فى تلك الآونة ، وقبل الوفد المصرى من جانبه إذ ذاك أن تقوم المفاوضة على أساس الاستقلال مع بقاء بعض القوات البريطانية على الضفة الغربية من قناة السويس . وتفاهم الطرفان على نوع المحالفة التى تقوم بين مصر وإنجلترة ، وهى محالفة أساسها تبادل المعونة العسكرية فقط فى أثناء الحرب ، كما اتفق الفريقان على إرجاء مسألة السودان .

ثم تقدم اللورد ملنر بطائفة من التحفظات ، ووقف الوفد المصرى بإزائها يقدم رجلا ويؤخر أخرى ، وكان على الوفد أن يرجع فى ذلك إلى الأمة المصرية ، صاحبة المصلحة وموكلة الوفد فى القضية .

وسافر أربعة من أعضاء الوفد إلى مصر لعرض المشروع على الشعب ، وأحدث هذا العرض ضجة كبرى يومئذ ، وانبرى حزب الوفد والحزب الوطنى ، والحزب الديمقراطى[2] ، كل يبدى رأيه فى المشروع بصراحة تامة .

حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص ١٠٨ .

(٢) هو حزب تألف من بعض الشبان النابهين يومئذ منهم محمد حسين هيكل ، ومنصور فهمى ، ومصطفى عبد الرازق ، ومحمود عزمى ، وعزيز ميرهم . انظر : مذكرات هيكل ص ١١٠ .

يقول الدكتور حسين هيكل فى ذلك[1]

« وكشفت هذه التجربة الواسعة النطاق والتى تناولت عناصر الشعب المصرى كله عن حقيقتين جديرتين بالتسجيل .

أولاهما : أن الوعى السياسى للشعب المصرى يسير مسرعا إلى النضج ودقة الإدراك للحياة السياسية العامة .

الثانية : أن مصر تريد الاتفاق مع انجلترة على معاهدة تحالف ، وتؤثر هذا الاتفاق على ما سواه ، وإن أدى بها ذلك إلى أن تتخذ فى سياستها الخارجية خطة غير خطة السياسة البريطانية .

وثمت حقيقة ثالثة لم يشر إليها هيكل ، وإنما أشار إليها شفيق غربال فى كتابه تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية هى أن هذه الاستشارة وخطاب سعد زغلول إلى أصحابه فى مصر فى أثناء الاستشارة قد كشف عن انقسام فى الرأى ستكون له نتائجه وآثاره فيما بعد[2] .

والحق أن الفرق كبير بين الصيغة التى اقترحها الوفد المصرى برياسة سعد والصيغة التى اقترحتها اللجنة برياسة ملنر .

فالصيغة المصرية تنص على أن تعترف إنجلترة باستقلال مصر التام على أن تمنح مصر إنجلترة الضمانات المعقولة لمصالحها .

والصيغة البريطانية تنص على أن تحل محل العلاقة القائمة على الحماية علاقة تقوم على معاهدة وعلى تحالف ، وأن تستقل مصر ولكن يكون لانجلترة مركز خاص .

وتحولت الصيغة الأولى إلى نصوص ومواد ، كما تحولت الصيغة

---

(١) حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص ١٠٨ .
(٢) » » » » » » ص ٧٦ .

نية إلى نصوص ومواد . ونظر المصريون فى جميع ذلك ، فعلق منهم
ـ العزيز فهمى على ذلك بقوله :

« إن سياسة الإنجليز فى هذا المشروع لا تخفى على من ينظر فى الأمور
ـ الناقد البصير ، وهى تنحصر فى هذه الصيغة وهى : أخذ قرار من الأمة
ـمرية نفسها بتصحيح مركزهم إزاءها ، كما أخذوا إجماعا أو شبه إجماع
ـ الدول بتصحيح مركزهم فى مصر والسودان ، ليتم لهم بذلك قطع كل
ـتجاج يقوم فى وجههم من الداخل أو الخارج »[1] .

أما سعد زغلول فقد ذكر فى خطبة له ألقاها فيما بعد : أن اللورد ملنر
ـ له فى حديث معه خلال المفاوضات : إننا الآن فى مصر ، وقد وضعنا
ـنا على كل شىء ، ونريد أن نتخلى عنها فى مقابل شىء واحد هو أن
ـترفوا بمركزنا فيها ، لأنه الآن مركز فعلى ، ونريد أن يكون شرعياً
ـستنداً إلى قوة عسكرية . نحن نبحث عن مصر من أكثر من مائة سنة
ـى الآن فى قبضتنا فعلا . ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعياً
ـبولكم[2] » .

ورفع اللورد ملنر تقريره بعد كل ذلك إلى الحكومة البريطانية ، وأثار
ـذا التقرير عاصفة من النقد فى مصر ، واشتركت الأحزاب والصحف
ـلى اختلافها فى هذه الحركة .

وإن الناس لفى شغل بهذا الأمر وغيره من الأمور التى تهم مصر وإذا
ـزير الخارجية البريطانية لورد كيرزون يبعث فى الأسبوع الأول من
ـهر فبراير سنة ١٩٢١ بتبليغ إلى السلطان أحمد فؤاد يقول فيه : « إن الحماية
ـصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وإنجلترا ، وإن الحكومة البريطانية

---

(١) المصدر المذكور نقلا عن عبد الرحمن الرافعى ــ الثورة المصرية ــ الجزء الثانى ــ
ـ ١٣٥ .

(٢) المصدر المذكور نقلا عبد الرحمن الرافعى : الجزء الثانى ص ١٢٤ .

على استعداد لمفاوضة حكومة مصرية يشكلها السلطان بغية الوصول إلى إقامة علاقات بين البلدين تكون أوجد للرضا » .

هنا نمت مشكلة في غاية الدقة .

فهل تؤلف هذه الوزارة من أعضاء الوفد المصرى بوصفه وكيلا عن الأمة ؟ أم تؤلف هذه الوزارة من أعضاء الوفد المصرى ومن غير أعضاء هذا الوفد ليظل الوفد بعيداً عن المفاوضات ، مكتفياً بالإشراف عليها، بشرط أن تكون الكلمة الأخيرة له فى نتيجة المفاوضات ، وانتهى الرأى إلى عدم اشتراك الوفد فى هذه الوزارة ، وأسند تأليفها إلى عدلى يكن ، وسميت وزارته إذ ذاك (بوزارة الثقة) إشارة إلى أنها قد حازت ثقة الوفد المصرى ، وثقة الرأى العام فى ذلك الوقت

هنالك فكر سعد فى الأمر واستقر رأيه نهائيا فى العودة إلى مصر ، ولم يجد حلا يخرج به من القلق الذى ساوره غير هذا الحل .

تُرى لم فكر يومئذ على هذا النحو ؟

وهل سيكون لعودته تأثير مافى أغلى ماربحته مصر من ثورتها الكبرى — وهو (وحدة الأمة) !!

لقد كانت عودة سعد إلى وطنه فى الخامس من شهر إبريل سنة ١٩٢١ ، أعنى بعد غيبة عن الوطن دامت أكثر من سنتين كان الرجل فيهما يكافح فى سبيل القضية الوطنية التى أخذ بها توكيلا عاماً من الشعب المصرى .

وهنا أترك لقلم الدكتور هيكل يصف لنا كيف استقبل الشعب المصرى زعيمه يومئذ :

« كان استقبال سعد فى ذلك اليوم منقطع النظير ؛ فما أحسب فاتحا من الفاتحين ولا ملكا من الملوك حظى بأعظم منه فى أوج مجده ، خفت القاهرة كلها شبابها وشيبها ، رجالها ونساؤها ، حتى المحجبات منهن ، إلى الطرقات

التي سيمر بها يحيونه ، ويهتفون باسمه هتافات تشق عنان السماء . وجاء إلى القاهرة من أقصى الأقاليم وأريافها ألوف وعشرات الألوف يشتركون في هذا الاستقبال الذي جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكلاء وزارات ومن دونهم — وبين طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة ؛ ورأى سعد ذلك بعيني رأسه ، فوقف في سيارته التي سارت الهوينى من محطة القاهرة إلى داره ، يحيي بكلتا يديه هذه الجموع الزاخرة الهاتفة المولية وجهها إلى الرجل الذي اجتمعت فيه آمال الأمة كلها ، وإلى جوار دار سعد أقيم سرادق فسيح نزل به سعد يحف به الرسميون وغير الرسميين : من عظماء الأمة وذوي المكانة فيها ، وهو منهم جميعاً محل الإعظام والإجلال . ترى أقدر للإسكندر الأكبر ، أو لتيمورلنك ، أو لخالد بن الوليد ، أو لنابليون بونابرت أن يرى مشهداً أجل وأروع من هذا المشهد ؟ وماذا كان يجول بنفس سعد وهو يرى هذا المنظر الرائع يمر أمامه ، وعيون الناس كلهم مشدودة إليه وأفئدتهم متعلقة به ، وقلوبهم ممتلئة بإكباره وإعظامه ؟ وعم يتمخض هذا اليوم العظيم في حياة سعد ؟ بل في حياة مصر ؟ . وماذا خبأ القدر لهذا اليوم في لوحه من نتائج ؟

وهكذا انتهت الثورة المصرية بأحداثها السياسية ، واضطراباتها الداخلية ، وما صحب هذه الاضطرابات والأحداث : من نفي للزعماء والقادة ، وتشريد وتعذيب لمن قبضت عليهم السلطة العسكرية من أنصار الحركة الوطنية ، ولكن الذي لا ريب فيه أن الثورة المصرية أثمرت ثمرتها المرجوة ، فقد أفلحت في أن تفهم الإنجليز أن المصريين مصرون على حقهم في الحرية والاستقلال — ومن أجل ذلك اضطر الإنجليز إلى تغيير سياستهم إزاء مصر والقضية الوطنية . وكان من بوادر هذا التغيير في سياستهم أنهم أصدروا التبليغ البريطاني الذي أعلنوا فيه أن الحماية

أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وإنجلترة . وسنرى أن هذا التبليغ أعقبه تصريح ٢٨ فبراير ، وبه ألغيت الحماية البريطانية على مصر . وبدأت مصر منذ يومئذ مرحلة جديدة من مراحل حياتها السياسية ، مارست فيها بعض حقوقها الدستورية وغير الدستورية .

ترى ماذا حدث لمصر بعد هذه الثورة الكبرى ؟ وكيف تصرف أبناؤها في تسيير دفة الأمة ؟

الفصل الثاني

وحدة تتمزق

لم تعرف مصر من قبل معنى الوحدة القومية والتضامن الوطني كما عرفته في غضون الثورة التي قامت بها في عام ١٩١٩ ؛ فقد كان كل فرد من أفراد الشعب ، صغيرا كان أم كبيرا ، قويا كان أم ضعيفا ، يشعر من تلقاء نفسه بأن عليه واجبا مقدسا يقوم به نحو وطنه في تلك المحنة . وإلى هذا الحد في الحقيقة كانت « الوحدة » من مقدسات هذه الأمة ، ومن أجل ذلك حرصت عليها الأحزاب القائمة في ذلك الوقت كل الحرص ، وكذلك كانت جميع الهيئات الشعبية والحكومية سواء بسواء . غير أن الإنجليز — وهم أبرع خلق الله في التفرقة بين عناصر الأمة الواحدة — لم ترقهم هذه الوحدة ، وصمموا في أنفسهم على إزالتها والتخلص منها .

ولم يكن عسيرا على إنجلترة أن تحصل على ما تريد من هذه التفرقة . فقد كان في يدها سلاح يكفل لها الوصول إلى هذه الغاية التي تطلبها ، وهذا السلاح هو « المفاوضات » !

عرف الإنجليز من دراستهم للتاريخ المصرى الحديث — وهو التاريخ الذى شاركوا بالاحتلال البريطاني في صنعه — كيف يميزون تمييزا واضحا بين زعيمين كبيرين ، وشخصيتين من أعظم الشخصيات المصرية التي ظهرت على مسرح السياسة المصرية ، وهما شخصية سعد زغلول من جهة ، وشخصية عدلي يكن من جهة ثانية .

أما أولهما — وهو سعد زغلول — فهو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية وبيده التوكيل الحقيقي عن الشعب المصرى في أمر القضية الوطنية ثم هو زعيم قدير ، له حظ وفير من صفة الشعبية ، وقل أن يكون له نظير

فى هذه الصفة الأخيرة . ولكن سعدا — إلى جانب هذه الصفات — كان معروفا فى الأوساط السياسية بعناده وإصراره وبقوة ذكائه ومضائه ، بل بقوة عارضته التى كانت تأبى عليه أن يذعن لرأى مجادله ، ولو كان رأى مجادله قريبا نوعا ما من الصواب .



عدلى يكن

وأما ثانيهما — وهو عدلى يكن — فهو الوكيل المعين من قبل الحكومة المصرية للجمعية التشريعية . وهو — كما يقولون — من أبناء الذوات أو الباشوات ؛ ولكنه مع هذا وذاك كان رجلا وادع النفس ، متزن العقل شديد الشعور بالكرامة ؛ ولأنه كان من طبقة الذوات فقد كان أنأى عن قلوب الشعب الذى سعى فى الوقت نفسه فى التقرب إلى سعد ؛ وحجته فى ذلك أنه الزعيم الذى كان يفتخر فى خطبه دائما بأنه فلاح وابن فلاح وأن أهله جميعا من ذوى «الجلاليب» الزرقاء . وباختصار رأينا سعدا ينجح

فى أن يستغل ما سميناه من قبل « بالعقدة الشركسية » فى نفس الأمة المصرية [1] .

وقد عرفنا مما سبق كيف أن عدلى هو الذى أنقذ الوفد المصرى من موقف من المواقف الحرجة فى باريس ، وكيف أنه بذل وساطته حتى وصل بين الوفد واللورد ملنر ، ومع هذا وذاك فقد ارتاب أعضاء الوفد المصرى أنفسهم فى نية عدلى يكن فى تلك اللحظة ، وترتب على ذلك أن فوجىء الأستاذ أمين الرافعى صاحب جريدة الأخبار « إذ ذاك » ببرقية من مراسلها فى باريس جاء فيها :

« إن وجود عدلى باشا يكن فى باريس على مقربة من الوفد ، واتصاله بأعضائه نكبة على القضية الوطنية » .

وتردد الأستاذ أمين الرافعى فى نشر هذه البرقية ؛ لما يترتب عليها من تبلبل فى الأفكار ، ومن جناية على الوحدة القومية المقدسة ، لكنه نشرها بعد أن اتصل تلغرافيا بأصدقائه فى باريس ، ممن كانوا وثيقى الاتصال بالوفد ، وكانوا على علم بالتيارات المختلفة فيه [2] .

ثم عاد عدلى يكن إلى مصر ، وحاول عقلاء الأمة أن يصححوا من هذا الأمر ، وأن يهيئوا الجو لكى يتولى عدلى يكن « تأليف وزارة الثقة » — كما سبق أن ذكرنا — وهنا بدأت المشكلة التى كانت بمثابة صخرة صلدة تحطمت عليها وحدة الأمة ؛ وهذه المشكلة هى مشكلة المفاوضات : هل يتولاها الوفد المصرى ، أم تتولاها الحكومة المصرية ؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال نقول إن الإنجليز هم الذين أوقعوا

---

(١) راجع مقالا للمؤلف بعنوان العقدة الشركسية عند مدرسة الشيخ محمد عبده وأثرها فى صحافة هذه المدرسة — مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد ١٨ ج ١ مايو سنة ١٩٥٦ .

(٢) هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص ١١٣

مصر في هذه الحيرة ، وهم الذين كانوا يقدرون ما تفضى إليه من وقوع الفرقة في صفوف الأمة .

ونعود إلى السؤال المتقدم : من الذى يتولى المفاوضة ؟ أما الحزب الديموقراطى — وهو الحزب الذى تم تشكيله فى بداية الحركة الوطنية وكان معروفا فى الأوساط المصرية بميوله الاشتراكية — فقد كان رأيه أن يتولى عدلى يكن المفاوضات ، وألا يشرك فيها أحداً من أعضاء الوفد المصرى ، على أن يكون لأعضاء هذا الوفد أمر الإشراف على هذه المفاوضات ، ويكون له الرأى الأخير فى النتائج التى يصل إليها الجانبان الإنجليزى والمصرى .

وأما سواد الأمة فكان من رأيهم إعطاء الحق لصاحب الحق ؛ ومادامت الأمة قد وكلت عنها الوفد ، فالوفد هو وحده صاحب الكلمة فى هذا الموقف كله من أوله إلى آخره .

وأما عدلى يكن ذاته فقد طلب إلى سعد زغلول أن يشترك فى المفاوضة ؛ ولكن سعداً رفض هذا الطلب ، وإن لم يمانع فى اشتراك الوفد المصرى فى المفاوضة بشرطين ،هما : أن تكون له الأغلبية أولا ، وأن تكون رياسة لجنة المفاوضة لرئيس الوفد المصرى ثانيا .

ووصل سعد إلى مصر وحاول أن يستطلع الرأى العام فيها ، فعرف أن الشعب فريقان فى ذلك الوقت ؛ فريق مع عدلى — وهم الأقلية — وفريق معه ومع الوفد المصرى وهم الأكثرية . ومن ثم دعا إلى اجتماع شعبي عام فى حى شبرا ، عقده فى الثامن والعشرين من شهر إبريل سنة ١٩٢١ . وعبر سعد فى هذا الاجتماع عن وجهة نظره ، ولكنه تطرف فى الحديث بعد ذلك إلى حد أن وصف عدلى وإخوانه بأنهم « برادع الإنجليز » ، وإلى حد أنه وصف المفاوضة بين الحكومتين المصرية والإنجليزية بأن المسألة لا تعدو كون جورج الخامس يفاوض جورج الخامس .

« وسرعان ما اندلع لهيب الخلاف ، وانطلقت المظاهرات فى الشوارع منادية بحياة سعد . ورأت الوزارة أن من الواجب عليها أن تعيد الأمن إلى نصابه ، فنشأ عن ذلك اشتباك متكرر بين البوليس وبين المتظاهرين كثيراً ما كان ينجلى عن جرحى بين الفريقين . . . . وكان سعد بطبيعة الحال يشجع هذه المظاهرات علنا . . . . بل لقد ذهب فى هذا التشجيع مرة إلى حد أنه ذهب إلى حيث قتل أحد المتظاهرين ، وغمس منديله فى دمه ، ونادى فى الناس بأن عدلى هو الذى يحمل وزر هذا الدم ! »(1)

أرأيت إلى موقف من مواقف الإثارة الشعبية أقوى من هذا الموقف ؟! .

بهذه الحركة المسرحية بلغ الخلاف ذروته بين فريق من الأمة سمى « بالعدليين » ، وآخر — وهو الكثرة — سمى « بالسعديين » . ولم يكن هذا الخلاف بطبيعة الحال فى مصلحة الكرامة المصرية ، ولا مصلحة القضية المصرية ، بل كان فى مصلحة الفساد الخلقى ومصلحة الاحتلال البريطانى . فقد راح هذا الاحتلال يزعم لنفسه الحق فى حماية أرواح الأجانب المقيمين فى مصر !!

والحق — لقد كان على عدلى يكن فى ذلك الوقت أن يعدل — على الأقل — عن تأليف الوفد الرسمى الذى يذهب إلى لندن لمفاوضة الإنجليز ما دام أن الشعب المصرى صاحب القضية هائج على هذا النحو ؛ ولكن عدلى لم يعقل ذلك بل حاول أن يرد الأمن إلى نصابه من جانب ، كما حاول أن يؤلف الوفد الرسمى للمفاوضات من جانب آخر .

وسافر الوفد الرسمى للمفاوضات إلى لندن وقضى بها صيف عام ١٩٢١ ثم قطع المفاوضات مع الانجليز فجأة فى شهر نوفمبر ، وكانت هذه المفاوضات تعرف باسم « مفاوضات عدلى — كيرزون » وعاد عدلى إلى مصر واستقبله

---

(١) هيكل : مذكرات فى السياسية المصرية ص ٢٢٢ .

الشعب على أقبح وجه ؛ فاضطر الرجل إلى أن يقدم استقالته من الوزارة يومئذ ، ولكن السلطان فؤاد تلكأ في قبول الاستقالة ، وعادت الجماهير إلى الهياج بسبب هذه الحالة .

وازداد هذا الهياج يوماً بعد آخر فعمدت السلطة العسكرية مرة أخرى إلى نفى سعد ونفر من أصحابه إلى عدن . وإذ ذاك بادر عدلى للمرة الثانية بتقديم الاستقالة حتى لا يتهم بأن له يداً فى نفى سعد وأصحابه . وبقيت البلاد مدة بغير وزارة ؛ وإذ ذاك دخلت القضية الوطنية فى المرحلة الثانية من مراحلها ، وهى المرحلة التى كان من نتائجها :

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

والحق — لقد وقعت بريطانيا فى حرج شديد بنفيها سعدا وأصحابه إلى جزيرة سيشل ، فقد هاج الشعب المصرى وماج بصورة أزعجت المحتلين الإنجليز فى القاهرة وأقلقتهم على مصالحهم ؛ فالبلاد ما زالت بغير وزارة ، والمظاهرات ما زالت تقوم بأعمال التخريب والتدمير ، واللورد اللنبى نفسه فى حيرة شديدة من أمره ، وكبراء مصر ووزراؤها يختلفون إلى دار المندوب السامى ؛ كل يلقى إليه بما يعتقد أنه الرأى الصواب .

وكان من هؤلاء الذين نصحوا للمندوب السامى عدلى يكن نفسه ؛ فقد أوضح للورد اللنبى بأنه مادامت انجلترة قد صرحت بأن الحماية علاقه غير مرضية ، فلا بأس عليها إذن من أن تعترف لمصر بحقوقها ، وتحتفظ هى لنفسها بما تظن أنه من حقوقها . أما المسائل الأخرى التى تهم الطرفين فتبقى معلقة إلى أجل .

واقتنع اللورد اللنبى ومستشاروه بهذا الرأى ، وأقنعوا به وزارة الخارجية البريطانية ، وكانت من نتيجة هذه الجهود الكثيرة أن وافقت إنجلترة على ماسمى فى تاريخ مصر « بتصريح ٢٨ فبراير » وهو تصريح من

جانب إنجلترة وحدها ، تعترف فيه باستقلال مصر وسيادتها ، ولكنها تحتفظ مع ذلك بتحفظات أربعة ، قالت إنها مستعدة لمفاوضة المصريين بشأنها فى الوقت الملائم . والتحفظات الأربعة هى :

١ ـــ الدفاع عن مصر فى وقت الحرب .

٢ ـــ حماية الأجانب المقيمين فى مصر .

٣ ـــ حماية الأقليات بها كذلك .

٤ ـــ مسألة السودان .



عبد الخالق ثروت

وعلى أثر هذا التصريح ألفت وزارة عبد الخالق ثروت وهو من أصدقاء عدلى ، وأعيدت فيها وزارة الخارجية التى كانت الحماية البريطانية قد ألغتها سنة ١٩١٤ ؛ واتخذ السلطان أحمد فؤاد لنفسه لقب ملك .

كل ذلك وسعد وأصحابه متغيبون عن الوطن . وحين بلغهم تصريح ٢٨ فبراير أنكروه ، وأعلنوا سخطهم عليه ، وعدوه كارثة أصابت القضية الوطنية فى الصميم .

وقد ترتب على تصريح ٢٨ فبراير النظر فى منح مصر دستوراً تحكم به . ولكن ما دام هذا التصريح لم يحقق مطالب البلاد ، وما دام يعتبر فى نظر الوفد المصرى استقلالاً غير حقيقى ، فما الداعى إذن لوضع دستور جديد فى ظل هذا التصريح ؟ .

إذ ذاك أعلن الوفد المصرى فى غيبة سعد أنه إذا كان ولا بد من ذلك فلتضع الدستور لجنة تأسيسية يرضى عنها الوفد والشعب — ولا تضع هذا الدستور لجنة من قبل الحكومة لا تحظى بثقة الوفد ولا الشعب .

وكما أخطأ عدلى فى تأليف الوفد الرسمى للمفاوضة رغم الحوادث الدامية التى جرت فى ذلك الوقت ، فكذلك أخطأ ثروت فى تفرده بتأليف لجنة لوضع الدستور لا يؤخذ فيها رأى الوفد .

ولكن ليس معنى ذلك أن اللجنة المذكورة أخفقت فى وضع دستور يحقق رغبات الأمة فى الحكم النيابى ؛ كلا فإنها على العكس من ذلك وضعت الدستور على أساس أن الأمة مصدر السلطات[1] .

غير أن اللجنة التى نيط بها وضع الدستور كان عليها أن تناقش موضوعات على جانب كبير من الأهمية والخطورة . ومن هذه الموضوعات على سبيل المثال :

١ — موضوع الانتخاب والطريقة التى يجرى بها لإنشاء البرلمان .

٢ — موضوع الملك وما مدى السلطة التى تعطى له فى الدستور ؟ .

٣ — موضوع الأقليات ، وكيف يمكن تمثيلها فى البرلمان بطريقة أو بأخرى ؟ .

---

(١) : راجع : هيكل مذكرات فى السياسة المصرية — الفصل الثالث بعنوان لجنة الدستور وحزب الأحرار الدستوريين .

والحق لقد كانت هذه وأمثالها من الموضوعات الشائكة التى أتعبت لجنة الدستور فى بلد حديث عهد بالحكم النيابى الصحيح .

كل ذلك أيضاً وسعد وأصحابه بعيدون عن مصر ، لم تمكنهم السلطات العسكرية من الرجوع إليها ، ومشاركة الأمة فى هذه الحركة التى يعتمد عليها مستقبلها[1] .

وصدر الدستور بعد عرضه على حكومة حسين رشدى ، ونبتت على الأثر فكرة جديدة هى تأليف حزب جديد يطلق عليه اسم « حزب الأحرار الدستوريين » يكون برياسة عدلى يكن ، وينضم إليه جميع الأعضاء الذين اشتركوا فى وضع الدستور ، وهم ثمانية عشر عضوا فى أول الأمر ثم ثلاثون فى نهايته ، وانضم إلى هذا الحزب كثيرون من أعضاء الحزب الديمقراطى الذى سبق ذكره ، وبالفعل تم الإعلان عن هذا الحزب الجديد فى الثامن والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وصدرت جريدة السياسة لمحررها الدكتور حسين هيكل معبرة عن هذا الحزب .

وبقيت جريدة السياسة التى يصدرها هذا الحزب الجديد تدعو إلى احترام الحرية ، وإلى العدالة الاجتماعية ، وإلى التمسك بالوحدة القومية ، فى الوقت الذى طفقت فيه صحف الوفد تشكك القراء فى نيات هذا الحزب ، وتتهمه بالخيانة وبتهم أخرى كثيرة ، أقلها أنه حزب ضالع مع الإنجليز لا فى سبيل القضية الوطنية ، ولكن فى سبيل الإنجليز .

وتلك هى المرة الثانية فى تاريخ مصر الحديث ، وفيها منيت الصحافة المصرية بالأوبئة الحزبية التى من أجلها تراشق الصحفيون بعضهم ضد بعض بالتهم الصحيحة حينا والباطلة المكذوبة أحياناً .

فى المرة الأولى كانت صحيفة الجريدة التى تمثل حزب الأمة ، وصحيفة

---

(١) فى ذلك الوقت فوجىء أعضاء لجنة الدستور بمقال صدر فى جريدة الأهرام بعنوان « نريد سعدا » فكان وقعه غريباً لصدوره من جريدة معروفة بالاعتدال كالأهرام . وفهم الأعضاء منه أنه موعز به من بعض أنصار الوفد المصرى .

المؤيد التى تمثل حزب الأحرار على المبادئ الدستورية ، وصحيفة اللواء التى تمثل الحزب الوطنى تتصارع فى ميدان الآراء ، ولكنها إلى جانب ذلك تتبادل القذف والاتهام والافتراء . وفى المرة الثانية نجد صحف الوفد ، وصحف الأحرار الدستوريين تمثل نفس المأساة !!

ووقفت جريدة الأخبار لمحررها الأستاذ أمـــين الرافعى ـ على نحو ما سنرى ذلك فى الفصول التالية ـ موقفاً مغايراً ، لا غرض له منه سوى الدفاع عن القضية الوطنية ، والثناء على كل من يخلص لهذه القضية ، ومؤاخذة كل من تحدثه نفسه بغير ذلك .

ثم زاد الطين بلة ريح سرت من ناحية (القصر) وهبت على الخلاف الشديد بين الوفديين والأحرار الدستوريين ، فزادته لهبا على لهب ، وتصاعد هذا الدخان فى كل مكان ووضع على الأبصار غشاوة حجبتها عن رؤية المصلحة الحقيقية فى بقاء الوحدة القومية ، وهى الوحدة التى حرص عليها العقلاء فى الأمة منذ بداية الثورة إلى وقت إعلان الدستور المصرى وبداية الحياة النيابية .

وتفسير ذلك أن خلافاً أحدث بين الوزارة التى كان على رأسها عبد الخالق ثروت والقصر ممثلا فى وكيل الديوان الملكى وهو يومئذ حسن نشأت . فقد ظن القصر بحكومة ثروت أنها تعمدت أن تنتقص من حقوق الملك الدستورية ، وهى حقوق زعم القصر أن الغرض منها هو إحداث التوازن بين السلطات المختلفة والأحزاب المختلفة .

وتدخل الإنجليز فى الخلاف بين الوزارة والقصر ، وطلبوا أن يحذف من الدستور نصان هامان .

أولهما : النص على أن صاحب العرش (ملك مصر والسودان) .

وثانيهما: أن الدستور تجرى أحكامه على مصر. أما السودان فمع كونه جزءا من مصر، فإن نظام الحكم فيه يتقرر بقانون خاص فيما بعد.

من أجل ذلك استقالت وزارة ثروت من الحكم وذلك فى الثلاثين من نوفمبر سنة ١٩٢٢ وحل مكانه فى الوزارة توفيق نسيم من أنصار القصر.

فى ذلك الوقت كان سعد قد نقل وحده من جزيرة سيشل إلى معتقل آخر بجبل طارق، فحال ذلك دون الوصول إلى اتفاق بين أحزاب الأمة على سياسة الاتحاد بين الأحزاب، والمحافظة التامة على الوحدة القومية، وزاد من يأس الناس من تحقيق هذه الأمنية ما ارتكبه بعض الغلاة من حوادث الاغتيال السياسى الذى كان ضحيته رجلان من حزب الأحرار الدستوريين، هما إسماعيل زهدى، وحسن عبد الرازق، ثم ضابطان من ضباط الإنجليز بعد ذلك،

إذ ذاك سقطت وزارة توفيق نسيم فى يناير سنة ١٩٢٣ وتلتها وزارة يحيى إبراهيم ووصفت لذلك بأنها (وزارة القصر). والظاهر أنه كان على هذه الوزارة الأخيرة أن تحور تحويراً ما فى الدستور بحيث يرضى القصر من ناحية، ويرضى الإنجليز من ناحية ثانية، وحين تم لهذه الوزارة ما أرادت من كل ذلك لم تجد بدا من إعلان الدستور فأعلنته فى التاسع عشر من شهر إبريل سنة ١٩٢٣.

وكان لجريدة الأخبار التى يحررها الأستاذ أمين الرافعى — كما سنرى ذلك — رأى فى هذا الدستور، عبر عنه محررها فى صبيحة اليوم العشرين من شهر إبريل وذكر أنه دستور أريد به التضييق من سلطة الأمة، كما أريد به الإبقاء على طائفة من النظم القديمة التى لا تتفق والحياة البرلمانية الصحيحة، وهى الحياة التى تقوم على قاعدة يسيرة وخطيرة فى وقت معا — ألا وهى جعل الوزارة مسئولة على الدوام أمام مجلس البرلمان.

وتهيأت البلاد للانتخابات الجديدة ، وكان على اللورد اللنبى أن يقوم بإلغاء الأحكام العرفية وترتب على ذلك التفكير فى إعادة سعد من جبل طارق وإعادة أصحابه من جزيرة سيشل . وعاد الجميع إلى وطنهم مصر . وأحسن الشعب المصرى استقبال سعد وأصحابه ، وأضعف ذلك من أمل الأحرار الدستوريين فى الفوز فى الانتخابات ، فقد رأى هؤلاء بأعينهم كيف أقبل العامة على سعد ، ومجدوه ، وقدسوه ، وجعلوا منه أسطورة على حد تعبير الدكتور هيكل . « فقد كانت صحف الوفد تروى فى ذلك أموراً هى الخرافة بعينها ، لكنها كانت تلقى مع ذلك من يصدقها من الجماهير :

« قالوا إنهم رأوا قرون الفول نابتة فى إحدى مديريات الصعيد وقد كتبت الطبيعة على بعضها عبارة : يحيا سعد . وقالوا إن طبيباً استمع إلى جنين فى بطن أمه قبل أيام من مولده ، فإذا هذا الجنين يقول : يحيا سعد »[1] .

وبالغ الشعب المصرى فى تمجيد سعد وتمجيد الوفد والاطمئنان إلى أمانته وقدرته على تحقيق المطالب الوطنية إلى الحد الذى أصبح معه يردد هذه العبارات ، وهى «الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى» و «لو رشح الوفد حجراً لوجب على الشعب أن ينتخبه » ونحو ذلك من صيغ المبالغة اللفظية التى لا تزيد عن كونها تصويراً بلاغياً لهذه الثقة .

وهذه العبارات وأمثالها إن دلت على شىء فهى تدل على أمرين :

أولهما : أن الوفد أصبح عقيدة من العقائد السياسية لهذه الأمة ، وأن سعداً أصبح رمزاً لهذه العقيدة .

ثانيهما : أن الأمر انتقل كما يقول هيكل[2] من النظر إلى سعد على أنه

---

(١) هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص١٦٩ .

(٢) هيكل فى هذه العبارة وأمثالها انما يعبر عن وجهة نظر حزب الأحرار الدستوريين الذى كان ينتمى إليه .

زعيم سياسى انتهى به الشطط إلى أنه نبي الوطنية المرسل من قبل السماء ، فمن خالفه أو خرج عليه ليس خائناً لوطنه فحسب ، ولكنه كافر يجب أن تكون نساؤه طوالق ، وأن يحرم من حماية القانون .

* * *

وبدأت المعركة الانتخابية وخاضها سعد وأصحابه وتعرض الوفديون والأحرار الدستوريون ، وجميع المرشحين لكل ما يتعرض له الناس فى تلك الفترة المريرة من التهم الخطرة التى تكال للمرشح جزافاً من خصمه فى المعركة . ومن التهم التى تعرض لها سعد إذ ذاك أنه اقترح على لجنة ملنر عزل السلطان فؤاد علاجاً للموقف السياسى ، إلى آخر هذه التهم التى لا نستطيع أن نلم بها ، ولا خير فى الإلمام بها على صورة من الصور .

وأسفرت المعركة عن فوز ساحق للوفديين . وتأثر بذلك الفوز الأحرار الدستوريون إلى حد أن قيل إن عدلى يكن فكر يومئذ فى الاستقالة من رياسة الحزب .

ثم استقالت الوزارة التى تولت الانتخابات — وهى وزارة يحيى إبراهيم ، وأفسحت المجال للوزارة التى فازت يومئذ بالأغلبية وهى الوزارة السعدية .

ترى كيف يقود زعيم الشعب سفينة الحكم الذى أتى به الشعب ؟ ترى ماذا يكون موقف القصر من هذه الوزارة ، أو هذا البرلمان الذى ظفر به الشعب ؟ .

وماذا يكون من موقف الإنجليز ، وهل يهون عليهم أن يدعوا المصريين يمارسون هذه التجربة البرلمانية الجديدة ، أو يستنشقون شيئاً من الهواء النقى ؟ .

إن هناك إذن ثلاث قوى على الأقل تتقاذف فيما بينها هذا الدستور

الجديد كما يتقاذف الأولاد فى الملعب كرة السلة أو كرة القدم . وهذه القوى الثلاث هى : قوة الشعب من ناحية ، وقوة القصر من ناحية ثانية ، وقوة الإنجليز من ناحية ثالثة .

فيالها إذن من تجربة مريرة — تلك التى مرت بها الحياة السياسية المصرية فى تلك الفترة الدقيقة ! .

ثم ما قيمة هذا الدستور الجديد الذى تمخض عنه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ؟ . هل هو دستور رجعى ؟ أم هو دستور تقدمى حقيق ؟ . هل هو دستور محقق لاستقلال البلاد من كل وجه أو هو دستور لم يحقق من هذا الأمر كل شيء ؟ .

تلك وأمثالها أسئلة لا نريد الإجابة عنها فى فصل قائم بذاته يكون مكملا للفصلين السابقين — لأننا لا نكتب كتاباً فى التاريخ السياسى — ولكننا سنجيب عنها من خلال السيرة التى نضع من أجلها هذا الكتاب — وهى سيرة الأستاذ أمين الرافعى صاحب جريدة الأخبار .

غير أننا قبل أن نترك هذا الفصل لا بد أن نشير إلى حزب ثالث جاء يدافع عن « القصر » ، وأطلق على نفسه إذ ذاك اسم «حزب الاتحاد» فكان فى الحقيقة حزباً لا مثيل له فى جميع الأمم الدستورية العريقة ، وإن حجج الديوان الملكى فى ذلك تبدو معقولة ولكنها فى الواقع ليست معقولة .

فقد ذهب الدكتور هيكل إلى حسن نشأت وكيل الديوان الملكى يسأله عن الغاية من تأليف هذا الحزب فأجابه بقوله[1] :

« إن بالبلد حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريين ، وقد تغلب الوفد فى الانتخابات الأولى ، ووصل إلى مقاعد الحكم . . . ولو أن

---

(١) حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص ٢٢٣ .

الأحرار الدستوريين كسبوا المعركة من الوفد لاستأثروا بالأمر كما استأثر به الوفد، ولبقى القصر ينظر إلى هذا كله وليس له من الأمر شيء. فتأليف الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى البرلمان، يستطيع القصر به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد، من غير حاجة إلى حل مجلس النواب.

ولم ترق هذه الإجابة فى نظر هيكل فقال لصاحبه:

« ولكن النظام البرلمانى السليم هو الذى يقوم على حزبين[1] كما هى الحال فى إنجلترة وفى أمريكا. وقد أثبتت التجارب صلاح هذا النظام وفساد غيره من النظم التى تقوم على تعدد الأحزاب. وإن حقوق القصر الدستورية تقف عند إبداء الرأى والنصيحة. فإذا أيقن الملك أن الحكومة لم تعد تمثل الأمة حل مجلس النواب ورجع الأمر للأمة ».

والحق لقد كان هذا الحزب الأخير ثالثة الأثافى — كما فى المثل العربى — احترقت على تلك الأثافى الثلاث، الوحدة القومية والقضية الوطنية والحياة الدستورية — احترقت هذه المعانى الثلاثة كلها حتى انصهرت لا كما ينصهر الذهب الإبريز ليخرج منه الذهب خالصاً من الشوائب، ولكن كما تنصهر الكائنات الحية لتصبح ضرباً من الفحم الحيوانى الأسود، لا أكثر ولا أقل.

ترى لماذا حدث كل ذلك؟ لأن هذه الأحزاب تطاحنت، وتعارضت، وتباغضت، وتجاوزت الحد فى هذه البغضاء وفى سبيل ذلك أطاحت الأحزاب كلها بالمصلحة القومية، وبالقضية الوطنية. وفى ذلك يقول الأستاذ محمد شفيق غربال:

« ليس أساس الحياة النيابية فى بلد ما ألا يختلف أهلها فيما بينهم. بل

---

(١) يلاحظ القارىء أن هيكلا فى الكلام متأثر بالنظام البرلمانى البريطانى والنظام الأمريكى.

على العكس — هي لا تحيا إلا في جو من الحرية يظهر فيه اختلاف الآراء ، ويتمسك الناس بما يرونه حقاً وعدلا .

ولكنها لا تنجح إلا بشرط أن يدرك أبناء الأمة على اختلاف أحزابهم وشيعهم وفرقهم أنه قد قدر عليهم أن يعيشوا أبناء أمة واحدة ، وفي بلد واحد ، وأن هناك حداً ينتهي عنده التناحر ، وأن هناك شئوناً يجب ألا تقف حركتها ، وإلا ضاع الغالبون والمغلوبون معاً .

وللقائد الإنجليزي المشهور (ولنجتون) قول سار مثلا :

كان إذا اشتدت معارضة مجلس اللوردات للحكومة القائمة ، وأرادت الحكومة أن تتغلب على المعارضة بمنح ألقاب اللوردية لطائفة من أنصارها تكفي لقتل المعارضة في المجلس — وهي تعلم أنه إجراء بالغ مبلغ العنف الذي يترتب على مقاومته ما يقرب من الحرب الأهلية . إذ ذاك كان ولنجتون يرى أن حرب الأحزاب قد بلغت الحد الذي تعقبه الفتنة . فكان يشير على أنصاره بالتسليم قائلا : إن حكومة جلالة الملك يجب أن تستمر !.

وهذا بالضبط سر نجاح الحياة النيابية : أن يدرك الجميع أن الكفاح بلغ حده الجائز ، وأن ما يعقبه خراب الوطن[1].

---

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية — الجزء الأول ص ١٦٢ .

الفصل الثالث

صحفي يتكون

انحدر أمين الرافعي من أسرة من أعرق الأسر التي نشأت في طرابلس الشام ثم نزحت إلى مصر حيث تقلد معظم أفرادها مناصب القضاء والإفتاء .

فأمين الرافعي هو ابن الشيخ عبد اللطيف الرافعي . وقد تقلد هذا طائفة من المناصب القضائية في كل من الشرقية والغربية والبحيرة والقاهرة والإسكندرية .

والشيخ عبد اللطيف هو ابن الشيخ مصطفى الرافعي بن الشيخ عبد القادر الرافعي . والأخير هو أول من لقب بلقب « الرافعي » في طرابلس ؛ ولقبهم الأول هو « البيسار » به تلقب والد الشيخ عبد القادر ، واسمه الشيخ عبد اللطيف البيسار بن الشيخ عمر البيسار . وينتهي نسبه إلى ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

أما عمومة أمين فلهم من الشهرة العلمية والدينية ما لجدوده أيضاً . فمن أعمامه الشيخ محمد الرافعي وهو شيخ الحنفية بمصر . بل هو الذي سعى في جعل الفقه الحنفي أساساً للأحكام الشرعية بالديار المصرية . وإليه أسندت عضوية «المجلس العالي» الذي أنشأه محمد علي سنة ١٢٤٠ هجرية . وكان يضم إليه عالماً واحداً فقط لكل مذهب من المذاهب الأربعة . ثم عينه محمد علي عضواً في «مجلس الأحكام» . وكان يتألف من سبعة أعضاء من أكابر العلماء

على أى مذهب . وبقى هذا المجلس بالديار المصرية حتى حلت محله المحاكم الأهلية، وتلاميذ هذا الشيخ كثيرون، منهم الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده .

ومن أعمام أمين كذلك الشيخ عبد القادر الرافعى (وقد تسمى باسم واحد من أجداده الذين أشرنا إليهم) ، جاء إلى مصر ، وتصدى للتدريس بالأزهر ، وتولى مشيخة رواق الشوام بعد وفاة أخيه الشيخ محمد الرافعى الذى مر ذكره ، وأسند إليه الخديو عباس الثانى منصب الإفتاء بعد وفاة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده . ولكنه مات فى اليوم الثالث من تعيينه ، فحزنت عليه مصر حزنا عظيما ، ورثته الصحف على اختلافها ، وحق عليه يومئذ قول الشاعر العربى :

«فبينما المرء فى الأحياء مغتبط . أو إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير»
وما زال لهذه الأسرة الكريمة أثر كبير فى الحياة المصرية إلى يومنا هذا .

نشأته

ولد أمين الرافعى بالقاهرة فى يوم الأربعاء الثانى والعشرين من شهر ديسمبر عام ١٨٨٦ ميلادية ، وألحقه أبوه بمدرسة الزقازيق الابتدائية . ثم انتقل إلى مدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية فى الوقت الذى كان فيه أبوه يتولى منصب القضاء والإفتاء فى تلك المدينة . ثم التحق الفتى بمدرسة الحقوق الخديوية . وتخرج فيها سنة ١٩٠٩ وهو يومئذ فى الثالث والعشرين من عمره .

وفى تلك الحقبة من تاريخ مصر كان اسم الزعيم مصطفى كامل يدوى فى كل مكان ، وكانت شهرته تغرى الشباب المصرى باعتناق آرائه ، والانضواء تحت رايته ، والاستجابة لمبادئه . ومن أولئك الشباب أمين الرافعى وكان فى الطليعة . فوعى أحاديث زعيمه ، وحفظ تعاليمه ، وتأثر بما كان ينشره من حين لآخر فى « جريدة اللواء » ، ونزعت به نازعة المجد الصحفى — كما

سنرى ذلك بعد — إلى أن يكتب المقالات الوطنية التي كانت في الواقع صدى لمقالات الزعيم الشاب مصطفى كامل.

أمين الرافعي في مدرسة الحقوق

كان ناظر مدرسة الحقوق يوم كان أمين طالبا من طلابها رجلا فرنسيا محبوبا من جميع الطلبه واسمه المسيو لامبير. وارتكب هذا الأستاذ خطأ كبيراً في نظر الاحتلال، وذلك بأن وقع بإمضائه على عريضة طلب فيها إطلاق سراح المسجونين في قضيه دنشواى. فتذرع الاحتلال البريطاني بهذا العمل وأقال المسيو لامبير من منصبه بطريقة تجرح كرامته، وأحل محله (المستر هل). وكان دانلوب قد جلبه إلى مصر من كندا ليقوم بتدريس مادة التاريخ بمدرسة الخديوية الثانوية. وحين أقيل المسيو لامبير من منصبه بادر دانلوب بتعيين صديقه المستر هل في مكانه أستاذا للقانون الروماني بالرغم من أنه لم يكن قد حصل بعد على إجازته العلمية في القانون وقد اضطره ذلك إلى الاستمرار في دراسته القانونية بجامعة باريس حتى حصل على هذه الدرجة. أما الأستاذ لامبير فقد بادرت الحكومة الفرنسية فأسندت إليه فور إقالته من مدرسة الحقوق الخديوية منصب أستاذ للقانون في جامعة ليون [1]

وقعت هذه الحادثة عام ١٩٠٧ فراح أمين الرافعي يحتج على هذا التصرف الغريب من جانب الاحتلال احتجاجا شديد اللهجة. وطفق يكتب في جريدة اللواء بعض المقالات اللاذعة المحرجة، ووجه قوارص الكلم إلى الناظر الإنجليزي الجديد لسوء معاملته للطلبة الذين لا ذنب لهم إلا أنهم أظهروا شعورهم نحو المسيو لامبير.

---

(١) رجعنا في الكلام عن أسرة الرافعي إلى كتاب (ترجمة حياة الشيخ عبد القادر الرافعي بقلم ولده الشيخ محمد رشيد الرافعي. وقد طبع بمطبعة التقدم بمصر. كما رجعنا في الكلام عن حادثة المسيو لامبير إلى كتاب (تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده) للمستر تيودور روذ ستين ترجمة الأستاذ على احمد شكرى ط. سنة ١٩٣٧ ص ٤٧٧

أمين الرافعي ونادي المدارس العليا

فى الخامس من شهر أبريل عام ١٩٠٦ ارتأى لفيف من الشباب أن يشتركوا فى تأسيس ناد لهم يضم إليه طلاب المدارس العليا على اختلافها ؛ ليقوموا بما يفرضه عليهم الوطن من الواجبات ، وما تتطلبه النهضة من الأعباء .

وكان أمين الرافعى طالبا بمدرسة الحقوق إذ ذاك فوجدناه يشارك مشاركة قوية فى تأسيس النادى، ورأيناه أشد إخوانه اقتناعا بفكرته، وإيمانا برسالته . وبالفعل حققت الأيام ظنه ،فكان هذا النادى العظيم مصدر إشعاع كبير للشبيبة المصرية فى ذلك الحين ، وتلقت الشبيبة المصرية بين جدرانه دروسا فى الأخلاق والوطنية ، وبحسبك أن تعرف أنه فى داخل هذا النادى الكبير تأسست كل من الهيئات الآتيه وهى :

جمعية رعاية الطفل .

مدارس لتعليم العامة من الشعب .

مشروع الجامعة المصرية .

وكان أمين الرافعى مندوبا عن مدرسة الحقوق فى مجلس إدارة النادى منذ إنشائه . فلما أتم دراسته القانونية بادر إخوانه إلى انتخابه سكرتيرا دائما للنادى ؛ فبقى يشتغل بهذا العمل إلى أن أغلق النادى بأمر من السلطة العسكرية عام ١٩١٤

وفى الخامس من شهر أبريل سنة ١٩٠٩ احتفل الأعضاء بعيد تأسيس النادى؛ فألقى أمين الرافعى فى هذا الاحتفال خطبة بليغة منها :

إخوانى :

« فى مثل هذا اليوم من سنة ١٩٠٦ تمخض الزمان عن نادينا . فكانت قلوبنا مرفرفة حوله ، وأبصارنا شاخصة إليه ، وأفئدتنا مشفقة عليه .

« فى مثل هذا اليوم شيدت دعائم العصبية بين الطلبة ؛ فاتحدت قلوبهم وائتلفت أفئدتهم ، واجتمعت كلمتهم ، وأصبحت لهم شخصية جديرة بالاهتمام ، خليقة بالإكبار .

وتحدث الخطيب بعد ذلك عن تضامن الطلبة الذى كان له الفضل فى نجاح النادى ثم قال :

« النادى هو الأمل . النادى هو المستقبل . فإذا ما أصيب بسوء انهارت أركان النهضة الوطنية . وانهارت الثقة بالغد ، واستحكم الموت فى النفوس . وتطرق إلى الأمة اليأس والفشل . ولكن لا خوف ولا خطر فكل بناء أساسه الإخلاص والصلاح لا بد أن يبقى دائما . فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ينفع الناس فيمكث فى الأرض » .

أمين الرافعى ومصطفى كامل

ونعود إلى الحديث عن الصلة بين الرجلين فنقول .

إن أمين الرافعى كان يتشبه دائما بزعيمة مصطفى كامل ، وينهج منهجه فى تربية نفسه تربيـــة وطنية مستقيمة ، ويأخذ نفسه بمبادئه أخذا صارما عنيفا . وكما كان مصطفى كامل يملأ الدنيا بكتاباته وأحاديثه وهو طالب صغير بالمدرسة الثانوية ، فمدرسة الحقوق الخديوية ، فكذلك فعل أمين الرافعى كما رأينا . وكما كان مصطفى كامل يفعم قلبه بحب مصر ، ويلتهب غيرة على سمعة مصر ، ويتعجل الزمن فى تحقيق آمال مصر ، فكذلك كان أمين الرافعى لا يشغل باله منذ نعومة أظفاره شىء سوى هذا الحب .

ومن ثم كانت وطنية أمين وصحافته قبساً من وطنية مصطفى كامل وصحافته كان من دأب الزعيم الشاب مصطفى كامل أن يذكر المصريين بين الحين والحين بالأيام السود التى مرت بهم منذ نكبوا بالاحتلال البريطانى . وكذلك كان يفعل أمين الرافعى دائما . وكما كان مصطفى كامل

يشيد بذكر الأيام المجيدة للشعوب التي نالت حريتها واستقلالها ، فكذلك كان يفعل أمين الرافعي فيذكر المصريين بتلك الأيام البيض التي أحرزت فيها الشعوب المظلومة كل أمانيها وآمالها .

وهكذا كان في ذهن أمين وفي قلبه مثل أعلى يحتذيه في الصحافة وفي الكفاح من أجل الوطن - وكان هذا المثل هو شخصية الزعيم الشاب مصطفى كامل - وكفى به قدوة لشباب عصره ممن كان لهم حظ رؤيته والاستماع إليه في المجتمعات والندوات، والقراءة له دائماً في الصحف ونحن حين نتتبع صحافة أمين الرافعي سيروعنا منه كثيراً مثل هذا المعنى ؛ وسنقف معجبين كل الإعجاب أمام شخصية صحفية لم يفتنها بريق المال والجاه ، ولا أرهبها بطش الحاكم المصري أو الأجنبي ، ولا صرفها عن الحق إغراء صدر عن أمير أو وزير أو زعيم ، أو خطير من الأحداث التي حدثت في مصر أو في خارج مصر .

وتوفي الزعيم مصطفى كامل في شهر يناير سنة ١٩٠٨ فكان أمين الرافعي من بين الطلبة الذين حملوا نعش الفقيد . وحين انتخب محمد فريد خلفا لهذا الزعيم كان أمين الرافعي من أوائل الذين بادروا إلى ظهار ولائهم للرئيس الجديد ، ونشر في جريدة اللواء بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٠ كتاباً مفتوحاً إلى محمد فريد جاء فيه :

إلى رئيسنا الجديد :

« نصبت لأمر لا يجبر صدعه ، ولا تستقال فلتته . وأصبحت خليفة لذلك الرجل الذي أحيا الشعور ، وأمات اليأس ، وبعث الحياة ، وقضى على الموت ؛ خليفة لذلك الرجل الذي أحيا أمة بأسرها ، وقاوم دولة برمتها ؛ خليفة لذلك الرجل الذي كان إذا تكلم اهتزت لكلماته الشعوب والممالك ، ودوى صوته في أرجاء العالم . فلا مشاحة أن مهمتك كبيرة ،

وتبعتك عظيمة، فأوربا بأسرها، والعالم بأجمعه، ينظر إلينا، وينظر ماسنعمله. إنهم فى شك من شخصيتنا، فى شك من حياتنا، فى شك من إرادتنا، فى شك من شعورنا. إنهم يخالون أن فى موت زعيمنا قضاء علينا، وفى قبره خمودا لحركتنا، وفى رحيله تفريقا لجمعنا؛ فاعمل أيها الرئيس على قشع سحب هذه الأوهام، وأظهر للملأ أن روح الفقيد ترفرف علينا، وأن مبادئه مغروسة فى أفئدتنا.

«اعمل أيها الرئيس على محو هذه الظنون، وبرهن للقوم أن مبادىء الحرية والاستقلال سرت فى دمائنا، واختلطت بعظامنا، فلا يفصلها عنا موت زعيم، ولا يفصلها عنا تخلف رئيس. برهن لهم أن مصطفى كامل أحيا الأمة لتبقى حية إلى الأبد، لا تموت بموته كما يتوهمون. برهن لهم على أن زعيمنا ترك رجالا يقتفون أثره ويحذون حذوه. واتبع أيها الخليفة أثر سلفك كما يتبع الفصيل أثر أمه؛ فقد وثقت بك الأمة واختارتك لهذه المهمة. فقوّ ثقتها، وحقق رجاءها، واعمل فنحن من ورائك نعضدك ونؤيدك. والله نصير العاملين.».

أخلاق أمين الرافعي

تخرج أمين فى مدرسة الحقوق، وزهد فى وظائف الحكومة على اختلافها. وزهد كذلك فى المحاماة، بل فى كل عمل يراد به شىء من متاع الدنيا وزخرفها. «ودائما كان له رجاء واحد ومرمى واحد هو أن يكون جنديا من جنود مصر يكافح عنها بالقلم والروح»، وكان له ما أراد فانقطع للصحافة، وطبع نفسه على الصورة التى تلائمها فى أحسن مراتبها، وفى أروع أشكالها، وهو الشكل الذى تصير به صحافة رأى ومبدأ، وصحافة صدق وإخلاص.

ومن شأن هذه الصحافة أن ترتكز على طائفة من الأخلاق التى قلما تتوفر لأحد من الناس إلا إذا وطن نفسه على أن يرتفع بها إلى مصاف

القديسين والمصلحين العظماء دون نظر إلى داعي الشهرة ، أو داعي المال ، أو الجاه والسلطان .

وكذلك كان أمين الرافعي رجل مبدأ ، يضحي في سبيل مبدئه بجميع هذه الأشياء جملة واحدة .

كان أمين يحرر صحيفة (الشعب) وبقي يحررها إلى أن قامت الحرب العظمى ، وأصبحت « الرقابة » له بالمرصاد ، فكان أمين يضطر إلى إخراج نصف صحيفة أبيض لا تسوده التعليقات التي كان يكتبها على البرقيات الخاصة بسير الحـــرب ، وهي التعليقات التي كان ينتظرها القراء بفارغ الصبر .

ولما أعلنت إنجلترة الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وقف إصدار صحيفته ، ورفض أن يستمع لنصيحة السلطان حسين بضرورة الإبقاء عليها . وكان رأيه في ذلك أن الصحيفة الوطنية يجب أن تربأ بنفسها وشرفها عن أن تنشر في صفحة من صفحاتها نبأ إعلان الحماية على مصر . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية أن الصحيفة التي تظهر في هذا الوقت إنما يكون ظهورها بمثابة اعتراف بهذه الحماية على مصر . فلما أعيت السلطان الحيل وبقي أمين مصرا على موقفه صدر أمر السلطة العسكرية باعتقاله في درب الجماميز ثم نقل إلى معتقل طرة ، ثم أفرج عنه وبقي طول مدة الحرب معتكفا في منزله ،قانعا من الدنيا بإرضاء ضميره وذمته . » [1]

وشاهد آخر على تمسك الرجل بمبادئه وإخلاصه لعقيدته : وقفت الحرب ، وأعلنت الهدنة وأصدر أمين الرافعي صحيفة الأخبار . فلما تألف الوفد المصري كان أمين أول من ناصر الزعيم سعد زغلول .

---

(١) كثير من الأقوال التي بين قوسين أخذت من كلمات الصحف المصرية التي رثت الفقيد بعد موته . وهي شهادة قوية للفقيد من معاصريه .

راجع ذكرى فقيد الوطن أمين الرافعي بك : لصادق عنبر .

وبقيت جريدة الأخبار لسان حال الوفد الشبيه بالرسمي؛ وراجت من أجل ذلك رواجاً مدهشاً . وبلغت مقطوعية الأخبار اليومية أعظم عدد استطاعت أن تخرجه وتوزعه صحيفة فى مصر إلى ذلك الوقت . وكان مراسلو الصحف الإنجليزية يتسابقون إلى إدارة الأخبار علهم يظفرون بخبر أو تعليق أو رأى من الزعيم الصحفى فى ذلك الحين ليطيروه إلى صحفهم . فلما حصل الانقسام فى الوفد ،وخرج أمين الرافعى بك بنظرية « تعديل الأساس » التى لم تحز رضا سعد زغلول ، تحولت الأفكار عن جريدة الأخبار ، فهبطت مقطوعيتها ، وهددت بخطر التوقف عن الإصدار . لكن أمين بك الرافعى ظل ثابتاً على رأيه ، مصرا على فكره . وانتهى به الحال إلى أن يفضل إغلاقها لضيق ذات يده على أن يعدل عن عقيدته »[1].

وكان أمين رجلا شديد التدين[2] جم الحياء عظيم التواضع — وهو لتدينه هذا كان ممن قال فيهم القرآن « يجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم » . ولا غرابة فى ذلك فأمين ينحدر من أسرة عريقة ،وبيت من أحسن بيوتات العلم فى مصر وسوريا ، وهو مع حرصه على الدين واستمساكه بعروة الإسلام لم يتهمه قبطى ولا يهودى ولا أجنبى بأنه كان من المتعصبين للدين الذين يحملهم تعصبهم على هضم حق أى وطنى مخالف لهم فى العقيدة .

كذلك أجمع الذين عاصروا هذا الرجل الكبير على أنه صدق إيمانه حتى لقد شبهته بعض الصحف (بسعيد بن جبير) حين قال له الحجاج «ألم تكفر بخروجك على أمير المؤمنين ، إن فى إقرارك بذلك منجاة لك » . رأس سعيد فى كفة ، وكلمة الحق فى كفة أخرى . ترى ما الذى رجح يومئذ

(١) المصدر المتقدم نقلا عن جريدة كوكب الشرق فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ .

(٢) قرأت فى صحف الوقت الحاضر أنه عرض على أمين الرافعى مبلغ ألف جنيه فى مقابل نشر إعلان عن الخمور بصحيفة الأخبار فرفض، ولا أدرى مبلغ هذا الخبر من الصحة وإن كان متفقا مع ما نعلم من أخلاقه من جهة ،ومع واقع صحيفة الأخبار من جهة ثانية .

فى نظر سعيد ؟ لقد قذف بكلمة الحق فى وجوه الطاغين واضحة جلية حين قال : «ما كفرت بالله منذ آمنت به» . فأرسل رأسه ثمناً لهذه الكلمة. وكذلك كان أمين : المال والجاه والصحة فى كفة ، والعقيدة نفسها فى كفة أخرى . يا أمين لا تبع ثلاثة بواحدة ! ولكن أمين كان قد باعها غير آسف ولا متردد . فإذا به مقل ، وإذا به مريض ، وإذا به شهيد ! »[1]

ومن أبرز صفاته العفة والرحمة « حدثنا من كان له صلة وثيقة به أنه رحمه الله بقى تسعة أشهر كاملة لا يأخذ من صندوق جريدة الأخبار مليما واحدا ... فلما رأى معاونوه تلك الأزمة التى يجتازها ، ويعانى من أمرها اتفقوا فيما بينهم على أن يطلبوا منه تخفيض مرتباتهم تخفيضاً يتفاوت بين عشرين فى المـــائة وثلاثين فى المائة ، فأبى إباء شديدا ، فأصروا على رأيهم ، فسلم فى آخر الأمر بشرط ألا يسرى ذلك على العمال المساكين . وطبق عليهم المبدأ وخفض أجورهم عشرين فى المائة ولكن كان يصرف لهم الفرق بشكل مكافآت استثنائية »[2] .

ومن صفات أمين التى قل أن يشاركه فيها غيره من الصحفيين النزاهة فى اللفظ ، والصراحة فى العبارة ، والإخلاص فى النقد . فكثيراً ما دخل فى خصومة عنيفة مع رجال الصحف ورجال السياسة أو الحكم ، ولكنه كان فى كل واحدة منها عف اللسان نقى الضمير طاهر السريرة . حتى لقد اعترف له خصومه جميعاً بهذه الخلال الكريمة . « ولم يكتب الرافعى كلمة واحدة ضد حرية الاجتماعات ، وضد حرية المظاهرات ، حتى فى الوقت الذى قذفت فيه الجماهير الطائشة دار جريدة الأخبار بالحجارة ، وكادت تقتحمها عليه ، لأنه يطلب الحرية للجميع ، ولأنه يعتقد أن تقييد الحرية إذا حمى شخصه فربما أضر بالأمة . فليذهب هو فداء الأمة ، ولتتوطد

---

(١) المصدر المتقدم ص ١٣٣ .

(٢) المصدر المتقدم ص ١٣٦ .

الحرية على جثته ، وعلى جثث سواه من حماة هذه الحرية إذا لزم الحال»[1] .

« وثم موقف مشهود من مواقفه فى الدفاع عن الحرية . ذلك أنه لما طلبت صحيفة الاتحاد محاكمة جريدة السياسة بمناسبة ما كتبته عن جلالة الملك خاصا بمسألة معينة عدتها صحيفة الاتحاد اعتداء على الذات الملكية لم يرض أمين الرافعى أن يقيد حرية الكتابة إلا فى الحدود التى يوجبها الضمير ولا يحاسب عليها القانون، فرجع إلى الموسوعات القانونية ، والتمس مشورة الكبار من فقهاء القانون فإذا به يجد وجهة نظره حيال موقف السياسة تنطبق على أقوال المشرعين ، بل على حوادث تشبه الحادث الذى وقع من جريدة السياسة . وخرج أمين من بحثه هذا مقتنعا بأن جريدة السياسة لو أنها أحجمت عن كتابة ما كتبته بالفعل كانت مجرمة فى حق الوطن ، وفى حق حرية الكتابة»[2] .

وعلى ذكر هذه الحادثة يجمل بنا أن ننوه بالطريقة السديدة التى كان يتبعها أمين الرافعى دائما فى نقد المخالفين له فى الرأى ، فهى طريقة مبنية على الدرس والبحث ، وعلى استشارة الكتب والمراجع ، والرجوع إلى أقوال المختصين والموثوق بهم وبآرائهم فى موضوع الخلاف بينه وبين معارضيه . وسنرى مصداق ذلك فى سيرة أمين الصحفية كلها ، وسنرى مصداق ذلك أيضا عند الكلام على أسلوبه الكتابى ، وخصائصه التى يمتاز بها عن سواه .

« لقد كان أمين يقول دائماً عن الحرية إنها وحدها خير أستاذ . أما الرقابة وأما التشديد وأما العقاب فقلما يأتى بثمرة . وهكذا بقى أمين ينفق من نور عينيه ، وعصارة مخه ، وعرق جبينه ، وقطرات دمه فى سبيل إصدار الصحف التى صدرت عنه » .

---

(١) المصدر المتقدم ص ٢٦٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٦٠ — ٢٦١ .

وكان هذا الشاب الصحفى الأمين يدرك منذ بداية الأمر أن الصحافة ينبغى أن تكون حرة ، ولا يصح أن يكون هناك حظر ما على هذه الحرية . يدلنا على ذلك ما كتبه هذا الشاب قبل تخرجه من مدرسة الحقوق ، حيث قال فى عدد من أعداد اللواء التى صدرت عام ١٩٠٨ :

« إن حرية الكتابة وحرية القول هما الدعامة التى ترتكز عليها المدنية الصحيحة ، فإذا ما مست إحداهما بشىء خيف على المدنية الزوال ، وأصيب العدل فى أكبر أركانه . لذلك رأينا الأمم إذا أخذت فى التكون ، وسرت فى عروقها دماء الحياة نادت بحرية الصحافة ، ودافعت عنها ما استطاعت .

على أن (لأمين) مقالات أخرى فى معنى الحرية الصحفية سيرد ذرها فى الكلام عن « جريدة الأخبار » وهى مقالات بلغت الذروة فى هذا المعنى . وكيف لا يكون ذلك وقد كتبها الرجل فى ظروف شتى كان فيها شبح الاحتلال قبل الثورة وبعد الثورة يخيف الكتاب ، ويقصف الأقلام ، ويعصف بالعقول .

وحين تم إعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وكان إعلان الأحكام العرفية فى ذلك التاريخ تمهيداً لإعلان الحماية البريطانية ، وإعلان الرقابة على الصحف . هنا فكر أمين فى الأمر ، فإذا به سيضطر إلى نشر البلاغات الرسمية التى ستصدر عن السلطة العسكرية وتعلن فيها الحماية الباطلة على مصر . وسأل أمين نفسه يومئذ هل أستطيع أن أمتنع عن نشر هذه البلاغات المؤذية لكرامة البلاد ؟ هل أستطيع أن أعتذر عن نشرها بأنى مرغم على ذلك من جانب السلطة البريطانية التى تهيمن على البلاد ؟

ووجد أمين أن الإجابة عن هذين السؤالين « لا » وليست « نعم »

وإذ ذاك رأى أن أسلم طريقة له هى أن يحجب جريدته عن الظهور حتى لا تنشر إعلان الحماية المشئوم . وقيل إن هذا الاحتجاج كان مقرونا بكثير من التضحية لأن « جريد الشعب » كانت من أكثر الصحف رواجا

فى ذلك الوقت ، ولكنه لم يبال بذلك وعطلها احتجاجا على الحماية ، ثم تبع ذلك ما أنزله به رجال السلطة العسكرية من اعتقال وسجن استمر أحد عشر شهرا . ثم عرض عليه السلطان حسين كامل يوم خروجه من الاعتقال أن يمده بما يرغب من المال مقابل إعادة الشعب فرفض وأبى » .

تلك أطراف بسيطة من أخلاق الرجل ، وأطراف بسيطة كذلك من حياته العامة ، وهى إن دلت على شىء فإنها تدل على أن أمين الرافعى ولد موهوبا فى الصحافة ، لأنها المهنة التى آثرها على غيرها من المهن . ولأنها العمل الذى توفر عليه طول حياته ، لم تمتد عينه إلى عمل سواه ، ولأنه ضحى فى سبيل ذلك بكل ما يتهافت عليه الناس من المال أو الشهرة أو الجاه ، ولأنه آلى على نفسه أن يروضها على الأخلاق التى تواثم هذه الرسالة الجليلة . وهذه الأخلاق هى : الصدق والصراحة والثبات على المبدأ والدفاع عن الصالح العام بدون نظر إلى الأشخاص ولا نظر إلى المؤثرات التى تثنى الناس عادة عن المضى فى عمل من أعمالهم يرجون من ورائه الخير لبلادهم .

ومن حسن الحظ إذ ذاك أن الصحافة المصرية فى الفترة التى عاش فيها أمين الرافعى كانت لا تغرى الناس بمجدها المادى ، ولا تأسر أفئدتهم ببريق الذهب والفضة بقدر ما كانت تغريهم وتأسر أفئدتهم بمجدها الأدبى ومثلها العليا .

أجل من حسن الحظ أن الصحافة المصرية فى تلك الفترة كانت على هذه الحال التى وصفنا ، وإن كنا لا ندرى بالضبط لمن الفضل فى كل ذلك .

أيكون الفضل فى ذلك للثورة المصرية وروح المقاومة التى كانت موجودة فى نفوس المصريين قبل هذه الثورة بسبع وثلاثين سنة ؟

محمد صادق عنبر : ذكرى فقيد الوطن ص ٣٧ — ٣٨

أم يكون الفضل فى ذلك لقادة هذه الأمة ممن أشعلوا نار الكراهية فى قلوب الشعب المصرى لكل ما هو أجنبى ، وقادوهم إلى الدرجة التى أصبحوا فيها خلقاء بالحرية الصحيحة والاستقلال الحقيقى ؟

ومهما يكن من شيء فالذى لا نستطيع إغفاله هنا هو أن شخصية أمين الرافعى كانت من بين الشخصيات القليلة النادرة التى لا تقاس إلا بشخصيات محمد عبده ومصطفى كامل وسعد زغلول ومن إليهم من الرجال الذين بنوا مصر بأيديهم فى أواخر القرن الماضى وأوائل هذا القرن .

ثقافة أمين الرافعى:

وقد تحدثنا فيما مضى عن شيء من أخلاق أمين الرافعى . وقلنا إن (أمينا) تخرج فى المدارس الثانوية المصرية ثم التحق بمدرسة الحقوق . ومعنى ذلك أن ثقافة الرجل ثقافة قانونية فى طابعها ، وسنرى أن هذا الطابع العام لثقافته يترك أثره فى أسلوبه الصحفى فيحيله فى كثير من الأحيان إلى أسلوب دفاعى فى أكثره كذلك .

غير أن هذا الأسلوب الدفاعى الذى امتاز به أمين كان لابد له من الاستناد إلى لغة قوية . تتكافأ معه من جميع الوجوه . ويبدو أن لأسرة أمين أثراً لا يمكن إنكاره من ناحية اللغة . فأسرته دينية قضائية كما بينا . وللقضاة وعلماء الدين بمصر باللغة العربية ، ودراية بها ربما كانت أكثر من دراية غيرهم من طبقات الأمة ، فيما عدا الشعراء والكتاب والأدباء بوجه عام .

أجل - إن نشأة أمين فى أسرة كهذه تتيح له فرصة التمكن من اللغة العربية بالقدر الذى يسمو به على الكثير من أقرانه ممن لم تتح لهم مثل هذه الفرصة .

ويحكى الأستاذ (محمد صادق عنبر) حكاية طريفة عن أمين فى صدر شبابه فيها يقول:

« حدث فى سنة ١٩٠٧ أن ألقى العالم الأثرى المشهور أحمد كمال باشا خطبة بنادى المدارس العليا موضوعها (التوحيد عند قدماء المصريين) وكانت الخطبة ارتجالية، فاقترح العلامة أحمد زكى باشا سكرتير مجلس النظار وقتئذ كتابة ملخص لها بلغة عربية سليمة، وتبرع بمبلغ عشرة جنيهات لمن يحوز قصب السبق فى تلخيص الخطبة، فتقدم لتلك المباراة الأدبية عدد كبير من أعضاء النادى - وكان من بينهم الطالب أمين الرافعى.

وألفت لجنة برياسة الأستاذ الشاعر حفنى بك ناصف للحكم فى المباراة فنظم لهذا الغرض قصيدة أصدر بها الحكم منها.

باسم الجناب الأرفع العباس	أصدرت هذا الحكم بالقسطاس
فى حلقة جهرية بالنـــادى	للفصل فى تنافس الأنداد
فى حلبة الندى قام مصقع	صنو كمال بالدليل يصدع
يعرب عن إيمـان أهل مصر	وكيف كان شأوهم فى الفكر
فطلب (الزكى) ممن سمعوا	تلخيص ماقال الخطيب الأروع
أما (أمين الرافعى) فقد سلم	من فرط إيجاز ومن ضعف الكلم
لكنه فى حومة المطـــالب	ما جاء إلا بالكثير الغالب
مقدمات أنتجت قضية	لكل فرد منهمو مزية
لهذه الأسباب قد حكمنا	(للرافعى) بالنصف إذ قسمنا
و(لفؤاد) بعد هذا (القسور)	ثلاثة واثنين للغضنفر[1]

(١) محمد صادق عنبر: ذكرى فقيد الوطن ص ٤-٥.

حادثة بسيطة، ولكنها لا تخلو من دلالة، وأيسر ما تدل عليه أن للرجل قدرة على تلخيص الخطب التي يسمعها، وأن له بالإضافة إلى ذلك مهارة في صياغة العبارة بحيث تحيط بجملة المعاني التي اشتملت عليها هذه الخطب، وهذه وتلك من لوازم الكاتب الناقد، والصحفي البارع، والمحامي الحريص على أن يربح قضيته.

وإلى جانب تفوقه في اللغة — كما دلت عليه هذه المسابقة — كان له ميل شديد إلى التاريخ. والتاريخ أيضاً من لوازم الصحفي الذي يأخذ نفسه بقيادة الجماهير. وهو عنصر أساسي في تكوين ثقافته. ويدلنا على شغف أمين بهذه المادة ما نشره في جريدة الدستور — وكان يومئذ طالباً بمدرسة الحقوق من مقالات شتى دارت كلها حول موضوع واحد هو «كيف يدرس التاريخ» والذي لا شك فيه أن أمينا كان شديد الولع بجانب معين من جوانب التاريخ هو الجانب المعني بدراسة الحركات الوطنية في الشعوب المختلفة، أو دراسة الزعماء والأبطال الذين اشتغلوا بقيادة هذه الحركات الوطنية في مختلف العصور. وإن من يوجد في ظروف كظروف هذا الصحفي الناشئ ليتجه بحواسه كلها إلى تاريخ الجهاد والنضال في سبيل الحرية والاستقلال.

ونستطيع أن نقول — ونحن مطمئنون — إنه كما كانت القدرة اللغوية من سمات الأسرة التي ينتمي إليها أمين — لأنها أسرة عرفت بالقضاء وبالدين — فكذلك كانت الميول التاريخية متأصلة في هذه الأسرة، يدلنا على ذلك ما صدر عن بعض أفرادها من كتب تدور كلها حول التاريخ في شكل من أشكاله:

فمنها ما كتب في السير. ومن الأمثلة عليها الكتاب الذي كتبه الشيخ

محمد الرافعى فى سيرة والده الشيخ عبد القادر الرافعى . وهى السيرة التى اعتمدنا عليها فى الحديث عن أسرة صاحب الترجمة .

ومنها ما كتب فى تاريخ الأدب العربى - ومن الأمثلة عليها كتاب ألفه الأستاذ مصطفى صادق الرافعى الأديب المشهور ، والكاتب التقليدى المعروف ، وأول من كتب فى تاريخ الأدب العربى فيما نعلم ، وذلك إذا استثنينا جورجى زيدان الذى سبق السيد مصطفى صادق الرافعى إلى كتابة هذا التاريخ بسنة أو بعض سنة

ثم منها - أى من تلك الكتب التاريخية المنسوبة إلى هذه الأسرة - ما كتب فى تاريخ مصر القومى وهى الكتب التى ألفها الأستاذ عبد الرحمن الرافعى شقيق أمين الرفعى وصاحب (تاريخ الحركة القومية فى مصر) . وهو كتاب جليل الشأن ، يقع فى أجزاء كثيرة ، ولم يزل الأستاذ عبد الرحمن - حفظه الله - يشتغل باستكمال أجزائه إلى اليوم .

على أن من ينظر فى سلسلة المقالات التى كان يكتبها أمين الرافعى بين حين وآخر فى موضوع من موضوعات السياسة ، أو مشكلة من مشكلاتها لا يجد مفراً من النظر إلى هذه المقالات على أنها بحوث تاريخية بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

ثم من الدلائل التى نستطيع أن نقدمها على تأصل الميل التاريخى فى أمين الرافعى أنه كان كلما واتته فرصة للذهاب إلى أوروبا حرص على تسجيل مشاهداته فيها ، ومعلوماته عن تاريخ شعوبها . واستطاع فى النهاية أن يجمع هذه المشاهدات والمعلومات فى كتاب له بعنوان (مذكرات سائح) لم ينس فى هذه المذكرات أن يستخرج العبر والعظات وأن يتخذ منها دروساً صادقة فى الوطنية والكفاح من أجل الحرية . وقد احتوت هذه المذكرات فيما احتوته شيئاً غير قليل من أخبار تونس ، وعلاقتها السياسية بفرنسا .

ترى لماذا كان أمين يسلك هذه الطريقة من الطرق التى هى أقرب إلى العلم منها إلى الصحافة ؟

السبب فى ذلك هو تأصل الميل التاريخى فيه وفى الأسرة التى ينتمى إليها .

على أن هذا الشاب أدرك بفطنته كذلك أن هناك عنصراً ثالثاً من عناصر ثقافة الصحفى - فيما عدا عنصرى اللغة والتاريخ - وهذا العنصر هو (السياسة) ومن ثم أخذ نفسه فى وقت مبكر بمعرفة الكثير عن السياسة الداخلية والسياسة الخارجية :

فحاول أن يعرف شيئا عن سياسة الخلاف وسياسة الوفاق ، وشيئاً عن دستور سنة ١٨٨١ ، وعن النظم التى أتى بها الإنجليز ليصرفوا بها نظر الشعب المصرى عن هذا الدستور ، كما حاول أن يعرف الكثير عن مشروع قناة السويس ونحو ذلك . هذا كله فى المرحلة الأولى من مراحل حياته الصحفية ، ثم فى المرحلة الأخيرة من مراحله الصحفية وجدناه يعرف الشىء الكثير عن موضوع المفاوضات المصرية الإنجليزية . ولم يكتف أمين الرافعى بمجرد المعرفة أو الدرس ، بل وجدناه يتعدى ذلك إلى تأليف البحوث العميقة فى كل موضوع من هذه الموضوعات التى دار حولها الدرس ، وإن كانت هذه البحوث المتفيضة عبارة - فى الحقيقة - عن المقالات التى كان يكتبها استجابة منه للأحداث الجارية ، وتمشياً مع هذه الأحداث يوماً بعد آخر .

موقفه من ثورة ١٩١٩

بالرغم من أن أمين الرافعى كان ولم يزل إلى ذلك الوقت يميل إلى الحزب الوطنى ، ويعتنق مبادئه ، ولا يكاد يصدر عن غيرها فى كل ماجرى به قلمه على صفحات الجرائد ، فإنه ما إن سمع بانتهاء الحرب ، وبعقد الهدنة ، وبتأليف الوفد المصرى للمطالبة بحق مصر فى الاستقلال والحرية ،

وباتجاه الأنظار كلها إلى مؤتمر الصلح - حتى كان من أوائل الداعين إلى الوحدة، كما كان من أوائل المؤيدين للوفد المصرى، وكان من أوائل المناصرين لسعد زغلول؛ يمده من حين لآخر بالمذكرات السياسية، والبحوث التاريخية حول القضية المصرية.

ولم يكتف أمين بذلك حتى فكر فى إنشاء جريدة مصرية تأخذ بناصر الحركة الوطنية، فأصدر صحيفة الأخبار فى السابع عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩١٩. وبهذه الصحيفة الأخيرة يبدأ أمين الرافعى فى الحقيقة صفحة المجد الصحفى الذى لا يبالغ المؤرخ إذا قال إنها من أنصع صفحات المجد الحقيقى فى تاريخ الصحافة المصرية اليوم.

أجل كان أمين الرافعى من رجال الحزب الوطنى حين قامت ثورة سنة ١٩١٩، وحين أصدر جريدة الأخبار فى أواخر تلك السنة، ولكن ينبغى أن نعلم أن الفرق فى ذلك الوقت بين الحزب الوطنى وحزب الوفد لم يكن عظيما؛ فإن مطلب الحزبين أو الهيأتين كان هو الاستقلال. واشترط الحزب الوطنى أن يكون الجلاء قبل المفاوضة، ولم يشترط الوفد هذا الشرط، بل بدأ المفاوضة ولا شك أن هذا الفرق لم يكن من شأنه مطلقاً أن تحجم صحفية الأخبار عن مناصرة الوفد.

وفى جريدة الأخبار وقف أمين الرافعى وراء سعد يحمى ظهره ويشد من أزره ويقوى من عضده. وبقى على هذه الحال حتى ظهرت بوادر الخلاف بينه وبين زعيم الأمة. والمفاوضات هى موضوع الخلاف.

كان أمين يطالب بوضع أساس سليم للمفاوضات منذ البداية. وهذا الأساس هو الاستقلال التام لمصر والسودان.

ورأى سعد أنه من الكياسة عدم التقيد التام بهذا الشرط، وثبت أمين على رأيه، ودافع عنه دفاعاً قوياً فى صحيفة الأخبار.

ولكن سعدا عاد إلى النفى عن الوطن مرة أخرى . وكان ذلك فى ديسمبر عام ١٩٢١ كما رأينا . وهنا أبت على أمين نفسه الطاهرة وضميره الحىّ إلاّ أن يكون أوّل المدافعين عن سعد الذائدين عن حريته وحرية رفاقه الذين صحبوه فى المنفى .

نشرت (الأخبار) مقالات لأمين الرافعى بتاريخ (٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢١) تحت عنوان :

موقف الأمة اليوم حيال الشدائد التى تصادفها جاء فيه :

وإذا كانوا قد اعتقلوا سعد باشا ليحولوا بينه وبين العمل فليس معنى هذا أن يسرى الرعب إلى النفوس ، وتمتنع الأمة عن السعى المشروع لتحقيق استقلالها. كلا – وألف مرة كلا – فالبلاد من أقصاها إلى أقصاها ، والأمة بجميع طبقاتها ، والشعب بأسره لا فرق بين صغير وكبير ، ولا بين نساء ورجال ، ولا شيب وشبان . كل هؤلاء يجدون فرضاً مقدساً عليهم أن يستمروا فى عملهم ، ولا يقفوا عن هذا العمل حتى تقف دقات قلوبهم أو يحصل الوطن على حقوقه كاملة .

نعم – كما قال المرحوم مصطفى كامل – لو تخطفنا الموت من هذه الديار واحداً بعد واحد لكانت آخر كلماتنا لمن بعدنا : كونوا أسعد حظا منا . وليبارك الله فيكم ، ويجعل الفوز على أيديكم ، ويخرج من الجماهير المئات والألوف بدل الآحاد للمطالبة بالحق الوطنى والحرية الأهلية والاستقلال المقدس ! .

وليست هذه أولى الشدائد التى تصادفها البلاد ، أو التى تعترض حركتها القومية . فقد كانت سنة الاحتلال سلسلة شدائد ومناهضات ومع ذلك فإن حركة الاستقلال لم يطرأ عليها أى ضعف . بل على العكس كانت تخرج من كل دور من أدوار الشدة أقوى مما كانت عليه ...

ولسنا أول أمة تعترضها المصائب فى حياتها . لأن هذه المصائب تعد

خير أساتذه للشعوب . وهى التى تقوى نهضتها ، وتقودها إلى الأمام ، وتقرب ساعة خلاصها . »

هكذا مضى الرافعى يستعرض المحن التى أتى بها الاحتلال ثم ختم المقال بهذه الكلمات :

« هذا جواب البلاد عن اعتقال سعد باشا ، ومصادرة الحرية الشخصية . هذا هو رد مصر على تحدى السياسة الانجليزية :

فإلى الاتحاد والتضامن .

إلى الاتفاق والتصافح .

إلى التآزر والتكاتف .

إلى الاستمرار فى المطالبة بحقوقنا .

إلى اليقظة والسهر على قضيتنا .

إلى مواصلة السعى فى دائرة القانون .

إلى المستقبل المملوء أملا ورجاء .

إلى الحرية والاستقلال التام » .

وعاد سعد من المنفى فنشرت (الأخبار) لأمين الرافعى مقالا بعنوان « عودة سعد باشا وفشل سياسة الشدة والإعنات[1] » جاء فيه :

ظن الانجليز يوم نفوا سعد باشا أن البلاد دانت لهم ، وأن المسألة المصرية حذفت من قائمة مشكلاتهم ، وأن الطريق مهدت أمامهم لتحقيق أغراضهم الاستعمارية الخ . .

ولكن فى مجرد المقارنة بين خروج سعد باشا منفيا تحرسه القوة الإنجليزية وبين عودته حراً تحييه البلاد وتهتف له أكبر عظة للسياسة

---

(١) بتاريخ ١٨/٩/١٩٢٢

الإنجليزية التى يجب عليها أن تعلم أن هذه الأمة لا تتقهقر ولا تتراجع أمام أية تضحية ، وأن قضيتها لا تحل بمثل تلك الوسائل التى لجأ إليها ساسة إنجلترة على غير هدى ، وأن حلها الوحيد هو الاعتراف للمصريين بجميع حقوقهم ، ورد هذه الحقوق إلى أهلها .

وبقى أمين يتتبع الحركة الوطنية خطوةً خطوةً حتى أعلن الإنجليز تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة ، فتناول الرجل هذا التصريح بالنقد السديد . ثم اجتمعت لجنة تأليف الدستور فأتاح اجتماعها لأمين الرافعى فرصة ثمينة لكتابة البحوث الدستورية الضافية ، والمذكرات القانونية الشاملة ، وسنرى كيف تعقب أمين جهود هذه اللجنة التى وضعت الدستور ، وكان يسدد نحوها سهام نقده وملاحظته . حتى لقد قال سعد زغلول فى خطبة له بنادى سيروس فى أكتوبر عام ١٩٢٣ أنه كان يقرأ ملاحظات أمين الرافعى على الدستور وهو فى سيشل ، وكان يعجب بها ، وكان يرى أنها تعبر عن أفكاره وآرائه .

وتوالت على البلاد طائفة من (الوزارات الإدارية) أعنى الوزارات التى لم يكن لها برامج تنفذها، أو خطط تسير عليها، فكان أمين الرافعى يقف لكل وزارة منها بالمرصاد ، يحصى عليها أخطاءها ، ويرشدها من حين لآخر إلى الصواب من أمرها ، ولا تقبل نفسه أن يتصل بأحد من رجالها ، أو يجامل فى نقدها ؛ لا فرق فى ذلك عنده بين وزارة وأخرى . وهو ما سنفصل فيه القول فى الفصول المقبلة .

صحافة أمين الرافعى

الحق أن هذا الرجل كان يُحسِن أن يهيىء نفسه قبل أن يكتب شيئاً فى الصحف ، ولسنا نعرف كاتباً صحفياً أخذ نفسه بالقراءة الطويلة قبل البدء فى الكتابة كما كان يفعل أمين ، ولا عرفنا كاتباً صحفياً كان أقرب

فى مناهجه إلى العلماء والباحثين من أمين . وتلك خصلة من خصاله يجب علينا أن ننوه بها . خاصة ونحن فى عصر لا تؤمن فيه الصحافة الحديثة كثيراً بقيمة القراءة .

نلمح فى كتابة أمين الصحفية بعض التقاليد التى تشبه أن تكون طرقاً ومناهج ، وحققها الكاتب لنفسه ، ولم يشأ أن يحيد عنها إلى آخر حياته . من ذلك أن أمينا كان إذا انتهى عام من الأعوام تأمّل كثيراً فى حوادثه ، وأطال كثيراً فى تأمله ، وخرج على قرائه بمقال طابعه الجد والعمق ، يستعرض فيه أحداث العام المنصرم ، ويستخلص منها العبرة التى ينبغى أن يعيها القادة من رجال الفكر أو القلم .

ثم من ذلك أن أمينا إذا جد الجدّ وظهرت مشكلة من المشكلات العويصة فى مصر حبس نفسه وأخذ يطالع المراجع والكتب وخرج فى نهاية ذلك بالبحوث القيمة التى أشرنا إليها .

ولقد جمعت بعض هذه البحوث فى كتاب جعل عنوانه (مفاوضات الإنجليز بشأن المسألة المصرية) وهو كتاب كبير ، يقع فى نحو مائة وسبعين صفحة ، اشتمل على كثير من البحوث التى كتبها أمين بين الفينة والفينة فى موضوع هذه القضية . قال أمين فى مقدمة هذا الكتاب :

« وقد رجعنا ببصرنا إلى ماضى السياسة الإنجليزية معنا فأملت علينا هذه النظرات ما أملت من الدعوة إلى اتباع سياسة الحذر وعدم الدخول فى مفاوضة الإنجليز إلاّ إذا كان لها أساس صريح يتفق مع أمانينا القومية وهى الاستقلال التام لمصر والسودان »

« ولكن هذه الدعوة صادفت من المقاومة ماصادفت ؛ فلما سكنت الضجة أو كادت رأينا أن نكتب مقالات متتابعة نشرح فيها تاريخ المفاوضات الإنجليزية بشأن المسألة المصرية منذ سنة ١٨٨٢ . فإن فيها

— من جهة — تذكيرا بحوادث التاريخ التي يجب على كل مصرى أن يحيط بها علماً . كما أنها من الجهة الثانية مملوءة بكثير من العبر التي يجب أن تكون لنا مرشدا فى طريقنا السياسى ... الخ »

فتلك إذن طريقة أمين الرافعي فى كتابته أو صحافته : إنها الصحافة الواعية ، أو الصحافة الدارسة ، أو الصحافة الموجهة .

وهذا الذى فعله من أجل المفاوضات ، فعل مثله وأكثر منه فى الدستور . فمنذ علم بتأليف لجنة من المصريين لوضعه — كما ذكرنا — بادر إلى تعقب هذه اللجنة ، وحمله ذلك إلى الرجوع إلى كتب القانون يقيس عليها الدستور المصرى الجديد .

وفى ذلك يقول أمين عن نفسه :

« فى مساء يوم السبت السابع من نوفمبر سنة ١٩٢٥ بعد الفراغ من عملى اليومى فى جريدة الأخبار أخذت أقرأ كتاباً وضعه الأستاذ (بول ماتر) فى البحث الخاص بحل الجمعيات البرلمانية ابتغاء الوقوف على آراء علماء الدستور فى مدى السلطة التى تخول للحكومة حق الانفراد بإصدار القوانين فى خلال الفترة التى يكون فيها البرلمان منحلا . وقد كنت فى ذلك الوقت مشتغلا ببحث هذه المسألة والكتابة عنها ، لأن الوزارة الزيورية كانت قد تجاوزت كل حد فى العبث بالدستور . . . فلم أكد أتم قراءة القسم الأول من هذا الكتاب حتى رأيت نفسى أمام غاية أخرى غير تلك التى كنتُ أسعى إليها . لأن الآراء التى أدلى بها فى مسألة حلِّ البرلمان والآثار التى تترتب عليها كانت بمثابة قبس من نور هدانى إلى طريق جديد كان مغلقاً أمامى وأمام غيرى » .

ومنذ ذلك اليوم بدأ الرجل حملته المعروفة التى انتهت بهذه الفكرة الجليلة وهى انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه ، وذلك على نحو سيأتى تفصيله فى الفصل الذى عنوانه (ضمير الصحفى وراء البرلمان) .

كذلك كان من الطريق التى يتبعها أمين الرافعى فى الصحافة أنه كان يكتب افتتاحية بارعة فى بداية كل سنة من سنى حياة هذه الصحيفة . وموضوع هذه الافتتاحية أو المقدمة هو فلسفة الصحافة ورسالتها وكيف يمكن تحقيق هذه الرسالة .

ولا شك أننا نستطيع أن نأخذ من ذلك أن الرجل كان خير من يقدر الصحافة ويزن مهمتها ويعرف لها قدرتها على التأثير فى الجماهير ، وقدرتها كذلك على توجيه الحكومات ومن ثم جاءت صحافة أمين الرافعى من النوع الجاد . وكشفت لنا صحافته كذلك عن شخصية رجل أدنى إلى العبوس من تحمل المسئوليات الجسام والشعور بالثقل العظيم لكل واحدة منها .

* * *

واحتجبت الأخبار فى فبراير سنة ١٩٢٦ ، وكان أمين قد اعتزم الحج إلى بيت الله الحرام ، ولما فرغ من أداء هذه الفريضة عاد إلى مصر هزيلا عليلا ؛ فاضطره ذلك إلى السفر إلى أوروبا التماساً للعلاج ، وعاد إلى مصر وأعاد نشر الأخبار فى ١٢ مارس سنة ١٩٢٧ غير أن العلة كانت قد تمكنت من جسمه . وحالت بينه وبين المضى فى عمله ، إلى أن مرض مرضته الأخيرة فى نوفبر ، ومات فى ديسمبر من تلك السنة .

تلك سيرة رجل مارس الصحافة منذ شبابه ومازالت تصاحبه إلى نهاية حياته ، لمحنا فيها العوامل الكثيرة التى ساعدت على نماء شخصيته الصحفية ، كما أعانت على تكامل هذه الشخصية فى مراحلها المختلفة .

* * *

رأيه فى حاضر الصحافة العربية ومستقبلها

قامت (الهلال)[1] بإجراء استفتاء بين كبار الصحفيين فى موضوع «حاضر الصحافة العربية ومستقبلها».

وقالت فى مقدمة هذا الاستفتاء ما نصه :

«بلغت الصحافة العربية المصرية درجة لم تكن منتظرة لها ؛ سواء من حيث عدد ما يطبع منها ، أم من حيث التفنن فى تحريرها ، وتنوع المباحث التى تعالجها أقلام محرريها ، والأنباء البرقية التى تنقل خصيصاً إلى بعضها من العواصم الكبرى . فى أوروبا .

«وقد رأينا أن نسأل بعض كبار الصحافيين ، وأرباب الأقلام المعروفين رأيهم فى حاضر الصحافة ، والوسائل التى يحسن اتخاذها لترقية هذه الصناعة ، وترقية المشتغلين بها . فعرضنا عليهم الأسئلة الآتية» الخ .

وكان الأستاذ أمين الرافعى من بين الذين استفتتهم المجـــلة فى هذا الموضوع ؛ وإلى القارئ نص الإجابات التى أجاب بها ، على أسئلة الهلال:

(السؤال الأول):

ما رأيكم فى محررى الصحف فى الوقت الحاضر ؟ ونسبتهم إلى من سبقهم من الوجهة العملية العامة والفنية الخاصة ؟ .

(الجواب):

إن المستوى العلمى والفنى لمحررى الصحف فى الوقت الحاضر يعتبر أرقى من المستوى الذى كان عليه من قبل ، فقد انضم إلى الصحفيين عنصر جديد نال من العلوم والآداب قسطاً وافراً ، كما أن المنافسة الصحفية ،

---

(١) مجلة الهلال (بالقاهرة) العدد الأول سنة ١٩٢٣ ــ الصحفة ٩٥

والعناية بإدخال الأسلوب الصحفي الغربي كان لهما الفضل في ترقية المستوى العلمي والفني للقائمين بتحرير الصحف .

(السؤال الثاني) :

هل يحسن إنشاء فرع في الجامعة المصرية ، أو دائرة خاصة لإعداد الصحفيين ؟ وهل يوجد عندنا من يقومون بالقاء المحاضرات في هذه الدوائر ؟ .

(الجواب) :

لا أرى بأساً من إنشاء فرع في الجامعة المصرية ، أو دائرة خاصة لإعداد الصحافيين ، وأظن أن بيننا من يستطيعون القيام بإلقاء المحاضرات في هذه الدوائر .

(السؤال الثالث) :

هل يجب أن تبقى الصحافة حرة بلا قانون ؟ أم يجب تقييد من يسرونها بشروط كشهادات مدرسية ، وخبرة فنية ، وقضاء زمن في مزاولتها ونحو ذلك ؟ .

(الجواب) :

الأصل في الصحافة هو أنه يجب أن تكون حرة من كل قيد ، ولكن حرصاً على مكانة الصحافة ، وعلى حسن أدائها للمهمة الكبيرة الملقاة على عاتقها يجب أن يشترط فيمن يديرونها أن يكونوا حاملين شهادات دراسية أو يكونوا ذوي خبرات فنية ، أو يكونوا ممن قضوا زمناً ما في مزاولتها . وذلك فضلا عن الشروط العامة الأخرى كعدم سبق الحكم عليهم بأحكام مخلة بالشرف .

ولكن لا يجوز أن يتخذ البحث في توفر هذه الشروط وسيلة للتحكم في الصحفيين ، ومنعهم من مزاولة مهنتهم؛ بل يجب أن يكون توفر الشروط

السابقة كافياً لتخويل من شاء حق إدارة الصحف وتولى أمرها :

فقد جربنا مثلا أن وزارة الداخلية كانت تعطى رخصاً بإصدار الصحف لمن تشاء، وتمنعها عمن تشاء. فمثل هذا النظام يجب أن يقضى عليه قضاء مبرماً. بمعنى أن كل من يقدم طلباً لإصدار صحيفة، وتتوافر فيه الشروط الخاصة بشرف المهنة، وبالكفاءة الصحفية يجب منحه هذا الحق، ليكون الصحفى كالمحامى والطبيب؛ متى حصل على شهادة الليسانس أو الدبلوم اضطرت الحكومة أن تجيز له الاشتغال بمهنته.

ومن رأيى — محافظة على حرية الصحافة — أن تكون للصحافة نقابة ذات سلطة قانونية كنقابة المحامين. ويكون من اختصاصاتها وحدها الفصل فى من له الحق فى مزاولة الصحافة. وعلى الإدارة تنفيذ قراراتها فى هذا الشأن.

(السؤال الرابع) :

ما رأيكم فى رواتب المحررين الحاضرة بوجه الإجمال، وأجور كتابة المقالات والرسائل الخاصة؟ ماذا يجب عمله فى سبيل ترقية هذه الأجور لإدخال عنصر جديد فى تحرير الصحف اليومية؟.

(الجواب) :

رواتب المحررين الحاضرة حسنة ومعتدلة بوجه الإجمال، وكذلك أجور كتابة المقالات والرسائل الخاصة.

(السؤال الخامس) :

هل تتوقف زيادة عدد القراء على انتشار التعليم؟ أم يجب ترقية الصناعة، والتفنن فى الكتابة لزيادة هذا العدد؟.

(الجواب) :

إنى أعتقد أن زيادة عدد قراء الصحف تتوقف على انتشار التعليم؛

بمعنى أن هذا الانتشار هو العامل الأكبر فى زيادة عدد القراء، كما أعتقد أيضاً أن الحياة البرلمانية ستكون من أهم العوامل فى انتشار الصحف؛ لما يستتبعه ذلك من مناقشات النواب فى سياسة البلاد، وتقرير مصيرها، وإدارة شئونها العامة من اقتصادية، واجتماعية، وقانونية، وسيؤدى النظام البرلمانى إلى اشتراك الجمهور والرأى العام فى تلك المناقشات والمباحثات. ولا شك أن كل هذا يساعد مساعدة جدية على زيادة عدد قراء الصحف.

(السؤال السادس):

ما هى أحسن وسيلة لترقية الصحف اليومية ولنشرها؟.

(الجواب):

إن الكلام فى أحسن وسيلة لترقية الصحف اليومية ونشرها لهو موضوع كبير تخصص له الأبحاث الطويلة، بل تؤلف له الكتب الخاصة، ولا يمكن الإجابة عليه فى أسطر قلائل إلا إذا كان الغرض إيراد كلمات عامة لا طائل تحتها.

وبالجملة فهذا المقام لا يسمح بتناول مثل هذا الموضوع الكبير بما يستحقه من العناية والتوسع، فضلا عن تعدد أبوابه، وتشعب أبحاثه.

(السؤال السابع):

هل الأسلوب الإنشائى الحاضر موافق؟ أم يجب تغييره؟ وبأى شكل يجب أن يكون هذا التغيير؟.

(الجواب):

إن لكل عصر أسلوباً إنشائياً خاصاً. وهذا الأسلوب يتطور بتطور الأزمنة والظروف. وعلى كل حال فالأسلوب الإنشائى الحاضر أرقى من من الأسلوب الإنشائى الماضى، وهو موافق للحالة الحاضرة؛ فإذا حدث فى عالم الأدب والصحافة ما يدعو لتغييره فإنه لا بد أن يتغير من تلقاء نفسه تبعا لحركة التطور نفسها.

(السؤال الثامن) :

ماهي الأبواب التي يتحتم فتحها قبل سواها في الصحف ؟

(الجواب) :

تتوقف الإجابة على مسألة الأبواب التي يتحتم فتحها قبل سواها في الصحف على نوع الجريدة ؛ فإن كانت سياسية صارت الموضوعات السياسية وما يتصل بها أولى بالتقديم ، وإن كانت أدبية كان للأدب والفنون المحل الأول بين ما تتناوله بالبحث ، وهكذا .

على أن جميع الصحف مع ذلك لا يسعها إلا أن تجعل بينها وبين زمنها علاقة ، وألا تكون وكأنها نشرة لا تربطها بعصرها رابطة . ومن هنا كان نشر الأنباء ، والمعلومات المتعلقة بحوادث العصر وتطوره في مختلف أبواب الحياة حقيقاً بأن يكون له محل بارز في كل صحيفة .

(السؤال التاسع) :

هل فتح أبواب للعلوم والآداب والفنون لازم للصحف ، ومروّج لها أم لا ؟

(الجواب) :

إن فتح أبواب العلوم والآداب والفنون لازم للصحف ، ومروج لها . وإنما لا يجوز إن تتعدى الحد اللائق بها في ذلك . فإن الصحف اليومية أنشئت في الأصل للأبحاث السياسية ، والمواضيع الإخبارية . فإذا أفرد للعلوم والآداب والفنون قسط أكبر من باب السياسة لم تصبح الصحف اليومية إخبارية ، بل تكون في الحقيقة أشبه بالمجلات العلمية أو الفنية التي خلقت في الأصل لمثل هذه الأبحاث . فيجب إذن أن يخصص في الصحف قسم للعلوم والآداب والفنون ، يتسع ويضيق تبعاً لاتساع الصحيفة ولضيقها مع مراعاة أن يكون القسم السياسي ، والقسم الإخباري ، وغيرهما

من الأقسام التى أنشئت لها الصحف اليـــومية هى التى يخصص لها القسط الأكبر .

(السؤال العاشر) :

ما هى علة امتناع الصحف اليومية عن نشر المباحث الأدبية ، ودرس الكتب الجديدة ، وحركة التمثيل فى مصر والخارج ؟

(الجواب) :

إن الصحف اليومية لا تقصر فى المباحث الأدبية ، ودرس الكتب الجديدة ، وحركة المسارح . وإنما هى ـ كما قدمت ـ تخصص لتلك الأبحاث الحيز الذى لا يجوز أن تتعداه .

ثم يجب أن تلاحظ فوق ذلك أن الأزمة السياسية الخطيرة التى تجتازها مصر الآن من شأنها أن تحمل الصحف على صرف كل جهودها نحو البحث فى تلك الأزمة السياسية . وهذا ما يجعل الأبحاث الأدبية والفنية غير ملتفت إليها كثيراً .

على أنه متى أمكن تفريج تلك الأزمة ، وعودة الحياة إلى مجاريها وحصول البلاد على حريتها ، فإن الصحف تكون وقتئذ أكثر استعداداً منها الآن للاهتمام بالأبحاث الأدبية والفنية ، وصرف كثير من الجهود للعناية بها .

(السؤال الحادى عشر) :

ما رأيكم فى إدخال الرسوم العادية والصور الهزلية ، وفتح باب هزلى فى الصحف ؟

(الجواب) :

لا أرى مانعا من إدخال الرسوم العادية والصور الهزلية ، وفتح باب هزلى فى الصحف . بل أعتقد أن هذه الأبواب من شأنها ترويج الصحف . ولكن يجب أن يكون الهزل فى دائرة الأدب الأخلاق .

(السؤال الثانى عشر) .

ما هى علة فشل الصحف الأسبوعية وانتشار صحف الهزل والسخف من هذه الصحف ؟

(الجواب) :

أظن أن علة فشل الصحف الأسبوعية راجعة إلى شيب فى تحريرها، وفى اختيار المواد التى تكتب فيها . ولو كانت هذه الصحف محل عناية أكثر لصادفت الرواج الجدير بها .

أما انتشار صحف الهزل والسخف دون غيرها فإنه مما يؤسف له .

(السؤال الأخير) :

ما رأيكم فى إنشاء نقابة للصحف ؟

وهل تكون جامعة للمحررين وأرباب المال ؟

أم يكون لكل فريق نقابة ؟

وهل تكون للنقابة علاقة بالحكومة أم لا ؟

(الجواب) .

يجب - كما قلت - أن يكون للصحافة نقابة ذات سلطة قانونية . ومن رأيى أن تكون النقابة عامة للمحررين وأرباب المال معا ، وليس فى هذا الجمع ما يخشى منه على الفريق الأول ؛ لا سيما إذا لاحظنا أنهم هم الأغلبية .

هذا ويجب أن تكون النقابة مستقلة عن الحكومة ، اللهم إلا ضرورة اعتراف الحكومة بها ، وتنفيذها لقراراتها .

الفصل الرابع

بداية الطريق

منذ عهد الاحتلال ومصر محكومة بثلاثة من جبابرة هذا الاحتلال البريطانى وهم على التوالى :

لورد كرومر صاحب سياسة الخلاف بينه وبين القصر ،والسير ألدون جورست صاحب سياسة الوفاق بينه وبين القصر ،ولورد كتشنر صاحب سياسة العناد التى حكم مصر بها حكما تجاهل فيه وجود القصر .

وفى الفترة التى كان فيها أمين الرافعى طالبا فى مدرسة الحقوق ثم تخرج فيها للعمل فى صحيفة اللواء وغيرها من صحف الحزب الوطنى كانت سياسة الوفاق هى السائده فى مصر .

وبسببها تضافرت الوكالة البريطانية مع الحكومة المصرية على مقاومة الحركة الوطنية وإضعاف الحزب الوطنى؛ فأما عباس حلمى الثانى فقد كف عن مؤازرة مصطفى كامل ، وتخلى صراحة عن الحركة الوطنية .وأما السير ألدون جورست فقد أمعن فى سياسة التفرقة بين عنصرى الأمة المسلمين والأقباط، كما أمعن فى سياسة التفريق بين أمير البلاد والشعب المصرى من جهة ثانية . وهكذا أصبح العبء ثقيلا والطريق شاقا أمام الحزب الوطنى وأمام الصحف التى صدرت باسمه فى تلك الحقبة .

غير أن ذلك كله لم يفت فى عضد الحزب ، ولا صرف عنه شباب مصر فى ذلك الوقت، بل إنه كلما أمعن عباس فى إقراره بالتدخل الأجنبى وتسليمه للمعتمد البريطانى ، ومناوأته للحزب الوطنى وطعنه فى رجاله أمعن الطلبة والشباب فى الالتفاف حول زعمائهم مصطفى كامل ، ومحمد فريد وغيرهما ، ووقفوا إلى جانبهم وشدوا أزرهم بكل قوة .

الحق أنها فترة من الفترات العصيبة التي مرت بها الصحافة المصرية المناضلة ؛ ومع ذلك فقد كتب النصر لهذه الصحافة على قوى الشر جميعا : منها قوة القصر وسلطانه ، وقوة الاحتلال وطغيانه ؛ حتى لقد يئس الإنجليز تماما من سياسة الوفاق كما يئسوا قبل ذلك من سياسة الخلاف .

وكم حاولت (سياسة الوفاق) هذه أن تغرى هذا القلم الغض - الذى هو قلم أمين الرافعى بالانحياز لها والوقوف بجانبها . ولابد أن الخديوى عباس حاول كذلك أن يجتذبه إليـــه ، ولكنه تأبى عليه وعلى الوكالة البريطانية ، وآلى على نفسه أن يكون حربا عليه ، وعلى الوكالة البريطانية !

ولو أن (أمينا) تساهل بعض الشيء فى حقوق بلاده وأظهر بعض الميل إلى سياسة الوفاق لامتلأ جيبه ذهبا ، ولأقلبت عليه الدنيا بزخرفها . ولكن ما أصدقه ! حين قال يوما ما « إن الصحفى الذى لا يسعه أن يملأ جيبه بالذهب يستطيع أن يملأ قلبه بالذكريات الشريفة ، ويملأ ضميره بالراحة المعنوية الدائمة ، وإذا كانت أكثر أيام الصحفى المناضل :حافلة بالمتاعب والمشاق ، فليست بأسوأ أيام العمر . ويكفى صحافة المبدأ شرفا أن تنال فى خلال نضالها نوعا من المكافأة المعنوية حين ترى مبدأ من مبادئها يصيب بعض الفوز [1] »

ولقد كانت الصحافة المصرية فى أوائل هذا القرن صحافة رأى قبل كل شيء ، وكان الذى يرشح نفسه لهذه المهنة يتزود لها بطائفة من الأشياء ؛ منها الأدبى ، ومنها الخلقى . فمن الأدبى تمكن فى اللغة ، وقدرة على الفهم ، وقوة على الهضم ، وبراعة فى ربط الحوادث بعضها ببعض ، ومهارة فى الاستنباط وفى التلخيص على السواء ، ومن الخلقى نزاهة فى الحكم ، وثبات على المبدأ ، وتوخ للمصلحة العامة على النحو الذى يفهم به هذه المصلحة العامة .

---

(1) الأخبار فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٥

وهكذا كان زعماء الصحافة فى مصر فى مطلع هذا القرن من أمثال السيد على يوسف صاحب المؤيد، والزعيم الشاب مصطفى كامل صاحب اللواء، والأستاذ أحمد لطفى السيد كاتب الجريدة، ثم أحمد حلمى، وعبد الحميد حمدى وغيرهم.

وفى هذا الجو المشبع بالإخلاص لمهنة الصحافة، بل فى هذا الجو الملىء بحسن التقدير للواجبات الملقاة على عاتق الصحافة نشأ أمين الرافعى الذى قلنا إنه رسم لنفسه طريقا لحياته منذ بدايتها، واختار حرفة الصحافة دون غيرها من الحرف الأخرى.

وننظر فى حياة أمين الصحفية فنجدها على مراحل على النحو الآتى :—

المرحلة الأولى : بدأ أمين حياته الصحفية مصاحفا لجريدة (اللواء) وهى الصحيفة التى أصدرها الزعيم مصطفى كامل فى سنة ١٩٠٠، ثم صحيفة (العلم) التى أصدرها الأستاذ إسماعيل حافظ وجعلها لسان الحزب الوطنى ؛ وذلك سنة ١٩١٠. ومع هذه وتلك كان أمين يصاحف بعض الجرائد الأخرى كجريدة الدستور التى أصدرها الأستاذ محمد فريد وجدى سنة ١٩٠٧، وكان الأستاذ عباس العقاد المحرر الوحيد لها. ومما لا ريب فيه أن مصاحفة الفتى لهذه الجرائد على اختلافها كانت بداية الطريق الطويل الذى اختاره لنفسه كما قلنا، وهو طريق الصحافة.

المرحلة الثانية : ثم ما أن فرغ أمين من هذه المرحلة الأولى من مراحل حياته الصحفية حتى بدأ المرحلة الثانية منها ؛ وهى المرحلة التى تتمثل فى جريدة الشعب.

المرحلة الثالثة : ومن هذه المرحلة انتقل أمين إلى المرحلة الثالثة والأخيرة ؛ ونعنى بها المرحلة التى تميزت بظهور صحيفة (الأخبار). وإنا لقاصرون الحديث فى هذا الفصل على المرحلة الأولى فقط من هذه المراحل:

فى اللواء :

بدأ أمين يكتب فى اللواء منذ سنة ١٩٠٦، فكتب يومئذ فى موضوع «التربية والأسرة» وأوضح أن التعليم لا خير فيه مالم يقترن بالتربية ، وأن التربية إنما تنشأ فى الأسرة ، ومن ثم كانت التربية العائلية — فيما يقول — هى أساس تكوين الرجال . وفى إحدى هذه المقالات التى كتبها أمين فى هذا الموضوع . دعا النشء فى حرارة وإخلاص إلى الزهد فى الوظائف الحكومية ، والانصراف إلى العمل الحر .

وحين أضرب الطلبة فى مدرسة الحقوق احتجاجاً على سياسة الاضطهاد التى عومل بها المسيو لامبير، وسياسة العنف التى عومل بها الطلبة — وذلك فى عام ١٩٠٧ كتب أمين طائفة من المقالات دافع فيها عن الرجل ، وعن الطلبة ، ودعاهم إلى توحيد الصفوف وجمع الكلمة ؛ وذلك كله فضلا عن المقالات الوطنية التى كتبها أمين فى ترجمة حياة الزعماء الذين قادوا أوطانهم إلى ميادين الشرف والمجد والحرية ؛ والتى كتبها فى حياة الشعوب التى ناضلت من أجل هذه الحرية .

وفشت فى الشباب دعوة تقول بالتنازل مؤقتا عن مطلب من مطالب الأمة — هو مطلب الجلاء ؛ فعزّ ذلك على أمين ، وراح يكتب فى اللواء طائفة من المقالات التى سفه فيها هذه الدعوة ، وسخر فيها من نزعة (الاعتدال) التى تظاهر بها أولئك الشباب ، ووصفها بأنها التطرف فى التساهل فى حقوق الأمة .

معنى ذلك أن هذا الشاب ألزم نفسه الوقوف إلى جانب مصطفى كامل يشد من أزره ، وينتصر لمبادئه ، ويشيد بصفاته العالية ، ويخص منها صفة (الثبات على المبدأ) ، ويرد بين حين وآخر على أولئك الطاعنين فى سياسته ، المعرضين عنها إلى ماسموه بسياسة (الاعتدال) . ولا شك أنه

كان يعنى بهؤلاء رجال حزب الأمة ، ورجال حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية .

وفى سنة ١٩٠٧ وضع قانون للنفى الإدارى فنقد أمين هذا القانون وطعن فيه بقوة .

وفى عام ١٩٠٨ — نعنى بعد ظهور « الجريدة » التى يحررها الأستاذ أحمد لطفى السيد بسنة واحدة — كان لأمين الرافعى موقف خاص من الحركة الدستورية . وقد كان الخلاف شديداً بين الأحزاب المصرية الثلاثة حول هذه المسألة الهامة :

فأما الحزب الوطنى فكان يطالب بمجلس نيابى يكون — ما أمكن — صورة دقيقة من المجالس النيابية فى أوروبا . وكان حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية قريبا من الحزب الوطنى فى المطالبة بهذه الأمنية . وأما حزب الأمة فكان لا يرى بأساً من أن يكون الحصول على الدستور تدريجياً . وطريقة ذلك فى نظر هذا الحزب هو تشجيع مجالس المديريات ، ومجلس شورى القوانين ، وتدريب النواب فى هذا المجلس الأخير على مناقشة الوزراء الذين يتحتم أن يكونوا مسئولين عن أعمالهم أمام نواب الأمة .

وبدهى أن يؤدى الخلاف بين الأحزاب حول هذا الرأى إلى خصومة عنيفة ، تتراشق فى أثنائها التهم بالانحراف ، والتهم بالخيانة وما إليها .

وأمين الرافعى مؤمن بمبادىء الحزب الوطنى ، من أجل هذا كتب فى اللواء فى عدده الصادر فى ٢٥ يونية سنة ١٩٠٨ مقالا بعنوان (مجالس المديريات وموقف مجلس الشورى إزاء هذا المشروع) . ذهب فيه إلى إلى أن فكرة المطالبة بتقوية مجالس المديريات والعناية بها وبتشجيعها إنما صدرت عن المعتمد البريطانى لاعن غيره . ثم طالب مجلس شورى القوانين بالامتناع التام عن النظر فى هذا المشروع الذى لا يمثل إرادة

الأمة . وهو فى ذلك إنما يرد على الأستاذ أحمد لطفى السيد .

وصدر الدستور العثمانى سنة ١٩٠٨ ونبتت فى بعض الرءوس فكرة اشتراك مصر فى (مجلس المبعوثان) التركى ، وكانت صحيفة المؤيد لسان حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية مؤيدة لهذه الفكره ، وظهر بها مقال بهذا المعنى ؛ فانبرى أمين الرافعى للرد على هذه الفكرة . ونشرت له اللواء هذا الرد فى التاسع من شهر أغسطس سنة ١٩٠٩ وذلك بالعنوان الآتى : (الخلط القانونى والخطأ السياسى)

وفيه أثبت أمين مجافاة هذه الفكرة لمبدأ الاستقلال ، وأنها تقف حجر عثرة فى سبيل مطالبة المصريين بالدستور ، وأنها اعتراف بتبعية مصر تبعية تامه للدولة العثمانية . ثم مضى يقول : « ونحن نتساءل كيف يرضى صاحب المؤيد بسلبنا هذه الحقوق ، وفقداننا هذه الامتيازات ؟ وهل يخالج ضميره قبول الخديو النزولُ عن سلطته لمجلس المبعوثان ليصبح كباقى الولاة الذين ليس لهم من الأمر شىء ؟ إننا لفى حيرة من أمر صاحب المؤيد ، فلا ندرى ما الذى حدا به إلى ابتكار هذه الفكرة ؟ والقول بهذا الرأى ؟ مع أنه يعلم أن أوروبا تتهمنا صباح مساء بأننا لا نحتج على الاحتلال ، ولا نناصبه العداء إلا رغبة فى استبدال حكم الأتراك بهذا الاحتلال ، وفى سلب مصر حكمها الاستقلالى الذى تمتعت به زمنا طويلا . ولا مشاحة فى أن ما جاء به المؤيد هو مما يلصق هذه التهمة بنا إذ لا معنى البته للتخلى عن امتيازات ربحناها ، وحقوق اكتسبناها .

« وكيف يرضى الخديو بالتنازل عن سلطته لمجلس المبعوثان ؟ — أى للتركى والسورى والعراقى ، واليمنى والحجازى وغيرهم ؛ ولا يقصر هذه المنحة على رعاياه المصريين ، كما فعل أبوه من قبل ؟ »

« وهل كان مجلس المبعوثان الذى يتساوى فيه المصريون وأية طائفة

من الطوائف خيراً من دستور خاص بمصر يضمن استقلالها ، وتدبر بالحكمة جميع مصالحها ومصالح أبنائها ؟ إن من العار والخزى أن تتنازل أمة عن حقوقها و امتيازاتها . وإن من الخرف والضعف أن يقر امرؤ على نفسه بدين لم ينقده.. الخ» .

على أن مقالات أمين لم تقتصر على الناحيتين السياسية والدستورية ، بل تعدتها أحيانا إلى الناحية الاجتماعية ، وقد نشرت له اللواء فى تلك السنة وهى - سنة ١٩٠٨ - مجموعة من المقالات ظهرت تباعا فى شهرى أغسطس وسبتمبر ، وموضوعها (وظيفة المرأة) وضرورة إعدادها لتأدية هذه الوظيفة . والعجيب حقا أنه بنى كلامه على الرأى القائل بأن « المرأة تحكمنا ، فلنعمل على أن تكون كاملة من جميع الوجوه » من أجل ذلك يجب أن نزودها بسلاح العلم ، وسلاح الخلق ، وأن نعنى عناية خاصة بالتربية الدينية للمرأة . على أن (أمينا) فى كل ما جاء به من آراء لم يكن يخرج عن آراء زعيمه مصطفى كامل ؛ ولهذا الأخير رأيه فى وجوب الحجاب ، وعدم تعرض المرأة الشرقية لما تعرضت له المرأة الغربية من تجربة النزول إلى ميدان الحياة العامة من أجل الكسب فى سبيل اللقمة . فإن الحصول على اللقمة من عمل الرجل وحده ؛ وأما المرأة فحسبها العناية التامة بمملكة المنزل .

وفى سنة ١٩٠٩ ظهرت لأمين الرافعى مجموعة أخرى من المقالات كان من أهمها فى الواقع مقال له بعنوان « اهتمام الطلبة بشئون بلادهم » دافع فيه الفتى دفاعا قويا عن فكرة اشتراك الطلبة فى كل عمل يعود بالمصلحة على الوطن ، قائلا إنهم المطالبون دائما بأن يكونوا فى طليعة طبقات الشعب فى القيام بالواجب الوطنى . واستشهد على صحة قوله بما يحدث فعلا فى بلاد كإنجلترة من اعتناق الطلبة لمبادىء الأحزاب السياسية المختلفة ، ومن أن الانحياز لهذا الحزب أو ذاك . قلما يؤثر فى علاقة الطلاب بعضهم ببعض ولا فى علاقتهم بالجامعة نفسها . فقد حدث أن اختارت أغلبية الطلبة

لورد (كيرزون) ليكون عضوا بمجلس إدارة جامعة جلاسجو . وأعلن مدير الجامعة هذه النتيجة فابتهج بها الطلبة، وأقبلوا جميعا على اللورد كيرزون يهنئونه بالعضوية للمجلس ، لا فرق فى ذلك بين المنتمين منهم إلى حزب المحافظين ، والمنتمين منهم إلى حزب الأحرار .

وتخرج أمين الرافعى فى مدرسة الحقوق عام ١٩٠٩ كما ذكرنا، فما احتاج إلى تفكير طويل لكى يؤثر الصحافة على كل عمل آخر من أعمال الحياة العامة . ولا احتجاج إلى تفكير طويل لكى يتجه إلى (صحيفة اللواء) التى رحبت به ترحيباً تاماً . وهكذا انتهى عهده باللواء مصاحفا وبدأ عهده بهذه الصحيفة كاتباً ومحرراً .

كان أمين الرافعى يكتب مقالاته السابقة لصحيفة اللواء موقعاً تحتها بكلمة (حقوقى اسكندرى) . أما الآن فإننا نراه يوقع باسم (أمين الرافعى ليسانسيه فى الحقوق) .

وكانت أولى مقالاته فى سنة التخرج حول موضوع (نظام التعليم فى مدرسة الحقوق) شرح فيها جناية الاحتلال على التعليم العالى فى مصر . واستشهد على ذلك بما حدث فى مدرسة الحقوق على وجه الخصوص وقارن فى هذه المقالات بين عهدين من عهود هذه المدرسة : العهد الذى كان يتولى فيه التدريس أساتذة من الفرنسيين ، والعهد الذى أصبح يتولى فيه التدريس أساتذة من الإنجليز .

يقول الأستاذ محمد صادق عنبر « وكان لهذه المقالات ضجة كبرى فى الدوائر الوطنية ، والحكومية ؛ لأنها كتبت بلهجة صادقة ، وتضمنت حججاً قوية ، وبراهين ، ومستندات قاطعة . وظهر فى هذه المقالات أسلوب الفقيد الذى لازمه طوال حياته السياسية ؛ وهو تدعيم آرائه بالحجج والمستندات والوثائق ، وكان لهذه المقالات أثرها فى الدوائر الحكومية ؛ لأنه من ذلك الحين بدأت حركة فى نظارة المعارف ونظارة الحقانية ترمى إلى إصلاح

التعليم فى مدرسة الحقوق . كان من مظاهرها إيفاد وزارة المعارف لأول بعثه علمية من خريجى مدرسة الحقوق إلى جامعات فرنسا للتخصص فى العلوم القانونية وذلك فى شهر أكتوبر سنة ١٩٠٩ »[1] .

وفى نفس ذلك العام — وهو عام ١٩٠٩ — صدر الحكم فى قضية دنشواى المشهورة فى التاريخ المصرى . وحكم فى هذه القضية على الشيخ عبد العزيز جاويش بالحبس . فكتب أمين طائفة من المقالات قبل صدور الحكم وبعده . ومن هذه المقالات مقال بعنوان (ناظر الحقانية ومبدأ استقلال القضاء) نشره فى اللواء فى الرابع من شهر أغسطس . وآخر بعنوان (ضحايا الوطنية) نشرته اللواء بعد صدور الحكم مباشرة . وثالث بعنوان (عظماء الرجال يضطهدون ويزجون فى السجون) . وفى هذه الأخيرة ساق الكاتب أمثلة شتى من أولئك العظماء المضطهدين من أمثال مازينى ، وغاريبالدى ، وفكتور هوجو . ثم ساق أمثلة من عظماء الأنبياء والأئمة فى الشرق كيوسف عليه السلام ، والإمام أبى حنيفة ، والإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل وغيرهم . ومما لاريب فيه أن هذه المقالات وأمثالها كانت بمثابة الرياضة النفسية والخلقية التى راض بها أمين نفسه فى تلك الحقبة ، ودربها على معانى الإيثار والتضحية فى سبيل المبدأ .

وحدث فى تلك السنة أيضاً أن نشر أمين مقالا فى اللواء. أشار فيه إلى حادثة خطيرة فى بلاد الهند، هى حادثة قتل الطالب الهندى (ونجرا) للسير كرزون .

وإذ ذاك كان الحاكم الفعلى للبلاد هو السير الدون غورست صاحب سياسة الوفاق كما ذكرنا . فوجدناه يوحى إلى الحكومة بضرورة إنذار اللواء تمهيداً لتعطيله جملة . وحين وصل هذا الإنذار إلى صحيفه اللواء بادر أمين بكتابة مقال بعنوان (نحن والحكومة) نشرته الصحيفة

---

(١) محمد صادق عنبر : ذكرى فقيد الوطن ص ١٣

فى السادس من سبتمبر سنة ١٩٠٩ . تنكر فيه الكاتب لهذه الخطة التى تتبعها الحكومة ، وهذه السياسة التى تعامل بها الصحافة ، وما زال يكتب فى هذا المعنى يوما بعد آخر حتى جاء يوم ١٤ سبتمبر فدعا الفتى أمته كلها إلى إعلان الحداد العام أسفا على ذلك اليوم الذى منيت البلاد فيه بالاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ . وبالفعل صدرت اللواء فى ذلك اليوم مجللة بالسواد ، حافلة بالكلمات الوطنية والعبارات الحماسية . ولعل هذه هى المرة الأولى التى كتب فيها أمين عن هذه الذكرى . ثم أخذ نفسه منذ يومئذ بالكتابة عنها فى موعدها من كل سنة إلى أن توفاه الله .

وفى اليوم العشرين من شهر سبتمبر من تلك السنة أيضاً وهى سنة ١٩٠٩ كتب أمين فى اللواء مقالا يشيد فيه بدخول الإيطاليين مدينة روما ، وظفرهم يومئذ بالاستقلال والوحدة ، وكان قصده من ذلك إشعال نار الوطنية ، وتقوية النفوس على الحركة ؛ ومنذ يومئذ وهو يأخذ نفسه باتباع هذه الخطة كما أخذ نفسه باتباع الخطة التى سبقتها .

الحق لقد كان عام ١٩٠٩ حافلا بالأحداث التى ألهمت كاتباً شاباً كأمين الرافعى كتابة ما كتب من هذه المقالات التى أشرنا إليها . غير أن ذلك العام اقترن كذلك بحادثين آخرين لهما مساس كبير بالقضية الوطنية .

أما (أولهما) فمؤتمر الشبيبة المصرية الذى انعقد بجنيف . وقد أشيع فيه أن الشباب المصرى يدعو الى فكرة العدول عن المطالبة بالاستقلال ، ويكتفى بفكرة المطالبة بالدستور .

وما كاد أمين يسمع بذلك حتى شحذ قلمه وعقله ودبج المقالات الرائعة فى الرد على هؤلاء الطلبة ، وحضهم على التمسك بجميع المطالب الوطنية ، وعدم التهاون فيها فى أية لحظة وضمن مقالاته المطالبة بالجلاء التام الذى ينبغى أن يجعل منه المصريون قاعدة لا يحيدون عنها .

وأما (ثانيهما فإشاعة أخرى تقول بأن شركة قناه السويس تفاوض

الحكومة المصرية فى مد امتيازها مائة سنة أخرى . فإذ ذاك ثارت ثائرة أمين ، ونشرت له اللواء فى الحادى عشر من أكتوبر سنة ١٩٠٩ مقالا حادا كل الحدة ؛ طالب فيه الحكومة المصرية برفض هذا المشروع بكل شدة . واستمر أمين يطالع قرّاءه بهذه المقالات فى شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر سنة ١٩٠٩ ويناير سنة ١٩١٠ . ولو جمعت هذه السلسلة من المقالات لتألف منها بحث علمى تاريخى مؤيد بالحجج والأسانيد فى هذه المشكلة الكبرى .

واجتمعت الجمعية العمومية فى فبراير سنة ١٩١٠ ؛ فانطلق أمين يهيب بالأعضاء أن ينظروا إلى هذه المسألة من الزاوية الوطنية البحتة ، وأن يتوخوا فى ذلك مصلحة الوطن وحده . وما زال يتابع مناقشتهم ، ويسير معهم فى مباحثاتهم ، ويقود هذه المناقشات والآراء من خارج المجلس حتى رفض الأعضاء هذا المشروع رفضا باتا ، وذلك فى أبريل من تلك السنة .

وفى عام ١٩١٠ شهدت مصر حركة من نوع آخر . ونعنى بها الحركة التعاونية التى اقترنت باسم عمر بك لطفى . فراقت هذه الحركة فى نظر أمين الرافعى ، وتبناها منذ أول لحظة ، ودعا إليها الرأى العام المصرى ، وشرح له فوائدها وأهميتها . وحين تم إنشاء النقابة الزراعية الأولى فى مصر فى يناير سنة ١٩١٠ كان أمين الرافعى أول من هنأ المصريين بهذا الوليد الجديد . وأول من أحسن استقباله وبشره بالمستقبل الحسن . ومن قوله فى حض المصريين على تشجيع المشروع ما يلى :

« أصبحنا نشعر بحاجة البلاد إلى وجود نقابات زراعية تضمن للفلاح مستقبله ، وتحميه من غوائل المرابين الذين يتخذون من ضعفه وسيلة لابتزاز أمواله ، وتعمل على ترقية الزراعة التى هى أساس ثروة البلاد .

« أصبحنا نشعر بهذه الحاجة ، وأخذ الداعون إلى إنشاء هذه النقابات وفى مقدمتهم حضرة العالم العامل عمر لطفى بك - يطوفون البلاد ويبثون

هذه الفكرة بين الملأ . ونحن يسرنا أن تقع هذه الدعوة من القلوب موقع الإجابة ، ويتضافر القوم على تحقيق هذه الفكرة الجليلة وإخراجها إلى حيز الوجود » .

في العلم

توالت إنذارات الحكومة على صحيفة اللواء ، وكان لابد من تعطيلها والقضاء عليها . فلم يضعف الحزب الوطني، لم يضعف أمام هذه الحركة ، بل حاول أن يصدر صحيفة اللواء بأسماء أخرى ، ومن هذه الأسماء (العلم) .

غير أن صحيفة العلم كانت شديدة اللهجة بحيث لم تطق الحكومة يومئذ طريقتها في تحدى الحكام . ومقاومة الاضطهاد . فاضطرت لوقفها شهرين كاملين ؛ وذلك في نفس السنة التي صـــدرت فيها ، وهي سنة ١٩١٠ : فعمد الحزب الوطني من جانبه مرة أخرى إلى إصدار صحيفة جديدة باسم (الاعتدال المصرى) . ثم سرعان ما ألغيت هذه الأخيرة ، وحلت محلها صحيفة جديده . باسم الحزب الوطني كذلك (واسمها صحيفة الشعب)

والمهم أن أمين الرافعي سار في صحيفة (العلم) على النهج الذى سار به في جريدة اللواء . وكان يقدر أنه أصبح من أشد خصوم الحزب الوطني رجلان ؛ هما الخديو عباس أولا ، والسير الدون غورست بعد ذلك، فأما أولهما وهو عباس فقد كان يحمل عليه حملة شديدة عقب كل تصريح له يدلى به لبعض الصحف الأجنبية ، كما فعل ذلك بتصريح الخديو عباس لمكاتب جريدة الطان الفرنسية في أبريل سنة ١٩١٠ . وفي هذا التصريح عجب المصريون جميعا كيف أقر الخديو عباس تدخل المعتمد البريطاني في شئون مصر الداخلية ، وأعرب كذلك عن تمنياته الطيبة لهذا المعتمد البريطاني . ولم يقف الخديو في تصريحه عند هذا الحد بل تجاوزه - بكل أسف - إلى الطعن في رجال الحزب الوطني وفي انتقاد السياسة

العدائية التي يجرى عليها ضد الإنجليز؛ وكأنما الخديو بهذه التصريحات وأمثالها ـ كما تقول العامة في مصر ـ قد ختم بأصابعه الأربعة على سياسة الوفاق التي أتى بها السير الدون غورست!

وأما ثانيهما ـ وهو هذا السير الدون غورست ـ فقد ترصد له الفتى. فكان كلما أصدرت الوكالة البريطانية تقريرها السنوي عمد هو إلى نقد هذا التقرير من جميع جوانبه وذلك على نحو يذكرنا بصنيع السيد على يوسف مع تقارير اللورد كرومر واتخذ من هذه الحملات العنيفة التي حملها المعتمد البريطاني على الحزب الوطني ورجاله دليلا على قوة الحركة الوطنية، وحسن قيادة هذا الحزب للحركة، وعلى أن الإرهاب مهما غلا فلن ينال شيئا من قوة هذه الحركة، وعلى أن الصحافة مهما بولغ في تقييدها وتعذيبها فلن تتراجع عن المطالبة بحقوق الشعب، وتحقيق آمال الشعب، وعلى أن السودان مهما حاول المحتلون التفرقة بينه وبين مصر فلن يتمكنوا من ذلك لأن الوحدة بينهما طبيعية وليست وحدة مصنوعة ولا مختلقة.

ولقد كان اللورد كرومر حريصا على ألا يتهم بمحاربة الصحافة المصرية بالطرق الدنيئة. وحمله بعض أصحابه على إسقاط صحيفة (المؤيد) للسيد على يوسف. فقال لهم اللورد كلمته المشهورة: «إن اسقاطه لا يكون إلا بأحد أمرين: إما إيقاع صاحب المؤيد في مكيدة يكون بها القضاء على جريدته؛ وإما الغاؤها بطريقة استبدادية، والأول لا نرضاه ذمتي، والثاني لا يرضاه البرلمان[1]».

أما السير الدون غورست فقد كانت له طريقة في الصحافة المصرية غير هذه الطريقة. كان لا يجد بدا من ألغائها وتعطيلها متى أراد. وكان لا يرى بدا من إصدار القوانين الاستثنائية التي يقيد بها الحرية كما أراد. ومن هذه القوانين قانون الاتفاقات الجنائية الذي يعاقب على مجرد التفكير

---

(١) أدب المقالة الصحفيه في مصر للمؤلف الجزء الرابع ص ١٥٢ .

فى ارتكاب الجريمة ، وإحالة جرائم الصحافة على محكمة الجنايات ، وفرض الرقابة الإدارية على الخطب والقصص والروايات .

وانبرى أمين الرافعى للرد على كل هذه التصرفات من جانب جبار الاحتلال . وفى الوقت نفسه دعا الأمة إلى عدم المبالاة بوسائل الإرهاب . ثم وجه همه إلى مجلس شورى القوانين فدعا أعضاءه إلى الامتناع عن النظر فى هذه التشريعات الاستثنائية التى تتقدم بها الوكالة البريطانية .

وجرى قلمه بمقالات كثيرة بصحيفة العلم فى هذا المعنى . وفى شهر مايو سنة ١٩١٠ كتب يقول : « وعلى ذلك فنحن نرى من الواجب على المجلس أن يتبع هذا السبيل - وهو الامتناع عن النظر فى مشروعات القوانين الاستثنائية - لمنع الحكومة من تنفيذ مآربها ، ويجعل للأمة شيئا من السلطة فإنه لا يعقل أبدا أن أمة بأسرها ، تكون كارهة لقوانين ضارة قاسية ، ويأتى شخص واحد كالمعتمد البريطانى ، أو عدة أفراد قلائل كالوزراء ، فيقضون على إرادتها قضاء مبرما ، ويطبقون عليها ما تأباه ولا ترضاه . إن النتيجة الوحيدة التى تعود على المجلس من امتناعه عن إبداء رأيه فى هذه القوانين هى أنه يظل معقوداً ولا يتعطل عن أعماله ، أو أن يصدر الخديو أمره بحله وإجراء انتخابات جديدة . وكلا الأمرين لا خطر فيه مطلقا . خصوصا إذا نظرنا للفائدة الكبرى التى ستعود على الأمة من وراء ذلك . وهى خروجها من تلك المعمعة رافعة الرأس شامخة الأنف ، وحصولها على الغاية التى ترمى إليها ؛ وهى عدم تنفيذ تلك القوانين الضارة . فعسى أن يتدبر الأعضاء هذا الأمر الذى يتوقف عليه فوزهم وانتصارهم على الحكومة . وما ذلك عليهم - لو أرادوا - بعزيز » .

وقرأ أعضاء المجلس هذه المقالات التى كتبها أمين ، فما كان منهم إلا أن رفضوا بالإجماع الموافقة على القانون القاضى بإحالة جنح الصحافة على محكمة الجنايات . وهكذا عدل مجلس شورى القوانين تعديلا جوهريا فى

هذه القوانين الاستثنائية . ومع ذلك فقد أصدرت الوزارة هذه القوانين كما وضعت من قبل . فاشتدت لذلك حملة الكاتب الشاب على الحكومة . ودعا الأمة إلى مقاومة هذا الاستبداد والطغيان من جانب هاتين القوتين اللتين تضافرتا على وأد الحركة الوطنية ؛ وهما قوة الحكومة من جانب ، وقوة الوكالة البريطانية من جانب آخر . وفى هذه الأثناء كثر تغنى أمين بالحرية ، وبأبطال الحرية من أمثال هوجو الذى اقتبس كثيراً من أقواله ، وعلق على كثير من آرائه .

ومرة أخرى حكمت المحكمة بالحبس ثلاثة أشهر على الشيخ عبد العزيز جاويش بحجة أنه كتب مقدمة لصاحب ديوان (وطنيتى) وهو الشيخ على الغاياتى . وكان الشيخ جاويش منتمياً إلى الحزب الوطنى . فكتب أمين يدافع عنه ، ويمجد بطولته ، ويسلكه فى عداد الأبطال الذين عذبوا من أجل الحرية ، وكتبوا بدمائهم وثيقة استقلال الشعوب وقال :

« وسائلْ السجونَ عن هؤلاء تنبئك بأنهم دخلوها صابرين ، وغادروها صابرين ، وإذا لم تجبك السجون فسل فكتور هوجو كيف قضى ثمانى عشرة سنة وهو منفى شريد مضطهد تطارده الحكومة فى كل بلد ينزل به ، وكل بيت يأوى إليه . سائل هؤلاء وأمثالهم — وهم كثيرون فى بلاد الاضطهاد — واتل قوله تعالى :

« ولنبلونكم بشىء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين » .

ومن أمثلة المقالات التى كتبها أمين إذ ذاك فى هذا المعنى :

شهداء الحرية .

فيكتور هوجو فى منفاه .

آثار الاستبداد فى أخلاق الموظفين .

حق الأمم فى الحرية .

نحن والمحتلون .

الأمم الحقيقة بالبقاء .

موقف الأمم حيال غاصبيها .

وزراؤنا ووزراؤهم .

وكلها مقالات نشرها أمين بصحيفة (العلم) ؛ وهى الصحيفة التى عاشت فى ظل سياسة الوفاق ، وكان عليها أن تقاوم الآثار السيئة ، التى نجمت عن هذه السياسة ، كما كان عليها أن تتنبه لكل الألاعيب التى لعبت بها على عقول المصريين فى تلك الحقبة . ومنها (فى رأى الحزب الوطنى) الألعوبة الدستورية التى أراد الإنجليز أن يخدعوا بها المصريين ، وأن يطفئوا بها شيئا من نور الحركة الوطنية ؛ فقد تقدم الإنجليز يومئذ باقتراح اقترحوه على الحكومة المصرية ؛ وهو تخويل مجلس شورى القوانين حق سؤال النظار - هذا من جهة - ثم توسيع اختصاصات مجالس المديريات - وهذا من جهة ثانية . وطبيعى أن هذه الحركة الأخيرة إنما كانت ثمرة لجهود حزب الأمة ، وجهود (الجريدة) . التى كان يحررها لطفى السيد .

وقد كانت خطة هذا الحزب الأخير مبنية على المسالمة ، من جهة وعلى الأخذ بنظرية التطور من جهة ثانية وعلى سياسة التدرج فى الحصول على الدستور شيئا فشيئا آخر الأمر .

وإنما يكون ذلك بطريق التقوية الدائمة لمجلس شورى القوانين وطريق التوسيع المستمر فى اختصاصات مجالس المديريات ، وذلك حتى تتمكن الأمة من الحصول فى النهاية على الحياة النيابية المثلى .

كان هذا هو رأى حزب الأمة . أما الحزب الوطنى الذى كان يعتنق مبادئه أمين الرافعى فكان يرى فى هذه الحركات وأمثالها ألعوبة من ألاعيب السياسة الإنجليزيه ، وكان ينظر إليها على أنها ملهاة للشعب عن المطالبة بحقه

فى الحياة الدستوريه ، وفى ذلك يقول الزعيم الشاب مصطفى كامل : إن السكوت عن الاستقلال، وتعويد الأمة قبول الاحتلال وانتظار الخير من هذا الاحتلال - لا منها نفسها - أشد سهم ترمى به الأمة . لا بل هو السهم القتال الذى لا ينفع معه دواء ما » .

أمين الرافعى ومؤتمر بروكسل :

كان الحزب الوطنى منذ عهده بزعيمه الأول مصطفى كامل من أقدر الأحزاب المصرية على نشر الدعاية السليمة لمصر وللقضية الوطنية فى أوربا ولعل أهم جانب فى حياة مصطفى كامل بنوع خاص هو هذا الجانب المتصل بالترويج الخارجى لهذه القضية . وقد اعتاد الحزب الوطنى أن يعقد لنفسه مؤتمرات وطنية لهذه الغاية فى أوروبا . وكان من هذه المؤتمرات مؤتمر بروكسل عام ١٩١٠، وقيل إن النية كانت متجهة لعقده فى باريس أول الأمر ولكن السلطات الفرنسية - مجاملة منها لإنجلترة - لم تشأ أن تسمح للشباب المصرى بعقد مؤتمرهم فى هذه المدينة، ومن ثم اتفق الشباب على عقده فى مدينة بروكسل . وكان أمين الرافعى ضمن أفراد الوفد الذى سافر من مصر لحضور المؤتمر باسم الحزب الوطنى . لكن الفتى لم ينس وظيفته الصحفية فى هذا المؤتمر فكان يزود (العلم) بأخباره وقراراته ومحاضر جلساته . وكان يجعل لهذا كله عنوانا ثابتا فى صحيفته (العلم) هو (رسائل المؤتمر) .

ولا شك أن هذه التجربة التى مارسها أمين فى مؤتمر بروكسل . وتتبع بها جلساته على هذا النحو قد أفادته كثيراً فى عمله الصحفى فيما بعد . فعن طريق هذه التجربة وأمثالها استطاع أمين أن يروض نفسه على تتبع المناقشات ومعرفة الاتجاهات . وتسجيل هذا وذاك مما أفاده فائدة كبرى فى أكبر عمل تولاه فى المرحلة الثانية من مراحل حياته الصحفية - وهى المرحلة التى اقترنت بالهيمنة على جريدة الشعب ، وهذا العمل الجليل هو

الوقوف وراء الأعضاء المصريين الذين تألفت منهم الجمعية التشريعية ، يناصرهم ، ويرشدهم من خارج المجلس إلى كل ماله صلة وثيقة بمصلحة الوطن.

وربما كانت (وسائل المؤتمر) أول عمل صحفي جدى قام به أمين الرافعي ، فى شبابه ، وعرف به كثيراً من المشاق التى تكتنف مهنة الصحافة بل كثيراً من التضحيات التى تتطلبها الصحافة . ومع هذا وذاك فقد مضى أمين الرافعى يكد فى سبيل هذه المهنة، غير مكترث بالجهود المضنية ،والسهر المتواصل ، والكتابة الجدية التى لم يعرف لها تاريخ الصحافة المصرية نظيراً إلى اليوم .

وعاد الفتى من المؤتمر ليستأنف جهاده فى صحيفة (العلم) ، وليدخل فى معارك حامية ضد الاحتلال البريطانى الذى دأب على الطعن فى الكفايات المصرية ، واتخذ من هذا الطعن نفسه ذريعة لإخلال الانجليز محل المصريين فى هذه الوظائف .

كل ذلك أثر من آثار السياسة التى سادت الجو فى مصر إذ ذاك . وهى (سياسة الاتفاق) . ولكن أمينا لم يكد يتربص بهذه السياسة الوخيمة العواقب ، ويتتبع سوآتها ، ويكشفها للملأ حتى باءت هذه السياسة بالفشل . وتبين للحكومة الإنجليزية ألا مفر لها من تغيير هذه السياسة بشكل أو بآخر وكان ذلك عام ١٩١١

أمين الرافعى يمارس فيه التحقيق الصحفى :

وحكمت المحكمة على (محمد فريد) رئيس الحزب الوطنى بالحبس ستة أشهر بتهمة تقريظه لكتاب (وطنيتى) الذى مر ذكره وكان ذلك فى يناير سنة ١٩١١ ، فثارت ثائرة الرأى العام ـ وكان ذلك عقب عودة الزعيم محمد فريد من أوروبا ، وجهاده الطويل فى مؤتمر بروكسل ، وفى غيره من المؤتمرات الأخرى . ولم يكتف أمين الرافعى بكتابة المقالات

الطوال فى نقد هذا الحكم الذى أصدرته المحكمة على رئيس الحزب ، بل هدته الموهبة الصحفية إلى سلوك سبيل أخرى . فرأيناه يمارس لأول مرة فى حياته وربما فى حياة الصحافة المصرية كلها ـ فنا من فنون الصحافة الحديثة هو فن التحقيق الصحفى . فأخذ يجمع أقوال رجال القانون ، ويقابل ذوى المناصب العالية فى مصر . ويتحدث إليهم جميعاً واحداً واحداً ، ويقف على آرائهم فى هذا الحكم ، وينشر ذلك تباعا فى جريدة (العلم) . وبهذه الطريقة استطاع أمين الرافعى أن يطلع الاحتلال على آراء الصفوة فى هذا الحكم الجائر على رئيس الحزب الوطنى . وبعد الفراغ من هذا التحقيق استمر يكتب المقالات التى ينتقد فيها الحكومة ـ ومنها مقالات بالعناوين الآتية :

الوطنية أمام القضاء .

ليس للقوة سلطان على إرادة الشعوب .

إرادة الشعب هى الغالبة .

مشروع قانون شبه جزيرة سيناء :

وفى مارس سنة ١٩١١ تدخل الإنجليز فى شبه جزيرة سيناء ، واتخذوها مركزاً من مراكزهم الحربية ، وسلخوها سلخاً من وزارة الداخلية ، وألحقوها بوزارة الحربية ، وجعلوها تحت إدارة قائد بريطانى لا مصرى . وأحبوا أن يستصدروا بذلك تشريعاً يخلع صبغة قانونية على هذا الإجراء ؛ فتنبه أمين الرافعى لهذه المسألة ونشر فى صحيفة (العلم) سلسلة من المقالات تحت عنوان (التشريع السياسى فى مصر) كشف فيها اللثام عَن أغراض الإنجليز ، وفضح أسرارهم وحض الأعضاء فى مجلس شورى القوانين على ألا ينفذوا للإنجليز ما أرادوه .

أمين الرافعى وكتشنر :

واستقر رأى الانجليز على تغيير سياستهم فى مصر . ولكنهم غيروها

إلى أسوأ مما كانت عليه . فقد مات السير الدون غورست وخلفه على كرسى المعتمد البريطانى (لورد كتشنر) وهو صاحب سياسة عجيبة تقوم على العنف ولا تعترف بسلطة غير سلطته فى البلاد . واستمر أمين يتعقب هذا الجبار ، ويمعن فى نقده ومهاجمته . من ذلك ما كتبه أمين تعليقاً على حوادث سنة ١٩١٣ وفيه قوله :

(تعاقبت على مصر فى العهد الأخير سياستان أطلقوا على إحداهما اسم سياسة الوفاق وعلى الأخرى اسم سياسة الخلاف . ولقد عرفت الأيام التى كان فيها اللورد كرومر قنصلا جنرالا لإنجلترة « بأيام سياسة الخلاف » . وعلى نقيضها كانت أيام السير غورست التى وضع فيها الحجر الاساسى لسياسة الاتحاد والوئام .

« ومنذ تجلت آثار السياسة الأخيرة ظهر فى عالم السياسة مذهبان : فذهب كان ينتصر لسياسة الخلاف . لأن أصحابه لم يروا فى عهد هذه السياسة شيئا من القوانين المقيدة للحرية . ومذهب كان ينتصر لسياسة الوفاق لأن أصحابه استفادوا شخصياً فى أثناء ذلك العهد .

« وتوفى السير الدون غورست وخلفه اللورد كتشنر فتطاولت الأعناق لمعرفة السياسة الجديدة التى سيكون لها أثر فى شئون مصر .

« وظل كثير من الناس لا يعرفون حقائق الأمور حتى إذا كان العام الماضى ظهرت المسألة ظهورا جلياً ؛ ولا سيما على أثر حادثة سكة مريوط الحديدية ، وحادثة التوقيع على الأمر العالى الصادر بالقانون النظامى ، وحادثة الأوقاف ؛ فعرف الملأ مرمى السياسة الحاضرة .

«ذلك شىء مما سجله العام المنصرم فى صحفه .

ولو سئلنا لأى السياستين ننتصر لأجبنا عن ذلك . بأننا نريد سياسه أخرى ؛ هى السياسة الوطنية الاستقلالية التى تجعل شئون البلاد فى يد

الأمة تسير فيها وفاقا لما تقضى به المصلحة العامة ، دون أن تكون عرضة للتأثر بمختلف السياسات التى تتغير بتغير الأشخاص .

«نحن أمة ننشد الحرية . ولا نرضى بالخضوع لأية سلطة أجنبية . لذلك لا نقر أية سياسة قاعدتها تدخل يد أجنبية فى شئوننا .

«هذه سياستنا التى لا يمكن أن نحيد عنها فى أى وقت من الأوقات . أما أولئك الذين يبشرون الآن بسياسة الوفاق ويجهدون أنفسهم فى إثبات العمل بها فإننا نختلف معهم فى مبدأ أساسى يجب أن نفصل فيه قبل الفصل فيما يتفرع عنه .

« فهم لا يرون خيرا فى أن يحكم الإنجليز مصر ، وأن تكون البلاد تحت سيطرة إنجلترة . وعلى ذلك يقبلون هذه السيطرة . ويعللون النفس بأن فى استطاعتهم أن يحولوا نظام ذلك الحكم إلى مصلحة البلاد .

« وغير خاف أن قبول شىء من ذلك ينافى مبادىء الوطنية من كل الوجوه ، ولا يتفق والشعور الاستقلالى الذى يجب أن يكون كامنا فى النفس يدفعها إلى رفض كل ما يمس استقلال البلاد . ومن الصعب أن تقبل نفس حرة أن يكون مستقبل بلادها خاضعا لإرادة خارجة عنها ، لأن هذا الخضوع يحول دون التقدم الطبيعى الذى يجب أن تسلك الأمم سبيله . كما أنه يحمل أفراد تلك الأمم على أن يشعروا بأنهم ليسوا فى مستوى الشعوب الحرة . وفى هذا الشعور معنى من معانى الذلة والصغار .

«فمن العبث إذن أن يحاول بعض الكتاب إيجاد أنصار لسياسة الوفاق التى يحبذونها ، ويقفون أقلامهم على الدفاع عنها ، وبيان الفوائد التى يقولون بها ؛ فلو راجعوا ضمائرهم لنصحوا لنا باتباع السياسة التى ينادون بها فى بلادهم . لأننا لو تعودنا الرضى بحكم الأجنبى لما كان لنا حق فى البقاء ولا صح إدخالنا فى عداد الأمم [1] » .

---

(١) صحيفة الشعب بتاريخ أول يناير ١٩١٤

والخليق بالإعجاب حقا فى هذا المقال هو أنه نبع من نفس مصرية تؤمن بمبادىء الحرية، كما تؤمن بحقها فى الاستقلال الحقيقى الذى يجعل من مصر بلدا ترسم سياسته فى القاهرة، ولا ترسم له سياسته فى لندن أو غيرها من عواصم أوروبا.

ونشر اللورد كتشنر أول تقرير له سنة ١٩١٢ فتناوله أمين على عادته بالنقد اللاذع، وأنكر عليه تدخله السافر بأكثر مما كان عليه سلفاه كرومر وغورست فى شئون الحكومة المصرية، ودعا فى نهاية هذه المقالات - على عادته كذلك - إلى ضرورة المضى فى مقاومة الاحتلال ممثلا فى المعتمد البريطانى، وإلى عدم استسلام الوزراء المصريين لهذا الرجل بالغا من البطش والجبروت والعنف ما بلغ.

وفى سنة ١٩١١ شبت الحرب الطرابلسية فوقف أمين يدافع دفاعا مجيدا عن أهل طرابلس وطفق يشجع على جمع التبرعات التى ترسل إلى هؤلاء المجاهدين العرب عن طريق الهلال الأحمر. وكانت له اليد الطولى فى الأمرين معا.

أمام هذا الجهاد العنيف من جانب جريدة (العلم)، وأمام هذه المقاومة التى لا تتوقف ضد سياسة كتشنر، وأمام تلك الجهود التى لا تعرف الكلال والملال من جانب أمين الرافعى فى هذه الصحيفة - لم تجد الحكومة بدا من إصدار أمرها بتعطيلها؛ فصدر الحكم بذلك فى ديسمبر سنة ١٩١١ ونشر أمين الرافعى فى صحيفة (العلم) أمر هذا التعطيل ثم علق عليه قائلا:

«والأمة لا تقابل هذه الشدائد إلا بالثبات والعزيمة؛ لأنها دليل على حياتها، ودليل على قوتها. وإن الحزب الوطنى ليفخر بتلك الأوسمة التى يزدان بها صدره فى كل عام. وما كان لهذه الصعوبات أن تقفه عن القيام بعمله، فإن صوت الحق لا يستطاع إسكاته مهما كان شأن القوى التى تحاربه، سنة الله فى خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا».

ثم عادت (العلم) إلى الظهور . فعاد يكتب فيها من جديد عن « حرية الصحافة » . كما عاد فيها إلى توجيه النقد الشديد لسياسة المعتمد البريطاني . وبقي الحال على ذلك حتى ظهرت في الوجود المصري سنة ١٩١٣ فكرة الجمعية التشريعية التي حلت محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . وإذ ذاك كان أمين الرافعي قد اشتغل بصحيفة ثالثة من صحف الحزب الوطني — بعد اللواء والعلم — وهذه الصحيفة هي « الشعب » التي قلنا إنها تحدد المرحلة الثانية من مراحل حياته الصحفية[1] .

و (بعد) فقد كان أمين الرافعي في هذه المرحلة الأولى من مراحل حياته الصحفية حديث عهد بالسياسة والصحافة . وكان الذي يرسم سياسة مصر ، ويوجه الأمة والحكومة في تلك السنوات التي تحددها المرحلة الأولى من حياته كثيرون ؛ من أهمهم في ذلك الحين مصطفى كامل ، وأحمد لطفي السيد . الأول في صحيفة (اللواء) والثاني في (الجريدة) أما أمين فحسبه يومئذ أنه كان يتهيأ لممارسة هذا العمل الجليل الذي سيوكل إليه وحده منذ بداية المرحلة الثانية من حياته الصحفية ؛ وهي المرحلة التي يحددها العمل في صحيفة الشعب .

نقول ذلك حتى لا يتطرق إلى الأذهان أن أمين الرافعي كان وحده قائد السياسة المصرية في تلك المرحلة الأولى من حياته الصحفية نعم - كان يتدرب على هذه المهمة الصعبة ويروض نفسه على قيادة الجماهير والحكومات عن طريق الصحافة . حتى إذا جاءت فترة الجمعية التشريعية ، ثم تلتها الحرب الكبرى فالثورة المصرية كان أمين في طليعة الزعماء الحقيقيين الذين قادوا المصريين — حكاماً أو محكومين — وأرشدوهم إلى ما فيه خير هذه الأمة .

---

(١) كان جل اعتمادنا في هذا الفصل على الكتاب الذي وضعه الأستاذ محمد صادق عنبر في (ذكرى فقيد الوطن : المغفور له أمين بك الرافعي .

الفصل الخامس

محرر الشعب

توفى السير الدون غورست فى الثانى عشر من شهر يولية سنة ١٩١١ وخلفه على كرسى المعتمد البريطانى لورد كتشنر . وقد لخص اللورد كرومر سياسة كتشنر بقوله[١] :

« أرسل اللورد كتشنر إلى مصر ليتولى المنصب الذى خلا بوفاة السير الدون غورست . وقد جاءت النتيجة محققة لحسن الاختيار . وصواب الحكمة. فلم يمض على اللورد كتشنر فى مصر وقت قصير حتى حاز ثقة الشعب المصرى . لم يكن ذلك لأنه ترك للمصريين الحرية فى حكم أنفسهم بأنفسهم ؛ بل لأنه شدد المراقبة على أعمال الخديو وتصرفاته ، وتولى حكم المصريين بنفسه ، وأما التغيير الجوهرى الذى حصل ، فهو أن الحكومة أصبحت حكومة فردية بشكل أكثر ظهوراً مما كانت عليه فى أى دور من أدوار الاحتلال البريطانى — ولا شك أن هذا النوع من الحكومة عرضة للانتقاد دائماً ، ولا شك أيضاً أنه غير ملائم لحالة البلاد الضعيفة ولكن ما دامت القوة الفردية تستخدم فى مصلحة الشعب المصرى فليس ثمة حاجة إلى إحداث تغيير عقلى يتصل بذلك » .

أجل ـ كان من سياسة كتشنر أن يتقرب ـ ما أمكنه إلى الفلاحين أنفسهم ؛ ويحاول أن يرفع مستوى معيشتهم، فاستصدرت الحكومة المصرية قانوناً يسمى (قانون خمسة الأفدنة) . وبه حرم نزع ملكية الأراضى التى تقل مساحتها عن خمسة فدادين ، وذلك حماية للفلاح من المرابين

---

(١) Abass II : conet

والمحتالين ، ووزعت مساحات عظيمة من أراضى الوجة البحرى على الفلاحين المصريين ، وكان لذلك وقع حسن فى نفوسهم فى تلك الحقبة .

صنع اللورد كتشنر للفلاح المصرى كل ذلك . غير أنه ظن يومئذ أنه بهذا يستطيع أن يخمد نار الحركة الوطنية من ناحية ، ويقلم أظفار الخديو عباس ، ويبعده عن قلوب الشعب المصرى من جهة ثانية . كما زعم اللورد كتشنر إذ ذاك أنه يحكم البلاد بمفرده حكما دكتاتوريا بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

من أجل هذا أمعن فى سياسة الجفاء بينه وبين عباس حلمى الثانى (والجفاء بينهما قديم منذ حادث الحدود المشهور فى التاريخ المصرى) . وهو الحادث الذى جرحت فيه الكرامة المصرية ، وتراجع فيه عرش الخديوية المصرية أمام الجبروت البريطانى تراجعاً ينبئ عن الضعف والذلة .

ثم أمعن اللورد كتشنر كذلك فى سياسة التنكر للحركة الوطنية فاتسعت هوة الخلاف بينه وبين الحزب الوطنى . ولم يستطع زعيم الحزب الوطنى يومئذ ـ محمد فريد ـ البقاء فى مصر بل فر بكرامته وكرامة الحزب الوطنى من إذلال اللورد إلى أوروبا، وذلك فى سنة ١٩١٢ ، وأقام بها ينشر الدعوة ، ويتحمل آلام الغربة ، ويؤثر ذلك كله على الخضوع لسياسة الاضطهاد التى اختطها اللورد كتشنر ـ ولم يزل محمد فريد غريباً عن وطنه حتى مات شهيداً فى ألمانيا سنة ١٩١٩ .

ولكن ماذا صنع أعضاء الحزب وأنصاره فى مصر فى تلك الفترة ؟ .

ليس شك فى أنهم ـ وقد آلوا على أنفسهم مواصلة الجهاد . رأوا أن أضمن وسيلة للتعبير عن رأى الأمة فى مقاومة الاضطهاد طريقان، هما طريق الصحافة من جهة وطريق المجالس النيابية من جهة ثانية .

أما طريق الصحافة . فقد حدثنا القارئ عن طرف من جهود أمين

الرافعي في سبيل هذه الغاية ، وإلى جانب أمين كان هناك الزعماء الفعليون لمصر إذ ذاك من أمثال أحمد لطفي السيد ، ومحمد فريد ، وعبد العزيز جاويش ، وغيرهم من الكتاب والقادة الذين لم يقصروا لحظة في إرشاد الأمة وإنارة الطريق لها في ظلام تلك المحنة .

وأما الطريق الثاني ـ وهو طريق المجالس النيابية ـ فقد حاولت الصحف المصرية وخاصة صحف الحزب الوطني في أن تتسرب الآراء الحرة إلى الأعضاء في مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية حتى يتأثروا بها . ويتشيعوا لها ، ويبذلوا جهودهم كلها في تحقيقها انتصاراً منهم للوطنية المصرية وخذلاناً للغاصب الأجنبي .

وقد استطعت في الفصل السابق أن أقدم للقارئ صوراً عديدة وسريعة مما كان يفعله أمين الرافعي من أجل هذه الغاية .

وامتلأت قلوب الأعضاء بالحماسة والغيرة ، ووقفوا من تصرفات الحكومة ومن الوكالة البريطانية موقف الشهامة والإخلاص التام للحركة الوطنية . وطفقوا يطالبون الحكام بدستور حقيقي للبلاد ، فاضطر الخديو إلى إصدار ما يسمى « بالقانون النظامي » سنة ١٩١٣ وبمقتضاه ألغى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وحل محلهما ما سمي إذ ذاك « بالجمعية التشريعية » ومع هذا وذاك فإن هذا النظام الجديد لم يحقق كل رغبات الشعب المصري . بل كان في حقيقته لعبة جديدة ضحك بها الاحتلال من عقول الشعب . وحسبنا أن نعرف أن الجمعية التشريعية لم يكن من حقها محاسبة الوزراء على نحو ما حدث بالفعل في دساتير أوروبا . وعلى نحو ما طالبت به الأمة والحزب الوطني خاصة .

في ذلك الوقت كان من أشهر جرائد الحزب الوطني جريدة عرفت باسم « الشعب » كان محررها الأول وكاتبها الحقيقي أمين الرافعي .

جريدة الشعب

ظهرت هذه الجريدة سنة ١٩٣١ فى ثمانى صفحات :

(فى الصفحة الأولى) منها نرى فهرساً عاماً للصفحات الثمانية . وفيها المقال الأول من مقالات الصحيفة وغالباً ما يكون موضوعه (الإسلاميات) فإذا لم تكن توجد حلت محلها مقالات تتصل بالثقافة العامة ، كالأدب والطب والفلسفة والمذاهب السياسية ونحو ذلك ، فى هذه الصفحة الأولى ذاتها يجد القارئ البرقيات الخارجية التى تأتى تحت عنوان (أخبار بريد أوروبا) وكثيراً ما تقف الصفحة الأولى عند هذا الحد :

(وفى الصفحة الثانية) يرى القارئ فى الأعم الأغلب تكملة للأخبار الخارجية ، ثم طائفة من الأحاديث تتصل بها من قريب أو بعيد .

(وفى الصفحة الثالثة) يجد القارئ الأخبار الداخلية ، وحوادث الأقاليم ، والرسائل ، والموضوعات التى تتصل بهذه المواد وأشباهها كما يرى القارئ جزءاً من الإعلانات فى بعض الأحيان .

(وفى الصفحة الرابعة) يأتى مقال أمين الرافعى باستمرار ، وذلك تحت عنوان (الحوادث) ويقع فى عمودين أو ثلاثة، ولا يزيد على أربعة إلا فى القليل النادر، فلا يبلغ المحرر هذا القدر إلا عندما يكتب — على عادته فى ذلك — مقالا حول (حوادث العام الماضى) مستوحياً فيه هـذه الحوادث ، متأملا فى أكثرها، مستخلصاً للعبر والعظات من كل ذلك، وقلما يكتفى المحرر بمقال واحد فى مثل هـذه الحالة ، بل إنه يسترسل فى كتابة طائفة من هذه المقالات فى أعداد متواليات حتى يستوفى حساب العام الماضى .

وأما الصفحات الأربع الأخرى فإنها غالباً ما تشتمل على أبحاث زراعية ، أو اقتصـادية ، أو تنشر فى بعضها ترجمة مفصلة سبق نشرها فى

جريدة أجنبية ، أو ينشر فى بعضها الآخر ترجمة لفصل من فصول الكتب الإنجليزية أو الفرنسية ، وذلك كله فضلا عن الإعلانات التى تشغل حيزاً كبيراً من هذه الصفحات ، وعليها تعتمد الصحيفة فى الحصول على القدر الأكبر من نفقاتها .

وقلما كانت (الشعب) تحفل بالصور والرسوم ، بل إن القارىء لا تقع عينه على صورة ما لشخص ، أو لمكان ، أو لآلة من الآلات الحديثة ، أو لمنظر من المناظر الطبيعية ، أو لحادث من الحوادث السياسية والاجتماعية ، ونحو ذلك . ولا غرابة فى هذا ، فالصحافة المصرية كانت إلى أوائل هذا القرن فى (طور البداوة) لا تحفل بالإخراج الصحفى بحال ما . بل تقصر همها على التحرير بشكل واحد من أشكاله تقريباً وهو المقال ، أو التعليق على الأخبار بشكل من الأشكال ؛ فإذا تعدت ذلك إلى غيره من صور التحرير الأخرى فإلى الترجمة . من أجل ذلك لم نجد أمين الرافعى يزاول فناً آخر غير فن المقال فى جريدة الشعب ولم يخرج عن هذه القاعدة غير مرة واحدة وجدناه فيها يمارس مايقرب من (فن التحقيق الصحفى) وذلك على أثر الحكم على محمد فريد بالحبس فى يناير سنة ١٩١١ كما سبق أن أشرنا إلى ذلك فى الفصل الماضى .

وقد عرفنا مما سبق أن أهم ما كان يعنى به (محرر الشعب) هو المطالبة بحياة دستورية أفضل ، طالب بذلك قبل مجىء الجمعية التشريعية وطالب به فى أثناء انعقاد هذه الجمعية .

وكان يسلك فى سبيل ذلك طريقين : طريق القيادة السليمة النزيهة للأعضاء من خارج المجلس ، وطريق التأمل العميق فى حوادث كل سنة من السنوات التى تنسلخ من حياة الصحيفة .

جريدة الشعب والجمعية التشريعية

تمت الانتخابات للجمعية التشريعية وانعقدت فى أواخر سنة ١٩١٣



صفحة

من جريدة الشعب فى سنة ١٩١٤

وأوائل سنة ١٩١٤ . . وقد أحدثت بعض مناقشاتها ضجة كبيرة لا يزال أبناء ذلك العهد يذكرونها إلى اليوم[1] .

ونظر كاتبنا فى حوادث عام ١٩١٣ ، وطفق يحاسب الأمة والحكومة والجمعية التشريعية حسابا قصد به إلى معرفة الربح والخسارة — كما يقول رجال الاقتصاد — فقال فى صحيفة الشعب تحت عنوانه المعروف وهو (الحوادث)[2] .

مرت علينا أعوام طويلة حرمنا فيها حكم أنفسنا بأنفسنا ـ ولم يبن أمامنا إلا تلك المجالس ذات الرأى الاستشارى التى بحت الأصوات فى شأن إبدالها بهيئة نيابية صحيحة . فنحن بين هذه الحرية المفقودة . وبين ذلك النظام الذى لا يجعل للأمة رأياً فى إدارة شئونها . لا نغتبط إلا بما يسير بنا فى سبيل تحقيق ما نرجوه من الغايات الشريفة ، فهل شاهدنا فى العام الماضى شيئاً من ذلك نذكره بالخير ؟ ذلك مالا نستطيع القول به . فإن حرية الصحافة التى هى بمثابة الحارس الأمين لا تزال ساكنة فى ذلك القبر الذى أنزلوها فيه بغير ذنب . بينما الأمم والحكومات العربية قد أنزلتها المنزلة اللائقة بها ، وجعلتها فى مقدمة الضمانات التى تضمن للشعوب رقيها وسعادتها...

« وتقولون إن نظاماتنا النيابية ترقت وأصبحت أحسن حالا مما كانت عليه . بل لقد عدت الصحف أن العام الماضى كان عاماً دستورياً . وذهبت صحف أخرى إلى أن القانون النظامى الجديد ولو أن فيه عيوباً كثيرة ـ لكنه أوجد هيئة أكثر استقلالا ، وأقل خضوعاً لسلطة الحكومة من الهيئات الملغاة . أما نحن فلا نرى هذا الرأى .

« نعم إن القانون النظامى الجديد عدل نظام الانتخابات ومنح الجمعية

(١) حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص٥٦

(٢) انظر العدد رقم٥٧٩ بتاريخ ١٩١٤/١/٢

التشريعية حق التقنين (التشريع) فى مسائل محصورة ، وأباح لها مناقشة مشروعات القوانين ثلاث مرات . ولكنه فيما عدا ذلك ، وقف بالهيئة الجديدة حيث كانت الهيئات القديمة ؛ بل رجع بها إلى الوراء فى بعض الشئون ، بأن حرم عليها الخوض فى مسائل لم تكن محرمة عليها ، وخول الحكومة حق حل هذه الهيئة إذا لم توافق على القانون فى المرة الثالثة :

« ولا جرم أن الجمعية التشريعية بمقتضى هذا الحكم أصبحت أكثر خضوعاً لسلطة الحكومة من مجلس الشورى والجمعية العمومية - لا أقل - كما ذهبت إليه جريدة الريفورم .

« هذا ماجاءتنا به السنة الماضية فيما يختص بالنظامات النيابية . ولا يجوز أن ننسى بهذه المناسبة . أن العام الماضى امتاز عن غيره من الأعوام بشىء ما كنا نتوقعه . وهو مخالفة الحكومة لقوانينها النظامية فى كثير من المواقف الخ . . . » .

وانتهى الكاتب من تقديم الحساب ثم عاد أدراجه إلى الميدان يدافع دفاعا مستقلا عن حرية الصحافة ويقول فى ذلك :

وما أخطأ الفليسوف چول سيمون حين قال . « لا يوجد أى نوع من أنواع الحرية فى بلد ليست الصحافة فيه حرة » .

لهذا كنا ولا نزال نلح فى إلغاء قانون المطبوعات ؛ إذ بإلغائه لا يكون هناك مجال لمصادرة الحرية . ومن أجل هذا كله نطلب من نوابنا فى الجمعية التشريعية أن يعملوا على وضع حد لتلك الحالة بالإلحاح على الحكومة فى منح الصحافة حريتها ، وإبدال تلك الهيئات الشورية بهيئات نيابية صحيحة تسهر على مصالح الشعب ، وتحقق رغباته وأمانيه[1] » .

* * *

(١) صحيفة الشعب . عدد : ٥٨٠ بتاريخ ١٩١٤/١/٩

وبينما الصحافة الوطنية فى مصر تساند الجمعية التشريعية على هذا الوجه وتنفخ من روحها فى نواب الشعب ، إذا بصحف الاحتلال تفعل العكس ومن تلك الصحف — على سبيل المثال — صحيفة المقطم . فاضطر أمين الرافعى إلى الرد على هذه الصحيفة بمقال له عنوانه :

« الجمعية التشريعية وماذا يريدون منها »[1] .

جاء فيه : « . . . . . خشيت الجرائد الاحتلالية من إنجليزية وعربية أن تحقق الجمعية التشريعية هذه الآمال . فرأينا بعضها تقدم النصائح المعكوسة إلى فريق من الأعضاء ، وتمنى فريقاً آخر بالمناصب العالية . كما شاهدنا جريدة المقطم تضرب على نغمة ألفناها منها ؛ وهى مطالبة النواب بالابتعاد عن السياسة وعدم معارضة الحكومة فى شىء ! . فعلمنا من هذه المناورات أن الغرض هو معا كسة تلك النهضة الشريفة التى أعجب بها الملأ بأسره ، وحمل نواب الأمة على التزام السكون . والتصفيق لكل مشروع يعرض عليهم . وبعبارة أخرى تحققنا أن هناك حملة يراد بها إحباط آمال الأمة ، وبذل المساعى المختلفة لجعل الجمعية التشريعية أقل حركة وشأناً من مجلس الشورى فى العهد الذى كان فيه محلا لسخط البلاد من أقصاها إلى أقصاها والظاهر أن هذه الحملة ستسير فى طريقها المرسومة لها . فقد رأينا المقطم أمس تنشر حديثاً غريباً فى بابه لا يكاد قارئه يطالع سطراً من سطوره حتى يقف أمامه دهشاً حائراً ؛ لأنه تضمن مبادئ ما سمعنا بها فى بلد من بلاد العالم . ويكفى أن تكون فاتحة هذا الحديث تقرير قاعدة جديدة فى النظامات النيابية . وهى أنه لا بد للجمعية التشريعية من نصف قرن من الزمان حتى تبرهن على حسن نيتها فتوسع لها السلطة تدريجاً فى غضون تلك المدة حتى يبلغ توسيعها الغاية المرسومة .

« ذلك رأى المقطم نفسه ؛ لأنه نشر الحديث دون أى تعليق عليه —

---

(١) صحيفة الشعب عدد ٥٨٠ بتاريخ ١٩١٤/١/٣ .

فليت شعرى هل النظامات النيابية لا تمنح للبلاد إلا بعد مدة من الزمن — كأن الأمة مطالبة بأخذ شهادة خاصة على أثر زمن معلوم ؟ ثم لماذا حدد المقطم نصف قرن من الزمان بدون زيادة أو نقصان ؟ وعلى أية قاعدة جاء هذا التقدير العجيب ؟

« . . . لقد قيل لأحد أعضاء مجلس الشورى عندما كان يتكلم فى المالية المصرية إنه تعرض للسياسة . فهل يريد المقطم أن يلجم أفواه النواب إلى هذا الحد ؟ . أم يريد أن يُسن للنواب قانون للسياسة كما سُن للصحفيين قانون المطبوعات ؟

وكما دافع أمين الرافعى عن حق النواب فى الخوض فى الأمور السياسية، وحقهم فى مناقشة الميزانية ، فكذلك دافع عن حقهم فى الإجابة عن خطبة الخديوى فى افتتاح الدورة بقوله :

« . . . مع أننا نرى فى البلاد الدستورية أن جواب الهيئات النيابية على خطاب العرش من الأمور التى تصادف عناية كبيرة . فحبذا لو فكرت الجمعية التشريعية فى إدخال هذه السنة الحسنة »[1] .

* * *

بهذه الطريقة وأمثالها دافع أمين الرافعى عن حقوق الأعضاء فى داخل الجمعية التشريعية ، وحاول أن يجعل منها أداة أكثر نفعاً من مجلس الشورى والجمعية العمومية .

ومضى الكاتب فى خطته هذه حتى دعا النواب فى يوم من الأيام إلى إلغاء المادة الخامسة عشرة — وهى المادة التى تضع الجمعية التشريعية تحت رحمة السلطة الحاكمة بما خولته هذه السلطة من حق حل الجمعية إذا استمر الخلف بينهما وبين الحكومة ثلاث مرات فى مسألة واحدة . مع عدم تقييد

---

(1) العدد : ٥٩٥ بتاريخ ١٩١٤/١/٢١

الحكومة برأى الجمعية الذى أصرت عليه ثلاث مرات متواليات. من أجل ذلك هب الكاتب ينادى الحكومة بلسان النواب قائلا لها:

« أعطونا حق إسقاط الوزارة وخذوا لأنفسكم حق حل الجمعية »[1].

ومسألة أخرى دافع فيها الكاتب عن استقلال النواب؛ هى مسألة محاكمتهم أمام القضاء. فإن فى ذلك مخالفة صريحة لما هو معروف فى دساتير العالم أجمع. وفى ذلك يقول الأستاذ اسمان:

« إن حق عدم محاكمة النائب فى القانون لم يقصد به الشارع أن يكون ميزة للنائب. وإنما قصد به مصلحة الهيئة نفسها ومصلحة الأمة التى تمثلها تلك الهيئة فهو موضوع للمصلحة العامة لا للمصلحة الشخصية[2].

الحق أن صحيفة الشعب بتوجيه من محررها أمين الرافعى كانت بمثابة برلمان حر يقف وراء الجمعية التشريعية التى كانت بمثابة برلمان مقيد. وليس الأمر فى ذلك كما يقول أمين الرافعى نفسه موجها الحديث إلى النواب: « إنكم لستم مثلنا نحن الصحفيين مقيدين بقانون المطبوعات. ولكنكم أحرار فى أن تنطقوا بما تشاءون وتنقدوا الوزراء كما تريدون.

ولا ريب أنه على الرغم من قانون المطبوعات وغيره من الأحكام الاستثنائية المقيدة للحرية فإن هذا الكاتب الحر لم ين لحظة ما عن الإدلاء برأيه فى كل مسألة من المسائل التى يعرف أنها معروضة على الأعضاء، أو ستعرض عليهم

هذا ـ وكم كانت البلاد فى حاجة إذ ذاك إلى صحافة شعبية حرة تقف من سياسة الاحتلال موقفاً يرفع الرأس، ويصون العرض، ويحفظ للبلاد كرامتها إزاء الإهانات التى رماها بها المحتل. وإليك مثلا منها:

أشاع الاحتلال بأن الجيش الإنجليزى فى مصر سيشترك فى الاحتفال

(١) العدد: ٥٩١ بتاريخ ١٦/١/١٩١٤

(١) العدد ٥٩٧

بافتتاح الجمعية التشريعيه . فارتفع صوت أمين باستنكار هـــذه الشائعة لأن هذا العمل لا يمكن إلا أن يحمل على محمل سياسى لا ترضى به الأمة ولا يصح أن يرضى به الخديو باعتباره صاحب السلطة الشرعية ، ولا الحكومة باعتبارها حكومة وطنية ... وليس هناك ما يبرر محاولة بعض الصحف المحلية فتح باب المجادلات السياسية حول هذه المسألة »[1] .

وإليك مثلا آخر من هذه الإهانات :

فكرت الجمعية التشريعية فى وضع لائحة داخلية الأعضاء. فحالت الحكومة — بوحى من الاحتلال — بينها وبين أن تضع بنفسها هذه اللائحة وإذ ذاك ثارت ثائرة أمين الرافعى الذى يهمه إرساء البناء الدستورى على قواعد متينة نوعا ما . وراح يقول يومئذ :

« لقد دهشت الصحافة الأفرنجية المحلية من ذلك ومن منع الأعضاء من الكلام فى أول جلسة .

وانتقدت بشدة موقف الرئيس عندما طلب سعد باشا زغلول الكلام لتهنئة الرياسة ، ودعوته إلى أن يكون الكلام مقصوراً على الشكر، وقالت إحدى هذه الصحف :

هل هم فى مدرسة يقول ناظرها والمقرعة فى يده أيها التلميذ سعد زغلول : قل الثلاثة الأسطر التى حفظتها واجلس فى الحال !

غير أن الحكومة سلمت أخيراً وبعد هذا اللوم الشديد من جانب الصحافة بحق الجمعية التشريعية فى أن تضع لائحتها الداخلية بنفسها . وهنا انتهز أمين هذه الفرصة فدعا الأعضاء الذين ندبتهم الجمعيه لهذه المسألة إلى الالتفات جيداً إلى مافى المبادىء التى وضعتها الحكومة لتكون أساساً للائحة من خلل وضرر . كما حذرهم بنوع خاص من المبدأ القائل بأن للجمعية

---

(١) العدد ٩٥٢ بتاريخ ١٩١٤/١/١٨

أن تعقد جلسات سرية متى رأت ذلك . ثم وجه الحديث للأعضاء قائلا :

فليضع النواب لأعينهم بأنفسهم غير ناظرين إلا لاعتبار واحد ، هو مصلحتهم التى لا تختلف فى شىء عن مصلحة الأمة وما تريد الأمة إلا أن تكون الهيئة نفسها صاحبة القول الفصل فى كل خلاف يقع بين الرئيس وبين أحد الأعضاء »[1]

بعد ذلك رأينا صحيفة الشعب تتبع الجمعية التشريعية فى كل جلساتها ، لا تترك واحدة منها ، وتناقش الأعضاء فيما عرض عليهم من أمور .

وتحمل لكل جلسة عنوانها فى الصحيفة . فهذه هى الجلسة الثانية . فالثالثة ، فالرابعة . وهكذا لم تتخلف قط عن واحدة ، ولا فتر نشاطها قط فى مناقشة . وفى الأيام التى تقع بين هذه الجلسات كانت صحيفة الشعب - أوكان محررها أمين الرافعى على الأصح - يواصل نقده لأعمال الجمعية وتصرفات أعضائها ،كما يواصل نقده كذلك للوزراء واحداً واحداً .

وكان يعنى عنايته الخاصة بما يتصل بالمشروعات العامة فى الزراعة والاقتصاد ، وما يتصل بميزانية البلاد ، وما يتصل بالسودان ، وما يتصل بحرية الصحافة وقانون المطبوعات .

ووقف محرر الشعب طويلا أمام مسألة من المسائل العجيبة التى وقفت فيها الجمعية التشريعة طويلا كذلك وهى مسألة :

الوكيل المعين والوكيل المنتخب

والأول تعينه الحكومة - وهو هنا عدلى يكن .

والثانى تنتخبه الجمعية - وهو هنا سعد زغلول .

والطبيعى أن يحل أحد الوكيلين محل الرئيس عند غيابه .

(١) العدد ٥٩٩ فى ١٩١٤/١/٢٦

وقد ثار الجدل فيمن له الأولوية فى الحلول محل الرئيس أهو الوكيل المعين أم الوكيل المنتخب . وهذه مسألة داخلية تحل عادة خارج الجلسة العلنية فى البرلمانات المختلفة ، وتحل على أن يتبادل الوكيلان هذا الحلول واحد تلو الآخر . لكنها أثيرت فى الجمعية التشريعية على أساس من المبادىء النيابية :

« قال قوم : أما ورئيس الجمعية معين فالأولوية فى الحلول محله للوكيل المعين .

وقال آخرون : أما والوكيل المنتخب أكثر تمثيلا للأمة من الوكيل المعين فهو صاحب الأولوية .

وكان لسعد باشا شخصيا جولات خطابية فى هذا الموضوع استرعت الأنظار ، ولم يفكر أحد فى أن يقول إنه يعمل لحسابه الشخصى بعد أن انتقلت المسألة إلى حديث المبدأ[1] .

وكان لهذه المناقشات التى جرت داخل الجمعية صداها الكبير فى الصحافة المصرية . من أجل ذلك لم يكن غريباً من صحيفة الشعب أن تولى هذا الموضوع كبير الأهمية .

ووجدناها تفعل ذلك فى أعداد كثيرة لا تقل فى مجموعها عن اثنى عشر عددا (بدأت بالعدد رقم ٦٢٦ بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩١٤ وانتهت فى العدد رقم ٦٤٦ بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩١٤) ووقفت الصحافة الوطنية بطبيعة الحال فى صف الوكيل المنتخب .

وكانت تقيم وزنا كبيرا لكلماته وتصريحاته ، وكانت صحيفة الشعب تطلق عليه اسم (زعيم الأحرار) وقد نقلت عنه قوله فى نهاية الدور الأول من أدوار انعقادها :

---

(١) محمد هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٥٦ .

. إنى رجل وضعت تحت تصرف أمتى عقلى واختيارى وثباتى ؛ فإن استفادت الأمة من عملى فذلك مايجعلنى سعيدا. وإلا فهو واجب قد أخذته على نفسى ، فأنا أقوم به لأريح ضميرى[1] .

الأحزاب فى داخل الجمعية التشريعية :

وانتهت الدورة الأولى من دورات انعقاد الجمعية التشريعية فتأمل أمين - على عادته - ميول الأعضاء فى تلك الفترة واستطاع أن يعرف يومئذ أنهم أحزاب ثلاثة وتحدث لنا عنهم فى مقال له بعنوان: (الأحزاب فى الجمعية التشريعية) قال[2] .

دلتنا مواقف نوابنا فى الفترة الماضية أن الجمعية التشريعية بها ثلاثة أحزاب ، أو ثلاث فرق :

فالحزب الأول هو الحزب المستقل . أو بعبارة أخرى : هو حزب المعارضة بالمعنى الذى اصطلحنا عليه - أى معارضة الحكومة فى المشروعات غير الصالحة ، ومؤازرتها فى الأعمال النافعة .

أما الحزب الثانى - فهو حزب الحكومة الذى يظن من الواجب عليه أن ينتصر للسلطة فى كل مواقفها ، ويجمع لها من الأنصار من يستطيع جمعهم بجميع الوسائل : مشروعها وغير مشروعها .

ويوجد بجانب هذين الحزبين :

حزب ثالث: مؤلف من أعضاء ليس لهم مذهب مخصوص ، ولا سياسة معلومة ؛ فهم كل يوم فى شأن. تختلف آراؤهم باختلاف التأثيرات الخارجية عليهم . فإذا ترك هذا الفريق حرا دون أن يهمس أحد بكلمة فى أذنه ، أو يصور له بطريق الوهم شبح الحكومة قائما أمامه يهدده ويتوعده كان

---

(١) الشعب : العدد ٢٩٨ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٨

(٢) صحيفة الشعب العدد ٧٢٣ بتاريخ ٩٢٤/٦/٢٩

لحسن الحظ ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه ـ أعنى يتبع الحق الذى يدافع عنه الحزب المستقبل أو إذا قيل له ـ ولو تلميحا ـ إن الحكومة تريد كذا فسرعان ما تجده ملبيا نداءها ، تاركا الحق فى زوايا الإهمال والنسيان ـ ولو كان مقتنعا كل الاقتناع أنه فى جانب الفريق المعارض .

هذا هو التكوين الحقيقى لجمعيتنا التشريعية . وهو تكوين ليس من مصلحة البلاد فى شىء ، فنظام الجمعية التشريعية لا يحتمل أن يتألف فيها حزب حكومى ؛ فإن هذا الحزب لا يوجد إلا فى هيئات تكون الحكومة فيها مسئولة أمامها مسئولية سياسة . ويترتب عليها ضرورة تخليها عن الحكم إذا لم تحز ثقة تلك الهيئة .

هذا هو المبرر لتأليف تلك الأحزاب التى تكون وظيفتها الانتصار للحكومة لتظل قابضة على زمام السلطة . أما لدينا فلا مبرر لوجود هذا الحزب لأن الحكومة ليست مسئولة مسئولية سياسية، ولا هى مضطرة للأخذ برأى الجمعية بل إنها فوق كل ذلك تملك حق حل الجمعية فى أى وقت تشاء ، وبدون أن تبنى ذلك التصرف على أى سبب من الأسباب . وحكومة هذا شأنها لا يجوز أن يتطلع فريق من الأعضاء إلى الانتصار لها فى الأحوال التى تكون فيها على خطأ . ومن باب أولى لا يجوز أن تسعى هى بنفسها فى إيجاد مثل هؤلاء الأعضاء . . . . ولا يصح بأى حال ـ كما قال كبير الأحرار (يريد سعد زغلول) ـ أن تقطع على الأعضاء طريق الرأى ، وأن تطلب منهم أن يبدوا رأيا هو رأيها لا رأيهم . إذ بهذه الحالة تنعدم كل فائدة من هذه الجمعية ، وتصبح بمثابة مكتب لتسجيل القوانين كما يقولون .

وإذا كنا لا نوافق على وجود حزب حكومى للأسباب السالفة ، فكذلك لا نستطيع أن نقر تلك الخطة المضطربة التى يتبعها الحزب الثالث لأنها بعيدة عن صفات النائب بعدها عن مصلحة الأمة .

« وهذه حقائق نقولها ولو أغضبت بعض زملائنا الذين يريدون أن

لتكيل المدح جزافا ، ونسدل على الواقع ستاراً . وإنهم لا يستطيعون أن ينكروا علينا شيئاً من تلك الحقائق التى يعلمون أكثر منها ، والتى يتكلمون بها فى مجالسهم . ولكن الفرق بيننا وبينهم أنهم يفرون من ذكر الحق . ولا ندرى أين مصلحة البلاد فى ذلك ؟ أما نحن فنريد أن نصف الواقع كما هو . ولا نقول عن أنفسنا إننا أصبنا حين نكون قد وقعنا فى شر الأخطاء أخ . . .

« إن جمعيتنا لا يمكنها أن تؤدى وظيفتها إلا إذا كانت مستقلة تمام الاستقلال . وهذا هو ما قاله اللورد دوفرين الإنجليزى عند كلامه على أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية . فهل يراد بنا أن نكون أقل شعوراً من الإنجليز عند الحث على ضرورة تمسك نوابنا بالاستقلال ؟ .

إن الصحافة التى تحاول ستر العيوب العامة لدى الأفراد ، أو الهيئات السياسية ، وتخشى أن تقول للمسىء إنك أسأت ، أو تتعدى ذلك إلى قلب الحقائق وتقول لذلك المسىء لقد أحسنت صحافة هذا شأنها لا تكون إلا عاملا خطراً من عوامل تأخر الأمة[1] .

مقارنة الذكريات فى صحيفة الشعب :

سن مصطفى كامل سنة حميدة فى صحفه التى كان يصدرها كما نعلم . وهذه السنة الحميدة هى إشعال نار الوطنية بين حين وآخر عن طريق المقالات التى تكتب فى الذكرى الحسنة حيناً والذكرى السيئة أحياناً . وقد سلك تلميذه أمين الرافعى نفس هذه الخطة منذ كان طالباً فى مدرسة الحقوق كما رأينا . وبقى حريصاً على سلوكها حتى آخر عهده بالصحافة .

أراد أن ينوه كاتبنا بيوم ١٩ ينـاير وهو اليوم الذى شهد اتفاقية

(١) صحيفة الشعب العدد رقم ٧٢٣ بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩١٤

السودان المعروفة سنة ۱۸۹۹ فكتب مقالا فى صحيفة الشعب بعنوان :

۱۹ يناير [1]

جاء فيه :

. . . ويكفينا اليوم أن نذكر اتفاقية السودان — أو تلك الشركة التى أوجدتها السياسة بالرغم من القانون ، وأحدثتها إرادة الإنجليز فأصبحت أمراً واقعاً .

ويقولون أن السودان شركة .. ولكن هذا القول لا يسمع فى كل وقت بل ينادى به عندما تتطلب ذلك مصلحة الإنجليز . أما عندما يراد دفع المال اللازم لتعمير تلك البلاد فلا نسمع إلا أن مصر مطالبة بالإنفاق بكرم وسخاء . والماليون غير المتحيزين يقدرونها بأكثر من خمسة عشر مليوناً من الجنيهات . . .

دفعنا هذه الأموال ولا نزال ندفع . فماذا جنينا من وراء ذلك . يقولون إن تجارة السودان نمت نمواً عظيماً ، وفى نموها مصلحة مصر . وفاتهم أن ميناء بورسودان التى وجدت بأموال مصر أيضاً حولت إلى البحر الأحمر تلك التجارة التى كان يجب ان تختص بها مصر .

وما أخطأ الأستاذ أرمينجوس المدرس بمدرسة الحقوق الخديوية حين قال :

« يجوز لمصر ان تحدث نفسها بأن تعود إليها سيرتها الأولى يوم كانت مستودع جميع البضائع التى ترد إليها من أفريقيا الوسطى وأفريقيا الشرقية .

دفعنا الأموال الطائلة . وهاهو السودان يريد ان ينافسنا فى زراعة القطن . وما كان ليزرع شجرة واحدة من شجراته لولا ذلك المال الذى

---

(۱) الشعب : العدد ٧٩٥ : ١٩ يناير ١٩١٤

يدفعه الفلاح المسكين، حتى أن بعض الإنجليز أنفسهم كبر عليهم أن تستمر تلك الحال الغريبة فقال المستر هلن :

هل من المعقول، أو مما يحسن عمله أن نطلب من الحكومة المصرية إيجاد الأموال التي يتمكن بها السودان من مناقشة مصر في زراعة القطن ؟

وليت الأمر وقف عند هذه المناقشة فإن مسألة الماء ستكون في المستقبل معضلة المسائل بيننا وبين السودان . ولا سيما بعد إقامة تلك الخزانات عند النيل الأبيض . ولا بد أن يأتي يوم تتعارض فيه مصلحة القطرين : فهل تضحي مصر ؟ أم تضحي السودان ؟ ذلك مانكل الجواب عليه للأيام . ولو أن في الماضي مرآة المستقبل . على أن عدم الحكم الآن على هذه النقطة لا يمنعنا من أن نعلن على الملأ من الناس ما اعتدنا إعلانه كل عام من أن تلك الشركة التي ولدلت في مثل هذا اليوم من سنة ١٧٨٩ لم نر فيها لمصر مصلحة ، ولم نجن منها خيراً .

الوطنيون والإنجليز في وظائف الحكومة .

كذلك من الأمور التي ناضلت فيها صحيفة الشعب عن المواطنين أمر يتصل بوظائف الحكومة . وقد درج الاحتلال على إيثار الإنجليز بالوظائف الكبيرة وترك الوظائف الصغرى للأهالي . وفي هذا الميدان وقف المؤيد، واللواء، والجريد، وكانت لكل منها جولة كبيرة . وهاهي صحيفة الشعب تحاول أن تقول كلمتها كذلك . فترى محررها أمين الرافعي ينشر مقالا بهذا العنوان المتقدم جاء فيه[1]

يحق لنا كلما خلت وظيفة من الوظائف أن نطالب بإسنادها للوطني دون غيره ؛ لأن الوظائف في جميع البلدان تعد ملكا لأبناء الأمة لا للأجنبي عنها .

(١) صحيفة الشعب العدد ١٧٩ بتاريخ ٣٠ إبريل ١٩١٤

وإذا كانت الأمة هي التي تنقد صاحب الوظيفة مرتبه فيجب أن يذهب هذا المرتب إلى أحد أبنائها . هذه نظريتنا وقد استندنا إليها يوم طالبنا الحكومة بإبقاء وظيفة وكيل الداخلية وبتعيين وطني فيها . وإذا كانت الوزارة الرشدية قد لبت نداءنا متمسكة بذلك المبدأ القويم مبدأ إيثار الوطني على الأجنبي في الوظائف فلنا الأمل الكبير في أن تسير الوزارة في هذا السبيل الذي يكسبها رضاء الأمة .

وبهذه الطريقة دافع الكاتب عن المعلمين في وزارة المعارف وكانت الوظائف الكبرى فيها تسند إلى الأجانب فكتب المعلمون عرائض الشكوى في ذلك ورفعوها إلى الجمعية التشريعية واعتمدت « الشعب » على ذلك وراحت تساعد هذه الطائفة بكل قوة .

كذلك عنى أمين الرافعي في بعض مقالات بالنقابات الزراعية وشجع عليها . كما عنى بحالة الأمن ، وحالة السجون ، ونحو ذلك .

غير أن من ينظر نظرة شاملة إلى مجموع المقالات التي كتبها أمين في صحيفة الشعب منذ تولى أمرها، أو كان المحرر الأول لها ، إلى أن احتجبت عن الظهور يدرك في يسر كبير أن تسعة أعشار هذه المقالات كانت تدور حول موضوع الدستور ، والحرية ، وقانون المطبوعات ، والجمعية التشريعية . وأن العشر الباقي فقط من هذه المقالات كان لتلك الموضوعات التي أشرنا اليها مجتمعة . هذا من حيث الموضوع . اما من حيث :

أسلوب أمين الرافعي في صحيفة الشعب

مضى على أمين الرافعي إلى الآن نحو سبعة أعوام وهو يكتب في الصحف . وقد بدأ هذه الكتابة كما عرفنا منذ اواخر سنة ١٩٠٦ واوائل سنة ١٩٠٧ . وأسلوبه في تلك المرحلة من مراحل حياته الصحفية صورة مخففة من أسلوب زعيمه وأستاذه مصطفى كامل مع فروق بسيطه :

منها شيوع اللهجة الخطابية فى أسلوب مصطفى كامل وظهور هذه اللهجة مخففة بعض الشيء فى أسلوب أمين .

ومنها شيوع السخرية الجادة المرير فى أسلوب مصطفى كامل أيضا وظهور هذه السخرية على نطاق أضيق فى أسلوب أمين .

وإذا كان هناك فرق واضح بين الأستاذ والتلميذ فهو أن التلميذ كان شديد العناية بالاقتباس من أقوال الغير . يحس كأن كلامهم يقوى من كلامه ، وبيانهم يزيد من بيـــانه ، وأدلتهم وحججهم تضاعف من أدلته وحججه .

وهما بعد متساويان فى الميل إلى الإسهاب لا إلى الإيجاز والاقتضاب ، ثم اختيار الألفاظ السهلة على الأفواه لا يؤثرون عليها الألفاظ التى تشتم منها رائحة الإغراب ، أو التعالى على القراء .

مقتطفات أخرى من أسلوبه :

أحب أمين أن يكتب مقاله المعتاد (نظرة فى حوادث العام الماضى) وذلك فى أول يناير سنة ١٩١٤ فبدأ مقاله هكذا .

ألا إنما الأيام أبناء واحد وهذى الليالى كلها أخوات

ثم استشهد بقول ميرابو :

« إن الأمم إذا أرادت الحياة كبيرة يجب أن تربيها المصائب ، وتهذبها النائبات » .

ثم استشهد بعبارة للكاتب الفرنسى هوجو تزيد عن عشرة أسطر منها .

« إننا فى هذه الساعة نرى مبدأ الحكم الاستبدادى فى أوروبا متغلباً على كل مبدأ سواه : بالسيف ، بالحبل ، بالمشنقة ، بالمذابح ، بالإعدام رمياً بالرصاص ، بالتعذيب ، بالتمثيل ، بالقتل ، بالتنكيل . وإننا أمام هذه الدماء

أمام هذه المناظر الرهيبة . أمام تلك الحفرة التي يخيل للناس أنها ابتلعت من نزل إليها نشعر بأن مبادئنا ازدادت قوة وتوطداً ورسوخاً ، وإن المستقبل كفيل بالفوز » .

ومن أساليب أمين الساحرة قوله في المطالبة بحرية الاجتماع :

« بدا لحضرة مأمور الضبط أن يمنع التغني ببيت من الشعر لما يحمله من التأويل الذي لا يناسب الأحوال الحاضرة . ولا ندري من أين جاءت للبوليس هذه السلطة الواسعة التي لا حد لها ؟ وكأنه لم يكفنا قانون المطبوعات بالنسبة لما يكتب في الصحف . فجاءونا بقيود جديدة بالنسبة لما يقال بالأفواه . مع فرق واحد له أهمية كبرى . وهو أن القيود الأخيرة لم ينص عليها قانون ، وإنما جاء بها البوليس من عندياته . فما أكثر العجائب في مصر !

« على أن الأمر لم يقف عند منع التغني بهذا البيت ... بل إن المسألة تناولت حرية الاجتماع المقدسة محافظة على النظام ، ومنعاً للتشويش ، ومراعاة للأحوال الحاضرة . فيا لله من الأحوال الحاضرة .. وما المراد بالأحوال الحاضرة

أفي البلاد فتنة قائمة ؟ .

أفيها ثورة متقدة ؟ .

أم الحرب على الأبواب ؟ .

اللهم لا هذا ولا ذاك . والحقيقة أنه يكفي أن تريد إحدى السلطات في مصر منع شيء فلا يلبث أن يمنع . وسنظل على هذه الحال ما دامت الحكومة غير مسئولة أمام الأمة الخ . »

* * *

صحيفة الشعب وقيام الحرب

نشبت الحرب العظمى فى شهر أغسطس سنة ١٩١٤ فغضت الشعب فى صدورها يوماً بعد آخر، وهى لا تكاد تعنى بشىء آخر غير الحرب. وأصبح هذا العنوان يحل محل العنوان الذى تعودناه منها فى أكثر الأحيان وهو «الجمعية التشريعية» أو «الجلسة الفلانية» من جلسات تلك الجمعية. واستمرت على هذا المنوال منذ العدد رقم (٧٧٢) بتاريخ ١٧ اغسطس سنة ١٩١٤ حتى العدد رقم (٨٥٤) بتاريخ ٢٧ نوفمبر من نفس السنة.

إذ ذاك اضطرت السلطة العسكرية إلى طائفة من الإجراءات الاستثنائية التى أوحت إلى الحكومة المصرية باتخاذها نظراً لحالة الحرب. ومن هذه الإجراءات:

أولا — قانون التجمهر الصادر فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٤؛ واعتبر تجمهراً كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل فى طريق أو محل عمومى ولو لم يكن له قصد جنائى.

ثانياً — إعلان الاحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف وذلك فى الثانى من شهر نوفمبر سنة ١٩١٤. أعلن ذلك الجنرال مكسويل قائد جيوش الاحتلال فى مصر.

ثالثاً — إعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر واتخذت التدابير اللازمة للدفاع عنها.

وبهذا الإعلان — كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى — حلت الحماية السافرة محل الحماية المقنعة.

بيدى لوبير عمرو:

كان على الصحف المصرية التى تصـــدر فى العواصم أن تنشر قراراً

بالحماية كان منتظراً إصداره قبل إعلان الحماية ، فشق على نفس أمين الرافعي محرر الشعب إذ ذاك أن يكتب بيده وثيقة الإعدام التي أعدها له هذا الإعلان ، ورأى بثاقب نظره كذلك في نشر البلاغات التي تتصل بإعلان الحماية في صحيفة كانت لسان الحركة الوطنية ، وكانت تحمل لواء هذه الحركة القوية ، وتزود عن كرامة البلاد في تلك الحقبة — رأى في كل ذلك أمراً لا يتفق وسمعة الحزب الوطني كما لا يتفق وشرف الجهاد الصحفي . فلم يكن أمامه إذ ذاك إلا فكرة واحدة يتبعها ، وطريق واحد يسلكه ، وهذا الطريق هو الحكم على صحيفة الشعب بالاحتجاب والإنسحاب ، فاحتجبت منذ اليوم السابع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ قبل أن تدنسها البلاغات الانجليزية ، أو يقدح في شرفها إعلان الحماية البريطانية .

وهكذا سقطت (الشعب) شهيدة في ميدان الجهاد ، وماتت ميتة كريمة تتمناها أعظم صحيفة من الصحف في أي بلد من البلاد ، وبموتها على هذه الطريقة الشريفة أسدل الستار على فترة هامة من فترات الحياة التي عاشها أمين في ميدان الصحافة .

الفصل السادس

مولد الأخبـــار

« احتجبت (الشعب) منذ خمسة أعوام ؛ فكان هذا الاحتجاب أول مظهر من مظاهر الاحتجاج الصامت على إعلان الحماية بالرغم من إرادة الأمـــة

ولما انقضت الحرب ، وتقرر أن يكون الصلح قائماً على احترام حرية الشعوب ، صغيرها وكبيرها لم يشك أحد من المصريين فى أن هذه الحماية لا تلبث أن تزول ، ليحل محلها الاستقلال التام وارتفع صوت مصر فى جميع الأرجاء مطالبا بحق وادى النيل فى الحرية ، واستأنفت الأمة جهادها فى هذا السبيل الشريف .

« ولما كان الجهاد فرضاً على كل أبناء الوطن فقد أخذنا على أنفسنا أن نستأنف حياتنا الصحفية ، على أن تكون جميع مجهوداتنا وقفاً على خدمة القضية الوطنية .

« نعم — إن الصحافة لا تزال مقيدة . ولكنها تستطيع القيام بشىء من واجبها . ومادام الوطن ينادى أبناءه ، فكل مطالب بتقديم جميع مايملك — ولو كان قليلا ـ وعلى العامل أن يكد و يسعى ـ ولو كانت دائرة عمله ضيقة ـ فحياة الإنسان لا يكون لها وجود إلا إذا ملئت بالعقبات . وتذليل هذه العقبات فى سبيل الواجب هو الجهاد الصحيح . وما خلق الله النـاس ليستريحوا ، وإنما خلقهم ليناضلوا الشدائد التى تسد عليهم طريق العمل . والويل لمن يتقهقر أمام هذه الشدائد ، فإن العزيمة الصادقة لا تترك عقبة حتى تفوز عليها . وأساس النجاح أن يثبت الإنسان أمام الصدمات الأولى والنصر محقق للصابرين أولى العزم » .

بهذه العبارة السابقة بدأ أمين الرافعي مقاله الافتتاحي فى أول عدد من أعداد صحيفة « الأخبار » التي صدرت فى الثاني والعشرين من شهر فبراير (شباط) سنة ١٩٢٠ . ومضى الكاتب بعد هذه يقول :

والصحافة قوة كبرى ؛ ولذلك يخشاها المستبدون ، لأنها تزلزل سلطانهم وتقاوم مطامعهم ، وتكشف الغطاء عن مرمى سياستهم .

ولقد قال أحد كتاب الثورة الفرنسية إن الصحافة تؤدى وظيفة القضاء فى أمهات المسائل ، وكان هذا الكاتب يتمثل كثيراً بحكمة مأثورة عن صحفى إنجليزى . وهى : إن حرية الصحافة إذا أمكن وجودها فى بلد يسوده أسوأ أنواع الاستبداد الذى يضع جميع السلطات فى يد واحدة فإن هذه الحرية وحدها تكفى لمقاومة ذلك الاستبداد .

وكانت الصحافة فى فرنسا تحت تأثير الحكومة فى أول نشأتها . فأراد المسيو « برسو دى رافيل » أن يؤسس جريدة مستقلة لا تربطها بالحكومة أية علاقة . وكان قد أقام فى لندرة ودحاً من الزمن قدر فيه فائدة الصحافة المستقلة ، ودرس الأبحاث التى وضعها « الدكتور جب » الصحفى الإنجليزى عن حرية الصحافة ، فكان أول ما عنى به فى صحيفته أنه أثبت بناء على أبحاث الدكتور جب أنه لولا الصحافة لما نهضت أمريكا للمطالبة باستقلالها ولظلت للآن راسفة فى قيود الذل والاستعباد ، وأن الصحافة الإنجليزية هى التى احتفظت بالحرية السياسية التى لا تزال باقية فى إنجلترة .

والدكتور جب هو واضع الحكمة المعروفة التى يقرر فيها أن الصحيفة الحرة هى الحارس الأمين الذى يسهر بلا انقطاع على حقوق الشعب .

« هذه مهمة الصحافة ، فالتبعة الملقاة على القائمين بها عظيمة ، ولولا عناية الأمة بها لما أمكن تحمل هذه التبعة :

« ولأجل أن تؤدى الصحافة عملها يجب أن يكون الرأى العام مهيمناً عليها حتى تنطق دائماً بلسانه . وإذا قرأها أجنبي كانت له مرآة لأفكار الرأى

العام . فنحن نستمد قوتنا دائماً من هذا الرأى العام . كما أن الرأى العام يعتمد على الصحافة فى تقوية مركزه ، وكسب قضيته . ويجب أن تتحد جميع الجهود لخدمة هذه القضية .

« وليست القضية المصرية صعبة الدفاع ، ولا هى فى حاجة إلى شرح طويل . فإننا لا نبغى سوى حريتنا . وما كان لأحد أن يدعى شيئاً فى هذه الحرية التى هى ملك لنا وحدنا . ولو كان للإنصاف وجود فى المعاملة السياسية لما تردد مؤتمر الصلح فى الحكم لنا . ولكن الذين أقاموا أنفسهم للفصل بين الشعوب خضعوا لمطالبهم ، وطرحوا الحق جانباً ، وانصرفوا إلى إرضاء بعضهم بعضاً .

« على أن أركان هذا الصلح قد أخذت تتقوض لأن الظلم لا يصلح أساساً للملك . وقد سئمت الشعوب حياة الاستعباد ، وعرفت أنها جديرة بالحرية ، فهى لم تكن فى الأسر إلا لأنها كانت راضية به فإذا ما أبته كسرت أغلالها . وكأنها تمثلت بكلمة الصحفى « لويس برودوم » التى كان يكتبها دائماً فى جريدته ، وهى : إن الأقوياء لا يظهرون لنا فى مظهر القوة إلا لأننا قد قبلنا الخضوع لهم ، وجثونا أمامهم . ولكننا إذا نهضنا جميعاً نلنا حريتنا ونجونا من أسرهم » .

بهذا الروح الكريم بدأ أمين حياته الصحفيه الثانية ، بل بدأ أمين مرحلة النضج الصحيح فى ميدان الصحافة النظيفة من شوائب الأغراض الذاتية ، والميول الفاسدة .

وقد رأيت كيف أعلن أمين أنه سوف يؤدى واجبه الصحفى رغم العقبات الكثيرة التى أمامه . ومن أشد هذه العقبات فى نظره تقييد الصحافة .

وشىء آخر حرص « أمين » على أن يضمنه ذلك العدد الأول من أعداد هذه الصحيفة الجديدة . وهذا الشىء هو وعد الجريدة بالمحافظة ـ

ما أمكنها على وحدة الأمة و تضامنها وذلك حيث يقول فى هذه الافتتاحية نفسها ما نصه : —

على أنه لا يفوتنا أن ما وصلنا إليه من الفوز المعنوى فى جهادنا كان بفضل تضامننا ، واجتماع كلمتنا ، واحتفاظنا بوحدتنا ؛ فأمام صفوفنا المتراصة المتكاتفة لم يجد خصومنا سبيلا إلى المرور ، بل كانوا يصادفون دائماً سوراً محكماً أقيمت دعائمه من القلوب التى لا تنبض إلا بالاستقلال التام . ورفعت قوته أعلام الإيمان الوطنى الذى لا يتزعزع أمام الألاعيب السياسية ، ولا تحت تأثير القوة المادية . وقد حاولوا أن يوجدوا ثغرة ، ولو صغيرة فى هذا السور فلم يفلحوا ، وذهبت كل جهودهم سدى . فكان النصر حليفنا فى جميع المعارك السياسية التى خضنا غمارها . وأمكننا فى عهد قصير إبلاغ صوتنا إلى جميع أنحاء العالم . ولم نقف عند حد الإبلاغ ؛ بل وصلنا إلى حد إقناع الشعوب بعدالة قضيتنا .

وبعد أن كانت الأبواب موصدة فى وجه الوفد أصبحت الآن مفتحة فى القارتين القديمة والجديدة .

كل هذا وصلنا إليه . لأن الأمة كانت رجلا واحداً فى جهادها الشريف ونسيت كل شىء إلا الاتحاد المقدس .

نعم ذلك سر نجاحنا . فيجب أن نسير فى هذا السبيل القويم ، ونحتفظ كل الاحتفاظ بوحدتنا ، وأن نطرح عوامل التفرقة جانباً حتى يكون الطريق ممهداً أمامنا للعمل الوطنى .

هذه خطتنا رسمناها لجريدتنا قطعنا عهداً أمام الله وأمام الأمة ، وأمام ضمائرنا ألا نحيد عنها .

فصحيفة الأخبار اليوم هى صحيفة الشعب قبل احتجابها . هى كلمة الأمة التى بها تنطق . هى المبدأ الذى يفنى الأشخاص ويظل باقياً . هى الصوت الذى لا ينادى بغير الاستقلال التام . نسأل الله أن يمدنا بقوة

من عنده حتى نستطيع تأدية هذه الأمانة الكبرى، وننهض بقسطنا من الواجب الوطنى».

* * *

تفسير الصحيفة :

وصحيفة الأخبار «صحيفة يومية سياسية قامت بالإتفاق عليها شركة الصحافة الوطنية برياسة (فؤاد بك سلطان). وقام بتحريرها «أمين بك الرافعى» وكان المؤسس الأول[1] لهذه الجريدة هو «الشيخ يوسف الخازن» صدرت أولا فى أربع صفحات.

الصفحة الأولى :

وبها المقال الافتتاحى ويليه مقال آخر فى الغالب لبعض المشهورين من رجال الأدب أو الفن.

وفى هذه الصفحة عنوان ثابت باسم. «أنباء البريد» وكثيرا ماتتضمن هذه المادة أخبارا خاصة تحت عنوان «الدولة العلية»، وأخرى بعنوان «أنباء الحركات الوطنية» وثالثة بعنوان «أنباء الدول الأجنبية».

وقد يحدث أن يحتل مكان المقال الافتتاحى بالصحيفة مقال آخر على هيئه بحث سياسى أو اجتماعى بقلم كاتب من غير كتاب الصحيفة.

والصفحة الواحدة فى «جريدة الأخبار» تتألف من ستة أعمدة. والمقال الافتتاحى يكون عادة على عمودين مزدوجين ليس بينهما فاصل. وقد يتعداهما المقـال إلى عمود ثالث. ولا يكون ذلك إلا فى القليل النـادر.

---

(1) قسطاكى إلياس الحلبى. تاريخ تكوين الصحف المصرية ص ٣٢٧

[illegible]

الصفحة الثانية :

وبها عنوان ثابت هو «أخبار وحوادث» ، وتحته مقال في السياسة المحلية ، أو في أمر يتصل اتصالا قويا بالقضية المصرية . وهو المقال الذي يتولى كتابته «أمين الرافعي» بنفسه دائما ، ويحرص على أن يكون موقعا باسمه .

وفيها عنوانات أخرى مثل: المسألة المصرية ، والتلغرافات الخصوصية وعنوان باسم «أخبار اليوم» ، تنشر تحته طائفة من الأخبار المحلية بطريقة تمتاز بالإيجاز ، ولا تقوم على «فن القصة الإخبارية» التي تعرفها الصحافة الحديثة .

الصفحة الثالثة :

وفيها «آخر الأنباء البرقية» وبقية «الأخبار المحلية» ، وبخاصة أخبار الإسكندرية والأولى تختص بالأخبار الخارجية . وكثيراً ما تأتي تحت عنوان «تلغرافات عمومية» مبتدئة بإيراد الأخبار التي ترد من وكالة رويتر ، ثم التي ترد من الشركة الطليانية ، ثم شركة هافاس .

وقد تتسع هذه الصفحة أحيانا لمقالات كل منها على عمودين - وذلك في موضوعات مختلفة .

الصفحة الرابعة :

وبها بعض الموضوعات القصيرة ذات الطابع الاقتصادي أو التجاري . والحيز الأكبر من هذه الصفحة مخصص للإعلانات القضائية والتجارية والعادية . وتتسع هذه الصفحة في الغالب لأنباء المال والاقتصاد ، ولسوق الأوراق المالية ونحو ذلك . كما تتسع هذه الصفحة أيضاً لما يتبقى أحيانا من المقالات والبرقيات ونحو ذلك .

* * *

وكثيراً ما تتطور الصحيفة فى بعض صفحاتها من حيث الإخراج الفنى فتنشر فى الصفحة التالية تحت عنوان ثابت هو « التلغرافات » بعض الأخبار الخارجية التى تحمل عنوانات خاصة ، وتتوخى فى نهاية الخبر ذكر المصدر الذى استقت منه هذا الخبر على الطريقة المتبعة فى الصحف فى أيامنا هذه .

ومما يلفت النظر فى صحيفة الأخبار أن بها مادة بعنوان « التلغرافات الخصوصية » وهى التلغرافات التى ترد إلى الصحيفة من مراسليها فى البلاد الأجنبية — وخاصه الآستانة العلية ، ولندن وباريس .

أما الإعلانات فكانت قليلة فى أول الأمر . وكانت تحتل حيزاً من الصفحة الرابعة . ثم كثرت بعد ذلك نوعاً ما وبدأت تظهر فى الصفحة الثالثة إلى جانب الصفحة الرابعة .

وأما الرقابة فقد ظهر أثرها ظهوراً مادياً فى الصحيفة بين حين وآخر . وذلك عندما يلاحظ القارىء بياضاً فى صفحة من صفحاتها . يصر امين على إثباته ، ويعصى أوامر الحكومة فى بيان آثاره .

وباختصار يمكن ان يقال إن تنسيق الصحيفة لم يكن على شىء من الثبات والاستقرار التام فى أثناء السنة الأولى

فمنذ النصف الثانى من تلك السنة ظهرت فى الصفحة الأولى أخبار سياسية هامة ذات صلة قوية بالقضية المصرية . وكانت تنشر دائماً تحت عنوان « تلغرفات خصوصية » . وكثيراً ما كانت تستغرق عمودين مزدوجين من حيز فاصل بينهما . وقد تنشر مثل هذه الأخبار كذلك بالصفحة الأولى بغير العنوان المتقدم ذكره ، وهو « التلغرافات الخصوصية »

أما المقال الذى يحمل اسم أمين الرافعى كل يوم فإنه ينشر - كما قلنا - بالصفحة الثالثة تحت عنوان ثابت هو « الحالة السياسية اليوم » .

وقد كان أمين الرافعي يهتم منذ بداية الأمر بالمسألة المصرية وتطوراتها كما كان ينشر تحت عنوان ثابت هو (المسألة المصرية) بعض الموضوعات المتصلة بهذه المسألة من ذلك على سبيل المثال :

« المسألة المصرية فى الصحف الإنجليزية »

« المسألة المصرية فى الصحف الأمريكية » وهكذا .

وكثيراً ما كان أمين الرافعي يخص أخبار البلاد العربية بمكان معين فى الصحيفة ويأتى بأخبارها بعنوان « أخبار سـوريا » . وهذا كله فى سنة ١٩٢٠ .

* * *

وفى سنة ١٩٢١ استمرت الصحيفة تصدر فى أربع صفحات كالمعتاد ولوحظ أن المسألة المصرية أخذت مكانها نهائياً فى الصفحة الأولى . وأما مقال أمين الرافعي فاستمر كذلك يظهر تحت عنوانه الثابت « الحالة السياسية اليوم » ، وهو العنوان الذى نجده بالصفحة الثالثة . وقلما كان يبرز فى الصفحة الأولى إلا عندما يقصد الكاتب قصداً إلى إظهار أهميته .

أما التلغرافات الخارجية فأصبحت تنشر بعنوان « الأنباء البرقية » . ولوحظ أن هذه الأخبار بدأت تشغل حيزاً كبيراً فى الصحيفة . كما أصبح الخارجى ينشر على ربع أو نصف عمود أحياناً .

واستمرت الصحيفة فى نشر الأخبار الخارجية العادية تحت عنوان « تلغرافات عمومية » إلى جانب العنوان القديم . وهو « أنباء البريد » . وأغلب الظن أن هذه الأنباء تنقل عادة عن طرق الصحف الأجنبية .

وكانت الصحيفة تنظر إلى أخبار القضية المصرية ، وتقرير ملنر ، وقرارات الحكومة الإنجليزية ، وتصريحات رؤساء الحكومة البريطانية وبعض رجال السلك السياسى فى كل من فرنسا وإيطاليا على أنها من الأخبار الداخلية .

ودرجت الصحيفة كذلك على أن تجمع أخبار البلد الواحد فى مكان واحد ، وبعنوان واحد . كأخبار إنجلترة ، وأخبار فرنسا وأخبار تركيا ، وأخبار إيطاليا الخ .

أما التلغرفات الخصوصية ، وهى التلغرافات التى تأتى إليها من مراسليها فى الخارج ، فقد لوحظ اهتمام الصحيفة بها وتخصيص الحيز الأكبر من الصفحة الأولى لها . وما بقى منها كان يأتى فى الصفحة الثانية ، ويحتل عمودين لا فاصل بينهما ، أو عموداً واحداً فقط . وقد يحدث أحياناً أن تحتل هذه الأخبار صدر العمودين الأول والثانى من الصفحة الثالثة .

ولعل السبب فى اهتمام الصحيفة بهذه التلغرافات الخصوصية على هذا النحو أنها تتصل بالقضية المصرية ، أو الدولة العلية ، وأنها تأتى من مراسليها فى الخارج ولاغرابة فى ذلك فهذه هى الأخبار التى تتميز بها صحيفة الأخبار عن غيرها من الصحف . ومن ثم وجدنا كثيراً من هذه الأخبار موقعاً عليها بتوقيع المراسل الذى بعث بها إلى الصحيفة .

مهما يكن من شىء فمن اليسير على القارىء أن يدرك أن المقالات والتلغرافات والموضوعات تتحرك فى داخل الصحيفة حسب الأهمية . فيأخذ بعضها مكاناً ممتازاً فى الصفحات الأولى ، ويتأخر بعضها عن هذا المكان وهكذا .

أما الرقيب فلم تزل آثار قلمه ظاهرة فى الصحيفة حين يعمد إلى حذف أجزاء كبيرة من مقال لأمين الرافعى عن الحالة السياسية ، أو عن القضية المصرية ، أو عن التلغرافات الخصوصية ونحو ذلك .

وفى العدد رقم ٣٦٩ بتاريخ ٨ مايو (أيار) سنة ١٩٢١ حذف الرقيب عموداً ونصف عمود من المقال التقليدى لأمين الرافعى تحت عنوان « الحالة السياسية اليوم » .

وفى تلك السنة أيضاً وهى سنه ١٩٢١ — لوحظ اهتمام أمين الرافعى

بأخبار سعد زغلول، وبتصريحاته، وتنقلاته، ونواحي نشاطه المختلفة. بل إن كثيراً من خطبه كانت تنشر فى الصفحة الأولى. وبهذه الصفحة أيضاً كانت تنشر الأخبار الخاصة بحفلات التكريم التى كانت تقام لهذا الزعيم.

وأما الإعلانات فما زالت فى مكانها المعتاد بالصفحة الأخيرة، وجزء من الصفحة التى قبل الأخيرة. وقد بدأ بعض هذه الإعلانات يشغل نصف صفحة كاملة، وبدأت كذلك تنشر معها صور تزيد من قيمتها الإعلانية المطلوبة.

والملاحظ إلى الآن أعنى إلى آخر عام ١٩٢١ وما بعدها كذلك أن الصحيفة خلو من صور الأشخاص، وصور الحفلات، وصور المناسبات وصور الحوادث، وكأن الصحافة المصرية إلى ما بعدها ثورة سنة ١٩١٩ لم تزل فى دور البداوة من حيث الإخراج الفنى، والاعتماد الظاهر على عنصر الصورة.

ومضى أمين الرافعى كذلك يشغل نفسه بكتابة المقالات الطويلة فى تتبع الحركات الوطنية الجليلة فى خارج مصر. فيأتى بأخبار الحركة الوطنية فى إيرلندة. أو فى ألبانيا، أو فى غيرها من البلاد التى كانت تكافح الاستعمار بأى شكل من أشكاله، أو اسم من أسمائه.

تلك هى الظروف التى ولدت فيها صحفية «الأخبار». وهى ظروف أعقبت انتهاء الثورة المصرية لسنة ١٩١٩، وهى الثورة التى نبهت الرأى العالمى العام إلى ما يسمى بالقضية المصرية وكان لا بد لهذه القضية من محامين أكفاء يدافعون عنها، ووكلاء مخلصين يتوفرون عليها. وقد اختارت الأمة المصرية سعداً على رأس هيئة تسمى (بالوفد المصرى) ووكلته فى أمر الدفاع عن هذه القضية. وكان لا بد من

وجود صحافة نزيهة قوية تقف إلى جانب هذه الهيئة وتساندها فى أغراضها الوطنية ؛ فظهرت (الأخبار) لهذه الغاية ، وقطع محررها أمين الرافعى على نفسه عهدا بالأخلاص لهذا القصد .

غير أن أمين الرافعى كان يصدر فى كل ذلك عن اعتقاد واسخ برسالة الصحافة ، وقدرتها على النهوض بهذا الواجب ، كما كان يصدر فى كل ذلك أيضاً عن رغبة فى الدفاع عن القضية المصرية مهما كان القائمون بها يومئذ فإذا كانت الأمة قد وكلت الوفد المصرى فلا عليه بأس فى مساعدة الوفد المصرى مادام قائماً على هذه الخطة . وانظر إليه يقول فى افتتاحية السنة الثانية (للأخبار) ما نصه .

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الصحافة حارس الأمة الأمين :

فمن الذى يعلم الوطنى حقوقه ؟ ومن الذى يرشده إلى واجباته ؟ ومن الذى يكون له عوناً فى المعترك الذى يلقى بنفسه فيه ؟ ومن الذى يدرأ عنه عادية كل من أراد به سوءاً ؟

إنها الصحافة — وهى وحدها دون غيرها .

«وإذا لم تكن هناك صحافة أصبحت الشجاعة الأدبية أمراً استثنائياً . بل أصبحت فى حكم المستحيل ، وكذلك شأن الشجاعة الأدبية ، فإن الجندى لا يرى نفسه فوق الخطر ، ولا يقدم على المهالك إلا عندما ترمقه أعين زملائه ، ويشجعه صوت الطبول ورائحة البارود !

« ولأجل أن يتكون الرأى العام ، وتتوطد دعائمة يجب أن يوجد ذلك الصوت القوى العظيم ، صوت الأمة الذى يعطى كل ذى حق حقه ، ويثنى فى كل يوم على العاملين ، ويؤنب المقصرين ويذكر الناس بالمنافع

العامة المشتركة ، والمبادىء الاجتماعية ، ويؤازر بقوته كل حق من حقوق الأفراد » .

« بهذه الكلمات القليلة المملوءة معنى كبيراً ، ومغزى سامياً ، شرح الفيلسوف (چول سيمون) وظيفة الصحافة وواجباتها ، وما تؤديه للمجتمع من خدمات . وهى خير مانفتتح به (الأخبار) فى سنتها الثانية .

« لم تكن الصحافة فى مبدأ وجودها شيئاً مذكوراً ، ولم يكن منظوراً إليها بعين الارتياح والاحترام . ولكنها تبدلت من حال إلى حال ، وتبوأت مكانها العظيم فى جميع أنحاء العالم على أثر ذيوع المبادىء الحرة من جهة ، واتساع نطاق المدنية من جهة ثانية » .

« تطلعت الشعوب إلى التمتع بحريتها . فلم تجد غير الصحافة ضماناً قوياً لبقاء هذه الحريه . ومن هنا بدأت العناية بأمر الصحف . والفضل فى ذلك ويرجع لأولئك الأبطال الذين استخدموا أقلامهم الحرة فى الدفاع عن الحرية ، وأثبتوا للعالم أن الحياة الحقيقة لا ترتكز إلا على حرية تلك الأقلام ، وإفساح ميادين العمل أمامها .

« ولما تقدم شأن الصحافة بتقدم الحضارة ، تبين أن الصحف لا تقتصر على خدمة الإنسان من الجهة السياسية وحدها ، وإنما هى أداة كبرى ، ومدرسة عظمى لتلقين مختلف العلوم والفنون . وهى مرآة كبرى يرى فيها القارىء صوراً متعددة من تقلبات العالم وحوادثه وتجاربه ، فيستنبط منها مايسترشد به فى معترك هذه الحياة .

« وبالجملة فإن الصحافة أصبحت الآن ضرورة من أهم ضرورات الوجود التى لا يستطيع المجموع الإنسانى أن يتخلى عنها ، أو يعيش بغيرها .

وإذا كان للواجب الوطنى وسائل مختلفة يؤدى بها ، فلا شك أن الصحافه أصبحت من خير هذه الوسائل . ومن أجل ذلك اخترناها لتأدية ذلك الدين الذى نحمله للوطن فى عنقنا .

وقد ساعدنا على هذا الاختيار ما أنسناه من الميل للعمل فيها منذ عهد الدراسة . ولذلك ما كدنا نودع هذا العهد حتى دخلنا فى سلك التحرير ، واشتركنا بعون الله فى الخطوات التى خطاها (اللواء) منذ عام ١٩٠٩ . ومن بعده (العلم) و (الشعب) خدمة لمبدأ واحد فقط ؛ هو الاستقلال والحرية .

« ولما كانت الأعمال العامة لا تنجح إلا بتعاضد الأيدى العاملة ، وتعاون الجهود الكثيرة على القيام بها لم نشأ أن تكون (الأخبار) نتيجة عمل فردى يزول بزوال هذا الفرد . بل جعلناها شركة تجمع بيننا وبين فريق من إخواننا الذين تجمعهم بنا جامعة المبدأ والخطة والغاية . ومن أجل هذا ألفنا مع هؤلاء الإخوان شركة قبل ظهور الأخبار ، وجعلناها من النوع المسمى « شركة توصية بأسهم » وذلك بين كاتب هذه السطور باعتباره شريكا مسئولا عن أعمال الشركة المالية ، وبين المساهمين الموقعين على العقد ، ومن يكتتبون فى أسهم الشركة باعتبارهم موصين غير مسئولين عن أعمال الشركة إلا بقدر نصيبهم فى رأس المال .

« وقد تحدد الغرض فى قانون للشركة تحديداً صريحاً إذ نص فى المادة الثانية على ما يأتى :

« الغرض من الشركة هو إصدار جريدة أو جرائد وطنية سياسية اقتصادية أدبية . مهمتها الدفاع عن القضية المصرية على أساس الاستقلال التام لمصر .

« فنحن لا نخدم فى (الأخبار) هيئة خاصة ، ولا نعبر عن رأى طائفة بالذات ؛ وإنما نخدم أمة ، وندافع عن مبدأ واحد فقط ؛ هو الاستقلال التام للبلاد المصرية ، ونكتب ما يمليه علينا اعتقادنا . خاضعين لصوت الضمير ، ورقابة الرأى العام ، وحساب الله الذى لا نخشى سواه !

« هذه هى العوامل الثلاثة التى لها أثر فى سياستنا ، والتى يجب أن يذعن لها كل من أراد أن يقف قلمه على خدمة الوطن .

« فالضمير هو المحرك الأول ، وهو الذى يسترشد به الإنسان فى الملمات ويتقى بنوره ظلمات الأغراض ، وينجو به من تسلط الأهواء . ومتى كان للإنسان مرشد من ضميره وجب عليه أنه ينزل على حكم الرأى العام متى حكم . لأن للرأى العام فى كل بلد سلطة الأمر والنهى . وهو الذى يملى على الحكام إرادته . وإذا كانت الحكومات تذعن لحكم للبرلمانات . وتنفذ قرارات مجلس النواب ، ولا تستطيع أن تخطو خطوة واحدة إلا بتصديق الهيئات الممثلة للأمة فما ذلك إلا تنفيذاً للقاعدة التى تقضى بأن الحكم فى البلاد لا يملكه سوى الرأى العام . . .

« وبجانب الضمير والرأى العام توجد رقابة الله التى يجب على المرء أن يخشى عاقبتها ، ويعمل فى ظلها ، ليتقى مواضع الزلل ، ويحسب حساباً لكل كلمة يكتبها ، أو رأى يبديه . فإن المسئولية التى يتحملها الصحفى ليست من الهنات الهينات . وإنما هى مسئولية كبرى يجب أن يقدرها حامل القلم حق قدرها .

« وإلى هنا وضحنا للقارىء الغاية التى من أجلها أنشئت (الأخبار) . والسياسة التى تخدمها ، والعوامل التى تسترشد بها فى أداء الواجب . وإننا لنحمد الله الذى هدانا لا نتهاج هذا السبيل ، فأصبحنا نشعر براحة الضمير . . .

« ولقد صادفت (الأخبار) بفضل الله تعالى إقبالا عظيما من الأمة . فدلنا ذلك على ما تلاقيه خطتها من الارتياح العام . ولا شك أن مثل هذا الإقبال يعد أكبر مكافأة للجهود التى نبذلها فى سبيل الخدمة القومية ، وأعظم تشجيع على المثابرة فى هذا العمل . وإننا حيال هذا التشجيع لا نجد ما نعبر به عن شكرنا وتقديرنا سوى أن نجدد العهد للأمة المصرية الكريمة



فقيد الوطن

المغفور له أمين بك الرافعى

سنة ١٩١٤

على أن نقف صفحات هذه الجريدة فى المستقبل ، كما وقفناها فى الماضى على خدمة البلاد لتحقيق الغاية الكبرى التى تلتف حولها جميع القلوب ، وهى الاستقلال التام .

... ولتحى مصر حرة ، وليحى الاستقلال التام » .

* * *

لم أستطع أن أختصر شيئا من هذه الكلمة التى افتتح بها أمين الرافعى سنته الثانية (للأخبار) . وذلك لما اشتملت عليه من المبادىء العالية التى ينبغى أن يعتنقها الصحفى الشريف فى كل أمة ، ولما اشتملت عليه هذه الكلمة أيضاً من بيان للسياسة العامة التى اختطتها هذه الصحيفة . وهى السياسة التى نص عليها قانون الشركة « من أن الغرض منها هو إصدار جريدة أو جرائد وطنية ، سياسية ، اقتصادية ، أدبية مهمتها ، الدفاع عن القضية المصرية على أساس الاستقلال التام » .

ثم شرح أمين الرافعى هذا الغرض الأساسى من تكوين الشركة بقوله فى صراحة تامة .

« فنحن إذن لا نخدم فى (الأخبار) هيئة خاصة ، ولا نعبر عن رأى طائفة بالذات وإنما نحن نخدم أمة ، وندافع عن مبدأ واحد ؛ هو الاستقلال التام للبلاد المصرية » .

* * *

الحق — لقد كانت افتتاحيات أمين الرافعى فى بداية كل سنة من حياة (الأخبار) دستوراً صحفياً لكل صحيفة شريفة تريد أن تؤدى لأمتها أصدق الخدمات المفيدة . وإنى لأزعم أن حياة هذا الرجل لو طالت حتى أدرك هيئة الأمم المتحدة ، وكان مندوباً عن مصر فى هذه الهيئة العالمية

لأصبح له أبلغ الأثر فى توجيه الصحافة العالمية ، وأصوب الرأى فيما حاولته هذه الهيئة فعلا من الوصول إلى ما يسمى « بعهد الشرف الصحفى » وهو الذى شارك فيه الدكتور محمود عزمى ، وكانت له اليد الطولى فيما وصل إليه من المبادئ الخلقية التى ينبغى أن تتقيد بها الصحافة العالمية[1] وفى السنة الثالثة من حياة « الأخبار » كتب أمين الرافعى مقالا افتتاحيا دار حول الأفكار والمعانى التى ساقها فى بداية العام الأول ، وبداية العام الثانى على نحو ما ذكرنا . ثم أضاف إلى هذه الأفكار إنكاره الشديد للرقابة على الصحف . وذلك حيث قال :

« والذين يتقدمون للخدمة الوطنية عن طريق الصحافة إنما يتقدمون لتحمل عبء ثقيل لا يجوز أن يستهان بالمسئولية المترتبة عليه . ولا سيما إذا كانت الصحافة فى عهدهم محرومة من التمتع بحريتها . فهم مضطرون من جهة للنضال فى سبيل تحرير صحافتهم . كما أنهم مطالبون من جهة ثانية بأن يستخدموا الدائرة الضيقة المخصصة لعملهم فى سبيل الدفاع عن القضية الوطنية التى وقفوا أنفسهم على خدمتها : والسعى فى نجاحها مهما تحملوا فى هذا الطريق من تضحيات مختلفة .

ولا شك أن تأدية الواجب الوطنى بواسطة الصحافة لا يحقق كل الغاية المنشودة إلا إذا تخلصت الصحف من القيود التى تمنع الأقلام من الخوض فى كل المواضيع كما تريد .

« وإذا كانت (الأخبار) تودع عامها الثانى الذى لم يمر دون أن يصيبها فيه سهم من الإجراءات الاستثنائية السارية على الصحف المصرية فإنها تستقبل عامها الثالث ، وكلها أمل فى أن يكون عام حرية مطلقة للصحافة بأسرها ، بل عام حرية تامة لمصر وأبنائها .

(١) كان ذلك عن طريق لجنة من لجان هيئة الأمم المتحدة باسم (لجنة حرية الإعلام) وكان يرأسها المرحوم الدكتور محمود عزمى الرئيس السابق لمعهد التحرير والترجمة والصحافة وهى اللجنة التى أصدرت عهد الشرف الصحفى .

فإن الصحافة لا تنشد الحرية لمجرد الرغبة فى أن تكون الأقلام مطلقة من كل قيد . وإنما تنشدها لخدمة القضية العامة المقدسة؛ وهى قضية الاستقلال التام للبلاد » .

☆ ☆ ☆

وانظر معى إلى أمين الرافعى كيف يمضى فى دفاعه عن حرية الصحافة على الطريقة التى عرف بها ؛ وهى الإشارة البليغة إلى بعض حوادث التاريخ . انظر معى وهو يفعل ذلك فى افتتاحية السنة الخامسة حيث يقول :

« كان لفكتور هوجو فى عام ١٨٤٨ صحيفة آلت على نفسها أن تدافع عن الحق مهما كلفها ذلك . فطاردتها الحكومة مطاردة شديدة ، وزجت بكثير ممن كانوا يتولون أمرها فى السجون مبتدئة فى ذلك بولديه (سال هوجو) و(فرنسوا هوجو) .

« ولقد قام الوالد بالدفاع عن ولديه . ولما ظهر الأول فى قفص المجرمين خاطبه أبوه قائلا له :

لقد حصلت اليوم يا بنى على شرف عظيم . وأصبحت جديراً بأن تتألم فى سبيل المبادىء الحقة . ودخلت فى الميدان الذى يناضل فيه المناضلون لنيل العدل والحق ؛ فافخر بنفسك بأنك لم تعد جنديا بسيطا ، بل أصبحت تجلس على المقعد الذى جلس عليه « برانجييه » و « لاماتيه » . فكن ثابتا فى اعتقادك . وإذا احتجت لشىء يوطد عقيدتك ففكر فى أنك جالس على المقعد الذى جلس عليه « لازورك » ذلك الذى اتهم بالقتل ، فحكمت المحكمة بإدانته . وبعد أن نفذ فيه حكم الإعدام ظهرت براءته .

بمثل هذه الروح التى بثها هوجو فى ولده حصلت الصحافة على حريتها ، وحملت خصومها على احترامها وتقدير مكانتها ، وإننا لنرجو أن تكون هذه الروح رائد كل كاتب فى مصر . فليعمل الجميع على الدفاع عن حريتهم ضد كل مقيد ، وليصبح الجهر بالحق واجبا مقدسا يؤديه كل صحفى ، ولو تحمل


اللواء والأخبار

صحيفة الحزب الوطني

الرسائل والمكاتبات

الاشتراكات والإعلانات

بسم الله الرحمن الرحيم

اتحاد الأخبار واللواء

من كل بحر قطرة

فى سبيل تأديته أكبر أذى يناله من الحكومة أو الأفراد ، أو الجماعات .

« إن واجب الصحفى يحتم عليه أن يسد السبيل فى وجه كل المظالم ، وأن يدافع عن الأمة والوطن والإنسانية . يحتم عليه أن يهب فى هذا السبيل كل شىء ، ويتخلى عن كل شىء ، ويقدم كل شىء . يحتم عليه أنه يهب كفاءته ، ومجهوداته ، وشبابه ، وثروته ، وشخصيته ، وحريته !! »[1] .

* * *

سارت (الأخبار) على هذا النهج إلى العاشر من شهر مايو (أيار) سنة ١٩٢٥ . وفى ذلك اليوم صدرت الصحيفة باسم جديد هو :

اللواء المصرى والأخبار

صحيفة الحزب الوطنى

وتحت هذا الاسم عبارة للزعيم مصطفى كامل هذا نصها « إن من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة ، سقيم الوجدان . وبعدها عبارة للزعيم محمد فريد هذا نصها كذلك :

« إننا نعرف كيف نصبر على المكاره . ولكننا لا نعرف التسليم لأعدائنا ، والتنازل عن مطالبنا »

وأصبح للصحيفة منذ ذلك التاريخ رقمان أحدهما يشير إلى الرقم المسلسل للأخبار ابتداء من العدد ١٥٨٧ . والآخر يشير إلى الرقم المسلسل للواء ابتداء من العدد ٧٤١

ولننظر فى المقال الافتتاحى لهذا العدد . وفيه يقول :

بسم الله الرحمن الرحيم
وبنبيه الكريم نهتدى

« العقيدة السياسيّة للمرء تشبه العقيدة الدينية فى كثير من الوجوه .

---

(١) صحيفة الأخبار ـ العدد ١٠٨٤ بتاريخ ٧ يناير (كانون الثانى) سنة ١٩٢٤

وأهم أوجه الشبه أن صاحب العقيدة الثابته فى كلتا الحالتين يلاقى صنوف المتاعب فى سبيل التمسك بعقيدته ، والاحتفاظ بها ، وعـــدم مخالفته لتعاليمها الصحيحة .

« وكلما ضعف شأن العقيدة فى وسط من الأوساط ، أو زمن من الأزمان أصبح موقف أصحاب العقائد الثابته صعبا ، وعملهم شاقا . وإذا كان من الثابت ان القابض على دينه يأتى عليه يوم يكون فيه كالقابض على الجمر ، فإن القابض على عقيدته السياسية لابد أن يقع فى مثل هذه المحنة أى لا بد أن يصطدم فى طريق جهاده بكثير من العقاب ، وأن تصادفه طائفة من الأهوال والأرزاء ، وأن ينزل به مختلف النكبات والكارثات .

« والمؤمن الثابت العقيدة ـ سواء أكانت عقيدته دينية أم سياسية ـ يرى أن هذه العقيدة مقدسة لا تحتمل تفريطا ولا زعزعة . وله من ضميره أكبر حارس على هذه العقيدة فإذا ما وسوس له الشيطان بأن يهمل هذه العقيدة على أية صورة من الصور كان صوت الضمير وحده كافيا لأن يقطع على الشيطان وسوسته ، ويرده مدحورا . ومتى استطاع المرء أن يحتفظ بشرفه فكل ما يفقده من بعد ذلك لا يقام له وزن . لأن الحياة الشريفه يمكن احتمالها مهما بلغت مرارتها . واشتد شقاؤها ، وفدحت متاعبها ؛ أما الحياة المجردة من الشرف فإنها لا تساوى قلامة ظفر . . .

« وهناك عقائد تتزعزع إذا وجدت فى وسط لا يقدر العقيدة قدرها وعندئذ يفشو داء التقلب ، والتلون ، وإيثار المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، ويتسع المجال لوسائل التهويش والتضليل . ومع ذلك علمنا التاريخ أن هذه الأوساط المسمومة لا تخلو من وجود عقائد لا يأتيها الضعف من بين يديها ولا من خلفها ، بل يظل أصحابها محتفظين بعقائدهم ، متمسكين بمبادئهم : قابضين عليها ، ولو كالقابض على الجمر ! وكم ذهب أمثال هؤلاء ضحية تمسكهم بمبدئهم ، فكانوا بمثابة وقود أضاءت به النهضات الكبرى . .

وقد يرى بعض الناس الاحتفاظ بالعقيدة فى أوقات الشدة والمحنة أمرا خياليا. فهم لا يعقلونه ولا يعقلون شيئا آخر هو عدم الاحتفاظ بمصالحهم الشخصية، والجرى وراء الأشخاص لا وراء المبادىء.

« ولكن هذه الخطة منكرة ممقوته من جميع الوجوه. لذلك لم نول وجهنا شطرها؛ بل حفظ الله علينا عقيدتنا ومبدأنا. وفى سبيل العقيدة والمبدأ اتحد اللواء والأخبار، وأبيا أن يسلكا أى سبيل آخر لا تعلو فيه كلمة المبدأ، ولا تكون فيه العقيدة مصونة من كل أذى.

من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلا »

* * *

أما الصحيفة فى ثوبها الجديد فقد أصبحت تتكون من ست صفحات بدلا من أربع. وأما التنسيق العام لها فلم يطرأ عليه تغيير جوهرى يلفت النظر.

فالصفحة الأولى كما هى، والصفحة الثانية استحدث فيها عنوان على أربعة أعمدة باسم « صفحة الأدب » فى مرة، وصفحة العلم » فى أخرى، و « صفحة الفن » فى ثالثة ، و « صفحة المرأة » فى رابعة ، و « فى عالم الكتب » فى خامسة. هذا وغالبا ما يكتب هذه المادة الأخيرة الأديب المعروف ابراهيم عبدالقادر المازنى وهو من أسرة الصحيفة، وأما الصفحة الثالثة فأهم ما فيها : بريد أوربا .

وأما الصفحة الرابعة فتشتمل على السياسة الخارجية . والخامسة على الحالة السياسية. وهنا يظهر المقال التقليدى لأمين الرافعى بعنوانه المعروف (الحالة السياسية اليوم) . وأهم ما فى الصفحة السادسة التلغرافات الخارجية.

ولسنا ندرى بالضبط ما الذى حمل صحيفتى اللواء والأخبار على

الاتحاد ؟ وقد رجعت فى ذلك إلى صديقى الكبير الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فقال لى : إن السبب الحقيقى فى ذلك هو قلة موارد الأخبار فى تلك السنة بحيث أصبحت هذه الموارد لا تكفى لإصدار الصحيفة .

ولا غرابة فى ذلك ففى تلك السنة — وهى سنة ١٩٢٥ — بلغت الخصومة أقصاها — كما سيأتى ذكر ذلك — بين الأخبار من جهة ، وصحف حزب الوفد المصرى وعلى رأسه سعد من جهة ثانية . وربما أنه بسبب ذلك قل الإقبال على صحيفة الأخبار ، وتبع ذلك قلة ظهور الإعلانات بها كذلك .

وإذا كان لا بد لصحيفة الأخبار فى تلك الآونة من الانضمام إلى صحيفة أخرى تشبهها فى المنهج والمشرب فلا شك أن صحيفة اللواء كانت أدنى إليها فى ذلك من بقية الصحف الأخرى .

وقد كان فى وسع صاحب (الأخبار) أن يظهر الميل إلى سعد ، وأن يبين من طرف خفى عن رغبته فى الدفاع عنه . وإذ ذاك كانت الدنيا تقبل عليه ، وكان الذهب يصب فى جيبه ، وكان الجاه يسعى إليه ، وكانت العامة تلتف حوله ، وكانت الإعلانات تنهال على صحيفته . ولكن صاحب الأخبار آثر صلابة المبدأ على بريق الذهب والجاه . والحقيقة أنه لو حاول أن يكون غير ذلك لما استطاع .

* * *

غير أن هذا الاتحاد بين اللواء والأخبار لم يدم أكثر من ثلاثة أشهر وعشرة أيام ؛ ففى اليوم الثانى والعشرين من شهر أغسطس (آب) سنة ١٩٢٥ صدر العدد رقم ١٦٧٤ بالاسم القديم للصحيفة وهو « الأخبار » . ومعنى ذلك أنها انفصلت عن اللواء . وبقيت منفصلة عنه إلى وفاة أمين الرافعى فى ديسمبر سنة ١٩٢٧ .

ولسنا ندرى كذلك بالضبط ما الأسباب التى حملت « الأخبار » على هذا الانفصال . وإن هذا الانفصال فى ذاته يمكن أن يكون دليلا على

صدق الدافع الذى دفع (بالأخبار) إلى التفكير فى الاتحاد باللواء ـ وهو السبب الذى أشار إليه الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى خطاب بعث به إلينا ـ وهو سبب اقتصادى بحت.

نفهم من ذلك أن أمين الرافعى لم يكن ينحاز فى كتاباته إلى حزب بعينه ، ولا جهة بعينها وإنما كان يخدم شيئاً واحداً فقط هو القضية المصرية. ويساند جميع الهيئات والأفراد الذين يخلصون لهذه القضية الوطنية . ويظل على ولائه التام لهذه الهيئات ، وهؤلاء الأفراد ما داموا مخلصين لهذه القضية . فإذا انحرفوا عنها على نحو ما فإنه يصبح فى حل من مساندتهم ، والوقوف إلى جانبهم ، والدعوة إلى مذهبهم .

وذلك بالضبط ما يفسر لنا جميع العلاقات التى نشأت بين أمين الرافعى وسعد زغلول من جهة ، وبين صحيفة الأخبار وغيرها من الصحف المصرية والأجنبية من جهة ثانية . ثم ذلك بالضبط ما يلقى الضوء على جميع المسائل التى سنعرض لها بالبحث فى الفصول الباقية لنا منه .

ومن تلك المسائل التى سنتعرض لها (مسألة المفاوضات) ، ومنها (مسألة البرلمان) ، ومنها (شخصية الزعيم سعد زغلول) بالذات . وقد كان لأمين الرافعى موقف واضح من كل مسألة من هذه المسائل سنعرض له بالشرح والتفصيل على هدى من مبادئه التى أشرنا إليها الآن ، وعلى هدى من صحافته التى بقيت صورة دقيقة من هذه المبادىء إلى أن توفاه الله

الفصل السابع

الأخبار والمفاوضات غير الرسمية

انتهت الحرب العالمية الأولى فى آخر شهر أكتوبر سنة ١٩١٨ . وعقدت الهدنة فى الحادى عشر من شهر نوفمبر من نفس السنة . واتجهت أنظار المصريين فى الحال إلى الانتفاع بظروف الحرب وتصريح الرئيس ويلسن فى إيجاد حل حاسم للمسألة المصرية . وفى ذلك الوقت وجد الصحفى الغيور أمين الرافعى أن من واجبه أن يضع مذكرة سياسية يبسط فيها المسألة المصرية . وتكون مرجعاً من المراجع التى ينتفع بها المشتغلون بالقضية المصرية . فكانت أول مذكرة سياسية وضعت لهذا الغرض عقب إعلان الهدنة .

كتب أمين الرافعى هذه المذكرة فى العشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ وبناها على مبادئ الرئيس ويلسن المعروفة ، ثم شرح فيها كيف وقع الاحتلال الإنجليزى على البلاد المصرية ، وكيف أن هذا الاحتلال الإنجليزى لم تكن له أية صبغة شرعية . وعبر فيها عن حق مصر فى السودان ، ووصل بهذه المسألة الأخيرة إلى اتفاق سنة ١٨٩٩ . وما جره ذلك الاتفاق على مصر من أضرار جسام ، ثم تكلم عن قناة السويس وحرية الملاحة فى هذه القناة . ودافع دفاعاً مجيداً عن عدالة القضية المصرية . وختم المذكرة بقوله :

« لذلك نرفع أصواتنا مطالبين بجلاء الإنجليز عن بلادنا ، واستقلال مصر والسودان استقلالا تاماً ، مع احترام حيدة القناة ، والمحافظة على ما للأجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال » .

وإذا كان ذهاب الثلاثة الكبار : سعد زغلول ، وعبد العزيز فهمى ،

وعلى شعراوى إلى دار المندوب السامى فى الثالث عشر من شهر نوفمبر المطالبة بالاستقلال أول عمل سياسى قامت به مصر عقب الحرب ؛ فإن هذه المذكرة السياسية التى كتبها أمين الرافعى باللغة العربية ، ثم ترجمها إلى الفرنسية ، ثم وزعها على جميع القناصل التابعين للدول الأجنبية تعتبر العمل الثانى مباشرة من هذه الأعمال السياسية التى قام بها المصريون عقب الهدنة .

* * *



ملنر

وقامت بعد ذلك الثورة . وفكرت إنجلترة فى أن توفد إلى مصر لجنة ملنر وزير المستعمرات « لتحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيراً بالقطر المصرى » وإذ ذاك كان قد تم تأليف الوفد المصرى الذى وكلته الأمة فى قضيتها . فحين أتت اللجنة إلى مصر قوبلت بمقاطعة تامة . فلم تجد اللجنة بدأ من نشر بيان لها فى الصحف جاء فيه « إن اللجنة أدهشها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شىء من الحقوق التى كانت لمصر إلى اليوم . فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد ، وأنه لا نصيب له من الصحة ، وأن غرضها هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا من المصالح الخاصة فى مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب بها » الخ .

ثم غادر أعضاء اللجنة مصر فى الأسبوع الأول من شهر مارس سنة ١٩٢٠ . وفى أواخر شهر أبريل زار عدلى يكن باريس واجتمع بسعد زغلول وحسن له الذهاب إلى لندن والاتصال بلجنة ملنر . وحدث ذلك بالفعل فى يونية سنة ١٩٢٠ ، واستمرت المحادثات إلى ما بعد منتصف شهر أغسطس ، ودارت المناقشة حول استخلاص شىء يمكن الاتفاق عليه من مشروعين أحدهما إنجليزى صرف ، والثانى مصرى صرف، وانتهت إلى مشروع قال عنه ملنر إن الفريقين ارتاحا إليه - إن كثيراً وإن قليلا - ،[1]

وناقش الأستاذ غربال هذين المشروعين ثم قال :[2]

« وإن كان لنا ما نأخذه على سعد باشا فهو أن المشروع المصرى الذى قدمه الوفد ورفضته اللجنة لا يفضل فى جوهره المشروع المعروض على الأمة . فقد قبل المشروع المصرى القيود على الاستقلال ، وجاء المشروع الملنرى بها نفسها مع زيادة فى التفصيل ، والسير بالمقدمات إلى نتائجها المنطقية »

والحقيقة أن الفكرة التى دار حولها المشروعان المصرى والإنجليزى أو الحقوق التى اشترطها الإنجليز لاستقلال مصر الذاتى كانت فى نظر (ملنر) على نوعين : (الأول) أن يكون لبريطانيا الحق فى إبقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية ، وهى سلامة مواصلاتها الإمبراطورية .

والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة .

سعد زغلول يستفتى الأمة

سارت المناقشات على هذا الأساس ، ووصل ملنر إلى التسوية التى

---

(١) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية الجزء الأول ص ٦٥ .

(٢) نفس المصدر ص ٧٦ .

وصفها بأنها موضع ارتياح ما من الجانبين قل أم كثر . غير أن سعدا رأى أن ملنر أبى فى أثناء هذه المناقشات كلها أن يذكر السودان بكلمة واحدة . بل فضل إرجاء النظر فى السودان إلى ما بعد الانتهاء من هذه المفاوضات . إذ ذاك لم يجد سعد فى نفسة القدرة على الموافقة النهائية على هذه التسوية ما لم يرجع فيها إلى الأمة ، فعرض الأمر على اللجنة فقبلت منه ذلك . ورحب ملنر بهذه الفكرة لأنها ستجعله يقف على حقيقة الرأى العام المصرى ، كما تمكنه من الموازنة . فى نفس الوقت ، بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أعضاء الحركة الوطنية .

وبالفعل ـ عهد الوفد إلى أربعة من رجاله وهم : محمد محمود (باشا) ، وعبد اللطيف المكباتى (بك) ، وأحمد لطفى السيد (بك) ، وعلى ماهر (بك) مهمة السفر إلى مصر ، وعرض مشروع التسوية على الأمة . وانضم إلى هؤلاء الأربعة فى مصر كل من مصطفى النحاس (بك) ، والدكتور حافظ عفيفى (بك) ، والأستاذ ويصا واصف المحامى .

وفى الثانى والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ نشرت (الأخبار) بيانا لسعد زغلول جاء فيه قوله : إلى الأمة المصرية :

« إن المشروع المعروض على الشعب وضعته لجنة ملنر بعد أن رفض الوفد مشروع هذه اللجنة ، وبعد أن رفضت اللجنة من جانبها المشروع المصرى . وقد صرح ملنر عند البحث فى المشروع النهائى أنه غير قابل للمناقشة فى الأسس التى يبنى عليها . وأنه يلزم إما أخذه كله أو تركه كله ؛ لأنه يتضمن فى اعتباره أقصى ما يمكن لإنجلترة الاتفاق عليه مع مصر . بل اد أن هناك شكا فى إمكان التساهل فى بعض ما اشتمل عليه . ولكننا جدناه مع ذلك معلقاً تنفيذه على غير إرادتنا ، وغير واف بمطالبنا ، فلم سعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا ، وأظهرنا للجنة عدم رضانا به .

« غير أنه نظراً لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التى

حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما قد يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التى بينه وبين أمانيها ، رأى إخواننا معنا خروجا من كل عهدة ، وحرصاً على كل فائدة ، واستبقاء لكل فرصة ألا يبتوا فيه رسمياً بما يقتضيهم توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولين . فإذا رفضتم أعلن الوفد رسمياً رفضه ، وإذا قبلتم دخلت المسألة فى دورها النهائى . ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنتها ، وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ، ووضع نظام دستورى للبلاد[1] .

معنى ذلك أنه كان من رأى سعد أن المشروع الذى تنظر فيه الأمة استقلال لمصر فى الظاهر ، وحماية ضربت عليها فى الباطن . ولسنا ندرى على من يقع الخطأ فى ذلك ؟ أهو خطأ الجانب البريطانى ؟ أم هو خطأ الجانب المصرى ؟ ونحن نعلم أن الأسس التى كان الجانبان يتفقان عليها تحمل بعض هذا المعنى . وحين قام الجانب البريطانى بتحويل هذه الأسس إلى نصوص ومواد ونحو ذلك ظهر للمصريين أن مشروعهم نفسه يحمل نفس هذا المعنى الذى سخط عليه ، واقترح من أجله أن يعرض الأمر على ذوى الرأى فى الأمة المصرية .

وحين عرض الأمر على ذوى الرأى فى مصر انقسموا فيه انقساماً جوهرياً . ولكن الرأى الذى رفض المشروع هو الذى تغلب فى النهاية . وكان من أصحاب هذا الرأى الأخير عبد العزيز فهمى الذى قال يومئذ :

« إن سياسة الإنجليز لا تخفى على من ينظر فى الأمور بعين الناقد البصير ، وهى تنحصر فى الوصول إلى هذه الصيغة ؛ وهى :

« أخذ إقرار الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم إزاءها ، كما أخذوا إجماعا أو شبه إجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر والسودان ليتم

(١) جريدة الأخبار . العدد ١٥٩ بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ .

لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من الداخل أو الخارج »[1]

* * *

تلك بعض تفاصيل المرحلة الاولى من مراحل المفاوضات ، فماذا كان من صحيفة الأخبار فى تلك الفترة ؟ وماذا كان من أمين الرافعى فى هذه المرحلة ؟

كان من محاسن الصدف فى الواقع أن يقترن ظهور صحيفة الأخبار بالوقت الذى كانت إنجلترة فيه تفكر فى تأليف لجنة ملنر وتكليف هذه اللجنة أمر النظر فى القضية المصرية .

وقد ظهرت (الأخبار) فى الأسبوع الأخير من شهر فبراير سنة ١٩٢٠ وأتت لجنة ملنر إلى مصر حول هذا التاريخ . وكأن القدر أراد لهذه الصحيفة أن تواجه مشكلة واحدة - هى أم المشكلات المصرية فى تلك الآونة وهى مشكلة المفاوضات .

وما كادت لجنة ملنر تغادر مصر فى شهر مارس من تلك السنة حتى أخذت الأخبار تناقش هذه اللجنة فيما ظهر من نواياها نحو القضية المصرية. وبدأت ذلك بالفعل منذ العدد السابع عشر من أعدادها . وهو الصادر فى منتصف مارس . وكان عنوان المقال الذى كتبه أمين يومئذ هو - بعد سفر لجنة ملنر » .

وقد عالج الكاتب فى جميع المقالات التى كتبها بعد ذلك فى صحيفة الأخبار كيفية (حل المسألة المصرية) . واستعرض فى ذلك جميع الآراء التى قالت بها صحف فرنسا وصحف إنجلترة . وكان يرد على كل مشروع يفهم منه أنه متفق فى روحه مع مشروع لجنة ملنر[1] .

(١) عبد الرحمن الرافعى - الثورة المصرية - الجزء الثانى الصفحة ١٢٤
وانظر تاريخ المفاوضات لشفيق غربال ، ص ٧٩ .

(١) راجع فى ذلك صحيفة الأخبار أعداد : ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٦ الخ ابتداء من ٢١ أبريل إلى ١٢ مايو ١٩٢٠ .

أما الوفد الذى سافر برياسة سعد إلى أوروبا وبقى بها إلى أن عادت لجنة ملنر إلى إنجلترة فقد أولته صحيفة الأخبار تأييدها ، وتعهدت للرأى العام بمساندته فى مهمته التى ذهب إلى أوروبا من أجلها . ولم تأل الصحيفة جهداً بعد ذلك فى دعوة الأمة إلى الثقة به والركون إليه .

نشرت الصحيفة فى عددها السبعين مقالا بعنوان : ثقتنا بالوفد . جاء فيه :

« . . . هل يتفاوض الوفد ؟ سؤال يتردد على الألسنة ، ويتحدث السياسيون بنتائجه . فهل هناك جواب يحسن السكوت عليه ؟

إن الذى نستطيع أن نقوله إن الوفد من يوم أن عهدت إليه الأمة فى أداء هذه المهمة الكبيرة المقدسة قام بها خير قيام ، ولم يترك فرصة دون أن ينتهزها ، ولم يدع لحظة دون أن يرفع صوت مصر مطالباً بحقوقها ، معلنا تمسكه التام بهذه الحقوق ، وبالتوكيل الذى بين يديه . فهو يسعى ويجد ، ويكتب ويخطب ، ويحادث ويعلن عن القضية ، وينشر مطالبنا ، ويظهر الحقائق عنا . ويفعل ذلك فى فرنسا ، وأمريكا ، وإنجلترة ، وإيطاليا ، وسويسرة ، وبلچيكا ، وفى جميع أنحاء العالم . وبرنامج أعماله محصور فى كلمة واحدة ؛ وهى « الاستقلال التام » .

وهذه الأعمال الماثلة أمام أعيننا تتطلب منا أن نوليه ثقتنا لأنه جدير بهذه الثقة . وبغير هذه الثقة لا يستطيع أن يقوم بواجبه المقدس » .

ومنذ ذلك التاريخ لم يفتأ أمين الرافعى يكتب المقالات تلو المقالات فى الرد على ما يدور فى مجلس العموم بشأن القضية المصرية حينا ، وفى شرح المراحل التى مرت بها المسألة المصرية حينا آخر . ولا ينسى فى كل ذلك أنه إنما يرد على مزاعم ملنر ، ويحاول أن يقلل ما استطاع من المسافة التى بينه وبين الأمانى المصرية[1] .

---

(1) راجع فى ذلك صحيفة الاخبار أعداد : ٧١ – ٧٢ – ٧٣ – ٧٤ – بتاريخ ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ مايو سنة ١٩٢٠

واقتنع سعد زغلول بضرورة السفر إلى لندن لمقابلة لجنة ملنر فحبذت «الأخبار» هذا الرأى ، ونشرت برقية بعنوان : «مساعى الوفد المصرى فى سبيل الاستقلال التام» وفيها تقول : دعت لجنة ملنر الوفد المصرى للتوجه إلى لندن للمناقشة فى القواعد التى تكون أساسا للاتفاق بين مصر وبريطانيا . وفضل الوفد قبل أن يقصد بكامل أعضائه إلى لندن أن ينتدب كلا من محمد محمود (باشا) ، وعبد العزيز فهمى (بك) ، وعلى ماهر (بك) ليتأكدوا من استعداد بريطانيا العظمى نحو الأمانى المصرية الخاصة بالاستقلال التام» .

وعلى هذه البرقية علق أمين الرافعى تعليقا رحب فيه بفكرة السفر إلى لندن ، وعاد فعبر عن ثقة الأمة التامة فى الوفد وزعيم الوفد .

وكان قلب أمين يخفق خفقانا شديدا كلما وصلت إليه برقية من البرقيات عن سير هذه المفاوضات بين سعد وملنر ، وكان أمين يعبر عن كل ذلك فى مقالات يكتبها يوما بعد آخر بالعناوين الآتية :

(الأدوار التى مرت بها القضية المصرية)	ـ العدد ٧٦
(هل تسلم إنجلترة بمطالبنا ؟)	ـ العدد ٧٧
(مشروعات رى السودان)	ـ العدد ٧٨
(ما الذى يقرر مصير مصر والسودان ؟)	ـ العدد ٧٩
(القضية المصرية ومشروعات رى السودان)	ـ العدد ٨٠

وظاهر من هذه العنوانات أن الكاتب أراد منذ بداية الأمر أن يربط مشروعات السودان بالمسألة المصرية ، وأن يجعلها جزءاً لا يتجزأ من هذه المسألة . ولم يعلم الكاتب إلى تلك اللحظة أن اللورد ملنر كان يرفض دائما التفاوض فى هذه النقطة ، وكان يؤثر إرجاءها إلى فرص أخرى .

ومضى الكاتب فى هذه الخطة التى كان يرمى من ورائها إلى التعبير عن رأى الأمة من جهة ، وإلى تثبيت الوفد فى موقفه من المفاوضات من جهة ثانية . فكتب مقالات أخرى بالعنونات الآتية :

(مطلب الأمة واحد وموقفها لا يتغير)	العدد ٨٣
(الوفد وسير المفاوضات)	« ٨٤
(سير المفاوضات)	« ٨٥
(سفر الوفد إلى لندرة)	
(المسألة المصرية فى لندرة)	« ٨٨
(استقلال مصر والموظفون الأجانب)	« ٨٩
(الوفد فى لندرة والاستقلال التـام)	« ٩٠
(مفاوضات الوفد فى لندره)	٩٣ ، ٩٤
(الوفد والاستقلال التـام)	« ٩٥
(أحاديث سعد زغلول)	« ٩٦
(الوفد والأمة)	« ٩٧

أمين الرافعي والوحدة القومية :

قلنا إن عدلى يـكن رأى من حسن السياسة أن يذهب بنفسه إلى باريس ويزين لسعد وأصحابه هناك فـكرة السفر إلى لندن لمقابلة ملنر . غـير أن بعض أعضاء الوفد فى باريس ارتابوا فى أول الأمر فى نوايا عدلى ، وأظهر بعضهم الآخر ميلا شديدا إلى آراء عدلى . فأوجس سعد خيفة من هذا الموقف

وقد ترتب على ذلك أن فوجىء أمين الرافعى صاحب جريدة الأخبار اذ ذاك ببرقية من مراسلها فى باريس يقول فيها :

إن وجود عدلى يـكن بباريس على مقربة من الوفد واتصاله بأعضائه نـكبة على القضية الوطنية .

وتردد أمين الرافعى فى نشر الخبر لما يترتب عليه من تبلبل فى الأفكار ومن جناية على القومية المقدسة . ثم عاد فنشره بعد أن اتصل بأصدقاء له فى باريس وثيق الاتصال بالوفد ، وعلى علم بالتيارات المختلفة فيه .

وكان لنشر هذه البرقية دوى مزعج فى مصر .

فقوة مصر فى وحدتها ، وفى قوة تمثيل الوفد لهذه الوحدة . فاذا أصاب أسرة الوفد وهن تسرب هذا الوهن من الوفد إلى الأمة ، وكان له أثر يغتبط له خصوم مصر . . . لهذا انزعجت البلاد ، وأرسلت برقيات من مصر إلى باريس، وجاءت برقيات من باريس إلى مصر ،وكلها تنفى النبأ المزعج وتؤكد وحدة الوفد ، وتصف العلاقة بين عدلى وسعد وأعضاء الوفد جميعا بأنها أشد ماتكون قوة . ولكن الحجر كان قد ألقى فى الماء ، وأثار فيه من التموجات ما أثار [1] .

وأما أمين الرافعى فقد ظل يدعو إلى هذه الوحدة بكل قوة . ومن ذلك أنه كتب بعنوان :

القضية المصرية ومسألة الأحزاب [2]

منه قوله فى تأييد الوفد المصرى :

وكان التفاف الأمة حوله ، واتحادها على تأييده ، واتفاقها على توكيله من أجمل الأساليب السياسية لخدمة القضية العامة . وقد ترتب على هذا نتيجة طبيعية ، وهى تهادن الأحزاب . . لأن المسألة لم تعد مسألة أحزاب وشيع وفرق . وإنما هى مسألة أمة بأسرها . ويخطىء الذين يذهبون إلى احتمال وجود تنافس بين الوفد وحزب من الأحزاب .

لأن الوفد ليس هيئة حزبية، فيعمد حزب إلى منافسته . وإنما هو وكيل الأمة فى الدفاع عن قضيتها . فهو تمثل لجميع طبقاتها، نائب عن جميع أحزابها وأفرادها فيما وكل إليه من المطالبة بالاستقلال التام ، فلا محل إذن لإمكان تصدى هيئة له فى عمله . فإن مثل هذا التصدى لا يعد مناوأة لأفراد الوفد وحدهم ، وإنما يكون

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ص ١٢٣

(٢) الاخبار العدد ١٠٠ . بتاريخ ٢٤ يونيه ١٩٢٠

مناوأة للأمة بأسرها ، أو خروجا عن إرادتها .

ثم قال :

« ... نحن لا نقول بتلاشى الأحزاب . وإنما نرى ضرورة مهادنتها فى أثناء الجهاد المقدس حتى لا تكون الاختلافات الحزبية سببا للإضرار بنتائج هذا الجهاد ، أو إضعاف مفعوله على الأقل ، الخ

« وانقضت فترة سكنت فيها النفوس ، وعاد فى أثنائها عدلى إلى مصر وأقام المصريون جميعا ينتظرون ما الله فاعل بهم ، وبوطنهم بعد تقرير لجنة ملنر .

وكانت الأنباء ترد بأن الحكومة البريطانية تدرس هذا التقرير ، وأنها ستترتب عليه النتائج التى تراها تنظيما لعلاقتها مع مصر . ترى أتكون هذه العلاقة هى الحماية بذاتها . بعد أن اعترفت الدول بها فى معاهدات الصلح المختلفة ؟ أم ترى تكون شيئا آخر ؟ وما عسى أن يكون هذا الشىء الآخر ؟[1]

وفى هذه الأثناء واصلت الأخبار نشر المقالات فى التعبير عن هذا القلق الذى بات يساور المصريين جميعا . ومنها مقالات بالعنوانات الآتية:

(القضية المصرية واتحاد الأمة)	العدد ١٠١
(سير المفاضات ـ الموظفون والمستشار المالى)	« ١٠٢
(المسألة المصرية والصحف الأجنبية)	« ١٠٣
(سير المفاوضات فى لندرة)	« ١٠٤
(سير المفاوضاب وبقاؤها سرية)	« ١٠٥
(لا خطر من استقلال مصر على حملة الديون العمومية المصرية)	« ١٠٧
(الوفد والمفاوضات فى لندن)	« ١٠٨

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ١١٤

وهنا نجد أن أمين الرافعى يكتب فى أول هذا المقال الأخير قائلا :

« . . . واذا أبت لجنة ملنر الا أن تطلب غير الضمانات المعقولة فلا يمكننا إلا قطع المفاوضـــات ، والعودة إلى ما كنا عليه حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا » .

ثم ختم المقال بعبارة أخرى لسعد زغلول فيها يقول :

« ولا أقدر أن أعبر لكم عما أشعر به من السرور كلما ظهرت الأمة بمظهر الثقة بنا ، ولا عما أحس به من القوة التى تفيضها علينا هذه المظاهر ، تلك القوة التى تذلل أمامنا كل صعب ، وترتفع بنا فوق كل عال ، وتقتحم بنا كل خطر للوصول الى الغاية المنشودة » .

واستمر أمين على هذا النهج ؛ فكان لا يمضى يوم دون أن يكتب عن هذه المفاوضات ويعلق عليها وعلى أخبارها تباعا . وكانت تعليقاته تأتى عادة فى الصفحة الثالثة .

ولكن رأى منذ العدد الخامس والعشرين بعد المائة أن يأتى بهـــذه المقالات والتعليقات فى الصفحة الأولى ، وكان عنوان هذه التعليقات دائما هو (الحالة السياسية اليوم) .

ولا شك أن هذا كان منه تغييرا جوهريا طرأ على نظام الصحيفة ، كما كان شعورا قويا بالخطورة التى يضفيها القراء على كل خبر يتصل بالقضية المصرية ، ويمس المفاوضات الجارية حولها فى إنجلترة .

ثم ظهرت فى الجو فكرة استفتاء الأمة فى مشروع ملنر . وجاء الأربعة المندوبون عن الوفد إلى القاهرة لهذه المهمة . فاستعدت (الأخبار) من جانبها لهذه الحركة . ونشرت طائفة من المقالات منها مقال بعنوان :

الساعة رهيبة والمسئولية عظيمة [1] جاء فيه :

« هذه هى المرة الثانية فى تاريخ مصر الحديث التى يطلب فيها إلى الأمة

---

(١) الاخبار العدد ١٥٤ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٢٠

المصرية أن تبدى رأيها فى مسألة قاطعة، فى مسألة كبرى من مسائلها الحيوية.

فالمرة الأولى هى فى مسألة مد أجل امتياز قناة السويس. وقد رأينا كيف عنيت الأمة بأمرها، وتألفت اللجان لدرسها، واشتغل الفنيون بفحصها. ولم يكن الرأى الذى أعطى فيها قائما على مجرد شعور نفسانى، أو انفعال وقتى. وإنما كان مرتكزا على أدلة قوية، وأرقام صحيحة، وحجج دامغة.

«ولا شك أن مسألة اليوم أكثر حيوية للبلاد من مسألة الأمس. لأنها تتعلق بحاضرها ومستقبلها. ومسئولية الأمة بصددها أكبر شأناً وأعظم خطراً، وسيكون كل فرد منا متحملا نصيبه فى القرار النهائى الذى ستصدره الأمة ... الخ».

بعد ذلك رأت صحيفة الأخبار أن تفسح صدرها لجميع الذين يأنسون من أنفسهم القدرة على مناقشة المشروع؛ فكتب فى ذلك كل من حسين رشدى، وعبد الخالق ثروت، والمندوبين عن الوفد المصرى، ومن انضم إليهم من أعضاء الوفد فى القاهرة، وغيرهم من ذوى الرأى والمكانة.

فأما رشدى فكان يرى أن المشروع صالح للتعاقد به مع انجلترة للأسباب الآتية:

أولا: أنه اعترف باستقلال مصر.

ثانياً: أنه سينظر فى إلغاء الامتيازات.

ثالثا: أن إنجلترة تتعهد فيه بالدفاع عن مصر.

وأخيراً وبعد مناقشات طويلة وبحوث مستفيضة رأت (الأخبار) أن تعبر عن رأيها فى المشروع فنشرت أربع مقالات فى ذلك. قالت فى المقال الأول: [1]

(١) العدد ١٦٤ ـ بتاريخ ١٠/٩/١٩٢٠

« أرى أن يمهد للحكم على المشروع بالبحث عن ماهية الاستقلال التام ، والحقوق التي تتمتع بها الأمم المستقلة ، والفوارق التي تفرقها عن الأمم الأخرى . » ثم تحدثت عن السيادة الداخلية والسيادة الخارجية للأمة المستقلة .

وتكلمت في المقال الثاني :[1]

عن السيادة الداخلية والقيود التي وضعها المشروع لهذه السيادة .

وتكلمت في المقال الثالث :[2]

عن مظاهر السيادة الخارجية ، وعن التمثيل الخارجي ،وعن حق عقد المعاهدات ، وعن حق إعلان الحرب ، وعن المحالفة بين مصر وإنجلترة ، وعن طريقة تنفيذ المعاهدة .

وفي المقال الرابع[3]

قالت الأخبار : إن هذا المشروع يتضمن مزايا لا يستهان بها من جهة . كما يتضمن قيوداً لا يمكن الإغضاء عنها من جهة ثانية .

« أما عن المزايا فمنها سيادة في الداخل مظهرها برلمان له السيطرة العليا على شئون البلاد ،ووزارة مسئولة ،وأن يكون لمصر جيش بري وأسطول بحري لا حد لقوتهما . . ثم إلغاء الامتيازات . . أما السيادة في الخارج فمظهرها التمثيل السياسي ، وعقد المعاهدات ، وإعلان الحرب ، ودخول مصر في عصبة الأمم .

وأما القيود فمنها :

الإبقاء على قوة عسكرية إنجليزية لضمان المواصلات الإمبراطورية .

---

(١) العدد ١٦٥ بتاريخ ١٩٢٠/٩/١١

(٢) العدد ١٦٦ بتاريخ ١٩٢٠/٩/١٢

(٣) الأخبار . العدد ١٦٧ . بتاريخ ١٩٢٠/٩/١٣ .

ومنها تقييد حق عقد المعاهدات . . .

ومنها عدم وضع التحالف على قاعدة المساواة .

ومنها مسألة السودان التى لم يفصل فيها بعد .

« فهل نخرج من هذه المقارنة على أن المشروع يقبل بغير قيد ولا شرط؟

كلا — فإن مثل هذا القبول ينافى الخطة التى رسمناها لأنفسنا، والتى تقضى علينا ألا ننزل عن شىء من حقوق البلاد المقدسة طوعا وباختيارنا .

« وإذا كنا لا نستطيع أن نقبل هذا المشروع بغير قيد ولا شرط فإننا أيضاً لا نملك رفضه الآن بلا قيد ولا شرط أيضا . ولا يكفى أن يتصفح الإنسان نصوص القواعد السالفة ثم يقول : إنى أرفضها ، لأن هذه الطريقة لا تتفق مع المسئولية الكبرى الملقاة الآن على عاتق كل مصرى .

« فالمسألة أكبر من أن تحل بمثل هذه السرعة . إنها مرتبطة بمستقبل الأجيال الحاضرة والقابلة . وعلى ذلك فالحل الوحيد الذى يرضاه الضمير ويتفق مع المسئولية الملقاة على كاهل كل مصرى أن نقدر ما بذله الوفد من مجهود عظيم فى سبيل القضية المصرية ، وألا ندفعه لقطع المفاوضة الآن . بل يجب أن يدلى كل منا لمندوبيه بما يراه من ملاحظات ، ويطلب منهم أن يسعوا بكل ما فى جهدهم لجعل الاتفاق خالصاً من العيوب التى فيه .

فإذا قيل إن هذه القواعد لا تحتاج تعديلا ، أجبنا أن الإيمان الوطنى لا يعرف المستحيل ، وأن الظروف التى لا تقر على حال من الأحوال قد لا تسد الباب أمام إدخال التعديلات المطلوبة » الخ

ولخص الكاتب نتائج الاستفتاء الشعبي حول مشروع ملنر بعد ذلك فى مقال له .

« الرأى العام ومسئولية الوفد بعد اليوم » (١)

---

(١) الأخبار : العدد ٧٤ بتاريخ ١٩٢٠/٩/٢٠

جاء فيه :

« ... ولكن الرأى لم يكن متجها نحو المعارضة المطلقة . وإنما ظهر أنه ميال لاستئناف المفاوضات على أساس القواعد المعروضة غير أن هذا الميل لا يفيد أنه راض عن هذه القواعد كل الرضى : فقد أظهر الذين أبدوا رأيهم بالموافقة أنهم يأملون من وراء استئناف المفاوضات التخلص من أكثر القيود التى يتضمنها مشروع الاتفاق » .

وأخيراً أسدلت الأخبار ستارا على هذه المرحلة من مراحل المفاوضات بمقال أمين الرافعى بعنوان :

آراء الباحثين فى قواعد الاتفاق مع لجنة ملنر»[1] بعد انتهاء الاستنارة قال فيه :

« يغادر اليوم أعضاء الوفد وطنهم وهم يحملون تلك الأمانة المقدسة التى عهدت بها الأمة إليهم . لثقتها التامة فى أنهم سيحتفظون بها فى المستقبل، كما احتفظوا بها فى الماضى . ولقد شهدوا من وطنية هذا الشعب الحى الذى يتدفق غيرة وحماسة ما يحملهم يتشددون فى تحقيق أمانيه العادلة لأنه لا يريد إلا أن يعيش حراً كما تعيش الشعوب الأخرى التى لا تفوقه فى أى شىء من مميزات الأمم المستقلة .

« نعم — لقد شهدوا فى الأيام القلائل التى مضت مبلغ تعلق المصرى ببلاده ، وتمسكه بحقوق وطنه ، واهتمامه بمصير قضيته .

شهدوا أن مظاهر هذا الاهتمام التى تجلت فى قصور الأغنياء كانت آياتها ناطقة مبصرة فى أكواخ الفقراء . فالوطن وطن الجميع ولذلك أبى كل فرد إلا أن يشتغل بمصيره ، ويدلى برأيه بين الآراء .

« والآن وقد انتهى دور إبداء الآراء فإننا نكل لرجال الوفد؛ يتقدمهم

---

(١) الأخبار : العدد : ١٨٤ بتاريخ أول أكتوبر ١٩٢٠ .

الرئيس الجليل سعد زغلول العمل على تنقيح المشروع ، ووضع معاهدة صريحة تتحقق بها أماني المصريين » الخ .

ثم عادت (الأخبار) بعد ذلك تشتغل بضم صفوف الأمة ، وإظهارها بمظهر التضامن والوحدة . ونشرت فى ذلك مقالات عدة منها :

حاجتنا إلى اتحاد صفوفنا وهزيمة العابثين بهذا الاتحاد) ـ العدد ـ ١٩٥

(واجب الأمة والحكومة فى دور الانتقال الحاضر) ـ العدد ١٩٧

(لا خوف على اتحاد الأمة) ـ العدة ١٩٨ .

ووصل المندوبون إلى لندن ، وشرحوا لسعد آراء الأمة . وحاول الجميع استئناف المفاوضات مع لجنة ملنر . وتعرضت هذه المفاوضات لأزمات حادة . وظهر صدى ذلك كله فى صحيفة الأخبار . واستمر الحال على ذلك حتى قطعت المفاوضات . وعاد الوفد المصرى إلى باريس . وشكرت الأمة المصرية لسعد وأصحابه بلاءهم فى كل ذلك . ورد سعد زغلول على هذا الشكر ببرقية أرسلها إلى أمين الرافعى قال فيها : « أشكركم على تلغرافكم الذى عبرتم فيه عن تهانى الشعب للوفد . فقد ملأ قلوبنا سروراً وفخارا . وسنستمر على القيام بواجبنا الوطنى إلى النهاية . معتمدين فى ذلك على اتحاد الأمة وتضامنها »[1]

* * *

(وبعد) فقد كان موقف الشعب المصرى والصحافة المصرية من المفاوضات فى دورها الأول الذى عرضنا لوصفه موقفاً يمتاز بالأمانة التامة من جانب الوفد المصرى الذى وكلته الأمة عنها فى هذه القضية ، كما يمتاز بالوحدة التامة بين صفوف الأمة التى وكلت عنها الوفد فى هذه المهمة الصعبة . ، كما يمتاز كذلك بالشرف والنزاهة من جانب الصحافة المصرية التى كانت (الأخبار) تمثلها تمثيلا صادقا فى تلك الفترة .

---

(١) الأخبار . العدد ٢٢٧ بتاريخ : ١٩٢٠/١١/٢٢ .

والحق أنها لمحنة قاسية تلك التى مربها الشعب المصرى والصحافة المصرية فى أثنـــاء المرحلة الأولى من مراحل المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر . ولـكن مصر خرجت من هذه المحنه مرفوعة الرأس ؛ فلا هى رفضت المشروع البريطانى رفضاً ينم عن البله فى تقدير الموقف ، ولا هى قبلت هذا المشروع قبولا يدل على تهاونها فى الدفاع عن حقوقها ومطالبهـا . بل وقفت موقفاً وسطا كان له دلالة قوية فى أذهان الإنجليز أنفسهم . ظهرت آثار ذلك فى تصرفهم بعد ذلك تجاه المصريين فى هذه القضية .

الفصل الثامن

الأخبار والمفاوضات الرسمية

وضع ملنر تقريره عن المفاوضات التي جرت بين لجنته وبين الوفد المصري « الواقع أن هذا التقرير وثيقة سياسة بارعة ، ترسم الأسباب التي أدت إلى الحركة المصرية في سنة ١٩١٩ بصراحة ودقة ؛ ثم ترسم السياسة التي يجب على الحكومة البريطانية أن تتبعها في الشرق الأوسط عامة ، وفي مصر خاصه . . . على أن هذا التقرير أثار الهواجس في مصر ، وأدى إلى نشاط سياسي لا يقل عن النشاط الذي كان حين عرض المشروع نفسه على الأمة .

وهكذا كان لتتابع الأحداث التي مرت بمصر منذ هدنة الحرب ما زادها اعتدادا بنفسها ، واعتمادا عليها ، وما جعلها في الوقت نفسه تنظر إلى الأمور في ضوء الواقع : لا تغالى ولا تنخدع ، ولا تيأس . ولم يكن هذا عجبا وقد شهد العالم وشهدت مصر في هاتين السنتين (١٩٢٠ ، ١٩٢١) مالم يشهدا مثله من قبل : مبادىء جديدة تعلن ، ومؤتمرات متوالية تعقد ، وانقلابا في النظام الاجتماعي والسياسي يقع في روسيا ، وثورة مصرية تخرج من قلب الشعب ، ومن كل طبقاته ، ولجنة بريطانية تحاول أن تقف على المدى الذي يمكن أن يكفل قيام العلاقات بين مصر وإنجلترة على أساس مقبول من الجانبين . كان هذا كله غذاء دسما ، ودروسا متلاحقة لشعب قيل - قبل الحرب - إن مصيره إلى أن يصبح مستعمرة بريطانية »[1]

الحق لقد كانت مصر تعرف السياسة في كل العصور ، ولكنها عرفتها شعوراً ولم تعرفها عملا . وربما كان ذلك الأثر أهم ما خلفته لنا حقبة المفاوضات - وقد دامت في مصر ثلاثين عاما - تجمع في أثنائها لمصر من

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية . الجزء الأول . الصفحة ١١١

ذخيرة العمل السياسى ما تجمع لدى غيرها من الأمم فى قرن أو قرون من الزمان . . . ولم يكن لمصر حيلة فيما حصل . وها هى ذى قد كسبت الاهتمام بالمسائل العامة فعليها أن تكسب تنظيم الاشتغال بالسياسة ، والعناية بالتربية الوطنية »[1]

* * *

ودرست الحكومة البريطانية تقرير اللورد ملنر فاقتنعت مبدئيا بأن الحماية أصبحت لا تصلح أن تكون علاقة تربط بينها وبين مصر . فإذا كانت إنجلترة حريصة على أن تكون لها بمصر صلة فينبغى لها أن تبحث عن أساس جيد لإيجاد هذه الصلة النافعة . ثم أمعنت الحكومة البريطانية النظر فى التقرير المذكور فإذا به يصف العناصر الوطنية التى تجاهد فى سبيل ترقية الأمة المصرية بأنها عناصر متباينة فى طبيعتها ، وإن كانت متفقة فى غايتها :

فهناك جماعة يمثلهم عدلى . وهناك الوفد الذى يرأسه سعد زغلول . وبين الفريقين جماعات ذات مذاهب مختلفة ، وعقول متفاوتة ، ومن أهم هذه الجماعات جماعة (الحزب الوطنى) الذى هو حزب الثورة وحزب المعارضة القوية لكل ما يوصف بأنه بريطانى !!

يقول التقرير : « ولما خرجنا فى تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ، ودخلنا فى جوهر القضية تبين لنا أن المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة . ولكنهم متفقون جميعا على أمر واحد ، وهو رغبتهم فى حفظ قوميتهم ، وجنسيتهم ، بحيث يكونون شعبا ممتازا عمن سواهم »[2]

وهكذا خرجت الحكومة الانجليزية من كل ذلك بنتيجة ذات شعبتين :ـ

الأولى ـ ضرورة التفكير فى نظام آخر غير نظام الحماية .

---

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ١ ص ٥

(٢) نفس المصدر ٨٢

الثانية - وضع تسوية جديدة على أساس مشروع ملنر يمكن إقناع الزعماء المصريين بها بطريق المفاوضات الرسمية بدلا من المفاوضات غير الرسمية ومن دراستها لهؤلاء الزعماء المصريين فردا فردا تبين لها أن أصلح هؤلاء الزعماء للتفاوض معه هو عدلى . وعهد السلطان أحمد فؤاد إليه تأليف وزارة جديدة للقيام بهذه المفاوضات .

وقام عدلى بتأليف وزارته ، وذكر فى برنامجها أنه سيسعى فى هذه المفاوضات إلى الوصول إلى اتفاق صريح على الاستقلال كما ذكر أنه سيدعو الوفد إلى الاشتراك معه فى المفاوضات، وأنه سيدعو إلى انتخاب جمعية وطنية يكون لها الفصل فى نتائج الاتفاق . ثم ذكر عدلى أن الوزارة ستأخذ على عاتقها كذلك وضع دستور يتفق وأحدث الأنظمة الدستورية فى العالم كله . ومن أجل ذلك كله سميت وزارة عدلى هذه « بوزارة الثقة » .

ثم فوجىء عدلى وفوجىء الشعب المصرى باعتزام سعد العودة إلى مصر ووصل سعد إلى الإسكندرية فعلا فى الرابع من شهر أبريل واستقبل استقبالا منقطع النظير .

ثم اشترط للاشتراك مع عدلى فى المفاوضة شروطا عدة ، منها : أن يكون للوفد المصرى الأغلبية ، وتكون الرياسة لزعيم الوفد وحده . ورأى عدلى فى ذلك امتهانا لكرامة الحكومة . فرد عليه سعد فى خطبته المشهورة التى خطبها بشبرا قائلا له إن الرأى الذى تراه الحكومة صحيح فى البلاد الدستورية . أما فى مصر فالوزارة لا ينتخبها الشعب وإنما يعينها الحاكم . والحاكم هنا ليس هو السلطان أحمد فؤاد ؛ وإنما هو المندوب السامى ممثل الاحتلال فى البلاد !

ومن ثم وقع الشقاق الذى شرحنا بعضه فيما تقدم .

وفى رأى المؤرخين المصريين لهـــذه الفترة ومن أهمهم عبد الرحمن

الرافعى ، ومحمد حسين هيكل ومحمد شفيق غربال - أنه كان أمام المصريين إذ ذاك حلان أو ثلاثة .

فإما أن تعرض الوزارة على سعد زغلول عند الشروع فى المفاوضات فيزاولها مؤيداً من الأمة . وهو حل قبله سعد فيما بعد - أى على أثر فوز الوفد بالأغلبية الساحقة فى الانتخابات البرلمانية الأولى .

وإما أن يخلى سعد زغلول السبيل للوفد الرسمى ، فلا يشترك معه . بل يرقب المفاوضات عن كثب . حتى إذا ما أسفرت هذه المفاوضات عن نتيجة ما ، وعرض الأمر على الجمعية التأسيسية المنتخبة استطاع سعد عن طريق هذه الجمعية أن يقبل أو يرفض حسبما يتفق مع وطنيته من جهة ، ومع توكيل الأمة له من جهة ثانية .

وأما الحل الثالث - وهو ما اقترحه يومئذ الأمير عمر طوسون - فهو إحالة موضوع الخلاف إلى جمعية وطنية منتخبة ؛ يعرض عليها الأمر لتفصل فيه بما تراه[1] .

غير أن الزعماء المصريين لم يلجئوا مع الأسف الشديد إلى واحد من هذه الحلول ، بل عمدوا إلى المخاصمة والمصاولة . وقدرت الحكومة البريطانية أنها ستفيد كثيراً من هذه المعركة !!

وفى أوائل الصيف من عام ١٩٢١ ألف عدلى الوفد الرسمى الذى يفاوض اللورد كرومر ، وسافر هذا الوفد بعد إذ نالت منه الصحف الموالية لسعد أشد النيل . فقالت إن الإنجليز لا يشرفونه بتسميته وفداً . بل يسمونه بعثة Mission تحقيراً له ، وإن هيئة هذا شأنها لا يرجى من ورائها أى خير[2] .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن جريدة الأهرام أوفدت فى ذلك الوقت

---

(١) راجع فى ذلك :
محمد شفيق غربال تاريخ المفاوضات المصرية الانجليزية . جـ١ ص ٨٨
وعبد الرحمن الرافعى . فى اعقاب الثورة . جـ١ ص ١٣١
(٢) محمد حسين هيكل . مذكرات فى السياسة المصرية . ١ ص ١٢٥

الدكتور محمود عزمى مراسلا لها فى لندن ليوافيها بأخبار المفاوضات أولا بأول .

« وكانت هذه أول مرة يقوم فيها مراسل خاص بمراسلة جريدة مصرية فى خارج البلاد » .

« واستمرت مفاوضات عدلى ـ كيرزون أشهر الصيف ومعظم الخريف وتدل الوثائق التى نشرت من بعد عن هذه المفاوضات على أن موقف المفاوضين المصريين عامة ـ وموقف عدلى يكن خاصة ـ كان موقفا وطنياً مشرفاً ، بعيداً عن كل ضعف ، وعن كل طيش ، تسمه الحكمة ، ودقة المنطق وبراعة الحجة »[1]

* * *

أما هذا المشروع الذى اتفق عليه عدلى وكيرزون وقتئذ فقد تألف من عشر مواد رئيسية عالجت أموراً كثيرة منها :

مسألة إنهاء الحماية البريطانية .

مسألة العلاقات الخارجية .

المسائل العسكرية .

مسألة الموظفين الأجانب بمصر .

مسألة الإدارة المالية .

مسألة الإدارة القضائية .

مسألة السودان .

تعويض الموظفين الأجانب عند اعتزالهم الخدمة .

حماية الأقليات .

---

(١) نفس المصدر ونفس الصفحة .

وفى التعليق على نصوص هذا المشروع يقول الأستاذ غربال .

« أما الأحكام الخاصة بالمسألة العسكرية فليست إلا الاحتلال بعينه - الاحتلال الذى يذهب بكل معنى الاستقلال ، ويقضى على السيادة الداخلية نفسها » .

« وأما مسألة العلاقات الخارجية فقد سلم فيها المشروع بمبدأ التمثيل . ولكن أحاط ذلك بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا . وإن فى استبقاء لقب « المندوب السامى » لأوضح دليل على نوع التمثيل المقترح لمصر .

« وفى مسألة الامتيازات - ولو أنها أجلت - ظلت الحكومة البريطانية متشبثة بدعواها فى تولى حماية المصالح الأجنبية . وهى التى تباشر وحدها - عند الاقتضاء - المفاوضة بشأن إبقاء الامتيازات التى للأجانب .

« وكل ما منح للمندوبين المالى والقضائى ما هو إلا تدخل فى شئون مصر الداخلية قد يصل إلى شل سلطة الحكومة والبرلمان » .

« وأما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث فى لجنة ملنر - فإن النصوص الخاصة بها لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه ، ومن السيطرة على مياه النيل » .

وقد سجل الوفد الرسمى فى المناقشات الواردة بمحاضر الجلسات وفى المذكرات التى قدمها للمفاوضين الإنجليز وجهة النظر المصرية فى كل ما تقدم . ولكنه - وهذا مما يؤسف له - لم يحول وجهة النظر المصرية إلى نصوص يحتويها المشروع المصرى على غرار ما فعل الوفد مع لجنة ملنر » .[1]

وفى شهر نوفمبر من سنة ١٩٢١ قطع عدلى يكن المفاوضات واعتزم العودة إلى مصر ، لأنه رفض أن « يسلم البضاعة » على حد تعبير الإنجليز أو أن ينزل عن حق لمصر على حد تعبير أصدقائه من المصريين . واعتزم

---

(١) المصدر المتقدم ص ١٠٠ - ١٠١

هؤلاء الاحتفال به يوم عودته . ولكن الوفد حاول أن يفسد هــذا الاحتفال بكل قوته »[1]

وإذ ذاك رأى عدلى أن يقدم استقالته إلى السلطان . ولكن السلطان رفض قبولها . وفى أثناء هذا الأخذ والرد قبض الإنجليز على سعد وأصحابه للمرة الثانية ونفوهم جميعا من البلاد فأدى ذلك إلى حركة إضراب واسعة النطاق ووقع الاحتلال فى حيرة جديدة وبقى الحال على ذلك حتى اهتدى الإنجليز إلى مخرج من هذه الحيرة :

« وكان أساس هذا المخرج فكرة ألقاها عدلى يكن على لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات بعد إذ تبين له أن هذه المفاوضات لن تؤدى إلى نتيجة .

وخلاصة هذه الفكرة أن إنجلترة أعلنت رسميا أن الحماية علاقة غير مرضية بينها وبين مصر ، وأنها مستعدة للتسليم بجانب من مطالب مصر وأن هذا الجانب مع ذلك لا يرضى المصريين، ولا يصلح أساسا للمعاهدة ، فلماذا لا تقوم إنجلترة من جانبها بالتسليم لمصر بهذه الحقوق ، ثم تعلق ما بقى من الخلاف عليه إلى مفاوضات مقبلة ؟ إن عملا كهذا تقوم به إنجلترة ، وتدلل به على حسن نيتها فى مصر يصفى الجو ولو بعض الشىء بين الدولتين وبين الشعبين ، ويمهد لاتفاق أوسع نطاقاً مما تقدم »[2]

واقتنع أصدقاء عدلى يكن بهذه الفكرة وأقنعوا بها اللورد اللنبى يومئذ فسافر هذا اللورد من أجلها إلى لندن ليقنع بها وزارة الخارجية البريطانية التى أصــدرت فيما بعد التصريح المعروف فى تاريخ العلاقات المصرية الإنجليزية بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

---

(١) محمد حسين هيكل : المذكرات . جـ ١ ص ١٢٦

(٢) محمد حسين هيكل : المذكرات جـ ١ ص ١٢٧ ـ ١٢٨

تلك هى بعض التفاصيل عن المرحلة الثانية من مراحل المفاوضات ونعنى بها المرحلة الرسمية .

فماذا كان من موقف الأخبار ومحررها أمين الرافعى فى أثناء تلك الفترة ؟

شغلت مسألة المفاوضات جريدة الأخبار أكثر من أى شىء آخر فلم يظهر عدد من أعدادها إلا وفيه مقال لأمين الرافعى فى هذا الموضوع نفسه ، ولا تعثرت المفاوضات لسبب من الأسباب إلا وانتظر الناس مقال (الأخبار) بشوق ولهفة .

وكان أشد ما يحرص عليه أمين الرافعى منذ صدر تصريح ٢٨ فبراير — وهو التصريح الذى اعتبره الوفد المصرى نكبة وطنية - إنما هو وحدة الأمة.

وطفق أمين الرافعى يحوط هذه الوحدة بكل ما يستطيع من رعاية وقوة . ذلك أن مصر — فى نظر هذا الكاتب — إنما دافعت عن قضيتها الوطنية بنوعين من الأسلحة الشريفة .

« أولهما — عدالة هذه القضية : لأن الاستقلال الذى تنشده مصر متفق مع الحق الطبيعى لجميع الأمم ، والمبادىء التى أجمعت على ضرورة احترامها ، وأما السلاح الثانى فهو اتحادها وتضامنها ، والاحتفاظ بكل صفوفها متراصة لا ثلمة فيها ولا ثغره ، وقد نجحنا فى استعمال هذين السلاحين الشريفين ، ووصلنا إلى ما نريده من الوجهة المعنوية البحتة[1]

وما برح أمين بعد ذلك يكتب فى صحيفة الأخبار كل يوم مشجعا هذه الخطة ، واضعا أمله الأكبر فى نجاحها وفى تأييد الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول للعمل على تنفيذها .

وفى الثانى والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٢٠ نشرت الأخبار

---

(١) الأخبار : العدد ٢٤٨ : بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٢٠

برقية من سعد زغلول يمتدح فيها صحيفة الأخبار على التزام هذه الخطة ، ونص هذه البرقية كما يأتى :

باريس فى ۲۰ ديسمبر

الرافعى (بك) مدير الأخبار بالقاهرة

« إن مقالاتكم عن خطة الوفد تستوجب موافقتى ، وهى جديرة بكل أنواع المديح فأشكركم .

سعد زغلول

وعلقت الأخبار على هذه البرقية بقولها :

« والأخبار لا يسعها إلا أن تشكر الرئيس الجليل حسن ظنه بها . وهى لم تكتب ما كتبته إلا معبرة عما تعتقده متفقا كل الاتفاق مع شعور الأمة . وإذا كانت قد أيدت خطة الوفد الأخيرة فلا شك أنها لم تفعل سوى أنها وضعت نفسها موضع المترجم عن صوت الشعب » الخ

ومضت (الأخبار) توضح للأمة أنه لا سبيل إلى نجاح القضية المصرية إلا بثلاثة أشياء وهى :

الاحتفاظ بالوحدة ، الاحتفاظ بالأمل ، التمسك بالمبادىء الوطنية[1]

وجاءت سنة ۱۹۲۱ وجاءت معها حوادث أخرى . فقد استقال ملنر من وزارة المستعمرات وحل محله المستر تشرشل . ومع هـــذا فقد بقى التقرير الذى كتبه لورد ملنر هو الأساس الوحيد لجميع المفاوضات التى دخلت فيها الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية كما رأينا .

كل ذلك والوفد متمسك بجميع التحفظات ، لا يقبل مساومة فى إلغاء الحماية »[2] . وأمين الرافعى لا يفتأ يدعو إلى وحـــدة الصفوف وعدم الفرقة .

(۱) الأخبار : العدد ۲٦۰ ـ بتاريخ ۳۰ ديسمبر ۱۹۲۰
(۲) الأخبار : العدد ۲۸۱ بتاريخ ١٩٢١/١/١٤

ولا يفتأ كذلك عاكفاً على دراسة تقرير اللورد ملنر، ناشراً المقالات الطوال بناء على هذه الدراسة. ثم قال[1] «والخلاصة من كل ذلك أن تقرير لجنة ملنر لا يصلح مطلقاً لأن يكون أساساً لأى اتفاق، لأنه يناقض الأمانى الوطنية المصرية مناقضة تامة. وإذا أريد حل المسألة المصرية على أساس (مشروع ١٨ أغسطس) فيجب إقرار تفسيرات المندوبين له. وإدماج هذه التفسيرات فى المعاهدة ليكون حكمها حكم النص الأصلى.

ويجب تعديل هذه النصوص المفسرة بجميع التحفظات التى طلبتها الأمة وفى مقدمتها إلغاء الحماية إلغاء صريحا، والاحتفاظ بجميع حقوق مصر فى السودان. وبالجملة يجب أن يكون الاتفاق محققاً لاستقلال البلاد المصرية من منبع النيل إلى مصبه» الخ

ثم قال:

يقول التقرير فى آخر فصوله: ان إضاعة الفرصة فى عقد معاهدة على أساس المبادىء التى حبذها يعد مصيبة عظمى..

«وجوابنا على ذلك: أن هذه المصيبة لا تقع على مصر، لأن هذه المعاهدة إذا عقدت على هذا الأساس الذى وضعه اللورد ملنر لا يكون معناها إلا أن مصر تنازلت بمحض إرادتها عن حقوقها الشرعية المقدسة. ويصبح مركز إنجلترة بحيث لا ينازع فيه منازع. وهو ما أشار إليه التقرير وما يريد اللورد ملنر أن يصل إليه»

وجميع المقالات التى نشرتها «الأخبار» منذ ذلك التاريخ لا تحمل إلا هذا المعنى.

نظرية تعديل الأساس:

وبقى الحال على ذلك حتى تولى عدلى يكن الوزارة وأعلن عن برنامجه

---

(١) الأخبار: العدد ٣١٠ بتاريخ ٣/٤/ ١٩٢١

السياسي فأخذت «الأخبار» تعقب عليه بطريقتها. وبدأ عنوان «المفاوضات الرسمية» يظهر في الصحيفة بكثرة؛ وتحت هذا العنوان كان أمين الرافعي يكتب رأيه دائماً في هذه الأوضاع الجديدة، أو الدور الجديد الذي ستدخل فيه المفاوضات.

وهنا طلع أمين الرافعي على الجمهور المصري بنظرية سماها «نظرية تعديل الأساس»[1].

قال الكاتب في بعض هذه المقالات[2]:

«... نعم — إن الأساس الذي رفضناه سيكون محور المفاوضة. فالعلة لا تزال قائمة. ولا يمكن القول بأنها زالت إلا إذا عدل هذا الأساس تعديلا تاما يجعله أساس استقلال لا غير ذلك.

«لقد اختلف الناس في وصف اقتراحات ملنر. ولا سيما بعد تفسير اللجنة لها. فقالت الصحف الإنجليزية إنها حكم ذاتي مقيد. وقال بعض رجال القانون الدولي إنها حماية. وقال الرئيس (يريد سعد زغلول) إنها اشتراك من الحكومة الإنجليزية في سياستنا الداخلية. وبالجملة فالجميع متفقون على أنها ليست الاستقلال التام الذي ننشده، ولا شبيه بهذا الاستقلال.

«فقبول تبادل الرأي في هذه الاقتراحات ليس معناه إلا قبول تبادل الرأي في حكم ذاتي مقيد، أو في حماية، أو في اشتراك إنجليزي في سياستنا الداخليه. وهذا ما يتحتم علينا أن نتجنبه كل التجنيب ... فواجبنا الذي نرى ضرورة التمسك به هو أن يصحح الأساس قبل كل شيء. ولذلك قلنا ولا نزال نقول: لا مفاوضة حتى تقبل التحفظات «ولكن الرئيس

---

(١) الأخبار. في الأعداد ٣٣٤، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦.

(٢) الأخبار: العدد ٣٥٥ بتاريخ ١٩٢١/٤/٢٠ تحت عنوان: نجاح القضية المصرية متوقف على تعديل أساس المفاوضات.

يرد علينا بقوله . المشروع الآن غيرموجود . وليس أساساً للمفاوضات . ولسنا مقيدين به . ومادام المشروع ليس أساساً للفاوضة فلامعنى للكلام عن التحفظات . هذا ما يقوله الرئيس الجليل رداً على نظريتنا ونحن لا نظن أن هناك دفاعاً عن نظريتنا أقوى وأعظم من الرجوع إلى أقوال الرئيس نفسه » الخ .

وناقش أمين الرافعى بعد ذلك فكرة اشتراك الوفد المصرى فى المفاوضات الرسمية . وكان رأيه متفقاً فيها مع رأى سعدزغلول والشروط التى اشترطها للاشتراك فى المفاوضة[1]

ثم حدث الانشقاق فى صفوف الأمة المصرية . فقد أصر سعد على شروط ، وأصر عدلى على موقفه . وفى الثامن من شهر مايو سنة ١٩٢١ أصدر كل من : على شعراوى ، ومحمد محمود ، وأحمد لطفى السيد ، ومحمد على علوبة ، وعبد اللطيف المكباتى بياناً إلى الأمة المصرية يعلنون فيه عن ثقتهم بوزارة عدلى يكن وبقدرتها على القيام بالمفاوضات وختموا البيان بقولهم يؤمئذ .

ومهما يكن الأمر فإننا نأسف على أن وحدتنا الوفدية لم تبق سليمة إلى النهاية كما كانت سليمة فى البداية » الخ

إذ ذاك اضطربت البلاد ، وقامت المظاهرات فى شتى الأنحاء . وإذ ذاك طفرت إلى الوجود الفكرة التى دعا إليها الأمير عمر طوسون ، وهى الرجوع إلى جمعية وطنية لحل النزاع القائم .

فطفق أمين الرافعى يدافع عن هذه الفكرة . ويطالب وزارة عدلى بتقديم بيان عن الأسس التى ستجرى عليها المفاوضة بحيث تحقق الأمانى

---

(١) الأخبار : الأعداد : ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ . .

القومية[1] وطفق فى الوقت نفسه يدعو الأمه إلى التماسك[2] . ونشر فى هذا المعنى مقالات عدة منها مقال بعنوان « خصومنا يحاربون قضيتنا ونحن لاهون بأشخاصنا عن خطورة الموقف ـ سياسة الهدم الجديدة »[3]. وآخر بعنوان « ألا تنفع العبر والعظات ؟[4] » وثالث بعنوان « بين الأسلحة النافعة والأسلحة المضرة »[5] وبقيت عنوانات المقالات التى ظهرت بجريدة الأخبار تتخذ نفس هذا المعنى . والكاتب كأنما يصيح فى واد لا يسمع فيه إلا صدى صوته . ومن هذه العنوانات كذلك على سبيل المثال :

واجب الإمة فى الظروف الحاضرة (العدد ٤١٣) لنعمل على إعادة الوحدة الوطنية استعداداً للنضال المقبل (العدد ٤١٤) .

السياسة الإنجلزية المقبلة نحو القضية المصرية وما يجب علينا لمواجهتها (العدد ٤١٥) .

وتجاوز شرر الخصوم محيط سعد وعدلى ، ونال محرر «الأخبار» من هذا الشرر شىء فى النهاية ، فوجدنا أمين الرافعى يشتم من بعض تصريحات سعد أنه بدأ يهمل أمر التحفظات ويكتفى بالمطالبة بالغاء الحماية « ولما صرح الرئيس بذلك لمكاتب الديلى هرالد ومندوب الأخبار كنت اول من انتقد هذا التعديل فى الخطة . ثم عاد الرئيس فصحح حديثه ، فلماذا لم يحاول سعد باشا وقتئذ أن ينال من وطنيتى كما يفعل الآن ، مع أن الموقف واحد . أما ما حدث بعد ذلك فهو أن الرئيس صرح بأن الدخول فى المفاوضات لا يفيد . فلما سألته : لماذا تريد الدخول فيها إذن ؟ قال :

لأن الأمة تريد ذلك ، فقلت له من أين جاءك أن هذه إرادة الأمة ؟

(١) الأخبار : العدد ٣٧٨ بتاريخ ١٨ /١٩٢١/٥
(٢) الأخبار : العدد ٣٨٩ بتاريخ ١٩٢١/٥/١٩
(٣) الأخبار : العدد ٤٠٢ بتاريخ ١٩٢١/٦/١٩
(٤) الأخبار : العدد ٤٠٣ بتاريخ ١٩٢١/٦/٢٠
(٥) الأخبار : العدد ٤٠٦ بتاريخ ١٩٢١/٦/٢٣

فقال إنى أعلم ذلك . فالرئيس كان متفقا معنا على أن هذه المفاوضات لا تجدى . ومع ذلك فقد ناصبنا العداء لا لشيء سوى أننا كنا نعبر عن اعتقاده ، وكنا نقول بضرورة تعديل الأساس » الخ .

* * *

والظاهر أن هذه الخصومة التى نشبت بين سعد زغلول وأمين الرافعى يومئذ قد أحدثت لهذا الأخير نشاطاً ذهنياً كهذا النشاط الذى يشعر به أثر كل أزمة من الأزمات السياسية التى تقع فيها القضية المصرية . لذلك رأيناه يكتب عن تاريخ المفاوضات المصرية الإنجليزية منذ وقع الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ إلى السنة التى حدثت فيها المفاوضات الرسمية وهى سنة ١٩٢١ . فكتب فى ذلك سبعة وعشرين مقالا بالتتالى . وأرخ فيها للمفاوضات بطريقة شق فيها على نفسه كثيراً . ووقعت هذه المقالات بين الثامن عشر من شهر يولية سنة ١٩٢١ إلى اليوم الثالث والعشرين من شهر أغسطس من نفس تلك السنة .

رويدك أيها الكاتب القلق فقد شددت على نفسك وحملتها فوق ما يمكن أن تتحمل . ولكنها طبيعتك التى لا تستطيع أن تفر منها . وهى طبيعة تميل إلى الصرامة والجد ، ولا تحب أن تأخذ الأمور برفق ، ولا تضع حداً للصبر والتحمل !!.

ورأى بعض زملاء هذا الكاتب الجاد أن يجمعوا هذه المقالات كلها فى كتاب ، فأذن لهم بذلك . وجاء فى المقدمة قوله :

« لو دققنا النظر فى أعمال السياسة الإنجليزية منذ أن صرفت جهودها لاحتلال مصر ، وما فعلته عند الاحتلال وبعد الاحتلال لوجدنا أنها قائمة على استخدام أساليب الحيل والدهاء ، وأنها ما فتئت تحاول صبغ مركزه الكاذب بصبغة شرعية ؛ مستعينة فى ذلك بمهارة ساستها لعلمها أن القوة لا تجدى فى هذا السبيل شيئاً .

وقد رجعنا ببصرنا إلى مافى السياسة الإنجليزية معنا ، فأملت علينا هذه النظرات ما أملت من الدعوة إلى اتباع سياسة الحذر وعدم الدخول فى مفاوضة مع الإنجليز إلا إذا كان لها أساس صريح يتفق مع أمانينا القومية — وهى الاستقلال التام لمصر والسودان .

« ولكن هذه الدعوة صادفت من المقاومة ما صادفت فلما سكتت الضجة ، أو كادت رأينا أن نكتب مقالات متتابعة نشرح فيها تاريخ المفاوضات الإنجليزية بشأن المسألة المصرية منذ سنة ١٨٨٢ . فإن فيها من جهة تذكيراً بحوادث التاريخ التى يجب على كل مصرى أن يحيط بها علماً . كما أنها من الجهة الثانية مملوءة بكثير من العبر التى يجب أن تكون لنا مرشداً فى طريقنا السياسى . وفى مجهوداتنا الوطنية ، وفى وسائل العمل مع السياسيين الإنجليز .

« نعم . إن مفاوضات الإنجليز بشأن المسألة المصرية منذ وقع الاحتلال تدلنا دلالة صريحة على أن خير سياسة نتبعها ونسير عليها فى حاضرنا ومستقبلنا إنما هى (سياسة الحذر والحيطة) حتى لا تزل قدم بعد ثبوتها ، وحتى لا يأخذ الإنجليز منا بالدهاء والحيلة. مالم يأخذوه بالقوة والشـــدة »

معنى ذلك إذن أن هذه المجموعة من المقالات التى بلغت سبعا وعشرين مقالة إنما كانت نتيجة لأمرين معاً وهما : القول بتعديل الأساس من جهة والخصومة التى نشبت بين سعد وأمين الرافعى من جهة ثانية . ولا شك أن الغيرة الوطنية وحدها هى التى أملت على أمين كل ما كتب ، وأن التمسك بالمبدأ هو الذى كبده كل هذا العناء فى كل ما كتب . ولا غرابة فى ذلك « فإن كل خلق فى عالم الطبيعة ، أو فى عالم الأفكار لابد أن يصحبه ألم وإسراف »[1] . وهذا الألم وهذا الإسراف هما الطريقان إلى النضج العاطفى ، أو النضج العقلى . وذلك بالضبط ما قد

---

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصريه البريطانية ج ١ ص ٥ — ٦

حدث للحياة المصرية فى أثناء فترة المفاوضات ، وفى عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢١ من أعوام تلك الفترة بالذات .

ولست بحاجة بعد ذلك إلى أن أعرض على القــارىء خلاصة لهذه المجموعة من المقالات التى جمعت بعد فى كتاب خاص ما دام هذ الكتاب ـ على أنه قديم نوعاً ما ـ يمكن أن يحصل عليه القراء .

على أن دعوة « الأخبار » إلى الاتحاد ونبذ الشقاق لم تلق استجابة من زعماء الشعب المصرى إلا بعد أن أصبحوا يوما من الأيام فإذا سعد وأصحابه فى المنفى . هناك رجع الباقون من الزعماء إلى رشدهم ، وراحوا يضمون صفوفهم ، ورجعوا جميعاً إلى الوفد فانضموا إليه ، وأصدروا بياناً للأمة المصرية لشرح الموقف ، واغتبط أمين الرافعى بهذه النتيجة وعبر عنها فى مقال له بعنوان .

« تقوية الاتحاد إحدى ثمرات الشدة والضغط (١)

وتمخض التفكير السيــاسى الإنجليزى بعد كل ذلك عن الفكرة التى أرشد إليها عدلى يكن فى نهاية المفاوضات الرسمية ، وهى الفكرة التى صاغها السياسيون الانجليز بعد ذلك فيما سموه بتصريح ٢٨ فبراير . وهو التصريح الذى ألغى الحماية البريطانية ، وبه أصبحت مصر ملكية دستورية . وعلى أثره أفرج عن سعد زغلول ليناضل نضاله السياسى فى جو جديد وميدان جديد .

واختلفت الآراء حول هـذا التصريح . فأما الوفد فقد اعتبره نكبة وطنية . وأما أنصار الحكومة التى مهدت له ـــ وهى حكومة ثروت ـــ فاعتبرته مكسبا للقضية المصرية . وأما أمين الرافعى فقد جعل ينـاقش التصريح جزءاً جزءا على عادته . ونشرت له الأخبار سلسلة جديدة من المقالات بعنوان :

---

(١) الأخبار : العدد ٥٦٤ بتاريخ ١٩٢١/١٢/٢٩

مسافة الخلف كبيرة بين ما نطلبه وما يعرضون[1] ثم نشرت له الأخبار مقالين : أحدهما بعنوان .

« من الاستقلال التام إلى الاستقلال الذاتى .

خطر الحلول المؤقتة وضرر المساومات[2]

والآخر بعنوان :

مظاهر الاستقلال الصورى لا تنسينا الاستقلال الحقيقى[3] .

وفى نفس هذا المعنى جرى قلم الكاتب بعدة مقالات حول بيان الفرق الكبير بين الاستقلال التام الذى هو مطلب الأمة ، وهدف الثورة ، والاستقلال الناقص الذى عرضه الإنجليز على الأمة. وبقيت الأخبار على ذلك حتى شغلت بموضوع آخر ، وهو موضوع الدستور الذى طفقت الحكومة تفكر فيه تمهيداً لعودة الحياة النيابية .

(١) الأخبار فى أوائل مارس ، ١٩٢٢ . ابتداء من العدد ٦١٦

(٢) العدد ٦٢٠

(٣) العدد ٦٣٠

الفصل التاسع

الأخبار والدستور

أو رجل القانون حينما يصبح صحفياً

أصبح على مصر بعد تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ أن تفكر فى وضع دستور. كما أصبح على وزارة ثروت بعد هذا التصريح أن تفكر فى الطريقة التى يوضع بها هذا الدستور. وقد كان الرأى متجها فى أول الأمر إلى أن يعهد بهذا العمل الخطير إلى جمعية تأسيسية تنتخب بطريقة شعبية ففى ذلك تحقيق لبرنامج وزارى سبق أن أعلنه عدلى يكن فى السابع عشر من شهر مارس سنة ١٩٢١ وفيه صرح عدلى بقوله.

«وسيكون للأمة على لسان ممثليها فى جمعية وطنية القول الفصل فى الاتفاق الذى يعقد بين الحكومتين المصرية والبريطانية، وهذه الجمعية ستكون جمعية تأسيسية تضع الدستور، وتكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل رأى الأمة أكمل تمثيل[١]

وكان هذا هو رأى الوفد المصرى، وهو أن تتولى وضع الدستور جمعية وطنية من هذا القبيل. غير أن حكومة ثروت لم تعبأ بهذا الرأى فى كثير ولا قليل، وعمدت فى ذلك الحين إلى تأليف لجنة لوضع الدستور. وقوام هذه اللجنة رجال من فقهاء القانون، من أولهم (عبد العزيز فهمى) الذى أطلق عليه فيما بعد اسم (أبى الدستور). كما كان من أعضائها كذلك عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية، وآخرون يمثلون الطائفة القبطية وآخرون كذلك يمثلون علماء الدين من المسلمين. بل حرصت الحكومة

---

(٣) عبد الرحمن الرافعى: ثورة سنة ١٩١٩ ج٢ ص ١٧٦.

كذلك على أن يكون من أعضائها رجل يقال له (صالح لملوم) يمثل عرب البادية ممن كانت الحكومة تعفيهم إلى ذلك الوقت من واجب الجندية. أما رئيس هذه اللجنة فهو حسين رشدى (باشا). وأما نائب الرئيس فأحمد حشمت (باشا).

وكانت هذه اللجنة مكونة من ثلاثين عضواً ، وعرفت فى الصحف (بلجنة الثلاثين) وبدأ حسين رشدى يجمع هذه اللجنة فى قاعة الجمعية التشريعية فى أواخر أبريل سنة ١٩٢٢ . وكانت المشكلة الأولى من المشكلات التى تعرضت لها اللجنة هى (مشكلة حق الانتخاب) ولمن يكون ؟

وهنا اختلفت الآراء اختلافاً كبيرا : فمن قائل إن حق الانتخاب يجب أن يكون للشعب كله ، فلا يحرم منه فرد من أفراده مهما كانت الظروف.

ومن قائل : إن هذا الحق ينبغى أن يكون مقصوراً على الذين يعرفون القراءة والكتابة. وهم الذين تفترض فيهم القدرة على متابعة الأحداث الجارية ، والحكم عليها بصورة من الصور.

إذ ذاك استطاع حسين رشدى الخروج من المأزق بطريقة عملية ؛ هى تأليف لجنة فرعية يقال لها (لجنة المبادىء العامة). وهى لجنة مكونة من ثمانية عشر عضواً عرفت بهذا الاسم فى الصحف المصرية فى ذلك الوقت . ومهمتها وضع مجموعة ملسقة من المبادىء الدستورية العصرية لعرضها على لجنة الثلاثين.

غير أن (لجنة الثمانية عشرة) اختلفت فى أمور عدة من أهمها :

(مسألة حقوق الملك). فقد ذهب فريق منها إلى إقرار هذه الحقوق حتى يستطيع الملك أن يكبح جماح الأهواء الحزبية ، وخاصة بعد الذى رآه من انقسام الأمة المصرية ، واتجاه الكثرة إلى سياسة ليس بينها وبين الواقع الملموس أية صلة.

غير أن هذا الاتجاه في مسألة حقوق الملك في الدستور كان يقابله اتجاه آخر لا شك أنه كان أدنى من سابقه إلى روح الدستور وهو « أن الأمة مصدر السلطات » فلا ينبغي أن تكون هناك جهة يكون من حقها الرقابة على الهيئات الدستورية بحال ما .

يقول هيكل في مذكراته « وكان رشدى (باشا) مع إقراره الحريات العامة ودفاعه عنها دفاعاً حاراً يبدو في جانب التسليم بحقوق معينة لصاحب العرش ... ويخيل إلى أن الرجل لم يدافع في هذا الموقف عن رأى يؤمن به ، بل عن سياسة يؤمن بأنها وحدها التي تؤدى إلى تحقيق الحظ الأوفر من الغرض الذي تسعى إليه اللجنة . هذه السياسة هي أن ما تصنعه اللجنة لا يزيد على أنه مشروع للدستور يجب أن يدفعه صاحب العرش لإمكان تنفيذه فإذا سلب هذا المشروع من صاحب العرش كل سلطان خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه ... ومن الخير أن يتم هذا التوقيع في أسرع وقت لتقوم في مصر حكومة برلمانية تستطيع مقاومة إنجلترة في حل المسائل التي احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ »[1]

هكذا أحيط مشروع الدستور بظروف دقيقة ، وتنازعته جهات يحارب بعضها بعضا من بداية الأمر. ولا شك أن هذه الظروف التي أفضت بالمصريين إلى الوضع الشاذ الذي وضعت فيه بلادهم عقب الثورة الكبرى وفيه — أي في هذا الوضع — وجدنا المصريين تتنازعهم في الواقع جهات ثلاث :

أولاها — جهة القصر أو صاحب العرش .

والثانية — جهة الحكومة أو الوزارة .

والثالثة — جهة المندوب السامي البريطاني .

وسنرى أن هذا المندوب يقف وراء الدستور المصري الجديد

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات السياسة المصرية : ج١ ص ١٣٧ .

حتى لا تكون فيه مادة من المواد تتعارض تعارضاً ظاهراً مع تصريح ٢٨ فبراير .

أما مصر فقد بقيت تعانى من شذوذ هذا الوضع ثلاثين عاماً كاملة ، ذاقت فى أثنائها من صنوف العسف ، وخضعت لكثير من الضغط ، وكانت فى أثنائها مشلولة الإرادة بالمعنى الصحيح .. وذلك حتى قامت ثورة الجيش فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ فخلصت البلاد نهائياً من صاحب العرش أولا ، ومن آخر مظهر من مظاهر الاحتلال البريطانى ثانياً ، ثم من الأحزاب والحكومات الحزبية آخر الأمر .

نعم — كانت مصر تعانى مثل هـــذا الوضع منذ الاحتلال البريطانى الذى حل بها عام ١٨٨٢ ، إلا أنها كانت تقاسى ما تقاسيه من ذلك قبل التصريح باسم الاحتلال . ثم باتت تقاسى منه بعد التصريح باسم الاستقلال ومن هنا كان سعد على حق حين وصف التصريح بأنه « نكبة وطنية » على البلاد ، غير أنه أبى أن يذكر إلى جانب ذلك أن التصريح كان خطوة جديدة ، وكسباً جديداً للمصريين فى ميدان الجهاد .

واشتد الخلاف بين هذه الجهات الثلاث : الحكومة ، والقصر ، والمندوب السامى حول الدستور .

فأما الإنجليز فقد اعترضوا على نص فى المشروع أعطى الملك فؤاد لقب «ملك مصر والسودان» . كما اعترض الإنجليز على نص آخر من نصوص المشروع ، وهو « أن الدستور تجرى أحكامه فى مصر . أما السودان فمع أنه جزء من مصر فإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص فيما بعد » .

فطلب الإنجليز أن يكون لقب فؤاد « ملك مصر فقط . كما طلبوا أن يشار فى المشروع إلى أن نظام الحكم فى السودان يتقرر بعد الاتفاق بين مصر وإنجلترة .

إذ ذاك رأى ثروت (باشا) أن يرجع فى ذلك إلى حزب الأحرار

الدستوريين برياسة عدلى يكن[1] وكان هـذا الحزب يضم إليه كثيراً من أصدقاء ثروت وممن يثق فى رأيهم وصدق وطنيتهم ، فأشاروا عليه جميعاً بعدم تعديل النصوص التى اعترض عليها الإنجليز .

وأما (القصر) فقد زادت الشقة أيضاً بينه وبين (ثروت) فى ذلك الوقت ؛ وذلك بسبب أن ثروت كان من رأيه التعجيل بإصدار الدستور، على حين أن القصر كان يرى ضرورة التأجيل ريثما يحدث من التعديلات فى الدستور ما يتفق ووجهة نظر الملك .

هكذا وصلت مسافة الخلف بين ثروت والقصر ، وبينه وبين الإنجليز إلى هـذا الحد ، فاضطر الرجل إلى تقديم استقالته من الوزارة . وقبلها الملك على الفور — وكان ذلك فى آخر شهر نوفبر سنة ١٩٢٢ ، وعهد فى الحال إلى توفيق نسيم تأليف الوزارة الجديدة .

وسعت وزارة نسيم إلى التضييق من سلطة الأمة فى الدستور وهو عمل قابله الملك بسرور عظيم . ولـكنه قوبل من الوطنيين بامتعاض شديد؛ لذلك لم تدم وزارة نسيم هى الأخرى ؛ فاستقالت ليحل محلها وزارة (يحيى إبراهيم) ولم يكن لهـذا الأخير ماض فى السياسة ، ولا كان له أثر ما فى الحركة الوطنية على أى شكل من أشكالها ؛ ولذا سميت وزارته يومئذ (بوزارة القصر) . كما كانت وزارة نسيم تسمى كذلك بهذا الاسم . بل كانت أمثال هذه الوزارات التى تلى الحكم وليس لها (برنامج) سياسى يطلق عليها اسم « الوزارات الإدارية » بمعنى أنها لم تـكن وزارات سياسية .

فلم يكن غريباً على وزارة يحيى إبراهيم أن تتساهل فى مطالب الإنجليز فى الدستور ، فنزلت عن حكمهم فى ذلك حتى رضوا . ومن ثم زالت جميع العقبات التى تحول دون صدور الدستور بعد أن عبث الإنجليز على نحو

---

(١) كان هذا الحزب قد تم تكوينه من أعضاء لجنة الدستور وآخرين . وصدر العدد الأول من الجريدة الناطقة باسم هذا الحزب فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣

ما أرادوا ، وعبث الملك فؤاد على نحو ما أراد . وكان صدور الدستور فى التاسع والعشرين من شهر أبريل سنة ١٩٢٣ ، ونص فى هذا الدستور على أن تنفيذه يبدأ يوم انعقاد البرلمان . ومن ثم كان فى الوقت متسع أمام الصحف لكى تبدى كل واحدة رأيها فى هذا الدستور .

ترى أين وقفت (الأخبار) فى ميدان هذا الجدال ؟ وماذا كان من محررها أمين الرافعى ؟ وما الأمور التى أخذها على الدستور ؟

وما صدى ذلك كله فى آراء الجمهور ؟

قلنا إن الحكومة رأت أن تعهد بوضع الدستور إلى لجنة خاصة . وفى هذا مخالفة لبرنامج وزارة عدلى من جهة ، ولإرادة الأمة من جهة ثانية . ومن ثم وجدت « الأخبار » مجالا للكتابة فنشر أمين الرافعى طائفة من المقالات ، سلك فيها الطريقة التى تقترن باسمه دائما ؛ وهى طريقة الدرس أو البحث . وعدد هذه المقالات تسع عشرة مقالة[1] تساءل فيها أولا : « من الذى يملك وضع دستور للبلاد ؟ » . ثم تساءل بعد ذلك « هل نسير إلى الوراء ؟ وكيف وضع دستور سنة ١٨٨٢ ؟ وكيف يودون أن يضعوا دستور سنة ١٩٢٢ » . ثم دعا البلاد والحكومة إلى عقد جمعية وطنية منتخبة ثم ناقش نظرية الحكومة ، وفند آراءها ، وخطأ سياستها ، وأثبت افتئاتها على الشعب فى الطريقة التى تضع بها دستور الشعب . ورد على حديث لعبد الخالق ثروت (باشا) ذكر فيه أن الحكومة رأت أن تستعين بأشخاص إخصائيين ذوى حيثية تمثيلية فى وضع مشروع الدستور . فقال له أمين : إننا نريد أن يكون الدستور وليد إرادة الجمعية الوطنية لا وليد هيئة أخرى لا تملك تمثيل الأمة .

---

(١) انظر الأخبار فى الأعداد الاتية :
٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٣٢ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٥ ؛ ٦٤٦ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٦١

ولما لم تصلح كل هذه الطرق فى حمل الحكومة على تغيير رأيها فى هذه المسألة طفق أمين ينشر البحوث الضافية التى شرح فيها كيف تضع الأمم دساتيرها . وضرب المثل هنا بدستور هولندة، ودستور بلجيكا، ودستور ألمانيا، ودستور الدانمارك، ودستور سويسرة، ودستور اليونان وبقية الأمم الأوروبية ، ورد أمين على احتجاج الوزراء بأن الجمعيات الوطنية وليدة الثورات . ثم تحدث عن دستور اليابان ليضيف بذلك خيطاً جديداً إلى النسيج العام الذى نسجه، وهو الدساتير القديمة والحديثة وكيف وضعتها الأمم والشعوب التى جاهدت فى سبيلها حتى ظفرت بها، فكان من حقها الأول أن تضع بنفسها هذه الدساتير .

وفرغت اللجنة من وضع هذا الدستور ، فكان أمين الرافعى أول صحفى تعرض لنقد هذه اللجنة ، ولفت النظر إلى ما اعتور أعمالها من النقص الذى لا يحسن السكوت عليه .

وأثارت مقالاته ضجة كبيرة فى الرأى العام المصرى – وتصدت الصحف المصرية والأجنبية للرد عليه . والرجل فى أثناء ذلك كله ثابت كالطود يناقش المبادىء العامة ، ويضع النقط على الحروف فى كثير من المسائل الهامة ، ويحيل رجال القانون إلى كثير من المراجع الأوروبية فى كل مسألة من هذه المسائل الدستورية .

وهكذا جاء موقفه من الدستور شبيهاً بموقفه من التصريح . فكما أراد من التصريح أن يجىء مصر باستقلال صريح ، فكذلك أراد من لجنة الدستور – ما دامت قد انفردت بوضعه غير معتمدة فى ذلك على جمعية وطنية تأسيسية – أن تضع للبلاد دستوراً يحمى مصالحها، ويحقق مطالبها ويكون حصناً حصيناً لها ضد الاحتلال من جهة، وضد الحاكم الشرعى من جهة ثانية .

وكان من أوائل الأمور التى استأثرت باهتمام الرجل بعد اطلاعه على

الدستور ثلاثة أمور : أولها – المبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات . وثانيها – المبدأ القائل بمسئولية الوزراء مسئولية تامة تحيط بجميع مرافق البلاد . وثالثها – حرية الصحافة التى هى المظهر الحقيقى لكل أمة تتمتع بالاستقلال والحياة الدستورية الصحيحة .

وهنا ندع المجال للدكتور محمد حسين هيكل عضو لجنة الدستور لكى يصف لنا الأثر الذى أحدثته اعتراضات أمين الرافعى هذه حيث قال[1]

« بدأت صبح ٢٠ أبريل – غداة صدور الدستور أقارن بين نصوصه ونصوص المشروع الذى وضعته اللجنة ، وبعد الظهر من ذلك اليوم صدرت جريدة « الأخبار » وفيها مقال بقلم صاحبها أمين « بك » الرافعى يظهر فيه هذه الفروق ، ويتناولها بالتعليق ، ويذكر أنه أريد بها التضييق من سلطة الأمة ، كما أريد بها استبقاء نظم قديمة لا تتفق والحياة البرلمانية الصحيحة التى تجعل مسئولية الوزارة كاملة أمام نواب الأمة ، وتحقق المبدأ الأساسى الذى قام عليه الدستور ؛ وهو أن جميع السلطات مصدرها الأمة » .

ومضى هيكل يقول :

« دعانى هذا المقال إلى التفكير فى الطريقة التى أتناول بها التعليق على ما عدلت به بعض مواد الدستور ، أأبين أنها سلبت سلطة الأمة ؟ أم أفسرها تفسيراً يجعلها – رغم تعديلها – تخضع للنظام البرلمانى السديد ؟

« من ذلك أن مشروع الدستور – كما وضعته اللجنة – كان يجعل تعيين الوزراء المفوضين والسفراء من عمل الوزارة ، تحمل مسئوليته كما تحمل مسئولية كل تصرف آخر . فعدل النص بأن تعيين السفراء يكون باقتراح وزير الخارجية وموافقة الملك .

« قال أمين (بك) الرافعى : إن هذا التعديل يخرج هؤلاء السفراء

(١) مذكرات فى السياسة المصرية . جـ ١ ص: ١٦٤

والوزراء الذين يعينون بمرسوم من دائرة المسئولية الوزارية العامة التى يشترك فى تحملها أعضاء مجلس الوزراء ، ويجعل الشأن فيها ، والمسئولية عنها لوزير الخارجية وحده . وهذا يخالف المبدأ الذى يجعل الوزارة كلها مسئولة عن تعيين كل موظف يعين بمرسوم .

ثم من الأمور التى أخذت على الدستور « أنه أضيفت إليه مادة تستبقى المعاهد الدينية ، والتصرف فى شئونها كما كانت علية قبل صدور الدستور إلى أن يصدر قانون ينظمها .

« قال أمين الرافعى : إن هـــذا معناه أن تظل المعاهد الدينية تابعة تبعية مباشرة للقصر . وأن الملك يصدر فى شأنها أوامر ملكية بتعيين شيخ الأزهر ، وبما جرت العادة أن تصدر به أوامر ملكية أخرى . أما والدستور يعفى الملك من المسئولية ، ويلقيها على الوزراء وحدهم ، فإن وجود هـــذا النص يخالف الأساس الذى قام عليه الدستور من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعاً ، ويلقى على الملك مسئولية لا قبل لأحد بإلقائها عليه » .

وبعد أن قرأ هيكل هذا المقال أجاب عنه بقوله « أما أنا فأذهب إلى أن النص على بقاء الحال إلى أن يصدر قانون بتنظيم شئون المعاهد الدينية يقتضى الحكومة ، ويقتضى البرلمان الإسراع فى إصدار هذا القانون الذى يكمل الدستور ، ويزيل من التعارض ما يخشاه أمين الرافعى ، ويرفع عن الملك مسئولية لا يجوز أن تبقى ملقاة عليه . وإذا كانت وزارة المعارف فى فرنسا تسمى وزارة المعارف والأديان ففى الإمكان إتباع المعاهد الدينية فى مصر لوزير المعارف أو لغيره من الوزراء لتيسير إجراء حكم الدستور فى المسئولية الوزارية على ما يقع فى هذة المعاهد »[1]

وموضع ثالث من مواضع النقد الذى توجه به أمين الرافعى إلى

---

(١) نفس المصدر المتقدم ص ١٦٥

الدستور هو أنه نص على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات الحربية والبحرية ، وأنه هو الذى يمنح الرتب العسكرية .

قال أمين الرافعى : معنى ذلك أيضاً أن تظل هـذه الأمور تابعة تبعية مباشرة للملك . وأن الملك هو وحده صاحب الحق فى أن يصدر بشأنها من الأوامر ما يريد . وتلك مسئولية أخرى لا ينبغى أن تقع على عاتق الملك ، وإنما يجب أن ينفرد بها وزير الحربية .

ورد هيكل عليه فى ذلك قائلا : إن الدساتير فى الدول الملكية كلها تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش ، ومع ذلك يخضع الجيش ، وتخضع القوات المسلحة كلها لأحكام الدستور فيما يتعلق بالمسئولية الوزارية ، والأمر فى هذا يتعلق بوزير الحربية وبمجلس الوزراء .

قال هيكل :

« اختلفت مع أمين الرافعى فى التعليق على هـذه التعديلات الثلاثة . وكان اختلافنا هـذا مثار حديث بينى وبينه غير مرة . وكنت فى كل مرة أتمسك برأيى كما شرحته . أما هو فكان يقول : إذا كان الأمر من اليسر كما تتصور فما الذى دعا إلى تعديل مشروع اللجنة على النحو الذى تم الآن ؟

« إن هذا التعديل لذاته ينطوى على نوايا لعل الإنجليز ليسوا بعيدين عنها . فهم يريدون أن تكون السياسة الخارجية ، وأن يكون الجيش ، وأن تكون المعاهد الدينية بمنأى عن سلطة الأمة المباشرة لأغراض فى فى نفوسهم . وهم يريدون أن يلصقوا هذه الأغراض بالملك ليقع الخلاف بين المصريين وصاحب العرش ، فيستفيدوا هم من هـــذا الخلاف . وهم قادرون على إثارته حين يرون حاجة لهـذه الإثارة ، ولئن عشنا طويلا لترين أنى غير مبالغ فيما أقوله لك ! »[1].

---

(١) مذكرات فى السياسة المصرية : جـ ١ ص ١٦٦

أما المسألة الهامة من المسائل التى نقد فيها أمين الرافعى هذا الدستور ووافقه عليها هيكل فهي مسألة « حرية الصحافة » . . كانت لجنة الدستور قد نصت على أن الصحافة حرة فى حدود القانون . وأن الرقابة على الصحف محظورة ، وانذارها أو تعطيلها بالطرق الإدارية محظور أيضاً . فجاء التعديل مضيفاً إلى ذلك فقرة هذا نصها :

« إلا إذا كان هذا الحظر ضرورياً لوقاية النظـــام الاجتماعى » . ثم قيل فى المذكرة التفسيرية لهذا التعديل إن القصد بهذه الإضافة حماية البلاد من الشيوعية !!

نشرت الأخبار مقالات لأمين الرافعى فى حرية الصحافة كما صورها الدستور الجديد ، أوكما عنى بها فى تلك الحقبة . وكان من أهم هذه المقالات اثنان : أولها بعنوان : حرية الصحافه فى عهد الاستقلال الجديد[1] وثانيهما بنفس هذا العنوان[2] .

وفى هذا المقال الأخير شكا الكاتب من كثرة التعليمات التى يصدرها الإداريون لرجال الصحف ، وكلها تعليمات تشل من حركة الصحيفة ، وتحد من حريتها . ثم قال :

« ومن الغريب أن هذه الأمور المحزنة المؤلمة تجرى على مرأى ومسمع من لجنة الدستور . ومع ذلك فإنها لا تفكر فى الإشارة بكلمة واحدة إلى حقوق الأحرار وضماناتهم فى الدستور الذى عهد إليها وضعه .

« تنص دساتير العالم على ضمان حرية الصحافة ، وحرية الخطابة ، وحرية المطبوعات ، وغير ذلك من الحريات الضرورية الأخرى ولكن لجنتنا الموقرة لاترى حاجة إلى وضع هذه النصوص ؛ مع أنها ترى الصحافة المصرية معذبة لا تدرى كيف تؤدى وظيفتها ، وهى تتخبط بين قوانين

---

(١) الأخبار : العدد : ٦٧٥ : بتاريخ ١١/ ٥ /١٩٢٢
(١) » » : ٦٩٤ » ٥ /٦ /١٩٢٢

استثنائية ، ونظم عرفية ، وتعليمات تتلقاها بين ساعة وأخرى ؛ فلا يعلم الكاتب أى شيء يثبت ، وأى شيء يحذف ؟ ...

« هذا ما يجرى فى عهد الاستقلال . وقد بات الصحفى لا يعرف كيف يتخلص من القيود التى تحيط به ، ولا لمن يشكو وينتصف ؟ فقد شكونا للوزارة فزادتنا قيوداً ، ووجهنا وجهنا نحو لجنة الدستور عسى أن يكون فى مبادئها العامة ما يطمئن على مصير الصحف ، فلم نصادف سوى الصمت التام فيما يتعلق بالصحافة وحريتها . وبذلك أصبحت الصحافة ولا نصير لها وأصبح صوت مصر قد قضى عليه بأن يظل خافتاً لا يسمعه أحد ومع ذلك يقولون إننا دولة مستقلة ذات سيادة ، وإننا متمتعون بالحرية الكاملة والاستقلال الصحيح » .

* * *

هكذا فى المدة التى انقضت بين صدور الدستور وانعقاد البرلمان المصرى على أساس هذا الدستور استطاع أمين الرافعى أن يدرس هذا الدستور دراسة جيدة من جميع جوانبه . فوجه عنايته إلى تلك المسائل التى أشار إليها الدكتور محمد حسين هيكل ، غير أنه كان قبل ذلك قد انتهز فرصة خلاف وقع بين أعضاء لجنة الدستور ، فدرس أسباب هذا الخلاف ، وأدلى يومئذ بطائفة من الآراء التى دار حولها الخلاف ، لو أن اللجنة عملت بها لكان الدستور المصرى أقرب إلى الكمال ، ولأصبح العمل به محققا لأكبر فائدة تعود على البلاد .

عاب أمين على هذه اللجنة أولا أنها كانت رجعية فى آرائها أكثر مما ينبغى ، وآية ذلك أنها اعتمدت على طائفة من المبادىء الدستورية العتيقة التى بطل العمل بها فى الأمم التى سبق لها أن بنت عليها دساتيرها ، ثم تبين لها - أى لتلك الأمم - أنها كانت على خطأ فى العمل بهذه المبادىء ، فعدلت عن العمل بها ، ونظرت إلى تلك المبادىء العتيقة على أنها ولدت ميتة .

فإذا جاء الدستور المصرى واعتمد على بعض هذه المبادىء العتيقة كان معنى ذلك أنه دستور رجعى .

وفى هذا المعنى كتب أمين الرافعى طائفة من المقالات[1] التى انتقد فيها مشروع الدستور من هذه الجهة . ومن هذه المقالات :

١ — مبدأ فصل السلطات .

٢ — طريقة انتخاب مجلس الشيوخ والنواب .

٣ — طريقة اقرار الميزانية الحكومية الخ .

ولنقرأ لأمين الرافعى فى مقال له بعنوان .

الخلاف فى لجنة الدستور[2]

« أشار مراسل الأخبار الإسكندرى إلى وجود خلاف بين أعضاء لجنة الدستور ، وأن هؤلاء انقسموا إلى شيع تتعارض وجهة نظر كل واحدة مع الأخرى . وقد حاولنا أن نقف على سبب هذا الخلاف فعلمنا أن فريقاً من أعضاء اللجنة يرى أن أغلب المبادىء التى تقررت يمكن اعتبارها من المبادىء المتطرفة . وهذا رأى عجيب يحق لكل إنسان أن يدهش لسماعه . فإن من المعلوم أن لجنة الثمانية عشر لما بدأت بالقيام بمهمتها كانت ميولها رجعية محضة ، لأنها توخت أن تعتمد على الدساتير العتيقة لتخرج لمصر دستورا ليس له شىء من المبادىء الحديثة . وقد كان عمل هذه اللجنة محل الانتقاد الشديد من الصحف والهيئات والأفراد ، ولم يستطع أنصارها أن يدافعوا عن عملها . واتجهت الأنظار وقتئذ إلى أن اللجنة العامة

---

(١) راجع الأخبار فى الأعداد التالية :

٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٧٦٦ ، ٧٩٣ ، ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٦ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٢ ، ٨٢٩ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠

(٢) العدد ٧٦٦ بتاريخ أول سبتمبر ١٩٢٣ .

قد تعير هذه الانتقادات ما تستحق من العناية ، فتعدل المبادىء التى وضعتها اللجنة الفرعية تعديلا مرتكزاً على الأنظمة الحديثة . والظاهر من عمل اللجنة العامة أنها أصغت قليلا إلى الانتقادات التى سبق توجيهها ، وعدلت بعض المبادىء بناء على ذلك . ولكن هذا التعديل لم يكن عاما ، بل كان مقصوراً على طائفة من هذه المبادىء دون طائفة أخرى . فاللجنة العامة قد أقرت نظام الانتخاب لمجلس النواب على درجتين . مع أنه نظام لاوجود له الآن فى أى دستور من الدساتير ، وأقرت مبدأ تعيين عدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ ، وساوت بين المجلسين فى الحقوق . مع أن مجلس النواب هو وحده المعبر عن رأى البلاد لأنه منتخب منها .

وأقرت كثيراً من القواعد الرجعية الأخرى ثم جاءت فى الختام فجعلت تعديل الدستور من أشق الأمور وأصعبها . كأنها تريد أن تبقى البلاد محكومة بدستور لا تتفق أكثر قواعده على الأنظمة الحديثة ...

ثم قال :

« فهل هذا ما يسمونه بالمبادىء المتطرفة ؟

لقد كنا نتوقع أن تقوم حركة داخل اللجنة ترمى إلى محو المبادىء الرجعية التى لا تزال موجودة بالرغم من التعديلات الأخيرة . فإذا بنا نسمع عكس ذلك ، نسمع أن بعض الأعضاء يستكثرون على بلادهم حق ما أقرته اللجنة العامة من مبادىء أكثرها رجعى ، وقليلها حر ، فهم يريدون أن تكون كل المبادىء رجعية . ولكن فاتهم أنهم لا يملكون حق تشريع الدستور للبلاد ، وأن عمل اللجنة لا يقيد الأمة ، ولا يلزمها بشىء . وحتى إذا فشلت هذه الحركة الرجعية الأخيرة ، وحرر الدستور على أساس المبادىء التى عدلتها اللجنة العامة ، فإن هذا الدستور لن يكون محل رضاء البلاد لأن البلاد تريد دستوراً حرا لا يتضمن أى قاعدة عتيقة مقيدة لسلطة الأمة أو هادمة لها .

هذا ما نطالب بتنفيذه . فقد كان وعد الوزارة صريحاً فى أن تحصل البلاد على دستور مطابق لمبادىء القانون العام الحديث الخ .

« وإذا بقيت لنا كلمة فى الختام فهى أن هذا التخبط الذى نراه فى مسألة وضع الدستور ليس إلا نتيجة طبيعية لما فعلته الحكومة من الافتئات على سلطة الأمة بعدم عقد جمعية وطنية تأسيسية كانت تقوم وحدها بهذه المهمة الخطيرة » .

وعاد أمين الرافعى يسخر من عمل لجنة الثلاثين ، من إصرارها على نظام انتخاب مجلس النواب فقال فى كلمة له بعنوان .

مجلس النواب :

وعدت الحكومة أن يكون دستور البلاد موافقا لمبادىء التشريع العام الحديث . وعهدت إلى اللجنة وضع مشروع يحقق هذه الفكرة فرأينا اللجنة تفاخر بأنها عملت فى دائرة الأنظمة الحديثة . بل أنها ذهبت إلى تقرير دعوى كبيرة ، وهى تثبيت التقاليد الدستورية التى دل العمل على صلاحها .

كلا - بل أنها أصرت أولا وأخيرا على أن يكون مجلس النواب الممثل للأمة وليدا انتخاب من درجتين فالناخبون لا ينتخبون نواب البلاد مباشرة . بل إنهم ينتخبون مندوبين . وهؤلاء المندوبون هم الذين يعهد إليهم انتخاب أعضاء مجلس النواب . وتلك قاعدة عنيفة لا يجرؤ أحد من أعضاء اللجنة أن يصفها بأنها من الأنظمة الحديثة ، ولا بأن العمل دل على صلاحها بل هى مناقضة لذلك كل المناقضة . وقد أخرجتها اللجنة من بين أنقاض التقاليد التى أهملتها الشعوب الأخرى وتخلصت منها كل الدساتير العالمية تقريبا . دلت التجربة على فسادها ، وعلى أنها لا تؤدى إلى تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا . . .

---

(١) الأخبار (٨٢٢) بتاريخ ١٩٢٢/١١/٦

«فهل بعد هذا التطور فى الأنظمة الدستورية ، وبعد هذا الإجماع على صلاحية الانتخاب ذى الدرجتين يكون فى وسع اللجنة أن تزعم بأنها جاءت إلينا بنظام صالح يجب أن نتقبله قبولا حسنا فى حين أنه اندثر فى جميع البلاد الأخرى ؟

هل فى وسع اللجنة أن تقول بأنها أحسنت صنعا وهى تحاول أن تجعل من مصر مثلا شاذا بين الشعوب الدستورية .

« ولو كانت مهمة اللجنة مقصورة على أن تضع لنا دستورا قائما على قواعد عتيقة تلتقطها من هنا وهناك لا لشيء سوى أن تكون لدينا مجموعة صالحة لأن نقدمها هدية للمتاحف التاريخية ، أو لدور العاديات القديمة لتفهمنا معنى حرص اللجنة على العيش فى قبور الدساتير المهملة ، لإخراج قاعدة الانتخاب غير المباشر .

« أما واللجنة لها مهمة أخرى غير هذه فضلا عما تدعيه من أنها لا تتوخى إلا تثبيت التقاليد التى دل العمل على صلاحها ـ فلا ندرى بماذا نحكم على عمل اللجنة ، ولا بماذا نفسر أخذها بالقديم الفاسد ، وتركها الحديث الصالح ؟ »

* * *

ثم فى مقال ثالث بعنوان :

خاتمة تقرير لجنة المبادىء العامة[1]

المیزانیــــة

« رأت اللجنة التى وضعت الدستور أن تستثنى الميزانية من القاعدة العامة . أوصت أن يقدم مشروعها إلى مجلس النواب أولا . وذلك لأن الميزانية هى ضابط الحركة الحكومية ، وأساس تحقيق المصالح العامة بالبلاد . فالتعليم والصحة والأمن والقضاء والجيش وكل ما فى البلاد من مرافق

(١) الأخبار العدد ٥٨٦ فى ٢٣ مايو ١٩٢٢

مادية وغير مادية قوامه الميزانية مباشرة . فلهذه الأهمية وجب أن تطرح الميزانية أولا على الهيئة التى تمثل البلاد تمثيلا أكمل .

ولما لم تكن الميزانية من القوانين العادية التى يمكن أقرارها أو إهمالها والتى تحتمل أن ترد من مجلس إلى مجلس فى أدوار انعقادهما المختلفة وجب أن يفصل فى أمرها لسنتها حتى يكون الإجراء فى التنفيذ كل سنة على مقتضى ميزانيتها . فمتى رأى مجلس النواب رأيه فى الميزانية عرضت على مجلس الشيوخ . فإذا أقر رأى مجلس النواب نفذت الميزانية أما إن اختلف فى بعض أبوابها فقد وجب الأخذ فيما اختلف فيه بما كان مقررا فى السنة السابقة على هذا الخلاف إبقاء للقديم على قدمه . وحكمة هذا المبدأ أن الأصل فيما لا يتفق عليه المجلسان أنه مهمل . والميزانية لا يمكن إهمالها . ومن جهـــة أخرى لا يمكن التربص بالمجلسين حتى يتفقا على موضوع الخلاف لوجوب إصدار الميزانية لسنتها .

على أن هذا الأمر قد استثار شيئاً من الخلاف بين مجلسى فرنسا . فمجلس النواب يرى أن النص فى الدستور على أولويته فى نظر الميزانية . يقتضى ألا ينظر مجلس الشيوخ فيما يسقطه هو من أبواب الميزانية . ومجلس الشيوخ يرى تطبيقاً لنظرية تساوى المجلسين فى الحقوق أن له ما لمجلس النواب . ولكن هذا الخلاف ظل دائماً نظريا ، لأن مجلس الشيوخ كان يقرر دائماً ما يقرره مجلس النواب للمرة الثانية . وتفادياً من مثـل هذا الخلاف رأت اللجنة النص على الأخذ فيما يختلف المجلسان فيه بما كان مقررا فى ميزانية السنة الماضية ؛ إلا أنها رأت إلى جانب ذلك أن تغيير نظام البلاد السياسى سيستتبع تغييرا عظيما فى نظامها الاقتصادى والمالى فى السنين الأولى من تنفيذ الدستور . فالعمل لنشر التعليم والعناية بالصحة العامة ، وتنظيم السياسة الخارجية ، وملافاة أوجه النقص الكثيرة التى خلفها الماضى كل ذلك تجد العناية به فى أول فرصة . وكل ذلك يحتاج إلى وضع نظام للميزانية غير النظام الحاضر ويقتضى فيها تحويرا وتعديلا حسبما تنصح به التجارب .

فالقول ببقاء القديم على قدمه فيما يختلف المجلسان فيه يقف حجر عثرة في سبيل كل تقدم منشود . لهذا قررت اللجنة أنه في السنوات الخمس الأولى من تنفيذ الدستور يكون الفصل في الخلاف الذي يمكن وقوعه بين المجلسين بشأن الميزانية باجتماعهما لإصدار قرار فيما اختلفا فيه تغييرا نافذا كأنه صادر باتفاق الهيئتين .

وقد لاحظت اللجنة أن درس الهيئتين للميزانية تباعاً ، وإقرارهما إياها ، والخلاف بينهما على بعضها أو كلها ، واجتماعهما وإصدار قرار فيما اختلفا فيه ، وتقرير صيغ الميزانية نهائياً ، ومصادقة الملك عليها - كل ذلك يقضي وقتاً غير قليل . فقررت ضرورة تقديم الميزانية إلى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية الجديدة بثلاثة أشهر على الأقل . فإذا لم تكف هذه الفترة لدرس المناقشة والبت ، ولم يقرر البرلمان الميزانية ، ولم يصدق عليها الملك قبل ختام السنة المالية، فللحكومة حق العمل بالميزانية القديمة حتى يصدق على الميزانية الجديدة ، « والقاعدة العامة أن للبرلمان حق النظر في جميع أقلام الميزانية وإقرارها وتعديلها ، أو حذفها ، إلا ما يتعلق منها بمخصصات الملك والبيت المالك . فقد رأت اللجنة أن ينص في الدستور على مبلغ هذه المخصصات كما هو الآن ، وأنه يجوز زيادته بقرار من البرلمان .

« أما مراقبة المجلس لتنفيذ الميزانية فيكون بتقديم الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المنقضي في كل دور القضاء عاديا لطلب التصديق عليه. فإذا رأى البرلمان أن التنفيذ جرى على نحو ما تقرر في الميزانية صادق على الحساب ، وإلا فله اتخاذ الإجراءات التي يخولها الدستور .

* * *

ويطول بنا القول إن أردنا أن نتتبع المسائل التي ناقشها أمين الرافعي في صلب الدستور . وهي مسائل كثيرة طال حولها الجدل العنيف في داخل

اللجنة التى نيط بها وضع هذا الدستور ، وخارج هذه اللجنة ، فى ميدان الصحافة وغيرها من وسائل النشر التى كانت إذ ذاك معروفة لدى المصريين .

على أن أمين الرافعى حمى كذلك الدستور من عبث المغرضين الذين أرادوا - بدافع من القصر الملكى - أن ينتقصوا من سلطة الأمة . وقد نظم هؤلاء حركة رجعية باسم الدين تنبه إليها أمين الرافعى فكتب يقول[1] :

« أخذت إشاعة غريبة تتردد فى الخفاء ضد الدستور . وهذه الحركة يراد صبغها بصبغة دينية ، والقصد منها هو انقاص سلطة الأمة . ولو صحت هذه الإشاعات لكان الأمر خطرا . لأن الدين يبرأ كل البراءة من أمثال هذه الحركات الرجعية . وما قال أحد قبل اليوم إن اسم الإسلام يمكن استخدامه فى انتقاص حقوق الأمة وسلطتها . فإن الإسلام الذى يرتكز على الشورى ، والذى نشر المبادىء الديموقراطية فى العالم لينكر أشد الإنكار استخدام اسمه للقيام بحركة رجعية يراد بها إصدار دستور ممسوخ تكون فيه سلطة الأمة منقوصة غير كاملة .

فليتدبر القائمون بهذه الحركة مغبة سعيهم ، وليعلموا أن الدين برىء منهم ومما يعقلون ، فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلا . فويل لهم مما كتبت أيديهم ، وويل لهم مما يكسبون » .

ثم إن صحيفة الأخبار كانت لا تفتأ تنتقد الدستور كلما سقطت وزارة من الوزارات المصرية وتلتها وزارة أخرى فكأنها كانت تشعر أن عليها دائماً أن تستأنف هذا الجهاد كلما حدث تغيير ما فى الوزارة .

ثم سقطت وزارة ثروت وتلتهـــا وزارة نسيم بدأ أمين الرافعى جهوده الدستورية من جديد . وكلف نفسه كتابة البحوث المستفيضة

---

(١) راجع الأخبار : العدد : ٩٥٧ . بتاريخ ١٥/٤/١٩٢٣

حول الدستور . ومن ذلك على سبيل المثال سلسلة المقالات التى كتبها بعنوان : «ملاحظات على الدستور» وهى أربع عشرة مقالة[1] . ثم تلا ذلك سلسلة أخرى من المقالات بعنوان :

« حول قانون الانتخابات » وهى ثلاث مقالات انتقد فيها هذا القانون بما لم يخرج عن الأفكار التى سبقت الإشارة إليها .

والنتيجة التى نخرج بها من كل هذا الحديث أن صحيفة الأخبار بتوجيه من محررها أمين الرافعى وكانت إذ ذاك الصحيفة المصرية الوحيدة التى عنيت بقضية الدستور عنايتها بالقضايا الوطنية الأخرى التى أثمرت هذا الدستور . وإن القارىء لصحيفة الأخبار هذه ليدرك أنها أدت لمصر فى المجال الدستورى من الخدمات الجليلة ما يدرك معه أن عدم وجودها إذ ذاك يعتبر نقصاً فى الحياة المصرية .

ومن هنا جاء فضل أمين الرافعى على الصحافة المصرية والحياة السياسية المصرية ، والفكر السياسى المصرى فى تلك الفترة من فترات التاريخ .

* * *

أما المعركة الدستورية نفسها فمن المؤسف أن نقول إننا لم نبلغ فيها من النجاح كل ما نريد . ويكفى أن نشير فى هذا السبيل إلى نجاح كل من الملك والمندوب السامى فى إدخال ما يريد من التعديل .

على أن هذه المعركة الحامية الوطيس استغرقت حياة البرلمان الأول ،

---

(١) ابتداء من العدد ٩٦٣ — إلى العدد ٩٧٦ .

(٢) ابتداء من العدد ٩٧٧ — إلى العدد ٩٧٩ .

ووصلت إلى برلمان سنة ١٩٢٦ . وليت أننا كسبنا شيئاً جديداً من طول هذه التجربة . بل كانت النتيجة أيضاً أننا سلمنا للمندوب السامى البريطانى كذلك بالتدخل فى شئوننا تدخلا أصبح به فى مركز الحكم فى هذه الشئون البرلمانية وغير البرلمانية دائماً .

ثم أتى دور انعقاد البرلمان الأول فدخلت البلاد فى تجارب أخرى أشد قسوة وأشد عنفاً . واصطلحت عوامل كثيرة على إفساد الحياة النيابية الجديدة جعلت مهمة الزعماء من جهة والصحافة من جهة ثانية مهمة لم تعرف مصر ماهو أشق منها .

وانتهز أمين الرافعى فرصة الوزارة الشعبية التى رأسها سعد زغلول بعد حصول الأغلبية فى الانتخابات التى أجريت سنة ١٩٢٣ وطالب سعداً بإصلاح الدستور الذى وجهت إليه كل هذه الانتقادات والذى وصف سعد أعضاء اللجنة التى قامت بوضعه (أنهم لجنة الأشقياء) .

وفى المطالبة بهذا الإصلاح نشرت الأخبار مقالا بعنوان :

اقتراح تحويل البرلمان
إلى جمعية وطنية لتعديل الدستور [1]

جاء فيـــه :

أساءت الوزارات السالفة إلى الأمة باستئثارها بوضع الدستور دون أن تعهد بهذه المهمة إلى جمعية وطنية ممثلة للبلاد تمثيلا حقيقياً . بدأت الوزارة الثروتية بهذه الإساءة . وتبعتها وزارة نسيم باشا ، فوزارة يحيى باشا .

---

(١) الأخبار : العدد ١٢٤٠ بتاريخ ١٩٢٤/٣/١٢

وفى خلال ذلك كانت الأمة تنادى صباح مساء بأن هناك افتئاتاً صريحاً على حق شرعى من حقوق الأمة .

وقد عبر الوفد فى كثير من المواقف عن هذه الإرادة الإجماعية ، والتى حضرات أعضائه خطباً متعـــددة ، كما تكلم دولة الرئيس الجليل فى هذا الموضوع كثيراً بعد عودته ، وأنحى على فكرة استئثار الحكومة ولجنة الثلاثين بوضع الدستور . ودعا الأمة لعدم انتخاب أعضاء هذه اللجنة لهذا السبب وحده . ومما قاله الرئيس فى هذا الشأن :

« خلق الدستور وخلق قانون الانتخاب مشوهين ناقصين معتلين . وأشار دولته إلى بعض هذه العيوب ، ثم رد على القائلين بأن هذه العيوب يمكن تلافيها بالتقاليد قائلا لهم :

إن هذه العيوب التى وجدت فى الدستور ليست من الأمور التى تصلحها التقاليد ؛ لأن بعضها نصوص صريحة ، وبعضها ترك عمداً ، وكلها وجدت بالقصد .

يتبين مما تقدم أن الدستور الحالى رجعى ، وأنه كان يجب أن تضعه جمعية وطنية ممثلة للأمة . ولما كانت الوزارة الحاضرة هى نفسها صاحبة هذين المبدأين ، وفى استطاعتها إصلاح ما فسد من أمر فلا معنى لأن تتردد فى القيام بهذا الإصلاح فى الفرصة المناسبة . ولا شك فى أن الوقت الحاضر هو أنسب فرصة لأن تعلن الوزارة فى خطبة الدستور أن مجلسى النواب أو الشيوخ صار لهما الحق فى أن يجتمعا بصفة جمعية وطنية لتعديل الدستور تعديلا يتفق مع رغبة الأمة . وبذلك تتحقق الفكرة التى طالما نادى بها الوفد ودولة رئيسه ؛ وهى أن يكون الدستور من عمل الأمة ، وأن يكون خالياً من المبادىء الرجعية والقوانين العتيقة .

أضف إلى ذلك أن تحويل مجلسى النواب والشيوخ إلى جمعية وطنية

يكون لها حق تعديل الدستور كما شاءت ليس إلا حقاً قديماً كسبته البلاد في عام ١٨٨١ حين اجتمع مجلس النواب المصرى ، وعرضت عليه وزارة شريف باشا مشروع الدستور ليعدل فيه ما يشاء .

فنحن لا نطالب الوزارة بشيء جديد . إنما نطالبها بأن تكون متمشية مع سياستها القديمة ، وآرائها السابقة ، وألا تحرم الأمة من حق كانت متمتعة به منذ أكثر من ثلاثين سنة » .

الفصل العاشر

ضمير الصحفى وراء البرلمان

أجريت الانتخابات ، وأسفرت عن أغلبية ساحقة للوفد فكان على سعد أن يقوم بتأليف الوزارة الجديدة وبذلك جمع سعد بين زعامة الشعب ورياسة الحكومة . غير أن هـــذا الوضع الذى وضع فيه سعد كان من الأوضاع الغريبة فى الواقع لأمر واحد ؛ هو وجود الاحتلال البريطانى .

« إذ كيف يكون مسلك الزعامة فى الحكم مع بقاء الاحتلال قائماً فى مصر ؟ هل تسكت عنه وتجامله ؟ وبذلك تتنازل عن أول مهمة لهـا . أو تنذره بالجلاء ؟ وماذا يكون العمل إذا لم تكترث لهذا الإنذار ؟ »[1]

ومن ثم نشأ الرأى القائل بأن سعدا ينبغى ألا يلى الوزارة مكتفياً بأن يرقب الأحداث ، ويمسك بيده زمام السياسة . ذلك أن سعدا زعيم شعبى ، وهو خارج الحكم أوسع حرية منه داخل هذا الحكم .

غير أن سعدا أخذ يقلب جميع هذه الآراء فى ذهنه ، وانتهى أخيراً إلى قبول الوزارة ، وأعد العدة لبدء انعقاد البرلمـان . وتم له وللأمة ذلك فى الخـامس عشر من شهر مارس سنة ١٩٢٤ . وابتهجت البلاد بالوزارة الشعبية من جانب[2] ، والحياة البرلمانية من جانب آخر .

ومنذ ذلك اليوم تعرض كل من البرلمان والوزارة لاعتداءات كثيرة وأزمات شديدة كانت كل واحدة منها كفيلة بأن تعصف بثمرات الجهاد الذى بذله المصريون فى أثناء الثورة .

يقول الأستاذ محمد شفيق غربال[3] :

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ص ١٣٥ .

(٢) ولى سعد الوزارة فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ .

(٣) تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ١ ص ١٦٢ .

« والوقع أن هذا الاعتداء على الحياة النيابية يرجع إلى دافعين :

أما الدافع الأول - فهو كره امتلاك الوفد للأغلبية الساحقة في المجلسين ، واجتماع الزعامة الشعبية ورياسة الحكومة في يد رجل واحد .

« وأما الدافع الثانى - فهو ضيق أصحاب المناصب الحكومية ، وضيق السياسيين الذين تربوا فى مدرسة الوظائف بالحياة النيابية . وقد قال الأستاذ عباس العقاد يصف سعدا خلال الفترة التى تلت مقتل السردار . قال إنه فى أكثر الأيام كان يسأل : ما الذى يوغر صدور هؤلاء الموظفين على الأمة ؟ وما الذى يبغضهم فى الوزارة الشعبية ؟ فقال الأستاذ العقاد : إنهم تعودوا أن يكونوا طول حياتهم مأمورين وآمرين . ووزارة الشعب فرضت لهم حرية ، وفرضت للناس حرية ؛ فلا هم مأمورون ، ولا هم آمرون . ولو عرفوا أنها دائمة لخافوها وعلقوا رجاءهم على رضاها ، ولكنهم لا يحبونها تدوم . قال سعد : لا يبعد أن يكون ذلك ؛ فقد كنا نعامل هؤلاء الموظفين معاملة الشركاء فى الحكومة ، ولا نعاملهم معاملة الآلات ، وكنا ننتظر منهم غيرة وطنية ، ولا ننتظر منهم طاعة عمياء ، فوجدوا منا غير ما تعودوه »[1]

ومضى الأستاذ غربال يقول :

« والذى ننكره على خصوم البرلمان الوفدى تلك الوسائل التى اتخذوها لبلوغ غرضهم : من تعطيل للحياة النيابية بالتأجيل تارة وبالحل تارة أخرى ومن تعرض لنظام الانتخاب بالتعديل على غير الطريق الدستورى ، ومن تعرض للحقوق والحريات على وجه لا يرضى الحق ، ولا العدالة ، ولا الضمير ، بل أحياناً على وجه تقشعر له الأبدان ، ومن إغراء للناس بالوعد والوعيد على أن يتخذوا من مبادئهم سلعا وعروضا وهكذا ولا يقل عن هذا كله سوءا التسليم للسلطات الإنجليزية بما تريد - حتى أصبحت تلك السلطات فى النهاية هى الحكم بين المصريين .

---

(١) عبارة نقلها الأستاذ غربال من كتاب الأستاذ عباس العقاد بعنوان (سعد زغلول) ص (٤٨٩) .

واتهم سعد بأنه كان كثيراً ما يضيق بالمعارضة داخل البرلمان ومن الجائز أن يكون سعد كذلك ، ومن الجائز أن يكون قد سكت عن بعض الاعتداءات التي اعتدى فيها الشباب على بعض الصحف التي بدأت تعارض الوفد ؛ « فقد طلب مرة من سعد أن يمنع اعتداء وقع على جريدة الأخبار التي كان يحررها أمين الرافعي ؛ إذ كان المتظاهرون يقذفونها بالطوب والحجارة ـ فقال سعد لمحدثه : أتريدون مني أن أحمي خصومي[1] ؟ » .

من الجائز أن يكون كل ذلك ، ولكن الذي لا ريب فيه إلى جانب ذلك أن خصوم الوفد كانوا يقصدون دائماً إلى إحراج الحكومة . وكم كان من السهل على المعارضة في ذلك الوقت أن تحرج الحكومة ؛ فقد قلنا إن سعدا ولى الوزارة والاحتلال قائم . ولكن ـ هل من المصلحة القوية أن تبرهن المعارضة دائماً على عجز الحكومة الوطنية ؟ وهل كان الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ـ مثلا ـ على حق عندما قرر أن يسأل وزير الأشغال في وزارة سعد طالباً منه العمل على وقف المشروعات التي كان يقوم بها الإنجليز في السودان ؟ هل كان الأستاذ عبد الرحمن على حق حين عاب على سعد أنه قال مجيبا عن السؤال المتقدم بسؤال آخر وهو : هل عندكم تجريدة ؟ يعني : هل عندكم جيش تحاربون به الإنجليز في حالة رفضهم هذا الطلب ؟ « يقول الأستاذ عبد الرحمن إنها الإجابة التي لا ينتظرها من سعد ؟ . ولكن هل يستطيع سعد أن يصنع المعجزات ؟ لقد كان سعد على حق حينما قال إذ ذاك : من أحرج زغلولا فقد أحرج الأمة[2] ! » .

نعم ـ كان سعد على حق حين قال ذلك . وكان على المعارضة في داخل البرلمان أن تدرك كل ذلك .

إذن كان هناك خلاف شديد في داخل البرلمان بل كان هناك صراع شديد بين النواب . والخلاف طبيعي داخل المجلس .

---

(١) في أعقاب الثورة ص ١٥٩ .

(٢) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ١ ص ١٣١ .

وأساس الحياة النيابية فى كل بلد دستورى هو حرية الرأى ، ولكن هذا الأساس لا يأتى بالثمرة المرجوة إلا حين يدرك النواب تمام الإدراك أن للخلاف حدا يجب الوقوف عنده ، وأن هناك مصلحة قوية عليا ينبغى أن يؤثرها الأعضاء جميعاً بالتقديم والأفضلية ؛ فإن الخلاف إذا تجاوز حداً معيناً أصبح فتنة أهلية . وفى هذه الحالة فقط يجب على المعارضة أن تؤدى الوطن أكبر خدمة ممكنة . وهذه الخدمة هى التسليم مؤقتاً بمطالب الحكومة . وهذا بالضبط هو سر نجاح الحياة النيابية . وهو أن يدرك الجميع أن الكفاح بلغ حده الجائز ، وأن ما يعقبه خراب الوطن[1] ؛ » .

ونعود فنقول :

نعم - إن ذنوب الوزارة الشعبية كانت كثيرة . وكان من أول هذه الذنوب شيوع داء المحسوبية . وقد سئل سعد فى ذلك فأجاب بأنه يريد أن تكون الحكومة «زغلولية لحما ودما[2]» ، وأنه لن يبقى على موظف لا تطمئن إليه نفسه ولا يثق به تمام الثقة . يقول الدكتور محمد حسين هيكل[3] دفعت هذه التصرفات الأحرار الدستوريين ، ودفعت جريدة السياسة إلى اتخاذ خطة عنيفة فى المعارضة ، وزادنا عنفا أننا كنا نتلقى الأنباء كل يوم من الأقاليم بأن أنصارنا والذين رشحوا أنفسهم فى الانتخابات معنا ، والذين ناصروهم من العمد والأعيان كانوا موضع اضطهاد صارخ من رجال الحكم ، وقد بدأ كثيرون يومئذ يفتحون عيونهم على منظر لم يكونوا يتوقعونه : منظر البطش الظالم الممض للنفس . . . لقد كانوا ينتظرون أن تكون الحكومة الدستورية الممثلة للأمة حكومة إنصاف وعدل . وأن تعامل أنصارها وخصومها على سواء فى حدود النظام والقانون . أما وقد رأوا من رفت المديرين والعمد وغير هؤلاء وأولئك من الموظفين ما رأوا ،

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ١ ص١٠٣-١٠٦ .

(٢) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية . جـ١ ص ١٨٣ .

(٣) نفس المصدر المتقدم ص ١٨٤ .

فقد سقط فى أيديهم ، وتحطم المثل الأعلى الذى كانوا يتوقون لرؤيته أمام أعينهم ، لكن أحداً منهم لم يكن يجرؤ أن ينبس ببنت شفة مخافة أن يصيبه ما يصيب الأحرار الدستوريين . بل كتم كل منهم شعوره فى نفسه وخرج كل منهم بالصمت عن لا ونعم » .

بهذه الصورة المؤلمة صوَّر الدكتور هيكل وزارة سعد — وزارة الشعب . ولسنا فى مقام الدفاع أو الرد على هـــذا الرأى . ولكنا نكرر القول بأن مهمة الوزير المصرى فى تلك الحقبة كانت مهمة صعبة ؛ إذ الفرق كبير بين وزير يعمل فى عهد الاستقلال ، ووزير يعمل فى عهد الاحتلال . ومن الخطأ الذى وقع فيه المصريون جميعاً فى تلك الفترة — كما يقول الأستاذ العقاد — أنهم ظنوا أنهم مستقلون مع أنهم فى الواقع لم ينالوا حقوقهم كاملة من الاستقلال والحرية .

* * *

تلك هى الظروف التى اكتنفت أول برلمان مصرى عقد بعد الثورة . فماذا كان موقف (الأخبار) ومحررها أمين الرافعى ؟ وكيف كان تصرفه حيال هذه الظروف التى تحدثنا عنها ؟

كان أمين الرافعى ينتظر من البرلمان أن ينجح فى أمور كثيرة ، ويحل مشكلات عديدة :

كان ينتظر منه أن يحل (مشكلة المفاوضات) . فقد تعثرت ووضعت فى طريقها العقبات . وقيل إن العقبة الحقيقية هى أن الحكومة البريطانية كانت تفاوض الحكومة المصرية . مع أن الشعب المصرى لم يفوض حكومة فى هذه القضية ، وإنما فاوض (الوفد المصرى) . فإذا جاء هذا الوفد وفاز بالأغلبية المطلقة فى البرلمان ، واجتمعت الزعامة الشعبية ورياسة الحكومة المصرية فى يد واحدة ؛ هى يد سعد زغلول فمعنى ذلك إتاحة أحسن الفرص للدخول فى مفاوضات ناجحة تحقق مطالب الأمة .

وكان أمين الرافعي ينتظر من البرلمـان أن يحل (مشكلة السودان) . فمصر تصر على أن السودان جزء منها . والإنجليز يصرون على فصل السودان عنها . ثم إنهم — أى الإنجليز — فوق هذا وذاك — ماضون فى تنفيذ مشروعات كثيرة تتصل بالرى فى السودان ، وتضر فى الوقت نفسه بمصالح مصر . وقد خيل إلى المصريين فى ذلك الحين أن هذا الأمر من الأمور التى تستطيع الوزارة الشعبية ، والمجالس النيابية أن تجد لها حلا وأنها متى عبرت عن رغبتها فى وقف هـــذه المشروعات فإن الإنجليز ينصاعون فى الحال لمشيئة الشعب ممثلة فى البرلمان ، ومشيئة الحكومة ممثلة فى سعد زغلول .

وكان أمين الرافعي ينتظر من البرلمان أن يدافع عن الحريات العامة ، وأن يخص الصحافة بمزيد من العناية الخاصة ، وأن يعمل جاهداً على إرساء القواعد البرلمانية ، وتثبيت أركان الحياة النيابية ، وبناء التقاليد الدستورية بذلك أسوة بكثير من الأمم الحديثة ذات التاريخ الطويل فى هذا السبيل .

وأخيراً — وليس بآخر — كان أمين الرافعي ينتظر من البرلمـان الجديد أن يعيد النظر فى جميع القوانين التى أصدرتها السلطة العسكرية فى غيبة الدستور المصرى ، فما كان منها متفقاً مع المصالح القومية وافق عليه وما كان منها قد استنفد أغراضه وأصبح لا يتفق والكرامة الوطنية التى حصلت على الاستقلال والدستور عدلت عنه .

وكان من هذه القوانين الاستثنائية على وجه التمثيل (قانون التضمينات) وهو القانون الذى يقضى بإجازة كل ماقامت به السلطة العسكرية البريطانية من إجراءات إدارية وقضائية فى أثناء العمل بالأحكام العرفية ابتداء من نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى يوليو سنة ١٩٢٣ .

ثم هو القانون الذى ينص على حرمان المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية لجرائم سياسية حق العفو أو تخفيف العقوبات الصادرة

عليهم . كما نص هـــذا القانون على منع المصريين من المطالبة بتعويض عن الخسائر التى أصابتهم تحت الحكم العرفى ، كما نص على تحمل الخزانة المصرية لتعويض الأجانب عما يكون قد أصابهم من أضرار فى أثناء تلك الفترة إلى غير ذلك من القوانين المجحفة كل الإجحاف بالمصريين ، السخية فى الوقت نفسه كل السخاء مع الإنجليز[1] .

ومع هذا وذاك فقد استطاع سعد زغلول بالاتفاق مع المندوب السامى البريطانى فى ذلك الحين أن يصدر عفواً شاملا لجميع المسجونين السياسيين، ولم تستطع الحكومة البريطانية يومئذ أن تعارض فى شىء من ذلك[2] وكان لهذا الحادث العظيم رنة فرح كبرى بين المصريين ، كما كان له صدى عظيم أيضاً فى كل من الأدب والصحافة .

كان أمين الرافعى ينتظر كل هذه الأشياء من البرلمان ، ولكن البرلمان لم يكن يستطيع إذ ذاك أن يصنع المعجزات ، والوزارة الشعبيه التى كان على رأسها سعد زغلول كانت هى الأخرى مقيدة بالنظرة الواقعية للأشياء وكان ذلك من الأسباب التى اتسعت من أجلها هوة الخلاف بين الحكومة والصحافة .

وباختصار كان أمين الرافعى يطلب كثيراً ويكلف الحكومة والبرلمان ما لا يطيقان . ومن ثم تميزت الفترة التى اقترنت بالبرلمان المصرى وبالوزارة الشعبية بتلك الخصومة السياسية التى نشبت بين الطرفين ، واستحال الأمر فيها إلى صراع شديد أصاب الأخبار منها أذى كبير .

على أن كلا من أمين الرافعى وحسين هيكل إنما كان يعبر فى الواقع عن رأى الطبقه المثقفة من طبقات الشعب فى ذلك الوقت . وهى الطبقه التى كانت تستطيع متابعه الأحداث العامة والحكم على هذه الأحداث العامة

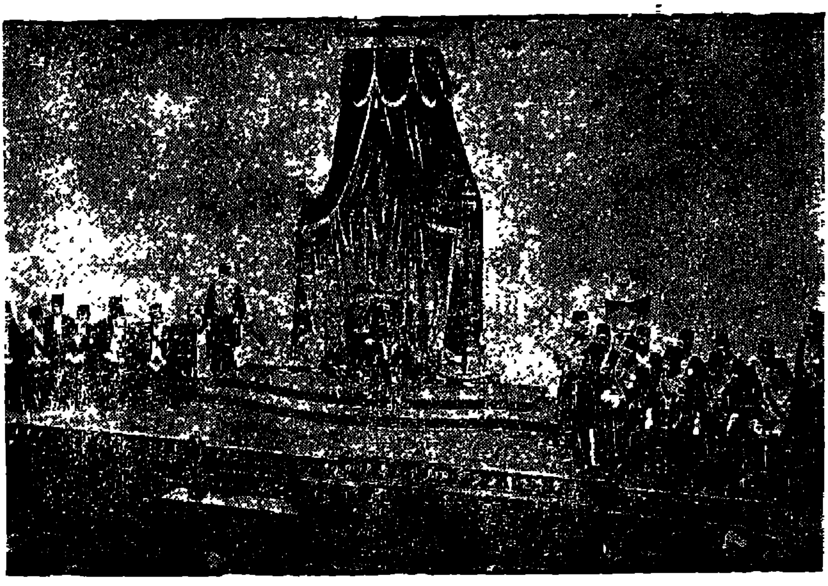
---

(١) راجع فى ذلك عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ص ١٢٤ .
(٢) نفس المصدر ١٤٢ .

ولكن هذه الضجة كانت على كل حال أقلية . أما الأكثرية الوفدية فكانت لا تملك لنفسها غير الإيمان المطلق بزعامة سعد ، والثقة العمياء بكل ما يصدر عنها من الأعمال التي تعتقد أنها في مصلحة الأمة.

وليت الأمر كان على هـذا الوضع : أقلية مثقفة لا تبالغ في إحراج وزارة الشعب ، وأكثرية مؤمنة تسمح للمثقفين بأن يؤدوا واجبهم نحو حكومة سعد ، وزعامة سعد .

غير أن التاريخ لا يصنع الأمم على هواه . وإنما نراه دائماً يقف عند تسجيل أحداثها ، وأخذ العبر والعظات من تلك الأحداث ، ويقدم هذا كله غذاء نافعاً للأجيال التي تأتي بعد ذلك لتقرأه وتستوعبه وتحاول أن تنتفع به .



جاء اليوم الذي افتتح فيه البرلمان وألقى سعد خطبة العرش

جاء اليوم الذي افتتح فيه البرلمان ــ وهو اليوم الخامس عشر من شهر مارس سنه ١٩٢٣ ، وألقى سعد زغلول خطبة العرش . وتصدى أمين

الرافعى لنقد هذه الخطبة قطعة قطعة . ونشرت له الأخبار أكثر من خمس مقالات تباعاً فى هذا المعنى :

الأولى : عرض لتصريح ٢٨ فبراير ومسألة السودان .

والثانية : بعنوان « عيد ولا جديد ، الدستور اليوم والأمس »

والثالثة : بعنوان « المفاوضات » .

والرابعة : بعنوان « لماذا تعمدوا الغموض فى مسألة السودان » .

والخامسة : بعنوان « تعديل وتهديد الصحف الوزارية » .

والسادسة : الحياة الدستورية وموقف الوزارة حيال تعديل خطبة العرش .

والسابعة : بعنوان « تعديل خطبة العرش » وتهديد النواب والصحف بالمظاهرات .

وبالفعل نظم الوفد المصرى فى ذلك الوقت مظاهرة شعبية اتجهت إلى صحيفة الأخبار ، وهتفت بسقوطها وسقوط محررها ، وقطعت أسلاك التليفون حتى لا تستنجد الصحيفة بالشرطة . ووقفت وزارة الشعب موقف الاتهام لصحيفة الأخبار بدلا من أن تقف موقف التحقيق فى الشكوى المقدمة من هـذه الصحيفة . وفى اليوم التالى كتب أمين الرافعى كتاباً بعنوان :

«نصيبنا من الحرية فى عهد وزارة الشعب»(١)

بث فيه هذه الشكوى ، وذكر فيه سعدا بما كان يكيله من المدح لصحيفة الأخبار ولمحررها.

وختم المقال بهذه العبارة .

---

(١) العدد ١٢٥٠ بتاريخ ١٩٤٢/٣/٢٤

« لتحى الحرية فى عهد سعد باشا رئيساً للوزارة . ولبحى الاعتراف بالجميل » .

ثم فى اليوم التالى نشرت الأخبار لأمين الرافعى مقالا بعنوان :

سعد باشا رئيس الحكومة وسعد باشا زعيم الأمة(٢)

ختم بهذه الآية القرآنية :

« قالوا لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات ، والذى فطرنا . فاقض ما أنت قاض ، إنما تقضى هذه الحياة الدنيا » .

واستمرت المظاهرات الشعبية فى أعمال التخريب والتهديد ، واستمر أمين الرافعى فى كتابة المقالات التى نقد فيها الدستور والحكومة والبرلمان واستمرت النيابة فى التحقيق حتى صدر قرار بحفظ قضية الأخبار وذلك فى آخر مارس من نفس السنة .

ثم عاد أمين الرافعى يكتب فى الموضوعات الرئيسية أو المشكلات الحقيقية التى ستواجه حكومة الشعب ، وأهمها « مشكلة المفاوضات » ، و « مشكلة السودان » ، « ومشكلة التعويضات » ، وضرورة عرض القوانين الخاصة بها على البرلمان .

وجرى أمين فى كل ذلك على عادته من كتابة البحوث المستفيضة حول كل موضوع من هذه الموضوعات على حدة . ففى موضوع المفاوضات يكتب من حين لآخر سلسلة من المقالات يصل بعضها إلى عشر ويقل أو يكثر عن هذا القدر . وفى موضوع السودان ورى السودان يكتب سلسلة أخرى من المقالات . وفى قانون التعويضات تصل مثل ذلك وهكذا .

---

(٢) العدد ١٢٥١ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٢٤ .

وغلب على جميع هذه الكتابات روح النقد العنيف للحكومة في تصرفاتها نحو هذه المشكلات على اختلافها.

أما المفاوضات:

فلعل أخوف ما كان يخافه أمين الرافعي منها المفاوضة التي ستجرى بين حكومة سعد زغلول وحكومة العمال في إنجلترة إنها تقوم على قاعدة ما سماه الكاتب «بالنكبة الوطنية للبلاد — أى بتصريح ٢٨ فبراير»[1]. ويكاد القارىء لا يفتح عددا من أعداد الأخبار في هذه الفترة التي ولى فيها سعد الوزارة إلا ويجد فيه مقالا ضافياً عن المفاوضات، وعن القاعدة التي ستسير عليها.

ثم كان أكثر ما يخافه أمين الرافعي من وزارة سعد زغلول أنها ترجىء النظر في جميع مطالب الأمة بحجة المفاوضات، وانتظار ما سوف تسفر عنه هذه المفاوضات. وقد كان سعد زغلول في أول الأمر متفائلا أكثر مما يلزم من هذه الناحية. فأراد أمين الرافعي أن يحد من هذا التفاؤل أولا، وأن يحض سعدا على الاستجابة لمطالب البلاد وعدم إرجاء ذلك إلى ما بعد هذا الحادث السعيد في نظر زغلول؛ وهو المفاوضات.

كان على وزارة الشعب في نظر أمين الرافعي أن تنظر مثلا في السودان وفي موضوع الميزانية الخاصة بالسودان ومشروعات الري التي يقوم بها الإنجليز هناك ونحو ذلك، وكان النواب المصريون يوجهون الأسئلة البرلمانية إلى حكومة سعد في هذه المشكلات، وكان سعد يضيق بهذه الأسئلة كما رأينا. فمرة يقول للنواب يجب علينا أن ننتظر نتيجة المفاوضات وأخرى يقول لهم: ليس لدينا جيش يسندنا وننفذ به إرادتنا.

وكانت جميع هذه الإجابات تؤذى نفوس المعارضة من جهة، ونفوس المشتغلين بالصحافة غير الوزارية من جهة ثانية.

---

(١) العدد: ١٣١٣ بتاريخ ٨/٦/ ١٩٢٤.

وإلى القارىء مقالا فى هذا المعنى بعنوان :

سعد باشا فى مجلس النواب

(المفاوضات ولا شىء غير المفاوضات)[1]

جاء فيه :

« السودان جزء من مصر لا يتجزأ . وأول نتيجة لهذه الجزئية أن ميزانية السودان تكون جزءاً من ميزانية الدولة وأن تعرض على وزارة المالية المصرية .

(وقد نص على ذلك أمر عال صادر لحكمدارية السودان فى ١٤ مارس سنة ١٨٨٠ إذ جاء فيه . . .

« ولقد استند حضرة النائب المحترم شوق أفندى الخطيب إلى هذا الأمر العالى للمطالبة بعرض ميزانية السودان مع ميزانية مصر . وهو طلب شرعى ومعقول ، فماذا كان جواب الوزارة على هذا الطلب ؟ إنها تهربت من الإجابة عليه إجابة مباشرة ، وأحالت المسألة إلى المفاوضات !!

فالوزارة أصبحت لا تدين بشىء غير المفاوضات ، ولا تعلم وسيلة للقيام بأى عمل غير المفاوضات ، ولا يخفى ما فى الإحالة إلى هذه الوسيلة من التهرب من المسئولية . فضلا عما يترتب عليه من إضعاف مركز مصر أمام الإنجليز .

لقد أصبحت الوزارة إذا سئلت عن أى أمر من الأمور لتنفيذه أو منعه أجابت جوابا واحدا وهو : انتظروا المفاوضات ، فإذا طلب منها وقف مشروعات رى السودان قالت : إنى لا أملك ذلك فانتظروا المفاوضات ، وإذا طلب منها طلب ميزانية السودان بعرضها مع ميزانية مصر أجابت الجواب نفسه . وهو ضرورة انتظار المفاوضات .

---

(١) الاخبار : العدد ١٢٨٧ ، بتاريخ : ١٠-٥-١٩٢٤ .

ولا ندرى الآن ماذا يرجو سعد باشا من هذه المفاوضات . وهو قد جربها كما جربها غيره ولم تنتج أى فائدة . بل أظهرت على العكس من ذلك سوء نية الإنجليز ، ووضحت أنهم لا يريدون من المفاوضة والاتفاق إلا تحقيق ما ترمى إليه السياسة الإنجليزية من مئات السنين ؛ وهو الاستيلاء على مصر بشكل أو بآخر .كما صرح بذلك نفس سعدباشا زغلول فى خطبته الخاصة بتصريحات المستر تشرشل . فإذا كان هذا هو الغرض الذى يرمى إليه الإنجليز من مفاوضاتهم فكيف يعلق سعد باشا هذه الآمال على تلك المفاوضات . ؟ وكيف يحيل إليها حل كل مسألة من مسائلنا الداخلية ؟ . وهل أصبح سعد باشا الآن لا يفرض إلا فرضاواحداً وهو أن المفاوضات ستنجح وأنها ستنتهى بتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ؟

وهل بات من المستحيل احتمال فرض آخر هو فشل المفاوضات وعدم نجاحها ؟

وإذا تحقق هذا الفرض ، وهو المرجح فماذا يقول يومئذ سعد باشا ؟

هل يعود إلى نغمة انتظار المفاوضات بعد أن فشلت ؟

هل يحيل على المفاوضات وقف مشروعات رى السودان ، وعرض ميزانية السودان مع ميزانية مصر ؟

هل نقول إن الفشل فى هذه المفاوضات الرابعة لا يمنع من الدخول فى مفاوضات خامسة وسادسة .

لاجرم — أن هذه السياسة تعد خطيرة الأثر فى قضيتنا ، فضلا عما يترتب عليها من إضعاف نهضتنا ، وإدخال اليأس فى قلوبنا ، وجعل مصيرنا معلقاً بإرادة خصمنا .

إن سعد باشا لا يفتأ يكرر تارة أنه لا يملك طريقة عملية لتحقيق مطالب البلاد ، وحينا أنه ليس لديه سوى المفاوضـات ولا شىء غير المفاوضات . فما نتيجة هذه التصريحات ؟ إن معناها ينحصر فيما يلى :

أولا — أننا لا نملك لحل قضيتنا — بل لحل بعض مشاكلنا الداخلية سوى المفاوضة مع الإنجليز . والمفاوضة معناها الاتفاق — أى أنه ما لم يتفق المتفاوضون على حل خاص يرتضونه فإن المشاكل تبقى بغير حل . فكل ما يرفض الإنجليز قبوله لا يمكننا أن نخلصه من أيديهم .

ثانياً — أننا بهذه التصريحات نعلن للإنجليز مقدما بعجزنا عن استرداد حقوقنا منهم بأية وسيلة من الوسائل ، وأنه ليس فى مقدورنا إلا أن نذهب إليهم ، ونطلب منهم أن يتفضلوا برد هذه الحقوق إذا شاءوا فإذا امتنعوا لم يكن لنا عليهم أى سبيل .

ثالثا — أن مثل سعد باشا فى إعلان هذه التصريحات كمثل قائد أعلن خصومه بنوع السلاح الوحيد الذى يملكه ، أو بسر الخطة الحربية الوحيدة التى يستطيع تنفيذها . وليس لهذا الإعلان من نتيجة إلا إضعاف مركزه ، وإلا تشجيع هؤلاء الخصوم على التحكم فيه ما داموا قد أصبحوا عارفين بطريقة التغلب على السلاح الوحيد الذى يملكه ، فإذا انتزعوا منه هذا السلاح بات النصر التام لهم ، وباء ذلك القائد بالفشل .

رابعا — أن القول بأننا لا نملك لاسترداد حقوقنا سوى المفاوضات معناه أن المفاوضات إذا فشلت ، أو إذا رفض الإنجليز إجراءها وجب على البلاد أن تسلم وتخضع لخصومها ما دام سلاحها الوحيد للعمل قد أصبح مفلولا لا يغنى عنها شيئا . فهل هذه هى الخطة السياسية الحكيمة التى يعلنها رئيس حكومة ، وهو على أبواب النضال مع خصم البلاد ؟

وهل إظهار البلاد فى مظهر العجز والضعف إلى هذا الحد هو الذى يرى سعد باشا أنه ينفعه فى المفاوضات المقبلة ؟

وهل إذا قال الإنجليز فى أثناء مفاوضاتهم إننا لا نعطى غير هذا . وخير لكم أن تقبلوه لأنكم لا تملكون أى وسيلة تأخذون بها غيره ، فماذا عسى

أن يجيب سعد باشا وهو قد أعلن من الآن أن لا سلاح للأمة إلا المفاوضات ، ولا غير المفاوضات ؟

لقد كان جديراً بسعد باشا أن يزن كل كلمة يقولها ، وأن يدرس كل خطة ينوى اتباعها ، وأن يبتعد عن كل تصريح من شأنه تقوية مركز الخصم وإضعاف مركز البلاد .

يقول سعد باشا : إن رأيتم فى اعوجاجا فقوموه لا بألسنتكم بل بالسيوف . ومن يقول مثل هذا لا بد أن يكون واسع الصدر لسماع كل انتقاد يوجه إليه . فما بال دولة الرئيس أصبح ضيق الصدر جداً ؟ وما باله يسعى لمحاكمة الصحفيين وزجهم فى السجون ؟ ما باله يوجه تهمة ارتكاب الخيانات إلى أصحاب الأقلام توطئة للتخلص منهم ومن صحفهم أيضاً ؟ ثم ما باله أخيراً لا يرتاح لاعتراض أى نائب فى المجلس ، ويذهب فى كراهية هذه الاعتراضات إلى حد القول بأن إحراج زغلول يعد إحراجا للأمة ؟

وإذا كان دولته هو الأمة بأسرها فعلام صدر الدستور وجرت الانتخابات ووجد مجلس نواب ومجلس شيوخ ، وتقررت المسئولية الوزارية ؟ علام كانت هذه الإجراءات وكل هذه النفقات ؟ وهل معنى هذا التصريح الأخير إلا أن تكم الأفواه ، وتخرس الألسنة ، وتحطم الأقلام ، ويمتنع الكلام ، والأخذ والرد ، والمناقشة وغير المناقشة ، ويقف الجميع صفاً واحداً مكتوفى الأيدى فى انتظار المفاوضات بكل أدب واحترام واحتشام ؟ حتى إذا جاءت المفاوضات بأى مشروع قابله الناس بالتسليم والقبول ؛ لأن الاعتراض عليه يعد إحراجا لسعد زغلول ، وإحراج زغلول إحراج للأمة ولله فى خلقه شئون .

* * *

وأما السودان :

فقد أثار ضجة كبرى فى داخل البرلمان . وبلغت هذه الضجة ذروتها

فى شهر يونيه سنه ١٩٢٤ حين منعت حكومة السودان وفداً يمثل المؤيدين لفكرة الوحدة من أن يحضروا إلى مصر ويعبروا عن سخطهم الشديد على الحركة الانفصالية التى يقوم بها الإنجليز هناك .

وماكادت هذه الأنباء تصل إلى مسامع الشعب المصرى حتى أظهر غضبه على هذه الحركة ، وانتقلت أصداء هذا الغضب إلى قاعة البرلمان . فعقد جلسة صاخبة فى الثالث والعشرين من يونيه ، وكان من المتكلمين يومئذ النائب عبد الرحمن الرافعى ، ومما قاله يومئذ :

« إن البرلمان كما قال دولة الرئيس - هو ضمير الأمة ، وهو قلبها الخفاق وفى هذه الأيام تدور حوادث خطيرة فى السودان ؛ إذ تقوم هناك حركتان متناقضتان : حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السودانى ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الإنجليزية .

وبعد أن وصف النائب كلا من هاتين الحركتين طالب الحكومة بالاحتجاج على هذه الحركة . وأجاب سعد على ذلك بأن حكومته تشارك النواب شعورهم باستنكار كل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر . وانتهت المناقشة بتقديم الاقتراحات الخاصه بالاحتجاج .

غير أنه على أثر هذه الاحتجاجات اجتمع مجلس اللوردات فى الخامس والعشرين من شهر يونيه ، وصرح (اللورد بارمور) بأن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وأنها لا تسمح بتغيير ما هناك . ورد سعد على هذا التصريح فى الثامن والعشرين من شهر يونيه قائلا للنواب .

« إنى بالنيابة عن الشعب المصرى كله ، وفى حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما عاشت ؛ فهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب ، وتتمسك بهذا الحق فى كل فرصة . . . وإن حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب إنى أريد أن أتمتع

بها دون أصحابها . كلا - ليست هذه طبيعة الوجود ؛ بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب[1] » .

وفى اليوم التالى عرض سعد استقالته على الملك فؤاد محتجا بأن تصريحات (بارمور) تحمله على التخلى عن المفاوضة التى تولى من أجلها الحكم .

وعلى أثر ذلك قامت المظاهرات فى البلاد من أقصاها إلى أقصاها . ووجد الملك فؤاد نفسه مضطراً إلى عدم قبوله الاستقالة ؛ فبقى سعد فى الحكم ، وكان أمين الرافعى من الداعين إلى بقائه ليظل حاملا لمسئوليته[2] .

والحق - لقد كان أمين الرافعى يتتبع تلك الأحداث التى جرت بالسودان ، وكان يقيس مشاعر السودانيين أولا ، ومشاعر المصريين ثانيا، ومشاعر البرلمان ثالثا ، ومشاعر الحكومة آخر الأمر . وكان إذا وجد تراجعا من جانب الحكومة أوقد نار الغيرة فى القلوب ، وصوب سهام النقد إلى ولاة الأمر ، وبالغ فى ذلك حتى لا يدع فرصة لزعزعة اعتقاد الشعب أو اعتقاد الوزارة .

إذ ذاك وجدنا قلم أمين يجرى بسلسلة أخرى من المقالات فاضت كلها غيرة على السودان ، واستمساكا بوحدته مع مصر . وليس شك فى أنه كان لهذه المقالات أثرها البالغ فى موقف البرلمان من هذه الحوادث على النحو الذى شرحناه فى هذا الفصل .

وبحسبنا أن نشير إلى طائفة من هذه المقالات . فمنها :

دسائس الإنجليز فى السودان (بتاريخ ١٩٢٤/٦/٤) .

تصريحات وتصريحات (بتاريخ ١٩٢٤/٦/٥)

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ص : ١٦٩ .

(٢) كتب فى هذا مقالا بعنوان : واجب الحكومة أن تبقى وتعمل راجع الأخبار : العدد ١٣٣٠ بتاريخ ١٩٢٤/٦/٢٨ .

الوزارة الحاضرة والسودان (بتاريخ ١٩٢٤/٦/٧)

العمال المصريون فى السودان (بتاريخ ١٩٢٤/٦/١٤)

هل حكومة السودان مستقلة عن حكومة مصر (بتاريخ ١٥/٦/٩٢٤)

السودان فى مجلس النواب . وماذا صنعت الوزارة للقيام بواجبها (بتاريخ ١٩٢٤/٦/٢١) .

ما أسوأ مصير البلاد إذا اعتبرنا إحراج الوزارة إحراجاً للأمة (بتاريخ ٢٢/ ٦ / ١٩٢٤) .

إلى متى صمت الوزارة والنواب عما يجرى فى الســـودان (بتاريخ ٢٣/٦/ ١٩٢٤ .

مسألة السودان فى مجلس النواب (بتاريخ ٢٤-٦-١٩٢٤) .

لا محل للمفاوضة بعد تصريحات الحكومة الإنجليزية عن السودان (بتاريخ ٢٦-٦-١٩٢٤) .

واجب الحكومة والبرلمان حيال السودان حول مصاريف جيش الاحتلال (بتاريخ ٢٨-٥-١٩٢٤) .

وإلى القـارىء جزءا من المقال الأخير من هذه المقالات على سبيل المثال . قال :

« يخطىء الإنجليز كل الخطأ إذا ظنوا أنهم بتلك التصريحات الاستعمارية المناقضة للشرف وللحق وللعدل يوهنون عزائم المصريين ، ويصرفونهم عن المطالبة بحقوقهم ، فإن الأمة المصرية التى وقفت فى وجه كل غاصب أراد بها سوءا لم تتقهقر أمام أية تضحية طلبت منها فى سبيل استخلاص حقوقها المشروعة . وهى تعلم كما يعلم عنها التـــاريخ - أنها ما وهنت وما ضعفت وما استكانت لأجنبي من الأجانب .

ويكفى أن يذكر الإنجليز كيف كنا نقابل رصاص بنادقهم ومدافعهم

بصدورنا ليعلموا حق العلم أن تصريحاتهم الاستعمارية التي أدلوا بها من فوق منبر مجلس اللوردات ليس من شأنها أن تخيفنا أو تزعزع عقائدنا . بل إن شعب وادي النيل بأسره من منبعه إلى مصبه قد وقف وسيقف في وجه كل اعتداء على حقوقه حتى يستخلص هذه الحقوق لنفسه ولأبنائه ولأحفاده .

وقد كانت مظاهرات الأمس في أرجاء مصر ، ومظاهرات الأسبوع الماضي في أرجاء السودان أول جواب على موقف الحكومة الإنجليزية الجديد.

فليصرح الغاصبون بما شاءوا مما تمليه عليهم أطماعهم الاستعمارية . فما مثل هذه التصريحات إلا كمثل الحطب يلقى على النار فيزيدها اشتعالا واتقادا دون أن يطفئها أو يخمدها كما يتوهم الإنجليز .

وإذا كانت الأمة المصرية قد أخذت تقوم بواجبها الوطني حيال الحوادث الحاضرة فإننا نرجو من الحكومة والبرلمان أن يشتركا اشتراكا فعلياً في تأدية هذا الواجب بغير تقصير ولا تردد .

ولقد كانت دهشتنا عظيمة حينما رأينا مجلس النواب ومجلس الشيوخ يعقدان جلستيهما في مساء الخميس (٢٦ يونية) دون أن يفوه أحد فيهما بشيء عن تصريحات مجلس اللوردات الخاصة بالسودان .

نعم كانت دهشتنا عظيمة حينما انقضت هاتان الجلستان وكأنه لم يقع أي حادث يتعلق بالسودان . فلا الحكومة تكلمت ولا الأعضاء نبسوا ببنت شفة في هذا الموضوع الخطير .

فهل هم يقرون مجلس اللوردات على التصريحات التي ألقيت فيه ؟ إنهم بطبيعة الحال ساخطون متذمرون مستاءون مثلنا ومثل كل مصري من تلك الجرأة الفظيعة التي ألقيت بها تلك التصريحات الاستعمارية . ولكن السخط والتذمر والاستياء والاحتجاج لا يكون بالصمت وإنما يكون بالقول وبالعمل ، فليتكلموا إذن وليعملوا ؛ وليكن ذلك بسرعة وعزم وحزم.

لقد تهاونت الوزارة الحاضرة فى كثير من المواقف المتعلقة بالسودان، وأدلت بتصريحات كان لها أسوأ الوقع فى الموقف الحاضر. ولا نخطىء إذا قلنا إن عليها قسطا كبيراً من المسئولية فيما صارت إليه الحالة، وإنها بضعفها وسوء تصرفها وإعلانها تلك التصريحات البعيدة عن الحكمة وعن المصلحة كل البعد قد شجعت الغاصب على ارتكاب ما ارتكب وإعلان ما أعلن. فلتدع إذن سياستها الماضية جانباً - ولتتبع فى الوقت الحاضر سياسة قائمة على الشجاعة والإقدام وعدم التساهل فى أى حق من الحقوق.

ولا جرم أن البلاد من أقصاها إلى أقصاها مستعدة لتأييدها بكل ما أوتيت من قوة ما دامت تقف فى الأزمة الحاضرة موقفاً وطنيا مشرفا. فلتقدم ولتعمل ولا تتردد فإن الموقف لا يحتمل إلا العمل وإلا الإقدام وإلا العزيمة الصادقة، أما كل ما عدا ذلك من ضعف وتخاذل واستسلام فإنه يلحق أكبر الأضرار بقضيتنا الوطنية.

إن الإنجليز قوم لا يحترمون ضعيفاً، ولا يوقرون مستسلما، بل إنهم كلما رأوا من خصمهم ضعفا ازدادوا فيه طمعا. وها هى أعمالهم تشهد بذلك فإنهم لولا ما رأوه وسمعوه من الوزارة من علامات الضعف ومظاهر الوهن لما ساروا فى افتئاتهم على السودان إلى الحل الذى وصلوا إليه.

وها هم بعد أن رأوا تسليم الوزارة والنواب فى دفع تعويضات الإنجليز يريدون أن يحملوا الحكومة على دفع نفقات جيش الاحتلال بعد أن كان من المقرر إبعاد هذه النفقات من ميزانية الدولة المصرية. فقد اتصل بنا أن (المستر فرنس) فى مقابلته لدولة رئيس الوزراء يوم الخميس الماضى اعترض على حذف مبلغ نفقات جيش الاحتلال من الميزانية، وطلب إبقاء القديم على قدمه - أى الاستمرار على دفع هذا المبلغ. ولا ندرى

بماذا أجاب دولة سعد باشا على هذا الاعتراض ؟ وإنما الذى نراه واجبا هو الإصرار على عدم الدفع ، ولاسيما بعد أن أقر مجلس النواب بالإجماع عدم الموافقة على هذه النفقات .

فليس ثمة مجال للتقهقر ، ولا للعدول عن مثل هذا القرار ؛ فإن العدول معناه الانتحار ، معناه القضاء التام على كرامتنا وحقوقنا ، معناه تلويث سمعتنا وإيذاء شرفنا القومى .

فالأمر لا يحتمل حلين ، ولا يليق معه أى تردد .

وقد كفانا تساهلا واستسلاما فى الماضى فإن هذا التساهل وذلك الاستسلام من جانب الوزارة لم يترتب عليهما إلا الإضرار بموقف البلاد من قضيتها ـ فقد ازداد طمع الإنجليز فينا ـ وهذا معقول منهم . لأنك ما دمت قد فتحت للغاصب بابا يلج منه للوصول إلى شهواته الاستعمارية فإنه لا يرتدعن هذا الباب . فلأجل التخلص منه يجب أن تقفل فى وجهه هذا الباب إقفالا محكما ، ولا تدعه ينفذ منه بأى حال من الأحوال ، ولا بأى عذر من المعاذير .

لقد كانت مسألة التعويضات مأساة كبرى فنرجو ألا يعاد تمثيل هذه المأساة فيما يتعلق بجيش الاحتلال . ولا سيما أن ظهور الحكومة الآن بأى مظهر من مظاهر الضعف يحدث أسوأ الآثار فى صفوف الجهاد القومى ، ويكون مثله كمثل الأمر الذى يصدره القائد العام بالتقهقر بغير نظام فى الوقت الذى يكون الهجوم فيه واجبا ؛ فلتحذر الوزارة الوقوع فى أى خطأ من هذا القبيل ، ولتقدر المسئولية الملقاة على عاتقها فى هذا الظرف العصيب .

* * *

حدث بعد ذلك أن دخل سعد زغلول فى المفاوضات مع المستر ماكدونالد زعيم حزب العمال وانتهت هذه المفاوضات بالفشل . فرجع

سعد إلى مصر وقدم استقالته إلى الملك ولكن الملك رفض هذه الاستقالة فبقى سعد فى الحكم إلى أن حدثت حادثة مقتل السردار (سير لى ستاك) المشهورة فى التاريخ المصرى . وهى الحادثة التى عصفت بوزارة الشعب ، وكانت بمثابة الظلام الكثيف فى سماء العلاقات بين مصر وبريطانيا .

وهو ظلام باتت فيه ظنون كل من الطرفين أسوأ ما تكون نحو الآخر .

وقدم سعد استقالته للمرة الثالثة فقبلها الملك ، وعهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى (زيور باشا) . وكان البرنامج الوزارى لهذه الوزارة الأخيرة قائما على التسليم التام لمطالب الإنجليز . ولذا سميت فى التاريخ « بوزارة التسليم أو وزارة إنقاذ ما يمكن إنقاذه » .

ولم تستطع الوزارة الجديدة أن تصبر على مواجهة البرلمان فاضطرت إلى تأجيله شهرا ، ثم إلى حله جملة ، وذلك بالرغم من أنه لم يكن هناك مسوغ دستورى لهذا الحل الذى لجأت إليه الوزارة .

وأجريت الانتخابات الجديدة فى سنة ١٩٢٥ وبينما النواب الجدد يستعدون لافتتاح الدورة الأولى إذا بالحكومة الزيورية تصدر أمرا بحل مجلس النواب يوم انعقاده، وإذ ذاك بدأت البلاد تقبل على عهد من أقسى عهود الاضطهاد والضغط على الحريات العامة والخاصة .

وزاد الطين بلة أن الوزارة أصدرت إذ ذاك ما سمته بقانون الجمعيات والهيئات السياسية فى السابع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٥ يحتم على هذه الجمعيات إخطار الوزارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها ولجانها الفرعية ، وبغير ذلك يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء . ثم لا يمكن الاعتراف بها بعد ذلك إلا بمرسوم ملكى .

وهكذا ساءت الحالة السياسية من جميع نواحيها وضاقت الصحافة ذرعا بهذه الحالة الجديدة :

فالحياة النيابية معطلة ، والحريات مخنوقة ، والأحزاب متناحرة ، والحكومة لاهم لها إلا إرضاء الملك من ناحية ، والتسليم للإنجليز على طول الخط من ناحية ثانية .

وزاد الطين بلة إذ ذاك ما كانت تلجأ إليه الحكومة يومئذ من تأجيل النظر فى إجراء الانتخابات ، بدعوى الحاجة الماسة إلى تعديل الدستور . وبالفعل استصدرت الوزارة فى يوم ٢٦ مارس مرسوما بوقف عمليات الانتخاب للمجلس الجديد بحجة أنها شرعت فى تعديل قانون الانتخاب .

وبقى الناس على هذه الحال السيئة حتى طلع عليهم أمين الرافعى بطائفة من المقالات فى صحيفة الأخبار دعا فيها إلى انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

وكان من أولى هذه المقالات واحدة له بعنوان .

الدستور يحتم اجتماع البرلمان فى يوم السبت الثالث من الشهر الحالى . بطلان مرسوم حل مجلس النواب .

المجلس المنحل موجود قانونا ويجب اجتماعه[1]

انصرفت الأفكار فى الأيام الأخيرة - بمناسبة قانون الجمعيات السياسية - إلى البحث فى سلطة الوزارة التشريعية فى خلال غيبة البرلمان . فاتفقت كلمة جميع أحزاب المعارضة على أن الوزارة لا تملك التشريع فى الوقت الحاضر ، وأن شروط المادة (٤١) من الدستور غير متوافرة .

وانفردت جريدة الاتحاد بالدفاع عن افتئات الوزارة على سلطة التشريع زاعمة أن فى الاستطاعة تأويل نص المادة (٤١) بما يسوغ هذا الافتئات .

---

(١) الأخبار العدد ١٧٤١ بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

وقد كتبنا كثيراً في هذا الموضوع ، وأثبتنا - كما أثبت غيرنا - أن الوزارة لا تستطيع الاستناد إلى المادة (٤١) لاغتصاب سلطة البرلمان .

على أن الموضوع الذى يجب أن نعنى به الآن ، ونرجو أن يشاركنا الكتاب فى الاهتمام به هو أن البرلمان يجب أن يعود إلى الانعقاد فى يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر الحالى تنفيذاً لأحكام المادة (٩٦) من الدستور التى تنص على ما يلى :

« يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور .

ولا يعترض علينا بأن هذه المادة لا يمكن تنفيذها ما دام مجلس النواب منحلا . فسنبين فيما يلى أن المرسوم الصادر بحله أصبح لاغياً ، وأن المجلس المنحل موجود قانونا ويجب أن يجتمع .

ولا شك فى أننا متى فرغنا من هذه النقطة ، ومتى أصبح محتما انعقاد البرلمان بحكم القانون فى يوم السبت ٢١ نوفمبر وجب على الوزارة أن تنفض يدها من كل تشريع انتظاراً لاجتماع البرلمان صاحب السلطة القانونية فى التقنين .

معلوم أن المظهر الحقيقى للحياة الدستورية إنما هو وجود برلمان تتمثل فيه إرادة الأمة ، ويتولى مراقبة السلطة التنفيذية فى كل صغيرة وكبيرة من أعمالها . فإذا انعدم البرلمان انعدمت معه كل مظاهر الحياة الدستورية . ومن أجل هذا كانت فكرة حل مجلس النواب مثاراً لكثير من المناقشات خوفاً من أن ينقلب الحل المؤقت إلى حل أبدى يكون به القضاء على الدستور وعلى الحياة النيابية .

وقد طرحت هذه الفكرة مرات عديدة على بساط البحث ، وخطب

كثير من رجال التشريع فى فرنسا وغيرها . فذهب بعضهم إلى أن حق حل مجلس النواب يعد مناقضاً لمبدأ سيادة الشعب ، وسلطة الأمة . لأنه يسمح بالقضاء على السلطات القانونية لأولئك الذين يمثلون الشعب تمثيلا حقيقيا كما أن حق الحل يناقض أيضاً مبدأ فصل السلطات ، لأنه يسمح للسلطة التنفيذية بحل الفرع الأساسى للسلطة التشريعية (انظر خطاب برتولد Bertauld الفقيه الدستورى المشهور والأستاذ فى جامعة كان) . ولكن أنصار نظرية حق الحل ذهبوا إلى أن هذا الحق ليس فيه مساس بسلطة الأمة ، بل هو مظهر من مظاهرها ، لأن الغرض الحقيقى من استعمال حق الحل هو الرجوع إلى الأمة لمعرفة رأيها الحاسم فى الخلاف القائم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ،ويرى أنصار نظرية حق الحل أنه لأجل أن يكون هذا الحق متمشياً مع مبدأ سلطة الأمة يجب أن تكون استشارة الأمة حاسمة . بمعنى أن الرأى الذى تسفر عنه الانتخابات الجديدة يجب تنفيذه .

وانه لايجوز بأى حال من الأحوال أن يعقب الحل الأول حل آخر إذا كان الحل الأول لم يؤد إلى النتيجة التى أرادتها السلطة التنفيذية .

* * *

ولما سادت نظرية حق حل مجلس النواب رأى علماء الدستور أن أن يحيطوها بضمانات تحول دون تعطيل الحياة البرلمانية . فاشترطت بعض الدساتير - كالدستور الفرنسى - موافقة مجلس الشيوخ على الحل قبل تنفيذه .

وقد دافع (المارشال ماكمهون) عن ضرورة هذا الشرط فى رسالة وجهها إلى الجمعية التشريعية قال فيها :

إن استخدام هذا الحق الخطير يعد ذا نتائج جسيمة . وإنى أنا نفسى أتردد فى الالتجاء إليه إذا كانت السلطة التنفيذية فى ظروف حرجة - لاترى

نفسها مؤيدة بمساعدة مجلس آخر ذى صبغة حكيمة ومعتدلة ».

على أن موافقة مجلس الشيوخ ليست وحدها الضمانة التى أحيط بها حق الحل . ولا سيما أن هذه الضمانة ليست موجودة فى أغلب الدساتير .

ولكن الضمانة الحقيقية التى وضعت فى كفة الميزان مع حق الحل هى ضرورة الإسراع بإجراء انتخابات جديدة وعقد مجلس جديد يحل محل المجلس القديم .

وقد شرح (الأستاذ اسمان) هذه الضمانة بقوله : « إن حل مجلس النواب يترتب عليه نتيجة حتمية لازمة ، هى انتخاب مجلس جديد . وهذا الانتخاب هو الغاية الأصلية من استخدام حق الحل . ويجب أن تجرى الانتخابات بسرعة حتى تنتهى الأزمة فى أسرع وقت ، فضـــلا عن أنه فى الاحتمال حدوث خطر إذا تركت السلطة التنفيذية تحكم بغير رقابة قائمة فى مثل الظروف التى تستلزم حل المجلس » .

وقد وضع (الأستاذ بول ماتر P. Matter) كتاباً جليل الشأن فى موضوع (حل الجمعيات البرلمانية) - تناول فيه شرح تاريخ هذا الحق وشروطه وضماناته وجميع النصوص الخاصة به فى جميع الدساتير . وأفرد بابا تكلم فيه عن شروط حق الحل وقسمها إلى ثلاثة أقسام :

أولا - ضرورة وجود مجلس قائم - أى أنه لا يجوز حل مجلس قبل أن ينعقد . فإن هناك حكومات عندما ترى أن الانتخابات لم تسفر عن أغلبية فى جانبها تبادر إلى حل المجلس على أثر الانتخابات وقبل اجتماع المجلس الجديد نفسه . ففى مثل هذه الحالة يعد الحل باطلا لأن الغرض من الحل هو استشارة الأمة فى أمر ، فيجب أن تسمع آراء النواب الجدد الذين أدت إليهم عملية الاستشارة . أما طرد هؤلاء النواب قبل سماع رأيهم فإنه بمثابة احتكار لرأى الأمة وإرادتها . وبذلك ينقلب حق الحل إلى وسيلة خطرة يراد بها حكم البلاد على غير إرادتها .

ومن أجل ذلك نرى بعض الدساتير تنص نصاً صريحاً على أن المجلس الجديد لا يجوز حله قبل أن تمضى على اجتماعه مدة ثلاثة أشهر .

ثانياً ـ لأجل أن يكون هناك حل صحيح للمجلس يجب أن يكون هناك مرسوم صادر من رئيس الدولة ، وأن يكون هذا المرسوم صحيحاً شكلا وموضوعا .

ثالثا — تجب دعوة الناخبين فى ميعاد خاص وعقد المجلس الجديد فى ميعاد خاص ـ وهذا هو الضمانة الأساسية التى يجب أن يحاط بها حق الحل ، وقد كتب عنها (الأستاذ بول ماثر) ما يلى :

« إن اجتماع الناخبين وعقد المجلس الجديد هما العلامة الأساسية التى تميز بين حق الحل وما يسمونه فض المجلس بلا قيد ولا شرط .

فإذا كان رئيس الدولة يستطيع أن يفض النواب بدون أن يكون ملزما بإبدالهم فى مدة محددة بواسطة القانون فإنه لا يكون ثمة نظام برلمانى ، ولا مجرد نظام نيابى — بل يكون هناك مجرد جمعيات عمومية تدعى وتفض بمحض إرادة الملك .

أما إذا كان رئيس الدولة لا يستطيع أن يستخدم حق الحل إلا بشرط إبدال المجلس المنحل بمجلس جديد فإن استخدام هذا الحق يعد بمثابة دعوة واستشارة للشعب . وبذلك تكون البلاد محكومة حقيقة بواسطة ممثليها » .

وقد تكلم المؤلف بعد ذلك عن المدة التى يجب أن تجرى فيها الانتخابات وأنها يجب أن تكون قصيرة ، بحيث لا تتجاوز شهراً أو ستة أسابيع ، وعلل ذلك بقوله :

« إن من الخطر على بلد أن يظل مدة طويلة محروما من وكلائه ، وإن الروح الأساسية والغرض الرئيسى للنظام البرلمانى أو النيابى إنما هو وجود برلمان ، وكلما كانت الأزمة قصيرة كان ضررها قليلا . فلا تكدر صفو

البلاد تكديراً عميقاً ، ولا يطول زمن الاضطراب الفكرى .

ويلاحظ أن الدساتير الحرة هى التى تأخذ بنظرية المدة القصيرة . كما أن الحكومات النزيهة المخلصة تتجنب دائماً إطالة مدة الانتخابات ، وامتداد الزمن الذى تكون فيه البلاد محرومة من نوابها .

مخالفة الشرط الثالث وعدم دعوة الناخبين والمجلس الجديد :

ثم أردف المؤلف كلامه المتقدم بقوله : « ولكن ماذا يحدث إذا كانت الحكومة تخالف هذا الشرط الثالث ، وتمتنع عن دعوة الناخبين والمجلس الجديد ؟

للإجابة على ذلك يجب أن نميز بين الفرضين الآتيين :

أولا — إذا كان الدستور اشترط أن يتضمن أمر الحل بيان التاريخ الذى تجرى فيه الانتخابات ، والتاريخ الذى يجتمع فيه المجلس . فإن كل أمر بالحل لا يشتمل على هذه البيانات يكون باطلا بطلانا أصليا .

ثانياً — أما إذا كان الدستور اشترط فقط أن تجرى الانتخابات ، ويجتمع المجلس الجديد فى ميعاد محدود دون أن يحتم النص على ذلك فى أمر الحل ففى مثل هذ الحالة يجب الانتظار إلى أن تنتهى المدة المنصوص عليها فى الدستور . فإذا لم تدع الحكومة الناخبين ، ولم تعقد المجلس فإن أمر الحل يعتبر ملغياً ، ويجب على المجلس القديم أن يستأنف وجوده .

وقد شرح هذه النظرية (الأستاذ موتييه) فى الجمعية التأسيسية التى انعقدت يوم ٤ سبتمبر سنة ١٧٨٩ . كما أن الفقهاء الفرنسيين أخذوا بها . (أقرأ كتاب :

Rossi' Droit Contitutionne Berriat Sainte - Prix' Commentaire Sur la Charte.

وكانوا دائما يؤيدونها . وفضلا عن ذلك فإنها قد أيدت من فقهاء الأجانب ، ولا سيما الإيطاليين .

انتهينا الآن من بيان آراء علماء الدستور فى حق الحل وشروطه وضماناته . وبقى علينا أن نطبقها فيما يتعلق بمصر .

فإن الذى وقع فيها أن الحكومة حلت مجلس النواب ، وكان أمر الحل مشتملا على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة ، وعلى تحديد موعد لاجتماع المجلس الجديد ، وهذا نص الأمر :

« يحل مجلس النواب – المندوبون مدعوون لإجراء الانتخابات الجديدة لأعضاء مجلس النواب فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ – مجلس النواب الجديد مدعو إلى الاجتماع فى أول يونية سنة ١٩٢٥ » .

هذا نص المرسوم الصادر بحل مجلس النواب ، ولكن الحكومة لم تنفذه بل خالفت أحكامه مخالفة صريحة ؛ فلا هى دعت المندوبين فى الميعاد المحدد ؛ ولا هى دعت مجلس النواب الجديد فى الميعاد المحدد ؛ بل عمدت إلى إصدار مرسوم آخر أوقفت به تقديم الترشيحات وجميع عمليات الانتخاب الأخرى ، وبذلك عطلت تنفيذ المرسوم .

وغنى عن البيان أن المرسوم الثانى باطل بطلانا أصليا ؛ لأنه يعطل تنفيذ المادة (٨٩) من الدستور التى تحتم إجراء الانتخابات الجديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين ، واجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب .

فنحن إذن أمام مرسوم بحل مجلس النواب امتنعت الحكومة عن تنفيذه . وحيث أن المدة الواردة فيه والتى اشترطها الدستور ليكون أمر الحل صحيحا قد انتهت دون إجراء انتخابات جديدة ، فمرسوم الحل قد أصبح ملغيا منذ ٢٣ مايو ، وبذلك تزول جميع آثاره ويصبح المجلس القديم موجوداً قانوناً .

ولما كانت الوزارة بعملها هذا وتعطيلها الحياة البرلمانية قد اعتدت على

الدستور اعتداء صريحاً ، ولا يجوز لنواب البلاد أن يدعوها تواصل هذا الاعتداء .

ولما كانت المادة (٩٦) صريحة فى أن البرلمان يجب أن يدعى للاجتماع قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور » .

ولما كان النواب قد أقسموا اليمين باحترام هذا الدستور .

ولما كان هذا الاحترام لا يتم إلا بتنفيذ أحكامه ، فيجب إذن على النواب أن يجتمعوا فى يوم ٢١ نوفمبر باعتبارهم مجلس نواب . كما يجب على الشيوخ أن يجتمعوا فى نفس اليوم باعتبارهم مجلس شيوخ ، ويستأنفوا عملهم ، ويعيدوا للبلاد حياتها البرلمانية طبقاً لأحكام الدستور .

ولا شك فى أن الوزارة لا تستطيع منع هذا الاجتماع لأنها بهذا المنع ترتكب اعتداء صارخاً على الدستور ، وتعطل حكم المادة (٩٦) منه .

فإذا كان فى مصر دستور ، وإذا كان هذا الدستور نافذاً ، وإذا كانت اليمين التى أقسمت له قائمة ، فلا مندوحة عن اتباع هذه الطريقة ، ولا مفر من اجتماع البرلمان فى يوم ٢١ نوفمبر .

* * *

ما كادت هذه المقالة بل البحث الدستورى القويم يذاع فى الجماهير حتى تنبهت له الأحزاب السياسية على اختلافها ، وأصدر كل حزب منها قراراً فى هذا الموضوع الخطير . وصمم أعضاء البرلمان على الاجتماع مهما كانت الظروف ، ولكنهم حينما رأوا أن اجتماعهم متعذر بدار النيابة فسيمنع بحكم القوة المسلحة أجمعوا رأيهم على أن يكون الاجتماع بفندق الكونتنتال بميدان الأوبرا بالعاصمة . « فاجتمعوا فى يوم ٢١ نوفمبر

من الساعة التاسعة صباحا ، وامتلأت بهم ردهات الفندق ، وكان منظر اجتماعهم رائعاً جليلا ، وكانت الحماسة بالغة أقصى مداها .

« ومن طريف ما حدث فى ذلك اليوم المشهود أن زيور باشا رئيس مجلس الوزراء كان يقيم كعادته فى هذا الفندق ، فنزل من غرفته وبارح الفندق فى الوقت الذى كان يعج فيه بالنواب والشيوخ ؛ فلم يلق باله إلى الاجتماع . بل ربما لم يفطن إليه ، وحيا ممثلى الأمة التحية المعتادة ، وبارح الفندق قاصداً مجلس الوزراء[1] » .

---

(١) فى أعقاب الثورة · ص ٢٤٣ .

الفصل الحادي عشر

بين الصحفي والزعيم

الزعيم في كل أمة من الأمم هو قائدها ومرشدها إلى مايعتقد أن فيه خيرها وتقدمها ،وما به تحقيق للمطالب التي وعد الأمة بها ، فسعى لها سعيها ، وانقاد له الشعب في هذا السعي كما ينقاد الجند لقائدهم في المعركة . ومن هنا كان الزعيم كالراية أو العلم الذي يعتبر رمزاً للأمة أو الدولة وعنواناً لها .

والصحفي في الأمة أشبه مايكون بالرائد لهذه الأمة .

والرائد نفسه كالمصباح ينير الطريق للناس ، وتظل ذبالته تجاهد في هتك أستار الظلام فيما تكشف للناس عن جميع العقبات التي أمامهم ، والأحجار التي تعترض طريقهم ، والمنعرجات التي يتعرج إليها الطريق الطويل الذي يسيرون فيه .

وكما يحتاج الجيش إلى القائد ، فكذلك يحتاج هذا الجيش إلى الرائد . بل إن حاجة الجيش وقواده إلى رواد يرتادون له الطريق ربما لاتقل عن حاجة هذا الجيش إلى الطعام والشراب ، وإلى المعدات والأدوات اللازمة له في ميدان القتال .

ولقد كان سعد زعيم الأمة المصرية بلا منازع ، كما كان أمين الرافعي من أكبر رواد هذه الأمة في الواقع . وقد فهم كل من الرجلين مهمته على أحسن وجه . فقاد سعد أمته ـ في حدود إمكانياتها ـ من نصر إلى نصر . وقام أمين الرافعي ـ في حدود إمكانياته كذلك ـ بعمل الرائد الذي لا يكذب أهله ، فكان يبصرهم بمواقع الزلل ، ويرشدهم دائماً إلى خير العمل . والذي لاريب فيه أن أمينا في أداء واجبه هذا كان يصدر عن صدق وأمانة ،

وشرف ونزاهة . وكان يأخذ نفسه دائما بما يعتقد أنه الحق - لاينظر فى ذلك إلى الأشخاص ، ولكن ينظر دائما إلى المبادىء . وقد أجمع المعاصرون له على هذه الشهادة . وها نحن الآن نرى أن البحث يؤدى بنا إلى هذه النتيجة

من أجل ذلك لا يعجب التاريخ - وهو يستعرض سيرة هذين الرجلين - حين يجد الصحفى مرة ينصر الزعيم ، وأخرى يبدو معارضا له ، أو حين يرى هذا الزعيم مرة يرضى عن هذا الصحفى الكبير ، وأخرى يسخط عليه . وانا لراغبون هنا فى أن نلقى نظرة عاجلة على تاريخ العلاقة بينهما معتمدين فى ذلك على مانشرته صحيفة الأخبار من مقالات كثيرة فى هذا المعنى .

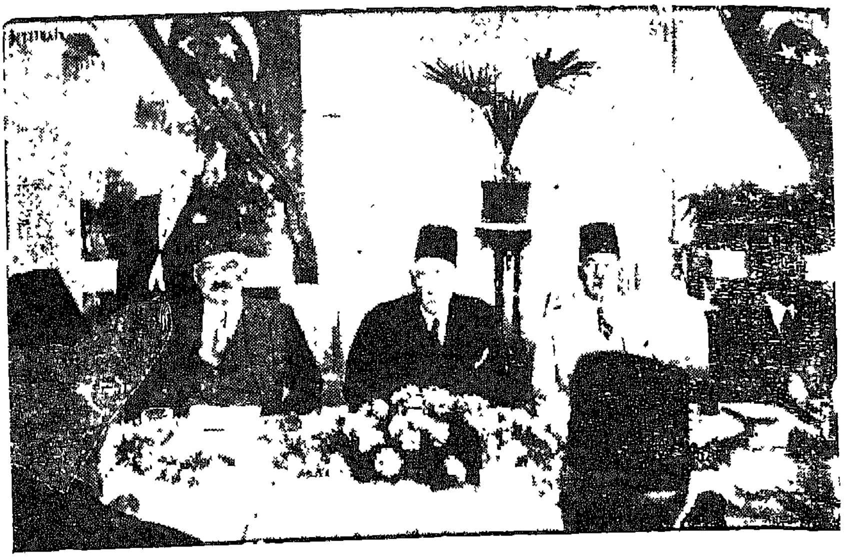
* * *

غير أننا مضطرون قبل ذلك إلى أن نعرض لوصف موجز بقدر المستطاع لشخصية سعد زغلول كما عرفها مؤيدوه ومعارضوه ، فإن فى معرفة ذلك مايعيننا على معرفة أسباب المودة أو الخصومة التى نشأت بينه وبين صاحب السيرة التى نكتبها .

اتفق المؤيدون والمعارضون على أن سعداً كان ذا شخصية شعبية فى غاية القوة ، وأنه لعظم هذه الشخصية تحول فى نظر الجماهير إلى أسطورة كالأساطير التى كان يتخيلها اليونان الأقدمون ، ويتصورون فيها الزعماء أربابا أو آلهة . ومن ثم أصبحت زعامته حقيقة من حقائق التاريخ القومى لمصر الحديثة . اعتبر ذلك فى الائتلاف الذى حدث سنة ١٩٢٥ ، فقد أقر له خصومه السابقون بزعامته ، وولوه رآسة البرلمان الذى انعقد من تلقاء نفسه فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وأسندوا اليه رياسة المؤتمر الوطنى الذى جمع الأحزاب المؤتلفة كلها فى فبراير سنة ١٩٢٦ . . . . ولما اضطر سعد إلى التنحى عن رياسة الوزراء سنة ١٩٢٦ كان هو الذى اختار من يرأسها . فاختار عدلى سنة ١٩٢٦ ، واختار ثروت سنة ١٩٢٧ . وهذه الظواهر كلها تدل دلالة صريحة على أن زعامة سعد للأمة قد اعترف بها الجميع[1] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى . فى أعقاب الثورة ص : ٢٩٣ .



سعد بين عدلى وثروت

كما اتفق المؤيدون والمعارضون على « وطنية » سعد وصدق غيريه على مصلحة قومه . حتى لقد كان الفرق عظيما من هذه الناحية بينه وبين أعضاء الوفد المصرى . وقد تجلت وطنية سعد أكثر ما تجلت فى موقفه من الإنجليز من جانب ، وموقفه من الملك من جانب آخر .

فأما موقفه من الإنجليز فقد ظهر فى المفاوضات الرسمية التى جرت بينه وبين المستر ماكدونالد سنة ١٩٢٤ وفيها عبر عن مطالب البلاد بأصدق مما عبر عنها فى سنة ١٩٢٠ مع المفاوض الإنجليزى العتيد لورد ملنر . كان سعد فى المفاوضة مع ملنر راضيا عن وجود قاعدة بريطانية فى السويس (ولكن فى الشاطىء الأسيوى للديار المصرية) . وكان سعد فى المفاوضة مع ماكدونالد يشترط سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ، وسحب المستشار المالى ، والمستشار القضائى من الحكومة المصرية ، وأغفل سعد فى مفاوضته مع ملنر موضوع السودان ولكنه عاد يستمسك بالسودان فى المفاوضة مع زعيم حزب العمال . وهكذا خيب سعد ظنون الاحتلال ، وكان هذا الاحتلال يظن يومئذ أنه سينال من سعد مالا يناله من سواه .

وأما موقفه من السراى فقد تجلى بوضوح فى دفاعه عن سلطة الأمة ـ تلك السلطة التى هى قوام النظام الديمقراطى فى جميع الشعوب الحرة المستقلة

وقد كان الملك يسعى جاهدا فى أن ينقص من هـــذه السلطة . وكان الملك ـ كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ـ « ينقم من سعد وصوله إلى رياسة الوزراء بإدارة الأمة ، واعتزازه المستمر بثقة هذه الأمة فاحتمله على مضض ، وظل يرقب الحوادث لكى يضرب ضربته التى يقضى بها على الزعيم المستند إلى قوة الشعب فى منصب الحكم »[1] .

ومن هنا كان الفرق عظيما جداً بين سعد وغيره من رؤساء الأحزاب ن ذلك الوقت . فبينما كان سعد يناضل فى سبيل سلطة الأمة إذ بغيره من الرؤساء يتملقون الملك بتمكينه من أخذ شىء من هذه السلطة .

من ذلك أن خلافا قام بين الملك وسعد على من له حق تعيين الشيوخ أهو الملك أم الوزارة ؟

واستمسك سعد فى هذا الخلاف بالقاعدة القائلة (بأن الملك يملك ولا يحكم) . والقاعدة القائلة بأن الوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة كلها بدون استثناء . واحتكم الجانبان إلى (البارون ڤان دى بوش) النائب العام لدى المحاكم المختلطة إذ ذاك ، فحكم البارون « بأن عدم مسئولية الملك يعتبر أساساً للنظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطة إلا بواسطة وزارئه وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية . لذلك أرى أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ لا يكون إلا بناء على مايعرضه مجلس الوزراء »

هذا ما اتفق عليه المؤيدون والمعارضون لسعد . لكنهم اختلفوا فيما وراء ذلك

ذهب خصوم سعد إلى أنه كان من أسباب الانقسام الذى أصاب وحدة الأمة ، وأنه أشعل نار الخلاف بين الزعماء إلى الحد الذى أضر

---

(١) المصدر المتقدم ص ٢٩٢

بمصلحة هذه الأمة . وحين طلب إليه أنه يحتكم فى هذا الخلاف إلى الأمراء رفض هذا الاحتكام قائلا يومئذ : « إن الاحتكام شأن الأكفاء » - وأين منه ثروت وغير ثروت فى تمتعه بثقة الأمة ، ليحاول أن يقف إلى جانبه فى مقام الخصومة ؟[1] .

ومن الأمور التى عابوها على سعد أيضا ميله إلى « المحسوبية » . وهو داء وبيل وكان ولم يزل سببا من أسباب تأخر الأمة . فقد أصر سعد على أنه تكون حكومته زغلولية لحما ودما . وفى سبيل ذلك رفت من الموظفين من رفت ، واضطهد من العمد والأعيان من اضطهد .

وعيب ثالث وصفه به الخصوم ، وألصقوه به دائما ؛ وهو أنه كان يضيق بالمعارضة ، وأنه من أجل ذلك تساهل فى إيقاع الأذى على بعض صحف المعارضة ، وقدم بعضها فعلا إلى المحاكمة - كما كان الشأن مع جريدة السياسة التى كان يقوم بتحريرها الدكتور محمد حسين هيكل .

وأما المؤرخون الإنجليز فقد عدوا من عيوب سعد « أنه لم يكن على استعداد ما للتضحية بشعبيته والنزول على مطلب السياسة الواقعية ، الإنجليزية أى أن خصومه الإنجليز كانوا يظهرون استعدادهم دائما للاجتماع به فى أى وقت يحاول فيه ان يكون واقعيا ليلتقى معهم فى بعض الطريق وذلك فى سبيل الوصول إلى ترضية تكون خطوة تمهيدية لتحقيق مطالب الأمة »[1] .

كما عاب هؤلاء المؤرخون الإنجليز على سعد معارضته الشديدة لكل محاولة أراد بها عدلى يكن أن يقرب إليه سعدا ليشتركا معا فى مفاوضة الحكومة البريطانية . ويقول جون مارلو فى ذلك : إن سعدا عمل على عرقلة كل معاهدة يقوم بها عدلى مع الإنجليز مهما كانت شروطها . وكان فى ذلك يغض النظر عن المصالح الحقيقية لبلاده . لأنه يعتبر أن هذه المصالح ليست إلا إداة من أدوات الدعاية لا أكثر ولا أقل أى أنه لم يكن تعنيه مصالح

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسه المصرية جـ ص ١٨٢

«2» Joon Marlowe : Anglo - Egyptian Relations p. 2 4

بلاده ، بل كان يضحى بهذه المصالح فى سبيل مصلحته الشخصية . وعلى ضوء هذه الحقيقة وحّد زغلول بين شخصيته وأمانى الأمة المصرية . وهو بهذا الاعتبار لم يكن يختلف عن منافسيه من رجال السياسة »[1] .

وأما الأستاذ أمين يوسف (بك) والد الأستاذين مصطفى أمين وعلى امين صاحبي جريدة (أخبار اليوم) - فقد أحصى على سعد عيوبا منها .

أنه بعد انتصاره الأول فى الميدان السياسى لم يحتفظ بأصدقائه القدماء بطريقة أو بأخرى ؛ فأعطى بذلك فرصة لرجال القصر للعمل ضده .

والخطأ الثانى أنه أبعد الأحرار الدستوريين عن مجلس الشيوخ ، مع أنه كان ينبغى له أن يتيح الفرصة لهؤلاء لكى يكونوا ممثلين فى هذا المجلس .

والخطأ الثالث فى نظر الأستاذ أمين يوسف أن سعدا لم يحاول أن تكون له جريدة رسمية تنطق باسمه فى أثناء الحكم . فأتاح بذلك الفرصة كاملة لخصومه لكى ينالوا منه[2] .

* * *

هذه صفحة سعد ذكرنا فيها باختصار شديد بعض ماله ، وما عليه ،فاذا كان موقف أمين الرافعى من هذه الشخصية العظيمة التى كانت قطب الرحى من جميع الحوادث السياسية التى وقعت بمصر منذ قيام الثورة إلى أن توفى الرجل الذى قاد هذه الثورة - وكانت وفاته فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٧ ؟

نحن نعلم أن صحيفة الأخبار ولدت فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ وقبل البدء فى مفاوضات ملنر فى سنة ١٩٢١ . وفى هذا الجو السياسى الذى امتاز بالقلق الزائد من الجانبين كان على أمين الرافعى أن يعلن ثقته بالوفد المصرى، وأن يعمل جاهدا على إنجاح المفاوضات فى تحقيق مطالب الأمة ، وأن

---

(١) ‹1› Joan Marlowe : anglo Egyptian Relations . P. 2 H O

(٢) ‹2› -Amin Youssef Bey : Independent Êgyqt ' chapter VIJI.P. 134 —149

يحافظ فى الوقت نفسه على وحدة البلاد . وتلك هى الأعمال الثلاثة التى حققها الكاتب وصدر عنها فى كل ما نشر له من مقالات فى صحيفة الأخبار إذ ذاك . وإلى ذلك الوقت كان الصحفى الأمين على اتفـــاق تام مع الزعيم الكبير .

ثم ما لبث الرجلان أن اختلفا بعد ذلك . وكان أول هذا الخلاف فى الوقت الذى قبل فيه سعد استئناف المفاوضات مع لجنة ملنر وذلك عقب الفراغ من استفتاء الأمة المصرية وقبل أن يفكر سعد فى (تعديل الأساس) الذى تبنى عليه هذه المفاوضات ؛ وهو إلغاء الحماية البريطانية ، ورفع الأحكام العرفية ، وإعلان الحكومة الإنجليزية قبولها لتحفظات الأمة المصرية . وهى أمور قال بها سعد ، ثم بدا من أحاديثه وتصريحاته بعد ذلك أنه عدل عنها[1] ولم يكتف بذلك حتى طفق يغمز جريدة الأخبار فى هذه الخطب والتصريحات .

وإذ ذاك نشرت (الأخبار) لأمين الرافعى هذا المقال بعنوان :

نحن أنصار المبدأ لا أنصار الهيئات والأشخاص[2]

جاء فيه : كانت (الأخبار) ومديرها فى نظر معالى سعد باشا مثالا للوطنية الصادقة . وكان الرئيس يتفضل من وقت لآخر بإعلان ذلك ، وامتداح خدمات هذه الجريدة فى تلغرافاته التى يبعث بها إلينا ، وفى كتبه الخاصة ، وفى تصريحاته المتعددة .

فما باله اليوم قد انتهج حيالها نهجاً آخر ؟ وما زال ينتقل من دور إلى دور حتى أراد بالأمس أن ينال من وطنيتنا ـ وهى كل ما نملك فى هـــذه الحياة . بل هى الشيء الذى يعتقد سعد باشا أنها فوق منال الشكوك .

وإذا كان سعد باشا يرى أنه يعامل من يظن أنهم خصومه السياسيون

(١) أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ـ حوادث سنة ١٩٢١ ـ ص ٢٧٣

(٢) الاخبار . العدد ٤٠٦ بتاريخ : ١٩٢١/٦/٢٣

بمثل هذا السلاح مستفيداً من المركز الذى أولته الأمة إياه فليعلم أنه سلاح خطر لا يملك دائماً أن يكون فى قبضته فيمنح الوطنية من يشاء ، ويمنعها ممن يشا. فليتق الله الذى يعرف ما فى الضمائر. وليخش حسابه يوم لا ينفع مال ولا بنون ، ويوم لا أنصار ، ولا هتاف ، ولا مظاهرات .

نعم ـ ليخش قصاص الله العادل إذا هو تعرض لوطنية الناس ، وهاجم ضمائرهم ، وطعن فى ذممهم ـ وإذا كان الله قد وهبه ما وهب فليكن شكره لله بالانصراف إلى ما فيه مصلحة هذه البلاد الأسيفة المحزونة . أما تجريح وطنية أبناء الأمة ، والاعتداء على كرامتهم فلا يستفيد منه إلا خصوم البلاد وأعداؤها .

خطب الرئيس بالأمس فى حفلة تكريم لمواطنيه ، فغمز (الأخبار) وقال إنها صحيفة وزارية . وقد أردنا أن ننشر الخطاب برمته ، وبعثنا بمن يأتى لنا بصورة منه من سكرتارية الوفد ، فأبوا أن يعطوها لنا .

على أننا لا ندرى من أين جاء للرئيس أن (الأخبار) من الصحف الوزارية ؟ وما هى الأدلة التى ارتكز عليها سعد باشا فى إسناد هذا الوصف لجريدتنا ؟ بل ما هو العامل الجديد الذى جعل سعد باشا يقف هذا الموقف الغريب حيالنا ؟

أذلك لأننا ثبتنا على موقف واحد ، وتمسكنا بمبدأ واحد ، ولم نشأ أن نسير وراء الخطط الجديدة التى اختطها ، ثم عاد فعدل عنها ؟

لقد كان مبدؤنا ومبدأ الوفد ، ومبدأ رئيسه أن الدخول فى المفاوضات محرم على الجميع حتى تقبل تحفظات الأمة . فلما قام الخلاف بين المتعجلين وغير المتعجلين حملنا حملة شديدة على الخطة المخالفة . فأعجب الرئيس بما كتبنا ، وأرسل تلغرافه المشهور الذى يظهر فيه موافقته على ما نكتب ، ويقول إن مقالاتنا جديرة بأنواع المديح والشكر .

فهل غيرنا هذه الخطة حتى يتهمنا الرئيس فى وطنيتنا ؟ أم أنه هو الذى غير ، فأبينا أن نجاريه فى تغييره ؟

لقد كان الرئيس يعلم أننا سنظل إلى الأبد متمسكين بهـذه الخطة حتى لو عدل عنها الوفد !

فقد كانت وصلت إلى مصر إشاعات بأن الوفد ربما قرر العدول عن ضرورة تحقيق التحفظات قبل الدخول فى المفاوضات[1]. وسئلت فى ذلك وقلت إنى لا أوافق على تعديل الخطة وسأستمر مدافعاً عنها إلى النهاية ، ولو اصطدمت بالوفد . وقد كتبت بذلك إلى عضو كبير فى الوفد أخبره فيه بتصميمى على خطتى مهما غير الوفد وبدل !

ولما صرح الرئيس لمكاتب الديلى هرالد ، ومندوب الأخبار بتصريحه الذى أهمل فيه التحفظات ، واكتفى بدخول المفاوضات قبل التأكد من إلغاء الحماية كنت أول من انتقد هذا التعديل فى الخطة . ثم عاد الرئيس فصحح حديثه . فلماذا لم يحاول سعد باشا وقتئذ أن ينال من وطنيتى كما يفعل الآن ، مع أن الموقف واحد ؟

أما ما حدث بعد ذلك فهو معلوم مشهور ، وقد أراد الرئيس أن يدخل المفاوضة قبل قبول التحفظات من جانب بريطانيا فلم أجد بداً من انتقاد هذه الخطة لمنافاتها من جهة لخطة الوفد الأولى ، فضلا عن اعتقادى واعتقاد الكثيرين بضررها على البلاد .

وقد ناقشنى الرئيس فى ذلك مرات فلم يقنعنى بصواب هذا التغيير ؛ بل إنه صرح لى مرة بما جعلنى أزداد تمسكا بحق . وكان هذا فى أثناء الوليمة التى أقامها سعادة عبد الخالق مدكور (باشا) لمعاليه .

صرح معاليه يومئذ بأنه يعتقد أن الدخول فى هذه المفاوضات لا يفيد

---

(١) من الثابت أن ذلك إنما كان رأى الأغلبية من شباب الوفد المصرى . ولكنه لم يكن أبداً من رأى سعد زغلول نفسه .

فلما سألته : لماذا تريد الدخول فيها إذن ؟ قال : لأن الأمة تريد ذلك . فقلت له . من أين جاءك أن هذه إرادة الأمة ؟ قال : إنى أعلم ذلك .

فالرئيس كان متفقاً معنا على أن هذه المفاوضات لا تجدى ، ومع ذلك فقد ناصبنا العداء لا لسبب سوى أننا كنا نعبر عن اعتقادنا ، وكنا نقول بضرورة (تعديل الأساس) قبل كل شيء .

فهل هذا الموقف الصريح منا يستوجب من سعد باشا هذه المطاعن التى يكررها فى مجالسه ، وبواسطة أنصاره ، ثم يعلنها أخيراً فى خطاباته ؟

يا معالى الرئيس .

لقد تبين لكم وللأمة أنكم لو كنتم تمسكتم بخطة الوفد الأولى لما وصلت البلاد إلى هذه الحالة المحزنة ـ حالة الانقسام والشقاق . فهل يكون الداعى لتلك الخطة ممن يتهمون فى وطنيتهم ؟

لقد كنا نقول إن المفاوضة على الأساس الحاضر ضارة بالبلاد . فى حين أنكم أحللتم للوزارة قبل أى إنسان آخر أن تدخل المفاوضات على هذا الأساس ، وذلك فى خطبتكم المشهورة التى ألقيتموها فى حفل تكريم لجنة الاستقبال لكم .

فهل بعد ذلك نتهم بأننا وزاريون ؟

إننا لم نألف أن نكون وزاريين ، ولم نعتد خدمة الهيئات والأشخاص وإنما اعتدنا أن نخدم المبادىء وحدها ، ونعمل مع الجانب الذى يقدس هذه المبادىء .

وقد كنا نرى فى الوفد رمزاً لخدمة المبادىء فتطوعنا لتأييده . وقد اتهمنا ردحاً من الزمن بأننا وفديون ، ننفق على الجريدة من أموال الوفد ، وأننا مضطرون لهذا السبب إلى أن نسير وراء الوفد أنى سار ، وقد كنتم تعلمون كذب هذه الاتهامات . كما كنتم تعلمون أننا مستقلون فى عملنا ،

لا نرضى بأن نكون ذيلا لأية هيئة مهما عظم شأنها . ولا نظنكم تنسون أنكم فكرتم فى الأيام الأولى لتأليف الوفد فى أن يصدر الوفد جريدة تكون لسان حاله الرسمى على أن تسند رياسة التحرير إلينا ؛ فأبينا قبول هذه الفكرة ، وقلنا لكم بأننا لا نريد أن نعمل ألا مستقلين بعيدين عن سيطرة أى مخلوق ألا سيطرة ضميرنا . الخ .

* * *

وفى السابع من شهر أكتوبر سنة ١٩٢١ نشرت (الأخبار) لأمين الرافعى مقالا آخر بعنوان -

حرية الرأى فى نظر سعد باشا زغلول[1] جاء فيه .

لا يريد سعد باشا أن يظهر فى البلاد رأى غير رأيه ، فإذا أخطأ وجب على الناس أن يعتبروا خطأه صواباً .

وإذا اتخذ سياسة ضارة بالقضية تحتم على الأمة أن تنادى بأن هذه السياسة صالحة ، وإذا راق له أن يعدل عن خطة طالما دافع عنها أصبح مفروضاً على هذا الشعب المسكين أن يقر الزعيم إقراراً أعمى على هذا العدول بلا مناقشة ولا حساب . والويل لمن يحاول مناقشة الزعيم أو معارضته وانتقاده . بل يجب أن يخفت كل صوت معارض ، ولا يجوز أن يرتفع إلا الرأى الذى يخضع لعظمة سعد باشا . هكذا قالوا ، وهكذا سمعنا منهم ، وهكذا رأينا .

وقد كانت جريدة الأخبار التى طالما تغنى الزعيم بمدحها هى أول ضحية من ضحايا مذهب سعد باشا الذى يقضى بخنق حرية الرأى ؛ ويقتل كل معارضة ، ويرغم الأقلام على أن تكتب فى دائرة واحدة ؛ هى دائرة تحبيذ أعماله سواء كانت صالحة أم غير صالحة ! . فإذا شاءت أن تكتب

(١) الاخبار : العدد : ٤٩٣ بالتاريخ المذكور .

بما يمليه الضمير والوجدان وجب تكسيرها ، وإعلان أصحابها بأن الضمائر يجب أن تموت فى هذا العصر ما دام سعد باشا زعيما ، وما دام سعد باشا لا يريد أن يسمع كلمة انتقاد موجه ضده .

أخطأ سعد باشا فى مواقف عدة :

أخطأ فى تمسكه بذيول المفاوضات قبل تعديل أساسها .

أخطأ فى كثير من أحاديثه ، وكتاباته ، وخطبه التى لم يتمسك فيها بجميع حقوق مصر .

أخطأ فى التجائه إلى جماعة العمال الإنجليز حيث حملهم على التدخل فى شئوننا الداخلية ، والطعن فى كفاءتنا الاستقلالية .

أخطأ فى المبالغة فى استرضاء هؤلاء العمال إلى درجة أنه طعن على أعيان البلاد ونوابها ومواطنيها ، فزعم أن الفريق الأول خاضع مستسلم ، وأن الفريق الثانى مستبد ظالم .

أخطأ فى إحضار هذه اللجنة إلى مصر لتقوم بما أرادت أن تقوم به لجنة ملنر باعتراف المستر (كارنز) نفسه .

أخطأ سعد باشا فى كل ذلك . ولكنه يأبى أن ينسب إليه أحد أنه أخطأ . ولذلك فإننا عندما تجاسرنا على هذا القول أخرجنا من دائرة رضاه ورحمته ، وأوحى إلى جنوده ما أوحى من إنزال العذاب بنا ومقاطعتنا ، وإيصال كل أذى إلينا .

* * *

ويحاول الباحث أن يجد لهذا الكلام الذى كتبه أمين الرافعى ظاهرا وباطنا فلا يجد إلا شيئاً واحداً ، وهو أن الكاتب عاب على سعد منذ بداية الأمر أنه حاول أن يصغى لرأى زملائه من أعضاء الوفد ، وأن يوافقهم على التساهل فى تحفظات الأمة ، وفى إهمال النظر فى (تعديل الأساس)

الذى ستجرى عليه المفاوضات بينه وبين حكومة الغاصب المحتلة .

ومعنى ذلك باختصار أن سعداً لم يكن على صواب حين طعن محرر الأخبار فى وطنيته ، وزعم أنه وزارى فى كتابته وصحافته .

وهكذا عجز سعد عن أن يحتفظ لنفسه بأكبر صديق كان يمكنه أن يعتمد عليه فى جميع المعارك السياسية التى تنتظره فى داخل البلاد أو خارجها .

* * *

نفى بعد ذلك سعد زغلول وكان نفيه فى هذه المرة الثانية إلى سيشل ومنها إلى جبل طارق . وساءت صحته كثيراً حتى اضطرت زوجته السيدة صفية (أم المصريين) إلى السفر إليه فى المنفى . وقد أزعج سعد بمرضه هذا كلتا الحكومتين المصرية والبريطانية . فراحت صحيفة الأخبار تنشر المقالات الطوال فى المطالبة بالإفراج عن سعد وصحبه . وأخذت تستنجز حكومة ثروت الوفاء بوعودها التى قطعتها على نفسها من هذه الناحية .

من ذلك المقالات التى كتبها أمين الرافعى بالعنوانات الآتية :

واجب الحكومة حيال سعد باشا (بتاريخ ١٩٢٢/٩/٢٤)

الوزارة والحالة الحاضرة ومرض سعد باشا (بتاريخ ١٩٢٢/٩/٢٥)

مرض سعد باشا أيضاً (بتاريخ ١٩٢٢/٩/٢٦)

سعد باشا فى جبل طارق (بتاريخ ١٩٢٢/٩/٢٧)

حول سعد باشا (بتاريخ ١٩٢٢/١٠/٨)

المعنى السياسى لمظاهرات أمس (فى توديع حرم سعد زغلول عند سفرها إلى جبل طارق) .

(بتاريخ ١٩٢٢/١٠/١٠)

إرادة الشعب (كما تجلت فى المظاهرات التى قامت لتوديع أم المصريين)

(بتاريخ ١٩٢٢/١٠/١١)

سياسة التعذيب

(بتاريخ ١٩٢٢/١٠/١٣)

وهكذا أظهر أمين الرافعى من العطف على حالة سعد مالا يقل عما أظهره زملاء سعد من رجال الوفد ، وكان فى هذا كله صادقاً كل الصدق .

واستقالت وزارة ثروت وتلتها وزارة نسيم فطالبتها البلاد من جديد بالإفراج عن المنفيين.واستمرت حوادث الاغتيال السياسى فى عهد الوزارة النسيمية. ومع هذا وذاك فقد ساد الصمت والسكون على هذه الوزارة الأخيرة بالرغم من أنها وعدت فى أول الأمر بالإفراج عن سعد .

من أجل ذلك عاد أمين الرافعى يذكر الوزارة النسيمية بالوعد ، وكتب فى هذا المعنى طائفة أخرى من المقالات . منها على سبيل المثال .

الوزارة الجديدة وسعد باشا زغلول

(بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٨

الموقف لم يتغير بالرغم من تغيير الوزارة

(بتاريخ ١٩٢٢/١٢/١٠)

كيف تنزل الوزارات على إرادة الرأى العام

(بتاريخ ١٩٢٢/١٢/١١)

صمت الوزارة

(بتاريخ ١٩٢٢/١٢/١٤)

الوزارة والمسجونون السياسيون

(بتاريخ ١٩/١٢/١٩٢٢)

السياسة الإنجليزية وسعد باشا

(بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٢٢)

واجب الوزارة حيال عودة سعد باشا

(بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٢٢)

الوزارة وأعضاء الوفد المسجونون

(بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٢٢)

* * *

وأفرج عن سعد زغلول ، وبدأ أمين الرافعي هجومه على لجنة الدستور وعلى نصوص هذا الدستور ، وكتب فى ذلك عدة مجموعات من المقالات من أشهرها المجموعة التى عنوانها (ملاحظات عن الدستور) ما بين ٢٢ إبريل ، ٥ مايو سنة ١٩٢٣ . وقرأها سعد زغلول وهو فى أوروبا قبل وصوله إلى مصر فأعجب بها إعجابا شديداً وكتب فى هذا المعنى خطاباً لطاهر (بك) اللوزى قال فيه :

« وعدتكم بإبداء ملاحظاتى على الدستور ، وهى بالإجمال أنه دستور أنشأ للبلاد حكومة مطلقة فى الظاهر ، ومقيدة فى الحقيقة ، وفتح للإنجليز بابا واسعاً للدخول منه فى شئون البلاد وإدارتها بما يعوق تقدمها ونجاحها من غير أن يتعرضوا للمسئولية ، وإذا أرادت البلاد تقييد هذه السلطة بما يمنع هذا التدخل لم يمكنها ذلك إلا بتعديل الدستور . وتعديله لا يتأتى إلا باجتماع شروط صعبة الاجتماع أهمها موافقة الملك .

وقد فصل ذلك أمين بك الرافعي في ملاحظاته على الدستور ، وقد قرأت منها لغاية الملاحظة رقم ١٢ فاستجدتها واستحسنتها كل الاستحسان[1] » .

ثم عاد سعد إلى مصر واستقبل فيها أحسن استقبال واحتفل أمين الرافعي بعودته احتفالا كبيراً . وأجريت الانتخابات وفاز سعد بالأغلبية الساحقة وبدأ البرلمان الأول دورته الأولى ، واستعد أمين الرافعي للدفاع عن حقوق الأمة داخل البرلمان كما دافع عن حقوقها وسلطاتها خارج البرلمان . واشتدت المعارضة في نقدها لحكومة سعد ، وأخذ أمين الرافعي جانب المعارضة — لا لأنه يمثلها — ولكن لأنه يسير على مبدأ الدفاع عن الحريات ، والدفاع عن القضية المصرية .

وتمثل الكاتب في نفسه صورة الزعيم على أنه دكتاتور . فأخذ يعرض به من آن لآخر . كما أخذ يقص عليه على صفحات الأخبار أقاصيص الطغاة الذين فقدوا سلطانهم ، وخذلتهم أوطانهم ، وضرب الأمثلة على ذلك بما حدث لموسليني في إيطاليا[2] .

ومع هذا وذاك فحين ضاق سعد بالمعارضة في داخل مجلس النواب أحب أن يقدم استقالته فكتب أمين الرافعي مقالا بعنوان :

واجب الوزارة أن تبقى وتعمل[3] .

ثم الاعتداء على سعد زغلول ، وهو الاعتداء الذي نجا منه بحياته . وفرحت البلاد لنجاته كما فزعت كل الفزع لاعتداء الجاني عليه .

فكتب أمين الرافعي مقالا يستنكر فيه هذا الاعتداء بعنوان : .

---

(١) راجع الأخبار : العدد ٩٩٠ بتاريخ ١٩٢٣/٥/٢٥ .

(٢) الاخبار : العدد : ١٣٢٢ بتاريخ : ١٩٢٤/٦/١٨ وعنوان المقال : تيار الحرية يحرق الدكتاتورية في كل مكان .

حادث الاعتداء الأليم على سعد زغلول باشا .

جاء فيه :[1] .

كنا نظن أن مصر نجت من تلك الروح الخبيثة التى تدفع العقول الطائشة إلى الاعتداء على الأنفس اعتداء أثيما تنكره الشرائع الإلهية ، كما ينكره كل عقل سليم لم يمسسه طائف الهوس والجنون .

ولكن البلاد روعت فى صباح اليوم بطلقة نارية أصابت حضرة صاحب الدولة سعد باشا زغلول من يد أثيمة لم ترد بفعلتها سوى الأذى بالبلاد وسمعتها .

إن مصر تقاوم غاصبها بسلاح سلبى - هو سلاح الحجة والإقناع من جانب ، وسلاح الثبات والتمسك بالحقوق من جانب آخر . ومعنى استعمال هذا السلاح أننا ننبذ القوة ، ونمقت استخدامها . فالقوة إذا اشتبكت مع المبدأ حقت عليها كلمة الهزيمة وفاز المبدأ عليها . وإنما تناضل المبادىء بمقارعة الحجة بالحجة - أى بالنضال المعنوى ، فإن هذا النضال الشريف بين المبادىء المختلفة يبرأ من ارتكاب الجرائم الشنيعة ، وسفك الدماء البريئة ؟ الخ .

* * *

ثم دخل سعد فى مفاوضات رسمية مع الحكومة البريطانية ، وانتهت المفاوضات على النحو الذى كان فيه شرف عظيم لسعد زغلول حين لم يتساهل قيد شعره فى حقوق بلاده . وعاد سعد إلى مصر مرفوع الرأس موفور الكرامة . فكتب أمين الرافعى طائفة أخرى من المقالات يوضح فيها « ضرر التعلق بالمفاوضات بعد أن ظهرت سيئاتها وثبت عدم فائدتها »[2] .

---

(١) الأخبار : العدد ٢٣٤٣ بتاريخ ١٢ /٧/ ١٩٢٤ .

(٢) الأخبار : العدد ١٤١٤ بتاريخ ١٩١٤/١١/٧ .

ثم نشرت الحكومة البريطانية (الكتاب الأبيض) عن موضوع مفاوضات سعد — مكدونالد — فأخذ أمين الرافعي يرد على هذا الكتاب جزءاً جزءاً، وطفق يسأل فى هذه المقالات: ماذا سينوى سعد باشا أن يفعل الآن[1]؟

ثم طفق يدعو بعد ذلك إلى (الاتحاد بعد فشل سياسة المفاوضات[2]).

ثم عاد أمين الرافعي يناقش سعداً من جديد فى موضوع السودان وكتب يقول (إن الإنجليز يعملون لفصل السودان وسعد باشا لا يقول كلمة واحدة[3]).

كما كتب يقول (الإنكليز يسرقون السودان والوزارة لاهية بالتعيينات والترقيات[4]).

ومنذ ذلك الحين اشتدت وطأة الكاتب على الوزارة السعدية. وتعرف ذلك من مجرد العناوانات التى اتخذها لبعض مقالاته إذ ذاك ومنها:

— سياسة التسامح مع الغاصب (١٩٢٤/١٠/٢٨)
— يدافعون عن سياسة التسليم بعد أن وصلوا إلى كراسى الحكم (١٩٢٤/١٠/٢٩)
— قوة المقاومة فى البلاد وماذا فعلت بها سياسة الوفد والوزارة (١٩٢٤/١٠/٣٠)
— سعد باشا والوظائف (٤ /١٩٢٤/١١)
— الوظائف والأسرة الزغلولية (٥ /١٩٢٤/١١)
— الحرية الشخصية فى عهد وزارة الشعب (٦ /١٩٢٤/١١)

(١) الأخبار. العدد. ١٤١٨ بتاريخ ١٩٢٤/١١/١٢
(٢) « « ١٤٢٢ « ١٩٢٤/١١/١٦
(٣) « « ١٤٢٩ « ١٩٢٤/١١/٢٥
(٤) « « ١٤٢٩ « ١٩٢٤/١١/٢٦

واستقالت وزارة سعد وتلتها وزارة زيور ، ومع هذا وذاك فقد كان أمين ينظر إلى سعد على أنه لم يزل مسئولا عن الحالة السيئة التى وصلت إليها البلاد إذ ذاك .

ونشرت الصحف المصرية حديثاً لسعد زغلول عن الحالة الراهنة . فانتهز أمين الرافعى هذه الفرصة وكتب مقالا بعنوان :

حول حديث سعد باشا

سياسة التقرب من الإنجليز لاستعادة الحكم [1] جاء فيه ما يلى :

لا يفكر سعد باشا فى شىء سوى ما يعتقد أنه مصلحته ومصلحة أنصاره، أما مصلحة الوطن فإنه لا يعبأ بها ، وإذا تظاهر يوما بأنه يدافع عنها فذلك بقصد التغرير والتضليل ، وابتغاء الوصول من هذا الطريق إلى تحقيق مصالحه الذاتية على حساب الوطن وقضيته .

لقد عاد سعد باشا إلى التكلم وإلى الإدلاء بالأحاديث . وليته سكت ولم يتفوه بما فاه به ؛ فإن كلامه الأخير ليس فيه أى خير ، ولا يرجى منه أى نفع عام ؛ وإنما هو كلام يشعر بأن سعد باشا لا مطمع له فى هذه الحياه إلا تحقيق مآربه الذاتية . وأنه بالرغم من اللطمات التى أصابته من أصدقائه الشرفاء المعقولين[2] لا يزال يتزلف إليهم، ويتمسح بأعتابهم ، ويستجدى الحكم منهم ، ليسلم إليهم حقوق بلاده فى مقابل أن يتركوه يؤلف حكومة زغلولية لحماً ودماً .

تحدث سعد باشا إلى مراسل «رويتر» ، فلم ينبس بكلمة عن مصر واستقلالها وحريتها ، ولم ينطق بحرف واحد عن اعتداءات الإنجليز عليها وافتئاتهم على حقوقها وإهانتهم لكرامتها .

---

(١) الأخبار . العدد . ١٤٩٣ . بتاريخ ٧ يناير ١٩٢٥ .

(٢) هذا الوصف الذى كان يصف به سعد أحيانا الانجليز فى خطبه وأحاديثه .

لقد تناسى زعيم الثورة — كما يلقبونه — كل شىء يتعلق بالوطن ، وذهب يتحدث عن شخصه ومحاربة خصومه له ، وعما سينوى أن يفعله فى هؤلاء الخصوم : ذهب يتحدث عن منزلته فى قلوب هذا الشعب المسكين الذى منى به ، ونكب بزعامته ، ذهب يتحدث عن الانتقامات والعقوبات التى سينزلها بكل من يقف فى طريقه !

هذا ما أمكن سعد باشا أن يصرح به فى حديثه . فهو لا يحكم إلا بنفسه ، ولا يفكر إلا فى نفسه ، ولا يعمل إلا لنفسه . وما دام فى مصر خصوم لسعد فلا مندوحة عن الاشتغال بهم ، والتنكيل بكل من ينتمى إليهم . أما خصوم مصر ، أما الغاصبون المعتدون على حقوق الوطن ، أما الإنكليز الذين يعملون على النكاية بالأمة ، ويسعون لترديها فى الهاوية فإنهم لا يستحقون من سعد باشا الزعيم إلا كل عطف وحب وصداقة !!

ومن أجل ذلك لا يفكر هذا الزعيم فى توجيه أى لوم إليهم ، ولا فى مجرد عتابهم ، بل يتودد إليهم ويتملقهم ويعدهم ويمنيهم ويستخدم التضليل والتغرير وقلب الحقائق فى سبيل استرضائهم !!

ذهب سعد باشا إلى لوندرة فقابله (المستر ماكدونالد) بتلك اللطمات المهينة . وقد اعترف سعد نفسه بهذه اللطمة ، وقال إنهم دعوه إلى الانتحار . وأعقب دعوة الانتحار نشر كتابهم الأسود الذى حددوا فيه مركزهم فى مصر والسودان بناء على فشل المفاوضات .

وتلا ذلك بلاغ حكومة السودان المبنى على السياسة الإنجليزية التى تقررت على أثر فشل المفاوضات .

حدث كل ذلك على مرأى ومسمع من العالم ، ومع ذلك يزعم سعد باشا أن المفاوضات قد أجلت ، وهو من أجل هذا مستعد لاستئنافها .

إن المفاوضات لم تؤجل يا دولة الباشا . وإنما دعوة الانتحار هى التى

أجلت ، وإذا كنت تعلن اليوم استعدادك لاستئناف المفاوضة فذلك أنك مستعد لقبول دعوة الانتحار !.

نعم ـ إنك لا تريد تسوية مسألة مصر ، وإنما تريد تسوية مسألتك الخاصة: أتريد تسوية مسألة الحكم ، تريد تسوية مسألة الحكومة الزغلولية لفظا ومعنى ولحماً ودما . تريد أن تحصل على أغراضك الشخصية بواسطة الإنجليز ، ولو بقبول دعوة الانتحار .

لقد فهمنا الآن حكمة سكوتك على ما أصابك من اللطمات والإهانات. لقد فهمنا الآن حكمة صمتك المريب حيال الكتاب الأسود الذى لطمك به صديقك ماكدونالد . لقد فهمنا الآن صمتك المخزى حيال بلاغ فصل السودان ، لقد فهمنا الآن حكمة استخذائك أمام الإنذار البريطانى . فأنت أردت بكل هذه المواقف غير المشرفة أن تدع الطريق مفتوحا أمامك لقبول شروط الإنجليز ، والنزول على حكمهم ، أو بالأحرى — أردت أن تدع الفرصة قائمة لتلبية دعوة الانتحار .

ومن أغرب ما يقع فيه سعد باشا من المتناقضات أنه لا يغفر لأى مصرى أن يخالفه الرأى ، بل يتخذ هذا الخلاف سبباً فى إيقاع الاذى بمن يخالفه ، ولا يترفع عن ارتكاب كل عمل شنيع فى سبيل الانتقام من هؤلاء المخالفين على حق ؛ فإنهم إنما خالفوه تحت تأثير المصلحة العامة .

أما الإنكليز أصدقاؤه فإنهم مهما أصابوه ، ومهما لطموه ، ومهما آذوه ، ومهما أنزلوا بالوطن المصائب والنكبات ، فإنه ينسى لهم كل شىء ، ويتجاوز عن كل خطيئة لهم ، مادام يده لمصالحتهم ، ويعتبر اعتداءهم على أرض الوطن سبباً فى توثيق عرى الصداقة معهم !

لقد فعل ذلك على أثر دعوته للانتحار . وقد اعتبر هذه الدعوة من من أسباب توطيد المحبة بينه وبين صديقه المستر ماكدونالد .

وها هو الآن يكرر نفس هذه المأساة ؛ فقد شهدنا حكومة المحافظين تنكل بمصر ، وتتهم سعد باشا نفسه بالإجرام ، شهدنا المستر تشمبرلين يعزو إلى سعد باشا تهمة القتل (فى قضية السردار) . شهدنا خطبة العرش الإنجليزية تتضمن لأول مرة توجيه تهمة الإجرام لسعد باشا .

فعل المحافظون وعلى رأسهم المستر تشمبرلين كل ذلك بمصر ولسعد باشا ، ومع ذلك كان سعد باشا لا يتردد فى استجداء المفاوضة مع هؤلاء الذين لوثوا سمعته فى العالم بأسره ، وأعلنوا أنه رجل مجرم قاتل .

فسعد باشا ينسى لهؤلاء الأصدقاء أنهم أهانوه ولطموه واحتقروه وأسندوا إليه تهمة الإجرام والقتل وسفك الدماء .

نسى لهم كل هذه الأفعال ، لأنه يعتقد أن تودده لهم ، وتمسحه بأعتابهم يعيده إلى كراسى الحكم .

أما مواطنوه المصريون فإنه لا ينسى لهم حتى خلافهم معه فى الرأى ، ويعتبر هذا الخلاف مبررا لاستخدام وسائل التنكيل بهم .

هذا هو الفرق بين معاملة سعد باشا للإنجليز المعتدين ، ومعاملته للمصريين غير المعتدين . هذا هو عمل الرجل الذى يريد أن يعود إلى كراسى الحكم بواسطة الإنجليز . هذا هو الرجل الذى يريد التضحية بمصالح الوطن وكرامته وحقوقه فى سبيل أطماعه الشخصية .

« أتريدون أن تهدوا من أضل الله ومن يضلل الله فلن تجد له سبيلا »

لا شك أن هذا المقال كان شديد اللهجة إلى حد التطرف . وتلك هى المرة الوحيدة التى يضطر فيها كاتب هذه السيرة أن ينحى باللائمة على أمين الرافعى ، لأنه تجاوز القدر فى هذه المقالة . ونحن نعلم أن من حق الصحفى دائماً أن ينسب الخطأ إلى الزعماء وإلى ولاة الأمر إذا كانت هناك دوافع

وطنية إلى ذلك . ومن أجل هذا لم نوجه لوما إلى محرر الأخبار فى مقاله الذى نقلناه قبل ذلك . وهو المقال الذى خطأ فيه سعدا فى مواضع كثيرة .

ولكننا مضطرون إلى تخطئة أمين الرافعى فيما انزلق فيه قلمه من هذه التهم العريضة التى اتهم بها زعيم الثورة ، فليس صحيحاً ما قاله عن هذا الزعيم أنه لا يتوخى غير مصلحته الشخصية ، وأنه مستعد دائماً للتضحية فى سبيلها بالمصلحة القومية . وسيرة سعد زغلول شاهد على صدق ما نقول .

أجل - لقد مرت بزغلول محنة من أقسى المحن التى يمكن أن تمر بالزعماء أو الشعوب . هى المحنة التى عصفت بالوزارة السعدية عقب مقتل حاكم السودان وهو السردار (سير لى ستاك) . لقد ضاقت الدنيا فى عين سعد بما رحبت . وخيم على البلاد جو كثيف من الإرهاب الشديد الذى فرضه الإنجليز عليها بعد هذه الحادثة المشئومة .

وكان على أمين الرافعى فى تلك المحنة الصعبة ألا يكون ضغثاً على إبالة كما يقول العرب فى أمثالهم ، كان عليه أن يدع للتسامح الوطنى سبيلا إلى نفسه ونفوس المصريين الذين فجعوا بتلك الحوادث الكبرى . ومنها استقالة الوزارة الشعبية، ومنها إعلان فصل السودان عن مصر،وما إلى ذلك كله من الأحكام التى أملاها حاكم جبار هو الحاكم الإنجليزى على شعب أعزل من كل قوة يملكها ، هو الشعب المصرى .

وكان أمين الرافعى فى كل مراحل حياته الصحفية مثالا للعقل والرزانة وبعد النظر وقوة الاحتمال . فما باله فى هذه المرة قد خانته قوته ، ونفد منه صبره ، وانبرى يكيل التهم لسعد زغلول ، ونسى أنه زعيم الثورة ، وأنه رمز الأمة ، وأنه ملء عيون الإنجليز أنفسهم لا يحسبون حسابا إلا لزعامته وللقوة الشعبية الهائلة التى وراءه ؟

أما هذا الحديث الذى أدلى به سعد إلى مراسل رويتر - وهو الحديث

الذى أحدث كل هذه الضجة ـ فالظاهر أن الصحف المصرية روته روايتين مختلفتين ؛ فما كان من أمين الرافعى إلا أنه أخذ بالرواية الأبعد عن الصحة .

والرواية الأولى لهذا الحديث فحواها أن سعدا صرح للمراسل المذكور أنه مستعد للمفاوضة ، وللتسليم بمطالب إنجلترة . وإذا عاد إلى الحكم فإنه مستعد للمفاوضة بروح الراغب فى الاتفاق مع المستر تشمبرلن .

والرواية الثانية لهذا الحديث جاءت على لسان بركات (باشا) وفيها « أن الرواية الصحيحة للحديث هى : أن زغلول باشا بصفته وكيلا للأمة المصرية مستعد على الدوام للمحادثة فى القضية الوطنية مع أى إنسان ، سواء كان هذا الإنسان : تشرسل ، أو تشمبرلين أو غيرهما وكثيراً ما جرى ذلك على لسانه . وأن مصر مستعدة دائماً للاتفاق ومراعاة المصالح الإنجليزية التى لا تتعارض مع الاستقلال التام لمصر والسودان .

قال الأستاذ عبد القادر المازنى ـ وهو أحد محررى الأخبار إذ ذاك ـ ما نصه :

« وبين الحديثين تشابه فى نقط كثيرة . وقد يحق للمرء أن يستبعد أن يختلق المكاتب حديثاً ينطبق على ماهو معروف عن سعد باشا ويكون اختلاقه بلا مناسبة . ولكننا مع ذلك نسلم جدلا أن الحديث هو كما رواه بركات باشا وقد نشر الحديث المختلق منذ أسبوع ، وأذيع فى مصر تصحيح له منذ أيام ، ولكن اسألوا الباشا هل نشر تكذيب أو تصحيح لهذا الحديث المختلق فى إنجلترة كما نشر فى مصر ؟

ومضى أمين الرافعى فى خصومته العنيفة لسعد إلى آخر الشوط . فأصبح لا يعنيه كل يوم إلا أن يكتب مقاله السياسى ويحمل فيه سعدا مسئولية الحالة السيئة التى صار إليها الدستور ، والحالة السيئة التى صارت إليها الحرية الشخصية والحرية الجماعية ، والحالة السيئة التى صارت إليها البلاد فى جميع

مرافقها الحيوية . وانحدر أمين فى هذه الحملات الصحفية إلى القاع حيث أخذ يكتب عن سعد مثل هذه المقالة بعنوان :

البلاد سائرة فى طريق الفوضى ، وسعد باشا يدفعها إلى هذه الهاوية (١)

ومقالة أخرى بعنوان :

يتملقون الإنجليز ليعودوا إلى الحكم (٢) إلى آخر تلك المقالات .

* * *

وكان لهذه الخصومة بين الرجلين أثرها الكبير على صحيفة الأخبار التى أفلست وبدأت تحاول الانضمام إلى صحيفة أخرى كانت منسوبة إلى الحزب الوطنى ، هى صحيفة اللواء المصرى . وكان ذلك فى العاشر من شهر مايو سنة ١٩٢٥ . ثم ما لبثت أن استغنت بمواردها الخاصة عن هذه الصحيفة الأخيرة ، فاستقلت عنها . وعادت إلى كفاحها كما ذكرنا ذلك فى الفصل الخاص (بمولد الأخبار) .

ولم يكن إلا أخيراً فى عام ١٩٢٦ أن حدثت المعجزة فى تاريخ مصر - ونعنى بها إئتلاف الأحزاب ، وإلقاء الماء على هذه النار المتأججة بين هذه الأحزاب مما كان له أثر فى القضاء على جميع الخصومات السياسية فى مصر إلى أجل .

فليت أن مصر أجلت غضبها ، وانقسامها ، وليت أنها احتفظت بائتلافها وتماسكها وانضوائها تحت لواء زعيم واحد تحوطه بعنايتها كما يحوطها برعايته حتى يكتب الله لها الفوز فى قضيتها بجهد أقل وفى زمن أقصر لكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه .

---

(١) الأخبار. العدد ١٥٤٩ بتاريخ ١٩٢٥/٣/١٦

(٢) الأخبار . العدد . ١٥٥٢ بتاريخ ١٩٢٥/٣/١٩

الفصل الثاني عشر

الأسلوب القويم

بدأ أمين الرافعى يكتب فى الصحف عام ١٩٠٦ . وبقى يحمل القلم حتى توفى إلى رحمة الله عام ١٩٢٧ . فكأنه بقى يعمل فى الصحافة أكثر من عشرين عاماً متوالية ؛ هى الفترة التى اشتدت فيها وطأة الاحتلال البريطانى على مصر . ثم هى الفترة التى شهدت قيام الحرب العظمى ، كما شهدت ثورة مصر الكبرى سنة ١٩١٩ وما اقترن بتلك الثورة من الأحداث الجسام التى عرض لأطراف منها هذا الكتاب .

والصحافة — فى أوقات الشدائد والمحن التى تمر بالأمم — كالأدب لابد أن يكون لها منهج خاص فى التفكير ، ومنهج خاص فى التعبير . وما أسلوب الصحفى أو الأديب إلا نتيجة حتمية لتفاعله مع الظروف المحيطة به . وعلى هذا فنحن من القائلين بحتمية الأدب ، وحتمية الصحافة بهذا المعنى الذى نشرحه وتوضحه . ذلك أننا لا نستطيع أن نتصور أديباً من الأدباء ، ولا صحفياً من الصحفيين يمكن أن يكون بمعزل تام عن حاضره ، أو يقدر على أن ينزع عن نفسه ثوب هذا الحاضر الذى يعيش فيه . على أن ذلك إن جاز بصورة ما مع رجل الأدب ، فإنه لا يجوز بحال ما مع رجل الصحافة . لأن الصحافة فى ذاتها عمل اجتماعى بحت لا أكثر ولا أقل .

عاشت مصر فى تلك الفترة التى نشير إليها مستمرة فى نضالها مع المحتل : لم تعرف فى أثنائها طعماً للهدوء ، ولا استطاعت أن تنعم فى أثنائها بقسط من الراحة . وكان العبء الأكبر فى الشطر الأول من تلك الفترة (أعنى من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٨) . واقعا على كاهل الحزب

الوطني بزعامة مصطفى كامل ثم من بعده بزعامة محمد فريد . فلما انتهت الحرب وقامت الثورة مال ميزان الحركة الوطنية فأصبح نصيب الوفد هو النصيب الأكبر من هذا العبء ، وأصبحت كفته من القضية الوطنية هي الراجحة .

وكما قلنا قبل ذلك — إن الفرق بين الحزب الوطني والوفد لم يكن عظيما ، وإن مسافة الخلف بينهما لم تكن واسعة . فهما ينشدان الاستقلال التام ، ولكنهما يختلفان في طريق الوصول إليه بعض الشيء . فالحزب الوطني يشترط الجلاء قبل البدء في المفاوضة . والوفد — بنظرته الواقعية للأمور — يقبل البدء في المفاوضة ، وهو واثق من أنها ستفضي إلى شيئين معا : هما الجلاء من جانب ، والاستقلال التام من جانب آخر .

من أجل ذلك وجدنا نوعا من التعاون والتضافر بين جميع الأحزاب والهيئات في تحقيق مطالب الأمة . واشتركت هذه الأحزاب والهيئات في تأييد سعد والوقوف من خلفه . وكان أمين الرافعي من أولئك الرجال الذين ساندوا سعداً في هذه القضية — فعل ذلك في الوقت الذي لم تكن فيه لسعد أو الوفد صحيفة تنطق باسمه ، وتدافع عن رأيه . وبقي الحال على ذلك حتى تنبه الوفد إلى حاجته القصوى إلى أن تكون له صحف ، كما للحزب الوطني صحف أخرى .

في تلك الظروف الحرجة ، والأزمات الحادة ، والتجارب القاسية التي مرت بالأمة كان أمين الرافعي بصحيفة (الشعب) هو الصوت القوي الذي ارتفع في وجه الظلم والبغي ، والرجل العنيد الذي وقف وجها لوجه للغاصب المحتل . وبقي خلف الحركة الوطنية يساندها ، ويؤيدها ، ويدفعها دفعاً إلى الأمام . حتى قامت الثورة وظهر سعد على رأس تلك الثورة ، وولدت صحيفة (الأخبار) لمساندة القضية الوطنية ، وتأييد كل من المناصرين لها والآخذين بيدها والراغبين في الوصول بها إلى النجاح التام .

ومن هنا جاء أسلوب أمين الرافعى فى تلكما الصحيفتين السابقتين وهما (الشعب و (الأخبار) أميل إلى الجد وإلى الصرامة ، وأقرب إلى الصراحة . وبهذه الصفات التى عرف بها أمين عولجت شتى المواقف السياسية ، والقضايا الوطنية التى واجهتها الأمة فى تلك الفترة .

وإذا ذهبت تلتمس أستاذاً لأمين الرافعى فى هذا الأسلوب الذى اتبعه لم تجد هذا الأستاذ غير مصطفى كامل . وقد رأينا فى الجزء الخامس من كتابنا (أدب المقالة الصحفية فى مصر) كيف كان هـــذا الزعيم الشاب يكتب بأسلوب جاد ، ويخطب بأسلوب جاد ، ويسخر من خصومه بأسلوب جاد ، ويدافع عن قضايا بلاده بنفس هذا الأسلوب الجاد . فكأن الجد كان هو الطابع العام لصحافة مصطفى كامل من أولها إلى آخرها . وعلة ذلك أنه فى حرب طاحنة مع العدو ؛ وهى حرب لم تتوقف ، ولم تهدأ ، ولم يعلن فيهـا أحد الطرفين رغبته فى إعلان الصلح ، ولو إلى أجل مسمى ! .

وخرجت الأمة من ثورتها الكبرى سنة ١٩١٩ ولها قضية وطنية كانت هذه الثورة بمثابة إعلان كبير عنها فى أمم العالم المتحضر أجمع .

أجل كانت حادثة دنشواى بمثابة إعلان سابق عن هذه القضية فى أمم العالم المتمدين . ولكن الثورة المصرية سنة ١٩١٩ بلغت فى الإعلان عن هذه القضية ، وعن مطالب المصريين وحقهم فى الاستقلال والحرية مالم تبلغه حادثة أخرى فى التاريخ المصرى كله .

وشعر أمين الرافعى بحاجة القضية الوطنية إلى صحافة نزيهة حرة تنصرها ، وتؤيدها ، وتشد من أزرها ، وتقوى من حجتها فنذر نفسه وقلمه لهذه الغاية الكبرى . ومن ثم جاء أسلوبه الصحفى دفاعياً محضاً . وبه ترافع الرجل ضد المحتلين فى محكمة الضمير الإنسانى ، والرأى العام العالمى .

وكم كان واجب الصحافة المصرية ثقيلا على كواهل أصحابها فى تلك الفترة التى نشير إليها . فقد كان عليهم إذ ذاك تبصرة الشعب المصرى (وهو صاحب القضية) بكل أمر من أمورها ، وأن يضعوا أمامه كل دقائقها ، ويشرحوا له جميع مشكلاتها . وكان عليهم أن يصلوه كذلك بالماضى القريب منذ وطئت أقدام المحتل أرضهم ، وحاول هذا المحتل أن يلغى قوميتهم وشعورهم لوطنهم كما حاول هذا المحتل أن يستغل جهلهم بأمور بلادهم ، فأفهمهم أن من الخير لهم أن يدعوا وطنهم مشاعاً للجميع ؛ يعيش فيه المصرى والتركى والإنجليزى ، والفرنسى والإيطالى واليونانى متساوين جميعاً فى الحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية ، والحقوق الاقتصادية .

وهنا أحس أمين الرافعى كذلك بأن عليه واجبين فى وقت معاً . عليه أن يمد القارىء المصرى كل يوم بالمقالات السياسية التى تشرح له الموقف أولا بأول . وعليه مع ذلك أن يمده بالبحوث التاريخية والقانونية والسياسية التى تشرح له تاريخ القضية الوطنية ، وتذكره بجميع المراحل التى مرت بها ، والمحاولات التى بذلها المحتل ليصرف المصريين جملة عن هذا الأمر .

إذ ذاك وقف أمين الرافعى موقف المعلم المرشد للشعب المصرى مرتين . فى أولاهما ألقى عليه دروساً فى الوطنية بما كان يكتب له من المقالات فى شتى الذكريات التاريخية على نحو ما كان يفعل أستاذه مصطفى كامل فى صحيفة اللواء سواء بسواء . وفى الثانية وقف أمين الرافعى موقف المعلم المرشد لهذه الأمة المصرية منذ كان يوافيها بالبحوث التاريخية والقانونية المستفيضة كلما جدت حاجة ملحة إلى مثل هذه البحوث وفى هذا المجال الأخير انفرد أمين الرافعى بطائفة كبيرة من (السلاسل) أو (المجموعات) من المقالات ؛ كانت كل مجموعة منها تؤلف بحثاً تاريخياً أو قانونياً كما بينا .

نعم — كان هذا العمل الأخير — وهو كتابة البحوث فى الأزمات

التى تعرض للقضية الوطنية من قريب أو بعيد — واجباً على العلماء والباحثين وذلك فى الميدان الثقافى ، والميدان السياسى . فلما لم يجد أمين الرافعى من المواطنين من قام بهذا الواجب الكبير تصدى هو للقيام به ، حتى كانت بحوثه التاريخية والقانونية نبراساً يهتدى به الزعماء فى سياستهم ، والأدباء والصحفيون فى جهودهم التى بذلوها فى هذا السبيل .

ثم إن ثقافة أمين الرافعى ثقافة قانونية وتاريخية فى أكثرها ـ كما علمنا ـ وقد كان لا بد لأسلوبه الكتابى من أن يتأثر بكل عنصر من عناصر هذه الثقافة ؛ فلم يكن عجيباً أن تظهر فى أســـلوب أمين الرافعى هذه الظلال التاريخية والقانونية واللغـوية والدينية ما دمنا نقول أن أسلوب الصحفى أو الأديب نتيجة حتمية لتفاعله مع الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى تحيط به .

* * *

والآن نستطيع أن نلخص الخصائص الكتابية التى تميز أسلوب أمين الرافعى ، وأن نكشف عن الروح الذى ينم عنه هذا الأسلوب ، وذلك على ضوء البحوث التى قمنا بها فى الفصول المتقدمة .

وأهم هذه الخصائص الكتابية ما يلى :

(أولا) أنه أسلوب « دفاعى » فى جملته . الهدف الأول والأخير منه هو الدفاع عن القضية المصرية فى كل موقف من المواقف التى تمر بها .

ولقائل أن يقول : وهل الدفاع صفة من صفات الأسلوب الكتابى كالإسهاب والإيجاز والبديع والبيان ونحو ذلك ؟

والجواب أن الدفاع صورة من صور الكلام ، وهدف من أهدافه . ومن ثم كان الفرق عظيما بين أسلوب المحاماة ، وغيره من الأساليب المعروفة فى الكتابة . وكما قلنا عن أسلوب الأستاذ أحمد لطفى السيد فى (الجريدة) إنه أسلوب ثقافى ، بمعنى أنه ينم عن نوع الثقافات التى ثقفها

الكاتب ، ويدل على كمها وكيفيتها ، فكذلك نقول عن أسلوب أمين الرافعى إنه أسلوب « دفاعى » بمعنى أنه يهدف دائما إلى الذود عن القضية الوطنية ، ويصطنع فى كثير من الأحايين أساليب المحامين فى الدفاع عنها . ومن ثم برع أمين الرافعى فى « المقال السياسى » ، ولكن بالصورة التى يخالف فيها رجلا كالسيد على يوسف صاحب (المؤيد) فى كتابة هذا المقال السياسى - كما سيأتى ذكر ذلك .

نعم - كان سعد زغلول وكيلا عن الأمة المصرية فى قضيتها الوطنية ؛ وذلك بمقتضى التوكيل الذى وقعت عليه هذه الأمة . وحق لأمين الرافعى فى نفس الوقت أن يعتبر نفسه وكيلا عن هذه الأمة فى تلك القضية ، وذلك بمقتضى الواجب الملقى على الصحافة المصرية فى تلك المحنة . وكما شعر سعد بعظم المهمة التى ألقيت على كاهله فى تلك اللحظة ، فكذلك شعر أمين الرافعى بنفس شعوره أيضا . ومن ثم جاء تفانيه فى خدمة القضية ، وإخلاصه للمبدأ الذى أعلن عنه فى صحافته ، وهو دفاع المستميت عن هذه القضية حتى النهاية .

ولعله من أجل هذا كثرت ألفاظ «الاتهام» و «الشهود» و «القوانين» و «النظامات» و «اللوائح» و «الخصوم» و «الأسانيد» و «الحقوق» وأمثالها فى أسلوب أمين الرافعى .

وللقارىء أن يحصى أمثال هذه الألفاظ فيما قدمنا له من نماذج من كتابة أمين الرافعى . وفى استطاعته كذلك أن يلاحظ أن هذا الرجل - وهو أمين - لم يخلع عن نفسه رداء المحاماة (أو الروب) فى طول الفترة التى عاشها يكتب فى الصحف المصرية من أولها إلى آخرها[1]

(ثانيا) أنه أسلوب خطابى فى بعض الأحيان يذكر بأسلوب أستاذه مصطفى كامل وإن كان من الحق أن يقال إن ميله للأسلوب الخطابى

---

(١) راجع فهرست النماذج فى آخر الكتاب .

لا يمكن أن يقاس بميل أستاذه مصطفى كامل . والسبب فى ذلك أن هذا الزعيم خطيب بطبعه . وأما أمين فكاتب بسجيته . والفرق كبير فى نظر الناقد بين طبيعة الخطابة وطبيعة الكتابة ، أو بين طبيعة الخطيب وطبيعة الكاتب ، وإن ظهر أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر يتكلف طبيعته فى الوقت المناسب . ففى المواقف الشعورية الخالصة لا يصلح إلا أسلوب الخطابة . وفى مواقف التوجيه والإرشاد والمناقشة لا يصلح إلا أسلوب الكتابة .

ونحن نعلم أن من أهم ميزات الأسلوب الخطابى التكرار . ومن ميزاته كذلك توجيه الكلام إلى القارىء بضمير المخاطب ومن ميزاته كذلك كثرة استخدام المترادف والأسئلة على هذا كله كثيرة فى صحافة أمين الرافعى . وهى تشتد ظهورا فى المواقف الشعورية الهامة ؛ إما بالنسبة للكاتب نفسه ، وإما بالنسبة للقراء . ومن هذه الأمثلة قوله فى صحيفة « الشعب » مخاطباً أعضاء الجمعية التشريعية :

« فى غيبتكم خولف القانون النظامى عدة مرات .

وفى غيبتكم أنشئت وزارتان دون أخذ رأيكم فى ذلك .

وفى غيبتكم صودرت الحرية الشخصية بنفى المسجونين إلى السودان فى حين أن القوانين لا تسمح بذلك .

وفى غيبتكم صودرت حرية الاجتماع .

فناقشوا الحكومة فى كل ذلك ، واعملوا على انقاذ الصحف من القيود التى ترسف فيها »[1]

وحين نفت السلطة الإنجليزية سعد زغلول عام ١٩٢٣ كتب أمين الرافعى مقالا بعنوان :

موقف الأمة حيال الشدائد التى تصادفها

جاءت فى نهاية هذه العبارات :

فإلى الاتحاد والتضامن .

---

(١) جريدة الشعب : العدد : ٥٩٦ . بتاريخ ١٩١٤/١/١٢

إلى الاتفاق والتصافح .

إلى التآزر والتكاتف .

إلى الاستمرار فى المطالبة بحقوقنا .

إلى اليقظه والسهر على مطالبنا .

إلى مواصلة السعى فى دائرة القانون .

إلى المستقبل المملوء أملا ورجاء .

إلى الحرية والاستقلال التام .

(ثالثاً) السخرية الجادة . وأمين الرافعى فى هذه الخاصة شبيه كذلك بأستاذه مصطفى كامل . ونحن نعلم أن السخرية نوعان على الأقل . نوع مرح هو أدنى إلى الضحك . وإذا قرأه احد ، أو سمعه أحد لم يتمالك نفسه من الضحك والنوع الآخر حزين غير مرح وإذا قرأه أحد أو سمعه أحد لم تنفرج شفتاه عن ابتسامة ما . بل يرتسم على جبينه تقطيب ظاهر ، والنوعان معاً يهدفان إلى النيل من الشخص أو الفكرة التى هى موضوع هذه السخرية .

وقد رأينا فى مضى كيف أن سخرية الزعيم الشاب مصطفى كامل بحكم طبيعته وطبيعة الظروف المحيطة به — كانت سخرية أدنى إلى الوقار والجد منها إلى الضحك والهزل . وكذلك كانت سخرية تلميذه أمين الرافعى تماماً وإليك بعض الأمثلة :

عرضت صحيفة (الشعب) فى عددها الصادر بتاريخ (١٩١٤/١/١٢) لموضوع حرية الاجتماع فى مصر فقالت على لسان أمين الرافعى :

« حضرة مأمور الضبط يصرح بأنه منع التغنى ببيت من الشعر لما يجره من التأويل الذى لا يناسب الأحوال الحاضرة . ولا ندرى من أين جاءت للبوليس هذه السلطة الواسعة التى لا حد لها ؟ وكأنه لم يكفنا قانون

المطبوعات بالنسبة لما يكتب فى الصحف ، فجاءونا بقيود جديدة بالنسبة لما يقال بالأفواه ، مع فرق واحد له أهمية كبرى ؛ وهو أن القيود الأخيرة لم ينص عليها قانون ، وإنما جاء بها البوليس من عندياته » .

« على أن الأمر لم يقف عند منع التغنى بهذا البيت من الشعر . . . بل إن المسألة تناولت حرية الاجتماع المقدسة محافظة على النظام ، ومنعاً للتشويش ، ومراعاة للأحوال الحاضرة . فيالله من هذه الأحوال الحاضرة التى أصبحت متكأ لكثير من التصرفات التى لا يرضى بها أحد » .

كما عرضت صحيفة الشعب فى عددها الصادر فى (١٣ يناير سنة ١٩١٤) للجمعية التشريعية وماذا يراد منها بعد الانتخابات الجديدة ، فقالت :

« . . . كما شاهدنا جريدة المقطم تضرب على نغمة ألفناها منها ؛ وهى مطالبة النواب بالابتعاد عن السياسة وعدم معارضة الحكومة فى شىء . . . ويظهر أن هذه الحلة ستسير فى طريقها المرسوم لها . فقد رأينا المقطم أمس تنشر حديثاً غريباً فى بابه لا يكاد القارىء يطالع سطراً من سطوره حتى يقف أمامه دهشاً حائراً . . ويكفى أن تكون فاتحة هذا الحديث تقرر قاعدة جديدة فى النظامات النيابية . وهى أنه لا بد للجمعية التشريعية من نصف قرن من الزمان حتى تبرهن على حسن نيتها فتوسع لها السلطة تدريجياً فى غضون تلك المدة . . كأن الأمة مطالبة بأخذ شهادة خاصة على أثر زمن معين . ثم لماذا حـــدد نصف قرن من الزمان بدون زيادة أو نقصان ؟ وعلى أية قاعدة بنى هذا التقدير العجيب ؟

على أن حديث المقطم لم يقتصر على ذلك المبدأ وحده . فقد احتوت كثيراً من أشباهه . من ذلك أن الجمعية التشريعية لا بد أن تنال ثقة الحكومة ! ولا عجب فنحن فى مصر التى يجب أن يكون كل شىء فيها مقلوباً معكوساً . . الخ .

لقد قيل لأحد أعضاء مجلس شورى القوانين عندما كان يتكلم فى المالية المصرية بأنه تعرض للسياسة . فهل تريد (المقطم) أن تلجم أفواه النواب إلى هذا الحد ؟ أم تريد أن يسن للنواب قانون للسياسة كما يسن للصحفيين قانون للمطبوعات ؟

ووجهت صحيفة الأخبار نقداً لاذعاً للجنة التى وكل إليها وضع الدستور وقانون الانتخاب قالت فيه[1] :

« ولا كانت مهمة اللجنة مقصورة على أن تضع لنا دستوراً قائماً على قواعد عتيقة تلتقطها من هنا ومن هناك لا لشىء سوى أن تكون لدينا مجموعة صالحة لأن نقدمها هدية للمتاحف التاريخية ، أو لدور العاديات القديمة لتفهمنا معنى حرص اللجنة على النبش فى قبور الدساتير المهملة لإخراج قاعدة الانتخاب غير المباشر » .

(رابعاً) أنه أسلوب (استقصائى) يعمد به الكاتب دائماً إلى استقصاء الفكرة أو الموضوع والسير بهما من البداية إلى النهاية وتلك هى العلة الحقيقية فى شيوع (المجموعات) أو (السلاسل) فى صحافة أمين الرافعى . ثم هى أثر من مزاجه العلمى أو القانونى الذى أودع فيه ذلك الميل ، وجعل منه صحفياً مرشداً وموجها إلى جانب أنه صحفى من طراز ممتاز فى شرح الأخبار والتعليق عليها بما يراه .

والأمثلة على هذه (المجموعات) كثيرة صادفها القارىء فى كل فصل من فصول هذا الكتاب تقريبا . فالحياة الدستورية تكتب فيها تسع مقالات ابتداء من العـــدد (١٣٥٨) من أعداد صحيفة الأخبار إلى العدد (١٣٦٦) .

ومشكلة السودان تكتب فيها مجموعات متعددة فى أوقات متفرقة

---

(١) الأخبار - العدد : ٨٢٢ ـ بتاريخ ١٩٢٢/١/٦

حسب اهتمام الرأى العام المصرى بهذه المشكلة ، أو عند ما يشعر الكاتب بقرب المفاوضات ونحو ذلك .

وذكرى الاحتلال البريطانى وضرب مدينة الاسكندرية بنوع خاص يحتاج من الكاتب إلى سلسلة أخرى من المقالات فى كل عام[1] .

وتقرير لجنة ملنر يستغرق أعداداً كثيرة من صحيفة الأخبار يكتب المحرر فى كل عدد منها مقالا فى نقده وبيان وجهة النظر المصرية فيما اشتمل عليه .

وتاريخ المفاوضات الإنجليزية بشأن المسألة المصرية — وهو أهم ما يشغل بال المصريين إذ ذاك — يتطلب من أمين الرافعى سبعة وعشرين مقالا تباعاً . بدأها فى الثامن عشر من شهر يوليو سنة ١٩٢١ ، وانتهى منها فى الثانى والعشرين من شهر أغسطس من نفس السنة . وهكذا .

(خامسا) ميله إلى الإسهاب وطول النفس فى العبارة . وذلك شىء طبيعى من جهتين : الأولى : إن الناس فى المحنة يكثر كلامهم عنها ، ويطول تفكيرهم حولها . والثانية : أن الصحافة على عهد أمين الرافعى - كانت لم تزل فى دور البداوة - أى أنها كانت صحافة مقال أكثر منها صحافة أخبار . ولم تستطع الصحيفة فى زمانه أن تقدم للقارىء من الفنون الصحفية المعروفة غير هذين الفنين ، وهما الخبر والمقال . أما الفنون الأخرى كالأعمدة على اختلاف أشكالها ، والأحاديث والتحقيقات الصحفية ، والماجريات القضائية والسياسية فلم تظهر على صفحات الجرائد إلا لماما . وما دامت الصحيفة لا يمكنها أن تقدم لقرائها غير هذين الفنين من فنون الصحافة فهنا يتسع المجال للمقال ويسهب الكتابة فى تحريره لكى يشغل من الجريدة أكبر حيز مستطاع .

---

(١) راجع مقالات أمين الرافعى فى الأخبار بعنوان (بعد تسعة وثلاثين عاما) ابتداء من العدد ٤٢١ .

ومعنى ذلك أن ألفاظ الكاتب كانت دائما أكثر من معانيه ، وأن عباراته كانت أوسع من أفكاره ، وأن الإسهاب الذى وصفت به كتابته لم يأت من ناحية المترادفات بقدر ما أتى من ناحية التكرار فى الأداء . فهو إذاً عبر عن فكرة ما لم يكتف بالمرة الواحدة فى هذا التعبير بل يؤكد المعنى فى ذهن القارىء عن طريق استئنافه مرة أخرى أو مرات كثيرة لهذا التعبير .

وقد رأينا فى الفصول السابقة كيف كانت الأخبار تتعرض لمناقشة المسائل الهامة . كمسألة المفاوضات ، ومسألة الدستور ، ومسألة الانتخابات ومسألة السودان ، وكيف كانت تتعرض كذلك لمحاسبة الوزارات المتعاقبة على اختلافها . ومنها الوزارات الإدارية التى كانت لا تريد أن تغمس يدها فى أمور السياسة ، ومنها الوزارات الوطنية التى كان لا بد لها من الاشتغال بصميم السياسة . والمحاسبة فى ذاتها عمل من الأعمال الشاقة حين تتصدى له الصحافة . فهى بحاجة إلى الإسهاب فى الشرح والإطناب فى بيان الحجج ، الإفاضة فى ذكر الأسانيد ، والتوسع فى الرجوع إلى الحوادث القريبة والبعيدة . وهذا كله من شأنه أن يدعو الكاتب إلى الإطالة ، حتى أن القارىء ليستطيع أن يقرأ الفقرة الأولى من فقرات المقال الذى يكتبه أمين الرافعى ثم يقفز بعد ذلك الى الفقرة الثالثة أو الرابعة فى الترتيب دون أن يشعر بأنه قد فاته جزء هام من الفكرة التى بنى عليها المقال . وفى هـذا كله ما يدل على أن المجال كان واسعا أمام الكاتب لمثل هذا الإسهاب .

ومن العبث فى الواقع أن نحرص هنا على الإتيان بالنماذج التى تؤيد هذا الكلام . فهى كثيرة فى تضاعيف هذا الكتاب ، والرجوع إليها أو إلى صحف أمين الرافعى ذاتها ميسور لكل من أراد .

(سادسا) ميله إلى الاقتباس . ولكن من أين يقتبس الكاتب عادة ؟

لقد وجدناه يقتبس فى الأعم الأغلب من أقوال الساسة ، وأقوال القانونيين ، وأقوال الكتاب الصحفيين فى أوربا .

وقلما كان يقتبس من أقوال الشعراء أو الكتاب العرب ، أو فلاسفة الإسلام كأن ذهنه لم يكن مشحونا بهذا الرصيد من آدابهم وأفكارهم بقدر ما كان مشحونا برصيد آخر من الأدب السياسى كما عرفه الناس فى أوروبا منذ الثورة الفرنسية .

على أن أمين الرافعى كان له ولع كذلك بالإقتباس من القرآن الكريم . وكان من عادته منذ سنة ١٩٢٢ أن يختم كل مقال صحفى له بآية قرآنية تنطبق انطباقا تاما على فحوى المقال الذى ينشره بالصحيفة .

وأصبحت هذه الخاصة من خصائص الأسلوب لازمة من لوازم أمين الرافعى عرفها به زملاؤه من الصحفيين المصريين والأجانب على السواء حتى أنه عندما قدم أمين الرافعى إلى المحاكمة فى أواخر مارس سنة ١٩٢٣ احتج لذلك بعض الصحف الأجنبية التى تصدر فى مصر ، وأخذت تنوه بفضل أمين . من ذلك ما قالتـــه صحيفة (الجازيت) الإنجليزية . وهذا نصه :

« . . . وأمين الرافعى من أكبر الصحفيين المصريين . والأخبار تعد من الجرائد العربية الكبرى . وقد اعتاد أمين الرافعى (بك) أن ينشر بها كل يوم مقالا افتتاحيا بتوقيعه . وموضوعه الحال هو بطبيعة الحالى سياسة الوزارة النسيمية . . . . ويختم أمين بك مقاله فى العادة بآيه من القرآن . ويذهب البعض إلى أنه يتعمد هذا ليلفت نظر نسيم (باشا) المشهور بتقواه وتدينه .

وقلما كان أمين (بك) يفعل ذلك على عهد الوزارة الثروتية . وإن كان كثيرا ما حمل عليه الخ .

ذهبت (الجازيت) إلى أن أمين الرافعى كان يفعل ذلك فقط أيام الوزارة النسيمية . وهذا خطأ . والصحيح أنه استمر يفعل ذلك إلى ما بعد الوزارة النسيمية . بل يظهر أن استحسن هذه الطريقة منذ وجد أنها تلقى قبولا من لدن القراء ، الوطنيين منهم والأجانب على السواء .

وإلى القارىء أمثلة من هذه النهايات القرآنية التى حرص عليها الكاتب .

ختم الكاتب مقالته (الدستور والسودان . وهل سلمت الوزارة فى السودان ؟) وتاريخها (٤/٢/١٩٢٣) بالآية الكريمة :

« وقيضنا لهم قرناء فزينوا لهم ما بين أيديهم وما خلفهم . فحق عليهم القول فى أمم قد خلت من قبلهم من الجن والإنس أنهم كانوا خاسرين » .

وختم مقاله (محاكمة مدير الأخبار) فى أول فبراير سنة ١٩٢٣ بالآية الكريمة :

« أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ـ مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ؟ ألا إن نصر الله قريب » .

وفى نهاية مقاله (الأزمة الحاضرة . كيف تنسى الوزارة واجبها الوطنى المسئولية عظيمة والموقف خطير) بتاريخ (٦/٢/١٩٢٣) أتى بهذه الآية الكريمة :

« أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا . قل هو من عند أنفسكم إن الله على كل شىء قدير » .

وفى ختام مقاله (موقف البلاد بعد استقالة الوزارة) فى ٨/٢/١٩٢٣ أتى بقوله تعالى :

«أولئك الذين حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة وما لهم من ناصرين»

وفى مقاله (سياسة الضعف والمساومة وما تلحقه بالبلاد من أضرار)

بتاريخ (١٩٢٣/٢/٢٣) أتى بالآية الكريمة :

« حتى إذا جاءتهم الساعة بغتة قالوا ياحسرتا على ما فرطنا فيها وهم يحملون أوزارهم على ظهورهم . إلا ساء ما يزرون » .

وفى مقال له بعنوان (رغبات الأمة والدستور فى نظر الوزارات المتعاقبة) بتاريخ (١٩٢٣/٣/٢٨) وجدناه ينتهى بقوله تعالى :

« كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم . تشابهت قلوبهم . قد بينا الآيات لقوم يؤمنون » ... الخ .

هكذا كان أمين الرافعى يقتبس من القرآن ويجعل من آياته خواتيم مقالاته فى صحيفة الأخبار . وكان لذلك وقع عظيم فى نفوس القراء .

أما الشعر والأدب العربى القديم بفنونه المختلفة فلم يكن أمين يقتبس منه فى كثير ولا قليل . فإننا لم نكن نعثر له على استشهاد بالشعر فى كتاباته الصحفية كلها مرة واحدة حين كتب بعنوان : نظرة فى حوادث العام الماضى (بالعدد ٥٧٨) فبدأ المقال بهذا البيت من الشعر لأبى العلاء المعرى :

إلا إنما الأيام أبناء واحد وهـذى الليالى كلها أخوات

ثم أعقب ذلك باستشهاده بقول ميرابو :

« إن الأمم إذا أرادت الحياة كبيرة يجب أن تربيها المصائب وتهذبها النائبات » .

ثم بأقوال أخرى لكتاب آخرين فى فرنسا منهم فكتور هوجو وغيره

وأما ولع أمين الرافعى بالاقتباس من الأدب أو الصحافة الفرنسية بوجه عام ، وصحافة هوجو بوجه خاص فظاهر فى كثير من مقالاته كما رأينا .

استشهد الكاتب مرة بقول هوجو :

« إننا فى هذه الساعة التى صرنا إليها — فى هذه الساعة السيئة التى ستعد

بجميع العصور والقرون — نرى مبدأ الحكم الاستبدادى ذائعاً فى أوربا ، متغلباً على كل مبدأ سواه ، متغلباً كذلك بجميع الوسائل التى تحلو له : بالسيف ، بالحبل ، بالمشنقة ، بالمذابح ، بالإعدام ، بالتنكيل . ولا جرم أننا أمام هذه الدماء التى تتدفق من كل ناحية تدفق الجداول والأنهار، أمام هـذه المناظر الرهيبة ، أمام ذلك القبر السحيق الذى ضم عظام مواطنيكم الآن ، أمام تلك الحفرة التى تخيل للناس أنها ابتلعت من نزل إليها نشعر بأن مبادئنا ازدادت توطداً ورسوخاً ، وأن المستقبل كفيل بالفوز . فاجعلوا الأمل رائدكم فى كل أعمالكم ، ... الخ .

وفى العبارة السابقة مايدل على نوع الاستشهاد الذى يلجأ إليه الكاتب من حين لآخر . فهو يتوخى نقل العبارات المثيرة فى الدفاع عن الحرية الاجتماعية . والحرية السياسية وحرية التفكير والكتابة وقلما وجدنا أمين الرافعى يتسلق على كلام غيره من الكتاب والفلاسفة إلا فى هذا المجال .

(سابعا) ميله إلى الأسلوب العفيف والعبارة النقية والألفاظ النزيهة فهو لا يتطاول على أحد ، ولا يقصد إلى سب أحد ولا يستخدم الألفاظ النابية أو العبارات الجارحة ، ولا يسف فى انتقاد كبير من الكبراء لغاية فى نفسه أو مأرب من مآربه الشخصية حال هـــذا الكبير بينه وبين تحقيقه .

ولذا رأينا أمين الرافعى مسيطراً على نفسه وقلمه سيطرة تامة طول حياته . لم يكن يفارقه صبره أو يخرج قليلا عن طوره إلا فى ظرف واحد فقط ؛ هو ذلك الظرف الذى هاجمه فيه سعد زغلول فى إحدى خطبه واتهمه ظلماً بخيانة الوطن . وإذ ذاك اضطر أمين الرافعى للرد عليه بقسوة بالغة . وقد أخذنا نحن عليه هذه القسوة ، وإن كنا قد التمسنا له بعض العذر فيها . وإذا كان لنا أن نتشبه بأمين فى الاستشهاد بالقرآن الكريم فإنا نذكر هنا قوله تعالى :

« وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين»

فالذى فعله أمين هو أنه قابل الإساءة بالإساءة والذى كنا ننتظره نحن من أمين أن يكون ممن وصفتهم الآية الكريمة فى الشطر الثانى منها (ولئن صبرتم لهو خير للصابرين) .

وسبحان من له الكمال وحده .

نعم ، لا نعرف لأمين الرافعى موقفاً خرج فيه عن طوره غير هذا الموقف . ومعنى ذلك أنه رجل يستحق الاحترام من هذه الناحية . بل إن طريقته فى الاقتباس من القرآن يختم بآيات منه بعض مقالاته لتدل دلالة واضحة على كياسته وتنكبه طريق السباب والتجريح إلى طريق التعريض الخفيف الذى يؤذى النفوس الكريمة ، ولكنه فى الوقت نفسه لا يعتد ذنباً على كاتب الصحيفة .

(ثامناً) توخيه الصدق فى القول ، والصراحة فى النقد ؛ لا يبالى فى ذلك رضا الحاكم أو سخطه ، ولا رضى المحكوم أو سخطه . ومن أجل ذلك وجدنا أمين الرافعى ينزع بالمقال السياسى منزعا عجيبا . ويبنى هذا المقال على قاعدة غريبة فى عالم الصحافة وعالم السياسة وخاصة فى عهد الاحتلال البريطانى . والذى نعرفه عند كاتب كالشيخ على يوسف صاحب المؤيد على وجه التمثيل أنه كان بارعا فى كتابة (المقال السياسى) . وأنه كان يكتب هذا المقال بدهائه المعروف . وهو دهاء كان يستعين به على معرفة الحالة النفسية للقارىء .

وقد كانت مصر فى عهد الشيخ على يوسف محكومة بحاكمين فى الواقع ؛ أحدهما حاكم شرعى ؛ هو الخديو عباس حلمى الثانى ، والثانى حاكم فعلى هو اللورد كرومر . وكان صاحب المؤيد فى الحقيقة بارعا فى إرضاء الأول ، كما كان بارعا فى نقد الثانى . ولعله كان حائزا لإعجاب الجهتين معاً فى أكثر الحالات .

أما أمين الرافعى فكان كاتباً سياسياً من طراز آخر . كان لا يعرف الدهاء ولا المكر . وكنت لا تحس فى كتاباته بنوع من المداورة أو الخداع أو اللف . وإنما كنت من صحافته دائما أمام رجل صريح بكل ما تحمل هذه

الكلمة من معنى ، حريص على أنه يجعل مصلحة الوطن هى العليا ، أمين على أن ينقل لك دائما ما يعتقد أنه الحق — ولا شيء غير الحق ، وكأنه فى كل ذلك كان يعمل بالحكمة الانجليزية التى تقول Honesty is the best qoliegp1liey وهى من الحكم الإنجليزية التى يعرفها الإنجليز فى داخل بلادهم ولكنهم لا يعملون بها فى خارجها !

وبهذه الصفات التى وصفنا بها محرر (الأخبار) شهد له جميع الصحفيين الأجانب فى مصر ، وانتهزوا لذلك فرصة تقديمه للمحاكمة يوما ما فقالت صحيفة الكيبريتيه :

«ونحن لا يسعنا إلا أن نأسف أسفا صادقا لاتهام زميلنا أمين (بك) الرافعى ودعوته للمثول أمام المحكمة فأمين (بك) كان دائما من الصحفيين الذين تفخر بهم مهنتنا لسمو آرائه ، ونزاهة أسلوبه المقرونة دائما بالصواب والصدق ، ولبعده عن الخطأ . والحق أنه يشغل مقاماً فى الصف الأول من كبراء هذه البلاد بحيث لا يسلم أحد بأن فى الامكان أن يعد مهيجاً » .

وقالت (الجازيت) :

« . . . . وأمين (بك) مشهور بأنه رجل مبادىء ثابتة ، وقد كان أنصار الوزارة السابقة يصفونه دائماً بأنه خصم شريف . وهو ينتقد كل وزارة تسىء إلى مصر وإلى قضية مصر ، ولو كان هذا عن طريق الصمت أو البطء فى أن تصنع شيئاً للبلاد[1] .

هكذا كان أسلوب الرجل الذى نؤرخ له أسلوباً يفيض بالصدق ، ويتسم بالأمانة ، ويوحى بغيرة كاتبه على مصلحة الوطن العليا ، ويعلن عن نفسه أنه أسلوب أمين الرافعى رجل العقيدة والمبدأ ، ورجل الفكرة والمعنى ولعله بسبب ذلك وجدنا هذا الأسلوب فى أكثر حالاته خلواً من الزينة اللفظية ومن الزينة المعنوية ومن الألوان البديعية على اختلافها ، ومن الصور

(١) الأخبار . العدد ٨٩٧ — بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٢٣

البيانية على تفاوتها فى درجات البلاغة حسب العبارة التى يدبجها قلم الكاتب أن تكون نتيجة لسطوة نفسه وقوة حدسه ، ولاقتناعه بالرأى بعد إذ قلبه على وجوهه المختلفة، ولامتلائه بالفكرة بعد أن أخذت مكانها من سويداء قلبه . حسب العبارة التى يكتبها الصحفى الناجح أن تكون ثمرة لكل ذلك فإذا كانت كذلك فهى غنية بهذه الصفات عن جميع القيم الجمالية التى تصدر عن الأدباء قصداً أو عن غير قصد .

ومن كان فى جماعة الصحفيين كأمين ينطق عن إيمان ، ويصدر عن إخلاص ، ويتحرك عن غيرة صادقة ، ويكتب عن ثقة تامة بصحة مايراه ؟ وذلك هو الأسلوب القويم والنهج المستقيم .

* * *

(وبعد) فإلى أى مدرسة من مدارس الصحافة ينتمى الصحفى الذى نؤرخ له وهو أمين الرافعى ؟ الحق أننا بهذه الخصائص التى يمتاز بها أسلوب الرجل أمام صحفى من تلاميذ المدرسة الصحفية الثالثة فى مصر . وهى المدرسة التى بدأها السيد على يوسف ، وكان من أتباعها كل من مصطفى كامل وأحمد لطفى السيد . ثم هى المدرسة التى تركت طريقة الأدباء فى الأداء ، ونعنى بها الطريقة التى تعتمد على القيم الأدبية الخالصة التى تجعل من المقال قطعة فنية أقرب إلى الأدب منها إلى الصحافة .

ونحن نعلم من تاريخ المقالة الصحفية أن طريقة الأدباء فى الأداء إنما كانت تمتاز بها المدرسة الصحفية الثانية فى مصر ؛ وهى المدرسة التى كان يمثلها كتاب كثيرون من أهمهم : أديب اسحق ، والشيخ محمد عبده ، والسيد عبد الله النديم ، ووصل بها إلى الذروة إبراهيم المويلحى .

أمين الرافعى إذن من كتاب الطبقة الثالثة . إلا أن له طابعا معينا يميزه من كتاب هذه الطبقة . فاذا كان على يوسف يمتاز بأسلوبه السياسى بالصورة التى أشرنا إليها فى ثنايا هذا الفصل ، وكان مصطفى كامل يمتاز بالأسلوب الحماسى الذى احتاج إليه بحكم أنه كان زعيما للحركة الوطنية فى مصر ، وكان

أحمد لطفى السيد يمتاز بالأسلوب الثقافى الذى ينم دائما عن عقلية رجل دارس لكثير من الثقافات الشرقية والغربية المعروفة فى ذلك الوقت ، فان أمين الرافعى يمتاز بالأسلوب الدفاعى المبنى على أساس متين من الصراحة والصدق ، والبعد عن المواربة واللف صنيع الرجل المؤمن دائما بعدالة قضيته، الواثق دائما بالفوز على الخصم .

* * *

ولكن هل عالج أمين الرافعى فنا غير فن المقال ، وذلك فى كل من صحيفة « الشعب » ، وصحيفة « الأخبار » ؟

إننا لا نستطيع الإجابة الحاسمة على ذلك . لأن المواد الأخرى — عدا المقال — فى الصحيفة كانت تنشر فيها عادة بغير إمضاء . فلا ندرى أهو كاتبها أم عهد فى كتابتها إلى سواه .

غير أن نظرة فاحصة فى هاتين الصحيفتين تدلنا بجلاء على أنهما لم تشتملا على أكثر من مادة الخبر الخارجى والخبر الداخلى ، والتعليق على الأخبار ، ثم المقال ، والأعمدة البسيطة التى لا تعدو كونها مقالات قصيرة من هنا وهناك . وهذه هى مواد الصحافة المصرية منذ نشأتها تقريبا .

ومعنى ذلك أن الصحافة إلى عهدها . بالشعب » و « الأخبار » كانت صحافة لم تزل فى عهد البداوة . ليس ذلك فقط من ناحية الاخراج والصورة والإعلان . ولكن ذلك أيضا من ناحية التحرير . فصحف أمين الرافعى لم تعرف فن القصة الخبرية بمعناها فى الصحافة الحديثة ، ولم تعرف فن العمود بأنواعه الكثيرة التى تتناول الرياضة والفنون والآداب والموضوعات الخبرية والموضوعات الانسانية . ثم هى لم تعرف كذلك فنون التقرير الصحفى على اختلافها ، كالحديث . والتحقيق ، والماجريات البرلمانية والقضائية والدبلوماسية والسياسية . ولم تعرف كذلك الطريقة المثلى فى تحرير الإعلان فضلا عن عدم عنايتها بالصورة وبتحرير الصورة بشكل من الأشكال .

(والخلاصة) أن الصحافة إلى عهدها بكاتبها الفذ أمين الرافعي كانت صحافة مقال ، ولا شيء غير المقال . فالبارع في كتابة المقال الصحفي وقتئذ يعتبر بارعا في عالم الصحافة كله ، وينظر إليه على أنه علم من أعلامها وبطل من أبطالها مادام أنه يؤدى واجبه الصحفي بكل صدق وأمانة ، وشرف ونزاهة ، وما دام أمينا على قضايا بلاده ، غيوراً على شرفها وسمعتها ، عظيم البلاء في الذود عنها ، وفي قيادتها نحو تحقيق مطالبها القومية والأدبية والحضرية على السواء .

ولقد بقيت الصحافة المصرية على بداوتها هذه حتى أصبحت صناعة من الصناعات ، وذلك في العقد الثالث من هذا القرن الذى نعيش . ثم قامت الحرب العالمية الثانية فقربت الصحافة المصرية من هذه الدرجة ، ودخلت هذه الصحافة منذ يومئذ في دور من أدوار التعقيد من حيث الإخراج ، وطرق النشر والتوزيع . وتبع ذلك ظهور فنون جديدة في عالم الصحافة ، هي تلك التي أشرنا إلى بعضها الآن . وإذ ذاك أصبح للمقال الصحفي صورة جديدة ، كما أصبح له مكان خاص في الجريدة إلى جانب فنون أخرى عديدة كان لابد لها من أن يأخذ كل منها مكانه كذلك إلى جانب المقال وبذلك تغير شكل الصحيفة الحديثة من كل وجه ، وتناولها التجديد من كل جانب ، وأصبحت شيئاً آخر غير ماألفناه في الصحف المصرية منذ نشأتها إلى العقد الثالث من هذا القرن .

الفصل الثالث عشر

وفاة الشهيد

قضى أمين الرافعي حياته كلها يحمل القلم ، ويكتب فى الصحف ويتحمل فى سبيل ذلك ما عرضنا لبعضه فيما سبق . وكان فى أثناء ذلك كله ينفق من نور بصره ، وعصارة عقله ، وذوب قلبه ، وعرق جبينه ، وقطرات دمه . ثم كان فى أثناء ذلك كله لا ينتظر ثواباً من أحد ، ولا جزاء من حاكم ولا محكوم ؛ بل كان يعمل بقول الفيلسوف الأندلسى — ابن حزم — إذ يقول : « العاقل من لا يبيع نفسه بثمن أقل من الجنة » . فإذا كان هذا هو الثمن الذى يتقاضاه العقلاء المجاهدون عن عملهم فكيف يقاس به ثمن آخر من تلك الأثمان التى يقدمها الناس فى هذه الدنيا ؟ .

ثم مات الرجل فى صبيحة يوم الجمعة التاسع والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٧ ، بعد حياة قصيرة من حيث الزمن ، طويلة من حيث العمل . فجزعت لموته الأمة العربية بأسرها ، وفجع به كل وطنى غيور فى هذه الأمة العربية . وقامت هذه الأمة كلها مؤبنة وتبالغ فى تأبينه للدرجة التى لا أذكر لها مثيلا فى تاريخنا القومى إلى اليوم ، باستثناء رجلين أو ثلاثة من مثل الأستاذ الإمام محمد عبده ، والزعيم الشاب مصطفى كامل ، ثم الزعيم الكبير سعد زغلول . وقد دلنا ذلك على أمرين .

أولهما : أن فى الأمة المصرية من الوفاء لعظمائها مالا يقل عن جميع الأمم المتحضرة فى التاريخ ، مالم يرد عنها كثيراً فى هذا المعنى .

وثانيهما : أن العظيم لا يكافأ عادة فى حياته ، وإنما يعرف فصله بعد وفاته . وفى هذه المعرفة — ولو أتت متأخرة — أعظم جزاء للجهد الذى يبذله والعمل الذى يقوم به .



أمين الرافعى قبيل سن الأربعين

والحق أن سيرة هذا الصحفى الغيور لتنهض دليلا على ما نهضت به سيرة مصطفى كامل من أن حياة الأفراد لا يمكن أن تقاس طولا ، وإنما تقاس عرضاً ، وعلى أن التضحية وإنكار الذات ، والجهاد المتواصل فى سبيل نصرة الحق هى الطرق الواضحة إلى الخلود بكل ما فى هذه الكلمة من معنى من معانى الوجود ، فلقد شاءت الأقدار أن يموت الزعيم الشاب مصطفى كامل عن أربعة وثلاثين ربيعا : وهى السن التى يبدأ فيها الشاب مرحلة الجد من مراحل حياته التى يوطن فيها نفسه على تحمل المشاق فى سبيل فكرة تتحقق أو مبدأ يؤخذ به .

كما شاءت الأقدار أن يموت الصحفى المجاهد أمين الرافعى فى الأربعين من عمره — وهى السن التى يبدأ فيها الرجل شعوره بأنه — وقد كمل عقله ، وتم نضجه ، وكبر قلبه ، واتسعت آفاق نفسه ، وقويت بنيته — ينبغى له أن يواجه الحياة ، ويحاول التأثير فيها بقدر ما تسمح به مواهبه ما دامت الحياة — كما يقول الفلاسفة ذات وجهين : وجه يتحكم فيه المجتمع ، ووجه يتحكم فيه الفرد ، وما دام الوجه الذى يتحكم فيه الفرد هو أهم الوجهين فى نظر العلماء والمفكرين والعظماء والعباقرة .

مات أمين فرثته الصحف جميعاً فى مصر وبلاد الشرق العربى ، ورثاه الشعراء والكتاب والزعماء والساسة . وجمعت مراثيه فى كتاب — هو الكتاب الذى قام به الأستاذ محمد صادق عنبر أحد محررى الأهرام — فوقعت هذه المراثى فى أكثر من ستمائة وخمسين صفحة من القطع الكبير .

أما الشعراء فقد أحصينا منهم أكثر من خمسين شاعراً فى مقدمتهم شوقى ، وحافظ ، وخليل مطران ، وأبو شادى ، وأحمد محرم ، وصالح الشهابى وغيرهم .

وأما الكتاب والأدباء فقد أحصينا من مراثيهم أكثر من مائتى مرثية كلها بليغة ومؤدية للمعنى ، ومنافسة للشعر نفسه فى هذا المجال وهو مجال الرثاء .

وأما الصحف فقد استطعنا أن نقف على أكثر من ثلاثين صحيفة عربية رثت الفقيد وأظهرت الجزع لموته والأسى لفقده. وذلك فضلا عن الصحف الأجنبية التى نعته ورثته وتحدثت عن بلائه فى ميدان الصحافة.

وأما حفلات التأبين التى أقيمت له فى العاصمة والأقاليم فقد أربت على العشرين حفلة، وذلك كله فضلا عن مظاهر الحزن التى بدت من المشيعين له يوم وفاته، والكلمات المؤثرة التى ألقيت على قبره فى ذلك اليوم.

والحقيقة أننى لا أعرف عظيما قد اشتركت فى تأبينه كل هذه الهيئات، والجماعات، والأقاليم من الإسكندرية إلى أقصى الصعيد، وذلك كله فضلاً عن الطلبة والعمال ممن أخذوا يتبارون فى إظهار شعورهم والتعبير عن أحزانهم.

وقبل أن تعرض لشيء من هذه المراثى التى قيلت فى أمين الرافعى لا بأس من أن نصف كيف كان:

تشييع الجنازة:

صدرت جريدة الكشاف فى آخر ديسمبر سنة ١٩٢٧ وفيها وصف (لجنازة فقيد الصحافة والوطن) على النحو الآتى:

« روعت الأمة لذلك الخطب الفادح الأليم الذى أصاب الوطن والصحافة بوفاة المرحوم أمين (بك) الرافعى. فعم الأسى والحزن كافة أنحاء القطر لما تعرفه الأمة فى فقيدها من الإخلاص والتفانى فى خدمتها، ولما تعهده فيه من حبه الشديد لبلاده، وصدق جهاده ....

فما بزغت شمس أمس حتى أخذ القوم يفدون زرافات ووحدانا على دار الفقيد الكريم لتوديعه الوداع الأخير ... وما وافت الساعة العاشرة صباحاً حتى كان السرادق الكبير الذى أعد لاستقبال المعزين قد غُصّ بكبار الأمة، وعظمائها، وعلمائها، ورجال الصحافة والأدب يتقدم الجميع

مصطفى النحاس (باشا) رئيس مجلس النواب ورئيس الوفد المصرى ، وحضرات أصحاب الدولة والمعالى عبد الخالق ثروت (باشا) رئيس الوزراء ، والوزراء ، وأعضاء الوفد المصرى ، وحضرات أصحاب الفضيلة السيد عبد الحميد البكرى ، والشيخ محمد حسين العدوى ، والشيخ محمد بخيت ، والشيخ أحمد الظواهرى ، وكثيرون من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب . كما غصت الشوارع الموصلة لدار الفقيد ، والتى تقع فى طريق الجنازة بالجماهير العديدة من الشعب .

وقدمت نقابة الصحفيين إكليلا كبيرا من الزهور والرياحين مكتوبا عليه « من أسرة الصحافة المصرية إلى فقيدها الجليل الأستاذ أمين الرافعى» وما وافت الساعة العاشرة حتى صعد إلى دار الفقيد حضرات : عبد الخالق مدكور (باشا) ووحيد الأيوبى (بك) والأستاذ فكرى أباظة ، والأستاذ دسوقى أباظة ، والأستاذ سليمان فوزى صاحب مجلة الكشكول ، الأستاذ محمد الهياوى ، والأستاذ حامد المليجى المحرر بجريدة الأخبار . . . بالنيابة عن الصحافة المصرية لحمل نعش الفقيد فحملوه ونزلوا به بين البكاء والنحيب .

وتقدم الجنازة طلبة مدرسة دار العلوم بعلمهم مجللا بالسواد ، فطلبة المدرسة العبيدية الثانوية ، فنقابة عمال صناع القطر المصرى ، فجمعية التعاون الخيرية لموظفى المحال التجارية ، فبعض المدارس ، والنقابات الأخرى ، فأعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، فبعض حضرات العلماء فالنعش محمولا على أعناق الصحفيين ، فأسرة الصحافة المصرية يتقدمها حضرات أعضاء مجلس نقابتها ورجال الصحافة الأفرنجية ، فالوزراء وكبار الموظفين والنواب والشيوخ ، فالمحامون والأطباء ورجال الأدب ، فالأعيان وجماهير الشبيبة المصرية .

وسار المشهد على هذا الترتيب من دار الفقيد بشارع الحوياتى ،فميدان الأزهار ، فشارع البستان ، فميدان عابدين ، فشارع عابدين، فجامع الكيخيا

حيث أقيمت صلاة الجنازة، ووقف رجال الصحافة مع أسرة الفقيد يتقبلون العزاء، وألحوا على الوزراء والكبراء فى الانصراف .

وبعد الصلاة سار المشهد مخترقا ميدان الأوبرا إلى ميدان العتبة الخضراء، فشارع محمد على حيث أذن وقت صلاة الجمعة، فدخل المشيعون، وأدخل معهم النعش إلى جامع الرفاعى . وبعد أن صلى على الفقيد مرة أخرى واصل المشهد سيره إلى مقابر الإمام الشافعى حيث كان جمع كبير من علية القوم قد سبقه إلى هناك . وعلى قبر الفقيد قام الدكتور محمد حسين هيكل فألقى كلمة الصحافة المصرية فى تأبين الفقيد »

واستصوب الجميع فكرة ودفن الفقيد فى مقبره المغفور له مصطفى كامل، فدفن فيها ووقف الأساتذة : عبد الرحمن الرافعى (عن الأسرة) وفكرى أباظه (عن الحزب الوطنى) وسليمان فوزى (عن نقابة الصحافة) يستقبلون وفود المعزين للمرة الثانية .

وكان الزحام على جانبى الطريق شديدا اختلط فيه المصرى بالأجنبى، والسيدات بالرجال . بعضهم يبكى وبعضهم يبدى الأسف الشديد . وكانت الجموع تتكاثف كلما قطعت الجنازة مرحلة تقرب بها من مقبرة مصطفى كامل .

ويطول بنا القول لو أردنا أن نقدم للقارىء نماذج من هذا الرثاء نثرا كان أم نظما ـ فقد رثته الصحف المصرية كلها والصحف الأجنبية الصادرة فى مصر على اختلافها، كما رثاه الخطباء والشعراء . وانا لمكتفون أولا بنموذج واحد من نماذج النثر هو :

رثاء جريدة الأهرام

فى ٥ يناير ١٩٢٨

أيها النائى وما أقرب مزاره ، النائم على يقظات الأسى ، الساكن

النفس . ومن سكوته فى نفس كل مصرى قلق لافرار منه. ونارمن الحزن يتمرد على الصبر . . .

أمين : يا مالىء شعاب الوادى بالأمس نورا من عقيدته، ومالئها اليوم نارا من فجيعته .

أمين : وفى إسمك معانى الشرف كلها . وفى حياتك فخر الجهاد كله وفى مماتك رزيئة أمة وفجيعة وطن ، ونكبة زمن .

أمين : يابقية السلف الصالح ، وذخر بلاد كانت تعدك لغدها المنتظر لتصدع بنور رأيك ظلمة الشك وتشق على وضح سناه طريقها للنجاة .

أمين : أى عظمـــة تلك التى تنطوى عليها نفسك ، كما تنطوى على القمر هالته ؟

لقد كنت إنسانا، فلم تكن ملكا ، وإن كانت لك نزاهته وعفته ، وفيك صلاحه وطيبته . ولكنك كنت فى إنسانيتك مثلا أعلى للإنسانية . فقد خلقت لا من حيث صنع أكثر معاصريك ، وصنعت لا من حيث خلقوا فأنت طلعت من خلال الزمن كله ، فجئت من الماضى لتستوعب الحاضر ، ثم لتمتد من هذا الحاضر إلى المستقبل .

أمين : أما والله لقد كنت من ناحية نفسك سفرا من الفضيلة ، ولكنك سفر من لحم ودم ، وكنت مما يلى هذا الجيل جيلا آخر وإن كان غريبا فى وطنه وكنت مما يلى العصر عقيدة مقررة تنتقل من جيل إلى جيل كما تنتقل كل عقيدة أخرى فى ميراث الدم على أسلوب واحد .

أمين : أفى هذه السرعة يخرج المرء من دنياه بنية هامدة ليرجع إليها فكرة خالدة ؟

أمين : حدثنى عن قلبك . ألا يزال فيه لاعج من حب مصر ؟ فما أكثر ما جنى عليك هذا الحب ، وما أقل ما جنى لك ! وعهدى به يرمى فى جفنيك

بالسهاد ، ويقلب جنبيك على مثل القتاد . وقد خرجت من دنياك كما دخلتها ، وليس فى يدك إلا صحيفة حسنات كل سطر منها يرتفع فى صحيفة مصر ثوابا ... ...

أجل صديق : أتمثلك وأنت تنشر إرادة مصر على عين الشمس ، وتملأ بهذه الإرادة ما بين مشرقها ومغربها وتكسب لها دنيا من الأنصار . وأشهد - وليس فيمن يعرفونك إلا من يزكى هذه الشهادة - أنك ما أحببت ولا أبغضت ، ولا قاربت ولا باعدت ، ولا صالحت ولا خاصمت ، ولا وادعت ولا حاربت إلا من أجل عقيدتك الوطنية ، سجية المؤمن من أهل الصدر الأول - لا يحب إلا فى الله ولا يبغض إلا فى الله !

وما نشبت معركة قلمية كنت فيها طرفا إلا كتبت أبى العنان على قرنك ، تبدهه بحجة من حيث يبغى أن يبدهك بها ، فإذا هو مأخوذ بما كان يريد أن يأخذك به . ثم إذا هو يضطرب من نسج قلمك فى مثل ما يضطرب فيه الطائر ارتزت عليه الشبكة فلا منقذ له منها !

لقد ضحيت بكل ضن وكنت تبذل من نفسك لأمتك غير مستكثر عليها ولا مستقل فيها . وما زلت تنفق حياتك نفسا فى نفس ، حتى لم تعد يدك تقوى على حمل القلم ، وحتى أيس أُساتك والمرض يشرف بك على الموت ، وأنت تشرف به على الجنة .

أمين : إنى أحاول أن أرثيك فيشد الحزن وثاق فكرى وما أرانى إلا بمقصر عما أريد . ويالله من أى نواحى نفسى آخذوأيها أدع . والذاكرة تعرض من حياتك سجل حسنات ، وتعرض مآثر صالحات . وأنى لمأخوذ ببكيك حتى لا يدرى أهذه التى بين يديه عاطفة يكتبها ، أم دموع يسكبها أن يوفيك بعض حقك ! وما حزن من حزن مصر وقــد تنفس موكب جنازتك على جانبيها على تنفس لج البحر على شاطئيه !!

فعلى روحك الذى يرسل النور مترقرقا على هيكلك الفانى ؟

على وجدانك الذى لايزال حياً ، وكم من حى مات قبل موته وجدانه !

على قلبك الذى إن بلى حب مصر فى قلب لم يبل قلبك إلا فى حبها . ولعله لو زايل قلبك موضعه منك لم يزايل ذلك الحب موضعه منك !

على مناقبك الحرة الغريبة التى تشرف بمثلها الإنسانية ؟

على قلبك الذى كان يرقص حمية وحجى وحكمة ! وكان كله أمناً للوطن وعصمة . وكان إذا عصر اليأس القلوب أطلع من بين شقيه فجراً من اليقين ضاحك اللألاء ، مسلسل الأمل فى نواحيها !

على المثل الأعلى المدرج منك فى كفن ، والمجد البــــاقى فى اسمك على الزمن !!

سلام الوطن وأبنائه .

وتحية صديقك المحزون ؟

محمد صادق عنبر

أما الشعراء فما أكثرما قالوا فى ذلك اليوم وإنا لمكتفون من ذلك كله بهذه النماذج على سبيل المثال :

فمما قال أحمد شوقى :

مال أحبـابهُ خليلا خليلا — وتولى اللداتُ إلا قليلا [1]
سكنت منهم الركاب كأن لم — نضطرب ساعة ولم نمض ميلا
جردوا من منازل الأرض إلا — حجرا دارسا ورمـلا مهيلا
طرحوا عنده الهموم وقالوا — إن عبء الحيـاة كان ثقيلا
إنمـا العـالم الذى منه جئنا — ملعب لا ينـوع التمثيـلا

* * *

(١) اللدات جمع لدة بكسر اللام وفتح الدال وهو قرينك وخليلك منذ الصبا .

أخذ الموت من يد الحق سيفاً خالدى الغرار عضباً صقيلا
من سبوت الجهاد فولاذه الحق فهل كان قينه جبريلا ؟ (١)
لمسته يد السماء فكان البرق والرعد خفقة وصليلا
قيل : حلله : قلت : عرق من التبر أراح البيان والتحليلا
لم يزد فى الحديد والنار إلا لمحة حرة وصبراً جميلا
لم يخف فى حيانه شبح الفقر وإذا طاف بالرجال مهولا
جاع حينا فكان كالليث آلى ما تلاقيه يوم جوع هزيلا
تأكل الهرة الصغار إذا جاعت ولا تأكل اللباة الشبولا
قيل : غال فى الرأى . قلت هبوه قد يكون الغلو رأيا أصيلا
وقديماً بنى الغلو نفوسا وقديماً بنى الغلو عقولا
ومن الرأى ما يكون نفاقا أو يكون اتجاهه التضليلا
ومن النقد والجدال كلام يشبه البغى والخنا والفضولا
وأرى الصدق ديدنا لسليل الرا فعيين والعفاف سبيلا
قسما إنه لم يغتب الرجال ولم يجعل شؤون العباد قالا وقيلا

* * *

يا أمين الحقوق أديت حتى لم تخن مصر فى الحقوق فتيلا
ولو استطعت زدت مصر من الحق على نيلها المبارك نيلا
لست أنساك قابعا بين درجيك مكباً عليهما مشغولا
قد تواريت فى الخضوع نخالوك ضئيلا وما خلقت ضئيلا
تنشد الناس فى القضية لحناً كالحوارى رتل الإنجيلا
ماضياً فى الجهاد لم تتأخر ترتب الصف أو تقيم الرعيلا
ما تبالى مضيت وحدك تحمى حوزة الحق أم مضيت قتيلا

(١) القين بفتح القاف وسكون الياء صانع الأسلحة .

ومما قاله خليل مطران فى رثاء الفقيد :

باعوا المخلد بالحطام الفانى — وشريت بالأعلى من الأثمان
تلك الحياة أمانة أديتها — بتمامها لله والأوطان
بالصبر والإيمان أخلص بدؤها — وختامها بالصبر والإيمان
أعرضت عن لذاتها منذ الصبا — والروض يغرى والقطوف دوانى
متوخياً من دونها أمنية — لم يودِ وحدتها شتيت أمانى
تهوى البلاد ولا هوى لك غيرها — أو تفتدى من ذلة وهوان
ظلت تنازعك الظروف بما بها — من مُنة[1] وظللت ثبت جنان
مستنزفا دمك الزكى ولم يرق — بشباة قرضاب[2] ولا بستان
فى صولة للدهر تعقب صولة — متنابة فى الآن بعد الآن
حتى قضيت شهيد رأيك وانقضى — ما كنت تلقى دونه وتعانى
ويح الألى تسوؤه أيامه — وتسر كل ممازق[3] مذعان
ممن يقدّم فى الرجال وما به — إلا الطلاء بكاذب الألوان

* * *

أى مصطفى يبكيك قومك كلما — عادتهمو ذكرى فتى الفتيان
يوم الوفاء فكنت لواءه — وطليعة لطليعة الفرسان
هذا شهيد من ولاتك خامس — يهوى بحيث هويت فى الميدان
لكأنهم والموت أسوأ مغنم — يتراكضون إليه خيل رهان
بذلوا النفوس كما بذلت وأرخصوا — ما عزّ من جاه ومن فتيان
فإذا ذُكرت وأنت عنوان الفدى — فاسم الرفاق تتمة العنوان
إن الصحافة فيك عز عزاؤها — ما خطبها فى حبها المتفانى

(١) منة : بضم الميم وتشديد النون بمعنى قوة
(٢) قرضاب : سيف قاطع
(٣) ممازق : يتكلف حلو الحديث .

في النابه الموفى على أعلامها والسابغ السباق للأقران
فرد به جاد الزمان ومثله قدما يكون مضنة الأزمان
تخذ الحقيقة خُلة فهما على علات هذا العيش يصطحبان
ويزيده كلفاً بها عذاله فيها فما يثنيه عنها ثان
تشتد حجته ويجفو حكمه ولسانه أبداً أعف لسان !!
لم يخش فى الحق الملام ولم يكن لسوى الضمير عليه من سلطان
أما براعته فقل ما شئت فى لفظ تفيض بدره ومعان
لم تمر فى عَبث ولم تنكر بها لطف المكان روائع القرآن
لصريرها رجع تسامعه النهى وله رنين مثالث ومثان[1]
ما بعثة الدستور إلا وحيه متنزلا كتنزل الفرقان
وحى إليه ثاب أرباب النهى فتآلفوا والخلف فى الخذلان
فى ذمة الرحمن خير مجاهد لم يلتمس إلا رضا الرحمن
كان المحامى عن قضية قومه بمضاءٍ لا وَكل ولا متوان
لم تشغل الأيام عنها قلبه بالزينتين المال والولدان
فمضى وماالبنيه إرث غير ما ورثوه من ضعف ومن حرمان

ومن قصيدة لحافظ ابراهيم فى يوم الشهداء الذى أقامه الحزب الوطنى فى فبراير سنة ١٩٢٨ :

أما أمين فقد ذقنا لمصرعه وخطبه من صنوف الحزن ألوانا
لم تنسنا ذكره الدنياوإن نسجت للراحلين من النسيان أكفانا
مضى نقيا عفيف النفس محتسبا فهو من دولة الأخلاق أركانا
جرت على سنن التوحيد نشأته فى الله والرأى إخلاصا وإيمانا
لم يلوه المال عن رأى يدين به (ولو حملت إليه الدهر ملآنا)
ولم يلن عوده للخطب يرهقه قسا عليه شديد العيش أم لانا

(١) النهى : العقول . والمثالث والمثانى من الموسيقى والغناء .

ظلم من القبر أن تبلى أنامله … فكم رمت فى سبيل الله من خانا
كانت مطية سباق جوانبه … يرويك فياضها صدقا وعرفانا
عشرين عاما على الطرس الطهور جرى … ماخط فاحشة أوخط بهتانا
يجول بين رياض الفكر مقتطفا … من طيب مغرسها ورداً وريحانا
فينشق الذهن من أسطاره أرجا … وتبصر العين فوق الطرس بستانا

* * *

أمين فارقتنا فى حين حاجتنا … إلى فتى لا يرى للمال سلطانا
أيلبس الخزّ من لانت مهزته … وأنت تخرج من دنياك عريانا!
إن القناعة كنز كنت حارسه … ترى به القوت ياقوتا ومرجانا
فما سعيت لغير المجد تكسبه … ولا رضيت لغير الحق إذعانا
أودى بك السكر المضنى ولا عجب … أن يورث الحلو مرّ العيش أحيانا
ماهان خطبك والأخلاق والهة … تبكى عليك إذا خطب امرىء هانا
أمين حسبك ما قدمت من عمل … فأنت أرجحنا فى الحشر ميزانا!
أبشر فإنك فى أخراك أسعدنا … حظا وإن كنت فى دنياك أشقانا
بلغ ثلاثتكم[1] عنا تحيتنا … واذكر لهم مايعانى قومنا الآنا
واضرع إلى الله فى الفردوس مبتهلا … أن يحرس النيل ممن رام طغيانا

ومن شعر أحمد محرم فى يوم ذكرى الفقيد :

سلوا مصر إذ أودى فتاها المحبب … أما انصرفت آمالها وهى (نحّب)
وحوطوا حمى الإسلام إنى أخافها … كتائب شتى حوله تتألب
لقد كان ملء المشرقين كلاءة[2] … إذا انبعثت أو أمسكت تترقب
دعوت (الأمين) الحر دعوة مشفق … يرى دولة الأحرار فى مصر تنكب

---

(١) الثلاثة الشهداء : مصطفى كامل ومحمد فريد وأمين الرافعى

(٢) الكلاءة : الحفظ والحراسة

تتابع أبطال الجهاد وغودرت بقايا سيوف فى يد الله تضرب
تصون جلال الدين والدين يُزدرى وتحمى لواء الحق والحق يسلب
دوافع للجلى[1] سواطع فى الدجى طوالع للسارين والشهب غيب
وإنا لنأبى أن نرى مصر عورة نسب بها فى العــالمين وُنثلب
أنتركها نهب المغيرين إننا لتنكرنا آباؤنا حين ننسب

* * *

وللدكتور أحمد أبى شادى فى رثاء الفقيد :

رويدك أيها الناعى (أمينا) نعيت به خــلالا ما نعينا
نعيت لنا مطهرّة السجايا وركنا قد حوى الأخلاق دينا
بحسب جلالها أنا شرفنا معالمها صفات الخالدينا
فتى وهب الحياة وغاب لما تغلغل فى نفوس الجاهدينا
وكم من ناهض تلقاه يسعى وتلمح حين تلقاه (أمينا)
شباب روحهم منه وفرض عليهم أن يكونوا الناهضينا
وما مات الذى يحيا ذووه حياة الأوفياء الذاكرينا

* * *

مضى الرجل الذى ما خطّ إلا دفاعا يسعف الوطن الغبينا
له وهب الجهود بلا انقطاع وخلفها حديث المعجبينا
فما عرف الهوادة فى حقوق لمصر وظل يحرسها ضنينا
فتى فيه الرجولة قد تمادت فعاش لأجلها فى المرهقينا
ودام غذاؤه (الايمان) حتى قضى وله ابتسام المؤمنينا
وراح بثروة التقدير لما أباح لقومه العمر الثمينا

* * *

(١) الجلى : شدة الحرية

أخى فى الحب للوطن المفدى / وفى الأدب الذى أضحى حزينا
فديت الموطن الغالى فطوبى / لمثلك فى عـــداد المفتدينا
وعشت القدوة المثلى شريفا / وكنت لنا مثال الصابرينا
مثال أخرس السفهاء لما / تعالوا فى اتهام التابهينا
فإن الصدق حليته وأجمل / به من شارة للنـــابغينا
وإن النبل شيمته وأعظم / به من غرة لمتوجينـــا
وإن النصر غايته وأكرم / بحزم يملأ الدنيـــا رنينا
وإن الصبر خلته وأنعم / به من مسعف للعـــاملينا
مواهب فى الحياة ملكن حبا / وبعد نواك ملكن الحنينا

* * *

وبقيت الأمة المصرية مشغولة بحفلات التأبين ، وبالمظاهرات الصامتة التى أريد بها الاعتراف بفضل أمين،وكان من المظاهرات تلك المظاهرات التى نظمها طلبة الأزهر وطافوا بها أكثر شوارع القاهرة . وكأنهم بهذه المظاهرة الصامتة أرادوا أن يذكروا ما للراحل الكريم من فضل على الدين ، ويد فى أعناق المسلمين الذين طالما دافع الكاتب عنهم ضدالاستعمار البريطانى ، وربما كان هو السبب أيضاً فى كثرة الخطب التى ألقاها الخطباء فى المساجد فى أيام الجمع خاصة .

(وبعد) فلا نجد مانختم به هذا الفصل الأخير خيراً من كلمة نشرتها جريدة (البصير) بعنوان :

« لماذا كرمت الأمة والحكومة فقيد البلاد والصحافة »

جاء فيها :

لم تحتفل البلاد بتشييع جثمان راحل من الزعماء بعد المرحوم مصطفى كامل (باشا) مثلما احتفلت اليوم بجنازة المرحوم أمين (بك) الرافعى صاحب

جريدة الأخبار . فقد كانت هذه الجنازة مشهداً رهيبا تجلت فيه عظمة الصحافة الشريفة ممثلة فى الراحل الكريم .

وطبيعى أن هذا التكريم الذى لقيه المرحوم أمين الرافعى من الشعب والحكومة لم يجىء عفواً ولا مجانا . وإنما هناك بواعث قوية دعت إليه ؛ هى ذات البواعث التى حملت نقابة الصحافة العربية على أداء كل ما يطلب منها نحو الراحل الكريم .

لم تكن هذه البواعث ثروة الفقيد ، فما عرف الثروة يوما ، ولا تذوق طعمها . فإن حرفة الأدب أدركته بكل معنى الكلمة . فعاش قانعاً ، ومات قانعا .

ولكن فى طليعة هذه البواعث أن المرحوم أمين (بك) الرافعى دخل الصحافة شريف اليد ناصع الجبين .

لقد سنحت ظروف كثيرة كان فى استطاعة أمين (بك) فيها أن يملأ وطابه ذهبا ، وأن يقتنى بهذا الذهب عقاراً وأرضا . ولكنه تعفف أن يمد يده إلى غير الشعب عن طريق الإقبال على صحيفته .

لا . بل إن بعض السلطات عرضت عليه فى أوقات مختلفة من المال ما يغرى الزاهدين وكان فى وسعه أن يتقاضاه من غير أن يعدل خطته السياسية . ولكنه تورع وتعفف ورد الوسطاء خائبين معجبين بهذا النبل الغريب ، وتلك النفس العظيمة .

بل قل — ولا غضاضة فى الحق — إن المرحوم أمين لم تكن سياسته فى جريدة الأخبار سياسة توافق هوى الأكثرية ولا هوى الوزارة ولكن زعماء الشعب وفى مقدمتهم رئيس الوفد وأعضاؤه ورجال الحكومة وفى طليعتهم رئيس الوزراء وزملاؤه كانوا فى مقدمة جنازة الفقيد . وعلة ذلك أنه ليس تحت سماء مصر من اعتقد يوما أن أمين الرافعى سلك سبيل المعارضة حبا فى المعارضة أو رغبا فى تحقيق شهرة . ولكنه كان يعارض فى كل أمر يعتقد أن معارضته فيه واجب وطنى لا مندوحة له من أدائه .

هذا هو أمين الرافعى الذى شرف قدر الصحافة يوم وفاته كما شرفها فى حياته .

* * *

أجل بالغت الأمة المصرية فى تكريم أمين الرافعى وحسن تأبينه . وقبل ذلك بنحو أربعة شهور بالغت كذلك فى تكريم سعد زغلول وحسن تأبينه ، كانت يوم سعد تقيم مأتم الوفد ، وجاءت يوم أمين تقيم مأتم الحزب الوطنى ، وهذا وذاك من مواقف الأمة المجيدة وأيامها المشهودة ، وذكرياتها التى لا تنسى على مدى الدهور .

* * *

تلك صفحة من صفحات تاريخنا القومى نقدمها لشباب هذا الجيل ليؤمن بعظمة هذا الشعب الأبى الذى ناضل فى سبيل حريته ، وجاهد من أجل كرامته . ودخل ميدان الجهاد كثيرون يتفقون جميعاً فى الغاية ، ويختلفون بعد ذلك فى الوسيلة . ولكن ليس اختلافهم هذا دليلا على نقص فى إدراكهم للوطن ومطالبه ، ولا برهانا على نقص فى وطنيتهم بحال ما .

ومن هنا وجب علينا فى الجامعة والصحف أن ندعو الشباب إلى احترام ماضيه ، وإلى عدم التنكر لهذا الماضى . كما ندعوه دائماً إلى الاعتقاد اعتقاداً جازما بأن كل طبقة من الزعماء والمصلحين ، وكل مرحلة من مراحل الأمة فى كفاحها القديم والجديد كانت بمثابة اللبنة الواحدة فى صرح الوطن الكبير وكلما أتت أمة وضعت واحدة من هذه اللبنات فوق ما وضعته الأمم أو الأجيال التى سبقتها .

وذلك إذن هو الفهم المستقيم للتاريخ ، وذلك هو الطريق القويم فى تقدير من سبقونا إلى الإيمان الصحيح ، بالوطن وحقوق الوطن .

خاتمة

لكل واحد من المجاهدين السابقين فى ميدان الإصلاح عمل عرف به ورسالة هيأته الأقدار للقيام بها ؛ وطريق قويم أوجبت عليه الظروف أن يسلكه ولا يعدل عنه .

فإذا كان الشيخ محمد عبده زعيم الإصلاح الدينى ، وكان السيد عبدالله النديم زعيم الإصلاح الاجتماعى ، وكان السيد جمال الدين الأفغانى زعيم الإصلاح السياسى، وكان مصطفى باعث الحركة الوطنية فى مصر ، وكان السيد على يوسف رائد الصحافة الحديثة ، وكان أحمد لطفى السيد بطلا من أكبر أبطال الجامعة القومية التى حلت محل الجامعة الإسلامية ، وكان سعد زغلول زعيم الثورة المصرية التى قام بها الشعب المصرى عام ١٩١٩ فإن الرافعى يعتبر بحق حامى الحرية وحامى القضية المصرية ، وحامى الحركة الدستورية ولذلك اتخذت كتابات أمين طابعاً خاصاً منذ كان طالبا بمدرسة الحقوق ودارت كلها تقريباً حول موضوع معين هو الدفاع عن القضية المصرية والأخذ بيد الحياة النيابية فى مصر حتى تتخطى جميع العقبات التى تعترضها وتنجو من جميع المكائد والمؤامرات التى دبرت ضدها حتى تقترب خطوة فخطوة من تلك الحياة النيابية السليمة التى يتمتع بها الناس فى جميع البلاد المتحضرة وهل يراد من الصحافة أشياء فوق ذلك ؟؟

عبد اللطيف حمزه

فهرست المقالات الصحفية

التى ورد ذكرها فى الكتاب

الجزء الثامن

بين عبد القادر حمزة فى جريدتى الأهالى والبلاغ

الصحافة المصرية

ـاوية جديدة لدراسة التاريخ المصرى الحديث

كلمة للناشر فى التعريف

بسلسلة أدب المقالة الصحفية فى مصر

عزيزى القارىء

تحية طيبة (وبعد) فلعل الأديب الروسى المعروف تشيكوف كان على صواب حين قال :

« أن على الكاتب الأصيل أن يأتى دائماً بالجديد . وطريقه إلى هـــذا الجديد هو أن يجد زاوية جديدة يطل منها على الدنيا ، وعلى الحياة المحيطة به ، وعلى الناس الذين يصورهم فى كتبه أو قصصه أو إنتاجه الأدبى على أية صورة من الصور » .

ومؤلف هذه السلسلة – وهو الأستاذ الدكتور عبد اللطيف حمزه – قد وفق إلى هذه الزاوية الجديدة التى أرخ بها للحياة المصرية منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى قرب منتصف القرن العشرين . فقد أرخ لهذه الحياة المصرية من جميع جوانبها . وجاء تأريخه لها من زاوية جديدة لم يسبق إليهـا ، وهى زاوية الصحافة ، أو هى زاوية المقالات التى اشتهر بهـا كبار الكتاب فى تاريخ الصحافة .

ومن ثم أخرج المؤلف للمكتبة العربية إلى الآن ثمانية أجزاء من كتابه :

أدب المقالة الصحفية فى مصر

وصور المؤلف فى هـذا الكتاب حياة مصر فى تلك المدة الطويلة من جميع جوانبها . وذلك كله من خلال الشخصيات التى تحدث عنهـا من لدن رفاعه الطهطاوى وعبد الله أبى السعود وغيرهما من تلاميذ المدرسة الصحفية الأولى ومن خـلال أديب اسحق ومحمد عبده وعبد الله النديم وابراهيم المويلحى من تلاميذ المدرسة الصحفية الثانية . ثم من خلال على يوسـف ومصطفى كامل وأحمد لطفى السيد وأمين الرافعى وعبد القادر حمزه من تلاميذ المدرسة الصحفية الثالثة فى مصر وهكذا .

وبنى المؤلف دراسته هذه على المذاهب العلمية الموثوق بها إلى يومنا هذا .

فهناك المذهب الذى يعنى بدراسة الشخصية الأدبية أو الفنية ونعنى بها شـخصية الكاتب أو الشاعر أو الخطيب أو الفنان أو المحرر الصحفى أو الفيلسوف وهكذا . والقائل بهذا المذهب هو الفيلسوف الفرنسى سانت بيف .

وهناك المذهب الذى يعتمد على دراسـة البيئة المحيطة بهذه الشخصية الفنـية أو الأدبية بجميع المؤثرات التى تؤثر فى هـذه البيئة . والقائل بهذا المذهب هو العـالم الفرنسى تين .

وهناك المذهب الذى يقوم بدراسة الظواهر الفنية والأدبية والفكرية على أساس من نظرية النشوء والارتقاء . والقائل بهذا المذهب هو العـالم الفرنسى كذلك برونيتير .

والذى لا نزاع فيه أن المؤلف بنى بحوثه فى (أدب المقـالة الصحفية) على أساس من هذه النظريات والمذاهب التى أشرنا إليهـا . ومن أجل ذلك لا يصح النظر إلى هـذه السلسلة — كما قال مؤلفها — على أنها مجرد بحث فى أساليب الكتابة العربية التى اتبعت فى تحرير الصحف المصرية . وإنما يجب النظر إلى هذه السلسلة على أنها تاريخ دقيق لمصر من جميع نواحيها السياسية والفكرية والاجتماعية — ولكن من زاوية جديدة هى الزاوية الصحفية —

ومن هنا تأتى أهمية هذه السلسلة ، وتبدو للناس خطورتها ، وكيف أنها سدت فراغا كبيراً فى المكتبة العربية . ومن هنا طلبت بعض دور النشر فى أوروبا من المؤلف أن يوافيها بجميع أجزاء هذه السلسلة حتى يتسنى لها أن تترجمها أو تلخصها . وكلفت بعض الأساتذة فى الجامعات بتقديم هذه السلسلة للجمهور الغربى وتعريفه بها . وبادر المؤلف بالفعل فوافى هذه الدور فى كل من أمريكا وأوربا بما أرادته من ذلك .

والأمل كبير فى أن يمضى المؤلف فى هذه السلسلة النافعة حتى ينتهى من العصر الذى سماه « بعصر المقال الصحفى » ليبدأ بعده عصراً آخر من عصور الصحافة هو « عصر الخبر الصحفى » . والله الموفق ،؟

محمد محمود الخضرى
صاحب دار الفكر العربى



(عبد القادر حمزه محرر الأهالى)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لماذا نعنى بحياة المشهورين من رجال الصحف ؟ أو لماذا نتقصى أخبارهم ونتتبع آثارهم ونجعل سيرتهم جزءاً من تاريخ الوطن ؟ جوابنا عن ذلك أن أصحاب الأقلام فى كل أمة من الأمم هم رواد هذه الأمة فى ميدان السياسة وميدان الأدب والفن وميدان الإصلاح الاجتماعى . ومع ما لهم من الفضل على أممهم فى جميع هذه الميادين فإنهم أكثر أبنائها تعرضاً لأذى الحاكم ولسطوة القانون . وكثيراً ما يستحدث الحكام المستبدون هذا القانون للتضييق على أصحاب الأقلام ، والحيلولة بينهم وبين إبداء آرائهم واتجاهاتهم . من أجل ذلك نجد الأحرار من الصحفيين قلقين فى أوطانهم غير آمنين فيها على أنفسهم وأهليهم وأموالهم : يعذبون ويسجنون وسواهم بمنأى عن هذا الإزعاج والتعذيب ، ويسلط عليهم قانون المطبوعات وتلهب ظهورهم بسياطه وغيرهم لا يدرى أن فى البلاد قانوناً بهذا الإسم . كل ذلك لأن الحاكم تزعجه حرية النقد فيحارب هذه الحرية بكل ما أوتى من قوة . ومع هذا وذاك فإنك ترى الكاتب المستبد يكيل للصحف بكيلين ويقسم هذه الصحف قسمين : قسم يرضى عنه . فهو يحميه ويمده بالمال ويبذل له كل الرعاية . وقسم يحاربه ويعاديه فهو يحاول أن يحرمه من المال ومن الرعاية وغير ذلك من أسباب الحياة والنماء والقوة .

حسبنا إذن هذا السبب لكى نعنى بحياة أولئك الأبطال الذين صمدوا فى ميدان الحرية ، وكان من أهم صفاتهم الشخصية إنكار الذات والتضحية

والثبات على المبدأ كلما وجدوا فى الثبات عليه فائدة تعود على الأمة . ومن ثم أصبح لهم دين فى عنق أمتهم يجب أداؤه ، وهو أن تذكرهم هذه الأمة دائماً بالخير ، وأن تقدر لهم أعمالهم التى قاموا بها فى الظروف التى أحاطت بهم وبالقيم التى فرضها عليهم العصر الذى ينتسبون إليه .

وهناك سبب آخر لا يقل فى أهميته عن السبب الأول . وهو أن الصحيفة فى ذاتها تاريخ العالم كله فى يوم ، وتاريخ البلد الذى تصدر فيه فى أقل من نصف اليوم . لأن من الصحف ما يصدر فى الصباح ومنها ما يصدر فى المساء ومنها ما لا يكتفى بذلك حتى تكون لها طبعات وملاحق ونحو ذلك والصحفيون بهذا العمل الأخير هم المسئولون عن هذا العمل العظيم . ألا وهو تسجيل الحوادث التى تمر بالشعوب . وقل أن تجد قوماً غير رجال الصحافة والإعلام يأخذون أنفسهم بهذ المهمة الخطيرة .

وصدق الأستاذ مصطفى أمين حيث يقول : « الصحيفة ليست خبراً وإنما هى تاريخ » . وقد وصفوا الصحف بأنها مرآة . ولكن صحفنا المصرية كانت مرآة مكبرة . فقد كانت دائماً أكبر من النهضة . بل سبقت دائماً إلى الأمام . وقصة الصحف المصرية هى قصة كفاح مصر كله . فكل معركة خاضها الشعب كانت الصحف ميدانها وأسلحتها ، بل كانت الصحف هى جرحى المعركة وقتلاها (١) .

وهناك سبب ثالث أهم فى نظرى من السببين السابقين يدعونا إلى العناية بحياة أولئك الناس ويجعلنا نشعر بالرضى عن أنفسنا حين نقوم لهم وللوطن بهذا الواجب . هـذا السبب الأخير هو أننا نجد كل واحد من أولئك الصحفيين البارزين ، إنما يمثل أمته فى طور من أطوارها ، وينظر إليه على

(١) جريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٦

أنه عنوان لكفاحها فى هـذا الطور . ومعنى ذلك أننا حين تؤرخ لهؤلاء الصحفيين النابهين على النحو الذى نسير عليه إلى اليوم لا تقتصر مهمتنا على التاريخ للأساليب الكتابية التى ظهرت فى شكل صحافة مصرية أو عربية ، وإنما تتعدى هذا الهدف الأدبى والعلمى إلى هدف آخر قومى ، هو الهدف الذى نوضح به للشباب المصرى العربى كيف شيد هذا الوطن بنوه لبنة بعد لبنة ، وكيف أقاموه حجراً فوق حجر حتى علا البناء ، وأصبح آية من آيات الفن وعنواناً لما بلغته الأمة من القوة والعزة .

معنى ذلك أننا بهذه الدراسة نقوم بواجبنا العلمى وواجبنا القومى . وإن كان الأول هو المباشر والثانى غير مباشر . وبهذه النتيجة الأخيرة أجدنى سعيداً كل السعادة . بل شعورى بهذه السعادة هو كل ما أنتظره من أجر على بذل هذا الجهد الذى وفقنى الله فيه إلى اليوم .

حسبى هنا أن أقول أننى إنما أدرس تاريخ بلادى بطريقة جديدة غير الطريقة التى درج عليها زملائى من أساتذة التاريخ الحديث . إذ أننى أنما أدرسه هنا من زاوية الصحافة . ومعنى ذلك على أقل تقدير أننى أتيح للقراء والباحثين فرصة جديدة للنظر فى هذا التاريخ الحديث ، وأفتح لهم باباً جديداً من أبواب البحث فيه . لأننى أقـدم طائفة من الوثائق التاريخية ، هى عبارة عن المقالات السياسية والاجتماعية التى كتبها كبار رجال الصحف فى كل عهد من العهود التى مرت بها مصر . وأقل ما يقال فى هذه الكتابات أنها بمثابة الشهادة التى يدلى بها شاهد عيان حضر بنفسه الواقعة ، ثم حكم عليها بعقله وقلبه ، وعبر عن رأيه ورأى الجماعة التى هو منها فى إبداء هذا الحكم .

ذلك إذن هو السبب الذى من أجله تركت صحافة عبد القادر حمزة تتحدث عن نفسها ، وتعرض على القراء آراءها . بل تركت لهذه الصحافة أن يتغلب صوتها فى هذا البحث على صوت صاحب البحث . فلم أدع رأياً من

الآراء ولا اتجاها من الاتجاهات، ولا قضية من القضايا إلا قدمت عليها دليلا من كلام عبد القادر . وفى يقينى أن هذه طريقة من أمثل الطرق العلمية وأهداها إلى الحق وإلى العدل .

ولعل أصدق ما يوصف به التاريخ أنه عجلة لا تعرف التوقف ، وأن كل مرحلة من المراحل التى يقطعها نتيجة لحركة سبقت ، ومقدمة لحركة تلى . وهذا مذهبنا الذى لا نحيد عنه فى فهم التاريخ . وتطبيق ذلك على تاريخنا المصرى العربى وصحافتنا المصرية العربية أننا نجد هذه الصحافة مضت فى طريق المقاومة للاحتلال البريطانى ، وتوجيه هذا الاحتلال فى الوقت ذاته لمصلحة مصر . وانقسمت تلك الصحافة منذ بداية أمرها قسمين :

الأول يؤثر الاعتدال فى معاملة الاحتلال عساه يحظى بطريق الملاينة بما لا يمكنه أن يحظى به عن طريق المخاشنة . ومن هذا القسم صحف المؤيد والجريدة والأهالى .

والثانى من أقسام تلك الصحف يؤثر المعاندة ويعلنها حرباً شعواء على رجال الاحتلال ، ويلح فى إجلائهم عن البلاد بكل الطرق الممكنة . ومن هذا القسم الأخير صحف اللواء والعلم وغيرهما من صحف الحزب الوطنى بصفة خاصة.

نعم — مضت الصحافة المصرية العربية بقسميها تقاوم الاحتلال البريطانى وتسعى وراء الحصول على الحرية والاستقلال . وأدى الرعيل الأول من كتاب هذه الصحف واجبة . وكان النديم ومحمد عبده وإبراهيم المويلحى . كما أدى الرعيل الثانى واجبه أيضاً . وكان منهم على يوسف ومصطفى كامل ولطفى السيد . وتبعهم رعيل ثالث من أصحاب الصحف كان من أهمهم أمين الرافعى وعبد القادر حمزة ومحمد حسين هيكل .

ولا نزاع فى أن عبد القادر حمزة كان من أبرز كتاب (المقال السياسى) فى مصر فى فترات ثلاث : أولاها — الفترة التى خضعت فيها مصر للاحتلال

البريطانى فى أبشع صوره وأقسى مراحله . والثانية — هى فترة انتعاش الدستور ، أو الفترة التى خرجت فيها مصر من هذا الاحتلال البغيض لتمارس طائفة من التجارب القاسية كتجربة الأحزاب ، وتجربة الحياة النيابية ، وغيرهما من التجارب السياسية التى نعمت بها مصر كثيراً وشقيت بها كذلك. والفترة الثالثة — هى فترة انتكاس الدستور ، أو الفترة التى تجلت فيها سوءات الحزبية السياسية التى أصبحت لا تخفى على أحد . فحسب هذا الرجل الذى نترجم له الآن أنه عاش هذه الفترات الثلاث ، وأنه أصدر فيها صحفا ثلاثاً ، هى (الأهالى) فى عهد الاحتلال والحماية ثم (البلاغ) فى عهد انتعاش الدستور والحياة النيابية ، ثم (البلاغ الجديد) فى عهد الانتكاس الذى منيت به تلك الحياة النيابية . حسب هذا الرجل أنه شارك بقلمه فى صحافة هذه العهود ، ومارس بنفسه كل هذه التجارب ، وكانت صحافته صدى لنبضات قلب الوطن فى كل مرحلة من تلك المراحل السابقة.

* * *

(وبعد) فقد قيل فى الأمثال الفارسية أن البستانى الماهر هو الذى لا يجعلك تشم رائحة العرق الذى يتصبب من جسمه فى فلاحة البستان مع الروائح العطرة التى تنبعث من هذا البستان . ومعنى ذلك أنه لا ينبغى للمخرج الفنى أو الأدبى أو العلمى أن يصف للناس متاعبه فى إخراج الأثر الذى يقدمه .

وهو قول صحيح ومنطبق على الواقع من جميع الوجوه ، غير أننى بالرغم من ذلك وجدتنى بعد الفراغ من قراءة الصحف التى اشترك فى تحريرها صاحب هذه السيرة أنطق من حيث لا أدرى بهذه العبارة : كم عذبنى عبد القادر حمزة . كم عذبنى عبد القادر حمزة .

أما مصدر هذا العذاب فأسباب منها أن صاحب السيرة صحفى كبير فرغ لمهنة الصحافة مدة تربو على ثلاثين سنة متوالية لم يضع فى أثنائها القلم لحظة واحدة وقد اشترك فى تحرير طائفة كبيرة من الصحف قيل أنها بلغت عشرين صحيفة من حيث العدد

ثم من أسباب هذا العذاب ما لقيته من الصعوبة البالغة فى الحصول على مجموعة كاملة من صحفه الثلاث التى أشرت إليها — وهى الأهالى والبلاغ فى طوره القديم والبلاغ فى طوره الجديد . وقد كان من الطبيعى أن ألجأ إلى الأستاذ محمد عبد القادر حمزة — وهو أحد أبناء صاحب السيرة ومن كبار الصحفيين الممارسين للمهنة حتى يومنا هذا — فاعارنى بمجموعة غير كاملة من صحف والده كنت مضطراً إلى استكمالها فى مرات كثيرة عن طريق دار الكتب .

ثالث أسباب العذاب الذى أصفه ولا أستنكره هو قلة المصادر التى تهدى إلى معرفة شىء من سيرة عبد القادر . وكان من الطبيعى كذلك أن ألجأ هنا إلى ولده الأستاذ محمد . فهدانى إلى طائفة من المعلومات عن سيرة والده لم تكن فى مجموعها كافية .

وأما الصعوبة الكبرى من الصعاب التى قابلتنى فى هذا البحث فهى امتداد الحياة الصحفية لعبد القادر من سنة ١٩١٠ حتى السنة التى انتقل فيها إلى جوار ربه وهى سنة ١٩٤١ . أى أنه لم يعمل فى الحقل الصحفى أقل من ثلاثين سنة متواصلة أصدر فيها صحفاً كثيرة أهمها الصحف الثلاث التى أشرنا إليها . وكل واحدة من هذه الصحف الثلاث كانت تساوى على أقل تقدير صحيفة من الصحف التى تحدثنا عنها من قبل فى سلسلة الكتب التى نصدرها باسم « أدب المقالة الصحفية فى مصر » . ومعنى ذلك باختصار أن هذه الحلقة التى نحن بصددها الآن إنما تعادل ثلاث حلقات كاملة من هذه السلسلة التى نشير إليها .

على أننى سعيد بكل هذا العذاب الذى لقيته فى سبيل عبد القادر حمزة لا لشىء إلا لأنه رجل خدم بلاده عن طريق الصحافة خدمة لا تقل عن الخدمات التى قام بها سابقوه من أمثال على يوسف ومصطفى كامل ولطفى السيد وأمين الرافعى ومن سبق هؤلاء بإحسان فى هذا الميدان ومن أتى

بعدهم كذلك . ثم زاد على هؤلاء جميعا أن الله مد فى حياته الصحفية المجيدة أضعاف ما مد لهؤلاء الذين ذكرناهم حتى لينظر إليه التاريخ على أنه عملاق الصحافة المصرية العربية غير منازع .

* * *

بقيت كلمة الشكر أقدمها لمن تفضلوا لمعاونتى على إصدار هذه الحلقة وفى مقدمة هؤلاء الأستاذ محمد عبد القادر حمزة وقد أشرت إلى ما أسداه إلى من عون من طريق المجاميع التى يملكها هو وأخوته من صحيفتى الأهالى والبلاغ وعن طريق المعلومات التى تتصل بسيرة والده . ثم أجعل الكلمة الثانية من كلمات الشكر للسادة أمناء دار الكتب فقد حملوا إلى مجموعات الصحف من مقرها البعيد فى القلعة إلى مقرها القريب فى دار الكتب . ثم أنتقل بواجب الشكر الخالص إلى صديقى وتلميذى الأستاذ لطيف أنسى فقد ساعدنى على قراءة الصحف التى اشترك فى تحريرها عبد القادر حمزة مدة قلت أنها لا تقل عن ثلاثين سنة ، وبذل لى من وقته ووقت أسرته شيئاً كثيراً لا أدرى كيف أكافئه عليه ولا بأى لسان أشكره من أجله .

والله أسأل أن ييسر لنا سبيل العلم ويثبت أقدامنا فى خدمته . والله يوفقنا دائماً لما فيه رفعة الوطن العربى حتى يأخذ مكانه بين سائر أوطان العالم المتقدمة .

مصر الجديدة فى فبراير سنة ١٩٦٣

عبد اللطيف حمزة

حياة عبد القادر حمزه

كانت الزعامة فى مصر فى القرن الماضى توشك أن تنحصر فى الأزهر. وفيه كان يتعلم رواد هذه الأمة وقادتها من أمثال رفاعة الطهطاوى ومحمد عبده وعبد الله النديم وعلى يوسف وإبراهيم المويلحى وسعد زغلول وغيرهم.

بيد أنه منذ أواخر القرن الماضى وجدنا أن الزعامة تنتقل من الأزهر إلى مدرسة الحقوق. وإذ ذاك ظهر فى ميدان القيادة مصطفى كامل ولطفى السيد وأمين الرافعى وعبد القادر حمزة ومن إليهم.

مولد صاحب السيرة

ولد عبد القادر بشبراخيت من أعمال البحيرة فى سنة ١٨٨٠ من أبوين صالحين عرفا بالتقوى والاستقامة. وجده لأبيه هو المرحوم الشيخ عبد القادر حمزة. ووالده هو المرحوم محمد أفندى عبد القادر حمزة. وكانا يتصفان بالكمال وحسن السيرة. ولما شب عبد القادر عن الطوق أدخله والده المدارس الابتدائية فالثانوية فمدرسة الحقوق. ونال شهادة الليسانس بتفوق(١).

تخرج عبد القادر فى مدرسة الحقوق عام ١٩٠١ وكان عدد الطلبة الذين تخرجوا معه فى تلك السنة اثنى عشر طالباً. ومن زملائه الذين تعلموا معه فى تلك المدرسة العالية حسن صبرى ومصطفى النحاس ومحمد حلمى عيسى وعلى ماهر وعلى زكى العرابى ورشوان محفوظ ومحمود بسيونى وغيرهم من الأسماء اللامعة فى السياسة والرياسة.

---

(١) زكى فهمى: كتاب صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر - طبعة مطبعة الاعتماد سنة ١٩٢٦ - ج ١ ص ٦٤٧ -

فى الاسكندرية

ومن قبل تلقى عبد القادر تعليمه الثانوى بمدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية . وكانت هذه المدينة العريقة منذ مدة طويلة تشتغل بأمور السياسة وتنافس القاهرة فى كفاحها الوطنى ضد الاستعمار . غير أن الذى لا ريب فيه أن الطالب عبد القادر تأثر بمدينة الإسكندرية فسرت إليه حيويتها وقوة انفعالها بالحوادث العامة . ولذا أحبها الفتى من كل قلبه ورضع فيها لبان العلم ولبان السياسة فى تلك السن المبكرة التى يتأثر فيها الشباب تأثراً عميقاً بالأبطال والبطولة ثم ما كاد يتم تعليمه الثانوى بالإسكندرية حتى انتقل منها :

الى القاهرة

وبها درس الحقوق كما علمنا . والعجيب أن الشباب الذين كانوا يتجهون يومئذ إلى هذه الدراسة كانت لهم من ورائها أطماع واسعة . ويبدو أن طلاب الحقوق ما زالوا يشعرون بهذا الشعور إلى وقت قريب . ذلك أن مناصب الوزراء كادت تكون محصورة فيهم . ولعل هذا الشعور أو ما يشبهه هو الذى حدا بعبد القادر إلى دخول (مدرسة الحقوق الخديوية) وهو الذى دعاه أيضاً أن يضع لنفسه خطة ثقافيـــة واسعة يجمع فيها بين تعليم القانون فى داخل المدرسة وتحصيل الأدب والتاريخ والسياسة فى خارجها . ومن هنا أقبل الشاب على كتب التاريخ والسياسة والاجتماع والاقتصاد يلتهم مافيها التهاما ، ويختزن فى صدره من ذلك ما يكفى لقيامه بالرسالة التى تنتظره فى المستقبل .

فى الاسكندرية مرة ثانية

أتم الشاب دراسته القانونية فهفت نفسه إلى العودة إلى المدينة التى يتعشقها منذ الطفولة وهى مدينة الإسكندرية وهناك أنشأ لنفسه مكتباً للمحاماة وظل

يشتغل بهذه المهنة منذ عام ١٩٠١ إلى عام ١٩٠٧. وهى السنة التى انتقل فيها إلى مهنة أخرى هى الصحافة .

لهو الشباب

وقبل أن نتحدث عن صاحب السيرة فى ميدان الصحافة ننقل للقراء طرفا مما سمعناه عن سلوكه فى الحلقة الثالثة من عمره فقد قيل أن عبد القادر كان فى تلك الحلقة مصاباً بداء القمار ولا تكاد البشرية تعرف إلى اليوم داء أشد منه إيذاء للشباب والكهول على السواء . ومن ثم نسب إلى عبد القادر أنه أخذ رسوم قضية من القضايا ولم يقم بالإجراءات القانونية التى لابد منها . ورفعت عليه دعوى اتهام بتبديد الرسوم وسقط اسمه من جدول المحاماة . وقيل أنه بسبب ذلك فقط وجد نفسه مضطراً إلى البحث عن مهنة أخرى . واهتدى يومئذ إلى مهنة الصحافة .

لسنا نستطيع التحقق من هذه الوقائع لأنها لم تكتب فى كتاب . ولا كان فى وسعنا أن نطلع على وثيقة الاتهام . ولكنها مجرد أخبار تواترت على الألسن وإن كنا لا نستبعد شيئاً من ذلك . فللشباب دواعيه وللذهب بريقه وإغراؤه . وكثيراً ما نجد فى سير العظماء أنهم بدأوا حياتهم بشىء من الانحراف ينكره المجتمع ، ثم ما لبثوا بعد ذلك إن هدوا إلى صراط مستقيم .

إلى الصحافة

ترك عبد القادر المحاماة إلى الصحافة ، وهنا انقسم الناس فيه فريقين الأول — يقول أن عبد القادر لم يتجه إلى الصحافة إلا مضطراً إلى ذلك . بعد إذ شطب اسمه من جدول المحامين . وأصبحت له سمعة لا تساعده على التفوق بين أقرانه من المحامين . والثانى — لا يصل بين هذه الوقائع وبين

التجاء الرجل إلى الصحافة . ويقول هؤلاء أن الصحافة كانت تناديه وأنه كان منها على موعد فما أن عرف عبد القادر أن صحيفة جديدة ظهرت فى مصر باسم « الجريدة » لمحررها أحمد لطفى السيد حتى تقدم إليها بنفسه وتطوع للعمل فيها بعقله وقلبه . ثم لم يكد الفتى يقف على عتبة الصحافة حتى بزغ نجمه وعلا ذكره . وكانت المدرسة الصحفية حينذاك — وهى مدرسة المقال — تحفل باللفظ الرصين وتهتم بالمعنى الجليل ، وتحاول بهما أن تجتذب القارىء . ويظهر أن الفتى حاول أن يجارى القوم فى شىء من ذلك فبقى يعمل فى «الجريدة» مدة تقرب من ثلاث سنوات إلى يوم فكر فيه أعيان الإسكندرية فى إصدار صحيفة يومية تكون صدى لآرائهم ، وتمثل هذه المدينة الكبيرة التى كان ينظر اليها على أنها معقل من معاقل الحركة الوطنية ينبغى أن يسمع صوته فى الأزمات ، ويكون له رأيه فى الأحداث الجارية . ومن ثم جاء تفكير أهل هذه المدينة فى إنشاء صحيفة « الأهالى » سنة ١٩١٠ . ولم يجدوا أمامهم خيراً من عبد القادر حمزة .

وبعد أن اجتاز الفتى فترة التدريب الحقيق على صفحات « الجريدة » بصحبة الأستاذ لطفى السيد خرج على الناس بمقالات قوية هاجم بها الأوضاع الشاذة فى البلاد ووصف فيها الحكومة القائمة إذ ذاك بما لها وما عليها ، وأدلى رأيه فى جميع الأمور بصراحة واعتدال ونزاهة ، حتى شهد له الجميع بهذه الصفات التى بقيت تلازمه فى جميع حياته الصحفية . ونحن نعرف أن هذه الحياة طالت إلى أكثر من ثلاثين سنة .

صفحة من الكفاح الصحفى بقلم صاحبه

كان من عادة صحيفة البلاغ أنها تكتب فى ختام كل عام من أعوام حياتها مقالا تقدم فيه حساباً عن عملها . وفى بداية السنة السادسة لها — وكان

ذلك فى يناير سنة ١٩٢٨ تحدثت عن نفسها قائلة (١) :

يدخل البلاغ اليوم سنته السادسة . وهو فى الواقع يزيد عمره على هذا القدر . وما السنوات الخمس التى انقضت بانقضاء أمس إلا عمراً بالاسم الذى ينطق به قراء البلاغ ومحبوه . أما روحه فقد انبثق قبل ذلك . فكان (الأهالى) و (المحروسة) و (الرشيد) و (الأفكار) ثم (البلاغ) أسماء مختلفة لمعنى واحد هو معنى الجهاد فى سبيل الوطن ، والنضال عن حقوقه دون أن نتهيب فى المهمة التى نصبنا أنفسنا لها أية قوة ، ولا أن نستوحى فيما نقول ونعمل إلا الإيمان الصادق . تلك هى مهمتنا التى أخذناها على عاتقنا أمام الله والوطن وذلك هو عهدنا الذى قطعناه على أنفسنا أمام الأمة فى أول يوم صدرت فيه (الأهالى) وكان ذلك فى التاسع عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩١٠ . ومنذ ذلك اليوم ونحن سائرون فى مهمتنا حافظون لعهدنا وسنظل فى طريقنا هذا أمناء لعهدنا إلى النفس الأخير .

تفجرت الحركة الوطنية المباركة فى مصر فكانت صحيفة (الأهالى) تجاهد فيما تجاهد عوامل الضعف والتردد . فغضب فريق ورضى فريق . ولكنها أرضت الله والوطن . ثم جاءت الحوادث تؤيدها فى جهادها ، وعنفت القوة فى ضرب روح الوطنية فعطلت الأهالى ستة أشهر . وراحت القوة تضرب ذات اليمين وذات الشمال ، ومدت يدها إلى باعث الروح الوطنية ، ومؤجج نارها المغفور له سعد زغلول باشا . فاعتقلته مع رفقائه وألقت بهم فى منفاهم السحيق . وكنا قد أخذنا نجاهد بسلاح جديد هو صحيفة (المحروسة) فلم يدم فى بلادنا غير ثلاثين يوماً وكسرته القوة أيضا . ثم انتهت مدة تعطيل الأهالى وعادت إلى الصدور فلم يمكث فى يدنا هذا السلاح غير ثلاثة أيام وأقفلتها القوة إقفالا نهائياً .

---

(١) البلاغ — العدد رقم ١٤٩٢ بتاريخ ٣٠ /١/١٩٢٨

وهكذا سقط من أيدينا سلاح بعد سلاح . ثم أتيح لنا تحرير (الأفكار) فترة من الوقت فى عام ١٩٢٢ . وفى الثامن والعشرين من شهر يناير عام ٩٢٣ صدر البلاغ . وكان المغفور له سعد باشا قد نقل من منفاه فى سيشيل إلى منفاه فى جبل طارق ، فأرسل إلى البلاغ يقول :

يسرنى أن يظهر للأهالى خلف يملأ ما تركت من فراغ ، ويستأنف ما بدأت من جهاد . ينشر الحق فى دعوته ويهزم الباطل فى دولته . يصور بشعور الأمة بذلك القلم الشاعر ، ويشرح أمانيها بذلك الأسلوب البديع الباهر . سرنى أن يكون لنا بلاغ يحرره عبد القادر » .

ولم نكد نمضى فى عملنا ونقضى من حياة البلاغ أربعين يوما حتى عطلته السلطة العسكرية البريطانية وزادت فى هذه المرة فاعتقلت صاحبه مع أعضاء الوفد فى ثكنة قصر النيل . فلما شاء الله أن يطلق صراحنا أصدرنا صحيفة (الرشيد) إلى أن استطعنا استئناف البلاغ فى ١٨ يونية سنة ١٩٢٣ مصدراً بتلغراف من المغفور له سعد باشا أرسله إلينا من (إكس ليبان) وكان يستشفى فيها بعد مغادرة جبل طارق .

هذا هو عمر البلاغ . انقضى من حياة اسمه خمس سنوات . وانقضى من انبثاق روحه ثمانية عشر عاما . ونحن نستقبل العام الجديد بالعزم الصادق لمواصلة الجهاد ، والأمل القوى فى تحقيق مطالب الوطن .

جانب من حياته الاجتماعية

لا ندرى بالضبط متى تزوج عبد القادر من السيدة التى أنجبت له من البنين والبنات عدداً لا يقل عن ثمانية ، على قيد الحياة منهم الآن سيدة وأربعة رجال . وهم السادة محمد ومحمود وفؤاد وعبد القادر . وأكبرهم الأستاذ محمد يعمل الآن مديراً لتحرير صحيفة المساء .

غير أنه من الثابت أيضا أن عبد القادر حمزة تزوج فى كهولته من السيدة منيرة ثابت . وفى (مجلة المصور) حكاية هذا الزواج الأخير وفحواها أن السيدة منيرة ثابت كانت تطبع مجلة الآمل الأسبوعية وجريدة (لسبوار) الفرنسية فى مطبعة البلاغ . وأعجب عبد القادر بالصحفية الشابة كما أعجبت الآنسة منيرة بالصحفى الكبير . واتفقا على الزواج . واشترط عبد القادر على الكاتبة الناشئة أن تطلق الصحافة وتعيش للبيت فقط . وبعد سنوات انتهى الزواج بالطلاق .

وفى مجلة الأمل قالت السيدة منيرة ثابت عن نفسها :

« كانت هناك فروق سن بين الطرفين إذ كان عبد القادر بمثابة أب لى وكان له فضلا عن ذلك ثمانية من الأولاد . وكانت والدتهم على قيد الحياة وكان فارق السن الذى لم اهتم له موضع ألم لزوجى ، وقد خلف فى شعوره عقدة نفسية طالما عكرت صفو حياته ودخل زواجى بعبد القادر فى نطاق الأحداث السياسية والحزبية . وتدخل مصطفى النحاس بالتحقيق فى صحة وثيقة الزواج من الناحية الشرعية . الخ »

خلق صاحب السيرة

لا نجد رجلا يختلف عليه الناس كما يختلفون على عبد القادر حمزة . أما نحن فسنراه الآن من خلال كتابته فى صحيفة الأهالى وصحيفة البلاغ . سنراه مرة مع الحكومة وأخرى ضد الحكومة . سنراه مرة مع الحزب الذى وقف وراءه وأخرى ضد هذا الحزب . سنراه مرة يعارض سعد زغلول ثم ينقلب مؤيداً له بكل قوته . وهكذا

أفيكون معنى ذلك أنه كان رجلا متقلبا فى السياسة لا مبدأ له فيها ؟

نحن لا نرى هذا الرأى إذ لا يعنينا مطلقا أن يكون مع الحكومة أو

يكون معارضا لها . أما الذى يعنينا دائما ويجب أن نحاسبه عليه فى كل وقت فهو إخلاصه لفكرته . فإذا كانت جهة من الجهات كالوفد أو الحكومة أو القصر ، أوكان زعيم من الزعماء كسعد أو عدلى أو النحاس يسيرون وفق هذه الفكرة فهو مساند لهم ، مظاهر لجميع ما يصدر عنهم من أقوال وأعمال . أما إذا حادوا عن هذه الفكرة فمن حق القلم الحر والضمير الحر أن يثور على هذا الوضع وأن يثبت إخلاصه للفكرة التى اعتنقها منذ بداية الأمر .

حدثنى صديقى الأستاذ حافظ محمود عن عبد القادر حمزة أنه التقى بسعد زغلول فى بيت الأمة . واتفق سعد معه على أن يكون البلاغ لسان حال الوفد المصرى . فقبل عبد القادر منه ذلك بشرط واحد فقط هو أنه لا يكتب إلا ما يعتقده دائما ويقتنع به .

وانشق عبد القادر حمزة عن الوفد حوالى سنة ١٩٣٢ . وفى ذلك يقول ابنه محمد : لقد كان أبى من أنصار الائتلاف . ولما سئل فى ذلك وقيل له « إنك بتأييدك الائتلاف إنما تناضل الوفد وتخرج على رأى زعيمه » أجاب على الفور : «ليس البلاغ لسان حال الوفد أو زعيم الوفد ولكن البلاغ لسان حال صاحبه دائما »

واختلف عبد القادر حمزة مع سعد زغلول فى مشروع ملنر . وكتب فى الأهالى مقالات كثيرة فى هذا المعنى كان من أشهرها المقالة التى عنوانها : « ماهكذا تورد الإبل ياسعد » فلما تبين له بعد ذلك أنه كان مخطئا فى فهم وجهة النظر التى ذهب إليها سعد انقلب صديقا له منذ ذلك الوقت . وعلى أساس من هذه الصداقة المتينة تأسست صحيفة البلاغ .

فهل نسمى ذلك كله تقلبا أو ذبذبة فى السياسة أو الرأى ؟ إننا لا نميل إلى شىء من ذلك . فإن أى إنسان فى مكان عبد القادر وفى مثل ظروفه

لا بد له من تحكيم عقله ووجدانه ، ولابد له من الاستجابة للحلول التى يراها محققة لمصلحة الوطن

كتب الأستاذ حافظ محمود يقول : فى أحد التحقيقات التى كانت تجريها النيابة مع عبد القادر حمزة تصادف أن كان مريضاً جداً ودخل غرفة التحقيق متوكئا على ذراع طبيبه . فدهش المحقق وقال له : لقد كان ممكنا أن تطلب تأجيل التحقيق فرد عبد القادر قائلا : ولماذا أؤخر كلمة الحق يوما ؟ إننى معترف بكل ما تراه النيابة اتهاما وأراه أنا أداء لواجبى الوطنى

يقولون كذلك أن عبد القادر حمزة حصل على رتبة « الباشوية » مكافأة له على إسقاط حكومة الوفد فى سنة ١٩٣٨ . وقد يكون هذا صحيحا وقد لا يكون . ولكن تصورى للمسألة أن الرجل كان فى تلك السنة وما قبلها على خلاف شديد مع الوفد لأسباب منها معاهدة سنة ١٩٣٦ وهى المعاهدة التى لم يأل جهداً فى محاربتها ماوسعته المحاربة ومعنى ذلك أنه كانت هناك أسباب قوية تجعل الخصومة بين عبد القادر والوفد أمراً لا مفر منه .

وفى ذلك الوقت كان القصر ينظر إلى كل من خاصم الوفد على أنه صديق للقصر ، وعلى أساس من هذا الفهم منح عبد القادر هذه الرتبة .

والخلاصة حتى الآن أن الحكم على الرجال هو الحكم لهم أو عليهم — كما قلنا — من حيث إخلاصهم للفكرة التى اعتنقوها ، لا يبالون فى ذلك بسخط أحد من الناس ، ولا بسخط الشعب كله إذا لزم الأمر فإذا رماه الناس فى ساعة الغضب بالطوب أو الحجارة فإنهم يبنون مجدهم وشهرتهم بهذه الحجارة . وإذا ناصبتهم الصحف الأخرى العداء من أجل ذلك ناصبوها نفس العداوة . ذلك أن المساجلة الصحفية تدعو كلا الطرفين أحيانا إلى منافسة الآخر منافسة ربما أدت إلى شىء من الانزلاق الخلقى أو العقلى . وهذا ماحدث بالفعل

للصحافة المصرية فى ظل الحزبية وما كان لها أن تنجو من الآثار السيئة للحزبية بحال ما .

هكذا يبدو عبد القادر رجلا شديد الاعتزاز برأيه إلى الدرجة التي يغضب منها أصدقاؤه أحيانا فلا يبالى بهذا الغضب .

ومن صفات عبد القادر أيضا أنه يميل فى كتابته دائما إلى سياسة الاعتدال وتوخى الواقع . وعن الواقعية فى الحقيقة كانت تصدر جميع مقالاته فى مجال السياسة . ولهذا السبب الأخير كانت المطالب السياسية فى جريدة البلاغ مخالفة للمطالب السياسية فى جريدة الأهالى .

ففى عهد جريدة الأهالى كان الاحتلال فى عنفوانه وكانت الحركة الوطنية قبيل الحرب قد أصابها ركود نسبى . وأما فى عهد جريدة البلاغ فقد تبدل الحال غير الحال وتوسعت البلاد فى مطالبها القومية . وكانت الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ صدى لهذا التغيير .

وللرجل بعد هذا كله وقبل هذا كله صبر وجلد ومثابرة على العمل . ولا أدل على ذلك من كونه صمد فى ميدان الصحافة مدة أربت على ثلاثين سنة .

أما طريقته فى معاملة المحررين فقد قالت مجلة العالم(١) أنه كان يعاملهم معاملة الأصدقاء الأحرار فى أفكارهم وكتاباتهم ، وأنه كثيراً ما كان الجدل يدور بينه وبينهم على مسألة ما فإذا رأى أن المحرر غير مقتنع برأيه لم يشترط عليه إلا أن يذيل المقال بإمضائه . أما الناحية المادية الخالصة فكان فيها شديد التسامح إلى درجة يحمدها له جميع المحررين بدون استثناء .

وفى مجلة العالم أيضا أن زائريه كانوا يرون فيه انقباضا يتوهمه من لا يعرفه منهم كبراً واستعلاء ثم لا يلبثون أن يعرفوا أنه نتيجة لعدم أخذه من الحياة الاجتماعية أو بحياة الترفية بنصيب كبير . وعذره فى ذلك أن الصحافة لم تدع

---

(١) مجلة العالم بتاريخ ٩ من أغسطس ١٩٢٦

له من هذا الوقت ما يسمح له بهذا النصيب . وعبد القادر حمزة مع كل ذلك رجل قليل الكلام حلو الحديث يستحوذ على سامعه ويستولى على مشاعره

وأما طريقته فى الكتابة فقد قيل عنه أنه يفضل الخلوة دائماً . وخاصة إذا كان الموضوع الذى يكتب فيه من الموضوعات الدقيقة . وكان متوسط السرعة فى الكتابة : فلا هو بالبطىء الذى يقضى وقتاً طويلاً فى كتابة المقال . ولا هو بالمسرع فى هذا العمل . وكان يفكر طويلا قبل أن يمسك بالقلم . وكان يحب الكتابة عادة بعد الساعة الحادية عشر صباحا حتى إذا شرع فيها هجم على موضوعه منذ اللحظة الأولى هجوما مباشرا فلا يخرج عن جوهر المعنى الذى أراد أن يكتب فيه .

عبد القادر حمزة وعضوية البرلمان وعضوية المجمع اللغوى

اشترك عبد القادر فى انتخابات سنة ١٩٢٦ . ورشح نفسه عضواً وفدياً عن دائرة (حوش عيسى) . فنجح نجاحا ساحقا بالرغم من أن منافسه فى الدائرة كان ذا نفوذ كبير . ثم فى سنة ١٩٣٠ أعيد انتخابه عن هذه الدائرة نفسها بالتزكية ثم عين عضواً بمجلس الشيوخ بعد ذلك .

أما المجمع اللغوى فقد عين فيه عضواً فى أواخر حياته . وظل حائزاً لهذه العضوية حتى السنة التى توفى فيها وهى سنة ١٩٤١ .

مواقف مشهورة لصاحب هذه السيرة

وقف عبد القادر وقفة مشهورة ضد مشروع ملنر . فتظاهرت جموع الشعب وقصد المتظاهرون إلى مقر الأهالى بالإسكندرية أمام مسجد سيدى عبد الرازق الوفائى . وحاولوا إشعال النار فى هذه الدار بعد أن حاصروها بمن فيها من العمال والمحررين وفيهم عبدالقادر نفسه . ومع ذلك فإن عبدالقادر

لم يتحول عن رأيه فى مشروع ملنر وثبت على موقفه هذا حتى اقتنع الشعب المصرى بهذا الرأى : يقول ولده محمد : لم يشأ مؤسس البلاغ أن يكتب عن هذه الحادثة يوما فى صحفـــه أو فى كتبه حتى مات لأنه لم يعرف الاتجار بالصحافة (١) .

فهذه حادثة من حوادثه . وإليك حادثة أخرى :

كان الود متصلا بين محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين وعبد القادر حمزة . ثم نشب الخلاف بينهما بعد أن تولى محمد محمود رياسة الوزارة فى سنة ١٩٢٨ . وأصاب هذا الخلاف عبد القادر بجراح كثيرة : كما أصاب البلاغ وغيره من الصحف التى أصدرها عبد القادر واحدة بعد أخرى بأضرار بليغة . وفى ذلك يقول ابنه محمد(٢) .

عاد محمد محمود من الخارج ومعه مقترحات هندرسون فعرض على والدى أن يعطيه مبلغاً كبيراً من المـال فى مقابل أن يقف على الحياد من هـذه المقترحات . ولـكنه رفض ذلك مع أنه كان يمر بأشد أزمة عرفها فى حياته — أزمة وصلت به إلى الحاجة للجنيهات المعدودة يسير بها مطالب أسرته بعد أن كسر قلمه وعطل البلاغ تعطيلا نهائيا .

ثم هذه حادثة ثالثة :

اختلف فتح الله بركات وعلى الشمسى وإخوانهما ممن كانوا يؤلفون أغلبية أعضاء الوفد مع مصطفى النحاس ومكرم عبيد وبقيـة أعضاء الوفد . ورأى عبد القادر حمزة إذ ذاك أن يكون فى جانب الفريق الأول . فانضم إليه وأصبح لسانه فى التعبير عن آرائه . وكان ذلك فى سنة ١٩٣٢ . وأدرك مقدار الخطر

---

(١) أخبار اليوم بتاريخ ١٩٥٤/١/١٢ .

(٢) أخبار اليوم بتاريخ ١٩٥٢/١/١٢ .

الذى يعرض له نفسه وصحيفته يقول ولده محمد فى ذلك : ألم يكن ليعرف معرفة اليقين أنه يكاد ينطح الصخر وحده ؟ فإنه حمل فى ذلك الوقت بمفرده عبء آراء أناس لم يلبثوا أن اعتزلوا الكفاح ، وجلسوا يتفرجون على عبد القادر حمزة وهو يستدين يوما بعد آخر ليواجه عبء الدفاع عن النفس إزاء حملة وفدية ساهمت فيها كل لجنة وفدية ، وحاولت كلها أن تمنع بيع البلاغ ولكنها لم تستطع وظل البلاغ حيا يؤدى رسالة الحق والتضحية . حتى لقد استطاع أن يسقط وزارة الوفد فى آخر عام ١٩٣٧ . فأورثه هذا الكفاح المضنى العلة المستمرة التى ظلت تلاحقه حتى مات . مات وفى صندوق البلاغ ثمانمائة جنيه فقط وعليه إذ ذاك دينان قيمتهما أحد عشر ألفا من الجنيهات وفى خزائنه إعلان بالبيع من بنك مصر لأحد هذين الدائنين(١) .

وقام البـــلاغ بترجمة الكتاب الذى عنوانه (التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر) لمؤلفه مستر بلانت . ثم جمعت الترجمة فى كتاب قدم له عبد القادر حمزة بمقدمة عن ديون إسماعيل فبقيت هذه المقدمة وهى أقوى تقرير اتهام لجد فاروق جزاء ما اقترف فى حق مصر . وصدرت هذه المقدمة فى وقت كانت الكتب تطلع فيه على الناس بعنوان «إسماعيل المفترى عليه»

عبد القادر حمزة مؤرخا

حدث أن زار عبد القادر حمزة مدينــة الأقصر فى عام ١٩٢٤ ليشهد بنفسه قبر الملك توت عنخ آمون الذى كشف عنه العالمان الأثريان (كارتر) و (كارنارفون) . وانتهز الرجل هذه الفرصة أيضا فزار كثيراً من قبور وادى الملوك ووادى الملكات ومعبد الكرنك . وهناك فى فندق (ونتر بالاس) عكف الرجل على قراءة كتاب للأستاذ (كابار) عن آثار طيبة . وأتم قراءة

(١) نفس المصدر السابق .

هذا الكتاب وفى نفسه أثر غامض أحس به ولم يستطع أن يعبر عنه . ثم قرأ الكتاب مرة ثانية فخيل إليه أن الآثار التي زارها أخذت تتجسد أمامه وتتحرك وتتكلم وتروى له قصتها شيئاً فشيئاً . وحفزه كل ذلك إلى زيارة الأقصر مرة ثانية ، فزارها فى سنة ١٩٢٦ . ولكن الزيارة فى هذه المرة لم تكن زيارة مشاهد يريد أن يمتع نظره بمناظر غريبة ، بل كانت زيارة مشوق فهم شيئاً عن حياة طيبة فأصبح يهمه أن يدرس ما فيها من الآثار .

وعاد الرجل من الزيارة وقد ازداد شغفاً بمصر القديمة . وأحس برغبة قوية فى زيارة المتحف المصرى ، فزاره وتكررت زياراته له وانكب على المؤلفات التاريخية الأثرية التى وضعها علماء (الميثولوجيا) فكان كلما أوغل فى قراءتها شعر بأن مصر تكبر فى عينه أكثر وأكثر . فامتلأ بهذا الشعور زهواً وفخراً وأخذته الدهشة من أن مواطنيـــه لا يعرفون عن مصر ما يعرفه الأجانب عنها

ثم فى عام ١٩٣٤ شرع عبد القادر يكتب بعض الرسائل فى تاريخ مصر القديم . وعاد يكتب فى هذا الموضوع من جديد فى عام ١٩٣٨ والواقع أن عبد القادر كان مشغولا بالكتابة فى هذا الموضوع منذ عام ١٩٣٠ . ومضى يكتب فيه إلى عام ١٩٣٣ وفى تلك الفترة كان الخلاف بينه وبين مصطفى النحاس على أشده ومع ذلك لم تمنعه هذه المحنة التى لازمته إلى آخر يوم من حياته من دراسة التاريخ المصرى القديم واللغـة المصرية ، وما كتب باللغة الفرنسية أو ترجم إليها من الكتب الأخرى عن هـذا التاريخ . ومنذ ذلك اليوم بدأ عبد القادر يضع الأساس لكتابه « على هامش التاريخ المصرى وهو الكتاب الذى صدر منه جزءان

هكذا عاش الرجل طول هذه السنين فى تجربة من التجارب العلمية اللذيذة التى غامر فيها بقلبه وروحه ، واستقام له من كل هذه المغامرات كتاب بعنوان .

على هامش التاريخ المصرى القديم

وفى مقدمة هذا الكتاب دعا الكاتب جميع مواطنيه إلى أن يدرسوا تاريخ بلادهم القديم حتى لا تنقطع الصلة بين مصر القديمة ومصر الحديثة ثم قال : والآراء متفقة على أن التاريخ أعظم مهذب للأفراد والشعوب فإذا كان هذا التاريخ تاريخ مجد لم يسبقه مجد أمة فهو لأبناء هذا المجد أعظم خالق للشعور بالعزة القومية ، وأقوى ملقن للفضائل الوطنية والاجتماعية . ولعل هذا هو بعينه ما دفع الإنجليز حينما كانوا يسيطرون على التعليم إلى أن يخرجوا منه تاريخ مصر القديم . و بعبارة أدق — إلى أن يحيلوه شبح من غير روح ولكن هذه السيطرة رفعت منذ سنين وأصبح لنا أن نضع مناهج التعليم كما نريد .

دفاع عن الحضارة المصرية القديمة

وانتقل الكاتب فى مقدمته بعد ذلك إلى الدفاع عن الحضارة المصرية القديمة ضد من قالوا أنها بنيت فى جزء كبير منها على الخرافات . ووازن الكاتب فى ذلك بين ما تواتر من الخرافات عن الحضارات المصرية القديمة وما تواتر من الخرافات عن الحضارات الحديثة . وضرب مثلا حياً على كذب هذه الدعوى بالخرافة المتعلقة بعروس النيل . وهى خرافة أشار إليها مؤرخ عربى قديم هو ابن عبد الحكم فى كتابه (فتوح مصر) . وهنا عجب عبدالقادر حمزة من أن هذه الخرافة لم يرد لها ذكر فيما كتب عن تاريخ مصر القديمة من لدن هيرودوت إلى ما قبل ظهور الإسلام . بل عجب الرجل من أوراق البردى التى وصلت إلينا على كثرتها لم تشر إلى شىء من ذلك وهنا قطع الكاتب بأن هذه الخرافة لا أصل لها ولا محل لتواترها على ألسنة المؤرخين العرب إلى اليوم .

قضايا الكتاب

ثم عالج المؤلف فى كتابه بعد ذلك القضايا الهامة ومنها :

أولا - تاريخ المدنية المصرية وهل نبعت فى مصر أو طرأت عليها من الكلدان .

ثانياً - تاريخ التقويم المصرى وكيف اهتدى إليه المصريون قبل مينا . وهنا رجح المؤلف أن علماء هليوبوليس هم الذين وضعوا التقويم الشمسى .

ثالثا - الكلام عما أحدثته الآثار المصرية من بلبلة فى بعض الآراء الكنسية .

رابعاً - الكلام عن عقيدة الحساب والموت عند قدماء المصريين وهى العقيدة التى اقتبسها منهم اليونانيون عن طريق هومير وبندار وغيرهما من الشعراء والفلاسفة

ذلك إذن هو الكتاب الذى كتبه عبد القادر حمزة فى تاريخ مصر القديمة ، وقال عنه الدكتور هيكل : « هذا جهد رجل لم يجلس على كراسى الأستاذية فى الجامعة . لكننى أتمنى أن يكون للذين يجلسون فوق هذا الكرسى جهداً مثله »(١) .

وفاة عبد القادر حمزة

كان عبد القادر فى أواخر حياته يعانى محنة شديدة بسبب اختلافه مع الوفد . وكان الخلاف أولا حول تأليف وزارة قومية رأى عبد القادر أن حالة البلاد تدعو إليها ، ورأى كذلك أن يكون عدلى يكن رئيسا لهذه الوزارة ولكن فريق مصطفى النحاس انتصر على الفريق الآخر الذى كان يؤيده

---

(١) حافظ محمود - مقال بجريدة المساء بتاريخ ١٩٦١/٦/١٧

عبد القادر فبقى هذا وحيداً فى الميدان يحارب الوفد بكل ماله من قوة وجبروت . ثم أعلنت الحرب فى سنة ١٩٣٩ وفرضت الرقابة على الصحف وامتنع عبد القادر عن الكتابة فى البلاغ وانصرف إلى إتمام كتابه (على هامش التاريخ المصرى القديم) .

وفى السادس من شهر يونية سنة ١٩٤١ وفى ساعة مبكرة من ذلك اليوم صعدت روحه إلى بارئها ، ودفن مع والدته التى عاشت له ، ولم تتركه منذ كان طالباً بمدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية .

وهكذا انطوت صفحة من صفحات الكفاح الصحفى فى مصر ، وهى صفحة سيجد فيها شباب الصحافة كثيراً من الدروس يمكنهم أن ينتفعوا بها وهم يزاولون مهنة عبد القادر حمزة ويظنونها مهنة سهلة ويظنون حمل القلم امتيازاً وقوة . ولو علموا أن حمله مسئولية كبرى وامتحان دائم لا ينجح فيه إلا الأقلون(١) .

ورثاه كثير من الكتاب والشعراء . وفى مقدمتهم الأستاذ عباس محمود العقاد فى قصيدة له ومنها :

جل المصاب بفقد عبـــد القادر	ويح البيان على المبين الساحر
الناقد الأنبـاء نقـــد صيارف	الوازن الآراء وزن جواهر
المستعين على السياسة بالحجى	والعلم والقلم القوى القاهر
الصامت النزر الكلام بغير ما	حصر يعيب ولا كلالة خاطر
الصاحب المبقى عـــلى أصحابه	ما بين وافٍ منهمو أو غادر
الثأر الوطنى فى ميـدانه	عجبى له من مستقر ثائر . . الخ

---

(١) محمد عبد القادر حمزة – مقال بجريدة المساء بتاريخ ١٩٦١/٦/١٠ .

الكتاب الأول
في صحيفة الأهالي

وتقترن بعهد الاحتلال والحماية وفجر الثورة الشعبية سنة ١٩١٩

(١٩١٠ — ١٩٢١)

الفصل الأول

الجو السياسي لصحيفة الأهالى

عاشت الأهالى مدة لاتقل عن عشر سنوات (من ١٩١٠ — ١٩٢١) شهدت فى أثنائهـا أحلك ما عرفته مصر فى تاريخهـا الحديث من ليـال سود وحوادث مهلكة ومشكلات شائكة سببها وجود الاحتلال البريطانى وزاد فى خطورتها قيام الحرب الكبرى وفرض الحماية البريطانية على هذه البلاد .

فمن فتنة عنصرية عمياء تمثلت فى التفرقة بين المسلمين والأقباط وزادها مقتل بطرس غالى سوءاً على سوء . إلى محاولة استعمارية خبيثة كانت تهدف إلى مد امتياز قناة السويس . وقد أسخطت الشعب وأثارت فيـــه كوامن البغض . فراح يعبر عن سخطه بطريق الصحافة تارة والجمعية العمومية تارة أخرى . إلى تلك الكارثة العظمى التى هى إعلان الحماية البريطانية لمصر . وقد كان ذلك عقب إعلان الحرب العالمية الأولى . وإن كانت هذه الحماية فيما مضى حماية مقنعة قبل وقوع الحرب ثم أصبحت سافرة بعد نشوبها .

ثم عاشت (الأهالى) أمجـــد أيامها فى تلك الثورة الشعبية التى قادها سعد زغلول فى عام ١٩١٩ وظهر بعدها حزب سياسى جديد هو (حزب الوفد) وقد أولته الأمة ثقتها ووكلت زعيمه عنها فى المطالبة بالاستقلال التام لمصر والسودان .

* * *

فى تلك الفترة القصيرة التى لم تتجاوز إحدى عشرة سنة كان يقود سفينة الحكم سلطتان : إحداهما شرعية تتمثل فى الخديو أو السلطان ومعه النظار أو الوزراء . والثانية فعلية تتمثل فى المعتمد البريطانى الذى كان عليه أن يتلقى الأوامر من وزير الخارجية البريطانية .

أما (الحكام الفرعيون) فهم على التوالى :

الخديو عباس حلمى الثانى الذى أجبر على ترك العرش عند نشوب الحرب . فالسلطان حسين كامل الذى ولى العرش فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فالسلطان أحمد فؤاد (الملك فؤاد فيما بعد) وقد ارتقى العرش فى التاسع من شهر أكتوبر سنة ١٩١٧

وأما الوزراء الذين أعانوهم على الحكم فهم على التوالى كذلك :

بطرس غالى (١٩٠٨ — ١٩١٠) . فمحمد سعيد (١٩١٠ — ٩١٤) . فحسين رشدى وقد ولى الوزارة مرات ثلاثة أو أربع على النحو الآتى :

الأولى فى سنة ١٩١٤ إلى قرب نهاية تلك السنة .

والثانية — من ديسمبر ١٩١٤ — إلى سنة ١٩١٧

والثالثة — من ذلك التاريخ إلى أول مارس ١٩١٩

أما الرابعة فأيام قلائل ترك بعدها الوزارة لمحمد سعيد باشا الذى تولاها للمرة الثانية ، ثم أعقبه يوسف وهبه باشا لبضعة أشهر من نفس السنة ثم أتى محمد توفيق نسيم باشا فى أثناء سنة ١٩٢٠ ثم سلمت الوزارة لعدلى يكن باشا فبقى فيها إلى نهاية عام ١٩٢١ .

وأما المعتمدون البريطانيون فى تلك السنوات الإحدى عشرة فهم على الترتيب الآتى :

سير الدون غورست سنة ١٩١٠ ، فلورد كتشنر من صيف سنة ١٩١١

إلى صيف ١٩١٤ ، ثم سير مكماهون ، وسير ونجت وغيرهما ممن اشتركوا مع قائد القوات البريطانية (جنرال مكسويل) فى فترة الحرب .

وأخيراً نصل إلى لورد اللنبي فى ١٥ مارس سنة ١٩١٩ ويستمر هذا فى وظيفته إلى سنة ١٩٢٥

وشهدت هذه الفترة أيضا قيام الحرب التركية الإيطالية سنة ١٩١١ وكان لهذه الحرب صدى ما فى الصحف المصرية ومنها صحيفة (الأهالى) . وكانت الصحف المصرية بطبيعة الحال تأخذ جانب تركيا ضد إيطاليا وترحب بشعب طرابلس المجاهد . ومن ذلك مانشرته (الأهالى) بعنوان :

عاش الطـــرابلسيون [1]

* * *

ذلك موقف الأمة المصرية من تلك الحرب التركية الإيطالية . ولكن ماذا كان موقفها من كل مشكلة من المشكلات التى سبقت الإشارة إليها ؟

مد امتياز قناة السويس ومقتل بطرس غالى

كان بطرس غالى على رأس الحكومة المصرية عند نشوب هذه الأزمة . وكان من رأيه إذ ذاك أن مد امتياز القناة إلى سنة ٢٠٠٨ ميلادية كما طلبت ذلك الحكومات الأجنبية مفيد للبلاد من الناحية المالية . ما دام أن هذا المال الذى سيتدفق علينا من وراء هذا المشروع سوف نستعين به على تحقيق المشروعات التعليمية والزراعية والاقتصادية . غير أن بطرس غالى — تحت ضغط شديد من الرأى العام حينذاك ـ رأى أن يدعو الجمعية العمومية لمناقشة هذا الموضوع الخطير بالنسبة إلى مستقبل البلاد . وفى ذلك الوقت قامت المظاهرات الشعبية الكبيرة فى كل مكان وغذتها جرائد اللواء والدستور ومصر الفتاة بكل ما

---

(١) الأهالى - العدد ٣١٣ — بتاريخ أول نوفمبر ١٩١١ .

لديها من قوة : واحتدم الصراع فى الرأى داخل الجمعية العمومية بين إسماعيل أباظة باشا والصوفانى من جهة وبطرس غالى وسعد زغلول من جهة ثانية . ثم توقف الصراع فجأة على صوت طلقة نارية صوبها مواطن مصرى إسمه إبراهيم الوردانى على صدر بطرس غالى فأرداه قتيلا . وتولى الوزارة على أثر ذلك محمد سعيد باشا . وإذ ذاك تأجل النظر فى هذا المشروع لمدة أسبوعين ثم تألفت لجنة لدراسته من جديد . وصرح محمد سعيد بأنه سيأخذ برأى الجمعية العمومية بعد أن رفضت الجمعية هذا المشروع رفضا باتا رضخ له غورست رضوخا تاما . وهكذا انتصرت الصحافة والشورى فى هذه المعركة انتصاراً كان له أعظم الأثر فى رفع الروح المعنوية للشعب فى ذلك الوقت .

الفتنة الدينية

انتهز الاحتلال البريطانى كما انتهزت الصحف الضالعة معه هذه الفرصة التى قتل فيها بطرس غالى بيد أحد المواطنين المسلمين وأعلنوها حربا شعواء على مسلمى هذه الأمة . وادعوا أن هذا الحادث ليس إلا نتيجة لروح التعصب الدينى الذى بدا من جانب المسلمون أكثر مما بدا من جانب الأقباط وبتحريض من دعاة التفرقة ، وتوجيه من المعتمد البريطانى حينذاك انزلق الأقباط فى هذه الفتنة ، وعقدوا لهم مؤتمراً دينياً فى أسيوط عام ١٩١٠ ورد عليهم المسلمون بمؤتمر آخر بمصر الجديدة فى نفس السنة . غير أنه كان من سوء حظ هذين المؤتمرين أنهما زادا الطين بلة ، وأمعن المصريون فى الفرقة وتفاقم الأمر حتى صعب على عقلاء الأمة أن يعالجوه بالحكمة ، وسنرى جريدة الأهالى تقف مع ذلك موقفا حازما بإزاء هذه الفتنة . وبقيت الأمة المصرية على هذا الحال إلى أن قامت الثورة الكبرى فى سنة ١٩١٩ فكان من

حسنات قائدها سعد زغلول أن وحد صفوف الشعب ، وأطفأ بيده هذه النار التي كادت تأكل هذه البلاد .

وأما الصحف الإنجليزية التي كانت تصدر في مصر — وعلى رأسها صحيفة الجازيت فقد صبت على هذه النار زيتا أشعلها ومد في أجلها ، وكان له أثر بعيد المدى في الحركة الوطنية والصحافة الوطنية التي اعتبرتها (الجازيت) مسئولة عن هذا التعصب الديني مسئولية تامة . ثم اشتطت هذه الصحافة الإنجليزية في هجومها على محمد سعيد ، وخاصة عندما صرح لبعض الصحفيين الأجانب بأن مصر ستنال استقلالها قريبا . وطالبته (الجازيت) بنفي هذا التصريح وإلا كان صحيحا ، وصح معه الاعتقاد بأنه قد أعطى السلطة لإعلان هذا النبأ (١)

تصريح سير ادوارد جراي في مجلس العموم وأثره في السياسة المصرية

لم تقف نتائج هذا الاغتيال السياسي الذي وقع على بطرس غالي عند هذا الحد . بل تعدته إلى تصريح غريب أدلى به سير إدوارد جراي في مجلس العموم البريطاني في ١٥ يونية سنة ١٩١٠ قال فيه : « إن سياسة جلالة الملك أصبحت تبنى على الاحتفاظ باحتلال مصر لأن الحكومة الإنجليزية لا تستطيع دون عار يلحقها أن تتخلى عن المسئوليات التي نشأت حولها هناك(٢) » .

كان لهذا التصريح الخطير أثره في سياسة محمد سعيد الذي أصدر طائفة من القرارات المجحفة بحق الصحافة المصرية والحركة الوطنية . وخلاصتها ما يلي :

---

(١) الجازيت في الرابع والخامس من إبريل سنة ١٩١٠ .
نقلا عن أحمس فليب في : الصحافة الإنجليزية في مصر . رسالة خطية بجامعة القاهرة .
(٢) المصدر السابق ص ١٧٣ .

أولا — النظر فى جنح المطبوعات وجناياتها وعرضها على المحاكم العادية شأنها شأن الجنايات الأخرى .

ثانيا — معاقبة كل طالب يشترك فى المظاهرات أو يكتب فى الصحف بالطرد من المدرسة .

ثالثا — منع تأليف الجمعيات السرية بقوة القانون .

وفى عهد محمد سعيد كذلك — أو فى أواخر ذلك العهد — ألغيت الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وحل محلهما « الجمعية التشريعية » وكان رأيها استشاريا محضا . هذا من حيث الشورى وأما من حيث السلطة الفعلية أو سلطة الاحتلال فقد كان يمثلها فى ذلك الوقت لورد كتشنر كما نعرف وهو تلميذ كرومر فى سياسته القائمة على معاملة المصريين بكل ما يمكن من الغطرسة والشدة . ولكن بالرغم من هذه اليد الحديدية الإنجليزية وحرمان الجمعية التشريعية من ممارسة حقوقها النيابية ، فإن هذه الجمعية أصبحت ميدانا لتدريب الوطنية المصرية الجديدة التى برزت إلى الوجود فى نهاية عام ١٩١٨ بقيادة سعد زغلول (١)

الحرب العظمى وإعلان الحماية

كان على رأس الحكومة المصرية عند إعلان الحرب حسين رشدى باشا وكان من الطبيعى أن تكون الأمور كلها حينذاك فى يد قوات الاحتلال أو (السلطة) كما كانت تسمى بهذا الإسم . لذلك بدأت هذه السلطة منذ قيام الحرب بإعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف . ثم أصدر الجنرال مكسويل بعد ذلك بيانا أعلن فيه دخول تركيا الحرب ضد انجلترا مما اضطر وضع مصر تحت الحماية البريطانية ابتداء من الثامن عشر من شهر

---

(١) السيد صبرى : مبادىء القانون الدستورى ص ١٧٦

ديسمبر سنة ١٩١٤ . ثم أعقب ذلك خلع الخديو عباس الثانى عن العرش وتولية السلطان حسين كامل مكانه .

هنا يأسف التاريخ المصرى الحديث كل الأسف حين لا يجد لهذه الحركة الهائلة — وهى حركة انتقال العرش على يد الإنجليز من فرد إلى آخر من أفراد أسرة محمد على ـ وحركة إعلان الحماية ـ من صدى حقيقى لاحتجاج المصريين على هذه التصرفات التى بدت من جانب الإنجليز . لا نكاد نستثنى من ذلك إلا صدى واحداً فقط هو احتجاج (جريدة الشعب) التى كان يحررها الأستاذ أمين الرافعى عن الصدور منذ قال فى عدد أصدره فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ « أنه سيحتجب عن قرائه من ذلك اليوم . وأن الغرض من ذلك هو ألا تنشر صحيفة الشعب إعلان الحماية المشئوم . أو تنشر البلاغات التى تستتبعها الحماية بعد ذلك » .

وفيما عدا هذه الحركة التى صدرت عن أمين الرافعى نجد الصمت والسكون يسودان البلاد . كما نجد الوجوم باديا على وجوه الأهالى وهم يضطهدون ويصادرون ويحكم عليهم بالنفى والتشريد فلا يعارضون ولا يشتكون .

واستمر الحال على ذلك حتى توفى السلطان حسين كامل وأتى مكانه السلطان أحمد فؤاد وقد وصل إلى العرش بأمر من الحكومة البريطانية . كما وصل إليه سلفه بنفس الطريقة . وكان رئيس الوزارة المصرية فى ذلك الحين حسين رشدى باشا للمرة الثالثة فأصدر قرارات كثيرة فى مصلحة جيش الاحتلال ومنها قرار بتشجيع الشباب على التطوع فى الحرب . وقرار آخر بالتنازل للحكومة البريطانية عن ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات كانت الحكومة المصرية قد أنفقتها لحساب الحكومة البريطانية منذ بداية الحرب .

لم يكن من الطبيعي أن يظل الشعب المصرى غارقا فى نومه مستغرقا فى خنوعه إلا ريثما تعلن الهدنة . وإذ ذاك يهب من رقدته ، ويخلع عنه رداء الهدوء و لانكماش الذى استعاره لنفسه فترة الحرب حين لم يجد رداء آخر يلبسه فى ذلك الظرف .

وفى ظروف يعلمها الكثيرون قامت الثورة بزعامة سعد زغلول . وسبق قيامها حدثان كبيران وهما :

الأول — تلك المقابلة التى تمت بين الثلاثة الكبار (سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى) وبين المندوب السامى البريطانى

والثانى — تأليف الوفد المصرى الذى أنابته الآمة عنها فى طلب الاستقلال وكتبت له توكيلا إجماعيا لهذا الغرض .

وهنا يسجل التاريخ لحسين رشدى باشا انضمامه للحركة الوطنية فى عهد الثورة وعطفه عليها . ولعل هذا هو السبب الذى من أجله لم يدم رشدى فى وزارته الرابعة أكثر من أيام قلائل . ولا غرابة فى هذا التحول أو التناقض الذى بدأ فى موقف رشدى سنة ١٩١٨ مخالفا لموقفه فى سنة ١٩١٤ فقد كان الرجل — كما كانت الصحافة الوطنية ذاتها على أحر من الجمر فى انتظار صوت يرتفع بالمطالبة بحق مصر . فلما ارتفع هذا الصوت صغا إليه رشدى وترك الوزارة . كما صغت إليه الصحافة الوطنية وبدأت عهداً جديداً من عهود الكفاح.

* * *

(وبعد) فماذا كان من أمر صحيفة الأهالى بإزاء الأحداث التى أشرنا إليها ؟ ماذا كان موقفها من السلطة الشرعية ومن السلطة الفعلية ؟ ماذا كان موقفها من الفتنة الدينية أو الحركة القبطية ؟ ما ذا كان موقفها من قضية

الحكم الذاتى وقضية الدستور قبل أن تحصل الثورة على هذا الدستور ؟ ثم ماذا كان موقفها من الثورة الشعبية الكبرى فى نهاية الأمر ؟ تلك أسئلة سنحاول الإجابة عنها فى الفصل الآتى. كما سنحاول الإجابة أيضا عن سؤال آخر وهو : ما موقف (الأهالى) من قضية اللغة العربية ؟ ونحن نعرف أن وجود الاحتلال البريطانى فى مصر وطول بقائه فيها أوقع اللغة العربية فى حرج كبير أحس به القادة وشعرت به الصحافة . وكان عليهما معاً أن يعملا على تخليص اللغة القومية من هذا الحرج .

الفصل الثانى

نشأة الأهالى

فى مقال للأستاذ عبد القادر حمزة تحت عنوان « كيف احترفت الصحافة (١) » كتب يقول :

فى سنة ١٩٠٩ اشتغلت فى صحيفة « الجريدة » التى كان مديرها أحمد بك لطفى السيد. فمكثت أحرر فى هذه الصحيفة نحو عام . ثم تألفت شركة بالإسكندرية لإصدار جريدة « الأهالى » كان يرأسها المرحوم منصور باشا يوسف . وكان من أعضائها من أعيان القطر ووجهائه فلان وفلان . فانتخبت رئيساً لتحرير هذه الجريدة . وبقيت على تلك الحال إلى أن كانت سنة ١٩١٩، وكانت الشركة قد ضعفت ، فطلبت أن أدير الجريدة لحسابى مقابل مبلغ معين أدفعه للشركة فى كل شهر ورأيت أن أنقل الجريدة من مقرها فى الإسكندرية إلى القاهرة حيث أكون فى وسط الحركة الوطنية التى كانت تتأجج جذوتها بالقاهرة . وفى سنة ١٩٢١ كانت الحكومة المصرية برياسة المرحوم ثروت باشا قد عطلت الجرائد المنتمية للوفد . وكنت وقتئذ أحرر جريدة « الأهالى » للدفاع عن القضية المصرية ، ولكننى كنت مستقلا إلى ذلك الوقت عن الوفد ، فأرسل إلى المغفور له سعد باشا زغلول الأستاذ حافظ عوض ليعرف رأيى فيما إذا كنت أميل إلى أن أناصر سياسة الوفد أو لا . ولما رأى منى قبولا لهذه الفكرة عاد فأرسل إلى مصطفى بك النحاس وسينوت بك حنا لإتمام الاتفاق ، فاتفقت معهما على تأييد سياسة الوفد » .

---

(١) مجلة كل شىء والدنيا ــ العدد رقم ٣٩٤ بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٣٣

الأهالي

AL-AHALY

JOURNAL QUOTIDIEN

الدول تنصح تركيا بعدم دخول الحرب — الجيش الروماني على مقربة من صوفيا

رياض باشا والاستشارات

ثم فى التاسع عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩١٠ (الموافق الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٣٢٨) ظهر فى أيدى الناس بمدينة الاسكندرية جريدة صباحية بعنوان «الأهالى» (١) . تحولت فيما بعد إلى جريدة مسائية . وبقيت على هذا النحو حتى انتقلت إلى القاهرة كما سنعرف بعد ، واستمرت مسائية كما كانت من قبل (٢) .

وتتألف هذه الجريدة من أربع صفحات . وورقها ضارب إلى الصفرة . وهى فى قطع مماثل للقطع الذى عليه جرائدنا اليومية فى الوقت الحاضر . وأما عدد الأعمدة فستة فى كل صفحة . وأما العنوانات فبعضها مكتوب على عمود واحد . وبعضها الآخر على عمودين . وتوزيع المواد على الصفحات الأربع يجرى فى الأعم الأغلب على النحو التالى :

الصفحة الأولى — وتشتمل على المقالات . وكلها مقالات رأى . كما تشتمل على بعض الأخبار الخارجية .

الصفحة الثانية — ومعظم موادها أخبار داخلية .

والصفحة الثالثة — بعضها إعلانات وبعضها الآخر متنوعات .

والصفحة الرابعة — كلها إعلانات على وجه التقريب .

---

(١) وهى غير (الأهالى) التى ظهرت قبل ذلك الوقت وكان يحررها اسماعيل أباظة عضو مجلس شورى القوانين ومن أبرز الرجال فى هذا المجلس بحيث لم تكن جلسة من جلساته خالية من مناقشاته وملاحظاته . وقد صدرت صحيفته هذه سنة ١٨٩٤ ، وفى دار الكتب المصرية أعداد منها إلى سنة ١٨٩٧ ، وكانت الخصومة على أشدها بين هذه الصحيفة وصحيفة المقطم .

(٢) ابتداء من العدد رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩١٢/١١/٨ حذفت الأهالى عبارة (تصدر فى الصباح) ومن ذلك التاريخ أصبحت تصدر فى المساء . ثم فى العدد رقم ٢٤٦٥ بتاريخ ٢١ /١١/ ١٩٤٨ يجد الباحث إشارة أخرى إلى أن الأهالى — وقد احتجبت عن قرائها أربعة أسابيع — سيصدر كل يوم فى الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر . أما العاصمة والأقاليم فتوزع صباح كل يوم .

والأفضل لنا أن نبدأ الحديث عن هذه الجريدة بمقالها الافتتاحى . وهو المقال الذى يعطينا فكرة واضحة عن أهداف هذه الصحيفة . وهذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الكريم

اليوم تستقبل هذه الجريدة أول أيام حياتها متوكلة على الله سبحانه وتعالى، داعية أن تكون حياة مبذولة فى خدمة هذا الوطن العزيز بالحكمة والسداد .

اليوم تبرز الأهالى إلى عالم الصحافة ناشطة إلى العمل بالجد والإخلاص فيما توفق إليه من المعاونة على الخير .

اليوم تحي أخواتها الآتى تقدمنها لأداء هذا الواجب المحفوف بالمصاعب . وتعترف بفضلهن وحسن بلائهن . وترجو أن يفسحن لها من صدورهن مكان الثقة والولاء . فإن أصابت حظاً من برهن أيقنت أنها وإياهن بالغات من خدمة هذه الأمة الأرب الذى يتمناه لها الأحباب ويرضاه لها العقلاء .

اليوم تصافح أمتها المحبوبة وتعاهدها أن تسلك المسالك المستقيمة إلى إحراز ضروب الاستقلال آخذة فى طلبها بالرفق والاعتدال .

وأول ما توجه إليه اهتمامها من ذلك (التربية والتعليم) . فتسعى فى تحسين الأساليب النافعة منها لتقويم الأخلاق ومحو الأمية ورفع درجة الأدب والعقل على قدر ما لديها من وسائل ممكنة ، وتدأب على البحث فى المطالب المتعلقة بالشئون الزراعية والصناعية والتجارية وتداول الثروة العمومية ، متناولة طريق الإلمام بالعوامل الاقتصادية وتأثيرها فى حياة الأمة ، بجدة فى التوفيق بين طبائع الناس والضرورات الماسة ، استيعابا لحاجة البلاد من التقدم الصناعى والرقى العلمى الكافلين إعدادها فى جميع ميادين الحياة الأهلية .

ولما كان نصيب كل أمة من ذلك على قدر كفاءة رجالها ومبلغ إقدامهم على المشاريع النافعة وحسن ابتكارهم لوسائل العمل الناجح فستجعل الأهالى ديدنها الحض على التعويل على النفس وترك الاعتماد على الحكومة فى كل ما عماده المواهب الشخصية ، وبث روح الاهتمام بالشئون المحلية والبلدية ، وتحسين الأحوال الصحية والمعاشية ، وحمل الناس على احترام القوانين توطيداً لدعائم الأمن والسكينة . وذلك لتلتفت الأمة إلى واجبها الوطنى العظيم فى إنماء الرفاهية العامة وتمتع كل فرد بحقوقه فى إدارة العدل والنظام .

ذلك ما تقتضيه دواعى المدنية ، وما تقوم به كل أمة تحرص ، وتغار على كيانها ، مستمدة من نفسها قوة يشتد بها ساعدها — وهى قوة الاتحاد والتآلف .

وعلى هذا فستدعو هذه الجريدة إلى تقوية الجامعة المصرية ، وتنادى بالاتحاد بين العناصر المكونة للوحدة القومية ، وتبادل العلاقات الودية مع النزلاء فى هذه البلاد ، وتحارب عوامل التباغض والتفريق ، وتشجع على بث ملكة التضامن والعدل وحب الوطن الذى هو أساس الواجبات الأدبية ، وعلة وجود المدنية ، وحق الإنسان فى التمتع بالحرية فى بلده — يعيش فيه مكرما معززاً له من سعيه ما كسب ، وعليه ما اكتسب ، لا يحتمل ضيما ولا استبداداً .

على هذا الاعتبار ستنهج (الأهالى) فى الوطنية المصرية نهجاً ترجو أن يكون معتدلا قويما ، وتسير فيها سيراً رفيقاً حكيما ، جاعلة نصب عينها أمرين خطيرين .

أحدهما — احترام الأريكة الخديوية وحقوقها الشرعية المتوقف عليها استقلال مصر بمقتضى الفرمانات والمعاهدات الدولية .

والثانى — بلوغ الحكم الذاتى مبتدئة فى ذلك منذ الآن بالمطالبة بحق اشتراك الأمة مع الحكومة فى أمورها الداخلية وشئونها المحلية بإيجاء هيئة نيابية يكون لها القول الفصل فى تلك الأمور والشئون مع عدم المساس بالارتباطات الدولية والاتفاقات السالفة المبرمة مع الحكومة الخديوية .

وتعلن (الأهالى) أن الاحتلال حالة استثنائية لا دوام لها ، وعلينا أن نستخدم ما لدينا من الكفاءة والاستعداد للخروج بالأمة منه رافعة لواء الاستقلال ومستبقية كرامة الدولة المحتلة .

وتدافع (الأهالى) عن حرية القول والكتابة التى بدونها لا يرجى لأمة فلاح ، ولا لحكومة صلاح . وتكون ميزان صدق ونزاهة فى الحكم على الأعمال العامة ، وانتقاد هذه الأعمال مهما كان مصدرها ، مع المحافظة على آداب النقد اجتناباً لآفة الاستحسان والتسليم بلا تمحيص ، وحرصا على حسن التفاهم والثقة اللازم وجودهما بين الحاكم والمحكوم .

ذلك (ميثاقها) الذى تلق به أمتنا . فإن يكن لها بعد ذلك طمع فى شيء ففى التوفيق لها والثقة بها . والله ولى المخلصين .

(انتهى المقال الافتتاحى)

* * *

وواضح من هذا المقال الافتتاحى أن جريدة الأهالى أخذت على نفسها موثقاً أمام القراء أن تقوم بطائفة من الواجبات القومية ، بعضها أدبى معنوى وبعضها اقتصادى اجتماعى ، وبعضها سياسى :

فأما الواجبات الأدبية المعنوية فمنها العناية بالأخلاق وبالتربية والتعليم ، وبمحو الأمية ، وبإعداد الأمة فى تحمل المسئولية ، وتشجيع الفرد على الاعتماد على النفس لا الاعتماد على الحكومة .

وأما الواجبات الاجتماعية والاقتصادية فنها العناية بالشئون الزراعية والصناعية والتجارية وإنماء الرفاهية العامة .

وهذا كله فضلا عن تشجيع الاتحاد والتآلف بين عنصرى الآمة ومحاربة عوامل الفرقة والتباعد بينهما . وكل ذلك لغاية عليا هى تقوية الجامعة المصرية وجعلها أساساً للحياة التى يحياها المصريين فى تلك الفترة .

ثم من أهم هذه الواجبات المعنوية التى وعدت بها (الأهالى) الدفاع عن الحرية الفكرية والحرية الصحفية ، ونقد الأعمال العامة مهما كان مصدرها وكل ذلك أيضاً لهدف رئيسى أعلى هو إيجاد الثقة بين الشعب والحكومة

وأخيراً نصل إلى الواجبات السياسية فنجد الأهالى تعد قراءها بالسعى وراء الاستقلال وبلوغ الحكم الذاتى عن طريق المطالبة وحق اشتراك الآمة فى الحكم وهنا تبادر الآهالى بإعلان قرائها أنها تعتبر الاحتلال حالة استثنائية لا دوام لها .

وأما العلاقة التى لهذه الصحيفة الجديدة بكل من السلطتين الشرعية والفعلية فإنها تنص فى الأولى على احترام الأريكة الخديوية وحقوقها الشرعية المتوقف عليها استقلال مصر . وأما السلطة الفعلية التى هى سلطة الاحتلال فبالرغم من أن الأهالى تعلن منذ البداية أن الاحتلال حالة استثنائية لا دوام لها فإنها تعود فتقول أنها سترفع لواء الاستقلال مستبقية كرامة دولة الاحتلال .

ولعل ذلك من الأسباب التى أثارت بها (الأهالى) غيظ الجرائد الوطنية المتطرفة . ونعنى بها جرائد اللواء والعلم والشعب ونحوها .

ولم يكن ذلك وحده السبب فى هذا الغيظ أو السخط منذ بداية الأمر . فقد كان هناك سبب آخر دعا إلى كل ذلك . وهذا السبب الأخير هو

الطابع العام بجريدة الأهالى . وهو هنا « طابع الاعتدال » كما صرحت بذلك فى المقال الافتتاحى الذى عرفناه الآن .

وإليك ما قالته جريدة (العلم) فى عددها الصادر بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنه ١٩١٠ بعنوان :

الجريدة الجديدة

ظهرت فى عالم الصحافة الجريدة الجديدة (الأهالى) . وهذه محتوياتها (ثم ذكرت هذه المحتويات) .

أما من حيث مبدؤها فقد كنا نتنبأ به لما علمناه من الظروف التى أحدقت بها قبل ظهورها وعند التفكير فى إنشائها . وقد صدقتنا فراستنا لسوء الحظ . ورأينا هذه الجريدة تضرب على نغمة الدفاع عن أعمال الحكومة — أى عن أعمال الاحتلال — وترفع كل مسئولية عن عاتقه ، وتلقيها على عاتق الأمة . ولكن لا يحق لأحد أن يعجب متى علم تلك الأيدى الحكومية التى ابتكرت هذه الفكرة ، وساعدت على إخراجها إلى حيز الوجود . ويكفينا دليلا على ذلك ما نراه من مكافأة الحكومة لبعض المشتركين فى تأسيس تلك الجريدة ، ووعدها البعض الآخر بالخير العاجل أسوة بزملائهم ، وتشجيعا لهم ولغيرهم .

ثم مضت (العلم) تقول :

أكثرت هذه الجريدة من ذكر كلمة (الاعتدال) . ووعدت فى مواضع عدة بأنها ستتبع سياسة الاعتدال . ونحن لا ندرى ماذا تقصد بهذا التعبير الذى أصبح شعاراً لأولئك القوم المستسلمين الذين ينفرون من كلمة «الجلاء» ويعدون ذكرها على ألسنتهم جريمة لا تغتفر .

وأما جريدة (الشعب) من جرائد الحزب الوطنى كذلك فإنها تحدثت فى عددها الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩١٢ عن أشهر الصحف المصرية إذ ذاك كالأهرام واللواء والمحروسة والأخبار والجريدة والمقطم. وحين وصلت بالكلام إلى صحيفة الأهالى وصفتها بأنها جريدة نصف رسمية وجرت فى نقدها على النغمة التى سمعناها من جريدة العلم.

لكن لا ينبغى أن ننسى مطلقا أن صحف الحزب الوطنى كلها نزاعة إلى التطرف وأنها لا ترضى مطلقا عن جريدة من الجرائد لا تقول بالجلاء ولا تناصب الاحتلال صريح العداء. ومن ثم سخط الحزب الوطنى وجرائده على جميع الصحف التى وسمت إذ ذاك بالاعتدال. ومنها المؤيد والجريدة والأهالى بنوع خاص. أما الصحف الأخرى مثل صحيفة مصر وصحيفة الوطن وصحيفة المقطم فقد كانت فى نظر الحزب الوطنى — والحق معه فى هذه النظرة — صحفا مساندة للاحتلال البريطانى فى صراحة تامة. وأما الأهرام فكانت صحيفة مصرية عثمانية لا تتأخر مطلقا عن محاباة فرنسا (١)

ولكن أيسر ما نفهمه من كل ذلك أن وراء جريدة الأهالى يداً قوية تقدم لها المساعدة المالية والمعنوية. وهى يد «محمـــد سعيد باشا» رئيس مجلس النظار المصرى فى ذلك الوقت.

اختفاء جريدة الأهالى

بقيت (الأهالى) تنعت نفسها بأنها جريدة صباحية مـــدة لا تقل عن نصف سنة، ثم أعلنت بعد ذلك أنها صحيفة مسائية، وبقيت لها هذه الصفة حتى اختفت. ولكن متى كان هذا الاختفاء؟

---

(١) راجع جريدة الشعب — العـــدد رقم ١١٩ الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١٢ بعنوان الصحافة وموقفها اليوم

قلنا عن (الأهالى) أنها عاشت من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٢١ . والواقع أن العمر قد امتد بها أيام أخرى فى سنة ١٩٢٢ . وإليك الدليل :

نشرت جريدة الأخبار التى يحررها أمين الرافعى فى عددها الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٢٢ خبراً عن عودة الأهالى للظهور قالت فيه :

تعود زميلتنا الأهالى الغراء إلى الظهور فى مساء الأحد ٧ مايو بعد تعطيلها ستة أشهر بقرار من مجلس الوزراء لتستأنف الجهاد فى سبيل القضية الوطنية فنرجو لها النجاح والتوفيق .

ثم نشرت الأخبار فى ١١ مايو سنة ١٩٢٢ خبر تعطيل الأهالى تعطيلا نهائيا قالت فيه فى منتصف الساعة الواحدة بعد ظهر أمس رأس ثروت باشا مجلس الوزراء مجتمعا اجتماعا خصوصيا فى مكتبه ، وتقرر فى هذا الاجتماع تعطيل جريدة الأهالى تعطيلا نهائيا وصدر هذا القرار أمس ولم تنشر أسبابه لغاية إعداد الأخبار للطبع .

معنى ذلك أن الأهالى عطلت من ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ الى ٧ مايو سنة ١٩٢٢ ثم ظهرت اربعه ايام فقط لفظت بعد هذا النفس الأخير .

أما انتقال الجريدة من الإسكندرية إلى القاهرة فقد كان فى عقب عودة سعد باشا زغلول من أوربا بعد فراغه من مفاوضة ملنر . وكانت عودته فى عام ١٩٢١ أو فى الشهور الأولى من ذلك العام — حين خطب أول خطبة له فى فندق كلاردج فى الإسكندرية وأثبت أنه غير راض عن مشروع ملنر ، وأظهر ارتياحه إلى النقد الذى وجهته جريدة الأهالى إليه فى ذلك الوقت حين تسرب إليها الظن بأن سعد باشا موافق على المشروع . قال عبد القادر حمزة :

فلما عاد سعد باشا إلى القاهرة جئنا إليها وقابلناه بها ... وانتقلت معنا الأهالى إلى العاصمة » . وكان ذلك بالتحديد فى الثالث عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٢١ .

يقول محمد عبد القادر حمزة : (١)

الواقع أن الأهالي لم تعش في حياتها الجديدة بالقاهرة غير ثمانية وخمسين يوما ، ثم عطلت ستة أشهر . فأصدر عبد القادر حمزة في أثناء ذلك جريدة المحروسة . ولكنها عطلت بعد إصدارها واحد وثلاثين عدداً . فلما انتهت مدة تعطيل الأهالي في ٧ مايو سنة ١٩٢٢ أعاد إصدارها ولكن عمرها كان أقصر من عمر الزهور ؛ لأنها لم تعش أكثر من أربعة أيام فقط . وظنت السلطة القائمة أنها استراحت من قلم عبد القادر حمزة ؛ لأنها كانت قد أغلقت في وجهه باب الصحف إذ أحجم كل صاحب صحيفة عن تأجير صحيفته له . ولكن هذا القلم « الجبار » كما أسماه سعد في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٣ — كان قد وطن العزم على ألا يهادن ، وألا يحايد ، وألا يستريح . فلجأ إلى النشرات غير الدورية ، لأنها كانت معفاة من شرط المعتقلين . ثم ثنى بنشرة « نداء الحرية » ولكنها صودرت وهي في المطبعة وأحرقت أصولها . وليس لدينا منها عدد واحد .

(١) أخبار اليوم بتاريخ ١٢ / ١ / ١٩٥٤

الفصل الثالث

صحيفة الأهالى والاحتلال البريطانى

والحماية البريطانية

كانت الجريدة — ومحررها الأستاذ أحمد لطفى السيد — تنادى دائما بشعار « مصر للمصريين » . ومن أجل هذا أخذ لطفى السيد بفكرة « الجامعة المصرية » بدلا من فكرة « الجامعة الإسلامية » . والأخيرة هى التى كان ينادى بها الزعيم الشاب مصطفى كامل

فأين كان عبد القادر حمزة من هاتين الدعوتين أو هذين الشعارين ؟

كان عبد القادر حمزة فى حقيقة الأمر من تلاميذ الجريدة أيضاً فى فكرة (الجامعة المصرية) وكان الاحتلال البريطانى — بطبيعة الحال — إلى فكرة الجامعة المصرية أميل منه إلى فكرة الجامعة الإسلامية لأنه عن طريق الأولى يمكنه فيما زعم لنفسه إذ ذاك أن يتخلص من السلطان التركى وينفرد بحكم مصر .

ولكن ليس معنى ذلك مطلقاً أن فكرة الجامعة المصرية فكرة احتلالية، أو أنها من وحى اللورد كرومر أو غيره من المعتمدين البريطانيين . أن من يقول هذا الرأى الأخير يسىء إلى بلادنا ، ويزيف تاريخنا تزييفاً لا مبرر له .

ولننظر أولا فيما كتبه عبد القادر حمزة فى هـــذا المعنى فى مقال له بعنوان :

مصر للمصريين

لا شائعة بين العالمين (١)

جاء فيه :

عرف لورد كرومر برأى خاص به فى الوطنية المصرية صرح به فى سنة ١٩٠٦ حين اقترح تعديل الامتيازات . ثم قام اليوم ـ وقد وضعت الامتيازات على نطاق البحث — يعيد هذا الرأى فى مجلة (القرن التاسع عشر) ويشير على الحكومتين الإنجليزية والمصرية العمل به لأنه فى اعتقاده الوسيلة لتكوين (جامعة مصرية) معقولة

ويتلخص هذا الرأى فى ألا تكون الوطنية المصرية خاصة بالمصريين بل شاملة لكل سكان مصر سواء كانوا مصريين أو أجانب .

وعلى ذلك لا يكون المصرى هو وحده الذى تصله بمصر رفاة أجداده وتذكارات تاريخية ترجع به إلى آلاف السنين . بل هو كل من هبط مصر وكانت له فيها مصلحة من المصالح — أياً كان جنسه وأياً كان وطنه الأصلى الذى لا يخفق قلبه إلا لذكره .

وطنية غريبة هذه الوطنية الشائعة بين كل الأجناس . ونحن نعلم أن هم كل قوم خرجوا من طور الفطرة ، وبدأوا يعالجون طور الحضارة أن يتآلفوا تحت راية وطن واحد ، تجمعهم رفات آبائهم وأجدادهم ، وتتوحد فيهم مشاعرهم وميولهم وتذكاراتهم التاريخية ومصالحهم الأدبية والمادية ليصفوا أنفسهم بعد ذلك بأنهم أمة قائمة بنفسها ممتازة عن غيرها . وطنها ووطنيتها خاصان بها ، لا شائعان ولا مباحان لكل من أراد .

ذلك هم كل قوم بدأوا — كما قلنا — يخرجون من طور الفطرة والوحشية.

---

(١) الأهالى — العدد رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩١٣

ونحن أقدم الأمم كلها تكونا ، وأسبقها على الإطلاق إلى الحضارة والعلم والمدنية يقال لنا فى القرن العشرين تعالوا فتنازلوا عن الصلة الطبيعية التى تصلكم بوطنكم وانسوا أكثر من عشرة آلاف عام لكم فى تاريخ الأمم . ثم كونوا كالذين خرجوا اليوم فقط من حال الهمجية فتصالحوا على وطنية جديدة أقبلوا فيها كل نازل بينكم ، وكل هابط فى المستقبل عليكم ، ولو لم تكن له صلة بكم وببلادكم أكثر من مصلحة وقتية يقضيها ثم يرحل عنكم .

لا — فليقال لنا : اقبلوا فى وطنيتكم فرنسيين ويونانيين وغيرهم يكونون بينكم مصريين وفى بلادهم فرنسيين ويونانيين . وما عليكم بعد ذلك إذا كانت قلوبهم لا تحن فى الحقيقة إلا إلى وطنها الأصلى ما دمتم أنتم تتغفلون أنفسكم وتعتقدون أنهم منكم .

فهل رأى الناس وطنية مشاعة جامعة لغرائب المتناقضات مثل هـــذه الوطنية ؟ ! أرأوا فى أمم الأرض كلها أمة واحدة رضيت أن تتنازل عن مميزاتها هذا التنازل المعيب ؟ وأن تهين جنسيتها إلى حد أن تعد منها كل هابط عليها — ولو لم يهبط إلا لساعته ، ثم لو لم يتنازل عن شىء من الروابط التى تربطه بجنسيته الأصلية ؟ أيبصر القارىء من هنا كيف تكون مصر — وفيها اليونانى والإيطالى والفرنسى والألمانى والإنجليزى والأمريكى واليـــابانى والصينى — كلهم يعتبرون تحت سمائها مصريين يتمتعون بما يتمتع به أهلها من الحقوق الوطنية ، حتى إذا وضع الواحد منهم قدماه فى البحر ليخرج منها عاد إلى جنسيته الأصلية ونسى مصر وجنسيتها المستعارة ؟

على أن وطنية كهـذه ليست غريبة فقط بل هى مستحيلة أيضاً . لأن الأمة التى ثبتت على تقلبات الأيام ، وحافظت على مميزاتها كلها بعد هذه الألوف من الأعوام التى عرفت فى أثنائها الأعجام واليونان والرومان والعرب والترك والمماليك ، بحيث لم تخرج من يد إلى يد — هذه الأمة التى عانت

أشد أنواع الحكم الأجنبي ، وقاست ظلمه وتحكمه قرونا وقرونا ، ثم استطاعت بعد كل ذلك أن تخرج وجودها سليما وقوميتها محفوظة ، ومميزاتها هي هي منذ تكونت على ضفاف النيل – هذه الأمة الحية لا يمكن أن تموت الآن فجأة ، وأن تدع قوميتها تضمحل وتفنى .

إن لنا غاية كبرى نسعى إليها دائما . وهي أن تكون مصر للمصريين لا شائعة بين العالمين . ولكن هذه الغاية – كما يقول اللورد كرومر – بعيدة . ولكنها شريفة . وهي وحدها الدليل على أن في الأمة عرقا ينبض بالحياة .

إن الأمم كلها تحيط وطنيتها وجنسيتها بسور منيع . ولا تسمح لأحد بأن ينفذ من هذا السور إلا بإذنها وفي أحوال وشروط خاصة ولوطنيتنا نحن أيضاً سور يحيط بها . فمن واجبنا أن نبقيها محفوظة في داخله . لأننا إذا تركنا هذا السور ينثلم أو ينهدم كما يريد لورد كرومر لم تبق لنا قومية ولم يعد يرجى لنا مستقبل .

(انتهى المقال)

في مثل ذلك الوقت الذي وصل فيه جبروت الاحتلال إلى هذا الحد كم يكون الكفاح صعباً ، وتكون الأقلام أشد من الرماح والسهام متى أحسنت النضال في هذه المعركة

نعم – يجب أن نتصور دائماً صعوبة المهمة الملقاة على الصحافة في تلك الفترة . فكل خطوة – ولو يسيرة – نحو التقدم في ذلك الوقت تعتبر شيئا له خطره وله تقديره من جانب التاريخ الذي يعرف كيف ينصف العصور ، كما يعرف كيف ينصف الرجال والأقلام

والعجيب أن دعوة اللورد كرومر هذه على غرابتها وإهدارها لكرامة الأمم والجنسيات لقيت صدى عند بعض المصريين في ذلك الحين

ففي دعوى قدمت إلى المحكمة المختلطة بين مصري ومصري قال فيها الأول

إنه مترجم فى القنصلية الأسبانية ، فهو لذلك يكتسب الجنسية الأسبانية . والعجيب أن المحكمة المختلطة وافقت على ذلك ، وأقرت بأن هذا المصرى يجب أن يكون أسبانيا وعجبت الصحافة المصرية لذلك وسخرت منه ونظرت إليه على أنه أثر من آثار هذه الفكرة الغريبة أو النظرية العجيبة التى أتى بها لورد كرومر وأراد تطبيقها على المصريين (١)

الأهالى وسياسة قصر الدوبارة

وافق ظهور الأهالى فى سنة ١٩١٠ وجود سير (الدون غورست) خلفا للورد كرومر منذ سنة ١٩٠٧ . وقد اختط هذا الرجل لنفسه سياسة تخالف سياسة لورد كرومر . واصطلح التاريخ على تسمية السياسة التى أتى بها غورست « بسياسة الوفاق تمييزاً لها عن « سياسة الخلاف » التى كان عليها كرومر .

وجاء محرر الأهالى عبد القادر حمزة — وهو رجل ذو عقلية واقعية كما قدمنا . فامتدح سياسة الوفاق التى سار عليها غورست بوحى من وزارة لأحرار بانجلترا وهى الوزارة التى أتت بعد وزارة المحافظين .

ولم يجد محرر الأهالى غضاضة على نفسه إذ ذاك من الثناء على سياسة الوفاق وبيان مزاياها فكتب يشجع غورست على هذه السياسة . ولكن الصحف الوطنية الأخرى هاجمت محرر الأهالى مهاجمة شديدة بسبب ذلك . ثم جاء اللورد كتشنر فمضى فى بعض الإصلاحات التى كان المصريون يطالبون بها منذ عهد كرومر . فحسبت الأهالى يومئذ أن كتشنر يمضى فى سياسة الوفاق التى بدأها غورست . ومن ثم وجدنا عبد القادر حمزة يمتدح كتشنر على هذه الخطة التى لم يكن كرومر يوافق عليها . وكتب عبد القادر حمزة إذ ذاك يقول :

---

(١) الأهالى فى العدد رقم ٨٩٩ بتاريخ ٦ / ١٠ / ١٩١٣

اللورد كتشنر والمصريون (١)

يندهش الإنسان حين ينظر إلى العمل الجسيم الذى عمله اللورد كتشنر فى سنتين اثنتين . يندهش ولا يرى مندوحة من أن يعجب لهذه الإرادة الفعالة وهذا النشاط الجم .

فنى هذه المدة القصيرة استطاع أن يفعل ما لم يفعله لورد كرومر فى أربع وعشرين سنة ، وما حاول المرحوم سير غورست أن يفعله فى أربع سنوات .

وكانت كل آمال اللورد كرومر أن يكسب ميل المصريين . وجاء السير غورست يحمل (سياسة الوفاق) التى كسب بها ميل المصريين . من ذلك أنه - أى سير غورست - :

- مهد الطريق أمام اللغة العربية .
- وأوجد قانون مجالس المديريات .
- وشرع يمشى مع مجلس الشورى فى طريق ترقيته .
- وأعطى المواطنين المصريين كثيراً من الحرية التى كانت مسلوبة منهم .

وكانت نتيجة هذه الأعمال أن وجد فريق من المصريين يفضلون سياسة الوفاق على سياسة الخلاف . ولكن هذا الفريق بقى قليل العدد جداً . وهو على قلته وعلى اقتناعه بصواب سياسة الوفاق لم تكن عواطفه تتعدى حد التفضيل بين سياسة يرى كل ما فيها ضاراً بالمصريين ، وسياسة أخرى يرى فيها ضرراً ونفعاً ، ويرى النفع الذى فيها أكثر مما فى غيرها .

ومن سوء حظ غورست أن وجدت فى عهده اضطرابات وانقسامات وحوادث شغب كثيرة غلبت على كل ما عداها ، فمنعته من التقدم فى خطته ، ومنعت كثيرين من أن يميلوا ميلا صريحاً إلى سياسة الوفاق

---

(١) الأهالى - العدد رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩١٣/١٠/٩

ثم جاء اللورد كتشنر بعد ذلك فهدأت كل الاضطرابات . ولم يبق محل إلا للتفكير فى أعمال الإصلاح التى أخذت تتوالى واحداً بعد آخر : فمن مشروع المصارف — إلى صناديق التوفير — إلى حلقات القطن — إلى قانون الخمسة الأفدنة(١) — إلى طريق حلوان — إلى طريق القاهرة الاسكندرية — إلى توزيع الأرض على الفلاحين مجانا — إلى تحسين العاصمة — إلى مصارف بورسعيد — إلى ترقية التعليم وانتشار المدارس — إلى إعطاء مجالس المديريات مائتى ألف جنيه — إلى تغيير القانون النظامى وإعطاء المصريين جمعية تشريعية لا ريب فى أنها سلم قريب من الحكم الذاتى — إلى سن النقابات الزراعية — إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية غداً إن شاء الله .

توالت هذه الأعمال فى سنتين . فاعتقد المصريون أن لهم فى اللورد كتشنر صديقاً هو أحب من رأوه إلى الآن من الإنجليز . لذلك نجح فى كسب نيلهم . ولذلك فعل فى هذه المدة القصيرة ما لم يفعله كرومر وغورست فى ثلاثين سنة .

(انتهى المقال)

وأحست (الأهالى) منذ اللحظة الأولى بأنها تستهدف نقد غيرها من الصحف الوطنية ، وخاصة صحف الحزب الوطنى . لكنها أصرت على إعلان الرضى عن هذه السياسة . ولذا عادت تنشر من جديد مقالات بهذا المعنى ومنها مقال بعنوان :

---

(١) فى أول مارس سنة ١٩١٣ صدر قانون الخمسة أفدنة . ويقضى هذا القانون بعدم جواز نزع ملكية الأراضى الزراعية التى يملكها زراع ليس لهم من الأطيان إلا خمسة أفدنة أو أقل . ثم رؤى بعد ذلك أن هذا القانون غير كاف لحماية صغار الفلاحين . فارتفعت الأصوات بمطالبة الحكومة بتعضيد الحركة التعاونية وإصدار تشريع يساعدها على النهوض ويجعلها أداة صالحة للتسليف الزراعى .

(راجع : عبد الرحمن الرافعى : فى كتابه بعنوان : محمد فريد ص ٣٣٧ — ٣٣٩

مبدأ الوفاق (١)

منذ سنوات كان القائلون بسياسة الوفاق فئة خاصة محصورة العدد . وكانت الفئة الغالبة تحسب أن الوفاق معناه « الاستسلام » وأنه بذلك أدخل فى باب الخيانة منه فى باب السياسة غير أن مبدأ الوفاق كان مبدأ سليما يخدمه الزمن فيما يخدم من الحقائق ، وينشره بين الطبقات شيئا فشيئا . والمبادىء التى يخدمها الزمن هى وحدها التى تقبلها الطبيعة لصلاحها وقابليتها للبقاء . لذلك ثبت مذهب الوفاق رغم الأعاصير التى صارعته . وظل ينمو رويداً رويداً حتى أصبح مذهب كثير من الذين كانوا أعداءه . وما نما وثبت إلا لأنه قال فصدق ، ووعد فوفى . بينما المذاهب الأخرى أكثرت من الأقوال والوعود فلم تصدق ولم تف ، وظهر أنها كانت تخدع كما يخدع بريق الشهاب .

منذ سنتين فقط ظهرت هذه الجريدة (بريد الأهالى) وكان مبدأ الوفاق قد بدأ يثبت ويعطى ثماره ، فقالت به ودعت إليه . فخرجت عليها الصيحات من كل جانب ترميها بالنفاق والمروق من الوطنية . والآن قد عرف هؤلاء الصائحون أنها لم تخن ولم تنافق ولكنها نصحت بالمبدأ الوحيد الذى يستطيع أن يقول فيصدق بينما المبادىء الأخرى تقول فلا تصدق .

(انتهى المقال)

سياسة الضبط والمدرسة

منذ الاتفاق الودى الذى عقد بين انجلترا وفرنسا فى سنة ١٩٠٤ — أفاقت مصر من غفلتها وعرفت أنها كانت مخدوعة فى أمور كثيرة : مخدوعة فى اعتمادها على فرنسا . مخدوعة فى اعتمادها على تركيا وحسب هذه الأخيرة أن تقول على لسان صدرها الأعظم حسين حلمى باشا فى سنة ١٩٠٩ « إن مصر ليست فى بروجرام تركيا »

---

(١) الأهالى العدد رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩١٢/١٠/٥

ولاحظت الصحافة الوطنية أن مصر أو المسألة المصرية بعد الاتفاق الودى أصبحت فى « حالة جديدة » وأن لهذه الحالة الجديدةعلامات كثيرة . منها ما أعلنه المستر تشرشل فى البرلمان الإنجليزى من أن ميناء الإسكندرية ستكون قريبا قاعدة بحرية للنسافات الإنجليزية . ومعنى هذا — كما يقول عبد القادر حمزة — أن هذه المدينةالمصرية اندمجت منذ الآن فى أجزاء الدفاع عن السلطة البريطانية ، تذود عما تذود عنه ، وتتلقى ما تتلقاه من هجمات الأعداء (١)

وتوالت هذه العلامات أو النذر الدالة على الحالة الجديدة من جانب الاحتلال ، فزادت المصريين يأسا على يأس ، وبدا على وجوههم شىء من سكون البلهاء ، وأحس الكثيرون منهم برودا فى العاطفة الوطنية ، واستسلموا استسلاما عجيبا لهذه الحالة الجديدة .

وراع الصحفيين هذا الوضع الجديد الذى وضع فيه المصريون أنفسهم . فمن الصحفيين من أخذ يهز الكيان المصرى كله بمقالات عنيفة كما كانت تفعل صحف الحزب الوطنى . ومنهم من أخذ يرد المصريين إلى شىء من التعقل والتمهل ، أو التربص بالظروف السياسية فعساها أن تتغير أو تتبدل ومن هؤلاء بطبيعةالحال أصحاب الصحف الوطنية المعتدلة كصحيفة الجريدة ، وصحيفة المؤيد ، وصحيفة الأهالى وأما الصحف الضالعة مع الاحتلال والمؤيدة له على الدوام فلا محل هنا للإشارة إليها ، ولا موضع للكلام عنها .

فى أثناء تلك « الحالة الجديدة » التى وصفنا طرفا منها جاءت مقالات عبد القادر حمزة وعليها طابع الحزن والكآبة ، وفيها مع كل ذلك لون من ألوان التعزية لمصر والتأميل فى مستقبلها ، واسمعه يقول بعنوان :

---

(١) الأهالى — العدد رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩١٢/٧/٢٧

.... فإذا كان المصريون يقابلون هذه الحالة الجديدة بالهدوء والسكون فليس ذلك لأن حرارة وطنيتهم قد بردت، ولا لأنهم لم يعودوا يكترثون بالحوادث، ولكن لأنهم جربوا، وفقدوا آمالهم واحداً بعد آخر. ثم فهموا من اليوم الذى عقد فيه الوفاق بين فرنسا وانجلترا أنهم صائرون لا محالة إلى حالة جديدة. ورأوا أعراض هذه الحالة تظهر بسرعة فى العشرة الأشهر الأخيرة. وما يحبون بعد أن قتلوا الأيام تجربة أن يبقوا أطفالا ينكرون الواقع، أو يغشوا أنفسهم فى معرفة كنهه، أو يتعلقوا بأذيال الخيالات والأوهام.

ذهبت آمالهم فى غيرهم. ولكن بقى أملهم فى أنفسهم — بقى أملهم فى أن يكونوا رجال جد وعمل يجعلون وجودهم السياسى غاية بعيدة يتوسلون لها بوسائل الرقى الثابت — لا وسيلة يتوهمونها قريبة، ويطمعون أن ينالوا بها وسائل الرقى. ثم يقول فى نهاية المقال:

«بقى المصرى لغيطه ولمدرسته. والمستقبل كله له إذا عرف كيف يحتفظ بهذا الغيط وهذه المدرسة».

* * *

عجبت الصحف الوطنية يومئذ كيف تدعو (الأهالى) إلى ترك المسألة المصرية جانباً والالتفات إلى الغيط والمدرسة. واعتبرت ذلك دعوة لليأس والقنوط لا ينبغى للأهالى أن تدعوا به. فرد عليهم عبد القادر حمزة بمقال آخر عنوانه:


الأهالي

L- HALY

. . . الأهالى فى غضون الحرب

(الغيط والمدرسة) (١)

وهل يدعو إلى اليأس من يدعو اليهما

ناقش كاتب محترم فى (الجريدة) . وناقش غيره دعوتى إلى الغيط والمدرسة . فكان مجمل ما رواه أنى أدعو إلى يأس مظلم . رأونى أرسم للمسألة المصرية فى الوقت الحاضر صورة غير بيضاء فاشمأزوا وتألمت ضمائرهم وما أظن كاتب الجريدة الفاضل يذهب إلى تجاوز الحد فى الصورة التى رسمتها . ولكن عز عليه أن تراها أمة كهذه الأمة الكريمة فتنقبض نفسها ، وتخور عزيمتها ، وتستسلم لليأس . فأراد لهذه الأمة أن تكون برغم هذه الصورة قوية الآمل فى مستقبلها ، وأن تعمل من الآن لذلك المستقبل .

ولا أدرى — وهذا رأيه — فيما أخالفه أو فيما يخالفنى ؟ وليست دعوتى إلى الغيط والمدرسة إلا نفس ما يدعو إليه .

فرق بين الأمل والحكم على الواقع . من الأمل الشريف أن نبقى دائماً ناظرين إلى استقلالنا ، طامعين فى أن نساوى أرقى وأعظم الأمم . ولكن من العقل أن نفهم قبل كل شىء ما يحيط بنا ، وأن نجعل هذا الفهم سبيلنا التى نسلكها إلى ذلك الأمل . وواجبنا متى وضحت تلك السبيل أن نسلكها مهما كانت طويلة ، وكانت العقبات التى نجدها فيها . أما إذا أقمنا آمالنا على غير فهم للواقع فهى ليست بآمال يؤملها الرجال ، بل هى أحلام يحلمها أطفال صغار .

فالواقع الذى نلمسه بأيدينا هو أن أملنا فى جلاء المحتلين فى الظروف الحالية يبعد يوما فيوما . وهذه المحطة البحرية (يريد ميناء الإسكندرية) تزيده بعداً . ألا ترى أوربا التى كان أملنا محصوراً فيها كيف قابلت خبر المحطة — على ماله من القيمة السياسية والحربية — ببرود لم نعتده منها فى أمور ليست سياسية ولا حربية ...... الخ .

---

(١) الأهالى — العدد رقم ٥٤٩ بتاريخ ٢١ / ٨ / ١٩١٢

بقيت مصر على هذه الحال ولا أمل لها فى تلك الفترة غير أمل واحد فقط هو الحصول على الاستقلال الداخلى . بهذا صرح رئيس وزرائنا حسين رشدى باشا فى أثناء الحرب(١) . حتى وقعت هذه الحرب وأصبحت هناك حالة جديدة أخرى غير الحالة الجديدة التى سبقت أن تحدثت الأهالى عنها

هنا كان ينبغى (فى تقديرنا الخاص) على الأستاذ عبد القادر حمزة أن يصنع بصحيفته ما صنعه الأستاذ أمين الرافعى بصحيفة (الشعب) حين أغلق بيده هذه الصحيفة وأبى عليه شرف الوطن وكرامة الصحافة أن يمضى فى إصدارها وأن يكتب على ظهر صفحاتها « صك إعلان الحماية على مصر » .

نعم — كم كان أمين الرافعى رائعاً فى هذا الموقف ولكن عبد القادر حمزة آثر شجاعة من نوع آخر هى شجاعته فى مواجهة الواقع . ولكل إنسان خطته وسياسته التى هى فى نظر نفسه على الأقل خير من سياسة الآخرين وخطتهم .

أملت الحرب فكنت لا تجد فى صحيفة الأهالى غير عنوان واحد فقط وهو « أخبار الحرب . أخبار الحرب أخبار الحرب »

وتعرضت الأهالى فى أثناء ذلك لصنوف من الإهانات التى لحقتها إذ ذاك : فمن نقص أجبرت عليه فى عدد الصفحات حتى هبط هذا العدد إلى صفحتين فقط من ورقة واحدة فقط . إلى أوامر كثيرة تصدر للصحيفة من آن إلى آخر من جانب الرقيب الذى يضطرها إلى ترك مساحات كثيرة من البياض بعد أن يحذف منها ما كان مكتوبا فيها . وبلغ الأمر فى ذلك إلى حد أن أوجب الرقيب على صحيفة الأهالى فى عددها الرقيم ١٢٠٣ بتاريخ ١٩١٤/١١/١٠

---

(١) الأهالى — العدد رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩١٥/١/١٠ .

والصفحة الرابعة أو الأخيرة من صفحاتها كلها بيضاء خالية من حرف واحد. إلى عبث تناول شكل الجريدة نفسها بحيث أصبح العنوان ومعه (الترويثة) يشغل عمودين أو ثلاثة بعد إذ كانت هذه الترويثة تشغل عرض الصفحة الأولى فى جميع ما تشتمل عليه من أعمدة إلى إلغاء وتعطيل بأمر من القائد العام للقوات البريطانية تعرضت له الأهالى فى مرات كثيرة. إلى هبوط ذريع فى مستوى المقال من الناحية الوطنية بحيث خيـــل إلى القارىء أن جريدة الأهالى لا تصنع أكثر من أنها تبدو مغرورة بوعود المحتل — أو بكلام الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال حين قال فى منشوره الذى أصدره فى السادس من شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ معلناً أن بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين هما : الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على ، واستمرار تمتع مصر بالسلام والرخاء اللذين تمتعت بهما مصر إلى ذلك الوقت

* * *

من أجل ذلك لم تجد (الأهالى) أمامها بعد أن قبلت أن توالى صدورها فى تلك الفترة المظلمة الحالكة السواد إلا أن تسير مع الاحتلال على سياسة المحاسنة لا المخاشنة : وتشجع هذا الاحتلال على نوايا الإصلاح السياسى والاقتصادى. وتشكره على كل ما يتحقق من هذه النوايا جزءاً جزءاً. ولو كان هذا الذى يتحقق منها شيئاً صغيراً بالقياس إلى آمال الأمة المصرية فى تلك الآونة. وهل كان فى وسع الأهالى ، أو فى وسع غيرها من الجرائد الوطنية أن تفعل غير ذلك وليس فى البلاد قوة حربية تستطيع أن تقوم فى وجه الغاصب المحتل؟.

ومع هذا وذاك فى الوقت الذى يستسلم فيه المنكوب إلى الحزن ، ويركن فيه إلى اليأس ، تهب عليه نسمات الأمل ، فينتعش وتنفرج شفتاه عن ابتسامة ربما لا يراها غيره فى تلك اللحظة ، ويقدر فى نفسه أن الفرج قريب ، وأنه

آت لا ريب فيه ، ولكن بعد سكون العاصفة ، وبعد طلوع الشمس الساطعة ، وبعد أن تصبح الظروف كلها ملائمة لأن يترك النائم فراش النوم الذى أكره عليه إكراها . وهنا ينتفض انتفاضة تذهب بحزنه وخوفه وقلقه ، وترده إلى عقله ، وتشعر الناس بوجوده على الصورة التى فطره الله عليها .

من أجل هذا كله لا ننظر نحن إلى تلك الفترة المظلمة من حياة مصر إلا على أنها فترة انتظار وتعبئة ، فقد عبأت مصر فى تلك الفترة نفسها ، وتهيأت لحادث جلل لعبت فيه دور البطل . ونعنى بهذا الحادث ثورة مصر الكبرى التى اشتعلت شرارتها الأولى فى شهر مارس سنة ١٩١٩

الفصل الرابع

الأهالى والفتنة الدينية

بدأت الأهالى تخوض فى هذا الموضوع منذ أواخر سنة ١٩١٠ وهى السنة التى قتل فيها بطرس غالى . فأخذت تدعو الناس إلى التسامح الدينى والنظرة إلى مصلحة الناس العليا قبل كل شىء .



بطرس غالى

ومضت الأهالى فى هذه الخطة حتى كان اليوم الرابع من شهر يناير سنة ١٩١١ وكانت الصحف الوطنية تدعو إذ ذاك لمشروع جليل عنيت به الحكومة المصرية عن طريق جريدة الوقائع المصرية يوم كانت هذه الجريدة العتيقة تحت سيطرة الصحفى الأول رفاعه رافع الطهطاوى . وهذا المشروع الجليل هو إحياء الآداب العربية ونشر الثقافة الإسلامية على نفقة الحكومة من جانب ، والجمعيات الأهلية التى قامت لهذا الغرض من جانب آخر .

وحين تولى تحرير الوقائع المصرية على آخر من أعلام الصحافة هو الشيخ محمد عبده وجدناه يولى هذا المشروع عناية كبيرة . وصارت الحكومة ومعها الشعب فى هذه الخطة الرشيدة حتى سنة ١٩١٠ حين ولى الوزارة محمد سعيد باشا فأراد النظر من جديد فى العودة إلى العمل فى هذا المشروع القديم . وهنا تصدت الجرائد القبطية لهذه الفكرة وتناولتها بالنقد اللاذع . ومن أولى تلك الجرائد جريدة (مصر) وجريدة (الوطن) . وكانت الجريدتان فى هذه المعارضة

بدون شك واقعتين تحت تأثير هذه الفتنة الدينية التى أعقبت حادث اغتيال بطرس غالى .

غير أن اعتراض الجريدتين على مشروع إحياء الكتب العربية القديمة أحرج صدور المسلمين . فانبرت الصحف التى تتحدث عنهم تدافع عن هذا المشروع من ناحية ، وتعتب على الزميلتين القبطيتين من ناحية ثانية .

قالت (الأهالى) تحت عنوان :

نحن وإخواننا أيضاً (١)

« لو أن (الوطن) وقفت عند حد الانتقاد على طبع المؤلفات القديمة تهدم العلم الحديث لاحتمل انتقادها ، ولكنى بأن يرد عليها بأن طبع المؤلفات القديمة لا يراد به هدم العلم الحديث . بل يراد به ربط معلومات قديمة بمعلومات جديدة حتى تكون سلسلة التدرج متصلة غير منقطعة .

ولكن (الوطن) تجاوزت الانتقاد المعتدل إلى هجو حضارة برمتها بغير سبب ، وبكلمات يستحيل ألا يتألم منها الذين يحبون الحضارة العربية ويمزجونها بالدين الإسلامى . وهم — كما قلنا — أكثر المسلمين .

ولا يفوت (الوطن) أن الشرقيين عامة — مسلمين ومسيحيين — يكادون يمزجون كل شىء بالدين ، خصوصاً إذا مس هذا الشىء أسلافهم أو تذكارات قديمة لهم . ثم لا يفوت (الوطن) أنهم جميعاً اعتادوا أن يحتملوا من أبناء مذهبهم ما لا يحتملونه من أبناء المذاهب الأخرى .

لهذه الأسباب رأيت ولا زلت أرى — أن صحيفة الوطن أخطات فى الطعن على الحضارة العربية . ولكن تخطئتى إياها لا يمكن أن تكون دفاعا عن قانون المطبوعات . فإنى أكره ما أكون لهذا القانون ، وللحجر على حرية نصيبى منها كنصيب غيرى منها .

---

(١) الأهالى — العدد رقم ٦٣ بتاريخ ١٩١١/١/٤ .

ويسرني بعد ذلك أن تعترف (مصر) أن إساءة الظن لدى الأقباط لم تصل إلى حد أنهم أصبحوا يوجسون خيفة من إخوانهم المسلمين . بل هي على حد قولها ـ محصورة في فئة قليلة جداً . وبودي لو عدلت هذه الفئة أيضا سوء ظنها ، واعتقدت أن المسلمين المتوطنين أشرف وطنية ، وأرفع تربية من أن يحقدوا على إخوانهم، ويريدوا بهم السوء . لو عدلت هذه الفئة عن سوء ظنها لتجلت لها الحقيقة «وتذكرت من نفسها، أنها لم تفقد امتيازاً كسبه منها المسلمون، ولم تجد في زمن من الأزمان ما تجده اليوم من عطف المتوطنين المسلمين الخ .

* * *

مؤتمران دينيان

حدث بعد ذلك أن عقد الأقباط لأنفسهم مؤتمراً عاماً بأسيوط بلغت به الحركة القبطية ذروتها ، وغلت مواجل التعصب الديني لهذا المؤتمر إلى الحد الذي أحفظ إخوانهم المسلمين ، وفكروا في الرد عليهم بمؤتمر مماثل أطلقوا عليه اسم (المؤتمر المصري) . وعقدوه في ضاحية مصر الجديدة ورأسه مصطفى رياض باشا ، وكان ذلك بين شهري مارس ومايو من سنة ١٩١١ وكان ذلك حافزاً لمحرر الأهالي على كتابة المقالات الكثيرة في هذا الموضوع . حتى لقد أربت على عشرين مقالا . وكان أحدها بعنوان :

إلى أين نسير (١)

ماذا بعد مقابلة المؤتمر القبطي بمؤتمر إسلامي ؟ وبأي عين ينظر جهلاء الفريقين إلى كل من المؤتمرين ؟ وأية نتيجة ينتجها وقوف المؤتمرين وجهاً لوجه ؟ لينظر العقلاء في ذلك قليلا . ولينظر الذين يدعون أنهم مصريون وأن لهم وطناً يغارون عليه ويدفعون عنه السوء

ألا ـ فليحاسب كل منا ضميره . ولنتساءل جميعاً . ماذا نفعل ؟ وإلى أين نسير ؟

---

(١) الاهالي ـ العدد رقم ١١٣ بتاريخ ٥ / ٣ / ١٩١١

أيفقه الذين خلقوا الحركة القبطية وأكسبوها ثوب الدين عواقب عملهم؟ أيلمسون بأيديهم منذ اليوم ما سوف يأتى به الغد؟ ألم يأن لهم أن يعلموا أن اتحادهم مع إخوانهم الذين شهدت الحوادث بولائهم لهم وتضامنهم معهم أشرف لهم، وأبر ببلادهم، وأدنى الحرية العامة التى يزعمون أنهم مغبوتون فى جزء منها؟ الخ؟

وتوالت المقالات بعد ذلك. وكلها أو أكثرها بعنوان «نحن والأقباط». وكان عبد القادر حمزة حريصاً فى أثناء ذلك على حضور جلسات المؤتمر القبطى. وفى ذلك يقول عن نفسه:

« وكنت الوحيد من كتاب الصحف الإسلامية الذين حضروا جلسات المؤتمر القبطى. واختلطت بأعضائه وعرفت كثيراً مما يعرفه الشاهد ويجهله الغائب. فوجدت من واجبى أن أؤدى للقراء الصورة التى ارتسم بها المؤتمر فى ذهنى، وأن أقول كلمة فى مناقشاته وطلباته:

« طالب المؤتمر بعطلة يوم الأحد. فهل غاب عنه أن حكومة البلاد إسلامية، وأنها غير مكلفة بأن تقر نظامات دينية تتعارض مع النظامات التى يقرها دينها؟ هل غاب عنه أن مصر ليست وحدها فى العمل بهذه القاعدة - بل تشاركها فيه كل حكومات العالم مهما كانت مدنيتها، ومهما كان الدين الذى تدين به؟ »

ثم نشر الأستاذ فى اليوم التالى مقالا قال فيه:

أعجبنى من خطباء المؤتمر أنهم ضربوا فى أقوالهم على نغمة « اتحاد المسلمين والأقباط ». وأعجبنى على الأخص تصفيق السامعين لكل كلمة أو إشارة أريد بها وجوب هذا الاتحاد. ولا ريب فى أن المسلمين أول المرحبين بهذه النغمة (١).

---

(١) الأهالى العدد ــ ١٢٠ بتاريخ ١٤/٣/١٩١١

ثم أخذ الكاتب يناقش كل مطلب من المطالب التى عرضت فى هذا المؤتمر . وكانت روح الاعتدال التام تسود هذه المناقشات . فناقش موضوع الوظائف العمومية (١) وناقش موضوع الأكثرية والأقلية (٢) . وتحدث عن أخلاق كل من الفريقين فقال :

« لهذين الموقفين — موقف الأكثرية لاهية بقوتها وموقف الأقلية جادة فى غفلة الأكثرية — أثار بينة فى الأخلاق والأعمال . فمن آثارها فى الأكثرية سهولة الطبع ، وقلة المثابرة على العمل ، وسرعة اللين والتسامح بعد الشدة والعنف . وفى الأقلية لين القول ، والمثابرة على العمل ، والقدرة على امتلاك العواطف ، وسعة الحيلة ، وقرب الاعتذار . وفى الوقت الذى تنصرف فيه الأكثرية إلى الأمانى العامة تجد الأقلية منصرفة إلى مطامع خاصة سواء وافقت أمانى الأكثرية أم خالفتها .

وسبب هذا الاختلاف الأخير أن الأولى يكثر فيها الشعور بأن لها دائما نصيباً كثيراً من كل نفع عام . أما الثانية فيكثر فيها الشعور بأن نصيبها من النفع العام قليل . فأولى بها أن تعمل لنفعها الخاص وهذا الشعور أعظم ما يوقظ الأكثرية من نومها . ويجنى على الأقلية والأكثرية معاً : يوقظ الأكثرية لأنها حين تنام . تنام مطمئنة إلى أن كل القوى الصغيرة التى بجانبها مندمجة فيها سائرة معها . فإذا ما شعرت أن إحدى تلك القوى لا تندمج فيها ، ولا تسير معها تنبهت واستيقظت ولا محالة . ويجنى على الأكثرية والأقلية معاً لأنه إذا استفحل شطرهما خصمين يتنازعان ويتعاديان . وأشد ما تكون الخسارة فى مثل هذا التعادى على الأقلية .

فلا ننزعج نحن الأكثرية مما حدث ويحدث . فقد حدث مثله وأكثر منه فى كل بلاد وجدت فيها أكثرية وأقلية .

(١) الأمالى — العدد رقم ١٢١ بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٩١١

(٢) الأهالى — العدد رقم ١٢٦ بتاريخ ٢ / ٤ / ١٩١١

لا تنزعج ولنضع نصب أعيننا دائماً أننا — ونحن القوة الكبرى مطالبون قبل غيرنا بالوحدة الوطنية .

فلنعمل هادئين وليكن تيقظنا اليوم لرأب ما انصدع من هذه الوحدة رأباً لا يعتوره الخلل فيما بعد » .

ثم فى مقال آخر بعنوان :

إلى الأمام أو إلى الوراء (١)

قال : طارئان طرأ على الأمة وهما : انقسام الأمة إلى مسلمين وأقباط . وانقسام مجلس الشورى إلى أغلبية وأقلية . والأقلية من الأقباط تستعدى الأجانب . وهذا يسير بالوطن إلى الوراء .

ولكن ليس كل انقسام رجوعا إلى الوراء ، ولا كل عثرة اضطجاعاً للحمام . وما كانت سقطة الطفل وهو يتعلم الحبو إلا لتزيده قوة ، وتبعث فيه النشاط إلى تجربة المشى مرة ثم أخرى ثم ثالثة .

أفهل يحزننا كل الحزن أن تنقسم إلى مسلمين وأقباط ، وأن يكون كل ما ننقسم من أجله وظيفتين أو ثلاثاً ، بينما الأجنبي آخذ منا مئات الوظائف ؟ بينما وطننا مهدد فى كل أنواع حياته ؟ نعم يحزننا ذلك . ولكن أليس المسلمون قد شعروا بواجبهم أمام هذا الانقسام وقاموا لا يريدون بمؤتمرهم طيشاً بطيش ، وخروجاً بخروج . بل يريدون أن يرتقوا الفتق ويرأبوا الصدع ، ويقابلوا نزق الصغير بحلم الذى يدوس شهواته فى سبيل مصلحته .

أما الانقسام فى مجلس الشورى فنرجو من ورائه خيراً و نأمل أن يفضى ذلك إلى ظهور حزبين عاملين يتجاذبان ويتسابقان ، فيكون من تجاذبهما حق جلى ساطع ، ومن تسابقهما غاية واحدة شريفة تدنو بمقدار ما فى سبقهما من النشاط والإخلاص »

انتهى المقال

---

(١) الأهالى — العدد رقم ٤٨ بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩١١

الحق لقد كان المؤتمر المصرى الذى عقده المسلمين فى ٢٩ أبريل سنة ١٩١١ بضاحية مصر الجديدة خير فرصة عالج فيها عقلاء الأمة المصرية كثيراً من مشكلاتهم ، وأوضحوا فيها تاريخ علاقتهم بإخوانهم الأقباط ، وشرحوا الحقوق التى يتمتع بها هؤلاء فى شتى الميادين :

فهذا هو الأستاذ محمد حافظ رمضان يتكلم عن (العوامل الاجتماعية فى الحركة القبطية) . وهذا هو الأستاذ أحمد عبد اللطيف المحامى يخوض فى موضوع (الأقلية القبطية والمجالس النيابية) . وهذا هو الأستاذ عبد العزيز جاويش يشرح موضوع (الأوقاف الإسلامية والأوقاف القبطية) ويطالب بتطبيق الأحكام الشرعية ، وينبه إلى ضرورة مراعاة أحوال الزمان والمكان فى تطبيق هذه الأحكام .

ثم هذا هو الشيخ على يوسف صاحب المؤيد يتكلم فى موضوع (التعليم فى مصر وحظ المسلمين والأقباط منه .

ثم هذا هو الأستاذ على الشمسى يتحدث عن التعليم العملى أو تعليم الصناعة والزراعة والتجارة) .

وهذا هو الأستاذ إبراهيم رمزى يقدم للمؤتمر بحثاً بعنوان (الصناع فى مصر) .

وهذا هو الأستاذ محمد يوسف المحامى يدعو إلى (ترك بدع المآتم والمقابر)

ثم هذا هو الأستاذ طلعت حرب وقد ارتفع صوته بأول مشروع اقتصادى ، ونعنى به إنشاء بنك مصر

وبعد ذلك تحدث الأستاذ عمر لطفى فى موضوع (التعاون) . كما تحدث الأستاذ عبد العزيز فهمى فى موضوع (السلف الأجنبية) . وتحدث الأستاذ محمود أبو النصر فى موضوع (التأمين) وهكذا .

وأخيراً انتهى أعضاء المؤتمر المصرى إلى طائفة من القرارات الهامة منها — على سبيل المثال — ما يلى :

أولا — اعتبار الأمة المصرية فى مجموعها كلا لا يقبل التجزئة فى الحقوق السياسية بين مختلف الطوائف الدينية .

ثانياً — عدم الموافقة على عطلة يوم الأحد . ولا يحق لأية طائفة من الطوائف أن تطلب عطلة يوم غير يوم الجمعة .

ثالثاً — أن تكون قاعدة التعيين فى الوظائف الحكومية هى الكفاءة من جميع وجوهها علمية وأدبية وأخلاقية .

رابعاً — السعى لإعادة اللجنة المستديمة بنظارة المعارف لامتحان طالبى التوظف حتى لا يقع غبن ما فى المستقبل .

خامساً — أن يبقى حق الانتخاب شائعاً بين جميع المصريين على السواء ، وأن يكون للكفاءة العلمية الحظ الأوفر فى المجالس النيابية .

سادساً — لا حق للأقباط فى مطالبة الحكومة - بوصفهم طائفة دينية - أن تنفق من خزينتها العمومية على مرافقهم الطائفية الخاصة .

سابعاً — يرى المؤتمر أن الأقباط يتمتعون من التعليم بجميع أنواعه بأكثر مما يتفق مع نسبتهم العددية . ونسبة ما يؤدونه من الضرائب .

وفى ختام المؤتمر تبرع السباعى المصرى بك بعشرين فداناً للمصرف الوطنى أو (بنك مصر) فضلا عن مائة وخمسين فداناً أخرى جعلها ضماناً لها وتبرع اثنان من أسرته بعشرة فدادين لكل منهما لنفس الغرض(١) .

* * *

---

(١) الاهالى — الأعداد من أول مايو سنة ١٩١١ إلى الحادى عشر من مايو من نفس السنة .

وهكذا خرجت الأمة المصرية من هذه الفتنة الدينية كما يخرج الذهب الابريز من النار التى تخلصه من جميع الشوائب العالقة به .

نعم – خرجت الأمة المصرية من محنتها هذه وهى مهيأة للوحدة الوطنية ، مستعدة للتضامن فى سبيل الهدف الأسمى الذى هو مناهضة الاحتلال وبلوغ الحرية والاستقلال وهكذا ربما صحت الأجسام بالعلل ، وربما جاءت العقبات موصلة إلى الأمل . وليس أدل على نجاح هـــذا المؤتمر من أن جريدة التايمز أعجبت بموقف المسلمين ، ونشرت رسالة لمراسلها فى القاهرة خطأ فيهـا مطالب الأقباط ، كما خطأ فيها جميع القائمين بالحركة القبطية . وجاء فى رسالته :

« لو كان بطرس غالى حياً لمـا ترك أبناء طائفته يثيرون هـــذا الهياج لخدمة مصالحهم ، ولكان أقنعهم بأن خدمة تلك المصالح لا تكون بتوسيع مسافة الخلف بين المسلمين والأقباط ، ولا بالمخاطرة بالشكوى من الحكومة المصرية ، والمعتمد البريطانى ، والشعب الإسلامى فى مصر ، والحكومة البريطانية ، والرأى العام الإنجليزى .

« إن عدد الموظفين فى الحكومة المصرية يبلغ ثمانية عشر ألفاً . منهم ثمانية آلاف من الأقباط فى حين أن عددهم يعادل ٦٪ فقط بالنسبة لأفراد الشعب المصرى كله .

« وأما مسألة التعليم الدينى فقد قال المراسل لجريدته أنه مسموح بتعليم الديانة المسيحية للطلبة الأقباط متى طلب ذلك أهلوهم بشرط ألا يقل عددهم فى المدرسة الواحدة عن خمسة عشر تلميذاً .

وأما مسألة تمثيل الأقباط فى المجالس النيابية فقال عنها المراسل الإنجليزى لجريدته كذلك أن للأقباط فى هـــذه المجالس أربعة نواب من مجموع العدد الكلى للنواب المصريين وهو أربعة عشر نائباً . فلا وجود إذن لمـا يسميه الأقباط بالحيف اللاحق بهم من هذه الناحية » .

الفصل الخامس

الأهالى وقضية الحكم الذاتى

قلنا عن صاحب السيرة أنه كان ذا عقل واقعى قبل كل شىء . والحق أن من يتصدى للعمل فى مجال السياسة لامفر له من اتخاذ الواقع أساساً له فى تفكيره . ومن ثم كتب الرجل مقالا فى التعليق على حديث صحفى لرئيس الوزارة محمد سعيد باشا أثنى فيه بصراحة على المعتمد البريطانى . وجاء فى هذا المقال[1]



محمد سعيد باشا

« لماذا يكون ذكر المعتمد البريطانى والاعتراف بإرشاداته جريمة لا تغتفر فى شرع الوطنية الصحيحة ؟ أليس الاحتلال قائماً بيننا منذ ثلاثين عاما نراه بأعيننا ونلمسه بأيدينا ؟ ألسنا جميعاً لا نعرف كلمة فى هذه البلاد غير كلمة الاحتلال ، ولا عملا إلا ما يريده الاحتلال ؟ ألسنا نعرف ذلك منذ وطئت أقدام الإنجليز أرض مصر — لا منذ وزارة سعيد باشا أو وزارة مصطفى فهمى باشا ؟ ألم يحاكم الاحتلال ثانى يوم وجوده عرابى وزملاءه كما يريد هو لا كما تريد وزارة المرحوم رياض باشا ؟ ألم يتخل بعد ذلك باسم مصر عن السودان كما يريد هو لا كما تريد وزارة المرحوم شريف باشا ألم يكتب على مصر بعد ذلك أيضاً ألا تكون فيها وزارة لا تصغى لنصائحه ولا تعمل بآرائه؟ ألا يرى عاقل أن كل ذلك لا قيمة له ، وأن القيمة كل القيمة مجرد القول بأن فى مصر معتمداً بريطانياً ، وأن هذا

(١) الأهالى : العدد ٤١٥ بتاريخ ١٩١٢/٣/٥

المعتمد يكاشف الحكومة بآرائه وإرشاداته ؟ وهل قولنا هذا وهو لا يخرج عن تصريح بالواقع الذى لا يخفى على أحد — يمكن أن يقدم أو يؤخر فى القضية المصرية ؟ وهل يكون خيانة فى شرع الوطنية ؟

ليس الاحتلال فى حاجة إلى صك يأخذه منا لقيامه بيننا . ولا هو يهمه أن نكذب أعيننا ونغالط أنفسنا فننكر وجوده وندعى ألا رقابة له على حكومتنا . ولا نحن على ما أظن من السذاجة والغفلة إلى حد أن ننكر ما لا ينفعنا إنكاره وما يعرفه العالم بأسره .

كل هذا ظاهر معروف . فهل يكون من صدق الوزير المصرى أن يكتمه عن أمته وأن يدعى كذباً وتغريراً ألا وجود للاحتلال ولا تداخل للمعتمد البريطانى ؟

وهذا الواقع هو الذى تسمعه تركيا كل وقت على منابر البرلمان الإنجليزى وتقرؤه كل سنة فى تقارير المعتمد البريطانى فلا تحدثها نفسها بنقضه . فلا نخلط إذن بين التعبير عن الواقع والاعتراف بما يكشف حقوقا جديدة . وليكن من فضائلنا الوطنية أن نصادم الواقع كما هو لا أن نفر منه حين لا يغنى الفرار فتيلا .

* * *

اقتطفنا هذا الجزء من مقال بهذا المعنى لعبد القادر حمزة لندل به على أنه كان رجلا واقعياً فى تفكيره السياسى كما ذكرنا . وإن كانت هذه الواقعية لا ترضى المتطرفين من رجال الحزب الوطنى ، ولا تجعلهم يطمئنون إلى صحافة هذا الرجل وأمثاله من المعتدلين فى الرأى .

ولقد جاء هــذا المقال الذى نشير إليه الآن رداً على مقال آخر لإسماعيل باشا أباظة دعى فيه المفكرين فى الأمة — وكان على حق فى دعوته —

إلى العناية بموضوع الاحتلال . وقال إن عليهم ألا يقصروا فى إرشاد هذه الأمة البائسة إلى ما يجب اتباعه لاقتناع الأمم المتمدنة بالدليل المعقول على اعتداء الدولة المحتلة على حقوقنا .

* * *

بهذه العقلية الواقعية وجدنا صاحب السيرة يعالج قضايا الوطن الهامة ، ومن أولاها بطبيعة الحال قضية الحكم الذاتى . وهى قضية قديمة خاضت فيها صحف كثيرة ظهرت فى مصر قبل ظهور صحيفة الأهالى بأكثر من عشرين سنة . ومنها — كما نعرف — صحف المؤيد واللواء والجريدة .

والذى لا ريب فيه أن طريقة عبد القادر حمزة فى معالجة هذه القضايا كانت أدنى إلى طريقة أحمد لطفى السيد فى (الجريدة) . ولا غرابة فى ذلك فقد كانت أول تجربة صحفية لعبد القادر على صفحات (الجريدة) . وفيها تلقى الدروس الأولى فى طرق كتابة المقال السياسى .

وعبد القادر حمزة فى هذا مخالف كل المخالفة لرجل آخر هو أمين الرافعى فقد كانت التجربة الصحفية الأولى لهذا الأخير فى صحيفة (اللواء) والفرق عظيم جداً بين اللواء والجريدة فى المذهب السياسى وفى طريقة التفكير وطريقة التعبير وغير ذلك .

وبحسبنا هنا أن نشير فقط إلى بعض المقالات التى كتبها عبد القادر حمزة على صفحات (الجريدة) مطالباً الحكومة بالدستور وبالحصول على الحكم الذاتى :

فمن ذلك مقال له بعنوان : (الأمة والدستور) نشره بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩١٠ . وخلاصة المقال ؟ أنه ليس كثيراً على الوزارة السعيدية أن تنيلنا الدستور متى أرادت ذلك .

وثم مقال له كذلك بعنوان (الدستور إيضاً) نشرته (الجريدة) فى الرابع والعشرين من شهر إبريل سنة ١٩١٠ وفيه يقول: كيف يراد بمصر ألا تلح فى طلب الدستور وهى ترى الأمة الفارسية والأمة التركية قد أخذتاه . وهى التى قامت لأجله على قدم وساق منذ ثمانية وعشرين عاما وأخذته فعلا ثم جاء الاحتلال البريطانى وحرمها منه .

* * *

ونعرف أن عبد القادر حمزة أصدر صحيفة الأهالى بعد أربع سنوات من خروج اللورد كرومر من أرض مصر . ثم كتب طائفة من المقالات بعنوان (مصر فى أربع سنوات) . وجعل عنوان المقالتين الثانية والثالثة منها:

الحكم الذاتى (١)

كسبنا فى هذه الأربع سنوات أشياء وخسرنا أشياء . كسبنا مقدمات فى الحكم الذاتى وفى التعليم وخسرنا فى حرية الصحافة وفى الحرية الشخصية . فواجب أن نقارن بين الكفتين لنعلم أيهما ترجح على الأخرى . ونحن اليوم آخذين فى بيان ما كسبناه من مقدمات الحكم الذاتى .

وصل الإنجليز مصر على أثر ثورة عطلت مجلس نوابها. فكان ينتظر بعد أن هدأت الثورة ، وعادت الحالة إلى ما كانت عليه أن يرجع مجلس النواب إلى عمله . وبعبارة أخرى أن يرجع لمصر دستورها الناشىء الذى لا يعوزه إلا أن ينمو بمرور الزمن . ولكنهم غضوا الطرف عنه وأسرعوا فأبدلوه بمجالس صورية لا قول لها ولا عمل . ثم إذا انحصرت السلطة كلها فى الأريكة الخديوية توجهوا إليها بقوتهم وسعيهم . ومازالت سياستهم تناوئها وتأخذ من نفوذها

---

(١) الأهالى : العدد رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩١١

حتى استأثروا بكل سلطة . ولم يبق من معانى الحكم سواء للحاكم الشرعى أو للنظار أو للموظف المصرى أياً كان إلا غشاء ظاهرى يوشك أن يسقط فيسقط معه كيان مصر .

تلك سياسة كانت لا ترى فى المصريين إلا أرقاء يجب أن يؤمروا فيطيعوا ، وفى الفلاح إلا ساذجاً لين الطبع صبورا على العمل ينبغى أن يعمل وأن يقدم ثمار عمله لغيره . وما أحد بناس قول اللورد كرومر : « أن الموظف من أبناء جنسى يجب دائماً أن يكون آمراً للموظف المصرى ولو كان رئيسه »



اللورد كرومر

وذهب رجل هذه السياسة وجاء رجل أخر رأيناه بدأ يجمع إليه الموظفين من الإنجليز ويلقى عليهم أنهم لم يحشروا فى الحكومة ليستبدوا ، بل ليؤهلوا أبناء البلاد للحكم الذاتى . ثم رأيناه يشفع ذلك بإطلاق يد النظار والموظفين المصريين . وبعد أن كان المصرى يؤمر أن ينزوى ويتجرد من كل إرادة أصبح الإنجليزى هو الذى يؤمر أن ينزوى ويعمل من وراء الستار .

يجادل قوم فى جوهر هذا التغيير وينكرون أن تكون له قيمة أمام الكلمة الأخيرة الباقية للمحتلين ويذهب آخرون إلى أن نتيجته لم تزد على تقريب موظفين وإبعاد آخرين ثم مشى أناس بالسعايات والدسائس بين الأحزاب والطوائف .

هكذا يقولون ولكن نظرة واحدة إلى ما كانت عليه البلاد من قبل ، وإلى ما هى عليه الآن تكفى للتدليل على قيمة هذا التغيير ، وتقنع المرتابين بأن المصريين إذا أعطوا حكم بلادهم توجهت غاياتهم إلى ما هو أشرف من التقريب والإبعاد والدسائس والسعايات .

لا أظن أحداً يجهل إلى أى حد بلغ استئثار الإنجليز بالسلطة المحلية فى عهد كرومر. كان المفتش فى الداخلية تهبط كلمته إلى المديرية فيخضع لها المدير والمأمور والحكمدار والعمدة وكل ذى وظيفة كبيرة أو صغيرة — يخضعون ويطيعون طاعة عمياء ولو لمسوا بأيديهم وقع الضرر العظيم فيما يفعلون.

كان المدير — وهو حاكم المديرية وممثل سمو الأمير فيها — لا يملك قولا ولا فعلا إلا ما يريده ويأمر به المفتش ولكم حدث أن مديراً لم يستطع أن يشترى كرسياً، وأن غيره لم ينفعه منصبه الكبير فى نقل كاتب أو خفير.

ومن هو هذا المفتش؟ إنه شاب إنجليزى كان يؤتى به فى معظم الأحيان من ضفاف التايمز إلى التفتيش فى الأقاليم. شاب قليل التجربة، عديم العلم بالبلاد، كثير الغرور، فخور بنفسه وبجنسه، تمتلىء إرادته كبراً وزهواً كلما خرج فى المديريات، يأمر وينهى، لا يبالى، ولا يجد من يسأله إذا أخطأ أو بلغ النهاية فى الشطط.

نعم — وجـــد مفتشون عاملون ولكنهم كلهم تقريباً تنقصهم الخبرة بالبلاد. وهى الخبرة التى يستحيل أن يقوم بغيرها حكم نافع.

كان من نتائج هذه الأسرة البالغة أن انعدمت المسئولية، ولم يبق على أحد من الموظفين واجب صحيح يؤديه ويؤدى الحساب عنه. ذلك أن نظارة الداخلية التى تهيمن على المديريات لم تكن تعرف كلمة أو رأياً لغير مفتشيها.

وبديهى جداً أنه حيث تنعدم المسئولية ينعدم الواجب الشريف. وحيث يوجد التفرد بالسلطة يوجد التزلف والنفاق. ولذلك لم يبق لموظف مصرى من الخفير إلى المدير إلا واجب واحد هو استرضاء المفتش بالمبالغة فى إظهار الذل والخنوع. أما العمل نفسه فأصبح أمراً ثانوياً يطوى عيوبه الرضى ويمسح ذنوبه الملق.

وبينما كان الموظف فى الأقاليم على تلك الحال كان النظار فى النظارات لا يملكون حتى المناقشة وحتى المشورة الحسنة. فوهنت كل صلة تصلهم

بالسلطة الشرعية حتى ليراد بأحدهم أن يستقيل فيأبى إلا أن يأمره لورد كرومر وسلبوا من كل إرادة حتى لا يهم فريق منهم أن يتشبهوا بالعاملين فيعزمون على الطواف وتفقد الأعمال ولو تفقدا لا نتيجة له ولا أثر ، فتصدر إليهم الإشارة « بلا » فيطون مشروعهم ويقعدون خاشعين .

هل من حاجة إلى إظهار ما لهذا النظام من الآثار فى الأعمال والأخلاق؟ وهى آثار رأيناها رأى العين . وعرفنا كيف كانت آخرتها . رأينا الجرائم تزداد عاما فعاما . رأينا اللصوص والقتلة يملأون البلاد رعبا ولا ترهبهم شدة القانون ، ولا تخيفهم محاكم الجنايات .

علمتنا لجان النفى الإدارى أن العمد والوجهاء كانوا إذ ذاك يمالئون المجرمين ، ويؤدون لهم الإتاوات صاغرين . وبالجملة رأينا سطوة الحكومة قد ضعفت وزاحمتها سطوة الأشقياء فاضطرب الأمن العام ، وارتبكت البلاد واضطربت الحكومة حينما أرادت معالجة الداء إلى أن تلجأ إلى النفى الإدارى .

وما الذى تريده من نفوس تشب وتشيب ولا تعرف إلا الملق تفر به من الواجب أنها تفقد كل خلق طيب . أنها تنعدم منها كل صفات الكفاءة والإقدام على العمل والشعور بالمسئولية . وهل يمكن أن تصاب أمة فى أعز من هذه الصفات ؟ ثم هل يغلبنا الاحتلال الآن وقبل الآن إلا بفقد هذه الصفات ؟

ذلك كان شأن الداخلية . وهو بعض شأن بقية النظارات حتى لكان السياسة إذ ذاك لم يكن لها إلا مطمع واحد هو الاستئثار بالسلطة ، وتربية المصريين على القهر والإذلال .

(وقال بعد ذلك)

ثم تغيرت الحال

تغيرت الحال لا أقول كل التغيير ولـكن بعضه . وأطلقت بعض يد النظار وأبيح لهم أن يناقشوا . وهم أبناء البلاد إذا عملوا فعن خبرة وعن رغبة فى أداء الواجب . خفت أو ارتفعت سيطرة المفتش واسترد المـــدير والمأمور والحكمدار والعمدة بعض ما يجب لمناصبهم من الاستقلال . وعرف كل موظف أن عليه واجبا يسأل عنه لا ينجيه منه تزلف ولا استرضاء وبدأت البلاد تشتم قليلا من نسيم الحرية .

وماذا كانت النتيجة ؟



اللورد غورست

أكانت تقريبا ودسائس كما يقولون؟ إذا كان الأمر كذلك فلم قلت الجرائم وعولجت تلك العلة المستعصية علة اختلال الأمن؟ ولم تلك الاصلاحات التى تتتابع فى نظارة المعارف ؟ ولم ذلك التعليم الذى أوشك أن يكون كله باللغة العربية؟ ولم طواف النظار من وقت لآخر ؟ وما واحد منهم إلا وقد طاف وجال وتفقد الرجال والأعمال. أكل هذا لتقريب موظفين وإبعاد موظفين والمشى بالنمائم بين الأحزاب والطوائف ؟

يعترف السير غورست — وهو انجليزى — أن النظار أفلحوا وأن الموظفين جميعا أفلحوا ، وأفلحت تجربة شعورهم بالمسئولية . فنقوم نحن — ونحن مصريون — وننكر ونكذب المشاهد وندعى على أنفسنا أننا لن نفلح إلا فى الوشايات والمحسوبيات . أليس هذا من أغرب الأشياء ؟

لو لم يكن من آثار هذه التجربة فى هذه السنوات الأربع إلا تربية حب الواجب والشعور بالمسئولية لكفانا ذلك أثرا طيبا وبذرة صالحة إذا استنبتت وتعهدت أثمرت أنفع ضروب الحكم الذاتى .

ولعمرى — لو أننا فشلنا فى هـذه التجربة القصيرة لصح أن نعذر لأن نفوسا لم تألف شيئا من ضروب المسئولية مدى أربعة وعشرين عاما لا يغرب عليها فى أول التجربة أن تتهيبْ وتخطىء . وليس خطؤها دليلا على أنها يجب أن تحكم بالقهر ، وأن حاجتها إلى المستبد العادل خير من حاجتها إلى الحرية - ذلك لو أخطأنا . ولكن الذى جربنا شهد أننا لم نخطىء .

كلا — لسنا فى حاجة إلى المستبد . بل نحن فى حاجة ثم فى حاجة إلى المزيد من الحرية . ولقد كان عهد غورست بداية ناجحة . فمن الخطأ بعد ذلك أن ننكص إلى الوراء وأن نقتل البذرة الصالحة التى بدأت تعطى ثمارها الطيبة

(انتهى المقال)

* * *

هكذا يشرح الكاتب لقرائه مدى لتغيير الذى طرأ على السياسة الاحتلالية من عهد كرومر إلى عهد غورست . وكيف أن هذا الأخير أتى بسياسة جديدة تقوم على اتساع نفوذ العنصر المصرى فى الشئون الإدارية والشئون التشريعية» .

ثم تتبع الكاتب تطبيق هذه السياسة الجديدة قائلا :

« وما كنا لنحفل بهذه الأقوال لو لا أنها تجد بعض مدلولها فى الواقع : تجد الحرية التى أعطيت للنظار والموظفين . تجد إحلال موظفين مصريين محل موظفين من الإنجليز . تجد قانون مجالس المديريات . تجد أخيراً مسألة القناة وما أعطى لمجلس الشورى من الحقوق » .

« على أن أوسع خطوة أمكن أن نخطوها نحو الحكم الذاتى هو القانون الذى أعطى لمجالس المديريات . وفى الأطوار التى تقلبت على هـذا القانون عند النظر فيه برهان على ما يستطيعه المصريون إذا وجدوا أمام من يناقشهم ويناقشونه فقد كان هـذا القانون فى مبـدأ أمره قاصراً على إعطاء مجالس

المديريات حق النظر فى التعليم الأولى — وبعبارة أخرى — تعليم الكتاتيب . فأراد أعضاء الشورى أن يكون شاملا لكل أنواع التعليم . وتألف منهم وفد قابل السير غورست وناقشه فى ذلك طويلا ، فلم يعدل أمامهم عن رأيه ، ولكنه ما لبث بعد ذلك أن أتاح للحكومة تعديل القانون .

ولا يدلنا على قيمة هذا القانون إلا مقابلته بالقانون القديم . إذ كان عدد الأعضاء فى ذلك القانون القديم يتراوح بين ثلاثة وثمانية . ولم تكن تعقد جلسة إلا بأمر عال . وجاء القانون الجديد فجعل الأعضاء من ستة إلى اثنين وعشرين عضوا . وترك لمجالس المديريات تقرير لوائحها الداخلية . ومنع المديرين من إصدار لوائح لا يوافق المجلس عليها . بل أصبح تصديق المجالس شرطا فى القرارات الوزارية فى المديريات .

« وليس هذا كله شيئا أمام حق المجالس فى الخمسة فى المائة . وقد أعطيت المجالس حق إنفاقها على التعليم . ولا أخال قيمة هذا القانون تخفى على أحد . ولا أخال مجادلا منكر أنه مدلول فعلى للتدرج فى سبيل الحكم الذاتى — تدرجا لم نر منه شيئا فى مدى أربعة وعشرين عاما . ورأيناه فى مدى أربعة أعوام .

وليس أثر هذا التدرج قاصراً على الموظفين ومجالس المديريات . بل هو ظاهر كذلك فى الجمعية العمومية ومجلس الشورى :

أما فى الجمعية العمومية فمسألة مد امتياز قناة السويس ، وعلنية الجلسات منذ عام ١٩٠٩ . وكلاهما مظهر دستورى محض .

وأما فى مجلس الشورى فعلنية الجلسات ، وسؤال النظار قد خطوا بالمجلس خطوة واسعة فى سبيل ترقيته وإنهاضه . ولعل أوسع خطوة كان يراد خطوها كذلك هى الإشارة إلى تعديل انتخابه .

ثم انظر أيها القارىء إلى العبارة التى ختم بها هذه المقالات ؟

« لقد قلت من قبل . وأكرر الآن أن العمل الذى نحكم عليه ليس مصريا لنزيده كما نطمع . بل هو عمل انجليزى يتصل بمصر » .

يريد الكاتب بهذه العبارة أن ينبه الجيل الذى يخاطبه من المصريين ، وينبه الأجيال التالية له إلى أن هذه الخطوة التى تخطوها مصر فى عهد الاحتلال لم يكن الاحتلال ليرضى بها ولا ليعين عليها إلا لأن الصحافة ألحت فى ذلك وجاهدت فيه . ومع هذا وذاك فإن النجاح الذى سمح به الاحتلال ، أو الجهد الذى بذلته الصحافة تحت نير الاحتلال لم يثمر إلا عملا إنجليزيا وليس عملا مصريا . إذ لو كان الأمر كله بيد المصريين لتحقق لهم من أطماعهم الدستورية الشيء الكثير . ولو كان الأمر كله بيد الإنجليز لما أرادوا لمصر خيراً ما .

وحسبنا هنا أن نشير إلى كلمة نشرتها الصحيفة الاحتلالية المعروفة باسم (ذى اجيبشيان جازيت) حين أرادت هذه الصحيفة أن تعبر عن سخطها على سياسة غورست وسياسة حزب الأحرار فى إنجلترا فانبرت تقول :

« إن هذه السياسة القائمة على اللين يجب أن تتغير . فنحن هنا فى مصر لنحكم — لا لنمرن المصريين على الحكم الذاتى . وإلا كان على الاحتلال أن يرحل عن هذه البلاد » (١)

من ذلك الحين دأبت صحيفة الأهالى على المطالبة بالمزيد من الحكم الذاتى . وكانت فى هذه المطالبة — كما قلنا — تأخذ بنظرية «الجريدة» . والجريدة — كما نعلم — لا تؤمن إلا بالتدرج ولا ترى العنف سبيلا إلى إدراك مطالب البلاد (٢)

---

(١) أحمس فليب — فى رسالة مخطوطة للحصول على الدكتوراة عنوانها : الصحافة الانجليزية فى مصر من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩٢٢ ، ص ١٧٣

(٢) الأهالى : العدد رقم ٣٥٦ بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٩١١ حيث تقرأ مقالا بعنوان : طريق الحكم الذاتى . وفيه يقول عن التدرج : لذلك طريق الحكم الذاتى . لا نعطاه منحة . ولا نغتصبه بالقوة ولكنا نأخذه اخذاً ، ونحن آمنون شر العثرة والمفون من النجاح .

السياسة البريطانية الجديدة والحكم الذاتى

حدث بعد ذلك أن أدلى كل من السير جراى وزير الخارجية البريطانية واللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر بأحاديث صحفية كشفت عن تغييرات جديدة فى سياسة الاحتلال . ونحن نعرف أن كتشنر أتى إلى مصر ليعيد فيها سياسة كرومر ، ويعدل عن سياسة غورست .



اللورد كتشنر

ولكن الأحاديث الصحفية التى نشير إليها جاء فيها ذكر للزراعة والتعليم والمحاكم المختلطة . بينما خلت خلواً تاما من ذكر الحكم الذاتى الذى تدرجت فيه البلاد على يد غورست ثم توقف هذا التدرج بسبب مقتل بطرس غالى . ويومئذ صرح جراى وزير الخارجية البريطانية بالإرجاء فى السير إلى الأمام حتى تذهب آثار هذه الحادثة المؤلمة وتعود الأحوال فى مصر سيرتها الأولى :

وإن صرح الوزير بعد ذلك بقوله (أن الديانة الإسلامية ديانة ديمقراطية بكل معنى الكلمة . فمن تعاليمها أن الحكومة يجب أن تكون شورية [1]

إذ ذاك هبت الصحف الوطنية من جديد تطالب بالمضى فى حركة الحكم الذاتى . وبعضها يشتد فى هذه المطالبة ويغلظ على الإنجليز كصحف الحزب الوطنى وبعضها الآخر يعالج الأمر بشىء من الهوادة واللين كصحف (الجريدة) و(الأهالى) والجرائد التى تجرى هذا المجرى

الأهالى والجمعية التشريعية

فكر الاحتلال بعد ذلك فى إلغاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين والاستعاضة عنهما بما سماه (الجمعية التشريعية) وهى الجمعية التى لم يقدر لها

---

(١) الأهالى : العدد رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩١٢/٣/٢٨

من العمر أكثر من سنة واحدة . فقد جاء التفكير فيها فى شهر مايو سنة ١٩١٣ وعطلت بقيام الحرب الكبرى فى صيف العام التالى .

ورحبت جريدة الأهالى بهذا النظام الجديد ، وعبرت عن هذا المعنى فى مقال لها بعنوان : (القانون النظامى الجديد وهل خسرنا فيه شيئا)

جاء فيه : أن عدد النواب فى هذه الجمعية الجديدة سيصبح سبعة وستين نائبا بعد أن كانوا سبعة عشر نائبا فقط . وأن انتخاب الأعضاء سيكون بطريقة دستورية أصح من الطريقة القديمة . . وأن هذه الجمعية التشريعية ليست إلا ثمرة من ثمرات (سياسة الوفاق) التى جرت عليها السلطات الفعلية والشرعية منذ مجىء غورست بل أن هذه الجمعيـــة لتعتبر الخطوة الدستورية الثانية من الخطوات التى خطوناها نحن المصريين فى سبيل الحياة النيابية والحكم الذاتى منذ مجىء الاحتلال البريطانى إلى اليوم (١)

* * *

ونحن نعلم أن من المسائل التى ناقشتها الجمعية التشريعية (مسألة الرياسة) فمن ينوب مناب الرئيس إذا غاب ؟ هل هو الوكيل المعين للجمعية من قبل الحكومة أو هو الوكيل المنتخب ؟ وكان من رأى الحكومة أن يكون الوكيل المعين رئيساً فى غيبة الرئيس الحقيق . وحجة الحكومة فى ذلك أن هذه هى القاعدة التى جرت عليها الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين منذ ثلاثين سنة . ولكن المعارضة فى هذه الجمعية التشريعية — وعلى رأسها سعد زغلول — دعت الجمعية إلى التمسك بحقها فى هذه المسألة :

أما (الأهالى) فقد كان من رأيها أن سعد زغلول (وهو الوكيل المنتخب) تغالى فى الظن بأن الحكومة تخشى جلوسه على كرسى الرياسة ولو مرة واحدة .

---

(١) الأهالى : العدد رقم ٨٢٥ بتاريخ ٩ / ٧ / ١٩١٣

وانتقدت سعداً كذلك فى أنه ذهب إلى أن الحكومة لا تملك أن تقول رأيها فى هذه المسألة ، ولا ينبغى لها أن تلزم الجمعية به . (١)

واختتمت الجمعية التشريعية دورتها الوحيدة فى العشرين من شهر يونية سنة ١٩١٤ ثم ظهرت أشراط الحرب الكبرى، فاشتدت قبضة الاحتلال البريطانى على البلاد ، وخضعت الصحافة للرقابة ، واصبحت مصر محكومة بسلطة واحدة فقط — هى سلطة المعتمد البريطانى . وهو يومئذ سير آرثر مكماهون الذى أصبح صاحب الحق المطلق فى أن يمنع أو يعطل كل قانون بمجرد معارضته فيه (٢) وإذ ذاك كان من الطبيعى أن تتعطل الجمعية التشريعية ، وأن تهبط الروح المعنوية ، وأن يسود البلاد جو من الرهبة والاختناق أصبحت فيه الحكومة المصرية لا تطالب إلا بشىء واحد فقط هو أن يكون رأى الجمعية التشريعية قاطعا فى المسائل المصرية البحتة التى لا تمس مصالح الأجانب، كمسألة الوقف ومسألة المحاكم الشرعية وما شابه ذلك من المسائل التى أصبحت الجمعية لا تملك فيها سوى الرأى الاستشارى .(٣)

تلك إذن خطة (الأهالى) فى المطالبة بالحكم الذاتى . وهذا هو أسلوبها الذى خاطبت به السلطتين الشرعية والفعلية فى ذلك . وهو — كما رأينا — أسلوب يمتاز بالهدوء ، ويؤمن بالتدرج ، ويقنع الشيوخ من أفراد هذه الأمة . أما الشباب فقد كانوا — كما قلنا — يضيقون به ، ويفضلون عليه أسلوب اللواء والعلم والشعب .

من أجل ذلك جعلت الأهالى سياستها ذات شقين أولهما مساندة السلطة الخديوية وثانيهما مهادنة الاحتلال وبقيت على ذلك النمط حتى قامت الثورة

(١) الأهالى : العدد رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩١٤/٢/٢٦
(٢) الأهالى : العدد رقم ١٢٥١ بتاريخ ١٩١٥/١/١١
(٣) الأهالى : العدد رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩١٥/١/١٠

الكبرى فى سنة ١٩١٩ . وإذ ذاك انقلبت سياسة الأهالى رأسا على عقب ، ومنحتها هذه الثورة قوة على مواجهة الإنجليز والمطالبة الملحة بالاستقلال والدستور حتى نالتها الأمة نتيجة لكل هذه الظروف .

هنا وقبل الكلام عن موقف الأهالى من هذه الثورة نود أن نبدى فيها رأيا لا مناص لنا من إبدائه فى الظروف التى سيشير إليها الفصل الآتى .

الفصل السادس

رأى فى ثورة سنة ١٩١٩

بقيت مصر تحت نير الاحتلال البريطانى وهى أشبه ما تكون بفتاة مغلوبة على أمرها تصدى لها رجل أجنبى مفتول الساعدين لف حبلا متيناً حول رقبتها ، وتركها أمداً طويلا على هذه الصورة .

ترى — ماذا يكون موقف هذه الفتاة بإزاء هذا الجبار ؟ إنها لا تفكر إذ ذاك إلا فى شىء واحد فقط . هو أن تنقذ رقبتها من هذا الحبل ، وتخلص بحياتها وحريتها من هذا الوحش .

معنى ذلك أن الثورة المصرية الكبرى سنة ١٩١٩ لم يكن لها — وما كان ينبغى أن يكون لها — غير هدف واحد هو التخلص من ربقة الاحتلال البريطانى وذل الحماية البريطانية ، ثم التمتع بما يتبع ذلك من نعمة الدستور ونعمة الحرية وغير ذلك من النعم التى كانت مصر متمتعة بالكثير منها قبل كارثة الاحتلال .

* * *

غير أننا الآن — وبعد أن مضى على هذه الثورة الشعبية الكبرى ثلاث وأربعون سنة — ننقدها فى ثلاثة مواضع هى :

أولا — أن القيادات الثورية أغفلت إغفالا يكاد يكون تاماً مطالب التغيرات الاجتماعية .

ثانياً — أن القيادات الثورية لم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية .

ثالثاً — إن القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أساليب نضالها والأساليب التى واجه بها الاستعمار ثورات الشعوب فى تلك الآونة .

وكان من نتائج ذلك أن الاستعمار فى تلك الفترة أعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها وغصب حقيقتها .

* * *

غير أننى فى دراستى لهذه الثورة الشعبية من خلال الصحف المصرية تكون لى رأى أود أن أعرضه على القارىء أداء للواجب الوطنى ، وحرصاً على الأمانة العلمية .

* * *

لقد تأملت فى هذه الأسباب الثلاثة فاقتنعت بأن الحق فى جانب السبب الثالث . ولكن ليس الحق فى جانب السببين الأول والثانى .

فصحيح أن القيادات الثورية فى تلك الفترة لم تستطع أن تلائم بين أساليب نضالها والأساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب العربية كلها . والسبب فى ذلك أن الاستعمار أدرك أن هذه الشعوب كلها محرومة من القوة العسكرية . « ومن ثم انتقل من السيف إلى الخديعة . وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقى » .

غير أننا يجب أن نعرف هنا أن الذنب فى ذلك لم يكن ذنب الشعب الأعزل الذى صمم على الوقوف أمام قوة جبارة هى قوة الاحتلال البريطانى . ومن نسى هذه الحقيقة فإنه يسىء الحكم على هذه الثورة الشعبية المجيدة .

أما السببان الأول والثانى — وهما إغفال مطالب التغير الاجتماعى من جهة ، وعدم التفكير فى القومية العربية من جهة ثانية — فالذى ثبت لى بالبحث أن الظروف المحيطة بمصر فى ذلك الوقت لم تسمح لأحدهما بأن

يكون هدفاً مباشراً من أهداف الثورة . فلقد كان أمام المصريين لكي يفكروا تفكيراً مباشراً في هذين الهدفين من المسافة الزمنية ما سلخته القضية المصرية بالفعل من سنوات ، وذلك في المدة التي تقع بين ثورة الشعب في سنة ١٩١٩ وثورة الجيش في سنة ١٩٥٢

ومن ثم أقول — ولا ألزم أحداً بما أقول — إن أصحاب الرأي الذي نناقشه الآن إنما فسروا الثورة الأولى على ضوء النتائج التي وصلت إليها الثورة الثانية ، وقدروا من الإمكانيات للثورة الأولى كل ما توفر من هذه الإمكانيات للثورة الثانية . مع أن من الإنصاف أن يحمل كل شيء على زمانه ، وأن يقاس كل عمل بمقياس الوقت الذي تم فيه :

فمصر — تلك الدولة المغلوبة على أمرها قبيل الثورة التي قادها سعد زغلول ، ومصر — تلك الأمة التي كان القيد في أطرافها ، والأغلال حول عنقها في ذلك الظرف العصيب ، ومصر التي كان تصارى أملها في أثناء الحرب الكبرى أن يكون لها استقلال داخلي ، وأن يكون لمجالسها النيابية الصورية حقها فقط في مناقشة المسائل المصرية الداخلية — مصر التي كانت على هذه الحالة من الضعف ، ومن اليأس ، ومن القهر لا ينتظر منها مطلقاً أن تتوسع في آمالها بحيث تطلب لنفسها شيئاً أكثر من الاستقلال ومن الدستور .

وهذا هو الشعور الذي استولى على قادتها وساستها وصحافتها - لا نكاد نستثني من هؤلاء سوى رجال الحزب الوطني . وحتى هذا الحزب كان لا يطلب شيئاً أكثر من الجلاء عن مصر . ولم يرد على ذهنه ، ولا تحرك في قلبه أمل ما في القومية العربية . بل كان ينادي بفكرة الجامعة الإسلامية . والقصد من هذه الأخيرة هو الاحتماء بالدولة العثمانية والاستعانة بها في سبيل الخلاص النهائي من ربقة الاستعمار الأوربي .

لقد بلغ الهوان بالوطنية المصرية فى ذلك الوقت إلى حد أن كان طلب الدستور فى نظر المحتل يعتبر نوعا من الحماقة والجنون، كما صرح بذلك بعض المعتمدين البريطانيين.

كما بلغ الهوان بالوطنية المصرية قبل الثورة إلى حد أن وجدنا لورد كرومر يطالب بإلغاء الجنسية المصرية من الوجود، ويدعوا إلى اعتبار مصر وطنا دوليا مباحا لكل أجنبى يفد إليها من الخارج ولو لمصلحة مؤقتة.

كما بلغ الهوان بالوطنية فى سنة ١٩١٨ أن رأينا المستشار المالى البريطانى (وليم برونيت) تسول له نفسه فى تلك السنة وضع قانون نظامى نزل فيه بمصر إلى مرتبة أسوأ بكثير من مرتبة المستعمرات البريطانية، إذ جعل سلطة التشريع فى مصر بيد شرذمة من الأجانب فدلنا ذلك على مبلغ ما كان مبيتاً لمصر من أسوأ النوايا بالنسبة لنظام الحكم فيها.

فإذا جاءت الثورة المصرية وأبدلتنا بهذا الهوان عزاً، وجعلتنا نتطلع إلى أكثر من الاستقلال الداخلى، ونأمل فى حياة دستورية صحيحة فلا ينبغى أن يقال عنها أنها فشلت فى تحقيق الغرض الذى قامت من أجله.

* * *

أما الاستجابة لمطالب التغير الاجتماعى ومطالب التغيير الاقتصادى فكانت هى الأخرى ذات صورة فى أذهان القادة المخالفة للصورة التى عليها فى أذهاننا نحن فى الوقت الحاضر، وهو الوقت الذى نتمتع فيه بمزايا الثورة التى قمنا بها فى سنة ١٩٥٢

والسبب فى ذلك واضح وبسيط. وهو يتلخص فى أن مصر كانت فى أوئل هذا القرن آخذة بنظرية الحزبين Liberalism وهى النظرية التى تولدت

عنها الرأسمالية . وهى على النقيض من النظرية الاشتراكية القائمة على التقيد المطلق بمصلحة المجموع .

ونظرية الحريين هذه تدعو إلى الحرية الفردية ، وإلى عدم الاعتماد على الحكومة ، وتحرم على هذه الحكومة أياً كانت أن تتدخل فى أمور المجتمع إلا من نواح ثلاث : هى ناحية القضاء ، وناحية الأمن فى الداخل ، وناحية الدفاع عن الوطن فى حالة الحرب .

وقد كان الأستاذ أحمد لطفى السيد أول من نادى بهذه النظرية فى أوائل هذا القرن يوم كانت هذه النظرية سائدة كذلك فى أوربا ، ومعمولا بها فى دول كثيرة لم تزل تتبعها إلى اليوم .

وهنا يصح أن أوضح الفرق بين الحرية بمعنى Liberty والحرية بمعنى Liberalism فالأولى منحة الطبيعة لكل فرد . ومنها قول عمر رضى الله عنه : لم استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً . والثانية مذهب من المذاهب السياسية معناه التسامح أو التساهل مع الفرد . وبه تترك للناس حرياتهم فى نشاطهم الفكرى ونشاطهم المادى حتى ولو أدى النشاط الأول إلى الإلحاد وأفضى النشاط الثانى إلى سيطرة رأس المال أو الإقطاع . ومن هنا كانت الرأسمالية نتيجة من نتائج الأخذ بنظرية الحرية المطلقة . على حين أن الاشتراكية نتيجة من نتائج الحرية المقيدة بمصلحة المجموع .

* * *

وعلى أساس من نظرية الحرية التى كانت مصر مؤمنة بها فى وقت ما صدرت آراء كثيرة فى الإصلاح الاجتماعى والإصلاح الاقتصادى وفى النقد الأدبى نادت بها الصحافة المصرية وشجعت عليها القيادات الثورية التى ظهرت قبل سنة ١٩١٩ وبعدها حتى صدر الدستور فى سنة ١٩٢٣ فبسط هذا الدستور من حيل الحرية بكل أشكالها حتى بلغت الحرية كل ما تريد .

وثم جاء دور الثورة التى قام بها الجيش فى سنة ١٩٥٢ . وجاءت معها مبادىء جديدة . وأصبح للمجتمع المصرى إطار جديد هو إطار (الاشتراكية الديمقراطية التعاونية) . وعن هذا الإطار نبعت أفكار جديدة جاءت ملائمة للثورة الجديدة ومسايرة لها من جميع النواحى . ولم يكن هناك سبيل ما فى الماضى إلى أن تؤمن الثورة التى سبقتها فى سنة ١٩١٩ بمثل هذه الأفكار والمبادى .

* * *

ونستطيع أن نرجع إلى فصل كتبه الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بعنوان . هل نجحت الثورة (١) ؟

إن أول قاعدة يصح أن تتخذها أساساً للبحث فى مبلغ نجاح أية ثورة أو عدم نجاحها هو تعرف الحالة التى كانت عليها البلاد قبل الثورة والحالة التى وصلت إليها بعد الثورة . وهل تقدمت أم تأخرت ؟ وما علاقة الثورة بهذا التقدم أو التأخر ؟ ثم قال :

أوضحنا فى أسباب الثورة أنها قامت ضد الحماية وضد الاحتلال فمن الحق أن نقول إن الثورة نجحت ضد الحماية إذ أعلنت الحكومة البريطانية إلغاءها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

ولا نظن أن الحماية كانت صائرة من نفسها إلى زوال ، أو أنها كانت فى نظر انجلترا ضرورة من ضرورات الحرب إذ الواقع أنها حين أعلنتها فى ديسمبر سنة ١٩١٤ كانت ترمى إلى تثبيتها وتوكيدها. ولولا ثورة سنة ١٩١٩ لظلت مضروبة على البلاد . فهذا هو أول وجه من وجوه نجاح الثورة .

---

(١) فى كتابه ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٨٢ — ١٩٢٦ .

وثم نجاح آخر للثورة فى نظام الحكم . فلقد كان لها الفضل الأكبر فى تقرير النظام الدستورى فتوجت بذلك جهادا طويلا شاقا استمر أربعين سنة سبقت الثورة .

هذه شهادة المؤرخ الذى عرف بميله للحزب الوطنى . والحق لقد كان الاحتلال البريطانى فى أثناء تلك المدة الطويلة — كما رأينا — يستكثر على البلاد ولو قدراً ضئيلا من الحقوق الدستورية . وحين طالبت الجمعية العمومية فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ بانشاء مجلس نيابى أجابتها الحكومة : بأنها ترى أن الوقت لم يحن بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر مثله من المجالس النيابية ولكنها — أى الحكومة — تشتغل الآن بتوسيع مجالس المديريات

ومع هذا وذاك فحين كسبت الجمعية العمومية حق تقرير سؤال النظار ، وجعل جلسات الجمعية علنية بعد إذا كانت سرية (وكان ذلك فى سنة ١٩٠٩) وحق توسيع اختصاصات مجالس المديريات اعتبر الزعيم محمد فريد هذه التعديلات مكسبا للحركة الوطنية .

وثم نجاح ثالث لثورة سنة ١٩١٩ ذكره الأستاذ الرافعى ، وأريد هنا أن أؤيده فيه بكل قوة — وهو نجاح معنوى يرتبط بتاريخ مصر القومى . ذلك أنه قد تألفت من الثورة صفحة مجيدة من صفحات التضحية والبطولة جديرة بأن تحيى فى النفوس روح الإخلاص للوطن ، وهى الروح التى تعتبر عدة الشعوب فى النضال والكفاح . بل هى الأساس الثابت لكل نهضة قومية ولكل عمل صالح فى حياة الأمم ثم هى الروح التى سرت فى جميع الحالات الأخرى للحياة ، كمجال الأدب ، ومجال الفن ، ومجال الفكر

* * *

نعم — لقد انتكست الثورة بعد ذلك في الهدف الثاني لها وهو الدستور ولكن العيب في ذلك جاء من خطأ وقع في ممارسة التجربة ووقف بالثورة عند حد المكاسب الأولى التي كسبتها في أول الشوط . ولو أن هذا الخطأ لم يقع في ممارسة هذه التجربة لكسبت البلاد ألوانا أخرى عن المكاسب المادية والمعنوية ربما لا تقع تحت حصر . ذلك أن النجاح يستتبع النجاح، والفضائل يجر بعضها بعضا ، ثم تصل بالفرد أو المجتمع إلى درجة من درجات الكمال لم يحلم بها الفرد أو المجتمع . وهكذا تظل الأمة متعلقة بالكمال . والكمال في ذاته لا حد له .

* * *

ومع هذا وذاك فقد كان هنالك في تلك الأوقات تفكير ما في الأوضاع الاقتصادية . ولولا أن الوضع السياسي في تلك الفترة كان هو الأصعب والأهم في نظر الأمة في هذا الشوط إلى نهايته . وذلك أنها بدأت هذا الشوط بالفعل قبل الثورة وبعدها بقليل . وكان من ثمار ذلك الشوط إنشاء بنك مصر في سنة ١٩٢٠ .

نعم — فكر جماعة من الشباب المثقف في تأليف حزب أخر غير حزب الوفد . وفي هذا يقول أحد أعضاء الحزب الجديد — وهو هنا الدكتور محمد حسين هيكل (١) :

ذهبت إلى بيت عبد الرازق بعابدين حيث قابلت من أصدقائي : مصطفى عبد الرازق ، ومنصور فهمي ، ومحمود عزمي ، وعزيز ميرهم . ووجدتهم يفكرون كما أفكر . وتداولنا الرأي واستقر الأمر على تأليف حزب سميناه (الحزب الديمقراطي) .

---

(١) في كتابه (مذكرات في السياسة المصرية) جـ ١ ص ٨٠

ولما تحدثنا عن برنامج الحزب لم نجد حين أردنا تصوير الجانب السياسى منه أية مشقة. فمبادىء الحرية والحق والعمل المجرد من الهوى وحق الأمم فى تقرير مصيرها كانت محل اتفاقنا جميعاً وكلنا نريد لمصر الاستقلال والعزة والكرامة.

أما تصوير الجانب الاقتصادى من هذا البرنامج فلم يكن بهذه السهولة. كان عزيز ميرهم أدنى إلى التطرف فى الاشتراكية. وكنت على العكس أدنى إلى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية. وكنا يومئذ نكافح عن هذه الآراء بحدة الشباب وقوة إيمانه بما يعتقد. ورأى زملاؤنا أن عليهم واجباً أن يوفقوا بيننا. وكان مصطفى عبد الرازق هو الذى نجح فى هذه المهمة، فسألنى: فأنت تضن على الفقراء بحقهم فى التعليم والتداوى والعيش عيشا إنسانيا؟ فأجبت بلا وسأل عزيز ميرهم: وهل أنت تريد إلغاء الملكية الخاصة فى مصر حالا؟ فأجاب بلا. فقال مصطفى: أمامكما إذن ميدان فسيح مشترك تستطيعان العمل فيه متفقين وعلى هذا وجدنا الصيغة التى نبقى معها على الملكية الفردية، ويتمتع فيها الفرد بحقوقه الاقتصادية والسياسية باعتباره إنسانا.

أفلا يدل هذا إذن على أن من القيادات الثورية فى تلك الفترة من كان يفكر فى توجيه البلاد توجيها اقتصاديا إلى جانب التوجيه السياسى؟ ولكن الظروف المحيطة بمصر إذ ذاك لم تسمح إلا بالتوجيه الأخير. وآية ذلك أن الحزب الديمقراطى لم يكتب له البقاء إلى جانب حزب الوفد؟

* * *

ونحن نعلم أيضاً أن انجلترا نجحت فى تمزيق الأمة العربية فى تلك الفترة التى اقترنت بنشوب الثورة. فوضعت فلسطين تحت الانتداب البريطانى عقب الحرب الأولى مباشرة – أى فى سنة ١٩١٨ – وأنشأت فيها ما أسمته (بالوكالة الصهيونية) التى تحولت فى سنة ١٩٤٨ إلى دولة إسرائيل

ولم تكتف انجلترا بذلك حتى وضعت الأردن كذلك تحت الانتداب البريطانى فى نفس السنة المتقدمة وهى سنة ١٩١٨ . وأنشأت هناك إمارة تحولت إلى مملكة فى سنة ١٩٤٩

كل ذلك ومصر مشغولة بنفسها . تعانى من مرضها الذى لم تكد تشفى منه إلا بنجاتها من الحماية بناء على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وذلك بالرغم من أنه تصريح لم يقنع سعد زغلول فى ذلك الحين .

هنا فكر كذلك جماعة من المثقفين المصريين ومعهم بعض الشرقيين فى تأليف ما أسموه إذ ذاك (بالرابطة الشرقية) . وكان قصدهم منها أن يصلوا الحركة القومية المصرية بغيرها من الحركات الاستقلالية فى جميع البلاد الشرقية . وكان من رأى الدكتور هيكل يومئذ أن هناك تفاوتاً بين مصر ومعظم بلاد الشرق من حيث الثقافة واللغة والمقومات القومية . فيجب على مصر أن تحصر جهودها فى نفسها وتركز هذه الجهود فى قضيتها . فليس هناك ما يدعوها لتحمل عبء ثقيل لا طاقة لها به فى ذلك الوقت . ومن أجل ذلك اعتذر الدكتور هيكل عن الانضمام إلى الرابطة الشرقية التى كان من أعضائها : السيد عبد الحميد البكرى ، وأحمد شفيق باشا ، والدكتور منصور فهمى ، والسيد مهدى الإيرانى وغيرهم . ثم سرعان ما ركدت ريح هذه الرابطة الشرقية . وأما الوفد المصرى فمضى فى مساعيه الوطنية وكفاحه الشعبى من أجل هاتين الغايتين وهما . الاستقلال والدستور ليس غير .

معنى ذلك أن التفكير السياسى فى مصر مد بصره بالفعل عبر سيناء . ولكنه استشف من خلال التاريخ أن هناك صداماً مؤقتاً بين القومية المصرية والقومية العربية أى الشرقية . ذلك أن مصر نظرت فى ذلك الظرف فلم تجد أن إمكانياتها تستطيع القيام بهذه المهمة أو النضال ضد الإنجليز فى أكثر

من جبهة . وتركت ذلك كله لجولة أخرى من جولات الوطنية المصرية . وشاء القدر أن تكون هذه الجولة على يد الثورة التى كانت على موعد مع القدر فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

وإليك أيها القارىء عبارة وردت فى كتاب (فلسفة الثورة) جاء فيها : « إن كفاح أى شعب جيلا بعد جيل بناء يرتفع حجراً فوق حجر . وكما أن كل حجر فى البناء يتخذ من الحجر الذى تحته قاعدة يرتكز عليها ، كذلك الأحداث فى قصص كفاح الشعوب — كل حدث فيها نتيجة لحدث سبقه ، وهو فى الوقت نفسه مقدمة لحدث ما زال فى ضمير الغيب » .

هذا هو الرأى الذى ارتأيته فى ثورة سنة ١٩١٩ . وهو كما ترى لا ينقد الرأى المخالف له بقدر ما يلتمس لأصحابه العذر فيما ذهبوا إليه . وصدق الدكتور محمد حسين هيكل حيث قال .

« من طبيعة الشعوب المجاهدة أن يصرفها التطلع إلى الأمام والعمل لبلوغ الغرض القومى الذى تسعى الأمة لتحقيقه عن تقدير ما بذل السابقون من جهد وما قطعت الأمة من مراحل يجب لكى تتبينها أن نعود بالذاكرة إلى الوراء . ولو أن أبناء اليوم لم يشغلوا بحاضرهم عن ماضى بلادهم ، ولو أنهم ألقوا نظرة على ما تقدمت به مصر فى سبيل أهدافها العليا لاغتبطوا بما تم من هذا الماضى القريب ، ولزادهم ذلك اطمئناناً إلى أنهم مدركون الغاية من سعيهم إلى الحرية لا محالة » . (١)

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية . جـ٢ ص ١٠

الفصل السابع

جريدة الأهالى وثورة سنة ١٩١٩

تعرفت (الأهالى) على سعد زغلول منذ الشهر الأول من سنة ١٩١١ حين ذهب عبد القادر حمزة بنفسه يأخذ منه حديثاً صحفياً نشره فى صحيفته وجاء فى مقدمته (١) .

« سعد زغلول باشا من الرجال العصاميين الذين ارتقوا بعلمهم وجدهم . تجلس إليه فترى نفساً هادئة ، وتحس فيه بعقل مفكر . ولعل مراسه القضاء زمناً طويلا هو الذى أكسبه تينك الصفتين ، يتكلم فلا يرمى الكلام على عواهنه ، ولا يلقى الآراء جزافاً . بل يزن كل ما يقوله حتى لتحس وأنت تسمعه يقول على البديهة كأنه لم يقل إلا بعد طول الدرس والإمعان . كلماته على قدر معانيه تخرج من فمه واضحة غير مشوشة ، فتؤدى لسامعها المعنى الذى تريده بتمامه . يميل دائماً إلى الحق ، ولا يستنكف أن يعترف بصواب ما يراه غيره ولو كان صغيراً . ذو ذاكرة لا تغلبها السنون ، ولا يفت فى عضدها تكاثر المشاغل وتزاحم الشئون . له بأمته وبلاده خبرة الذى عركه الدهر ، وآمال الوطنى الكبير القلب . هذا هو سعد باشا محامياً فقاضياً فناظراً للمعارف فناظراً للحقانية » .

يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

اقترب موعد الصلح بعد أن انتهت الحرب . فكان سعد زغلول أول رجل فى مصر فكر فى شيء يجب أن يعمل لمصر . وكان هذا الشيء هو

---

(١) الأهالى : العدد رقم ٢٢ بتاريخ ١٩١١/١/٢٧

المطالبة بحقها فى الاستقلال والحرية . ولا عجب فى ذلك فسعد زغلول فى ذلك الحين هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية التى كانت تعتبر قائمة إلى ذلك الوقت .

ذهب سعد زغلول ومعه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى وهما زميلاه فى الجمعية التشريعية — إلى دار الحماية البريطانية . وكان ذلك فى الثالث عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ . وطلبوا من المندوب السامى البريطانى الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب الأمة المصرية على الحكومة الإنجليزية .

ونحن نعرف أن سعد من المؤيدين (لمدرسة الجريدة) وهى المدرسة التى قلنا فى الجزء السادس من (أدب المقالة الصحفية) أن أستاذها الأول هو الشيخ محمد عبده وأن من تلاميذها الأوائل أحمد لطفى السيد ، وإنها كانت تؤمن (بسياسة التعاون مع الاحتلال البريطانى لمصلحة مصر) .

وعلق السير ونجت المندوب السامى البريطانى على هذه المقابلة التى تمت فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ بقوله موجها الحديث إلى حسين رشدى باشا رئيس الوزراء حينذاك أنه يدهش من أن ثلاثة رجال فقط يتحدثون باسم أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخول لهم صفة التحدث باسمها .

الوفد المصرى برياسة سعد

إذ ذاك وردت على ذهن سعد ورشدى فكرة تأليف الوفد المصرى ليكون وكيلا عن الأمة فى المطالبة بحقها السياسى . ثم سرعان ما اجتهد سعد فى تأليف الوفد ، وسرعان ما وضع بنفسه صيغة التوكيل الذى وقعه نواب الشعب ، وسرعان ما جمعت التوكيلات الأخرى من سائر أفراد الأمة . وتألف



حسين رشدى

الوفد المصرى فى أو الأمر من سعد زغلول (رئيساً) وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى وعلى علوبة (أعضاء) وجميعهم أعضاء فى الجمعيه التشريعية فيما خلا محمد محمود ولطفى السيد فلم يكونا عضوين فيها .

منذ ذلك الوقت دبت الغيرة السياسية فى أحزاب أخرى . بعضها قديم منذ سنة ١٩٠٧ كالحزب الوطنى . وبعضها حديث تألف فى الوقت الذى تألف فيه الوفد المصرى كالحزب الديمقراطى . وحاول كل من هذين الحزبين أن ينازعا الوفد المصرى شرف المطالبة بالاستقلال والجهاد الوطنى فى سبيل هذه الغاية . ولكنهما فشلا فى كل ذلك .

يقول الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته السياسية ما يلى :

« على أن جماعة من رجال الحزب الوطنى رأوا كثرة الرجال الذين تألف منهم الوفد — وعلى رأسهم سعد — من المعتدلين الذين لم يشهد لهم ماضيهم بالتطرف فى الوطنية : أليس لطفى السيد هو مدير الجريدة لسان حزب الأمة ، وهو الحزب المعتدل الذى ناوأ الحزب الوطنى وناوأه الحزب الوطنى؟ ثم أليس عبد العزيز فهمى صديقاً للطفى السيد صداقة شخصية وصداقة سياسية ؟ صحيح أن محمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى كانا أكثر ميلا إلى الحزب الوطنى ، أو كانا من أعضائه . لكنهما انضما إلى هؤلاء المعتدلين ، ويخشى أن يتأثر بنزعتهم . فحق للحزب الوطنى أن يؤلف وفداً ، وأن يختار لرياسته رجلا لا يستطيع سعد باشا أن ينازعه فى رياسته . وهذا الرجل هو الأمير عمر طوسون . واتصلوا بسعد باشا وأصحابه ، وطلبوا منه أن يوحد الهيئتين برياسة عمر طوسون . فلم يمكنهم سعد من ذلك . ونظر سعد إلى الوفد الجديد على أنه منافسة سياسية لا مبرر لها .

ومن ناحية أخرى اجتمع فريق من الشباب المثقف من أعضاء الحزب

الديمقراطى ، واتفقوا على أن يكون لهم ممثل فى الوفد المصرى ، وسعوا إلى تنفيذ هذه الفكرة فلم يوفقوا فيما سعوا إليه ، ولم يقبل الوفد أن يشرك أحداً منهم فى عضويته(١) ».

ثم حاول الحزب الوطنى مرة أخرى مع الوفد المصرى ليقبل فيه من يمثله . وبعد مفاوضات كثيرة قبل الوفد عضوين من أعضاء الحزب الوطنى هما مصطفى النحاس والدكتور حافظ عفيفى . ثم انضم إلى الوفد أعضاء آخرون لاستكمال العناصر التى تمثل طبقات الأمة . وهم : حمد الباسل وإسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر وسينوت حنا وجورج خياط وواصف غالى وحسين واصف وعبد الخالق مدكور .

تلك قصة تكوين الوفد المصرى الذى تولى الدفاع عن القضية المصرية وهى الشغل الشاغل لجميع الصحف الوطنية ومنها صحيفة الأهالى .

من حوادث الثورة

انتهى عام ١٩١٨ وأهم حادث فيه هو حادث ١٣ نوفمبر ورفض المندوب السامى الترخيص للوفد المصرى بالسفر إلى لندن . ومن أحداث ذلك العام أيضا نداء الوفد المصرى إلى معتمدى الدول الأجنبية بطلب الاستقلال التام للبلاد المصرية .

ثم أتى عام ١٩١٩ وفيه اشتد نشاط الوفد . وبدأ سعد يخطب فى جماهير الشعب . وحدث فى ذلك الوقت أن رحل السير ونجت عن مصر . وتوالت الاجتماعات الشعبية فى منزل سعد . وكانت الأحكام العرفية لم تزل قائمة . فأخذت السلطة العسكرية تعترض على هذه الاجتماعات وترسل الإنذار تلو الإنذار إلى سعد ، وتحظر على الصحف الوطنية نشر شىء من هذه الأخبار ومن ثم خلت صحيفة الأهالى من أى خبر عن نشاط سعد ورفاقه فى شهرى

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٨١

يناير وفبراير وجزء من شهر مارس من تلك السنة . ثم بدأت الأهالى بعد ذلك تنشر مقالات بعنوان :

أخبار العاصمة . المصريون والنظام . تطور غريب . حوادث الاضطرابات فى العاصمة الخ . وهى فى كل هـذه المقالات تنقل للقارىء صورة من نشاط هذه الحركة بشىء من الخوف والحيطة حتى لا تتعرض لها السلطة العسكرية .

اعتقال سعد وقيام الثورة

كل ذلك والوفد ماض فى كفاحه . يكتب النداءات الوطنية للشعب تارة ، وللمعتمدين الأجانب فى مصر تارة أخرى ، وللسلطان فؤاد تارة ثالثة . إلى أن كان اليوم الثـامن من شهر مارس سـنة ١٩١٩ وفيه أمرت السلطة العسكرية باعتقال سعد وثلاثة من أصحابه . وهم محمد محمود وإسماعيل صدقى وحمد الباسل إلى جزيرة مالطة . ومن ثم انطلقت الشرارة الأولى للثورة . فقد هاج الشعب وقامت المظاهرات فى كل مكان ، وأضرب الطلبة والمحامون وتوقف الموظفون عن العمل فى الحكومة وانعقدت المحاكم العسكرية لمحاكمة المقبوض عليهم . حتى السيدات قمن بمظاهرة رائعة فى السادس عشر من شهر مارس . وامتدت الثورة إلى الأقاليم ، وقطعت أسلاك البرق وقضبان السكك الحديدية واضطرب البريد ، ووقف سريان الإجراءات القانونية ، واشترك الأزهر نفسه فى المعركة .

اللورد اللنبى مندوبا جديدا فى مصر

وصل إلى مصر بعد رحيل السير ونجت عنها مندوب جديد هو اللورد اللنبى فى الخامس والعشرين من شهر أبريل . واجتهد هـذا المندوب الجديد حتى حمل الوفد المصرى على كتابة نداء لتهدئة الخواطر العامة . ثم سعى فى مقابلة أعضاء الوفد وحاول التفاهم معهم ووعدهم بأنه سيؤيد مطالبهم بشرط أن تهدأ الأمور وتعود سيرتها الأولى قبل الثورة .

خطبة اللورد كيرزون وأثرها السيء في مصر :

غير أنه حدث بعد ذلك ما عكر صفو السياسة المصرية على أثر خطبة خطبها اللورد كيرزون باسم الحكومة البريطانية تجنى فيها على الثورة ، ووصفها بأنها أقرب إلى السلب والنهب منها إلى السياسة واستدل على ذلك بأن عقلاء الأمة لم يشتركوا فيها اشتراكا فعليا .

الإفراج عن سعد :

كانت هذه الخطبة التي خطبها كيرزون بمثابة زيت جديد أضيف إلى مشعل الثورة ، فقد احتج الموظفون المصريون على هذه الخطبة ، وأضربوا عن العمل ثلاثة أيام متوالية ، فتبعهم في ذلك المحامون والطلبة . واندلع لهيب الثورة في العاصمة والأقاليم من جديد . وعجزت السلطة العسكرية عن المقاومة في هذه المرة . ولم تجد أمامها حيلة إذ ذاك إلا الإفراج عن سعد . فأفرجت عنه في السابع من أبريل سنة ١٩١٩ . وأذن اللورد اللنبي بجميع الصحف بنشر هذا الأمر بالإفراج عن سعد . فنشرته الصحف كلها ومنها صحيفة الأهالي .

موقف صحيفة الأهالي من الثورة :

مرت كل هذه الأحداث على عجل . وكان بعضها يلاحق بعضاً بسرعة غريبة . « فقد بدأت في مارس سنة ١٩١٩ ثم توالت أحداثها في أبريل واستمرت إلى شهر أغسطس ثم تجددت في أكتوبر ونوفمبر من تلك السنة أما وقائعها السياسية فلم تنقطع . بل استمرت متتابعة إلى شهر أبريل سنة ١٩٢ . أى أنها مكثت سنتين ونيفا »(١) .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ص ٦

فماذا كان موقف الأهالى من هذه الحوادث ؟

كانت الأهالى على أحر من الجمر فى انتظار هـذه الثورة التى أخرجت الناس من ظلام القهر واليأس إلى نور الأمل والحرية والعزة القومية . نعم — أصابت الحوادث الأولى من حوادث الثورة جميع الناس بشىء من الذهول فى أول الأمر.وجاءت الأحكام العرفية بجبروتها والسلطة العسكرية ببطشها فزادت من ارتباك الصحافة المصرية فى تتبع أنباء هذه الثورة الشعبية. وبسبب ذلك لم تتوسع الصحافة الوطنيـة فى التعليق على حوادث الثورة فى أيامها الأولى — نعنى فى شهر مارس فى تلك السنة ، اللهم إلا المقالات التى أشرنا إلى بعضها وقد كتبت كلها بشىء من الحذر والحيطة .

الاهالى تخطب ود سعد ورجال الوفد :

شعرت الأهالى بعد الإفراج عن سعد بأنها تستطيع مكاشفة الجمهور المصرى بولائها لسعد وأصحابه ، وسلكت فى سبيل ذلك طريقة ناجحة من طرق الصحافة . وهى نشر « صور وصفية » لسعد ولأعضاء الوفد . وبذلك استطاعت أن تخطب ود هذا الرجل وصحبه وأن تبدأ معهم حياة حافلة بالمحبة والإخلاص والتفانى فى خدمة القضية المصرية .

وبدأت الأهالى صورها الوصفية فى الخامس عشر من إبريل سنة ١٩١٩. وكان من الطبيعى أن تكون أولى هـذه الصور « صورة سعد » . وفيها تقول [١] :

« من العظماء أشخاص لا يسعك أن تتمثلهم منفردين . لأنهم قوى تتطلب المقاتلة والمصادمة وكأنهم يقفون حياتهم فى ميدان خالد فلا تراهم إلا رأيت لهم أنداداً فى ذلك الميدان . وليس من الضرورى أن يكون الأنداد

---

١) الأهالى — العدد ٢٦٠٧ بتاريخ ١٥ ٤/١٩١٩

رجالا . بل قد يكونون مبادىء ومقاصد تحفز القوه وتبعث النخوة . ومن هؤلاء العظماء سعد زغلول . وهذه الصفة فى نفوس أولئك العظماء تأبى عليهم أن يكونوا مهملين أو مغمورين حيثما كانوا وكيفما ظهروا . فهم يحملون معهم الاهتمام بهم فى كل مكان . وكذلك كان سعد زغلول فى جميع أدوار حياته » .

ثم سرد الكاتب تاريخ حياته على نحو ما هو معروف لأهل زمانه إلى تلك الفترة من حياة سعد

وعلى هذا النحو مضت الأهالى تقدم للجمهور كل يوم صورة وصفية جديدة لعضو من أعضاء الوفد

— فقدمت صورة وصفية لمحمد محمود .
— وأخرى لحمد الباسل .
— وثالثة لإسماعيل صدقى .
— ورابعة لمحمود أبى النصر .
— وخامسة لمحمد على علوبة .
— وسادسة لعلى شعراوى .
— وسابعة لحسين واصف .
— وثامنة لسينوت حنا .
— وتاسعة لعبد العزيز فهمى
— وعاشرة لحافظ عفيفى .
— وحادية عشرة لعبد الخالق مدكور .
— وثانية عشرة لويصا واصف . وهكذا .

ومن ذلك الوقت طفقت الأهالى تعنى بأخبار المظاهرات فى القاهرة والإسكندرية والأقاليم — لاتترك منها شيئاً . وتضيف إلى كل ذلك بعض

مقالات تكتبها من آن لآخر دفاعاً عن الوطنية المصرية والأمانى القومية . ومنها مقال بعنوان : الوطنية المصرية خالصة لوجه الوطن المصرى (١) وآخر بعنوان : نهضة النساء وجمعية ترقيـــة الفتاة المصرية(٢) . وثالث بعنوان : الوفد والمسألة المصرية (٣) ورابع بعنوان : الأمير عمر طوسون والحركة الوطنية (٤) . وفى هذا المقال الأخير يقول :

ذكرنا فيما مضى سعد باشا وما كان له من أثر فى الحركة المصرية . فواجب أن نذكر اليوم ما كان من الفضل للأمير الشهم صاحب السمو عمر طوسون كى يعلم الناس أنه كان أول روح قوية نفخت فى الحركة الوطنية وأول يد مباركة امتدت إليهـا بالبذر الصالح . فكان منه هـذا الغرس الدانى القطاف ، ويعلم كل الغربيين عن سموه أنه يمد كفه للعمل مع زعماء الحركة الوطنية . ثم يمدها بروحه ، ويفيض عليها من جاهه وماله غير ناظر إلا إلى خيرها وخير مصر معرضاً فى ذلك عن كل الاعتبارات الشخصية فكان فى هذا من أرقى أمثلة الفضيلة النفسية وحب الوطن .

ومن ذلك التاريخ عادت الأهالى تصدر فى ورقتين من أربع صفحات بعد إذ كانت تصدر فى ورقة واحـــدة فقط فى أيام الحرب . كما عادت (الترويثة) — وأهم ما فيها عنوان الجريدة — تملأ عرض الصفحة الأولى بعد إذ كانت تشغل منها ثلاثة أعمدة فقط .

ومضت الأهالى فى مقالاتها الوطنية المعتادة . وكان منها تحقيق صحفى قامت به فى الأقاليم لترد على مزاعم الإنجليز الذين قالوا إن الحركة الوطنية محصورة فى طبقة (كبار الأفندية) .

---

(١) الأهالى — العدد ٢٦٤٤ تارخ ٢٣/٥/١٩١٩
(٢) « — « ٢٦٦٣ « ١١ ٦/١٩١٩
(٣) « — « ٢٦٧٥ « ٢٣ ٦/١٩١٩
(٤) « — « ٢٩٨٩ « ١/٧/١٩٢٠

وأما الفلاحون من ذوى الجلابيب الزرقاء فلا صلة لهم بهذه الحركة .

عنوان هذا التحقيق الصحفى كما يلى :

الاستقلال التام يطلبه الأمى كما يطلبه المتعلم ـ تحقيق فى الأقاليم بقلم عبد القادر حمزة وقد جاء فيه (١) .

« الآن سقطت حجة الذين كانوا إلى اليوم يقولون إنهم لا يعبأون ببضعة الألوف من الأفندية الذين جعلوا همهم الصياح السياسى لتعطلهم عن العمل . وإنما يعبأون بالملايين من فلاحى الشعب لابسى الجلابيب الزرقاء وهؤلاء راضون ساكتون يسبحون بحمد الله وحمد الحالة التى عليها بلادهم لأنهم متمتعون بالهناء ورغد العيش » .

جريدة الاهالى ولجنة ملنر والجمعية التشريعية

فى الخامس عشر من مايو ١٩١٩ — أعلن لورد كيرزون فى مجلس اللوردات أن الحكومة اعتزمت إيفاد لجنة برياسة لورد ملنر وزير المستعمرات إلى مصر لتحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت بها وتقديم تقرير عن الحالة فى البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يعتبر تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام والرخاء فيها ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتى لها ، وحماية المصالح الأجنبية .

ولكن ما كادت أخبار هذه اللجنة تصل إلى مصر حتى هاجت هياجا شديداً ، واضطرت السلطة العسكرية إلى أن تصدر الإنذار تلو الإنذار للصحف ، وتهدد الطلبة بالفصل من مدارسهم . واستمر الحال على ذلك حتى وصلت لجنة ملنر فى السابع من شهر ديسمبر سنة ١٩١٩ فرأت الأمة المصرية

---

(١) الأهالى ـ العدد ٢٩٩٨ بتاريخ ١٥ / ٧ / ١٩٢٠

كلها مجمعة على مقاطعتها . فأصدرت اللجنة بلاغا عبرت فيه عن اندهاشها . ورد الوفد على هذا البلاغ بقوله :

«كان الوفد يود أن يكون بلاغ لورد ملنر صريحا واضحا ، وأن يتضمن الاعتراف باستقلال مصر التام : لكنه اقتصر على توسيع دائرة المناقشة فبعد أن كانت المفاوضة التى تطلبها محصورة فى دائرة الحماية أباح البلاغ المفاوضة فى غير دائرة مخصوصة » .

وبعد ثلاثة أشهر قضاها ملنر فى دراسة الأحوال المصرية عاد إلى انجلترا فى نفس اليوم الذى فرضت فيه الرقابة على الصحف الوطنية فى مصر وهو اليوم السادس من مارس سنة ١٩٢٠ .

وبعد ثلاثة أيام من ذلك التاريخ عقد اجتماع كبير للجمعية التشريعية فى منزل سعد زغلول ، لم تستطع الأهالى أن تشير إليه أو تكتب شيئا عنه . وأصدر الأعضاء قرارات منها :

أولا — تعتبر الحماية التى أعلنتها انجلترا من تلقاء نفسها على مصر عملا باطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية .

ثانياً — تقرر الجمعية أن البلاد المصرية تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالا تاماً وفاء بقواعد الحق والعدل والقانون .

ثالثاً — تحتج الجمعية على تعطيلها وعلى القوانين والنظامات التى وضعت فى أثناء التعطيل .

رابعاً — تقرر الجمعية أن كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة ، ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان ، أو مساس لمصالحهما يعد لغواً ، ولا يلزم الأمة فى شىء .

الأهالى ومشروع ملنر:

وصلت لجنة ملنر إلى لندن وكان الوفد المصرى فى باريس حيث مؤتمر الصلح — وهو المؤتمر الذى صم آذانه عن سماع صوت الوفد وإذ ذاك بعث ملنر إلى الوفد بباريس من يدعوه إلى السفر إلى لندن للمفاوضة. وعندئذ رأى الوفد قبل تلبية الدعوة أن يستوثق من نوايا انجلترة. فأوفد ثلاثة من أعضائه — وهم محمد محمود وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر — ليتبنوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية للموافقة على المطالب المصرية. وبعدها جرت أول مفاوضة بين الوفد وملنر فى انجلترا وذلك فى السابع من يونية سنة ١٩٢٠ وأسفر الاجتماع عن مشروع قدمه ملنر فى السابع عشر من ذلك الشهر. ورد الوفد على ذلك بمشروع قدمه إلى ملنر، فرفض كل جانب من الجانبين مشروع الجانب الآخر. واضطر ملنر إلى تقديم مشروع جديد. ومن هذا المشروع الجديد تبين لسعد زغلول أن انجلترة على حد قول ملنر فى حديث معه «إننا نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة سنة. وهى الآن فى قبضتنا فعلا ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم (١)

ويومئذ لم ير الوفد بدا من الرجوع إلى الأمة واستشارتها فى المشروع الجديد الذى قدمه ملنر، فبعث سعد أربعة من أعضاء الوفد، وزودهم ببيان كتبه للأمة، وخطاب شخصى لبقية أعضاء الوفد أوضح فيه عيوب المشروع وخلاصتها أنه مشروع ظاهره الاستقلال وباطنه الحماية. وقال لهم أنه ناقش المشروع مع إخوانه. ولكنهم لم يروا رأيه. ولما لم يرد أن يظهر الخلاف بينه

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ثورة سنة ١٩١٩ — ٢١ ص ١٢٤

وبينهم حرصا على الوحدة رأى أن يرجع الأمر كله إلى رأى الأمة .

وإذ ذاك فتح باب المناقشة العامة على صفحات الجرائد الوطنية. وأدلت كل صحيفة منها بالرأى الذى تراه . وكانت الأهالى من بين الصحف التىأولت المشروع العناية التى تستحق . وهنا أخذت الأهالى تنشر طائفة من المقالات فى شبه حملة صحفية منظمة ضد مشروع ملنر . وبدأت الحملة فى اليوم الثانى عشر من سبتمبر ١٩٢٠ وانتهت فى العاشر من أكتوبر من نفس السنة . وكلها بعنوان واحد وهو : الرأى فى مشروع الاتفاق .

هكذا وقفت الأهالى ضد مشروع ملنر . ووقفت كذلك ضد المندوبين الأربعة الذين أوفدهم سعد لاستشارة الأمة . وكانت الأهالى فى ذلك الوقت تعتقد خطأ أن سعد باشا يوافق المندوبين الأربعة على رأيهم ووقوفهم فى صف ملنر . والدليل على ذلك أن سعد التزم الحيدة فى أول الأمر . ولم يصرح برأيه فى المشروع إلا فى الخطاب الخاص الذى وجهه إلى بقية أعضاء الوفد . وهنا هاجمت الأهالى سعداً بقوة . وبينما الأمر على ذلك وصل إلى علمنا أننا مخطئون فى ظننا أن سعد باشا راض بمشروع ملنر . وأنه يرى فيه حماية بالثلث فأعلنا ذلك مغتبطين وأعلنا معه خطأنا وخطأ البلد كله . ثم عاد سعد باشا من أوربا وخطب أول خطبة له فى فندق كلاردج فى الإسكندرية فقال : « إنه ليس بينه وبين جريدة انتقدته إلا أن تعلم أنه مقيم على مبدئه كى يزول الخلاف بينها وبينى » ولم تكن هذه الجريدة سوى الأهالى فلما جاء إلى القاهرة جئنا إليها وقابلناه بها وقدمت له الشكر على تلك الكلمة . ونشرنا كل الحديث الذى دار بيننا وبينه [1] .



سعد زغلول

(١) البلاغ — العدد رقم ٣٧٣ بتاريخ ١١ / ٧ / ١٩٢٤

ولننظر بعد ذلك إلى الطريقة الصحفية التي سلكتها الأهالى عند ما عمدت إلى نشر نداء لسعد زغلول ، هو النداء الذى صارح فيه الأمة آخر الأمر برأيه فى مشروع ملنر . والبراعة التى ظهرت من الأهالى إذ ذاك هى فى أنها دأبت على نشر هذا النداء بصفحتها الأولى فى عشرة أعداد من أعدادها وقعت تواريخها بين الحادى عشر من شهر أكتوبر واليوم الأخير من هذا الشهر سنة ١٩٢٠ . وإليك بعض جمل من هذا النداء على سبيل المثال — قال :

إلى أبناء وطنى الأعزاء

يحاول الأقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاء لحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدكم ضعفا . فلا تنخدعوا إذا خدعوكم ، ولا تخافوا إذا هددوكم ، وأثبتوا على التمسك بحقكم فى الاستقلال التام . فهو أمضى سلاح فى أيديكم وأقوى حجة لكم . فإن لم تفعلوا وليس فى قوة إيمانكم الوطنى ما يجعل احتمالا لذلك خذلتم نصراءكم ، وأهنتم شهداءكم ، وحقرتم ماضيكم ، وأنكرتم حاضركم ، ومددت للرق أعناقكم ، وحنيتم للذل ظهوركم ، وأنزلتم بأنفسكم ذلا لا يرفع منه عز . وإن تفعلوا — كما هو أكبر ظنى فى عظم أخلاقكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم — فقد استبقيتم لأنفسكم عزة الحق ، وأعددتم لنصرتكم قوة العدل . فلا تزلوا وإن قهرتم . ولا تخشوا وإن ظلمتم . فلا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم ، وينتصر فيه عدل الله ، وتتحقق بإذن الإله القدير آمالى وآمالكم فى الاستقلال التام .

(تحريراً فى ١٥ / / ١٩٢٠) .

وصمدت الأهالى فى وقوفها وراء سعد . وفى سبيل ذلك انتقدت موقف الأستاذ أحمد لطفى السيد من مشروع ملنر . وقد لاحظ أنه — ومعه عدلى يكن — يعلقان على المشروع تعليقا يتفق ووجهة نظر ملنر (١) .

---

(١) الأهالى : العدد ٢٠٩١ بتاريخ ١٩٢٠/١٠/٢١ .

وهكذا بدأ الكلام فى مشروع ملنر يحدث أول انقسام فى صفوف الأمة . فريق يؤيده وفريق ينكره . بل شاع فى ذلك الوقت أيضاً أن الوفد المصرى نفسه منقسم إلى رأيين : أحدهما شديد فى المطالبة بحق الأمة ، والآخر ظاهر اللين فى هذه المطالبة . وعلقت (الأهالى) على ذلك بقولها : أما الأول فهو الوفد الذى وكلته الأمة عنها . وأما الثانى فقد انحلت عنه وكالة الأمة ، لأنه لم يبق وفياً لها بشكل من الأشكال (١)



اللورد ملنر

وتوالت المقالات فى صحيفة الأهالى على هذا النحو حتى تحولت فى النهاية إلى مساجلات دارت بينها وبين الصحف الأخرى ومنها على سبيل المثال :

مساجلة بين الأخبار والأهالى :

يتلخص الموقف الذى وقفته الأهالى إلى الآن فى أنها ترفض الموافقة على مشروع ملنر وإن نص فيه على التحفظات التى قدمها الوفد لتحل محل التحفظات التى قدمها ملنر . على حين أن جريدة الأخبار لأمين الرافعى — ومعها جريدة الأفكار وجرائد أخرى — ترى الموافقة على المشروع بشرط أن ينص فيه على التحفظات التى قدمها الوفد (٢) .

ومن ثم دارت المساجلات بين الأهالى من جهة والأخبار من جهة ثانية . فقالت الأهالى تساجل الأخبار بعنوان :

---

(١) الأهالى : العدد ٣٠٩٧ بتاريخ ١٩٢٠/١١/١٧ .

(٢) من هذه التحفظات التى اشترطها الوفد إذ ذاك : إلغاء الحماية صراحة ، وإلغاء كل حكم فى المعاهدة يقيد استقلال مصر ولا يضمن سيادتها على السودان .
(راجع فى ذلك عبد الرحمن الرافعى : كتاب ثورة سنة ١٩١٩ — ج ٢ ص ١٤٤ .

الاستقلال التام

كان أنشودتكم فى الماضى وأنتم الآن تنكرونه (١)

فى ٢٣ إبريل سنة ١٩١٩ لم يكن أمين بك الرافعى محرراً بجريدة الأخبار، ولم تكن له جريدة أخرى يكتب فيها . ولكن كانت تجيش فى صدره حرارة الاستقلال التام وكان يخشى أن تتهاون الأمة المصرية فى طلبه بعد أن رأت الرئيس ولسن يعلن اعترافه بالحماية . فلم يسعه إلا أن يكتب منشوراً وزعه على الناس مجانا . وبين أيدينا الآن هذا المنشور . نقرؤه فنجد فيه أبلغ الكلام فى الدفاع عن الاستقلال التام . ثم ننظر فيما نراه اليوم فنقول : ما أكبر الفرق بين أمس واليوم ؟ ونتساءل من أين جاء هذا الفرق ؟ وما الذى حدث حتى صارت عقيدة الاستقلال داء تمرض به النفوس وتعمى به العيون ؟ والآن فليقرأ المصريون هذا المنشور . (ثم أتى الكاتب بنصه كاملا) وقال بعد ذلك:

فالأستاذ الوطنى الغيور أمين بك الرافعى محرر (العلم) و (الشعب) من قبل ، ومحرر (الأخبار) اليوم كان فى ٢٣ إبريل سنة ١٩١٩ يقول بأننا كنا متمتعين منذ عام ١٨٤٠ باستقلال ذاتى يكاد يكون تاما . أما الآن فهو فى مناقشته مشروع تنظيم الحماية يقول إن هذا المشروع أفضل من ذلك الاستقلال الذاتى .

وكان فى ٢٣ إبريل سنة ١٩١٩ يقول ويؤكد أن حقوقنا فى الاستقلال التام ثابتة بالبراهين القاطعة . وهو يرى الآن أن هذه البراهين لا وجود لها مع قبول المشروع . وكان فى ٢٣ إبريل سنة ١٩١٩ يثبت أن المسألة المصرية ليست فى يد واحدة . بل أن مصيرها معلق على أراء جمعية الأمم . وهو الآن يروج الترويج كله لمشروع اتفاق على تنظيم الحماية مع لجنة لورد ملنر . الخ .

(١) الأهالى — العدد رقم ٣٠٨٧ بتاريخ ١٩٢٠/١٠/٢٦ .

ثم إن صحيفة الأهالى لم يكن من رأيها مطلقاً أن تكون المفاوضة مع هيئة أخرى غير الوفد . وهى فى هذا الرأى إنما تأخذ نفسها برأى سعد . وكان لا يقنعها رأى أحد سواه حتى ولو كان رجلا من رجال الوفد .

وهكذا يسجل التاريخ الصحفى للأهالى أنها كانت أشد الصحف الوطنية غيرة على القضية المصرية ، ويقظة للألاعيب الإنجليزية ، وأنها أيدت زعيم الأمة وحده كما لم تؤيده صحيفة أخرى ، وأنها لخصت سياستها فى كلمة واحدة هى :

الاستقلال التام ولا شيء غيره (١)

وإمعانا من الأهالى فى التشيع لسعد وقفت موقفا عدائيا من خصومه السياسيين منذ بداية الأمر . ويتجلى لنا ذلك بوضوح مما يلى :

الأهالى تهاجم وزارة عدلى يكن

بدأت بذور الانقسام فى صفوف الأمة منذ ظهر الخلاف حول المفاوضة: هل تكون بين الحكومة الإنجليزية والوفد المصرى الذى وكلته الأمة عنها ، أو تكون بين الحكومة الإنجليزية والحكومة المصرية ممثلة فى عدلى يكن أو غيره ؟

أما (الأهالى) فقد اتخذت لنفسها موقفا مؤيدا لزعيم الوفد على طول الخط . وأصبحت لذلك معادية للحكومة التى كان على رأسها عدلى يكن فى الوقت الذى حدثت فيه حوادث الاضطرابات فى الإسكندرية . وبسببها نشرت الأهالى مقالا بعنوان :

---

(١) الأهالى — العدد ٣١٠٢ بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٩٢٠

حكومة الحماية

إلى أى حد تضعف أمام حاميها (١)

« ليس بدعا أن تضعف حكومة الحماية أمام حاميها . بل ولا يستطيع العقل السليم أن يقبل غير هذا . ولكن حكومتنا تحاول أن تفهم الناس أنها على شيء من الاستقلال فى العمل وحاميها يتظاهر بالانكماش حتى كأنه لا يضغط عليها وكأنها مستقلة . وباطلهما فى هذا يظهر ذا صوت جهورى . فحق علينا أن نفضحه ونهتك ستره .

أشار سعد باشا فى خطبته الأخيرة إلى موقف حكومتنا من حوادث الإسكندرية . فأبان إلى أى حد كانت ضعيفة فى امتناعها عن الهبوب للدفاع عن المصريين ، وفى انكماشها أمام التحقيق حتى لا نعرف شيئا إلى اليوم ، ولا تجرؤ أن تسأل أين دم المصريين ؟

ضعفت وانزوت بينما استقوى الآخرون ورفعوا صوتهم . فظهروا وخسرنا نحن هنا وضاع دمنا الذى سفك ، ولزمتنا الحجة ، واستطاعت السياسة البريطانية أن تجعل من ذلك سلاحا تحاربنا به . ولو أن حكومتنا لم تضعف ما كان سبيل لكل هذا .

لا نعيد الآن ذكرى حوادث الإسكندرية لنجدد الماضى ، ونثير شحناء نسيناها بيننا وبين النزلاء . بل لنقيم البرهان على أن حكومة الحماية مستسلمة لحاميها . تدعه يعد بين سمعها وبصرها كل الأسلحة التى يطعن بها قلب القضية المصرية ، ولو لم تكن هذه الأسلحة إلا باطلا فى باطل .

حدثت حوادث الإسكندرية وكان منشؤها أن أطلق جماعة من اليونانيين النار على المارة مساء يوم أحد فى شارع انسطاس . وكانت ليلة شؤم طويلة الذيول احتشد فيها رجال البوليس ، لحصروا البيوت التى أطلقت النار فيها

---

(١) الأهالى — العدد ٣٣٢٨ بتاريخ ١٥ / ٩ / ١٩٢١

وحاولوا أن يدخلوا أحدها فصدهم الباب . وبينما هم وقوف إذا بالرصاص يصفر من النوافذ ، وإذا بجندى ثم بآخر يسقطان (ومضى الكاتب على هذا النحو فى وصف الحادث إلى نهايته) . ثم قال: ألف وستمائة قضية حققتها المحكمة العسكرية وفيها كلها دين الوطنيون . استغفر الله — فلقد قيل أن أجنبيين اثنين دينا فحكم عليهما بالحبس بضعة أيام . دينا فى تهمة اعتداء تافه أما الذين ارتكبوا جريمة مساء الأحد ، والذين أسالوا طول يوم الاثنين دماء المئات من الوطنيين فلم يدن أحد منهم ، ولم يعثر لهم على أثر .

ولقد عرفت حكومتنا كل هذا وشاهدته بعينها . ولكنها مع ذلك بقيت منزوية تخشى أن تنبس ببنت شفة ،

لا — فإن فى الأمر ما هو أشد من هــــذا وأنكى . تحفظ المستندات الرسميــة فى النيابة وفى المحافظـة . وبها أن أجنبيين ضبطا يوم الجمعة — قبل الحوادث المشئومة بيومين — وهما يشرعان فى إحراق سيارة لبعض الحكام أمام قسم اللبان . وغرض هذين الأجنبيين من عملهما ظاهر . فإشعــال نار وإحراق سيارة فى وقت تثور فيه ثائرة الجمهور إلهاب لهذه الثورة .

ثم وقف الحــادث عند هذا الحـد ودفن كأن لم يكن . وحكومتنا تعرفه ولكن كأنها فى بلد غير هذا البلد .

بهذا الانكماش ضاعت دماء المصريين التى سفكها الجانون . ثم خسرنا نحن حقنا ولزمتنا الحجة . خسرنا لأن الحماية أرادت لنا أن نخسر ، ولأن حكومتنا ضعفت أمامها فلم تجسر على الدفاع عنا . وهــذا هو الحق فى موقف حكومة الحماية فى كل احتكاك يوجد بيننا وبين خصومنا فى قضية الوطن .

أثر الثورة فى اخراج صحيفة الاهالى وتحريرها :

منذ جاءت الثورة حدثت تغيرات جوهرية فى هذه الصحيفة من حيث الإخراج والتحرير . ومنها على سبيل المثال .

أولا — زيادة أشرنا إليها فى عدد الصفحات .

ثانياً — تغيير فى ترويثة الصحيفة . فاصبحت هذه الترويثة تتالف من العنوان بعرض الصفحة الأولى . وفوق العنوان شعار من شعارات سعد والحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة : وتحت العنوان شعار آخر لسعد : (يعجبنى الصدق فى القول والإخلاص فى العمل وأن تقوم المحبـــة بين الناس مقام القانون) .

ثالثا — ظهور مواد جديدة . منها مادة بعنوان « أسئلة الأهالى » . وفيها يقول المحرر : ننشر تحت هذا العنوان أسئلة عن وقائع معينة ، وذلك كلما اجتمعت لدينا أسئلة ذات شأن . وكل ما نطلبه فى هذه الأسئلة هو أن نحصل لها على جواب مقنع . ثم أتت الصحيفة بهذه الأسئلة تباعا . وجعلت لكل واحد منها رقما خاصا .

ودونك مثالا من هذه الأسئلة (١)

هل صحيح أن نجلى صاحب المعالى ثروت باشا اللذين عينا عند تخرجهما فى مدرسة : الأول مفتشا فى إدارة الأمن العام بالقاهرة ، والثانى عضواً بالنيابة العمومية بالقاهرة ، وصهره شمس الدين أفندى عبـــد الغفار الذى تخرج فى تلك المدرسة منذ سنوات ثم عين وكيلا للنيابة العمومية بالقاهرة أيضا — هل صحيح أنهم جميعاً ندبوا لقضاء فصل الصيف فى الإسكندرية وأن ذلك كان بداعى المصلحة العامة ؟

رابعا — أما الأثر الرابع من آثار الثورة فى صحيفة الأهالى — وهى كثيرة — فهو العناية بموضوعات جـــديدة كانت بلا شك نتيجة لارتفاع الروح المعنوية فى تلك الفترة . وتتصل هذه الموضوعات فى أكثرها بالتعليم والمجتمع وسنرى مصداق ذلك فى الفصل الآتى .

---

(١) الأهالى — العدد رقم ٣٣٦٨ بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٢١

الفصل الثامن

الأهالى والتعليم واللغة العربية

فى المقال الافتتاحى للعدد الأول من أعداد الأهالى قال المحرر :

« وأول ما توجه الصحيفة إليه اهتمامها من ذلك التربية والتعليم . فتسعى فى تحسين الأساليب النافعة فيها لتقويم الأخلاق ومحو الأمية ، ورفع درجة الأدب والعقل على قدر ما لها من وسائل ممكنة . وتدأب على البحث فى المطالب المتعلقة بالشئون الزراعية والصناعية والتجارية وتداول الثورة العمومية متناولة طرق الإلمام بالعوامل الاقتصادية وتأثيرها فى حياة الأمة مجدة فى التوفيق بين طبائع الناس وبين الضرورات الماسة استيعابا لحاجة البلاد من التقدم الصناعى والرقى العلمى الكافلين إعدادها فى جميع ميادين الحياة الأهلية » .

معنى ذلك أن الأهالى وعدت منذ أول الأمر بالعناية التامة بكل ما يتصل بالتربية والتعليم وبالأخلاق وبالأدب . كما وعدت كذلك بالاهتمام بشئون الزراعة والتجارة والصناعة استيعابا لحاجة البلاد من التقدم الصناعى والرقى العلمى . غير أنها آثرت أن تبدأ من هذا كله بمسألة اللغة العربية .

الأهالى واللغة العربية :

كانت قضية اللغة العربية إلى ذلك الحين من أولى قضايا التعليم . فلم يكن غريبا على الأهالى أن تولى هذه القضية عناية تتفق وما لها من شأن فى حياة الأمة .

ونعود قليلا إلى الوراء فنجد أن قضية اللغة العربية قد استأثرت بجهد الصحافة المصرية منذ نشأتها على يد رفاعة الطهطاوى ، وعلى أيدى رواد الصحافة الأوائل من بعـــده كأديب اسحق ومحمد عبده وعبد الله النديم وإبراهيم المويلحى ، ثم على أيدى الطبقة الثالثة من طبقات الصحفيين فى مصر من أمثـــال على يوسف ومصطفى كامل ولطفى السيد وأمين الرافعى وعبد القادر حمزة .

على أن الشورى فى البلاد نافست الصحافة المصرية فى هذا الميدان وحسبنا هنا أن نشير إلى الدورة الرابعة لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وما أثير فى تلك الدورة سنة ١٩٠٧ من مناقشات هامة حول اللغة العربية . فقد طالب النواب فى تلك الدورة بأمور كثيرة كان من بينها (اقتراح صاحب المؤيد فى الجمعية العمومية أن يكون التعليم فى جميع مدارس الحكومة باللغة العربية) . وعارضت جريدة المقطم معارضة شديدة فى هذا المشروع وقالت إن على مبارك فى وزارة رياض الثانية سنة ١٨٨٩ هو الذى جعل التعليم باللغة الإنجليزية



السيد على يوسف

على أن مشروع التعليم باللغة العربية يرجع تاريخه فى حياة الشورى إلى عام ١٩٠٢ . فيها نوقش هذا الموضوع الخطير من الناحية القومية وفى ذلك الاجتماع كان من رأى سعد

زغلول أن يستمر التعليم باللغة الإنجليزية فترة أخرى . غير أنه عاد فى سنة ١٩٠٧ فاقتنع اقتناعا تاما بضرورة التعليم باللغة العربية . ووعد بأن يسعى جهده فى تحقيق هذه الرغبة فى وقت قريب .

والذى لا ريب فيه أن دفاع السيد على يوسف عن هذه القضية منذ سنة ١٩٠٢ حتى سنة ١٩٠٧ كان له أعظم الأثر فى نجاحها إلى هذه الدرجة . أنظر إليه يقول فى الجمعية العمومية : « إن العلم طواف فى العالم . ينزل ضيفاً على الأمم ولا يستوطن إلا اللغات . فإن وجد متسعا منها ولا يكون ذلك إلا بالاستعمال — اتخذها وطنه وكانت به حياتها إلى أن تحدث الكوارث التى تحل بالأمم فتتوقف حركة النمو فيها ، وتقلبها رأساً على عقب . فأول مقاتل العلم اللغة وآخرها اللغة » .

ولقد صدقت فراسة السيد على يوسف . فما زالت اللغة العربية تتقدم على أيدى روادالصحافة والأدب ممن ذكرنا حتى حلت بالبلاد كارثة الاحتلال البريطانى فتوقف نمو هذه الحركة ، وبقيت تعانى من توقفها بسبب هذا الاحتلال إلى اليوم .

وحين صدرت الأهالى فى سنة ١٩١٠ كانت الصحافة قد فرغت من هذه القضية وكسبت هذه الجولة فاكتفت الأهالى أول الأمر بتشجيع الحكومة والشعب على المضى قدما فى الدفاع عن اللغة العربية والاغتباط بما وصلت إليه فى السنوات الأخيرة من القدرة الفعلية على التعبير ، والتقدم الفعلى فى الأساليب .

ثم تقدمت الأهالى خطوة جديدة فى الدفاع عن اللغة العربية . فطالبت باستخدامها كذلك فى المحاكم المختلطة . وفى سبيل هذه الغاية أخذت تتبع أقوال الصحف الأجنبية التى تصدر فى مصر تعليقا على هذا المشروع . فقالت ما خلاصته :

أما جريدة (النوفيل) فرحبت بمطلبنا وعدته عدلا .

وأما جريدة (الريفورم) فترددت قليلا . ولكنها إلى الترحيب أميل .

وأما جريدة (البورص) فرأت أننا مصيبون من حيث المبدأ . ولكنها تخشى من الوجهة العملية كثرة النفقات على أصحاب القضايا كثرة لا تدعو إليها الضرورة . لأن الفلاح في رأيها يفهم قضيته كل الفهم وإن كانت بغير لغته وإذا غاب عنه شيء أفهمه إياه المحامى

وأما الجورنال (دى كير) فرحبت بمطلبنا كترحيب غيرها . ثم عادت بعد يومين فاعترضت وخافت أن يؤدى ذلك إلى تثبيت قدم اللغة العربية ، وإلى المساس بما للمحاكم المختلطة من الصبغة الدولية . ومن ثم اشتغلت الأهالى بالرد على جميع الحجج التى أدلت بها الجريدة الأخيرة وما زالت بها حتى أقنعتها بأن المشروع لن يمس الصبغة الدولية للمحاكم المختلطة . وبقيت الأهالى تتابع الدفاع عن اللغة العربية على هذا النحو . وكان من ذلك مقال لها بعنوان :

اللغة العربية

ألم يجىء وقت التفكير فيها (١)

من علامات الحياة فى الأمة أن تعرف حقوقها فلا تفرط فى واحد منها . بل تسعى خلفها وتتمسك بأهدابها . أنظر إلى ماحدث أخيراً بشأن اللغة الإنجليزية فى المحاكم المختلطة . وقارنه بما يحدث بشأن اللغة العربية منذ وجدت هذه المحاكم إلى الآن .

لم تكن اللغة الإنجليزية من اللغات الرسمية فى المحاكم المختلطة ، ثم تقرر

(١) الأهالى ــ العدد رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩ / ١١ / ١٩١٣



الأهالي

١٣٣٦ — ١٩١٩

الأهالي تدافع عن اللغة العربية

منذ سنوات قريبة جداً أن تكون إحداهن . فما صدر هذا القرار حتى شعر أفراد الإنجليز بأن عليهم واجب إحياء هذا الحق الجديد . ولم ينتظروا أن تتقدم حكومتهم لإحيائه بل تقدموا هم فوجد منهم فى هذه السنوات القليلة محامون وخبراء تغلغلوا شيئاً فشيئا فى أعمال هذه المحاكم ، وبدأوا يرغمونها على معرفة اللغة الإنجليزية . حتى كان من أمر الخبراء أن قدم منذ أيام لأول مرة فى تاريخ المحاكم المختلطة تقريره بالإنجليزية . ولم يبال بأن القضاة لا يعرفونها ولما اجتمع هؤلاء لقراءته لم يسعهم إلا أن يحترموا إرادة كاتبه ، وأن يأمروا قلم الكتاب بترجمته .

وهكذا انتهز الكاتب هذه الفرصة ، ودعا إلى التمسك باللغة العربية فى المحاكم المختلطة . لأنها لغة البلاد الأصلية ، فهى أولى من الإنجليزية بأن تعامل فى المحاكم المختلطة بمثل هـــذه المعاملة . ولا ينبغى مطلقا أن تفرض الإنجليزية نفسها على هذه الجهات لتحل فيها محل العربيـة ، أى لتحرمها حق الوجود المشروع فى هذه المحاكم .

الاهالى والتعليم بوجه عام

كان من رأى محرر الأهالى ــ وهو هنا عبد القادر حمزة ــ «أن النهضة التى نهضتها الأمة فى التعليم لا تزال ناقصة من جميع الوجوه . ولا ريب فى أن النظر فى هذا النقص والعمل على سده من أول واجبات الوطنى الذى يريد الخير لأمته وبلاده . وعهدى بسراة المصريين كراما تغنيهم الإشارة عن العبارة» (١) .

ثم قال بعد ذلك : « إن الأمة التى لا يقرأ ولا يكتب فيها أكثر من نسبة

(١) الأهالى ـــ العدد رقم ١٤ بتاريخ ١/٣ /١٩١٠ .

سبعة فى المائة لا يمكن أن تكون قد أخذت حاجتها من التعليم . فلماذا وعدد المتعلمين فيها على هذه النسبة من القلة بدأنا نجد فيها المتعلمين العاطلين ؟

يرجع — ولا ريب — جزء من ذلك إلى جوهر التعليم نفسه . إذ هو إما فى مدارس أميرية وإما فى مدارس أهلية تضطر بالرغم منها إلى تقليد المدارس الأميرية . والتعليم الأميرى لم يرد — ولا يزال إلى اليوم — إلا تخريج موظفين للحكومة . وليس فى وسع هذه أن تزيد فى عدد موظفيها كلما زاد عدد المتعلمين . فالنتيجة الطبيعية هى أن يكثر المزدحمون على الوظائف(١)

ثم دعت الأهالى إلى العناية بتدريس الدين فى المدارس ، وبإدخال العلوم الحديثة فى الأزهر(٢) كما دعت كذلك إلى العناية التامة بتدريس التاريخ المحلى أو القومى(٣) وبالتعليم الزراعى(٤) وبالتعليم الصناعى(٥)

ثم عادت الأهالى إلى الكلام فى مراحل التعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية فمرحلة التعليم العالى أو الجامعة ثم طالبت بمجانية التعليم(٦). كما طالبت بزيادة الإعانة التى تدفعها الوزارة للجامعة(٧) .

ثم دعت الأهالى أخيراً إلى ضم جميع المدارس الابتدائية إلى مجالس المديريات حتى يصبح التعليم الابتدائى كله فى يد الأمة فوق ما فى يدها من التعليمين الزراعى والصناعى . وبذلك تتفرغ نظارة المعارف للمدارس الثانوية والمدارس العالية ٨) .

---

(١) الأهالى	—	العدد رقم	١٨٩	بتاريخ	١٩١١/٢/٥
(٢) »	—	»	١٩٣	»	١٩١١/٦/٩
(٣) »	—	»	١٧٧	»	١٩١١/٥/٩
(٤) »	—	»	٢٠٦	»	١٩١١/٦/٢٥
(٥) »	—	»	٤١٧	»	١٩١٢/٣/١
(٦) »	—	»	٩٦١	»	١٩١٣/٢/٢٢
(٧) »	—	»	٩٦٦	»	١٩١٣/١٢/٢٨
(٨) »	—	»	٥٢٥	»	١٩١٢/٧/١٤

كما لفتت الأهالى مجلس شورى القوانين إلى مسألة هامة ، هى مراقبة التعليم الأهلى بكل دقة وقالت إن هذه المسألة يجب أن تدرس بعناية تامة (١).

ورحبت الأهالى فى نهاية المطاف بالتقدم الذى طرأ على نظارة المعارف فبعد أن كانت منذ سنة ١٨٩٤ نظارة فرعية تابعة تبعية دائمة لنظارة الأشغال أصبحت الآن نظارة مستقلة بنفسها وكان من مظاهر استقلالها أخيراً أن أعيد إليها منصب وكالة المعارف . وانظر إلى الأهالى تقول فى ذلك بعنوان :

وكالة المعارف (٢)

لعل أعظم ما امتاز به التغيير الوزارى الجديد هو إحياء منصب وكالة المعارف بعد أن كان قد نسى وأهمل . ثم إسناده إلى رجل يعتبر عنوان الشبيبة المصرية همة وذكاء وعلما وهو سعادة على باشا أبو الفتوح الذى عرف فى النيابة عالما عاقلا ، وفى الإدارة مديراً يقظاً ولو لم يكن لسعادته إلا عمله فى مديرية اشتد فيها قلق الخواطر على أثر مؤتمر أسيوط لكفاه ذلك برهانا على نشاطه وكفاءته : ثم رجعت الأهالى بتاريخ هذا المنصب — وهو منصب وكالة المعارف — قليلا إلى الوراء فقالت :

كان آخر عهدنا بوزارة المعارف إبريل سنة ١٩٠٦ حين استقال سعادة أرتين باشا لأنه لم يرض أن يجتازه سعادة سعد باشا زغلول إلى النظارة وهو فى وكالتها من سنة ١٨٨٤ . فترك هذا المنصب من ذلك العهد . واستعيض عنه بترقية المستر دانلوب مستشاراً .

ثم يستدرك الكاتب قائلا :

على أننا نعترف بأن هذا النقص فى بناء نظارة المعارف لم يمنعها من النمو

---

(١) الأهالى — العدد رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩١٣/٣/١٠
(٢) » — » ٤٥٠ » ١٩١٢/٤/١٨

الواجب لمثلها حتى شهدنا حركة فى التعليم لم نكن من قبل شهدنا مثلها . شهدنا إحياء اللغة العربية وجعلها لغة التعليم . شهدنا كثيراً من معاهد التعليم كمدرسة محرم بك ومدرسة المحاسبة والتجارة . شهدنا الاهتمام بالتعليم الزراعى وترقية مدرسة الجيزة الزراعية وإنشاء مدرسة مشتهر . شهدنا إحياء عهد البعثات الأوربية وإحياء قلم الترجمة . وبالجملة لم تكن تمضى سنة إلا وللحكومة فى نظارة المعارف بنوع خاص إصلاح جديد وزيادة جديدة فى الميزانية .

ثم فى سلسلة المقالات التى كتبتها الأهالى بعنوان (مصر فى أربع سنوات بين المكسب والخسارة) وجدنا الأهالى تخص التعليم بقسط كبير من هذا الحساب الذى تقدمه للأمة . فكتب فى الحلقة الرابعة من هذه السلسلة المتقدمة تقول عن التعليم (١)

أربع وعشرون سنة حوربت فيها اللغة العربية فانهزمت وحلت محلها اللغة الإنجليزية . وشعرت الأمة بخطر هذه الهزيمة لا على اللغة وحدها بل على وجودها نفسها . فتحركت تريد أن تدفع عوادى السوء . وتردد صدى حركتها فى الوزارة فارتاح لها الأحرار . فتأهبت الوزارة الحرة لأن تصغى إليه . ولكن لورد كرومر ظن أن فى طوقه أن يقطع على هذه الحركة كل سبيل إذا هو سخر الجمعية العمومية لغايته . وكانت الجمعية إذ ذاك منعقدة . وكان من بين الاقتراحات المقدمة إليها اقتراح من سعادة الشيخ على يوسف صاحب المؤيد طلب فيه جعل التعليم باللغة العربية . فطمع اللورد أن ترفض الجمعية هذا الاقتراح لتقتل به كل ما تردد من أنفاس ذلك الصدى فى الوزارة بيد أن الجمعية العمومية قبلت الاقتراح . وعلمت بقبوله وزارة الأحرار . فالتوى على اللورد قصده وخابت أمنيته

---

(١) الأهالى — العدد رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩١١/٧/٢٥

وجيء على اثر ذلك بغورست فانقلبت الحال وبعد أن كانت القاعدة المضطردة أن تحل اللغة الإنجليزية محل العربية رأينا لأول مرة علوما أصبحت تدرس بالعربية، ثم سمعنا غورست يقول فى أول تقرير له: «إن أقصى المرغوب هو أن يكون التدريس على قدر الطاقة العربية. وهو المطلب الذى يجب على نظارة المعارف ان تسعى إليه والذى نسعى إليه أيضاً».

كانت العلوم كلها ماعدا العربية تدرس بالإنجليزية. وفى سنة ١٩٠٧ — أى على أثر تبديل عميد بعميد — بديء بتدريس الجغرافيا للسنتين الثالثة والرابعة بالمدارس الابتدائية باللغة العربية. وفى مفتتح سنة ١٩٠٨ أصبحت كل العلوم فى المدارس الابتدائية وعلما الحساب والهندسة فى المدارس الثانوية تدرس بالعربية. وفى السنة الثالثة بالمدارس الثانوية أصبحت العلوم الرياضية تدرس كذلك بالعربية. وقيل فى تقرير تلك السنة إن المراد أن يتصل تعليم سائر العلوم على هذا النحو بالعربية شيئاً فشيئاً

كان من الطبيعى أن تقوم فى وجه هذا العمل عقبتان كانتا فى الأربع والعشرين سنة الماضية لا يمكن اجتيازهما، فصارتا بعد ذلك مما يسهل تذليله واجتيازه.

أحدهما — قلة المعلمين الأكفاء.

والثانية — عدم وجود الكتب.

فأما الأولى — فقد اهتمت نظارة المعارف بها منذ سنة ١٩٠٧. وزيدت ميزانيتها لهذا الغرض.

وأما العقبة الثانية — وهى الكتب — فلأجلها أنشيء فى النظارة قلم الترجمة.

ظفرت الجمعية العمومية إذن بغايتها وأصبح التعليم كما طلبته وطنياً

فتطلعت إلى غاية أخرى هى أن تعرض على مجلس شورى القوانين كل لوائح التعليم ليكون له أن يراقبها ويبدى رأيه فيها . ففازت الأمة بهذه الأمنية أيضاً . وهكذا أصبحت للأمة رقابة على سير التعليم ، وإن تكن كلمتها فى هذه الرقابة لا تزال استشارية .

وبينما هذا الإصلاح فى التعليم يتم تدريجيا كانت مجالس المديريات تعطى ضريبة الخمسة فى المائة ، وتعطى الحق المطلق فى إنفاقها على التعليم بجميع أنواعه ، بعد أن كان يراد أن تضم الضريبة إلى ميزانيتها السنوية لتدخل فى سلطة نظارة الداخلية بحيث لا يكون لمجالس المديريات من أنواع التعليم إلا تعليم الكتاتيب .

وأشار الكاتب بعد ذلك إلى ما ربحته البلاد فى ميدان التعليم التجارى والزراعى ثم قال: ذلك إجمال ما كسبناه من إصلاح التعليم . وقد مر بك ما كتبناه من مقدمات الحكم الذاتى . فلم يبق إلا أن نقارن هذا الكسب بما خسرناه فى حرية الصحافة وما خسرناه فى الحرية الشخصية لنعلم أى الكفتين أرجح ؟ وهل كانت سياسة الوفاق أرفق بنا من غيرها أو أشد بطشا كما يقولون ؟

الفصل التاسع

الأهالى والحركة العمالية

منذ الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ تأسست فى مصر شركات أجنبية رأسمالية احتاجت إلى كثير من العمال الذين ازداد عددهم على مر الأعوام. وكان أمراً طبيعياً أن تحدث المنازعات الكثيرة بينهم وبين أصحاب الأعمال ومؤسسى الشركات. ثم كان لا مفر للحكومة من التدخل فى هذه المنازعات إلا ساءت العاقبة.

وفى سنة ١٩٠٨ نجح عمال الدخان بعد إضرابات كثيرة قاموا بها فى أن يؤلفوا لأنفسهم نقابة ينتمون إليها ويعملون بتوجيهها. وحذا حذوهم فى ذلك عمال الترام. ثم تألفت نقابة ثالثة من أصحاب الصناعات اليدوية فى سنة ١٩٠٩

ولم يكن من الغريب أن تجد الحزب الوطنى يتنبه منذ يومئذ إلى خطورة هذه الطبقة الجديدة التى ظهرت فى المجتمع المصرى وهى طبقة العمال. وأخذ يشجعهم فى الحركات التى قاموا بها ضد الشركات والمؤسسات. ومن ذلك التاريخ ارتبطت الحركة العمالية فى مصر بالحركة الوطنية وحركة التحرير القومى.

ثم تنافست الأحزاب السياسية كلها فى إظهار العطف على العمال، والاعتماد عليهم فى تنفيذ الخطط السياسية ونحو ذلك.

أما صحيفة الأهالى فكان من الطبيعى أن يكون لها موقف خاص بإزاء العمال. فما هو هذا الموقف الذى اتخذته لنفسها من هؤلاء؟

بدأت الأهالى منذ صدورها فى الأسبوع الأول من حياتها تظهر الاهتمام بحركة العمال . فنشرت مقالا بعنوان (اعتصاب العمال)[1] شجعت فيه العمال على اعتصابهم ، وقالت إن الاعتصاب حق من حقوقهم « لا ينكره إلا كل متعصب مستبد » . وقالت كذلك إن العمال قبل أن يهتدوا إلى هـــذا الحق مستضعفين فى نظر أصحاب العمل الذين كانوا يحتقرونهم ويقللون من شأنهم .

ثم نشرت الأهالى بعد ذلك بثلاثة أيام مقالا آخر بعنوان (اعتصاب العنابر) (٢) جرت فيه هذا المجرى .

وكانت كل هذه المقالات تعليقا على اعتصاب عمال العنابر . ثم أعلن عمال الترام اعتصابهم أيضاً فى أواخر سنة ١٩١٠ . واستمر الاعتصاب إلى سنة ١٩١١ . فإذا بصحيفة الأهالى تقف وراء العمال مدافعة عن حقوقهم مشجعة لهم على المضى فى الإضراب . وتنبه أصحاب العمل إلى الخطأ الذى يقعون فيـــه عندما يختزنون الكثير من أجور هؤلاء العمال ويغتصبونها لأنفسهم ، فتزداد بذلك أرباحهم وأرباح الشركات التى قاموا بإنشائها (٣) . ثم اتبعت الأهالى ذلك بنشر خبر مفصل لمراسلها فى العاصمة قالت فيه : (٤)

اشتدت الأزمة بين عمال الترام والشركة اشتداداً لم تر له مصر مثيلا فى كل اعتصاب حدث فيها من عهد وجود هذه الروح بين طوائف العمال . اعتصب عمال الترام فأضربوا عن العمل لأنهم كانوا يطالبون بحق كان من واجب الشركة أن تتنازل لهم عنه من تلقاء نفسها لو أنها تجارى الشركات الكبرى التى تعرف قدر العمال ، وتعلم أن مكاسبها لا ترد لخزائنها إلا من

---

(١) الأهالى : العدد رقم ٣ بتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٩١٠
(٢) « « ٦ « ٢٥ / ١٠ / ١٩١٠
(٣) « « ٢٣٧ « ٣١ / ١١ / ١٩١١
(٤) « « ٢٣٩ « ٢ / ٨ / ١٩١١

أيديهم وبفضل عرق جبينهم . ولكن الشركة ضنت بكل أرباحها ، ولم تجعل للعمال منها إلا أصغر نصيب . إذا هموا بالاعتصاب احتقرتهم وأهملتهم ، وتركتهم يعملون كما يريدون ، ظناً منها أنهم لا يلبثون أن يعدلوا عن رأيهم كما حدث فى العام الماضى . ثم عمدت إلى التهديد حتى ليقول وكيل إدارتها لبعض مخبرى الصحف أن العمال لن ينالوا حقاً ، ولن ترى الشركة تجيبهم إلى مطالبهم ولو تعطلت قطاراتها أربعة أشهر .

عمدت الشركة إلى التهديد بعد سكوت طويل لأن المكسب الوافر — وقدره ألف ومائتان جنيه فى كل يوم — بدأ يضايقها أن تخسره من أجل حركة عمال كانت تحسبهم من سقط المتاع على أن الاتحاد العام لم يتعطف على حركة من حركات العمال قدر انعطافه على هؤلاء المعتصبين اليوم فهو يباركهم ويدعو لهم سواء فى المنتديات العامة أو فى المجالس الخاصة لأنه يشعر بالغبن الواقع على كواهلهم . . . إلى آخر ما قال

بعد ذلك بأربعة أيام نشرت الأهالى مقالا بنفس العنوان وهو :

اعتصاب عمال الترام

مسلك الحكومة وهل تلام فيه (١)

« درجنا منذ عشرين أو أكثر من السنين على كلمة واحدة هى الحكومة — نجعلها دائما وفى كل شىء موضعاً لسوء ظننا ، وهدفا لمطاعننا ، أحسنت أو أساءت ، فعلت الواجب أو لم تفعل . ولقد نكون فى بعض الأحوال نعلم كل العلم إلا لوم على الحكومة ، أو أنها لم تفعل إلا واجباً تلام إذا هى قعدت عنه . ولكنا مع ذلك نغضى إغضاء المتجاهل ، ونمضى فى سبيلنا سبيل اللوم والطعن — ظناً منا بأنه علينا أن نربى أنفسنا على كراهية الحكومة التى نكره شكلها ، ونكره على الخصوص العامل الأجنبى الذى يختفى وراءها .

(١) الأهالى — العدد رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩١١/٨/٦

هذا هو اعتصاب عمال الترام وقفت الحكومة فيه من قبل ومن بعد موقف حكومة تعرف واجبها ، وتحترم لكل ذى حق حقه . دخلت بين العمال والشركة ، وحاولت ما أمكنها أن توفق بين الفريقين ثم إذ عجزت عن التوفيق ، وأضرب العمال عن العمل وقفت موقف الحيدة من جانب ، ورعت حرية المصريين من جانب . ثم سهرت على الأمن العام تمنع أن يكدره مكدر أو يقلقه مشاغب . حتى إذا أعلنت الشركة أن عندها غير المصريين عمالا ، ودعتها إلى حمايتها الحماية الواجبة لكل فرد ولكل عمل لبت دعوتها وقامت تنصح العمال وتحذرهم كى يبعدوا عن مخازن الشركة بالحسنى . فلما لم يفد نصح ولا تحذير أخذت تهدم بيدها سرادقهم فغضبوا واعتدوا ، فقابلت العدوان بالمثل أو أشد . وكانت تلك المعركة التى لم تسل فيها دماء العمال حتى سبقتها دماء الجنود .

تلك هى مواقف الحكومة فى كل مواقف الاعتصاب . فلا أدرى كيف وبأى حق تحمل الصحف عليها هذه الحملة الظالمة ؟ إن الذين يلومون الحكومة على حمايتها للشركة بالقوة إنما ينكرون أولا حرية العمل وثانيا واجب الحماية لكل فرد ولكل عمل .

للعمال إذن أن يضربوا . هذا حقهم وحق حريتهم الشخصية لا ينازعهم فيهما أحد . بل هم حينما يشكون ويضربون يستجلبون عطف كل ذى شعور . لأنهم من فئة يرهقها ويستبد بها رأس المال .

هذا كله صحيح . ولكن هناك حق آخر — حق الشركة فى العمل وحق الجمهور فى الانتفاع بهذا العمل وهما حقان يجب على كل حكومة أن تحميهما . وإلا لم يبق معنى لوجودها ولا لجبايتها الضرائب من الناس .

وظاهر أن حق العمال فى الاعتصاب وحق الشركة فى العمل لا يتعارضان . بل هما ينفصلان كل الانفصال . فللعمال أن يطالبوا الحكومة بحماية حقهم

فى الاعتصاب ولكن للشركة ولكل إنسان أن يطالب بحقه فى العمل . فاذا ما تعرض أحدهما للآخر وحاول أن يتخذ من تعرضه وسيلة لإكراهه على شيء لا يريده وجب على الحكومة أن ترد المعتدى — إن لم يكن بالحسنى — فبالقوة .

يقولون كان على الحكومة قبل أن تحمى الشركة فى العمل أن تستوثق من كفاءة العمال الجدد كلا — ليس على الحكومة شيء كهذا إذ الشركة هى وحدها المسئولة عن نتائج عملها وليس لحكومة أن تتدخل تدخلا كهذا إلا إذا ثبت بالفعل أن الشركة عاجزة عن القيام بعملها على الوجه النافع . وبعد أن تتبين ذلك لا قبله يحق لها أن تتدخل وتمنع الضرر باسم الجمهور ، ورعاية للمنفعة العامة .

يقولون أيضا ويقول معهم قوم عرفوا بالأحقاد والدسائس — إن الحكومة أطمعت العمال بما أظهرت من الرفق بهم . ثم أخذتهم بغتة أخذ عزيز مقتدر . كلا — وإنما تركت لهم حرية الاعتصاب التى لا ينازعهم فيها أحد .

يقولون أخيراً إن الحكومة اشتدت فى رد العدوان — عدوان عمال مسالمين عزل من السلاح . ولعل فى هذا القول شيء من الصحة ولكن التحقيق لا يزال مفتوحا . فصواب أن ننتظر حتى يتم التحقيق لنعلم مقدار هذه المسئولية

يخيل إلى أن الذين يحملون على الحكومة ، ويلقون عليها تبعة الدماء التى سالت إنما ينساقون بدافع الإشفاق على عمال مهما طمعوا ومهما زيدت رواتبهم لحالتهم دائماً تستوجب العطف والاشفاق . ولكن الاشفاق غير الحق . وإذا طلب من الجمهور أن يغلوا فى إشفاق فالذى يطلب من الحكومة دائما أن تغلب رعاية الحق ورعاية النظام على كل إشفاق .

لقد كنت مع الذين كانوا مع الحكومة فى حادثة طنطا . ولا أزال عليها فى جميع القوانين الاستثنائية التى حجرت بها على حرية الصحافة وعلى الحرية

الشخصية . ولزملائى المشاركين لى فى تحرير الأهالى كل يوم حملة على الحكومة فى مسائل التعليم والصحة والزراعة وغيرها . ولكنى لست مع الذين يلومون الحكومة على مسلكها فى هذا الاعتصاب . ويقينى أن كل من يتنزه عن الغرض ولا يحكم عواطفه يرى ما أراه » .

انتهى المقال

عجيب أمر هذا المقال . فقد أعطى فيه عبد القادر حمزة للعمال حق الاعتصاب . كما أعطى للشركة حق حمايتها من العمال والاستغناء عنهم متى أرادت . وأعطى للحكومة حق رعاية الأمن والنظام والدفاع عن حرية العمل ، وإن أفضى ذلك إلى استخدام الشدة والعنف فى معاملة القائمين بحركة الاعتصاب وأنكر على الصحف الوطنية حملتها على الحكومة فى سلوك هذا المسلك .

ولكن يبدو للقارىء أيضاً أن الغرض الرئيسى من هذا المقال هو الدفاع عن الحكومة — وهى هنا حكومة محمد سعيد باشا . وأن حرص الكاتب فى خاتمة المقال على أن يظهر بمظهر الرجل المحايد الذى يقول للحكومة ما لها ، ويقول كذلك ما عليها .

على أن هذا المقال يدل فى جملته على ذهنية كاتبه ، ويشير إلى واقعيته ويبرهن على سياسة الاعتدال التى صدر عنها فى هذه الصحيفة .

* * *

شعرت الأهالى بعد ذلك أنها أنصفت الحكومة ولكنها لم تأخذ بعد فى إنصاف العمال . فكتبت فى اليوم التالى مقالا بعنوان

واجب الحكومة بعد الاعتصاب (١)

انتهى اعتصاب القاهرة . وفشل اعتصاب الإسكندرية ، وقد أدت الحكومة فيهما كل ما يجب لحرية العمل بقى على ما أظن شىء آخر بقى أن

---

(١) الأهالى — العدد رقم ٢٤٤ بتاريخ ٨ / ٨ / ١٩١١

تنظر الحكومة نظرة عظة واعتبار فى مشكلة اجتماعية لم يكن لنا بها عهد .
. قد بدأنا نشعر بدبيبها منذ سنوات حتى تجسمت وظهرت الظهور كله فى العام الماضى وفى هذا العام . بقى أن تحمى الحكومة حماية قانونية ضعف العمال أمام قوة المال ، والمال فى بلادنا أجنبي يأخذ أضعاف أضعاف ما يعطى .

أصاب صديق يوسف البستانى إذ قال : إن تتطلع مصر إلى رقية الصناعة ووقوع الحوادث التى جرت حتى الآن يكفيان فيما أظن لعدول الحكومة عن الاكتفاء بالتوسط ، ولخروجها إلى مجال أوسع من الموقف الضيق الذى أوقفت فيه نفسها .

وأصاب المؤيد الأغر إذ طلب أن يوضع قانون يوقف شره الشركات الأجنبية ويصون حقوق العمال . أصاب الإثنان ولمس كل منهما موضع جرح فى الأمة يجب أن يعالج . والمال فى كل زمان ومكان قوى مستبد . والعمال ضعاف لخلو يدهم ولحاجتهم . وما من قوى مستبد إلا ودأبه الطغيان ولا ضعيف إلا والحاجة تزيده ضعفاً وترهقه عسراً . وما كانت الحكومات إلا لتقف بين قوى وضعيف ، وظالم ومظلوم ، تزجر أحدهما وتحمى الآخر . ولكن الحكومة لا تجسر ولا يحق لها أن تقف فى شيء بين عامل وصاحب مال إذا لم يكن وقوفها مشروعا . وبعبارة أخرى إذا لم يكن فى يدها قانون تعمل باسمه وتلزم كلا من العامل وصاحب المال احترامه لذلك رأينا حكومتنا لا تملك إلا أن تتدخل بالحسنى بين العمل والشركة . فإن هى استطاعت التوفيق حمدت سعيها وأن هى لم تستطع خرجت تنفض كفيها ووقفت مكتوفة اليدين لا ترى غير الحرية المطلقة تحافظ عليها لكل من الفريقين والأمن العام تسهر عليه وتمنع أن يكدره أحد .

لو أن فى يد الحكومة قانونا يحدد ساعات العمل مثلا بنهاية عظمى ونهاية صغرى لاستطاعت أن تطالب الشركات باحترامه . ثم لو أن هذا القانون

يلزم الشركات بإنشاء صناديق تعاونية للعمال أو لعائلاتهم على نحو ما حين يصابون فى خدمتها — لو أن كل ذلك تم فى قانون مسطور لوجدت الحكومة سبيلها إلى العمل ولكان لها على ما أظن موقف غير الذى رأيناه .

تكاد لا تخلو بلد فى أوربا من أمثال هذا القانون . وها نحن شعرنا منذ ثلاثة أعوام بالحيف الذى يصيب عمال معامل الحليج ، ووضعنا لحمايتهم قانونا خاصا فلم لا يكون لغيرهم ما لهم ؟ ولم لا يعم ذلك القانون الخاص ليحتمى به كل العمال والصناع .

فاذا لم تستطع الحكومة أن توجد هذا القانون فى وقت قريب فإنها تستطيع على الأقل أن تضع للشركات والعمال نظاما من نظامات التحكيم قضائيا كان أم إداريا يلجأ إليه العامل المظلوم كما تلجأ إليه الشركة إذا ظلمت . وإلا فإن بقيت الشركات مستبدة بقوة أموالها فى ضعف العمال ، تحملهم من العمل فوق الطاقة البشرية ، وتتحكم فى أجورهم وفى عقابهم بالغرامات ، حتى إذا ضجوا أو استغاثوا طردتهم وأبدلت بهم غيرهم — إن بقيت كذلك وبقيت واجدة قوة الحكومة كلما طلبتها لحمايتها وحماية شرها فانا مقبلون على خطر اجتماعى شديد تتحمل الحكومة وحدها تبعته منذ الآن

* * *

وعاد محرر الأهالى فألح إلحاحا شديدا فى طلب قانون للعمال فكتب بعنوان:

قانون العمل

حتى لا تنسى الحكومة (١)

جاء فيه « أجمعت الصحف على أثر اعتصاب عمال الترام فى القاهرة وأجمع الناس على ضرورة قانون يضع حداً لاستبداد الشركات . فكان حقاً على الحكومة أن تفكر فيه وأن تعمل لإيجاده .

---

(١) الأهالى — العدد رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩١١/١٠/٨

سمعنا إشاعات كثيرة تردد فى وقت من الأوقات بأن أولياء الأمــــور يفكرون فى ذلك القانون ويرون أن الحالة داعية إليــه ثم لم تلبث تلك الاشاعات أن تبددت ، ولم يلبث أولياء أمورنا أن صرفتهم المشاغل عن هذا الموضوع . ولسنا نحب أن يقال إن رجالنا تصرفهم المشاغل السياسية عن معضلة اجتماعية كمعضلة العمال .

وإذا كانت البلاد التى كل شركاتها وطنية لا تتعدى ثروتها العامة أرضها وناسها قد رأت ضرورة هذا القانون ووضعته — فهل نغفله نحن وكل شركاتنا أجنبية وثروتنا العامة ذاهبة إلى غير أرضنا وناسنا ؟

من تحصيل الحاصل أن يدلل الانسان على ضرورة عرفتها وشعرت بها الحكومة نفسها . ولكن واجب أن نذكر الحــــكومة كلما نسيت . فعساها ذاكرة ، وعساها بعد اليوم متقدمة إلى العمل المنتظر .

الفصل العاشر

الأهالى فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى

كانت أسرة التحرير فى الأهالى تضم رجالا آخرين فيما عدا صاحب الجريدة منهم : أحمد رفعت ، وبكر لطفى ، وتوفيق على ، وكتاب آخرون كانوا يوقعون بإمضاءات مستعارة . ومنهم من كان يوقع باسم (طارق) . ومنهم من كان يوقع باسم (قارىء) أو (كاتب) أو (مصرى) أو (فلاح) وهكذا .

غير أن كاتبا واحداً هو (سليمان فوزى) كان أكثر هؤلاء مثابرة على الكتابة ، وكان يتخذ لنفسه طابعاً خاصاً هو الطابع الاجتماعى .

كتب أعضاء أسرة التحرير أول عهد الأهالى بالصدور فى موضوعات اجتماعية كثيرة منها : موضوع تعدد الزوجات ، وموضوع الفلاح ، وموضوع النقابات الزراعية ، وموضوع المضاربات ونحو ذلك

كما كتبوا جميعاً فى الأخلاق . فحاربوا عادة التواكل وعدم الاعتماد على النفس ، وحاربوا الأوهام والخرافات ، وحملوا حملة قاسية على المرابين . كما دعوا فى مقالاتهم كذلك إلى نشر ما سموه (بروح العمل) .

وشجعوا على المخاطرة بالنفس والمغامرة بالمال فى سبيل الأغراض الكبرى . وعالجوا مشكلة الأحداث وما يصدر عنهم من إجرام . وتحدثوا كذلك عن القتل السياسى وما ينجم عنه من أضرار . وسخروا من انتشار المقاهى ، ونظموا حملات عنيفة ضد انحراف الصحف ودور التمثيل التى تسمح بنشر الروايات الغرامية الخليعة ، وتعرض على الشباب صوراً من حيل اللصوص والأفاقين ونحوهم . كما أبدت خوفها الشديد من الآثار الرديئة التى

تنجم عن مثل هذه الروايات التى تخاطب الغرائز الخبيثة فى الإنسان[1] .

على أن أموراً ثلاثة من أمور المجتمع استأثرت باهتمام الأهالى :

أولها — موضوع السفور والحجاب .

والثانى — موضوع القوانين من الزاوية الاجتماعية الخالصة .

والثالث — وهو الأهم — موضوع الفلاح .

فى (الأول) تحدثت الأهالى عن تحرير المرأة . واختلف محرروها فى ذلك . فمنهم من كان يؤيد الحجاب ، ومنهم من كان يؤيد السفور . ومنهم من أباح العمل للمرأة . ومنهم من قال بقصرها على وظيفتها الطبيعية وهى الأمومة . ومعنى ذلك أن الأهالى وقفت من هذه المشكلة موقفاً وسطا بين (الجريدة) لمحررها أحمد لطفى السيد — وكانت تدعو صراحة إلى تحرير المرأة ، (واللواء) لصاحبها مصطفى كامل وكانت تقف صراحة ضد كل ذلك .

أما موضوع (القوانين من الزاوية الاجتماعية البحتة) فقد كان عبد القادر حمزة ضد الامتيازات الأجنبية — كما نعرف — وهى الامتيازات التى تفرق بين طائفتين فى المجتمع هما : طائفة السكان الأصليين من أصحاب البلاد ، وطائفة النزلاء الأجانب . وفى مقال له بعنوان « صورة مشوة للعدل »[2] كتب يقول :

رضينا مكرهين بالامتيازات الأجنبية . ورضينا أن يجعل الأجانب من تساهلنا وكرم أخلاقنا فى وقت من الأوقات شرعاً يبدل العهود والعقود ، ويزيد الامتيازات أثقالا على أثقال . رضينا كل ذلك واحتملنا أن يجرم فينا وفى أرضنا مجرمهم فلا تناله إلا محاكمهم خلافاً لكل قواعد العدل ، وخلافا لعهود الامتيازات أفلا يرضى إخواننا أن يعدلوا فى مجرميهم ليعملوا معنا

---

(1) الأهالى — العدد رقم ٥١١ بتاريخ ١٩١٢/٦/٢٧ .

(2) » » » ٣٢٣ » ١٩١٢/١١/١٣ .

على راحة البلد التى أصبحت منافعهم فيه مساوية لمنافعنا ، ثم ليكونوا قدوة نقتدى بها فى حب العدل وكراهة الجريمة ؟

وأما الثالث — وهو موضوع الفلاح — فقد أفاضت الأهالى فى الحديث عنه دفاعا عن طبقة الفلاحين الذين أصبحوا فريسة للأجانب ، يستغلونهم أقبح استغلال ، وينتهزون كل فرصة لتجريدهم من الأرض التى يأكلون منها الخبز .

ولقد كانت الحسنة الوحيدة للاحتلال فى هذا الميدان هى الإفراج عن خمسة أفدنة فى قانون تحدثنا عنه من قبل . وكتب عبد القادر كثيراً فى تشجيع هذا القانون . ومن ذلك على سبيل المثال :

حماية الفلاح(1)

صحيح أن الفلاح أسير للأجنبى بعد أن كان أسيراً للميرى وما يأخذه (الميرى) باق فى البلد . أما ما يأخذه الأجنبى فغير عائد إليه . وذلك هو الاستعباد الاقتصادى الذى لم تعرف العصور المظلمة أشد منه ظلماً وأبلغ تضييقاً

تعرف أوربا نوعاً مطلقاً من هذا الاستعباد تسميه (رق القرن العشرين) . وتقوم الاشتراكية كلها من أجله . تعرف أن صاحب المال يستأثر بأكثر مما ينال العامل . ومع أن صاحب المال والعامل فيها أهل وطن واحد ، وكل ما يستأثر به أحدهما باق فى وطنه عائد نفعه على المجموع فهى تسمى ذلك رقا . وعلى هذا الرق الملطف تقوم الاشتراكية وتقوم الاعتصابات .

فان كانت أوروبا تسمى هذا الاستئثار القليل رقا ينشىء له العلماء مذهباً اشتراكيا ، وتضع من أجله الحكومات الحرة أشد القوانين تحكما فى حرية التعامل — فماذا نسمى نحن رق فلاحنا الأجير فى أرضه ، الذاهب أكثر

(1) الأهالى — العدد رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩١٢/٦/٢٩ .

كذه ، لغير أهله وأهل بلده ؟ بماذا نسمى هذا الرق ، وماذا من القواعد التحكمية يجب أن تضع حكومتنا دفعاً لشرها ؟ .

نريد أن نعرف إلى أى حد بلغ هذا الرق ؟ أنظر ما يقوله الآن هؤلاء الذين أفزعهم أن يحمى القانون جزءاً من ثروة الفلاح . يقولون : سيهب الدائنون إلى اقتضاء أموالهم بلا هوادة ولا إشفاق فيخرج الفلاح صفر اليدين عارى الكتفين ، ويكون القانون قد أراد أن يحميه فأضاعه . أنظر كيف يقولون إنهم هم المُلاك فى الحقيقة ، وأن الفلاح أجير يكفى أن يعبسوا فى وجهه يوما واحداً ليطاردوه ويشردوه . ولعمرك ما يجزعهم أن يكون مطروداً . بل إن الذى يفزعهم أن يزول الغشاء الكاذب غشاء الملكية الموهومة للفلاح ، فيزول من صدره شعوره بالعمل لنفسه . ومصلحتهم فى أن يبقى مخدوعاً بهذا الشعور .

هكذا يقولون ليصوروا المشروع قاضيا على الفلاح وسنرى أن ليس فى كل هذا الذى يقولونه شىء صحيح يخشاه الفلاح أو يمتعض منه المالى المستقيم.

الأهالى فى المجال الاقتصادى :

وهذه جولة أخرى من جولات عبد القادر فى ميدان الاقتصاد تتجلى لنا بوضوح فى دعوته إلى إنشاء البنك الأهلى(١) ، وإلى تشجيع شركات التأمين(٢)، وإلى العناية بالنقابات الزراعية ونحو ذلك.

غير أن أشد ما تحمس له عبد القادر من كل ذلك هو لفت أنظار المصريين إلى الاهتمام بشئون الصناعة إلى جانب الزراعة. ولم لا يتجه المصريون إلى الصناعة وفى بلادهم ثروات كبيرة كزيت البترول والفوسفات وغيرهما من المعادن التى تقوم عليها الصناعات فى أوربا . قال تحت عنوان :

---

(١) الأهالى ـ فى الأعداد ٩٣ و ٣٨٠ و ٣٨٣ .

(٢) الأهالى ـ العدد رقم ٥٣ والعدد رقم ٤٧٧ .

الثروة الجديدة(١)

أى عار وأى انهزام أكبر من أن تكون هذه الثروة التى نرى بأعيننا قيمتها فى البلاد الأخرى ثمرة من ثمرات أرضنا، وهدية أهدتنا إلينا الطبيعة. ثم يظفر بها الغير وننظر إليه وإليها ولا نجد فى أنفسنا قدرة على أكثر من عين تبكى ولسان يتحسر. لقد كفانا ما بكينا على قناة السويس، ثم على أموالنا التى تذهب وتذهب جزافاً، ثم على زرعنا الذى نشقى فيه العام كله ونخرج منه كأن لم نحرث ولم نزرع. كفانا كل هذا البكاء. وكفانا ما مضى فلنحي فينا اليوم روح العمل، ولنقو عزيمة الإقدام إذا أردنا ألا تفر من أيدينا هذه الثروة الجديدة. ولعمرى أنها آخر ما تدخره مصر. فإن نحن أضعناها بعد الذى ضاع فعبثاً نحاول أن نحيا، وعبثاً نطمع ألا نكون أجراء.

أعرف أنه شىء لم تألفه نفوسنا. وأعرف أن القوم الذين لا تتجه هممهم إلى شركة زراعية واحدة – والزراعة كل عملهم وكل ثروتهم – يبعد أن تتجه هممهم إلى عمل لم يألفوه، ولم يميزوا إلى الآن حلوه من مره. ولكن هل يكفى ذلك سبباً لترك ثروتنا تضيع من أجلنا؟.

ليس واجباً على الفرص مع الأسف أن تقف بأبوابنا حتى يشتد عضدنا وتسمو هممنا. بل علينا نحن أن نحث لها المطايا ونشحذ العزائم. وهى هى فرصة إن فقدناها وتركناها تمر فلسوف نغص بها ولسوف نندم حين لا يجدى الندم.

لا نتوهمن أن الفوسفات وزيت البترول اللذين فازت بهما شركتان أجنبيتان هما كل ما تدخره بلادنا من المعادن كلا – فلقد دلت التجارب الأخيرة على أن منطقة المعادن تبتدىء على بعد مائة وخمسة وعشرين ميلا من القاهرة ولا تنتهى إلا فى السودان. تلك حقيقة عرفتها حكومتنا فأنشأت منذ سنة ١٩٠٤ مصلحة خاصة بالتعدين. وقال مستر ويلسن مدير هذه المصلحة فى تقرير

---

(١) الأهالى العدد رقم ٤٠٩ بتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩١٢.

نشره فى ١٣ يناير سنة ١٩١٧ . « تؤيد المعلومات التى جمعت فى السنة الماضية الرأى الذى أبديته فى تقريرى السابق وهو أن كل الدلائل تدل على ترقى صناعة التعدين وأقسامها فى المستقبل . فهناك مناجم قديمة وكثيرة تبتدىء على بعد ١٢٥ ميلا من القاهرة جنوباً ، وتنتهى إلى حدود السودان ولا تحتاج إلا لمن يدير العمل فيها » .

وعلى سواحل البحر الأحمر الآن شركات كثيرة غير شركة البترول والفوسفات أعرف منها واحدة فى (زيتية) أو جبل الزيت ، وأخرى فى جزيرة (جوبل) كلها تجد وتبحث وسوف توفق إلى ما تريد ونحن قاعدون .

على أن هناك غير سواحل البحر الأحمر شبه جزيرة سيناء التى لا تزال ظاهرة فيها بقايا مناجم القدماء الخ .

أعرف أن من أغنيائنا من ينفقون فى ملاهى أوروبا قناطير الذهب كل عام. ثم أعرفهم بعد بضع سنوات يطوق الدين أعناقهم ، فيريدون أن يعصروا الأرض وهى لا تعصر . فماذا لو توجهوا ببعض ما ينفقون إلى هذه الثروة الجديدة ، فحفظوا بعضا منها فى بلادهم ، وقدموا برهاناً صحيحاً على رشد أمتهم .

وددت لو أن كل أغنيائنا كانوا معى حين رأيت فى (جمسة) وفى (سفاجة) مدير شركة البترول ومدير شركة الفوسفات — إذن لرأوا كيف ينصرف رجال يملكون الملايين من الذهب إلى العمل ، وكيف يهجرون المدن ونعيمها والملاهى وملاذها ويفارقون أهلهم وخلانهم ليعيشوا فى أرض قفراء جرداء لا مؤنس لهم فيها غير « فعلة قنا » ولا ملهى غير حفر الآبار ، ولا نعيم إلا الروائح التى تزكم الأنوف .

هؤلاء هم رجال العمل . وهم هم الذين تنهض على أكتافهم الأمم (١)

---

(١) كان عبد القادر حمزة فى رحلة مع الخديوى عباس إلى تلك البلاد التى أشار إليها فى هذا المقال .

وما دمنا نتحدث عن جولة الأهالى فى الميدان الاقتصادى فلا ينبغى لنا أن ننسى إلحاحها المستمر فى ضرورة العناية بخزان أسوان ، والدعوة إلى تعلية هذا الخزان . وبخاصة بعد أن طغت مياه النيل على « قصر أنس الوجود » وهو من الآثار الفرعونية القديمة التى تعتز بها مصر وعليها أن تبذل كل ما تستطيع من جهد فى سبيل صيانتها حتى تبقى على الدهر(١) .

وإذا كان الفلاح عاملا هاماً فى اقتصادياتنا فقد حظى بعناية الصحافة المصرية التى دافعت عن حقوقه ، وطلبت المزيد من هذه الحقوق ومن ثم وجدنا عبد القادر حمزة ، وسليمان فوزى وغيرهما من محررى الأهالى لا يألون جهداً فى هذا السبيل . فرحبت الأهالى ترحيباً عظيماً – كما رأينا – (بقانون خمسة الأفدنة) ونقلت أقوال الصحف الأجنبية فى تأييد هذا القانون . وردت ردوداً قاسية على النزلاء الأجانب فى مصر ممن اعترضوا بقوة على هذا القانون وطالبوا بإلغائه .

وما دامت النظرية الفردية فى الاقتصاد هى السائدة فى مصر إلى ذلك الوقت فقد بذلت الأهالى كل ما لديها من جهد فى تشجيع الشباب – والأغنياء منهم بنوع خاص – على المشروعات الأهلية والاشتغال بالأعمال الحرة ، فإنها أليق بهم ، وأعود عليهم بالربح اليسير من الوظائف الحكومية .

---

(١) الأهالى الأعداد : ٦٥٦ و ٦٦٦ و ٦٦٨ .

خاتمة الكتاب الأول

دور (الأهالى) فى التطور السياسى لمصر

أعلنت الأهالى فى ميثاقها الذى أخذته على نفسها فى العدد الأول من أعدادها أنها تتعهد بأمرين :

أولهما — احترام الأريكة الخديوية وحقوقها الشرعية المتوقف عليها استقلال مصر بمقتضى المعاهدة التى أبرمت فى سنة ١٨٤٠ .

ثانيهما — بلوغ الحكم الذاتى مبتدئة فى ذلك بالمطالبة بحق اشتراك الأمة مع الحكومة بالأمور الداخلية وذلك بإيجاد هيئة نيابية يكون لها القول الفصل فى تلك الأمور .

ثم وضعت الأهالى سياستها على أساس من هذين الشرطين وهى سياسة قامت على عدم الاعتراف بالاحتلال إلا على أنه حالة استثنائية طرأت على البلاد ، ولا دوام لها بحال من الأحوال . هذا من الناحية السياسية

وأما من الناحية الاجتماعية فقد أخذت الأهالى على نفسها كذلك أمر العناية التامة بكل ما يتصل بالتربية والتعليم ، وبكل مايتصل كذلك بالأخلاق وبكل ما يتصل أخيراً بأمر الزراعة والتجارة والصناعة وغيرها من الثروة المادية للبلاد

هذا هو العهد الذى قطعته الأهالى على نفسها منذ صدورها ، فماذا حققت من هذا العهد؟ وإلى أى حد استطاعت أن تلائم بين هذه السياسة من جهة والظروف العصيبة التى أحاطت بها من جهة ثانية ؟ ثم ما هى المكاسب التى كسبتها للشعب إما بقيادة منها للحكومة والشعب أو بانقياد منها للحكومة والشعب ؟

سنفترض عند الإجابة على هـذه الأسئلة أن القارىء يستحضر فى ذهنه صورة كاملة للحالة التى كانت عليها مصر قبل صدور الأهالى ، والحالة التى أصبحت عليها بعد صدور هذه الصحيفة . وسنفترض عند هذه الإجابة أيضاً أن القارىء يعلم أن القانون الصادر فى سنة ١٨٨١ قد أعيد العمل به فى سنة ١٩٠٩ — أى فى عهد غورست صاحب سياسة الوفاق مع الخديو . وقد كانت الصحافة إذ ذاك ماضية فى هجومها على الاحتلال البريطانى ، وذلك بتأثير من رجال الحزب الوطنى وعلى رأسهم محمد فريد .

ويعرف القارىء كذلك أن الصحف الوطنية التى كانت تصدر فى وقت صدور الأهالى تعددت وكان من أهمها : المؤيد ، واللواء ، والجريدة ، والعلم والشعب ، وهذا فضلا عن الأهرام والمقطم والوطن ومصر . وأوشكت كل صحيفة من هذه الصحف أن تكون لها سياسة خاصة بها أو تكون لها سياسة مقيدة بأغراض الحزب الذى تتبعه .

(فالأهرام) سياستها عثمانية مصرية . ولا تقصر فى الوقت نفسه عن محاباة فرنسا والدفاع عن مصالحها . ولا تهمل الدفاع عن المسألة المصرية فى أى وقت من الأوقات . وسياستها مع الحكومة مبنية على الاعتدال . فهى تقر بالحسن من الأعمال ، وتعتد عليها السيء من هذه الأعمال .

(والمؤيد) سياستها خديوية مصرية وطنية . جعلت نصفها للأمير ونصفها للجماهير . بمعنى أن دفاعها المستمر عن الخديو لم يقف حجر عثرة فى سبيل الدفاع عن المصالح المصرية والآمال القومية .

(واللواء) سياستها إسلامية وطنية . لأن صاحبها مصطفى كامل زعيم الحركة الوطنية من جهة ، ومؤمن بفكرة الجامعة الإسلامية من جهة ثانية .

(والجريدة) سياستها مصرية بحتة . فإذا كان للأمير صحيفته وهى المؤيد

والاحتلال صحيفته وهى المقطم . فإن للشعب المصرى صحيفته التى لا تنظر إلى السلطة الفعلية ممثلة فى الاحتلال ، ولا إلى السلطة الشرعية ممثلة فى الخديو . ولكن تقصر عنايتها على المصالح المصرية وحدها .

(والعلم) و (الشعب) كلتاهما من صحف الحزب الوطنى . وهما امتداد للواء ولسان للحزب الوطنى .

وأما (الوطن) و (مصر) فهما صحيفتان وطنيتان من صحف الأقباط كانتا فى بعض الأحيان ضالعتين مع الاحتلال . وإن كان ذلك لم يمنع الأولى منها بنوع خاص من الدفاع عن الشورى فى البلاد ، وعن حقوق النواب المصريين كلما تعارضت مع مصالح الإنجليز . وهى نفس السياسة التى كانت تتبعها قبل مجىء الاحتلال .

وأما (المقطم) فهو الصحيفة التى اعتمد عليها الاحتلال كل الاعتماد ، وخصها برعايته المادية والفنية حين آثرها بالأخبار والإعلانات التى تضمن لها الرواج .

فإذا وصلنا إلى (الأهالى) فإننا نجدها تميل إلى سياسة الاعتدال ومهادنة الاحتلال على الرغم من أنها لا تعترف به فى أية صورة من صوره . وهى إنما تقصد من وراء المهادنة إلى هدف واحد فقط ، هو الانتفاع بسلطة الاحتلال فى البلاد وتوجيهها دائما وجهة نافعة لمصر فى مجال الحكم الذاتى من ناحية ، ومجال التربية والتعليم والرقى الاجتماعى من ناحية ثانية .

من أجل ذلك وجدنا الأهالى تصرح فى مقالها الافتتاحى فى أول عدد من أعدادها – كما أشرنا إلى ذلك – بقولها أنها ستهدف إلى بلوغ الحكم الذاتى مبتدئة فى ذلك بالمطالبة بحق اشتراك الأمة مع الحكومة فى الأمور الداخلية ، وذلك بإيجاد من هيئة نيابية يكون لها القول الفصل فى تلك الأمور .

وانظر معى أيها القارىء إلى قولها (الأمور الداخلية) فإن معنى ذلك أنها أدركت فى أول الأمر أنها لا تستطيع المطالبة بحق الأمة فى مناقشة الأمور الخارجية.

والأهالى فى هـذا المطلب اليسير متمشية مع الواقع التاريخى لمصر فى تلك الظروف . وإن كانت قد أطلقت نفسها من هذا القيد فيما بعد ، ولم تقف فى المطالبة بالحقوق الدستورية عند هذا الحد . وذلك عندما تغيرت الظروف بعض الشيء ، وأنست الصحافة المصرية من نفسها قدرة ما على المطالبة بالمزيد من هذه الحقوق . ولم يـكن هذا بطبيعة الحال قبل بداية المرحلة الأولى من مراحل الثورة الشعبية الـكبرى سنة ١٩١٩ .

ونعود إلى موقف الأهالى من الاحتلال والحماية البريطانية فنقول : رأينا صحيفة الشعب لمحررها أمين الرافعى تؤثر الاحتجاب عن الجمهور عندما أعلنت الحماية . وحمدنا لها ذلك الموقف فى موضعه من سلسلة أدب المقالة الصحفية. ولـكن السؤال الذى يعرض لنا الآن هو ما يلى : هل الأصوب أن يفر الإنسان من الواقع دائماً — أم الأصوب — كما يقول عبد القادر حمزة — أن يكون من فضائلنا الوطنية أن نصادم هذا الواقع بشجاعة تامة ، ولا نفر منه حين لا يغنى الفرار شيئاً ؟ .

لقد آثر عبد القادر ضرباً آخر من ضروب الشجاعة غير الضرب الذى مارسه أمين الرافعى . آثر أن يواجه الواقع بنفسه ، وأن يهادن الاحتلال لمصلحة الوطن . ولهذا السبب كان يرحب دائماً بكل إصلاح من الإصلاحات التى قام بها الإحتلال ، كما كان يرحب دائما بكل حق من الحقوق الدستورية التى يسمح بها الاحتلال . وكان فى ترحيبه لهذه الحقوق يقول للمصريين دائماً: أذكروا أن هذه الحقوق حصلنا عليها بأيد إنجليزية ولم نحصل عليها بأيد مصرية . فلنقبل هذا القليل حتى يأتى الوقت الذى نحصل فيـه على حقوقنا بأيدينا : ويومئذ يجب علينا أن نطلب الـكثير .

ولقد أثبت الواقع التاريخى صدق هذه النظرية . فما لبثت الثورة المصرية

التى قامت فى سنة ١٩١٩ أن أفسحت المجال أمام صحيفة الأهالى لكى تطالب بكل هذه الحقوق . وبقيت القيادة الثورية حينذاك تعتمد اعتماداً تاماً على هذه الصحيفة حتى ظهرت صحيفة وطنية جديدة هى (الأخبار) لمحررها أمين الرافعى . فوقفت هى الأخرى فى خط الدفاع الأول عن الثورة . وتضافرت الجريدتان على مناصرة سعد زغلول بوصفه وكيلا عن الأمة المصرية . وكتبت كل منهما صفحة المجد سطوراً لا ينساها التاريخ الصحفى ولا التاريخ القومى بحال ما .

هذا كله فى المجال السياسى . وأما فى مجال التربية والتعليم والأخلاق فقد رأينا صحيفة الأهالى تسير على نهج (الجريدة) التى حررها لطفى السيد . وقد عنيت هذه الأخيرة — كما عنيت الصحف الوطنية الكثيرة — عناية تامة بموضوع التعليم العالى والتعليم الفنى ، وبموضوع الأخلاق المصرية وتصفيتها من رواسب الاستعمار . وكانت حجة الصحف الوطنية فى كل ذلك أنها تريد أن تزود الأمة المصرية بأدوات الاستقلال ، وأن تنشر فيها عقيدة الاستقلال ، وأن تهيء أفرادها لقبول الاستقلال ، وأن تعبىء الشعور المصرى للسعى لتحقيق هذا الهدف .

غير أن من الحق علينا فى هذا المجال الذى هو مجال التربية والتعليم والأخلاق أن نحكم للجريدة ومحررها أحمد لطفى السيد بالزعامة الصحيحة ، ولبقية الصحف الوطنية ومنها الأهالى بالانقياد للجريدة فى هذا الاتجاه .

غير أن هناك شيئاً تنفرد به صحيفة الأهالى فى الاتجاه الاجتماعى وهذا الشىء هو دفاعها الحق عن (العمال) ووقوفها بإزاء الحركة العمالية موقف المرشد الأمين من جانب ، والمؤيد لمطالب الحركة من جانب آخر . أما

السبب فى انفراد الأهالى بذلك فهو أن الحركة العمالية — فيما يظهر — لم يكن لها وجود حقيقى قبل صدور هذه الصحيفة .

وندع هذه القضايا كلها . ونقف عند قضية اللغة العربية . فنجد لهذه القضية تاريخاً طويلا فى حياة الشورى وحياة الصحافة . حتى إذا صدرت الأهالى وجدناها تتابع السير فى هذا الطريق مدافعة بكل قوتها عن العربية وقدرتها على مواجهة الحاجات الجديدة التى تمخض عنها العصر الجديد والحضارة الجديدة .

(وبعد) فهذا هو الدور الذى لعبته صحيفة الأهالى فى سياسة مصر فى مدى عشر سنوات يجب النظر فيها إلى أربع سنوات — وهى سنوات الحرب — على أنها كانت فترة ركود نسبى فى البلاد وظلام حالك لم يظهر فى سمائه شعاع ضوء بسيط يهتك أستار هذه الظلمة . وقد استمر الحال على ذلك حتى ظهر نور الفجر ، وتبعه ظهور الشمس التى ملأت بحرارتها القلوب ، فتحمست لثورة شعبية من أروع الثورات التى عرفتها الشعوب . ويومها تنفست مصر الصعداء ، ودب فيها دبيب الأمل الذى فارقها منذ الاحتلال البريطانى . وكانت الصحف صدى لهذه الآمال التى بدأت ترد إلى المصريين شيئا من الحياة .

لقد نجحت الأهالى فى إخماد الفتنة الدينية بين عنصرى الأمة . كما نجحت الأهالى فى قضية الحكم الذاتى وأثبتت أن المصريين أهل له وللدستور الذى تسعى وراءه الأمة . ثم نجحت الأهالى فى الأخذ بيد المجتمع المصرى إلى الرقى فى ميادين العلم والتربية والأخلاق ، والتقدم فى ميادين الزراعة والصناعة والاقتصاد . وساندت فى أثناء ذلك كله جماعة العمال فى حركتهم كما قلنا . وأخيراً نجحت الأهالى بدون شك فى تعبئة الوعى القومى شيئاً فشيئاً ، وتربية الشعب المصرى وتهيئته للقيام بالثورة .

* * *

وكنا نود ألا ندع صحيفة الأهالى حتى نكتب فصلا عن الأسلوب الذى عرف عبد القادر حمزة فى تحرير هذه الصحيفة ولكنا آثرنا أن نرجىء ذلك إلى نهاية هذا البحث الذى نؤرخ فيه لصحف عبد القادر الثلاث وهى : الأهالى ، والبلاغ فى طوره الأول ، والبلاغ فى طوره الجديد . فإذ ذاك يستطيع القارىء أن يكون لنفسه صورة متكاملة عن الأسلوب الذى عرف به صاحب السيرة .

الكتاب الثانى

البلاغ فى عهد انتعاش الدستور

(١٩٢٣ — ١٩٣٠)

خطة البحث فى هذا الكتاب

رأينا قبل الخوض فى هذا الكتاب الثانى من الكتب التى يشتمل عليها البحث أن نشرح الخطة التى سنسير عليها فى بيان الصورة البيضاء الناصعة التى للبلاغ فى الطور الأول من أطوار حياته . وقد اطلعنا على صحيفة البلاغ فى هذا الطور فإذا هى مسئولة أمام نفسها وأمام الوطن عن أمرين عظيمين لابد لها من القيام بهما . وهذان الأمران العظيمان هما :

أولا — مؤازرة القوى التقدمية فى مصر كما تصورها البلاغ فى ذلك الوقت ممثلة فى سعد وفى حزب الوفد . فقد آزر البلاغ هذه القوى التقدمية فى المعارك الانتخابية : وآزرها كذلك عندما وليت الحكم ابتداء من الوزارة الزغلولية . ثم آزرها آخر الأمر فى المفاوضات الرسمية التى قامت بها هذه الحكومات .

ثانيا — محاربة القوى الرجعية فى مصر ممثلة فى القصر تارة وفى الإنجليز تارة أخرى ، وفى الأحزاب والحكومات المناوئة للوفد فى النهاية .

هذان هما الأمران الخطيران اللذان شغلا حياة البلاغ فى الطور الأول من حياته ، واللذان يحاول هذا الكتاب قدر المستطاع أن يكشف عنهما ، ويصف الجهود الجبارة التى بذلت من أجلهما فى تلك الفترة .

غير أنه لا غنى للباحث قبل المضى فى رسم هذه اللوحة ذات الوجهين من الخوض فى موضوعين آخرين وهما : سيرة البلاغ من جهة ، ووصف الأجواء السياسية التى عاش فيها البلاغ فى طوره الأول من جهة ثانية .

ثم لاغنى للباحث بعد هذا كله من طرق موضوع أخير يستكمل به معالم هذه اللوحة . وهذا الموضوع الأخير هو الكلام عن بعض القضايا الفكرية

التى شغلت البلاغ فى طوره الأول ، ومنهـا قضية الخلافة الإسلامية ، وقضية الشعر الجاهلى ، وسنكتفى بالحديث عن هاتين القضيتين ونستغنى بهما عن قضايا الحزبية أو المعـارك الانتخابية ، والقضايا الخاصـة بحرية الصحافة ونحو ذلك .

والحق أن مصر لم تمارس نشاطاً سياسياً ولا فكرياً كالنشاط الذى مارسته فى هـــذه الفترة التى أعقبت الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ . ومن ثم تشعبت نواحى هذا النشاط تشعباً كبيراً . وهذا هو الذى أوجب على الباحث أن يبدأ بوضع الخطة التى يسلكها فى سبيل الوصول إلى الهدف من هذه الدراسة ؛ وهو بيان الدور الذى قام به البلاغ فى هذه المجالات .

الفصل الأول

سيرة البـــلاغ

غادر عبد القادر حمزة مدينة الإسكندرية ــ وهى المدينة التى عشقها كل العشق ، وكتب لنفسه فيها الشهرة والمجد ، وذلك بإصدار صحيفة الأهالى معبرة عن نفسه وعن أهل هذا الثغر . وكان انتقال عبد القادر للقاهرة باتفاق سابق مع سعد باشا على هذا الرأى فانتقل إليها سراً فى أول الأمر إذ كان يخشى على نفسه سطوة محمد سعيد باشا الذى كان لا يميـل فى الحقيقة إلى سعد ولا إلى الوفد ، والذى كان همه الأول مناوأة سعد حتى لا يستقل بشرف الوكالة عن الشعب فى الدفاع عن قضيته الكبرى .

وفى السادس عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٢ حصل عبد القادر على ترخيص له من وزارة الداخلية بإصدار جريدة يومية سياسية عربية باسم البلاغ . وفيما هو يستعد لإصدار هذه الجريدة إذ علم سعد بذلك، وكان يومئذ بجبل طارق ، فبادر بإرسال برقية يهنىء فيها عبد القادر حمزة . هى البرقية التى أتينا بنصهـا فى كلامنا عن حياة صاحب الجريدة . وعلم أعضاء الوفد المصرى فى لوزان كذلك بقرب صدور البلاغ فاشتركوا فى إرسال برقية تهنئة إلى صاحبه . وفى يوم الأحد الثـامن والعشرين من شهر ينـاير سنة ١٩٢٣ صدر العدد الأول من هذه الجريدة وفى أوله برقيات التهانى التى بعث بها سعد ورجال الوفد .

هكذا يبـــدو للقارىء أن كلا من الوفد المصرى وصاحب البلاغ كان يرنو إلى الآخر وينتظر اليوم الذى يصبح فيه جزءاً منه بفارغ الصبر . أما الوفد فكان فى حاجة شديدة إلى قلم صحفى كفء يحل فى الدفاع عن القضية

المصرية محل الأستاذ أمين الرافعى . فلم يجد يومئذ إلا عبد القادر حمزة وأما عبد القادر فلم يكن فى ذلك الوقت يملك صحيفة لنفسه بعد إلغاء الأهالى فاستأجر صحيفة الأفكار من شيخ يدعى أبا العينين بدرا ، وهو جندى سابق فى الجيش يوشك أن يكون أميا . وراجت الأفكار إذ ذاك لأنها وفدية ، ولأن محررها عبد القادر حمزة .

ثم أصدر الرجل بعد ذلك جريدة المحروسة بالاشتراك مع صديقه الأستاذ حافظ عوض ، وكانت هى الأخرى جريدة وفدية . وأخيراً وبعد كل هذه المحاولات أصدر عبد القادر جريدة البلاغ يعاونه فيها منذ بداية الأمر الأستاذ عباس محمود العقاد . وكتب الله البقاء لصحيفة البلاغ ، فعاشت أكثر من ثلاثين سنة شهد منها عبد القادر نحواً من عشرين سنة .

صدر العدد الأول من البلاغ . وإن كنا للأسف لم نعثر حتى الآن على هذا العدد غير أن جميع القرائن تدل على أن البلاغ صرح فى افتتاحية هذا العدد بأنه لسان حال الوفد ، وبأنه سيدعو إلى سياسته ، ويعبر عن وجهة نظره ، ويدافع عن خصومه من الإنجليز وغيرهم .

وتلقى الناس صحيفة البلاغ بالبشر والحفاوة . وعرفوا يومئذ أنها جريدة يومية سياسية أدبية تجارية . وصاحبها ورئيس تحريرها المسئول عبد القادر حمزة . وشعارها الذى يجده القارىء تحت كلمة البلاغ عبارة مشهورة لسعد زغلول وهى قوله :

يعجبنى الصدق فى القول والإخلاص فى العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون .

تنسيق البلاغ :

كان البلاغ فى أول أمره عبارة عن ورقتين فى أربع صفحات ، فى كل صفحة ستة أعمدة توزعت عليها المواد الآتية :



(عبد القادر حمزة محرر البلاغ)

المقال الرئيسى ، فالسياسة الخارجية ، فمادة الحوادث ، فالتشريفات الملكية ، فمادة بعنوان أخبار اليوم ، فقصة مترجمة من لغة أجنبية إلى اللغة العربية ، فمادة الإعلانات .

أما (الترويسة) فكما ترى فى الصورة — عبارة عن عنوان الجريدة مكتوباً بالخط الثلث وبعرض الصفحة ، ثم كتب العنوان بعد ذلك بالخط الرقعة وتحته الشعار الذى أشرنا إليه ، وهو كلمة سعد زغلول التى تدل القارىء منذ اللحظة الأولى على أن البلاغ صحيفة وفدية

وفى اليوم الذى أفرج فيه عن سعد فى شهر مارس سنة ١٩٢٣ — وكان معتقلا فى جبل طارق — فكر عبد القادر فى زيادة البلاغ إلى ست صفحات بدلا من أربع . وخرجت الجريدة على هذه الصورة إبتداء من العدد (١١٣) بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ .

بل إنه من ذلك التاريخ أيضاً أخذ صاحب البلاغ يضيف إلى جزيدته مواد جديدة . منها نشر الكتب السياسية الهامة مبتدئاً فى ذلك بكتاب (التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر) وهو الكتاب الذى ألفه مستر الفريد بلنت ، ونشره البلاغ فصولا متتابعة إلى نهايته . ومن هذه الكتب السياسية أيضاً كتاب (المسألة المصرية) تأليف دى فرنسييه وزير خارجية فرنسا . ثم كتاب (إنجلترا فى مصر) تأليف لورد ملنر ونحو ذلك .

القصة المترجمة والمقالات المسلسلة :

كان من المواد الجديدة التى أضيفت للصحيفة مادة القصة المترجمة . وقد بدأ البلاغ بقصة عنوانها (الانتقام) قام بترجمتها بتصرف السيد مصطفى لطفى المنفلوطى ونشرت فى البلاغ فى أعداده الأولى . ثم توالى نشر القصص المترجمة بعد ذلك على النحو الآتى :


البلاغ

(الصحيفة الأولى من جريدة البلاغ)

– بول وفرجينى أو الفضيلة . بقلم المنفلوطى .

– مكبث لشكسبير ولم يشر البلاغ إلى مترجمها . ومعنى ذلك أن قلم الترجمة فى الصحيفة هو الذى قام بهذا العمل

– مذكرات شارلوك هولمز – على النحو السابق .

– الشاعر – أو – سيرانو دى برجاك . بقلم المنفلوطى .

– حبائل المستعمرين – أو كيف فتحت الهند . بقلم عبداللطيف النشار .

– كانديد – أو – التفاؤل لفولتير ترجمة صادق رستم .

– باب الخونة لإدجار ولاس

– قلب إمرأة . لبول بورجيه .

– وليد الهوى للروائى الإيطالى جبرائيل نزيو

– الفتى الغريب لتوماس هاردى .

هذا كله فضلا عن روايتين مؤلفتين هما :

– رواية السيف والنار فى السودان تأليف سلاطين باشا .

– رواية عبده بك . وهى قصة اجتماعية بقلم محمد أبى طايلة .

وفى البلاغ فضلا عن ذلك كله مقالات مسلسلة . منها على سبيل المثال :

– مختارات من المقالات الإنجليزية لاديسون .

– مطالعات فى الكتب والحياة للعقاد .

– نماذج من أدب أناتول فرانس

- الطب فى عهد الفراعنة لأنطون زكرى بالمتحف المصرى

– النيل فى عهد الفراعنة لنفس المؤلف .

زيادة البلاغ إلى ثمانى صفحات :

استمر البلاغ يصدر فى ست صفحات إلى العدد (١٤٤) بتاريخ ١٩٢٣/١١/٢١ . وفيه وجه عبد القادر إلى قرائه هذه الكلمة :

شرعنا منذ أربعة أسابيع نصدر البلاغ فى ست صفحات . ولكن القراء شكوا من رداءة الطبع . وقد أردنا أن نزيل هذه الشكوى بالحروف القديمة حروفاً جديدة . ولكن الطبع بقى رديئاً لأن العلة لم تكن الحروف وإنما كانت علة ذلك الآلة الطابعة نفسها . ولما لم يكن متيسراً وجود آلة أخرى فى القاهرة تطبع جريدة من ست صفحات ، فقد فضلنا أن نصدر الجريدة الآن فى أربع صفحات ، وأن نطبعها فى آلة أخرى نظيفة ولكن صدورها فى هذا الشكل مؤقت إلى أيام قليلة يتم فيها إعداد مطبعة البلاغ الجديدة . وحينئذ تصدر إن شاء الله فى شكل جديد .

وفى الحادى عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٣ عاد المحرر فوجه إلى القراء الكلمة الآتية :

تم بحمد الله إعداد مطبعة البلاغ الجديدة . ولذلك يصدر البلاغ منذ غد فى ثمانى صفحات وفى شكل جديد . نسأل الله أن يوفقنا دائماً للخدمة التى تطلبها لهذا الوطن .

ولا شك أن هذه الزيادة فى هذه الصفحات سمحت للبلاغ بنشر مواد أخرى فضلا عن المواد القديمة . فزيد فيه عمود آخر فى السياسة الخارجية وعمود ثالث بعنوان « رسائل الأقاليم » وغير ذلك .

تجديد آخر فى مواد البلاغ :

لم يكتف البلاغ بذلك حتى أخذ منذ زيادته إلى ثمانى صفحات يمد قراءه بصفحات جديدة منها :

- الصفحة الأدبية ابتداء من ١٩٢٦/٥/١٠
- الصفحة الاقتصادية . ابتداء من ١٩٢٦/٧/١٣
- صفحة السيدات . ابتداء من ١٩٢٦/٧/٢٣
- صفحة الفنون والآداب . ابتداء من ١٩٢٦/٨/١٤
- الصفحة العلمية ابتداء من ١٩٢٦/٨/١٩
- الصفحة القانونية . ابتداء من ١٩٢٦/٩/١٦

فإذا تركنا التجديد فى الصفحات وجدنا تجديداً آخر فى البلاغ فى العنوانات والصور والرسوم الكاريكاتورية . فأما من حيث العنوانات فقد وجدنا صاحب البلاغ يميل إلى العنوانات الطويلة التى تملأ سطراً أو سطرين من مساحة العمود الذى يكتب فيه المقال .

وأما من حيث الإخراج فقد لوحظ أن العنوانات العريضة (أو المانشتات) لم تظهر فى البلاغ قبل العدد (١٢٤٩) بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٢٧ . ثم درج البلاغ عليها بعد ذلك وأصبحت عادة من عاداته .

أما الصور الفوتوغرافية فأوشك ألا يكون لها وجود ما فى الطور الأول من حياة البلاغ . ولكنها وجدت بعد ذلك فى الطور الثانى من حياته . وفيه وجدنا صاحب الجريدة قد خصص الصفحة الأخيرة كلها للصور التى من هذا النوع . فكان بهذا العمل الأخير من المجددين فى فن الإخراج . وهو الفن الذى لم ينل من صحفنا المصرية إلى تلك الفترة التاريخية بعض ما يستحق .

وأما الرسوم الكاريكاتورية فقد بدأ ظهورها فى البلاغ منذ العدد (٩١٠) وذلك بتاريخ ١٩٢٦/٣/٩ . غير أن هذا الفن الأخير من فنون الصحافة تفشى بوضوح فى البلاغ الجديد أى فى الطور الثانى من أطوار هذه الصحيفة . وأصبح يعتمد عليه اعتماداً تاماً فى التعبير عن رأى الجريدة . وكان البلاغ فى طوره الأول يعتمد على الصور الكاريكاتورية التى تنشرها صحيفة روز اليوسف

اليومية . ثم رأى البلاغ أن يعتمد على نفسه بعـــد ذلك . ومنذ يومئذ والبلاغ يأتى بالعجب العجاب فى هذا الفن حتى لقد كان الكاريكاتور فى البلاغ مسايراً لفن المقالات النقدية النزالية فى هذه الصحيفة الحزبية ، وكان يتفوق عليه أحياناً فى التعبير عن الرأى ، ويزيد عليه كذلك فى النيل من الخصم .

أسرة تحرير البلاغ :

هناك حقيقة ينبغى التنويه بها عند الكلام عن أسرة تحرير البلاغ . وهى أن عباس محمود العقاد كان المحرر الأول لهذه الصحيفة بعد صاحبها. فقد كان كل من الرجلين يكتب فى كل يوم مقالا سياسيا يعتبر مادة أساسية من مواد الجريدة . أما مقال العقاد فقد كان يحتل الصفحة الأولى على الدوام . وكثيراً ما كان يملأ هذه الصفحة بأ كملها . وأما مقال عبد القادر فكان مكانه الصفحة الثانية تحت عنوان ثابت هو (الحوادث المحلية) . ذلك فى الوقت الذى كان يصدر فيه البلاغ فى أربع صفحات . فلما أصبح البلاغ يصدر فى ست صفحات و أكثر أصبح المقال الذى يكتبه عبد القادر فى الصفحة الرابعـــة بدلا من الثانية .

على أن مقال صاحب البلاغ وهو ينشر فى مكان ثابت ، وتحت عنوان ثابت ، وبتوقيع ثابت قد أصبح فى نظرنا بهذه الصفات كلها أولى بأن يسمى عموداً صحفياً بدلا من مقال صحفى . وبهذه التفرقة الفنية بين كلمة العقاد وكلمة صاحب البلاغ تصبح الأولى (مقالا) وتصبح الثانية (عموداً) وكثيراً ما كان هـذا العمود يأخذ (شكل العصا) . وبه عرف صاحب البلاغ فى تاريخ الصحافة .

والمهم ان نعرف أن العقاد واظب على المشاركة فى تحرير البلاغ فى طوره الأول من أوله إلى آخره حتى إذا عاد البلاغ إلى الظهور فى طوره الثانى وذلك باسم

(البلاغ الجديد) لم نجد العقاد يكتب فى هذا البلاغ شيئاً حتى سنة ١٩٣٧ وكما سنرى بعد .

على أن المقال الرئيسى الذى كان يكتبه العقاد جاء فى معظم الأحيان سياسياً . وأخذ فى حالات نادرة طابعاً أدبياً أو اجتماعياً . وذلك برغم أن البلاغ كان يشتمل — كما قلنا — على صفحة أدبية كثيراً ما كان يكتبها العقاد نفسه .



عباس محمود العقاد

معنى هذا باختصار شديد أن الذين يؤرخون البلاغ فى طوره الأول إنما يؤرخون فى الواقع لرجلين فى وقت واحد هما: عبد القادر حمزة وعباس العقاد . غير أن هذه الجريدة كانت تشهد بين الحين والحين أسماء لكتاب آخرين . منهم على سبيل المثال : سينوت حنا (فى مقالاته المسلسلة بعنوان : الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا) . ومنهم قنديل الرحمانى فى المقالات التى رد بها على صاحب كتاب (الإسلام وأصول الحكم) كما سيأتى ذكر ذلك . ومنهم عبد المجيد نافع وعزيز مرهم وعبد الحميد سعيد ، ومحمد غالب المهندس، ومحمد أحمد العوامرى. والأخيران كانا يردان على طه حسين فى (الأدب الجاهلى) . ثم من الأسماء الجديدة كذلك محمد توفيق دياب (فى فصوله المختارة للشباب المصرى عن علماء الغرب) .

هذا كله فى البلاغ فى طوره الأول . أما البلاغ فى طوره الثانى فقد شهد طائفة أخرى من الكتاب الطارئين عليه والذين لا داعى لذكرهم لقلة ما كتبوا فيه . ولا نكاد نستثنى من هؤلاء غير كاتب واحد فقط هو الدكتور محمد أبو طايلة الذى اعتاد أن يذيل مقاله فى موضوع السياسة أو موضوع المجتمع بالحرفين (ا . ط)

صفحة البلاغ فى قلم المطبوعات :

من المفيد للقارىء أيضا أن يقرأ صفحة البلاغ فى قلم المطبوعات فيرى بها المعلومات الآتية :

١ — حصل الأستاذ عبد القادر حمزة على تصريح بإصدار البلاغ فى١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . وصدر العدد الأول فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٣ .

٢ — إدارة الجريدة فى شارع المدبولى رقم٣٨ ولها مطبعة خاصة ورئيس تحريرها الأستاذ عبد القادر حمزة .

٣ — يقوم بتحرير المقالات الافتتاحية بهذه الجريدة كل من الأستاذين عبد القادر حمزة وعباس محمود العقاد يومياً وبانتظام .

٤ — عطلت البلاغ بأمر السلطة العسكرية فى١٩٢٣/٣/٦ بسبب المقالات التى نشرها ضد السلطة . ثم اكتفت السلطة العسكرية بالتعطيل لغاية ١٩٢٣/٦/٩ .

٥ — أنذرت جريدة البلاغ فى ١٩٢٨/٦/٢٦ لأنها نشرت فى ذلك التاريخ قراراً أصدره بعض أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ اللذين قضى الأمر الملكى فى ١٩٢٨/٦/١٩ بحلهما . وذلك رغماً من تحذيرها من نشر هذا القرار .

٦ — أنذر البلاغ فى١٩٢٨/٨/٧ بعد إذ نشر فى العدد رقم ١٦٥٥ خبراً مختلفا عن منشور زعمت فيـــه أن اللورد لويد بعث به إلى رؤساء المصالح بالوزارات . وكانت الحكومة قد أصدرت بلاغا تكذب فيه ذلك الخبر تكذيباً قاطعاً . ولم ينشر البلاغ هذا التكذيب على وجه دل على شدة الإسراف وعلى التحريض على كراهية محمد محمود باشا .

٧ — تقرر تعطيل البلاغ أربعة أشهر ابتداء من١٩٢٨/٩/١٥ لأنها جعلت ديدنها نشر الأخبار الكاذبة بقصد إثارة الخواطر على النظام الحاضر . ولأنها تعرض بالقضاء ورجاله تعريضاً ترمى به إلى تهديده فى حريته واستقلاله ،

والزج به فى المنازعات الحزبية مما يؤدى إلى الحط من هيبته وإضعاف الاحترام الواجب له .

٨ ـ فى ١٥/٦/١٩٣٠ صدر قرار من مجلس الوزراء (فى وزارة إسماعيل صدقى .) بتعطيل البلاغ تعطيلا نهائياً . وذلك تطبيقاً للمادة رقم ١٥ من الدستور وهى تخول للحكومة ــ وقاية النظام الاجتماعى ــ أن تتحلل مما قيدها به فى شأن حرية الصحافة .

٩ ــ تجدد تصريحها فى ٢٣/٦/١٩٣١ باسم هو (البلاغ الجديد) ثم سميت بالبلاغ فقط من ٢٩ يولية من نفس السنة . وهى جريدة سياسية يومية عربية . ومقرها شارع منصور رقم ٢٦ بالقاهرة . وتطبع بمطابع جريدة البلاغ .

١٠ ــ حكمت محكمة جنايات مصر فى ١٧/١٢/١٩٤٥ بحبس كل من محمد عبد القادر حمزة صاحب البلاغ وإسماعيل عبد المولى رئيس التحرير بالحبس حبساً بسيطاً لمدة شهر ، وبتعطيل الجريدة لمدة شهر أيضاً ، وذلك بتهمة العيب فى الذات الملكية

١١ ــ نقل امتياز الجريدة رسمياً إلى الورثة فى الثانى من ديسمبر سنة ١٩٥١ .

١٢ ــ توقفت الجريدة عن الصدور نهائياً وكان آخر عدد صدر منها يوم الخميس ١٧/١٢/١٩٥٢ ورقم هذا العدد ٩٨٨٣ . وألغيت بقرار من وزارة الإرشاد القومى فى ١٦ مايو سنة ١٩٥٤ لعدم صدورها بانتظام [١] .

---

(١) أعان على الوصول إلى هذه المعلومات صديقنا الأستاذ محمد تحسين مدير قلم المطبوعات .

مطبعة البلاغ :

منذ فكر عبد القادر حمزة فى أن يملك لنفسه جريدة عزم على شراء مطبعة من أوربا . وبالفعل أستطاع الحصول على آلة للطباعة من طراز (روتاتيف) وظلت هذه الآلة تطبع الجريدة حتى سنة ١٩٣٠ ثم استبدلت بها آلة جديدة من طراز ألمانى . وكانت هذه الأخيرة تطبع خمس عشرة ألف نسخة فى الساعة الواحدة . ولهذه الآلة الأخيرة قصة لا بأس من روايتها :

أقيم فى سنة ١٩٢٧ بألمانيا معرض سمى إذ ذاك (بمعرض بولونيا للصحافة والطباعة) واشتركت فيه مصر وكان يمثلها فيه الأساتذة عبد القادر حمزة وحسن فهمى رفعت والدكتور أحمد فريد الرفاعى . وكانت فرصة طيبة أتاحت لعبد القادر أن يشاهد المطابع الحديثة . واستقر رأيه فى النهاية على شراء الآلة سالفة الذكر ولما عاد إلى القاهرة اشترى قطعة الأرض التى شيد عليها ضريح سعد فيما بعد . وإذ ذاك وقع اختيار عبد القادر على قطعة أرض قريبة من الضريح ، فأقام عليها مطبعة البلاغ الموجودة إلى اليوم .

وقبل بناء هذه الدار الأخيرة كانت للبلاغ دار قديمة فى شارع الدواوين بجوار مطبعة مصر . وكان مقر المطبعة التى تطبع فيها الجريدة فى أول شارع عماد الدين عند تقاطعه بشارع السلطان حسين . ثم انتقلت إلى شارع الشريفين تجاه البناء الذى تحتله الآن بورصـــة الأوراق المالية حيث كان قصر قطاوى باشا .

وفى ذلك البناء نفسه صدرت مجلة الأمل باللغة العربية ومجلة لسبوار باللغة الفرنسية . وهما للسيدة منيرة ثابت . وقد أغلقتا معاً فى سنة ١٩٢٨ .

ونقلت المطبعة بعد ذلك إلى شارع الدواوين بجوار مطبعة مصر ثم اتخذت لها مبنى جديداً فى شارع منصور .

وتتألف المطبعة الأخيرة من آلة كهربية للكبس . وآلة أخرى لصب الرصاص فى القوالب ، وآلة ثالثة لقطع الجوانب وتهذيب ظهر القالب . وهذا كله بالإضافة إلى الآلة الطابعة من طراز (روتاتيف) كما رأينا .

وحتى سنة ١٩٤٨ كانت أصول الصحيفة تجمع باليد . ثم اشترى لها أصحابها فى تلك السنة من إنجلترا آلة من طراز (لينوتيب) . واشتروا من أمريكا آلة من طراز (أنترتيب) .

وأما عنوانات الجريدة فكانت تجمع باليد أسوة بما كان يتبع فى بقية الصحف المصرية إلى ذلك الوقت .

وقامت مطبعة البلاغ فى عام ١٩٣٦ بطبع جريدة المصرى . كما قامت أيضاً بطبع جريدة روزاليوسف اليومية وصحيفة الجورنال ديجبت بعض الوقت ، وجرائد الايكو والسوادى والاشتراكية (١)

الصحافة المصرية ترثى البلاغ :

اختفى البلاغ نهائياً فى السابع عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٣ . فتبارت الصحف المصرية فى رثائه . ولعل أبلغ ما قرأناه فى ذلك رثاء كتبه الأستاذ مصطفى أمين بعنوان :

مصرع جريدة (٢)

إن احتجاب جريدة مصرية مثل جريدة البلاغ هو فى رأيى حادث جلل أشبه بسقوط حصن عظيم ، أو إفلاس مصرف كبير ، أو انهيار سد منيع . فليس هو حادث وفاة ينشر فى صفحة الوفيات . وإنما هو كارثة يجب أن

---

(١) أعان على هذه المعلومات الدكتور خليل صابات عضو هيئة الأستاذ بقسم الصحافة بجامعة القاهرة .

(٢) أخبار اليوم — بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٦

نقف أمامها منكسى الرؤوس ثم نبحث عن أسبابها ، ونعرف مقدار الخسارة التى أصابت مصر بفقدها .

ليست الصحيفة ورقة تقرأ ثم تطوى . ولا هى أبنية ومطابع . وإنما هى قصة كفاح بين السطور فالصحف لا تكتب بالحبر إلا قليلا ، وإنما تكتب بالدم دائماً . وهذه الأعمدة السوداء التى تفصل الكلمات ليست إلا أعصاباً محترقة ، وأنفاساً متقطعة ، وومضات ذهن يكد ويكدح لكى يحول المعانى إلى حروف . والصحيفة ليست خبراً وإنما هى تاريخ . وقد وصفوا الصحف بأنها مرآة ، ولكن صحفنا المصرية كانت على الدوام مرآة مكبرة ، وكانت دائماً أكبر من النهضة ، بل سبقت دائماً إلى الأمام . وقصة الصحف المصرية هى قصة كفاح مصر كله ، فكل معركة خاضها الشعب كانت الصحف ميدانها وأسلحتها ، وكانت الصحف هى جرحى المعركة وقتلاها !

إن الصحف المصرية لم تستطع أن تقف موقف المتفرج لأحداث البلاد . ولو أن عبد القادر حمزة اكتفى بأن يكون صحفياً محايداً ، لا يغضب إذا غضبت مصر ، ولا يحارب إذا حاربت مصر . ولا يثور إذا اعتدى المعتدى على مصر — لو أنه فعل ذلك — لاستطاع أن يعيش فى مأمن من العواصف ، ولبقى البلاغ وله رصيد من العزب والعمارات يستطيع به أن يقاوم الأزمات وأن يغالب التطورات . ولكن الصحفيين المصريين لم يستطيعوا أن يعيشوا غرباء عن بلادهم ، كانوا دائماً فى المعركة . ومن أجل ذلك لا نجد صحيفة مصرية واحدة لم تعطل ولم تصادر ، ولم يسجن أصحابها ولم تنزل بهم الخسائر الفادحة ، ولم توجه إليهم الطعنات الفتاكة ! .

يكفى أن نذكر للبلاغ أيام عبد القادر حمزة أنها تحملت سياط الطغاة ، واختطفت منهم السياط لتشبعهم بعد ذلك ضرباً بها حتى سقطوا مضرجين فى طغيانهم !

يكفى أن نذكر أنها قاومت بطش الحكام الذين جعلوا الصحافة كأحجار الطاولة فدفنتهم البلاغ فى القبور التى حفروها لحرية الصحافة!

يكفى أن نذكر أنها استطاعت أن تهزم هؤلاء الطغاة فى كل معركة واجهتهم فيها، يكفى أنها واجهت العواصف وحيدة مؤمنة ترد الضربة ضربتين، واللكمة عشر لكمات، ولكنها لم تسقط أبداً فى المعركة.

واليوم تسقط البلاغ فى غير معركة، وهذا هو عزاء عبدالقادر حمزة فى قبره أن الصحف العظيمة لا تموت، وإنما يموت كل من حاول أن يقتل صحافة عظيمة!.

الفصل الثانى

الجو السياسى للبلاغ فى طوره الأول

صدر البلاغ فى فترة من فترات التاريخ المصرى الحديث أطلقنا عليها بحق (فترة انتعاش الدستور) . ونحن نعنى بذلك أن مصر شهدت فى أثنائه انعقاد (البرلمان الأول) ممثلا للأغلبية السعدية الوفدية الساحقة . وكان هذا البرلمان نموذجا للبرلمانات الحية التى تفخر بها مصر . كما شهدت تلك الفترة أيضاً انعقاد (البرلمان الثانى) ممثلا الأحزاب المؤتلفة . وكان هذا الأخير نموذجا للبرلمانات الناجحة أيضاً ، لولا أن القوى الرجعية تضافرت عليه فيما بعد ، وحاولت أن تضعفه وتنهكه فلم تفلح

وليس بد للباحث فى تاريخ الصحافة المصرية من التعرض لهذه الصفحة من صفحات الكفاح الذى بذلته الأمة المصرية من أجل الدستور وأن يعتمد على ذلك فى تقدير الجهود التى بذلها كبار الصحفيين من أمثال صاحب السيرة فى هذا السبيل . فدعنا إذن نروى لك هذه القصة لتعرف أيها القارىء كيف اشترى المصريون دستورهم بأعصابهم ودمائهم ، وكيف ناضلوا عنه . نضالا أذهل الجبابرة الأقوياء من أعدائهم ، وكيف وصلوا إلى أن يضعوا دستورهم على قاعدة (أن الأمة مصدر السلطات)

وصل بين فترتين :

لم تكن مصر خامدة ولا ساكنة فى عهد الاحتلال . بل كانت تقاوم وتجاهد ، وتصابر وتجالد . وكان قصارى أملها أن تحصل أولا على ما أسمته (بالحكم الذاتى) . وقد رأينا أن المقصود به شيئان لا ثالث لهما :

أولهما — أن يحل المصريون محل الإنجليز فى الوظائف الكبرى ، بحيث لا يصبح المصريون محكومين بالمفتش الإنجليزى أو المستشار الإنجليزى ، ولكن برؤساء من جنسهم فقط .

وثانيهما — أن تتوسع الهيئات التشريعية التى أقامها الاحتلال فى اكتساب حقوق دستورية جديدة كلما وسعها ذلك .

وكانت الصحف الوطنية المعتدلة — ومنها صحيفة الأهالى كما رأينا — تسعى سعيها الحثيث فى هذه الحدود التى تكلمنا عنها . وكان رجل كعبد القادر حمزة بعقليته الواقعية التى تؤمن بنظرية التدرج يكسب لأمته من هذه الحقوق كل ما يستطيع . ثم كان عبد القادر حمزة لإيمانه بالواقع أيضاً يعترف بأن هذه المكاسب النسبية فى مجال الحكم الذاتى ليست عملا مصريا بحتاً ، ولكنها عمل انجليزى . إذ لو كان الأمر بيد المصريين لوصلوا فى المطالبة بحقوقهم الدستورية ، والظفر بهذه الحقوق إلى آخر الشوط .

الاستقلال المقيد بتصريح ٢٨ فبراير :

ثم قامت الثورة الشعبية الكبرى فى سنة ١٩١٩ وأفلحت فى أن تغير من سياسة الإنجليز تجاه مصر وكان من نتيجة ذلك أن ظفرت البلاد بما نسميه نحن الآن «بالاستقلال المقيد بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢» . فمنذ ذلك التصريح ومصر تتوسع شيئاً فشيئاً فى أطماعها ، وتحاول أن تدنو من آمالها ، وبعد أن كانت تقنع فى عهد الاحتلال بالتوسع فى الحكم الذاتى أصبحت تطمع فى عهد الاستقلال بالدستور الحقيقى والاستقلال التام لمصر والسودان .

لقد كان الاستقلال الذى أتى به التصريح مقيداً بقيود ثقيلة . فهو وإن اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فإنه شوه هذا الاعتراف بتحفظات أربعة وهى : الدفاع عن مصر ، وحماية الأجانب بها ، وحماية الأقليات كذلك ومسألة السودان .

ومنذ علم سعد زغلول بهـــذا التصريح — وكان يومئذ فى عدن مع من قبضت عليهم السلطة العسكرية البريطانية من أصحابه — بادر إلى إعلان رأيه فى التصريح فوصفه « بأنه نكبة وطنية كبرى » . وغضب الإنجليز لهذا الوصف الصريح ، فنفوا سعداً وأصحابه إلى مكان أبعد فى الأرض — إلى سيشل قرب جزيرة مدغشقر . وتركوا مصر يومها تصطلى بنار حامية ، هى نار الفرقة والخلاف المرير بين السعديين والعدليين من أجل المفاوضات التى قيل أنها ستدور حول التحفظات الأربعة التى أشرنا إليها .

غير أن هـذه الخصومة السياسية العنيفة بين الفريقين لم تمنع من تحقيق مزايا التصريح . ومنها أن السلطان فؤاد أعلن نفسه ملكا على البـــلاد فى ١٥ مارس من تلك السنة . ومنها أنشأ وزارة الخارجية المصرية من جديد بعد إذ كانت معطلة فى عهد الحماية . ومن مزايا التصريح أيضا تأليف لجنة لوضع مشروع الدستور على أحدث المبادىء الدستورية الموجودة فى العالم . وكانت لجنة الدستور تتألف من ثلاثين شخصاً من كبار رجال القانون على رأسهم حسين رشدى باشا . وكان من أبرز رجالها عبد العزيز فهمى ومحمد حسين هيكل وكان يطلق على الأول اسم « أبى الدستور » ودعيت هـذه اللجنة للاجتماع فوقع الاختيار على ثمانية عشر رجلا من رجالها فقط سماهم سعد زغلول فيما بعد « لجنة الأشقياء » . ومع ذلك فقد قامت هـذه اللجنة بمهمتها خير قيام وأتمت وضع الدستور فى مدة لم تزد عن ستة أشهر .

حزب الأحرار الدستوريين :

على أثر ذلك تألف فى مصر حزب جديد كان معظم أعضائه من الذين اشتغلوا بوضع الدستور وأطلق الحزب على نفسه (حزب الأحرار الدستوريين) برياسة عدلى يكن باشا ثم رأى الحزب أن يكون له جريدة تصدر باسمه

هى جريدة السياسة. وصدر العدد الأول منها فى الثلاثين من أكتوبر سنة ١٩٢٢ وفى صدره الخطبة التى ألقاها عدلى يكن معلناً ميلاد هذا الحزب. وبقى عدلى يكن رئيساً للحزب حتى سنة ١٩٢٤ حين خلفه فى الرياسة عبد العزيز فهمى ولخص الأستاذ عبد الرحمن الرافعى سياسة هذا الحزب الجديد « بأنها سياسة التساهل مع الإنجليز للوصول إلى حل للقضية المصرية(١) ». وهى السياسة التى لم يرض عنها الوفد، ونظر إلى التصريح



محمد حسين هيكل

على أنه إعلان من جانب واحد فقط هو انجلترا. وليس فيه ارتباط أو قبول من جانب مصر، فلا ينبغى لها أن تتقيد به وهكذا وجدنا أنفسنا أمام نظريتين سياسيتين تجاه التصريح هما نظرية الأحرار ونظرية سعد أو حزب الوفد.

صدور الدستور فى ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٣ :

أخيراً وبعد مجهودات عنيفة من جانب الحكومة التى كان يرأسها عبد الخالق باشا ثروت صدر الأمر الملكى بالدستور فى ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٣ وذلك طبقاً للشروع الذى وضعته لجنة الدستور محذوفاً منه - بكل أسف

(١) فى أعقاب الثورة المصرية — ج ١ ص ٤٧

النصوص الخاصة بالسودان . ذلك أن هـذا الدستور كان فى الحقيقة هدفاً لحرب عنيفة من جهتين كبيرتين هما : القصر من جانب والإنجليز من جانب آخر . أما القصر أو الملك فؤاد فلأنه كان شديد الحذر لهذا الدستور الذى تعرض لموضوع (اختصاصات الملك) و (السلطة الى له على المعاهد الدينية) ونحو ذلك . وأما الإنجليز فقد كانوا أشد سخطاً وكراهية لهذا الدستور الذى أصر فيه واضعوه على مسألة السودان ثم أرغمهم الإنجليز على حذف النصوص الخاصة به وجعل هذا الموضوع مادة للمفاوضات المقبلة .

وصدر الدستور فى مائة وسبعين مادة بنيت على أساس (أن الأمة مصدر جميع السلطات) وهو الأساس الذى أراد نسيم باشا هو الآخر أن يهمله إهمالا تاماً فى صلب الدستور . ولكنه استقال قبل أن يتمكن من ذلك .

الإفراج عن سعد وأعضاء الوفد :

فى نهاية شهر أبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب . ونص فيه على أن يكون انتخاباً على درجتين : الأولى انتخاب المندوبين الثلاثينيين . والثانية انتخاب النواب .

يومئذ لم يكن من الحكمة فى شىء أن يصدر قانون الانتخاب ولا يفرج عن سعد وأصحابه ليشتركوا فى هذه الحركة . ومن ثم رأت الحكومة البريطانية بإرشاد من اللورد اللنبى أن تصدر قراراً بالإفراج عن سعد وأصحابه . فصدر هـــذا القرار فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ وعاد سعد من جبل طارق وخرج أعضاء الوفد من معتقل المـاظة .

الغاء الاحكام العرفية فى ٥ يولية سنة ١٩٢٣ :

قبل أن تأخذ الحكومة المصرية فى إجراء الانتخابات العـامة كان لا به لها من تغطية المسائل التى نجمت عن حالة الحمـاية . وكان من أهمها اثنتان :

أولاهما — مسألة التضمينات . والثانية مسألة الأحكام العرفية .

أما الأولى فقد صدر بها قانون فى ٥ يولية سنة ١٩٢٣ يقضى بإجازة جميع ماقامت به السلطة العسكرية منذ إعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر سنة ١٩١٤ وذلك من إجراءات إدارية وقضائية وتشريعية . وبمقتضى هذا القانون لا يحق للمصريين الرجوع بتعويض عن الأضرار التى أصيبوا بها فى أثناء الأحكام العرفية . أما الأجانب فلهم الحق فى التعويض عن الأضرار التى أصابتهم بسبب هذه الأحكام .

وأما الثانية — وهى الأحكام العرفية — فحين رأى لورد اللنبى أن مصر أطاعته فى إصدار قانون التضمينات لم يجد بدآ من إطاعتها فى إلغاء الأحكام العرفية . وبهذه الطريقة صفا الجو وتهيأ الناس للدخول فى الانتخابات وعقد البرلمان .

الفوز الساحق لحزب الوفد :

عاد سعد زغلول من المنفى فى شهر مارس سنة ١٩٢٣ واستقبلته البلاد بحفاوة كبيرة لا تقل عن حفاوتها به فى عام ١٩٢١ ، وبهت الأحرار الدستوريين لهذه الحفاوة التى أفقدتهم الأمل فى النجاح فى الانتخابات . وكانوا من قبل واثقين من نجاحهم فيها بحكم أنهم واضعو الدستور ، وبحكم أنهم الحاصلون على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وهو التصريح الذى نقل مصر إلى هذه الحالة الجديدة



سعد زغلول

وقد دفع الخوف من نتائج الانتخابات زعيما من زعماء الأحرار الدستوريين — هو عبد الخالق ثروت باشا — إلى أن يكتب خطاباً لسعد باشا يحتكم وإياه فى الخلاف السياسى إلى الأمراء . وكان جواب سعد على ذلك أن رفض هذا الطلب قائلا لثروت باشا : إن الاحتكام شأن الأكفاء : وأين منه ثروت وغير ثروت

فى تمتعه بثقة الأمة ليحاول الوقوف إلى جانبه فى مقام الخصوم (١) .

ثم ظهرت نتائج الانتخابات فإذا الوفد يفوز بمائة وخمسة وتسعين مقعداً فى البرلمان تاركاً للحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين تسعة عشر مقعداً فقط .

وزارة سعد وزارة الشعب :

هل يقبل سعد الوزارة أو يتركها لأحد من أنصاره ويكتفى هو بزعامة الحركة الوطنية ؟ سؤال صعب فكر فيه سعد وأصحاب سعد . فبالرغم من أن الأوضاع الدستورية تجعل الحكم حقاً من حقوق الأغلبية ، وتحتم أن يكون رئيس الوزراء هو رئيس هذه الأغلبية « فإن هناك حالة تعترض هذه الأوضاع وهى وجود الاحتلال البريطانى . وكيف يكون مسلك الزعامة فى الحكم مع بقاء هذا الاحتلال ؟ » (٢) .

لقد رأى أكثر العقلاء فى الأمة أن الأمثل بزعيم الحركة الوطنية فى هذه الأمة أن يبتعد عن الوزارة حتى لايصطدم بالاحتلال ، ويصبح هدفاً لدسائسه ومؤامراته ، فيضطره هذا إلى كثير من التساهل مع الاحتلال فى حق من حقوق البلاد . وبذلك تسقط هيبة الزعامة التى هى من غير شك أكبر من هيبة الحكم .

ويكفى أن نذكر أن سعداً هو الذى هاجم تصريح ٢٨ فبراير . فتأليف وزارة فى ظل هذا التصريح ربما يكون نوعاً من الاعتراف به كما قال بذلك الأمير عمر طوسون (٣) .

---

(١) محمد حسين هيكل . مذكرات فى السياسة المصرية . ج ١ ص ١٨٢

(٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية . ج ١ ص ١٣٥

(٣) المصدر المتقدم ص ١٣٨

غير أن سعداً قبل بعد تردد طويل أن يؤلف الوزارة . وصرح فى جوابه إلى الملك حين طلب منه تأليف الوزارة بأن قبوله إياها لا يعتبر اعترافاً بأية حالة أو حق استنكره الوفد . يريد بذلك عدم الاعتراف بالتحفظات التى نص عليها تصريح ٢٨ فبراير .

والحق لقد كان سعد مثالا للحاكم الدستورى بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . كان لا يقبل تدخلا فى وزارته من جانب القصر ولا من جانب المندوب السامى البريطانى . وقد اعترف له خصومه بهذه الميزة التى لم يستحق أن يوصف بها أحد سواه فى تلك الفترة التى نؤرخ لها الآن .

المعارضة الحرة فى داخل البرلمان الاول .

افتتح البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ . وكان يوما مشهوداً فى تاريخ مصر . وبعد أن انتهت المراسيم الخاصة بذلك اليوم فكر الوفديون أصحاب الأغلبية البرلمانية فى تأليف ما سموه «بالهيئة الوفدية» . كما فكرت المعارضة فى أن يكون لها صوت فى داخل المجالس النيابية . وعلى الرغم من أن هذه المعارضة أخذت على سعد ضيقه بالمناقشة فقد شهد أصحابها للبرلمان الأول بأنه سار سيرة حسنة وكتب لنفسه صفحة بيضاء لم يأخذ عليها الأستاذ عبد الرحمن الرافعى — وكان عضواً فى البرلمان عن الحزب الوطنى — أكثر من تصرفه بإزاء قانون الاجتماعات والمظاهرات . وهو القانون الذى صدر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ أى قبل افتتاح البرلمان بنحو سنة ، وقد أحيل هذا القانون على البرلمان ضمن قوانين أخرى صدرت قبل انعقاده . وكان قانون الاجتماعات والمظاهرات يضع قيوداً ثقيلة هى بمثابة الحجر على حرية الناس . فلما أحيل هذا القانون على لجنة الداخلية بمجلس النواب وبحثته اللجنة بحثاً جيداً رأت وجوب إلغائه . فقرر المجلس إلغاءه بإجماع الآراء . ولكن الوزارة السعدية

طلبت إعادة النظر فى قرار الإلغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة فى الجلسة ، فقرر المجلس تأجيل المناقشة حتى تقدم الوزارة مشروعاً بقانون آخر لهذا الغرض وقدمت الوزارة بالفعل هذا المشروع. ولكن انفضاض الدورة البرلمانية الأولى فى العاشر من شهر يوليو سنة ١٩٢٤ حال دون عرضه على المجلس . ثم حدث أن حل هذا المجلس نفسه فى نوفمبر من تلك السنة فبقى القانون قائماً بأحكامه الاستبدادية وأصبح أحبولة من الأحابيل التى لجأ إليها الإنجليز من وقت لآخر، وانتفعوا بها فيما بعد فى محاربة الدستور وإضعاف الحركة الوطنية.

قلنا أن أكثر العقلاء فى الأمة أشفقوا على زعيم الأمة من الحكم ومتاعب الحكم . وجاءت الأيام تحقق هذا الرأى . فقد بدأت صعوبات كثيرة تواجه وزارة الشعب . وكان سعد يواجه كل ذلك بعناده وصلابته المعروفة فى الحق وكان خليقاً بهذه الوزارة أن تبقى ما بقى سعد ، لولا أن وزارته هذه كانت مهددة بدسائس الإنجليز ودسائس القصر . ولننظر الآن فى أولى هذه الصعوبات التى اعترضت طريق سعد .

١ — البرلمان الأول ومسألة السودان :

عرفنا أن الدستور المصرى صدر خالياً من النصوص الخاصة بمسألة السودان وعدم انفصاله عن مصر . غير أنه بالرغم من ذلك استمسكت وزارة سعد بالسودان إلى أبعد حد . وجاءت تصريحات سعد فى مجلس النواب وذلك فى ٢٣ يونية سنة ١٩٢٤ مؤيدة لهذه السياسة بعبارة لا تحتمل الشك . غير أن الحكومة البريطانية ردت على هذه التصريحات فى مجلس اللوردات بعد ذلك بيومين . وصرح اللورد بارمور بقوله : إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال من الأحوال ، وأن نظام السودان لن يتعرض لتغيير ما إلا بموافقة البرلمان الإنجليزى . ثم عاد سعد فرد على هذه التصريحات فى مجلس النواب المصرى

فى ٢٨ يونية سنة ١٩٢٤ . فقال يخاطب النواب : إننى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفى حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة المصرية لن تتنازل عن السودان ما عاشت . وهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب . ولم يكتف سعد بهذا الرد حتى قدم استقالته من الوزارة فى اليوم الثانى بحجة أنه رأى فى تصريحات بارمور ما يحمله على التخلى عن الحكم أولا والمفاوضة بعد ذلك غير أن الملك بضغط من الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت لم يقبل الاستقالة وبقيت الوزارة . والآن فلننتقل إلى الصعوبة الثانية من الصعوبات التى واجهتها هذه الوزارة . .

٢ — مفاوضات سعد — مكدونالد :

كان سعد مخدوعا فى حزب العمال بانجلترا . وكان يعتقد أنه مخالف فى سياسته لحزب المحافظين كل المخالفة ولذلك لبى دعوة مستر ماكدونالد لاستئناف المفاوضات . وفى الخامس والعشرين من يولية سنة ١٩٢٤ سافر سعد لهذا الغرض . وتفاوض الجانبان ولكن سرعان ما انقطعت هذه المفاوضة من يومها الثالث حين قدم سعد مذكرة بشروطه التى تتلخص فيما يلى :

أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

ثانياً — سحب المستشارين المالى والقضائى .

ثالثاً — زوال كل سيطرة لبريطانيا على الحكومة المصرية ولا سيما العلاقات الخارجية .

رابعاً — عدول الحكومة البريطانية عن دعوى حماية الأقليات والأجانب فى مصر .

خامسا — استمساك سعد بالتصريحات التى سبق له أن أدلى بها فى مجلس النواب المصرى بشأن السودان .

ثم لننتقل من ذلك إلى الصعوبة الثالثة التى واجهت وزارة الشعب ونعنى بها :

٣ — وسائس القصر :

حقد القصر على سعد ورأى فيه خطراً يهدده . وفكرت الحاشية يومئذ فى التدابير التى تؤدى حتما إلى استقالته . من ذلك أنها أوعزت إلى طلبة الأزهر والمعاهد الدينية بالإضراب وإقلاق الوزارة من هذه الناحية . ونحن نعلم أنه كان للملك — استناداً إلى المادة (١٥٣) من الدستور — أمر السيطرة على الأزهر والمعاهد الدينية بحيث لا يكون للوزارة سلطان عليها . ونحن نعلم أيضاً أن هذه المسألة قديمة فى التاريخ المصرى أثيرت فى مجلس شورى القوانين على عهد عباس حلمى الثانى . وانقسم النواب فيها إلى قسمين : أحرار يقولون بأن الخديو لا يصح أن يكون له سلطان على المعاهد الدينية . ومحافظون يقولون بسلطانه عليها .

وأخيراً ننتقل إلى الصعوبة الرابعة ، أو إلى الصخرة القوية التى تحطمت عليها الوزارة الشعبية بل الأمانى القومية ، وأصابت الحركة بذهول كبير لم تكد تفيق منه إلا بحيلة واحدة فقط وهى حيلة الائتلاف بين الأحزاب . وهذه الكارثة الأخيرة التى أطاحت بوزارة سعد هى :

٤ — مقتل السردار فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

فى تقديرى وتقدير الكثيرين ممن درسوا الحوادث المصرية الهامة أن الحاقدين على وزارة سعد حاروا فى الطريقة التى يسقطون بها وزارته . فلم يجدوا لتعكير الجو بين مصر وانجلترا غير طريق ارتكاب هذا الحادث الذى هو مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام .

وأدرك سعد منذ اللحظة الأولى أنه المقصود الحقيقى بهذه الجريمة أو الدسيسة . وكان مما قال فى خطبته المشهورة فى ذكرى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ما يلى :

« هجمت هذه النازلة على البلاد فأزعجتها وهزت أرجاءها هزاً عنيفاً . وكنت أنا أول المهزوزين بهجومها ، وأشد الناس اعتقاداً بتدبيرها ضد وزارة كنت متشرفا برياستها . وكانت الدسائس كثيرة حولها ، ونية الدساسين معقودة على إسقاطها . ولو أدى الأمر إلى تخريب البلاد وتدميرها . وكنا أشد الناس سخطاً عليها وأسفاً لها شعوراً منا بأننا نحن المقصودون بها . ولأنها ألمت بنا والأمن سائد والراحة شاملة ، والهم منصرف إلى تحسين العلاقات الخارجية وإصلاح الأحوال الداخلية والأمة والبرلمان والحكومة فى أتم اتفاق على السير بالأمور فى طريق التقدم والكمال . وخطبة العرش التى لم تكن جف مدادها تفيض فخراً بذلك الأمل الشامل والاتحاد الكامل » .

فى تلك اللحظة الرهيبة لم تجد الوزارة بداً من الاستقالة وما هى إلا ساعات قليلة حتى جاءها الإنذار البريطانى بمطالبه الشديدة ومنها :

١ ـ إعتذار الحكومة المصرية عن الجناية .

٢ ـ منع المظاهرات ومعاقبة الجناة بأشد عقوبة .

٣ ـ غرامة قدرها نصف مليون جنيه تدفعها الحكومة المصرية

٤ ـ سحب الجيش المصرى من السودان

٥ ـ ترك الحرية للحاكم العام فى السودان فى أن يزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة إلى الحد الذى يريد .

٦ ـ أن تكف الحكومة المصرية عن كل معارضة لانجلترا فى التحفظات الخاصة بحماية الأجانب فى مصر أو الخاصة ببقاء المستشار المالى والمستشار القضائى بها .

وما هو إلا أن درست وزارة سعد مواد الإنذار حتى ردت بالموافقة على البنود الثلاثة الأولى والمعارضة بكل قوتها فيما تلا ذلك .

هكذا أسدل الستار على فصل من فصول الحياة النيابية الصحيحة فى مصر .

كان خليقا بأن يطول وأن يأتى بخير النتائج فى الوصول بسعد زغلول إلى تحقيق الآمال المصرية .

وزارة زيور باشا ومحنة البرلمان الاولى

فى نفس اليوم الذى استقالت فيه وزارة سعد باشا تألفت وزارة أحمد زيور باشا . وهى الوزارة التى اتخذت لنفسها شعار « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » ومعناه الاستعداد التام لتسليم ما يمكن تسليمه . وبالفعل وجدناها سلمت فى بقية البنود أو المطالب التى اشتمل عليها الإنذار . ومن ثم عادت السلطة العسكرية سيرتها الأولى ، فقبضت على بعض الشبان الثائرين ومنهم فى ذلك الحين مكرم عبيد ومحمود فهمى النقراشى ، وعبد الرحمن فهمى وغيرهم .



أحمد زيور

ثم حدثت الطامة الكبرى بعد ذلك بجلاء الجيش المصرى عن السودان ، وبإعادة النظر فى توزيع مياه النيل ، وبصدور المرسوم الخاص بتأجيل البرلمان شهراً ، وذلك فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وقبل نهاية الشهر بيوم واحد فقد صدر المرسوم الملكى بحله . ويومها دخل الوزارة الزيورية رجل من حزب الأحرار الدستوريين سيكون له دور حقيقى فى محنة الدستور . وهذا الرجل هو إسماعيل صدقى .

حزب الاتحاد

لم تكف الحاشية كل هذه المصائب حتى زادتها مصيبة جديدة . هى تأليف حزب جديد بإسم القصر هو حزب الاتحاد . وما كان للقصر فى أى بلد دستورى من بلاد العالم أن يكون له حزب سياسى بحال ما . وقد

كان حزب الاتحاد أو حزب السراى — كما عرفه الشعب بهذا الإسم — من صنع رجل عرفه الشعب بالقدرة على الدس والكيد . وهذا الرجل هو حسن نشأت باشا . وكان شعار هذا الحزب «الولاء التام للعرش» . واختير لرياسته يحيى باشا إبراهيم فى أول الأمر ، ثم حلمى باشا عيسى فيما بعد .

وسئل سعد زغلول عن رأيه فى هذا الحزب فتأنى قليلا وابتسم ثم قال : أن إنشاء هذا الحزب عمل مخالف كل المخالفة للظروف الحاضرة . وقد أعطوه إسماً يظهر منافياً لاسمه منافاة تامة . ومع ذلك فليس فيه عضو واحد ذو عقيدة صريحة . وأنصاره كلهم جمعوا بواسطة السلطـة . أن حزبا سياسيا مستحقا لهذا الإسم لا يؤلف بين يوم وآخر . وليس تأليفه سهلا . وأنا لا أخاف هذا الحزب فى شىء لأنه يحمل فى قلبه كل العوامل اللازمة لانحلاله[1] .

الفوز الساحق للوفد فى الانتخابات الجديدة

لم يزل زيور فى الوزارة . ولم يزل يتدخل فى الانتخابات التى أمر بإجرائها ولم يزل يعبث بالدوائر الانتخابية ، ويسلك جميع الطرق القانونية وغير القانونية للحصول على النتيجة التى يرضى عنها . ولن يرضى عنها حتى تسفر عن نجاح المرشحين من حزب الاتحاد أولا وحزب الأحرار الدستوريين بعد ذلك .

وظهرت نتائج الانتخابات وكانت الأغلبية فيها بطبيعة الحال للوفد . فلم تجد الحكومة الزيورية بدأ من حل هذا المجلس الثانى كما سبق لها أن حلت المجلس الأول . وكأنه بذلك قد حل البرلمان مرتين لسبب واحد ، وفى ذلك ما ينافى المادة الثامنة والثمانين . إذ ذاك بدأت البلاد عهداً من العسف والظلم والكيد للدستور والحرية ، حتى ثارت ثائرة الصحف الوطنية إلى حد دعا

---

(١) البلاغ العدد ٥٤٢ بتاريخ ١٩٢٥/١/٢١ .

هذه الوزارة كذلك إلى تعديل قانون العقوبات بما يساعد على التشديد على دعاة السخط والتردد على الحكومة . وبالفعل صـــدر هذا القانون فى ٩ يولية سنة ١٩٢٥ . ثم أعقبه قانون الجمعيات والهيئات السياسية فى ٢٧ أكتوبر من نفس السنة .

اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه :

لم يكن من الطبيعى أن تقف الأمة مكتوفة اليدين أمام حكومة تسومها العذاب وتحرمها ثمرة الكفاح المرير فى سبيل الحرية والدستور . فأخذ فقهاء القانون الدستورى يقلبون الأمر على وجوهه المختلفـــة . وكان من بينهم الصحفى الغيور أمين الرافعى صاحب جريدة الأخبار التى تحدثنا عنها فى الجزء السابع من أدب المقالة الصحفية .

رأى هؤلاء القانونيون أن المادة السادسة والتسعين من أحكام الدستور تنص على أن البرلمان لابد من اجتماعه من تلقاء نفسه فى الحادى والعشرين من نوفبر . ومن ثم دعا أمين الرافعى فى صحيفة الأخبار إلى تنفيذ هذه المادة واجتمع البرلمان من تلقاء نفسه بفندق الكونتننتال فى ذلك الموعد وأسفر الاجتماع عن قرارات هامة منها :

أولا — الاحتجاج على تصرفات الوزارة .

ثانيا — عدم الثقة بهذه الوزارة .

ثالثا — اعتبار دور الانعقاد مستمراً بقوة القانون .

موقف زيور من حادث البرلمان

وقعت الوزارة فى حرج شديد . وخاصة حين انضم أمراء البيت المالك إلى هذه الحركة بعواطفهم وعقولهم وطلبوا إلى الملك إعادة النظام الدستورى .

ولم تجد الوزارة أمامها إذ ذاك إلا طريقاً واحداً هو الإعلان عن إجراء انتخابات جديدة . فاستصدرت لذلك مرسوما فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ .

غير أنه لسوء حظ هـــذه الوزارة التى اعتدت على الدستور أن جاء صدور هذا القانون بعد تسليمها لإيطاليا فى واحة جغبوب ، وموافقتها على التسليم فى غيبة البرلمـــان . فهاجت الأحزاب السياسية فى مصر . وأوحى بعضها إلى بعض بمقاطعة الانتخابات . واشترك عمد البلاد فى هـذه الحركة وحاكمتهم الوزارة محاكمة شديدة على ذلك . وفزع الإنجليز من كل هـذا الفساد الذى حاق بالبلاد وخافوا على أنفسهم من عواقبـه . فسعى المندوب السامى البريطانى — سير لويد جورج — حتى استقال أو أقيل حسن نشأت باشا من منصبه فى السراى وتزعزع حزب الاتحاد ووهت قوائمه . وإذ ذاك صفا الجو قليلا وهدى الساسة لتحقيق فكرة جديدة وهى فكرة :

ائتلاف الأحزاب المصرية للمرة الأولى :

وكان ذلك فى سنة ١٩٢٦ . ووافقت الأحزاب المؤتلفة على مقاطعـة الانتخابات ، وعقدت ما أسمته إذ ذاك (بالمؤتمر الوطنى العام) وكان يضم نواب الأمة وشيوخها وأصحاب الكلمة النافذة فيها لبحث هذه الحالة الشاذة . وأصدر المؤتمر بيانا وطنيا وقع عليه أعضـــاء الأحزاب الثلاثة . الحزب الوطنى وحزب الوفـد وحزب الأحرار الدستوريين . وخضعت الوزارة لقرارات المؤتمر . واستصدرت فى الثانى والعشرين من فبراير سنـة ١٩٢٦ مرسوما آخر بإجراء انتخابات جديدة على أساس الانتخاب المباشر . وهنا اتفقت الأحزاب الثلاثة على تقسيم الدوائر الانتخابية فيما بينها بحيث يكون للوفد ٢٦٠ دائرة وللأحرار الدستوريين ٤٥ وللحزب الوطنى ٩ دوائر فقط .

الوزارة الائتلافية الاولى :

سقطت وزارة زيور بطبيعة الحال وتلتها أول وزارة ائتلافية وهى وزارة عدلى يكن فى السابع من شهر يونيو سنة ١٩٢٦ . واجتمع البرلمان فى العاشر من ذلك الشهر . وانتخب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين . وعادت الحياة الدستورية السليمة للبلاد .



عدلى يكن باشا

غير أن هذه الوزارة الائتلافية آثرت السلامة والعافية منذ بداية الأمر فأهملت القضية المصرية . ولم تبذل أى جهد لإعادة الجيش المصرى إلى السودان ، ولم تحقق انضمام مصر إلى عصبة الأمم كما وعدت بذلك فى خطبة العرش ، ولم تخط خطوة واحدة نحو إلغاء الامتيازات الأجنبية ، ولم تضع لنفسها خطة واضحة للسير عليها فى الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى وغير ذلك . ثم استقالت من الحكم فى ١٩ من إبريل سنة ١٩٢٧ وأتت بعدها وزارة عبد الخالق ثروت باشا . فجرت هذه الوزارة على سياسة الوزارة العدلية التى سبق شرحها . وفى عهدها حدثت (أزمة الجيش) وذلك منذ فكرت هذه الوزارة فى ترقية الجيش المصرى ، وفى إلغاء منصب السردار — وكان شاغراً منذ مقتل سير لى ستاك — ومنذ فكرت أيضا فى تعديل قانون الجيش بحيث لا يكون سفنكس باشا عضواً فيه ، فاعترضت انجلترا على ذلك ، وتساهلت حكومة عبد الخالق ثروت معها ، فقررت مد الخدمة لسفنكس باشا ومنحته رتبة فريق . ثم استقالت وزارة عبد الخالق ثروت باشا وأتت بعدها :

وزارة مصطفى النحاس باشا الاولى :

وكان العهد عهد إئتلاف أيضا . وكان على الأحرار الدستوريين أن يشتركوا فى الوزارة . وإن كان القلق فى هذه المرة قد شرع يساورهم لما قد أصاب الائتلاف نفسه من ضعف وتصدع .

وتعرضت الوزارة النحاسية أول ما تعرضت لامتحان شديد فى سياستها وكان موضوع الامتحان قانون الاجتماعات والمظاهرات . وقد عرفنا كيف تراخت وزارة سعد — لسوء الحظ — فى إلغاء هذا القانون منذ عرض على البرلمان الأول . وكانت حجة سعد فى ذلك أنه رأى فى هذا القانون دليلا على الميول الرجعية التى تحول بين الشعب وبين إبداء رأيه بالطرق السلمية . ثم عرض القانون بعد ذلك على برلمان الائتلاف فلم يناقشه المجلس . ثم أتت وزارة النحاس فعرضت القانون على لجنة الشيوخ فأجمعت على إلغائه . وهنا تدخل الإنجليز فى الأمر ، وطالبوا بالإبقاء على القانون حماية للأجانب فى مصر . وإذ ذاك بدأت أزمة سياسية حادة اختلف الوزراء حيالها فى الرأى فكان من رأى النحاس ضرورة الاستمساك بحق مصر . وكان من رأى محمد محمود عدم إثارة الموضوع فى الوقت الحاضر تجنباً للعواصف .

أما القصر فأحب كعادته أن يصيد فى الماء العكر . وأوعز إلى طائفة من الوزراء فى حكومة النحاس بالاستقالة ففعلوا وكان من بينهم وزير وفدى هو أحمد خشبه باشا وإذ ذاك لم يجد الملك صعوبة فى إقالة الوزارة فأقالها فى ٢٨ يونية سنة ١٩٢٨ . واستند فى كتاب الإقالة على أن الائتلاف نفسه قد أصابه التصدع .

وزارة محمد محمود ومحنة الدستور الثانية :

ثم قام محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة على رغم أنه ومن معه يمثلون الأقلية فى برلمان الائتلاف . فبدأ عمله فى هذه الوزارة بتأجيل البرلمان شهراً . ثم استصدر فى ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ — أى قبل نهاية الشهر — أمراً بحل البرلمان وتعطيل الدستور .

غير أنه بالرغم من صدور هذه القرارات صمم الشيوخ والنواب فى البرلمان المنحل على الاجتماع بدار أحدهم وهو مراد الشريعى بك وذلك فى ٢٨ يولية سنة ١٩٢٨ وقرروا فى اجتماعهم أن البرلمان قائم ، وأن الوزارة خارجة على الدستور ، وأنها لذلك لا تستحق الثقة .



محمد محمود

ثم صمم هذا البرلمان المنحل على أن يجتمع من تلقاء نفسه قبل الشهر الثالث من شهر نوفمبر من نفس السنة . وتم له هذا الاجتماع بدار جريدة البلاغ بشارع الدواوين . وكان ذلك فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وانتخب الأستاذ ويصا واصف رئيسا للمجلس فى هذه الدورة وعاد النواب فقرروا عدم الثقة بالوزارة . ونبهوا إلى أن كل ما تبرمه الوزارة من الاتفاقات السياسية أو التجارية مع الدول الأجنبية يعتبر باطلا وغير ملزم للأمة .

اليد الحديدية ماضية فى سياستها :

ومع هذا وذاك فقد مضت وزارة محمد محمود فى سياسة اليد الحديدية التى بدأتها . وكان من مظاهر هذه السياسة أنها أعادت العمل بقانون المطبوعات الصادر فى سنة ١٨٨١ واستندت عليه فى تعطيل عدد من الصحف

المعارضة يقرب من المائة . ومنها بطبيعة الحال صحيفة البلاغ ، وصحف روزاليوسف ، وكوكب الشرق ، ووادى النيل ، والأهرام ، والوطن ، والأفكار ، ولا باترى الفرنسية وغيرها .

ثم توالت القوانين التعسفية التى صدرت عن هذه الوزارة ومنها القانون القاضى بالحبس والغرامة على كل من يحرض على كراهية النظام القائم . ومنها القانون القاضى بمنع الموظفين من حضور الاجتماعات السياسية وإبداء الآراء المتصلة بذلك فى الصحف . ومنها القانون الذى يعاقب الطلبة على تأليف المظاهرات أو اللجان والجمعيات السياسية أو تحرير المواد المتصلة بالسياسة فى الصحف أو نحو ذلك .

وفى غيبة البرلمان المنحل أمضت اليد الحديدية اتفاقية مياه النيل بين مصر وانجلترا فى ٧مايو سنة١٩٢٩ . وهى الاتفاقية التى تألفت لها من قبل لجنة مصرية بريطانية فى وزارة زيور حين غدت انجلترا تتحكم فى توزيع مياه النيل مستغلة فى ذلك الظرف السيىء الذى قتل فيه السردار .

مفاوضات محمد محمود — هندرسون

تلقى محمد محمود دعوة من جامعة أكسفورد لمنحه لقب دكتوراه فخرية . فلبى الدعوة وسافر إلى انجلترا فى صيف سنة ١٩٢٩ . وانتهز مستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية هذه الفرصة وعرض عليه استئناف المفاوضات . فلم يعارض محمد محمود فى ذلك . غير أن الجانب البريطانى نص فى هذه المفاوضات على أمور منها : بقاء القوات البريطانية فى مصر ، وفصل السودان عن مصر ، وإقرار الحكم الثنائى للسودان .

ووقف الوفد المصرى من هذا المشروع الجديد موقفاً دستوريا سليما فاشترط ألا ينظر فى هذا المشروع إلا بعد عودة الحياة الدستورية . وقبلت

الحكومة البريطانية هذا الشرط فلم يعد مكان لوزارة محمد محمود للاستمرار فى الحكم .

وزارة عدلى يكن الثالثة فى أكتوبر سنة ١٩٢٩

أتت هذه الوزارة فعملت على إعادة الحياة الدستورية واستصدرت لذلك مرسوما لإجراء الانتخابات . وحددت اليوم الحادى عشر من يناير سنة ١٩٣٠ لاجتماع البرلمان . وفاز الوفد كعادته بالأغلبية الساحقة . وأما الأحرار الدستوريون فقد شعروا حينذاك بأنه لا أمل فى النجاح فى هذه الانتخابات ، فصمموا على عدم دخولها . وكيف يدخلونها وهم الذين عطلوا الدستور وحكموا الشعب المصرى على حد تعبيرهم بيد من حديد ؟

من أجل ذلك استقالت وزارة عدلى يكن الثالثة . وأتت بعدها وزارة النحاس الثانية فى شهر يناير سنة ١٩٣٠ . وهى الوزارة التى سنبدأ بها الحديث فى أول الكتاب الثالث من كتب هذا البحث . ونعنى به الكتاب الذى عنوانه (البلاغ فى طوره الجديد) أو البلاغ فى عهد انتكاس الدستور .

الفصل الثالث

البلاغ والقوى التقدمية

أولا — مساندته الوفد فى المعركة الانتخابية

علمنا أن اتفاقا جرى بين سعد وصاحب البلاغ على أن تكون هذه الصحيفة لسان حال الوفد وأن عبد القادر حمزة قبل هذا الاتفاق بشرط ألا يكتب إلا ما يقتنع به . منذ يومئذ وعبد القادر هو الصحفى الوحيد الذى كان عليه أن يقابل الرئيس كل يوم ليستقى منه موضوع مقال الغد حتى ليثق المتصلون بسعد كل الوثوق بأن صاحب البلاغ لم يكتب فى عهد سعد مقالا قبل أن يتحدث إليه فى شأنه . وهكذا يمكن أن نطمئن إلى أن المقالة الرئيسية فى البلاغ كانت معبرة دائماً عن سياسة الوفد .

كما علمنا أيضاً أن مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير آلت إلى حالة جديدة أصبحت فيها دولة مستقلة ذات سيادة ، وأصبح من حقها أن يكون لها دستور ويكون لها برلمان . ومن ثم أخذت تمارس المعارك الانتخابية التى فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة ، وكان للبلاغ فضل كبير فى هذا النجاح . فما هى الطرق التى اتبعها البلاغ للحصول على هذه النتيجة ؟ وذلك بصرف النظر عن شخصية سعد الجارفة وما كان لها من قوة سحرية هائلة . وهى قوة أفقدت الأحزاب الأخرى كل أمل فى الحصول على الأغلبية البرلمانية .

لعل هذه الطرق تنحصر فيما يلى :

أولا — الاتفاق مع سعد كما قلنا على موضوع المقال الرئيسى فى أغلب الأحيان .

ثانياً — العناية التامة بخطب سعد ونداءات الوفد وأحاديث سعد

وأحاديث البارزين من أعضاء حزبه ، والخطب الانتخابية التى كان يلقيها هؤلاء فى الأقاليم ونحو ذلك .

ثالثاً — الرد على ادعاءات الأحزاب الأخرى ، والاهتمام المتواصل إحباط كل سعاية يقوم بها حزب الأحرار الدستوريين بنوع خاص ، وذلك منذ اتهم الوفد ورجاله بالعمل ضد القصر والاتصال فى الوقت نفسه بدار المندوب السامى البريطانى .

رابعاً — قلب هذه التهم الموجهة ضد الوفد على خصوم هذا الحزب ، وتقديم الأدلة الكافية على أن هؤلاء الخصوم أحق بهذه التهم والأباطيل ، والاستشهاد فى كل ذلك بالصحف الوطنية تارة والصحف الأجنبية تارة أخرى . ومن ذلك أن صحيفة البلاغ عمدت إلى التشنيع على كل من الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين بقولها عنهما أنهما حزبان لا برامج لهما ، وبقولها عن حزب الأحرار الدستوريين بنوع خاص أنهم الأصدقاء الحقيقيون للانجليز ، وأنهم متفقون مع المندوب السامى البريطانى على أن مصر ليست أهلا للاستقلال ولا أهلا للدستور ونحو ذلك (١) .

خامساً — أسلوب السخرية من الأحزاب المخالفة ومن زعماء هذه الأحزاب ومن النداءات التى تصدر عنها وذلك عن طريق كتابة هذه النداءات بطريقة جديدة يراد بها عكس المعانى التى تشتمل عليها . وسنضرب المثل هنا بمحاولات الأستاذ العقاد فى هذا الاتجاه .

سادساً — أسئلة البلاغ . وهى طريقة ابتدعتها هذه الصحيفة للنيل من خصوم الوفد ، ولإضعاف مركزهم أمام الشعب . وسنورد للقارىء مثالا من هذه الأمثلة يقف به على مدى تأثيرها فى الناخبين ويشهد للبلاغ بالبراعة فى هذا السبيل .

---

(١) راجع أعداد البلاغ رقم ٥٢٥و٥٢٦و٥٣٣و٦٠٥ .

سلك البلاغ كل هذه الطرق سعياً وراء النجاح فى معركة الانتخاب . وبفضل هذه الطرق وبفضل شخصية سعد ــ كما قلنا ــ أصاب الوفد نجاحاً باهراً فى البرلمان الأول ، ونجاحا لا يقل عنه فى البرلمان الثانى كما سبق شرح ذلك . حتى إذا جاء زيور باشا وتعرضت الحياة النيابية فى مصر لمحنتها الأولى ، ثم أعقب ذلك مجىء الائتلاف وحكومات الائتلاف وجدنا عبدالقادر حمزة يمتدح هذه الحالة الجديدة ، ويقول على الائتلاف أنه حقق رقابة الأمة على الحكومة ، وكان دليلا على التقدم النيابى الصحيح ، وعلى أن النواب أصبحوا يمتازون بقلة الفضول فى الكلام ، وأنهم تعودوا التزام الحدود النيابية والاقتصار على المهام التشريعية (١) .

وندع الطرق الأربع الأولى وننظر فقط فى الطريقتين الخامسة والسادسة . وهما طريقة السخرية وطريقة الأسئلة :

طريقة السخرية :

وفيها برع العقاد كما سبقت الإشارة إلى ذلك . أنظر إلى مقال لهذا الكاتب نشره فى البلاغ تحت عنوان :

نداء الأحرار الدستوريين

مترجماً إلى اللغة العربية(٢)

بدأه بعرض نداء الأحرار الدستوريين كما ورد فى جريدة السياسة . ثم قال .

هذا كلام لا بأس به إذا صدر من غير هؤلاء . أما وقد صدر منهم فنحن

---

(١) البلاغ فى ١٩٢٧/٧/٤ .

(٢) البلاغ العدد رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٢٤/١٢/٢٨ .

نترجمه إلى اللغة العربية ليفهمه الناس كما ينبغى أن يفهم ، ويقرأوا السطور ما يجب أن يقرأوا فنقول :

أيها المصريون :

نناديكم اليوم وما ناديناكم قط ولا عرفناكم قبل اليوم ، ولا توجهنا بالنداء والابتهال إلى غير السادة الإنجليز مصرفى الأقدار ، ومقلبى الليل والنهار . ولكن الانتخابات تلجئنا إليكم ، والضرورة تسوقنا إلى مخاطبتكم ، والمنفعة تجنح بنا إلى طريقكم . فاسمحوا لنا أن نتوسل بكم إلى إرضاء الإنجليز على حسابكم ، وأن نأخذ من أيديكم السلطة التى نرغم بها أنوفكم . فاقبلوا بالله أن نتغفلكم ولو يوماً واحداً هو يوم الانتخاب الذى أحوجنا إليكم . وأن نستغل فى ذلك اليوم تلك البلاهة التى طالما اعتقدناها فيكم . ثم اصنعوا بعقولكم ما تشاءون ، أو دعوها لنا نصنع بها ما نشاء .

أيها المصريون :

مبدؤنا مبدأ الصدق فى الوعد ، واتباع القول بالعمل . والدليل على ذلك أننا نسمى أنفسنا الأحرار الدستوريين ، وما تركنا للناس حريتهم قط ، ولا وصلنا إلى الحكم يوما عن طريق الدستور .

ولنورد لكم برهانا أقرب إلى الإقناع وأصرح فى المقال :

لقد وعدنا الإنجليز أن نثبت أقدامهم فى مصر ، وأن نمكن لهم فى رقاب أهلها . فهل أخلفنا لهم وعداً أو حنثنا لهم فى يمين ؟ ألم يرحب وزراؤنا بالحماية ؟ ألم يعدوها من نعم الله وبركاته عليهم وعلى مصر ؟ ألم نعبث بوحدة الأمة حين جاء ملنر لتنظيم الحماية فأيدناه وكنتم له من الخاذلين ؟ ألم نتعهد للإنجليز سراً فى وثيقة ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ بإرغام الأمة على إقرار مايريدون من توظيف وتضمين وتعويض ؟ ألم نستبشر بالتحفظات التى يصيبكم منها اليوم ما تعلمون وما سوف تعلمون ؟ ألم نعد إلى الحكم اليوم لنتم ما بدأناه منذ سنين ؟ فهل

وفينا بعهدنا أم كنا له ناكثين ؟ وهل اتبعنا القول بالعمل أم لا نزال قائلين غير فاعلين ؟

أيها المصريون .

انتخبوا ذوى الأخلاق وذوى الكفاءات . ومن هم ذوو الأخلاق وذوو الكفاءات ؟ أمامكم فريقان فى هذا البلد : فريق السعديين وفريق الأحرار الدستوريين . فأما السعديون فقد رأوا صراعا بين مصر وبريطانيا العظمى فعلموا أن مصر أضعف جانباً وأقل نصيراً وأبعد من النجاح أملا فبلغ من نذالة نفوسهم وسماجة وجوههم وفساد ضمائرهم وسخف أحلامهم ، ووهن طبائعهم أن يؤثروا السجون على المنصب والمنفى على الوطن ، والشقاء على الرغد ، والألفة على التزلف . فنالهم من ذلك ما يستحقون ، وسينالهم منه بعد اليوم فوق ما يعلمون . وأما الأحرار الدستوريون فأين هم من هذا الخلق الشائن وهذا المزاج المنكوس ؟ قد أوحى لهم شرف نفوسهم ونبالة مقاصدهم ، وعلو آدابهم أن ينصروا القوة ويلتمسوا جانب المنفعة ، ويدوروا مع الدهر كيف دار ، ويغتنموا رضا الإنجليز ، ثم يسعوا فى إرضاء المصريين ، ويبتسموا للقاتل ثم يبكوا مع القتيل . فيا له من خلق عظيم .

وأما الكفاءة فأنتم أيها المصريون ما برحتم ولن تبرحوا تتلهفون على وزارة تحسن فيما تحسن أن تسجل عليكم للانجليز حق حمايتهم لكم ، وحق حماية الأجانب فى بلادكم ، وحق تهديدكم فى القطن والماء ، وحق استلاب السودان الذى ما ذكرناه بحرف واحد فى النداء . وهذه — أيها المصريون — مآثر لا تتاح لكم بغير الكفاءة والاقتدار . فأين هم أصحاب الكفاءة والاقتدار ؟ إنهم — ولا ريب — هم الأحرار الدستوريون فالأحرار الدستوريون .

انتخبونا أيها المصريون . واعلموا أن شفاعتنا إليكم هى التضحية بمصر لا التضحية لمصر . شفاعتنا إليكم الضحايا التى أهدرناها ، والنفوس التى

أزهقناها ، والأقلام التي حطمناها ، والسجون التي ملأناها والمؤامرات التي دبرناها ، وكبود الأمهات التي أدميناها ، ودموع الآباء التي سفحناها ، وآجال الشباب التي اعتصرناها .

أيها المصريون :

لكم عقول وقلوب وضمائر : ولكن ليتكم بلا عقول ولا قلوب ولا ضمائر . فإن هذه العقول وهذه القلوب وهذه الضمائر لهي السد الذي يقف بيننا وبينكم ، وهي السبيل الذي يتطرق السعديون إليكم . فإن أوليتمونا ما بقي لكم منها فذاك . وإلا فقد أغنانا عنها ما أعددناه من العدة ، وتوسلنا به من الوسائل . وما حاجتنا إلى عقولكم وقلوبكم وضمائركم بعد إذ جعلنا الرأي لمن نختار من المندوبين ، وأعددنا الخانقين على السعديين من العمد والموظفين وبعد إذ وعدنا الأزهريين بإجابة المطالب ، والموظفين بزيادة الرواتب ، وبعد أن حجزنا على منشورات الانتخاب وأومأنا إلى الناس بسوط العذاب . فهل تجدى عقولكم وقلوبكم وضمائركم بعد هذا الإغراء والإرهاب؟

الأحرار الدستوريون

المترجم : عباس محمود العقاد

* * *

ثم في المعركة الانتخابية التي سبقت البرلمان الثاني سخر العقاد من رئيس حزب الأحرار الدستوريين وهو يومئذ عبد العزيز فهمي — وكتب مقالا بعنوان :

ليحيا الرئيس المسلوب (1)

لعلك تسأل من هذا الرئيس المسلوب ؟ هو ذاك الذي تصدقوا عليه

(1) البلاغ — العدد رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٢٥/٢/٣ .

بالرياسة لأنهم لم يتفقوا على الرئيس ولم يجدوا أحداً غيره لسد الفراغ ينوب عن القرعة وتهون على النفس مناقشته ؛ ويظهر للناس اختياره بمظهر المواساة وجبر الخواطر ...

وأنت تعلم أن هذا الرئيس المسلوب هو المسكين عبد العزيز فهمى الخ .

ومن هذا القبيل أيضاً مقال آخر بعنوان :

عبد العزيز فهمى يخطب . فهل اشتغل بالسياسة (١)

أعلنت جريدة التعاسة (بريد السياسة) فى مربع منمق الحواشى كإعلانات دور التمثيل والسينما أن الأستاذ عبد العزيز فهمى سيخطب خطاباً سياسياً هاماً . وضعت الإعلان بهذه الصورة لتلفت إليه الأنظار ، وترغب القراء فى سماعه . وكأنى بالكاتب وقد انتفخت أوداجه ، وسمعت أذناه دقات قلبه ، واستوى على كرسيه ، وشمر عن ساعده ، وطلب عامل المطبعة ليجهز أظهر مكان فى الجريدة لهذا الإعلان ، واعتقد بقدر ما سمحت له عقليته أنه يزف للأمة بشرى طالما تاقت إليها ، ويتحفها بخبر يهتز لها فؤادها ؛ فيتهافت الناس على الحصول على التذاكر خوفا من ضياع الفرصة . ولكن — للأسف — كانت التذاكر تسعى إلى الناس سعياً ، وتوضع فى جيوبهم تبرعا ليمتلىء السرادق ، فيسر الأستاذ شفاه الله .


عبد العزيز فهمى

أسئلة لبلاغ :

وهى الطريقة الأخيرة التى استطاعت بها الصحيفة أن تكسب بها المعركة الانتخابية الثانية على الأخص . وأتت البلاغ فى هذا الباب بنحو

(١) البلاغ — العدد رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٢٥/٢/١٥ .

خمسة وعشرين سؤالا موجها إلى حكومة زيور التى كان قصارى همها فى أثناء المعركة الثانية هو الوصول إلى إسقاط حزب الوفد ، أو الحيلولة بينه وبين الظفر بالأغلبية الساحقة التى ظفر بها من قبل .

وفى الخامس عشر من شهر مايو سنة ١٩٢٥ بدأت صحيفة البلاغ هذه الأسئلة بقولها :

ننشر تحت هذا العنوان أسئلة نوجهها إلى الوزارة . وكل ما نريده منها هو أن يأتينا جواب عنها . فإن كانت غير صحيحة فإنه يسرنا أن تعلن ذلك . وأما إن كانت صحيحة فإننا نترك الحكم فيها للجمهور ، ومن الأمثلة على هذه الأسئلة التى أحرجت حكومة زيور ، وأماطت اللثام عن الأساليب غير المشروعة التى اتبعتها هذه الوزارة لكى تحمل الناس على إسقاط مرشح الوفد ومساندة مرشح الحكومة أو القصر هذا السؤال الذى نشرته صحيفة البلاغ (بتاريخ ١٩٢٥/٧/٢١) تحت عنوان :

السؤال التاسع

وفيه تقول : هل صحيح أن صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا (وزير الداخلية فى وزارة زيور باشا) أرسل إلى المحافظين والمديرين الخطاب الآتى

وزارة الداخلية — قسم الإدارة

حضرة صاحب السعادة مدير . .

نرجو أن تحرروا كشفاً بأسماء الموظفين الذين يحسنوا القيام بما عهد إليهم من أعمال الانتخابات الحالية بالمديرية أو المحافظة ويستحقون على ذلك المكافأة ، ويبين فى الكشف وظيفة ودرجة كل موظف ومرتبه السنوى وتاريخ آخر ترقية أوعلاوة وما يكون حائزاً له من رتبة أو نيشان وتاريخ الإنعام به مع بيان نوع المكافأة التى ترون منحها له من ترقية أو علاوة أو نيشان أو رتبة . وتبعث إلينا بهذا الكشف فى ظرف يومين على الأكثر

بصفة مستعجلة . وبرسل معه كشف آخر عن الموظفين الذين قصروا فى واجباتهم فى هذه الأعمال أو أساءوا التصرف أو ظهر منهم عند قيامهم بالواجب شك فى سلوكهم بأى صفة كانت للنظر فى أمرهم مع إبداء رأيك نحو كل منهم .

إسماعيل صدقى

تحريراً فى ١٧/ ٣ / ١٩٢٥

* * *

كان من الطبيعى أن تؤدى هذه الجهود أو الحيل الصحفية التى مارسها عبد القادر وزميله العقاد إلى النتيجة المرجوة من الانتخابات وذلك حين يقبل الوفد الدخول فى هذه الانتخابات ، كما كان من الطبيعى أن تؤدى هذه الجهود إلى استقالة العمد والمشايخ فى البلاد حين يرى الوفد مقاطعة هذه الانتخابات .

وفى تلك الفترة أيضا كان عبد القادر ينتهز الفرصة لعمل شيئين آخرين فضلا عن الأعمال الستة التى أشرنا إليها من قبل وهما .

أولا — ترحيب البلاغ بجميع البحوث الدستورية التى يكتبها رجال مختصون فى القانون الدستورى

ثانيا — كتابة المقالات التى يشرح فيها عبد القادر شيئا من تاريخ الشورى فى البلاد وقصده من ذلك أن يصل حاضر القراء بماضيهم ، ويبين لهم كيف جاهد المصريون من أجل الدستور ، وكيف وصلوا إليه بعرقهم ودموعهم(١)

وشىء آخر لا بد من ملاحظته كذلك وهو الفرق بين أسلوب العقاد وأسلوب صاحب البلاغ أثناء المعركة الانتخابية . فالأول أسلوب السخرية التى لا مواربة فيها كما رأينا . وأما الثانى فأسلوبه أميل إلى الجد الذى يشوبه

(١) بدأ عبد القادر حمزة هذه المقالات فى ١٩٢٤/١/١٨ وكان ذلك عقب نجاح الوفد فى الانتخابات الأولى . وانتهت هذه المقالات فى ٩٢٤/١/٢٢

شيء من الرغبة فى تبكيت الخصم وانظر إلى عبد القادر فى تعليق له على حل الوزارة الزيورية لمجلس النواب حيث قال (١)

«حلوا مجلس النواب بدعوى استفتاء الأمة . ثم أداروا الانتخابات على ما يريدون ، وبذلوا من وسائل الإكراه كل ما كان ممكنا أن تسمح به القوة ثم ظهرت النتيجة بعد ذلك فاذا هى فوز للأمة وتأييد للمجلس المنحل .

حلوا المجلس اعتماداً على القوة لا على الدستور ولا على إرادة الأمة . حلوه فى أول يوم من انعقاده وقبل أن ترفع أعلام الاحتفال بافتتاحه . فكأن الانتخابات جرت أربعة أشهر طوال عانى الناس فيها ما عانوا من المتاعب ليجتمع المجلس أربع ساعات من نهار : ساعتين فى الصباح وساعتين فى المساء ثم تأمر الوزارة بحله .

لماذا لا يعينون النواب ويختاروهم من أصدقائهم ليكون لهم بذلك مجلس يؤيدهم ؟ أليس أولى ألا يكون مجلس أصلا ليوفروا على أنفسهم عناء هذا الطرد ؟ بلا — هذا هو الأولى ونحن نقترحه عليهم لمصلحتهم ولإراحة الأمة من عناء لا طائل تحته ولا خير من ورائه .

(١) البلاغ — العدد رقم ٦٠٠ بتاريخ ٣/٢٥ ١٩٢٥

الفصل الرابع

البلاغ والقوى التقدمية

ثانياً — الجريدة وراء سعد فى المفاوضات الرسمية

ابتهج الشعب كله بوزارة جاءت نتيجة للانتخابات الحرة التى فاز فيها الوفد بالأغلبية وولى سعد زغلول بعد ذلك الوزارة . وجاء فى الكتاب الذى بعث به إلى الملك قوله :

« لقد لبثت الأمة زماناً طويلا وهى تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد . وترى فيه خصما قديراً يدبر الكيد لها ، لا وكيلا أميناً يسعى لخيرها . وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً فى إدارة البلاد وعاق كثيراً من تقدمها » .

وبالفعل كان سعد مثالا للحاكم الدستورى الحق بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . فكان لايقبل تدخلا فى وزارته من جانب القصر ولا من جانب المندوب السامى البريطانى . وقد اعترف له خصومه بهذه الميزة . ثم كان من أعظم ما تميزت به حكومة سعد أنها كانت حكومة لها برنامج معين بخلاف الوزارات السابقة أو اللاحقة فلم يكن لها برنامج بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . ولهذا كثرت المظاهرات الوطنية التى تعبر عن شعور الفرح والبهجة . وكتب عبد القادر حمزة يقول عن هذه المظاهرات الوطنية إنها لاتخل بالنظام ولا تهدد الأمن العام كما كتب يقول بعنوان « حبذا ازدحام هذه الآمال فى الرئيس الجليل ووزارته (١) » . ثم بعنوان « الانصراف إلى العمل بعد

---

(١) البلاغ — العدد رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٢٤/٢/٤

إظهار السرور والابتهاج» ثم بعنوان «قوة الحكومة من نفسها لنفسها ومن ثقة الأمة بها (١) » .

غير أن هذه الانتصارات التى حققها الوفد وحكومة سعد سرعان ما أثارت شيئاً من الحقد عند رجال الأحزاب فى ذلك الوقت . يدلنا على ذلك مقال لصاحب البلاغ بعنوان :

ضجة التهويش حول الوزارة والبرلمان (٢)

جاء فيه . فشلت فى الانتخابات لمجلس النواب هيئتان سياسيتان هما الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين . وغنى عن البيان أن الأفراد الذين نحلوا أنفسهم زعامة الحزب الوطنى لا يمثلون فكرته التى قام عليها . فإن هذه الفكرة (وهى الجلاء ثم المفاوضة) ليست لها أشياع فى مصر . والناس جميعاً منذ قامت الحركة الوطنية إلى اليوم يقولون بالمفاوضات لتحقيق الاستقلال التام . أما الأحرار الدستوريون فإنهم أفراد اجتمعوا فى ظل الحكم العرفى لغاية معينة . وهيأت لهم وزارة ثروت الجو الصالح ليعملوا فيه . وكان الظن عندهم وعند السياسة الإنجليزية أن يدوم هذا الجو . فهم إذن أفراد مؤتمرون لا هيئة سياسية لها أشياع وأنصار .

وقد عرفت الأمة كل ذلك فأعرضت عن الحزبين ، ففشلا فى الانتخاب ومعنى هذا الفشل أن البلاد لا تقبل أن يعمل هؤلاء الأفراد بأشخاصهم فى قضيتهم السياسية ، ولا تقبل أن يكون لآرائهم ووجهات نظرهم أثر فى برلمانه الذى أقصتهم عنه وبذلت كل ماعندها من يقظة وحذر حتى تسد سبيلهم إليه .

وكان المفروض أن تهدأ بعد ذلك ثورة هؤلاء الأفراد ، وأن يعيشوا

---

(١) البلاغ – العدد رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٢٤/٢/٢٢

(٢) البلاغ – العدد رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٢٤/٣/٢٠

فى عزلة تامة ولكنهم لم يفعلوا وكما أن أقوالهم وأعمالهم كانت تنم على حقد على سعد وعلى الوفد أيام الانتخابات ، فكذلك أعمالهم وأقوالهم الآن . لكنهم فى هذه المرة لا يثيرون شكوك الجمهور وإنما يريدون أن يثيروا شكوك النواب الخ . .

* * *

البلاغ والمفاوضات الرسمية التى قام بها سعد مع ماكدونالد :

وقف البلاغ وراء سعد فى هذه المفاوضات . فشجعه عليها بكل قوة قبل الشروع فيها والسفر من أجلها إلى انجلترا . حتى إذا فشلت بعد ذلك هذه المفاوضات وجدناه يعتذر عن ذلك أحسن اعتذار وأقربه إلى تصوير الواقع السياسى فى كل من مصر وانجلترا .

نشر صاحب البلاغ أول ما نشر فى هذا الموضوع مقالا بعنوان :

المفاوضات وتصريح ٢٨ فبراير (١)

جاء فيه : يقول قائلون أليس أن الوزارة السعدية استنكرت تصريح ٢٨ فبراير . وكان رئيسها قبل ذلك اعتبره نكبة وطنية ؟ فكيف يذهب للمفاوضة مع وزارة تعلن فى مجلس النواب البريطانى أنها مرتبطة بذلك التصريح ؟

ثم كأنهم لا يكفيهم ذلك فيمضون خطوة أخرى ويطلبون من الوزارة أن تحصل من الحكومة البريطانية قبل الدخول فى أية مفاوضة على إنكار تصريح ٢٨ فبراير ، فإذا لم تفعل فهى إذن راضية بالتصريح ، منفذة له ، متفاوضة على أساسه .

---

(١) البلاغ — العدد رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٢٤/٤/١٠

إن الذين يقولون كل ذلك يعرفون الحق ولكنهم يكتمونه . يعرفون أن المفاوضة ليست معناها أن يلقى المفاوض سلاحه ، وينزل عن كل ما فى يده قبل كل بحث ومناقشة . وإنما معناها الاستعداد لإلقاء هذا السلاح بعد البحث والمناقشة . ومعروف أن الحكومة البريطانية أبلغت الحكومة المصرية رسمياً أنها مستعدة فى كل وقت للمفاوضة . ومعروف أيضاً أنها لم تشترط فى هذه المفاوضة على الحكومة المصرية أدنى شرط . وذلك معناه أنها مستعدة للبحث والمناقشة فى القضية المصرية توصلا إلى وضع اتفاق بين البلدين بدلا من تصريح ٢٨ فبراير . فالغرض من هــــذه المفاوضة إذن هو إبدال تصريح ٢٨ فبراير باتفاق جديد . وإلى أن تجرى المفاوضات ويعقد الاتفاق ترى الحكومة البريطانية أن تبقى مرتبطة بذلك التصريح . ذلك أنها — وهى حكومة بريطانية — يتعذر عليها — كما قلنا غير مرة — أن تلغيه من تلقاء نفسها وقبل أن يحل محله شىء آخر .

وظاهر أن ارتباطها هذا بتصريح ٢٨ فبراير لا يربط الوزارة المصرية ولا يقيد المفاوضات . فأما أنه لا يربط الوزارة المصرية فذلك واضح من أن الوزارة استنكرت التصريح وأعلنت أمام خطبة العرش وفى خطبها أمام مجلس النواب أنها لا ترتبط به . وأما أنه لا يقيد المفاوضات فواضح أيضاً من أن الوزارة البريطانية سمعت كل تصريحات الوزارة المصرية ثم لم تشترط أن تكون المفاوضات جارية على أساس التصريح أو مقيدة به . فليس الدخول فى المفاوضات مقيداً من جانبنا بقبول هذا التصريح . وإنما هو مقيد بأن التصريح لا يمكن أن يكون حلا ترضاه مصر . ومتى تقرر هذا فهل ترى أن الذين يطلبون من الوزارة السعدية أن تحصل من الحكومة الإنجليزية على إنكار لتصريح ٢٨ فبراير إلا متعنتين — كل ما يريدونه هو التهويش وإلقاء العثرات فى سبيل المفاوضات . ثم إن هــذا الإنكار نفسه لا تكون

له قيمته إلا إذا أنتج قيمته العملية . بمعنى أن يجلو الإنجليز عن مصر والسودان جلاء تاماً . وبعد جلاء آخر جندى إنجليزى يمكن وقتئذ أن تسافر الوزارة المصرية إلى لندن وتجرى المفاوضات .

هذا هو معنى الحصول من الحكومة الإنجليزية على إنكار لتصريح ٢٨ فبراير . ونحن نعرف أن هذه هى نظرية الحزب الوطنى . فلا يدهشنا أن يرددها ويضرب على نغمتها فى هذه الأيام زميلتنا (الأخبار) . كما لا يدهشنا أن يقول بها قائل من الذين هم أعداء شخصيون لسعد كما هم أعداء لمصر

* * *

وذهبت الوزارة المصرية وعلى رأسها سعد زغلول إلى لندن . وتفاوضت مع مستر ماكدونالد فى القضية المصرية والتحفظات الأربعة المعروفة . وباءت هذه المفاوضات بالفشل . ورجع سعد وزملاؤه إلى مصر لأنهم لم يقبلوا من المفاوض البريطانى أية مساومة فى حقوق مصر .

هنا كان واجباً على البلاغ أن يعتذر عن هذا الفشل الذى منيت به مفاوضات رسمية قام بها مفاوضون مصريون كانت لهم صفتان فى وقت واحد أحدهما الصفة الحكومية والأخرى الصفة الشعبية، وانظر إلى صاحب البلاغ وقد نشر يومئذ مقالا له بعنوان :

المحادثات وتصريح ٢٨ فبراير (١)

جاء فيه : بكل هدوء واطمئنان — أو بعبارة أخرى بكل تؤدة وبرود — استطاع الإنجليز الآن أن يقولوا أنهم لا ينجلون عن مصر . وقد مضت مع

(١) البلاغ — العدد رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٢٤/١٠/٨

ذلك أيام لم يكن لهم فيها هذا الاطمئنان ولا هذا البرود . بل كان يستحوذ عليهم اضطراب الفكر والقلق على المستقبل . وكانت مشاكلهم فى شئونهم الداخلية والخارجية على السواء تزعجهم فتدفع بهم إلى مداراة شعب كالشعب المصرى . فكانوا يلجأون إلى محاولة خديعته بالصيغ والألفاظ ، وبكل ما فى حقيبتهم من أساليب المهارة كى يحملوه على أنهم أعطوه استقلالا ، وأنه أخذ فى الواقع هذا الاستقلال .

نعود بالذاكرة إلى الأيام التى أعلن فيها هذا التصريح . ثم نقارن بينها وبين أيامنا الحاضرة فتتجلى أمامنا الفرصة الثمينة التى ضاعت فى تلك الايام ثم لانرى عجباً بعد أن ضاعت وصرنا إلى أيامنا هـــذه حيث الإنجليز مطمئنون ، وحيث مشاكلهم الداخلية والخارجية كلها قد سويت تقريباً . فلا نرى عجباً أن يقول الإنجليز بكل تؤدة وبرود أنهم لاينجلون عن مصر .

عد معى إلى الأيام التى أعلن فيها ذلك التصريح . وانظر كيف كانت مشاكل الإنجليز الداخلية والخارجية . كانت انجلترا تُعانى مشكلتين داخليتين .

إحداهما — الثورة فى الهند .

والأخرى — الثورة فى إيرلندا .

ففى الهند كان غاندى رافعاً علم العصيان المدنى وعدم المعاونة . وكان هذا العصيان لا يقف عند حده المدنى ، بل كان يتجاوزه ليتحول إلى اضطرابات مزعجة وثورات حقيقية فى كثير من نواحى الهند الواسعة . وكانت حكومة الهند تحارب هذه الثورات ولا تنجح وإنما ينجح الثوار . ثم كان مسلمو الهند على أشد ما يكونون من الغضب على الإنجليز والسخط على حكمهم بسبب ما كانت وزارة لويد جورج تمد به اليونانيين من المؤازرة

الأدبية والمادية ضد الترك ، وبسبب سعيها فى إخراج الترك من الآستانة وأوربا . ولهذا كانت الهند كلها مرجلا يغلى . وكان القاطنون فيها من الأوربيين ينزعجون لما يهدد أموالهم وحياتهم من الأخطار .

تلك هى الحركة التى كانت عليها الهند فى فبراير سنة ١٩٢٢ ، أما إيرلندا فكانت حالتها كحالة الهند أو أشد ثورة واضطراباً . كانت قد تألفت فيها حكومة وطنية . ولكن هذه الحكومة كانت عاجزة عن إطفاء النيران المشتعلة . فكانت البلاد كلها ميداناً للقتل والنهب وخطف الموظفين وتخريب المبانى العمومية .

هذا كله فى شئون إنجلترا الداخلية أما فى شئونها الخارجية فقد كانت ثورات روسيا السوفييتية تخيفها . فكانت تؤلب عليها مثل الجنرال فرنجل وتمده بملايين الجنيهات وبكل ما فى استطاعتها من الذخيرة والسلاح ، فيذهب كل ذلك عبثاً ويظهر الشبح السوفييتى من خلفه مهدداً بأعظم الأخطار ثم كانت الحرب بينها وبين تركيا لم تنته بعد . وكانت المسألة الشرقية مفتوحة على مصراعيها — وكان لويد جورج فى عظمته يلجأ إلى اليونان ويستعين بها على تسوية هذه المسألة . وكانت العراق فى ثورة ، وفلسطين فى انقسام ثورى وقدم انجلترا لم تتوطد فيهما بعد . وأخيراً كانت المسألة الألمانية كالشوكة فى جنبها وكان أقل آثارها مليونا من العمال العاطلين يهددون أمنها . وتوشك الحاجة أن تدفع بهم إلى حظيرة المبادىء الشيوعية .

هذه هى الحالة التى كانت عليها إنجلترا فى فبراير سنة ١٩٢٢ : حالة اضطرابات وقلق ، حالة الرجل الجالس على عرش ترتج قوائمه ويوشك بعضها أن يسقط . وقد نضيف إليها أن مصر لم تكن إذ ذاك أقل إزعاجا للانجليز من الهند وأيرلندا . لأن أهلها كانوا قد أجمعوا بعد اعتقال سعد على ألا وزارة ولا تعاون مع الإنجليز . فكانت الحكومة البريطانية من ذلك

فى أشد الحرج . وصارت تتلهف على من يؤلف لها الوزارة .

فى ذلك الوقت رضى ثروت ، كما رضى عــــدلى ومعهما حزب الأحرار الدستوريين على أن يؤلفوا الوزارة وأن يقنعوا من الحركة الوطنية ومن طلب الاستقلال بتصريح ٢٨ فبراير وهو التصريح الذى أثبتت محادثات سعد — مكدونالد أن الحكومة البريطانية وعدت فيه بمفاوضات جديدة بشأن التحفظات الأربعة المعروفة وهى تنوى أن يكون ذلك خداعا وأن تكون التحفظات سيطرة نهائية على مصر .

ذلك هو الماضى أما الآن فانظر لقد هدأت أيرلندا . وانمحت ثورتها من الوجود . وهدأت الهند وعاد أهلها إلى الطاعة والتسليم . ولم تبق سوفييت روسيا مهددة للنظام الاجتماعى لا فى انجلترا ولا فى غيرها من البلاد . وعقد الإنجليز مع تركيا صلح لوزان . وانطفأت النار التى كانت فى العراق وفى فلسطين وسويت المسألة الألمانية فى مؤتمر لندن . وشمل الأرض سكون هو الرضى ولو إلى زمن بالنتيجة التى استمر عليها العالم بعد الحرب . وتستطيع الحكومة البريطانية الآن أن تلقى بنظرها شمالا ويمينا ، صاعدا ونازلا ، فترى العالم كله تقريبا فى قبضة يدها . وقد تقلب أربعة أركان العالم فلا ترى فيه منازعا ، ولا بلاداً مازالت تجاهدها غير بلاد مصر . فلماذا — لعمرك — لا تقول لهذه البلاد وهى فى أتم ما يكون من الهدوء والبرود إنها لا تتخلى عنها وأنها تنفرد بحكم السودان ؟

كنا فى عام ١٩٢٢ نجاهد إنجلترا ، وكانت تجاهدها معنا أمم ومشكلات داخلية وخارجية واليوم خرجت كل هذه الأمم وكل تلك المشكلات من الميدان . وبقينا وحدنا وقد ضاعت منا فرصة الأمس . فاليوم لا عجب أن ترد إنجلترا هادئة باردة بهذا الرد ، وأن تصارحنا بالذى كانت تحتال لخديعتنا فيه بالصيغ والألفاظ . والذين أضاعوا منا الفرصة بالأمس ، وجنوا علينا

جناية اليوم هم من غير شك رجال تصريح ٢٨ فبراير ، أو الرجال الذين اقتنعوا به وروجوا له .

* * *

فى رأينا أن هذا المقال الذى كتبه صاحب البلاغ يعتبر من ابرع المقالات السياسية التى نشرتها هذه الصحيفة . وإن كان في الوقت نفسه يعتبر صدى للهزيمة التى منى بها سعد زغلول فى المفاوضات ، بعد إذ كان قوى الأمل فى نجاحها ، لأنه زعيم الشعب من جهة ، ورئيس وزارة الشعب من جهة ثانية .

غير أن الذى لا شك فيه أن المفاوض الإنجليزى لمس فى سعد صلابته فى المطالبة بحق بلاده ، وعناده الشديد فى الوقوف فى موقف لا ينثنى ولا يتزعزع عنه قيد أنملة . فإذا أضيف إلى ذلك نجاح وزارة الشعب فى تنفيذ البرامج التى وضعتها من قبل كان معنى ذلك أن حكومة سعد فى نظر الإنجليز على الأقل يجب أن تدبر لها المكائد والمؤامرات حتى تسقط وتترك الحكم. وذلك ما حدث بالفعل عن طريق الحادث المعروف بمقتل السردار . ويومها جاء زيور فى الحكم . واستهان الإنجليز بالشعب والحكومة فى وقت معاً ، وظهر أثر ذلك بوضوح فى خطبة ألقاها لويد جورج . وعقب عليها صاحب البلاغ فى مقال له بعنوان :

سير لويد جورج يصرح بسياسته (١)

جاء فيه : فى خطاب هذا الرجل نرى عناصر سياسة كاملة واضحة وحينئذ نعرف أن ما سماه تصريح ٢٨ فبراير اعترافا من الحكومة البريطانية

---

(١) البلاغ ــ العدد رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٢٥/١٠/٢

باستقلال مصر ، وأن ما سماه إعلان ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ مناداة بهذا الاستقلال لا يساويان شيئا في نظر مستر جورج . وإنما الذى يساوى فى نظره كل شىء هو أن تجعل مصر همها مقصوراً فى « مقياس أوسع من الحكم الذاتى » وأن تكون السياسة البريطانية صديقة لها فى بلوغ هذا المقياس » ثم أن يكون لويد جورج هذا هو اللورد كرومر الذى يقوم على تنفيذ هــــذه السياسة الجديدة .

خطب مستر جورج فاهتم بأن يجلو أمام الأنظار عناصر سياسته . فإذا هذه العناصر هى :

أولا — أن الإنجليز يعتبرون قناة السويس العمود الفقرى لكثير من المواصلات التى تربطهم ببقية الإمبراطورية — لا — بل إنهم ليرون أجر العمل لكل رجل وكل امرأة فى إنجلترا متوقف عليها .

ثانيا — أنهم لا يتركون ما عمله فريق منهم — أى الإنجليز — لأجل مصر والسودان فى نصف القرن الماضى . ومن هؤلاء جنود عظماء وفروا الرخاء لشعوب وادى النيل بالقدر الذى لا يستطيعه غيرهم

ثالثا — أن الصورة الممتازة التى تتردد فى خاطر لويد جورج هى صورة اللورد كرومر ، وأن العمل الممتاز الذى يرى أن يحتذيه من يريد الخير لمصر هو عمل اللورد كرومر .

رابعا — أن سير لويد جورج أراد أن يتقدم خطوة أخرى فى بيان غرضه فقال إنه يعتقد أن السعى فى التوفيق بين المصالح الحيوية لمصر وبريطانيا من جانب . وبين الأمانى الطبيعية المشروعة التى ترقى إلى مقياس أوسع من الحكم الذاتى فى مصر من جانب آخر لا يمكن الوصول إليه إلا بوسيلة واحدة هى جعل مصر تشعر بأن إنجلترا خير صديقة لها

* * *

حسب البلاغ إذن أنه وقف إلى جانب الوفد وأنه ساند زعيم الثورة على هذا الوجه باعتبار أن الوفد وزعيمه يمثلان القوة التقدمية الحقيقية فى البلاد ، وهى القوة التى وقفت ضد القوة الرجعية فيها . وقد تمثلت هذه الأخيرة فى الإنجليز وفى القصر ، وفى الحكومات الوطنية التى تآمرت على الدستور والاستقلال والحرية .

حسب البلاغ كان فى جميع هذه المواقف الوطنية صحيفة لا تضلل الرأى العام ، ولا تكتم عن الشعب حقيقة من الحقائق ، ولا تدخر وسعاً فى الكشف عن ألاعيب القوى الرجعية بعناصرها الثلاثة المذكورة .

الفصل الخامس

البلاغ والقوى الرجعية

أولا — قوة القصر

منذ بداية الأمر والقصر يخشى على نفسه من الدستور. فالدستور هو الذى يقيد سلطة الملك . والدستور هو الذى يعتمد على القاعدة القائلة بأن يصدر السلطات هو الأمة وليس الملك . وقد ظهر فى اللجنة التى وضعت الدستور تيارات مختلفة أشار إليها الدكتور هيكل فقال (١) :

« منهم من كان يرى أن البلاد — وهى لم تبلغ بعد من مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية — جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح جماح الأهواء الحزبية . ومنهم من كان على العكس من ذلك يرى أن تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور — وهو أن مصدر السلطات كلها هو الأمة — تطبيقاً لا هوادة فيه ولا مساومة على نحو ما هو حادث فى إنجلترا هو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة فى أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها إذا وقعت أخطاء » .

والذى لا يحتاج منا إلى دليل هو أن القصر كان يشجع التيار الأول . وكان يريد أن يحتفظ لصاحب العرش بحقوق يقيد بها سلطة الأمة . وله فى ذلك حجتان إحداهما ظاهرة والأخرى خافية . فأما الحجة الظاهرة فرغبته فى إحداث ما سماه بالتوازن بين السلطات . وأما حجته الخافية فرغبته فى حكم البلاد حكما مبنياً على التفرد بالسلطان .

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية : ج ١ ص ١٢٦ .

وكان فى القصر إذ ذاك رجل اسمه « حسن نشأت باشا » قيل إنه كان وكيلا لوزارة الأوقاف ثم أتى به وكيلا فرئيسا للديوان الملكى . والحق أن هذا الرجل كان واحداً من أولئك الرجال الذين منيت بهم مصر فى تلك الفترة . فقد استعان به القصر فى تدبير كل خطة من شأنها إضعاف الشعب وسلب السلطة منه . وكان من هذه الخطط التى دبرها الرجل إذ ذاك أنه قام بتأليف حزب يقال له حزب الاتحاد أو حزب القصر . وما عرف التاريخ قط أمة دستورية بالمعنى الصحيح كان لصاحب العرش فيها حزب سياسى . ولنضرب على استبداد القصر الملكى مثلا من حياة الوزارات المصرية — وإن كان هذا المثل متأخراً عن الزمن الذى عاش فيه البلاغ فى طوره الأول :

استقال صدقى باشا من الوزارة . فدعا الملك عبد الفتاح يحيى باشا لتأليف الوزارة الجديدة . وكان هذا الرجل غائباً فى أوربا . فلما عاد منها إلى مصر وجد أمامه كشفا بأسماء الوزراء الذين اشتركوا معه فى الوزارة . فلم يسعه إلا الموافقة عليه فى الحال . وكان معنى ذلك أن الوزارة وزارة القصر ، وأن الحكم فى البلاد ليس حكم الشعب وإنما هو حكم القصر .

وخرج القصر أيضاً على جميع التقاليد الدستورية فى جميع الأمم الحية فأنشأ لنفسه كما قلنا هذا الحزب . وكان هدفه الأول والأخير هو مساندة الملك . كما كان الهدف الأول والأخير لحزب الشعب هو مساندة صدقى . وكلا هذين الحزبين بنى أساسه على سطح الماء ، فانهار بهما الماء إلى القاع . واختفيا من الوجود المصرى ، ولم يؤثرا فيه إلا من الناحية السلبية .

والمهم أن نقول أن هذه هى الطريقة المثلى التى كان يرتاح لها الملك فؤاد فى تأليف الوزارات وإنشاء الأحزاب . فماذا كان موقف البلاغ من هذه القوة الرجعية فى البلاد — وهى قوة القصر ؟

أثبت البلاغ والوفد منذ اللحظة الأولى أنهما مستعدان لمساندة الشعب

ضد كل قوة من القوى الرجعية فى مصر . ولو كانت هذه القوة الرجعية هى قوة صاحب العرش . فما كاد البرلمان الأول ينعقد حتى أخذ يناقش طائفة من المسائل الهامة التى تتصل بالقصر . فبدأ بمناقشة مخصصات الملك(١) وبدأ يخوض فى تنظيم السلطة التى للملك على الأزهر والمعاهد الدينية (٢) وكان البلاغ صدى لجميع هذه المناقشات . ثم أضاف إليها مناقشة أخرى — أو قل حملة صحفية أخرى — ضد حزب الاتحاد ، وضد الرجل الذى أنشأ هذا الحزب لمساندة الملك على حساب الشعب . ولم يكتف البلاغ بذلك حتى وقف وراء القضايا التى رفعت ضد الصحفيين المتهمين بالعيب فى الذات الملكية (٣) وعارض البلاغ معارضة قوية فى الإصلاحات التى طلبها الملك لتجرى فى بعض القصور الملكية . وقال البلاغ إن المسألة ليست مسألة تأسيس الجناح الشرقى أو الغربى ولكنها مسألة ميزانية المخصصات الملكية (٤) . وهكذا وقف البلاغ بالمرصاد لهذه القوة الرجعية فى البلاد — وهى قوة القصر — وإن كان يختفى أحياناً وراء ستار من الدعوة إلى حماية العرش نفسه قبل كل شىء .

الحق — لقد كانت للصحافة المصرية فى تلك الفترة التاريخية من الحرية والقوة ما مكنها من مناقشة كل عمل من أعمال الملك ، وكل حق من حقوقه ، سواء منها ما أخذه عن طريق الدستور ، وما أراد اغتصابه لنفسه من حقوق الجمهور . كما كان للصحافة المصرية من الحرية ومن القوة ما أباح لها الهجوم الشديد على شخص حسن نشأت باشا باعتباره قطب الرحى من المؤامرات

(١) البلاغ — العدد رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٢٧/٥/١٨ .
(٢) البلاغ — العدد رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٩٢٧/٤/١٧
(٣) البلاغ — العدد رقم ١٤٢٣ بتاريخ ١٩٢٧/١١/١٠
(٤) البلاغ — العدد رقم ١٤٦٤ بتاريخ ١٩٢٧/١٢/٢٨

الملكية ، وباعتباره المسئول الحقيقى عن شل حركة الدستور وتعطيل الحياة النيابيـــة (١) .

خطط البلاغ فى محاربة القصر

كان البلاغ يحارب القصر محاربة ظاهرة لا خفاء فيها . وكان لا يعتمد فى ذلك على الدس والوقيعة وتضليل الرأى العام ونحو ذلك بل كان يعتمد على كشف الحقائق التى تخفى على الشعب . ومن ثم كان من أنجح الطرق التى سلكها فى سبيل ذلك طريقته المعروفة (بأسئلة البلاغ) . وقد سبق أن ضربنا مثلا عليها فى المعارك الانتخابية التى خاضها الوفد . والآن نضرب المثل عليها فى محاربة القصر فى شخص الحزب الذى ينتمى إليه .

روى لنا الدكتور هيكل أن خلافا حدث بين القصر ووزارة ثروت باشا . وذكر أن من أسباب هذا الخلاف أن الملك فؤاد لم يسترح لما رواه بعضهم من أن رجال الإدارة فى عهد وزارة ثروت أعنوا على الاكتتاب لحزب الأحرار الدستوريين وجريدة السياسة . وأنه صارح بعض المديرين بعدم رضاه عما كان من ذلك (٢)

ومع هذا وذاك فقد أثبتت أسئلة البلاغ أن حزب الاتحاد أو حزب القصر لم يتورع من سلوك هذه الطريقة . وإليك البرهان :

السؤال الأول (٣)

هل صحيح أن حضرة مأمور مركز شربين أرسل إلى مدير الغربية بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٥ هذه الإفادة .

---

(١) البلاغ — العدد رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٢٥/٢/٢١

(٢) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية : ج ١ ص ١٥١

(٣) البلاغ - العدد رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٢٥/٥/١٥

حضرة صاحب السعادة مدير الغربية .

إلحاقا بما سبق تحريره برقم ١٢ غير رسمى نرسل مع هذا طلب انضمام الشيخ مرسى رزقة من كفر الترعة الخديوية لعضوية حزب الاتحاد .

وتفضلوا الخ .

السؤال الثانى (١)

هل صحيح أن حضرة صاحب العزة وكيل مديرية قنا أرسل إلى صاحب الدولة يحي إبراهيم باشا رئيس حزب الاتحاد الخطاب الآتى نصه :

حضرة صاحب الدولة يحي إبراهيم

أتشرف بأن أرسل لدولتكم شيك رقم ٢٤١٥٢٧ على البنك الأهلى بمبلغ مائة جنيه قيمة اشتراك من ذكروا بالكشف المرفق بهذا فى حزب الاتحاد .

وتفضلوا الخ .

السؤال الثالث (٢)

هل صحيح أن صاحب العزة مدير أسوان أرسل الخطاب الآتى نصه إلى حزب الاتحاد ؟ .

أتشرف بإحاطة سعادتكم أن ١٩ شخصا من أهالى الدر اشتركوا فى حزب الاتحاد . ونظراً لأن اللجنة التى انتدبت من الحزب للحضور إلى أسوان لم تترك دفاتر إيصالات مع أحد الرؤساء فنرجو التكرم بإفادتنا عن كيفية إرسال مبالغ الاشتراك لهؤلاء المشتركين ، ومن يستجد بعدهم . ومن رأى مخابرات الحزب أن يرسل دفتر الإيصالات لحضرة رئيس لجنة أسوان ليتسلم المبالغ ويعطى بها إيصالات .

---

(١) البلاغ — العدد رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٢٥/٥/٢٠

(٢) « — العدد رقم ٦٤٩ « ١٩٢٥/٥/٢٢

هكذا مضى البلاغ ينشر نحواً من خمسة وعشرين خطاباً من هذا النوع ليدل بها على الطريقة التى أنشأ بها حزب القصر، وليكشف عن الأسلوب الذى اتبع فى فرضه فرضاً على مصر. ومما لا شك فيه أن الحزب كان يرتاع لهذه الخطابات الفاضحة، وأنه كان لا يجد فى نفسه قدرة على الرد على هذه الأسئلة المسكتة.

الملك والمعاهد الدينية :

كان فى الدستور المصرى ثغرة من الثغرات أتت من ناحية الأزهر والمعاهد الدينية. فقد ترك الاحتلال البريطانى للقصر حرية تامة فى هذه المعاهد واكتفى بالسيطرة على المدارس التابعة للحكومة. واستمر الحال على ذلك حتى كان دستور سنة ١٩٢٣ واجتمعت اللجنة العامة التى أرادت وضع هذا الدستور فوجدت نفسها تصطدم بهذه الصخرة العاتية التى لم تستطع النجاة منها بحيلة من الحيل. ولما تم تأليف حزب الاتحاد أو حزب القصر كان لابد له من استغلال هذه الثغرة استغلالا قبيحاً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. حتى لقد ضج الجمهور المصرى بالشكوى. كما ضجت الحكومات الوطنية أيضاً. وطالب الجميع عن طريق الشورى والصحافة بوجوب حماية الدستور من هذه الثغرة التى تزيد مع الأيام اتساعاً، ويزيد معها الخطر على الدستور نفسه (١).

وفى مقال نشر فى البلاغ دعا فيه المحرر إلى حماية الحياة المصرية كلها من الآلام التى يسببها له الأزهر. وصرح البلاغ أيضاً أن إصلاح الأزهر لا يكون إلا بجعله تابعاً لوزارة المعارف (٢).

---

(١) البلاغ — العدد رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٩٢٧/٤/١٧

(٢) « — العدد رقم ١٤٥٠ « ١٩٢٧/١٢/١٢

البلاغ والعيب فى الذات الملكية

وقف البلاغ وراء الصحف التى ليست من حزبه . وذلك عندما تعرضت هذه الصحف للمحاكمة بسبب العيب فى الذات الملكية . ومنها صحيفة السياسة حين تعرض أحد محرريها — وهو هنا الدكتور محمود عزمى — للقضاء بسبب ذلك . وترافع عنه مكرم عبيد وغيره من أعضاء حزب الوفد المصرى . قالت البلاغ(١) : أن مكرم عبيد فى مرافعته قال أن القضية لا تتضمن ألفاظ السب . وأن ما يمكن أن تستدل عليه من قبيل التلميح على أن فى المقال سبا هو ما نسب إلى جلالة الملك من المحاباة فى اختيار قاض دون آخر . فهل هناك رغبة فى أن يستولى القصر على ما كان مستوليا عليه أيام زيور باشا من سلطان وبطش وتدخل فى تفاصيل الحكم ؟ ثم علق صاحب البلاغ على ذلك بقوله : هكذا يؤخذ كاتب من الكتاب من مكتبه إلى السجن يقضى فيه على الأقل ستة أشهر يرتدى فيها الملابس التى يرتديها القتلة والسفاكون والمزورون . لماذا كل هذا ؟ مهما قيل فى التهمة التى نسبت إليه فإنه أراد أن يسمو بصاحب الجلالة الملك إلى أقصى ما يسمو إليه الملوك . أراد له أن « يملك ولا يحكم » فهل رغبة كهذه الرغبة مجرمة ؟ . فإذا كان دستور مصر لا يرفع الملك فيها إلى هذا الأفق أفلا يكون من الخير لنا جميعاً أن نعمل ليجىء يوم يقرر فيه الدستور صراحة أن الملك يملك ولا يحكم ؟ الخ .

القصر ووفاة سعد

مات سعد زغلول واستنشق القصر نفس الراحة من وطأة هذا الزعيم الكبير . وكما وجدنا الكرامة المصرية نفسها هانت على الإنجليز بعد موت

(١) البلاغ — العدد رقم ١٤٢٣ بتاريخ ١٩٢٧/١١/١

سعد زغلول ، فكذلك أحس الشعب بأن منزلتـــه قد هبطت فى نظر القصر لهذا السبب الأخير .

وتصادف أن حل موعد الاحتفال بعيد الجلوس الملكى فى أعقاب هذا الحادث الجلل وهو وفاة سعد زغلول . وأن القصر أخذ فى الإعداد لهذا الاحتفال الكبير وإذا بصحيفة البلاغ تغضب على القصر غضبة قوية وتطالبه باحترام شعور الأمة . وإذا بصاحب البلاغ يكتب المقالات الطوال يؤدب بها رجال القصر على تهاونهم بشعور الأمة على هذا الوجه . وفيما بعد سنعرض على القارىء بعض النماذج من هذه المقالات التى نشير إليها فى موضعها من هذا البحث إن شاء الله .

الفصل السادس

البلاغ والقوى الرجعية

ثانياً — قوة الإنجليز

لم يكن الإنجليز صادقين فيما سموه بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وإذا صح رأى صاحب البلاغ كذلك فإنهم كانوا مضطرين إلى إصدار هذا التصريح تحت ضغط من الظروف الداخلية والخارجية التى أحاطت بهم فى ذلك الوقت . لقد قال ماكدونالد لسعد زغلول يوما ما أن الإنجليز كانوا يبحثون عن مصر منذ أكثر من مائة سنة . وها هم قد ظفروا بها . فليس من السهل عليهم أن يفرطوا فيها بعد اليوم .

من أجل ذلك وجدنا أنه بالرغم من أن التصريح يعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة. فقد بقى الأخطبوط الإنجليزى عالقاً برقبة مصر، فلم تشعر مصر يوما بأنها تخلصت منه ، أو أراحت نفسها من الآلام التى تسببت عنه .

وكانت للإنجليز وسائلهم الكثيرة فى الإبقاء على هذا الوضع . ومنها على سبيل المثال :

أولا – مسألة السودان .

ثانياً — قوانين التعويضات والتضمينات التى طالب بها الإنجليز .

ثالثاً — التظاهر بالحرص على حماية الأقليات فى البلاد .

رابعاً — التدخل فى القوانين المصرية وهى فى مرحلة البحث والإعداد .

خامساً — السعى بالنميمة والإيقاع بين الأحزاب .

سادساً — زيارات المندوب السامى للأقاليم إيهاما للناس أنه صاحب السلطة الحقيقية فى البلاد .

سابعاً — التدخل البريطانى السافر أو المباشر وغير المباشر فى تأليف الوزارات .

هذا كله عدا (المفاوضات) التى نص التصريح على أنها ستدور حول موضوع التحفظات الأربعة التى اشتمل عليها . ولكن لندع المفاوضات جانباً — فقد سبق أن تكلمنا عنها — ولنقف وقفة بسيطة عند وسيلتين فقط من هذه الوسائل التى أطال بها الإنجليز بقاءهم فى مصر . وهما مسألة السودان من جهة، والإيقاع بين الأحزاب المصرية والحكومات المصرية من جهة ثانية .

مسألة السودان

تمادت الصحف الإنجليزية فى إنكار ما لمصر من حق فى السودان .. وصمدت الصحف المصرية فى الدفاع عن هذا الحق . وتحولت المسألة فى كثير من الأحيان إلى مساجلات عنيفة بين الطرفين كان للبلاغ نصيب الأسد منها (١) .

وفطنت البلاغ إلى جميع الألاعيب التى تقوم بها السياسة الإنجليزية فى ربوع السودان . وفضحت جميع الحيل التى لجأ إليها حاكم السودان العام .. ومن أجل هذين الغرضين السابقين تعرضت صحيفة البلاغ لشركات القطن فى السودان ، وكيف أنها عدوة للسودانيين والمصريين على حد سواء . كما تعرضت الصحيفة لسياسة القمع التى يمارسها الإنجليز هناك . وتحدثت عن خطورة الحالة التى نجمت عن هذه السياسة . وناشدت الحكومة المصرية عمل شيء حاسم لإحباط السياسة التى يطبقها هذا الحاكم . وقالت عنه أنه قد

---

(١) راجع فى ذلك أعداد البلاغ ما بين العدد ٣٤٢ إلى العدد رقم ٤٦٦ .

جاوز حده حين حاول أن يطرد الجيش المصرى فى السودان ، وحين أعاده إلى مصر عقب حادث السردار ، وحين أمر بترك الدعاء لملك مصر فى منابر تلك البــلاد ، وحين أمر الجيش السودانى أن يدين بالولاء للحاكم العام لا لملك مصر . وانظر إلى صاحب البلاغ فى مقال له بعنوان :

جواب الوزارة على منشور الحاكم العام للسودان(١)

وعلمت وزارة زيور قبل ذلك أن اسم ملك مصر حذف من الخطب فى المساجد ، وأن حاكم السودان جمع الأعيان لديه وخطب فيهم قائلا : إن لهم ملكا واحداً فقط هو ملك انجلترا لا ملك مصر ! . علمت الوزارة كل هذا فلم تتحرك ولم تر أن لمصر ولعرش مصر حقوقا اعتدى عليها فى السودان فيجب الدفاع عنها وصاحت الصحف المصرية تنبهها إلى واجبها ، وتحذرها عاقبة السكوت فلم تتحرك . ولكن الحوادث تقسو فى بعض الأحيان ، فتغلب كل جامد على جموده ، وتكرهه على أن يواجهها مهما فر منها . ومن هذه الحوادث الخطاب الذى سقط على الوزارة يوم الأحد الماضى من دار المندوب السامى البريطانى يبلغها نص المنشور الذى أصدره حاكم السودان .

سقط هذا الخطاب على الوزارة فى ساعة من ساعات الشؤم ، فوضعها برغم أنفها وجهاً لوجه أمام الحوادث التى تجاهلتها . وقد كانت تفضل أن يفعل الإنجليز ما يشاءون بغير أن يبلغوها شيئاً لتستطيع أن تبقى ساكتة متجاهلة ولكن أصدقاءها الإنجليز لم تعجبهم هذه الطريقة ، وهم يطمعون فى أن ينالوا فى عهدها ما قد لا ينالونه فى عهد آخر . فبلغوها لكى يكون لديها علم رسمى تتم به حلقات حدثهم هذا الذى أحدثوه . وجاءها الخطاب بذلك من اللورد اللنبى فوجب أن ترد عليه . فماذا قالت فى الرد على اللورد اللنبى؟

(١) البلاغ — العدد رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٢٥/١/٢٧.

هل قالت أنها تستنكر اعتداء حاكم السودان على حقوق مصر وأنها تحتج عليه ولا تقبله كما كانت تفعل وزارة سعد ؟ لا — ولكنها قالت : لا يسع الحكومة المصرية إلا إبداء أسفها لما رأته من أن هذا العمل لا يتفق وروح المحادثات الودية التى كانت دائرة بين دار المندوب السامى وبين الحكومة المصرية لتحديد مرمى التغييرات التى طرأت على نظام الجيش الموجود فى السودان وذلك من جراء سحب الجنود المصرية البحتة من هناك .

فهل رأيت كيف تقابل الوزارة ما فعله حاكم السودان ؟ تقبله بالأسف المؤدب المتواضع — لا بل بالأسف الذليل . ومن أى شىء هذا الأسف ؟ أنظر إنها لا تأسف لأن حاكم السودان اعتدى على حقوق مصر وعرش مصر . ولكنها تأسف لأنه لم ينتظر حتى تنتهى المحادثات الودية التى كانت دائرة بين المندوب السامى وبين الحكومة المصرية .

* * *

هكذا بقيت مسألة السودان شوكة فى جنب الحركة الوطنية والوزارات المصرية . ولكن الصحافة الشعبية كان لها من سعة الحرية الحقيقية ما جعلها تنقد الحكام ، وتؤنبهم على وقوفهم أمام الإنجليز موقف الخوف والإحجام . بل هكذا تنكر الإنجليز للمصريين بعد مقتل السردار ، ولبسوا لهم جلد النمر وأصبحوا يأتمرون بالحركة الوطنية ويصممون على أن تضيع من مصر جميع مكاسبها التى كسبتها من وراء هذه الحركة . ومع ذلك فلندع هذه الوسيلة من وسائل الإنجليز لإفساد الحركة الوطنية . ولننظر فى الوسيلة الأخرى وهى :

الإيقاع بالأحزاب والوزارات المصرية :

لعبت دار المندوب السامى البريطانى دوراً من أخطر الأدوار فى إفساد الحياة السياسية المصرية فى تلك الفترة . وأصبحت تلك الدار عنواناً على

الشك والريبة من جانب الصحافة . كما أصبح كل من يقرب من هذه الدار من المصريين أهلا للمؤاخذة من جانب الأهالى . وتخلف عن هذه الحالة الشعورية الغريبة اضطراب كبير فى حياة الأحزاب كان سبباً من أسباب الخصومات القوية بينها جميعاً . وكان من المناظر المألوفة فى تلك العهود أن تتراشق الأحزاب فيما بينها بالتهم الكبيرة التى كان من أخطرها إذ ذاك تهمة السعى لدى دار المندوب السامي البريطانى . وكان من آثار هذه الروح الخبيثة أن نشر البلاغ مقالات كثيرة جاءت بعنوانات مثيرة منها على سبيل المثال .

الحلفاء الثلاثة يظهرون (١)

والمراد بهؤلاء الحلفاء الثلاثة الإنجليز والحزب الوطنى والأحرار الدستوريين . ومنها — أى من هذه العنوانات :

اطمئنوا أيها الانجليز فالأحرار الدستوريون
لا يزالون أصدقاءكم المعتدلين (٢)

ثم منها — أى من هذه العنوانات :

مسألة السعى لدى المندوب السامى (٣)

وتمادى الإنجليز فى محاولة السيطرة على أداة الحكم فى مصر إلى حد أن البلاغ نشر فى يوم من الأيام تصريحاً لجريدة الديلى هرالد جاء فيه : إنه لن يجتمع فى القاهرة برلمان مالم يؤيد الوزارة التى يعينها دار المندوب السامى البريطانى (٤) .

(١) البلاغ — العدد رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٢٤/١٢/٢٤ .
(٢) « العدد رقم ٥٢٦ « ١٩٢٥/١/٢ .
(٣) « — العدد رقم ٥٣٢ « ١٩٢٥/١/٩ .
(٤) « — العدد رقم ١٢٦٩ « ١٩٢٧/٥/١٥ .

ولم يكتف المندوب السامي البريطاني بكل ذلك حتى أخذ ينظم لنفسه زيارات يقوم بها فى الأقاليم وذلك فى عهد وزارة أحمد زيور . وهنا علق البلاغ بقوله : أنه مالم تكن هذه الزيارات مظاهرة على الحكم النيابي ، وإعلانا لسلطان غير سلطانه فى البلاد فما هو ذلك السر العجيب الذى جعل الداعين جميعاً للمندوب السامي من الساقطين فى الانتخابات والحانقين على البرلمان ؟ وكيف يخفى على المندوب السامي البريطاني أن هؤلاء الأفراد ليس لهم حق فى دعوته إلى الأقاليم بالنيابة عن أهلها . إلا إذا كان يريد ألا يعتبر للنيابة وجوداً ، أو كان يريد أن يقيم فى البلاد صفة أخرى تحت رعايته وإشرافه إلى جانب الصفة التى يكسبها النواب بتمثيل الناخبين . ولا ريب أن الناس ينتظرون عملا للوزارة فى هذه الوزارت تؤدى به واجبها الذى لا محيص عنه ولا يعذرها أحد فى السكوت عليه .

* * *

ويطول بنا القول إن أردنا أن نتتبع كل حركة من حركات الإنجليز أريد بها إسكات الحركة الوطنية أو إخماد الحركة الدستورية . وقد علمنا من قبل أن الصحافة والشورى فى البلاد عارضت كل منها معارضة قوية فى كل ما يتصل بنفقات الجيش فى السودان ، وفى قانون التضمينات والتعويضات التى أريد بها تعويض الموظفين الإنجليز ، ووقفت كل منهما كذلك . وراء وزارة النحاس الأولى عنـــدما اصطدمت مع الإنجليز بسبب قانون الاجتماعات والمظاهرات . ولم تدع الصحافة ولا الشورى فرصة إلا انتهزتها للتغلب على ألاعيب الإنجليز والكشف عن الخدع التى كانوا يخدعون بها الشعب المصرى والحكم المصرى فى ذلك الوقت .

الفصل السابع

البلاغ والقوى الرجعية

ثالثا — قوة الأحزاب والحكومات المناوئة للوفد

نظر البلاغ إلى الدستور الذى وضعه المصريون لأنفسهم فى سنة ١٩٢٣ على أنه ثمرة من ثمرات الحركة الوطنية ومكسب من المكاسب التى حصلت عليها الثورة. ولا عبرة هنا بالكلمة التى وصف بها سعد زغلول أعضاء اللجنة التى وضعت الدستور حين قال عنهم أنهم « لجنة الأشقياء » فإن لهذه الكلمة معنى غير المعنى الذى نحن بصدده الآن. فإن سعداً لم يكن يستهين بالدستور وإنما كان يؤثر أن تقوم على وضعه جمعية تأسيسية تشترك فيها أكثر عناصر الأمة، ولا تنفرد جماعة معينة بمثل هذا العمل.

نظر البلاغ إلى الدستور هذه النظرة الكبيرة. وحاول بكل قوته أن يحوط هذا الدستور بكل ما يستطيع من رعاية وعناية. ومن ثم كان البلاغ عدواً لكل من حدثته نفسه من الأحزاب والحكومات بأن ينال من الدستور أو يحاول الانتقاص من روحه وسلطانه ونحو ذلك. على أن ممارسة المصريين للحياة الدستورية الصحيحة كان معناها منذ أول الأمر الدخول فى تجربة الحزبية وأنها لتجربة من التجارب المرة التى أفادت المصريين كثيراً وألحقت بهم من الضرر فى الوقت نفسه شيئا يجل عن الوصف. وإن كان من الحق أن يقال أن البلاغ فى الطور الأول من أطوار حياته لم يشهد من سيئات الحزبية ما شهده فى الطور الثانى من حياته. ولذلك فنحن مضطرون إلى تأجيل الكلام عن مآسى الحزبية فى مصر للوقت الذى نتحدث فيه عن البلاغ فى الطور الثانى.

تعرض الدستور في حياة البلاغ الأولى لمحنتين قاسيتين ولكنه تغلب عليهما بطريقة بهرت العالم كله ، وأثبتت للقوى الرجعية فى البلاد أنها أصلب عوداً من أن تؤثر فيها بشكل أو بآخر . ومن ثم أطلقنا على هذه الفترة من حياة مصر – كما قلنا – فترة انتعاش الدستور . وكنا على حق فى هذه التسمية .

فى المحنة الأولى حاق بالبرلمان السعدى وبالدستور ضرر كبير من قبل الحكومة الزيورية . وفى المحنة الثانية أوذى برلمان الائتلاف ، كما أوذى الدستور من قبل محمد محمود أو صاحب اليد الحديدية ، وكان البلاغ من أقوى الصحف الوطنية فى الدفاع عن البرلمان والدستور فى الحالتين .

فمن أجل الدستور إذن اضطر البلاغ إلى محاربة الحكومة الزيورية وإلى محاربة اليد الحديدية وإلى محاربة القصر وإلى محاربة الأحرار الدستوريين أنفسهم فى نهاية الأمر . وقد يدهش القارىء كيف يحارب البلاغ رجال هذا الحزب الأخير مع أنهم فى الحقيقة واضعو الدستور ، والجواب على ذلك أنه كان من الأحرار الدستوريين أنفسهم من تنكر لهذا الدستور نفسه . ومن هؤلاء إسماعيل صدقى الذى نكب الدستور على يديه النكبة الكبرى كما سنعرف ذلك فى الكلام عن البلاغ الجديد بمشيئة الله .

وقد يضاف إلى هؤلاء أيضاً رئيس حزب الأحـــرار الدستوريين (أبو الدستور) وأحد أفراد الحركة الوطنية منـــذ مطلعها . ونعنى به عبد العزيز فهمى وقد أسر عنه أنه قال: لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت أعتقد أنه مناسب لبلدنا . ولكن العمل به أظهر أنه ثوب فضفاض . وبالرغم من ذلك سنحافظ عليه . كما أسر عنه كذلك أنه قال . للملك الحق المطلق فى كل وقت أن يحل مجلس النواب متى أراد ومتى رأى فى ذلك مصلحة تعود

على البلاد . قال ذلك وهو يعلم أن الملك وحزب الاتحاد ينويان الكيد للدستور وللحياة النيابية .

ترى ما الذى حدا بالأحرار الدستوريين إلى كل ذلك ؟ إن الذى حدا بهم إليه فى الواقع شىء واحد وهو نجاح حزب الوفد فى كل مرة يدخل فيها الانتخابات نجاحا ساحقا أفقد جميع الأحزاب الأخرى كل أمل فى الحصول على الأغلبية . ومن ثم كثر اتهام البلاغ لحزب الأحرار بأنه حزب يمالىء الإنجليز ويتفق معهم على أن مصر ليست أهلا للحرية ولا للدستور ما دام أن زعيمهم عبد العزيز فهمى يرى فى هذا الدستور أنه ثوب أوسع من مصر ، أو أن مصر ما زالت أصغر من أن تدخل فى هذا الثوب .

البلاغ وحزب الاحرار الدستوريين :

كان من الطبيعى فى مثل هذه الحالة أن تأخذ الخصومة بين جريدة البلاغ وجريدة السياسة شكلا من أشكال الحزبية الحادة . أجل — بدأت صحيفة السياسة تدعو إلى وحدة الصفوف ، وتقول أن هذه الوحدة هى التى أثمرت الدستور والاستقلال والحرية . غير أن البلاغ عارض فى ذلك وعبر عن كراهيته لحزب الأحرار فى مقالات عدة جاء بعضها بعنوان (عدوتنا قديمة — العدد ١٠٦) وعنوان (صورتهم الحقيقية — العدد ١٠٩) وهكذا . وإلى جانب ذلك نشر البلاغ مجموعات من المقالات الحزبية . إحداها لسينوت حنا . والأخرى لمحمود غنام وهكذا . ثم رد البلاغ على ادعاء حزب الأحرار الدستوريين بأنهم زعماء الرأى فى مصر فى أعداد كثيرة . ووقر فى نفس البلاغ حينذاك أن هناك دسيسة بين العرش والأمة ، وأن حزب الأحرار يكيد للوفد عن طريق هذه الدسيسة فأراد أن يفضحها على حد قوله (أنظر العدد ١٩٤)

ومن عجب أن يتظاهر الإنجليز إذ ذاك بالصداقة بينهم وبين حزب

الأحرار الدستوريين إلى الدرجة التى تجاهر بها صحيفة المورنج بوست حيث صرحت بأن بريطانيا مستعدة دائماً لتأييد أصدقائها ولوضع نفوذها الأدبى إلى جانب الأحرار الدستوريين (١) . وقد كان بعض هذا كافياً ليأخذ البلاغ فى كتابة المقالات التى يجسم بها هذه الصورة ويتخذ منها مادة للتشنيع على هذا الحزب ورجاله .

البلاغ ومحنة البرلمان الأولى

شعرت مصر بعزتها وكرامتها على يد الوزارة التى كانت تملك الأغلبية الكبرى وهى وزارة سعد وزارة الشعب . وشعر العالم الخارجى أيضاً بهيبة هذه الوزارة التى وطنت نفسها على أن تعمل لمصر الشىء الكثير . وكان من الطبيعى ألا تحظى الوزارة التى تلتها — وهى وزارة زيور — إلا بكراهية المصريين وازدرائهم لمسلك الضعف الذى سلكته بإزاء الإنجليز . لذلك رأينا صحيفة البلاغ من أولى الصحف الوطنية مناوءة لهذه الوزارة التى بدأت عملها بتأجيل البرلمان شهراً ، ثم استصدرت مرسوما بحله قبل انقضاء هذا الشهر . وكانت حجة زيور فى هذا الحل أنه أراد استفتاء الأمة فى خطة البرلمان الأول حينئذ كتب صاحب البلاغ مقالا بعنوان :

فرار الوزارة من الاستفتاء

الفشل الأول لسياستها وسياسة مؤيدها (٢)

لما اجترأ زيور باشا على أن يقترح حل مجلس النواب قدم لمجلس الوزراء مذكرة يسوغ فيها هذا الحل بأن هناك حالة سياسية جديدة ، وأن النواب يأبون أن يفهموا هذه الحالة الجديدة ، وأن يغيروا شيئا مما كانوا قد جروا

(١) البلاغ — العدد ٢٣٦ بتاريخ ١٩٢٤/١/٧
(٢) « — العدد ٥٢٩ « ١٩٢٥/١/٦

عليه من قبل ، وأنهم بذلك يعرضون قضية الوطن للخطر . . لذلك أرادت الوزارة الخروج من عهد محزن مملوء بالاضطرابات وأعمال العنف والمنازعات الداخلية بين أفراد الأمة . . . إلى اخر ما جاء بهذه المذكرة .

لقد كانت الوزارة إذن تريد أن تخرج بالبلاد من عهد إلى عهد . وكانت تنتظر أن يحدث ذلك انقلابا فى آراء الأغلبية البرلمانية . فخاب ظنها ولم تجد هذا الانقلاب ، ووجب فى اعتقادها بعد ذلك أن تحل مجلس النواب لترجع إلى الأمة تسألها هل تريد انقلابا فى الخطة السياسية أو لا تريد ؟

غير أنه ثبت أن الأغلبية البرلمانية متشبثة بالاستمرار على نفس الخطة السياسية التى جعلت القضية العربية فى خطر من جراء علاقتنا ببريطانيا العظمى . فاستفتاء الأمة إذن فى هذه الخطة السياسية قد أصبح ضرورة حتمية . وهنا تعين الغرض من حل مجلس النواب . وهو استفتاء الأمة فى أى الخطتين السياسيتين تريد : أهى الخطة التى كان يجرى عليها مجلس النواب المنحل ؟ أم الخطة التى جرت عليها وزارة زيور باشا وكانت ترجو أن يجاريها فيها النواب فأبوا ؟

فالآن وقد فتحت الأبواب للاستفتاء ، وتقدم كل فريق من المرشحين يعرض على الأمة شخصه وخطتـــه لننظر ماذا فعل زيور باشا وماذا فعل الوزراء ؟ وأين هو من ذلك الاستفتاء ؟ لقد فر زيور وفر معه الوزراء من الميدان ولم يرشحوا أنفسهم للانتخابات » .

(انتهى المقال)

ومع ذلك فقد أسفرت الإنتخابات الجديدة عن نجاح الوفد كما رأينا وأمر زيور بحل البرلمان الثانى . فاجتمع هذا البرلمان الثانى من تلقاء نفسه وأوقع الوزارة فى حرج شـــديد اضطرت معه إلى الإعلان عن انتخابات جديدة وسريعة قاطعتها البلاد بجميع أحزابها . وكانت هذه المقاطعة الإجماعية

من جانب الآحزاب سبباً فى ائتلافها سنة ١٩٢٦ وسبباً كذلك فى عقد المؤتمر الوطنى الذى قرر أن تدخل الأحزاب السياسية فى المعركة الانتخابية . فدخلت هذه الانتخابات التى انتهت بالبرلمان الائتلافى والوزارات الائتلافية . ووقف البلاغ وراء هذا الائتلاف . وكان شعاره إذ ذاك « الائتلاف سبيلنا » ، « صداقة ونزاهة وائتلاف . تلك هى خطتنا التى لا نحيد عنها » الخ .

البلاغ ومحنة البرلمان الثانية :

فرحت البلاد فرحاً عظيما بالائتلاف . ولكن شاء القدر ألا تستمر طويلا فى هذه الفرحة . فقد قام محمد محمود بتأليف الوزارة على رغم أنه وحزب الأحرار الدستوريين كانوا يمثلون الأقلية فى برلمان الائتلاف . ويبدو أن هذا الوضع جز فى نفس الرجل فأعاد التجربة المريرة التى مارستها الوزارة الزيورية من قبل . وأمر بتأجيل البرلمان شهراً . ثم أمر بحله قبل انقضاء هذا الشهر . غير أن البرلمان المنحل اجتمع من تلقاء نفسه فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ .

هنا انبرى البلاغ لمحمد محمود وحاربه بالطرق التى مارسها من قبل أو التى سبق له أن استخدمها فى المعركة الانتخابية . وهى طريقة السخرية من جانب وأسئلة البلاغ من جانب آخر ، وطريقة المقالات التى تقلب فيها التهم على الخصم من جهة ثالثة . وإليك أمثلة من عنوانات المقالات التى نشرها البلاغ فى ذلك الوقت :

حزب الأوباش	العدد ١٦١٩
زعماء الأوباش	العدد ١٦٣٢
محمد محمود لا يفهم الدرس . الاعتداء على حريات الأمة كلها فى يوم واحد	العدد ١٦٢٣
الإنجليز راضون عن الوزارة	العدد ١٦٢٤
سأضرب بيد من حديد . مسكين	العدد ١٦٢٥

الحل الدستورى الوحيد هو أن يستقيل محمد محمود العدد ١٦٣٢
إذا لم تستحى فاصنع ما شئت العدد ١٦٣٣
شوه الله وجوهكم العدد ١٦٣٤
الواعظ محمد أو الشاطر محمد العدد ١٦٢٤

وفى اليوم الذى صدر فيه المرسوم بحل البرلمان نشر البلاغ مقالا بعنوان «حداد على الدستور» وقال : أحطنا البلاغ اليوم بإطار من السواد . وكتبنا على رأسه . اذكروا أيها المصريون دائماً أن لكم دستوراً وأن هذا الدستور عطل يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٢٨ . وقد فعلنا ذلك حداداً على الدستور وسيبقى ذلك ما بقى الدستور معطلا .

وهناك طريقتان أخريان اتبعهما البلاغ فى محاربة محمد محمود من أجل الدستور وهما :

١ — طريقة الكاريكاتور .

٢ — طريقة اختراع الصحف التى ليس لها وجود .

أما الكاريكاتور فقد بدا فيه البلاغ بنقل صور كاريكاتورية عن صحيفة روزاليوسف . ومنها على سبيل المثال صورة لمحمد محمود وهو يدوس الدستور بقدميه . وأخرى تمثل كلا من عبد الخالق ثروت ويحيى إبراهيم وإسماعيل صدقى يعاتبون المندوب السامى لعدم تكليفهم بتشكيل الوزارة . والثالثة تصور عبد الحميد سعيد نائب الحزب الوطنى وهو يقول للمندوب السامى : كده يصح يا فخامة اللورد تضحكوا على وتبوظوا البدلة اللى فصلتها للوزارة؟. وقد نشرت كل هذه الرسوم الكاريكاتورية المنقولة عن روزاليوسف فى شهرى يولية وأغسطس من سنة ١٩٢٨ . ثم تولى البلاغ عمل الرسوم الكاريكاتورية بنفسه بعد ذلك . فبدأ بصورة تمثل محمد محمود وهو يستغيث ولا مغيث ثم بصورة تمثله وهو يحدث نفسه قائلا . اليد الحديدية دلوقت فى ظهرى مين عارف امتى تيجى فى وشى الخ .

وأما طريقة اختراع الصحف التي ليس لها وجود فعلي وإنما هي من محض الخيال فهي شبيهة باختراع الشخصيات التي لا وجود لها أيضاً كما نراها نحن في زماننا هذا في مجلات الإثنين وآخر ساعة والجيل وغيرها .

أعلن البلاغ في عدده الصادر بتاريخ ١٩٢٨/٧/٢٩ عن جريدة حكومية سماها

الدولة

صاحب امتيازها : محمد محمود باشا .

رئيس تحريرها : أحمد لطفي السيد

مكان الإدارة : داونج ستريت

شعارها : الحكومة فوق الأمة

الاشتراكات . تدفع مقدماً عن ثلاث سنوات

وأما موضوعات العدد فهي :

١ — الثقة بالإكراه على أسلوب السلطة العسكرية .

٢ — تسليم زمام رجال البوليس ورجال الإدارة إلى يد مستر كوين بويد .

٣ — قبضة حديدية بذراع إنجليزية .

٤ — محمد محمود لا يهدم الدستور ولكنه يهدم الأمة لينشيء على أنقاضها أمة جديدة تستحق الدستور .

٥ — إنشاء خزان جبل الأولياء ثمن معجل لاستمرار الوزارة في الحكم ثلاث سنوات .

وأخذ البلاغ يعلن بين حين وآخر عن عدد جديد من أعداد هذه المجلة المخترعة وهي مجلة الدولة . وأخذ يسخر بهذه الطريقة من وزارة محمد محمود صاحب اليد الحديدية ، وهادم الحياة الدستورية ، والمقوض للائتلاف الذي اختارته الأمة لتواجه به أعداء الدستور وأعداء الحرية

الفصل الثامن

البلاغ وبعض القضايا الفكرية

كان من البديهى أن تحدث الثورة المصرية الكبرى سنة ١٩١٩ نشاطاً فكرياً إلى جانب النشاط السياسى . فقد نشطت الأقلام من عقالها ، واتسع أمام العقول مجالها ، وانطلق الكتاب والعلماء والأدباء فى ثورة فكرية قوية وساعدت الحزبية السياسية على هذه الحركة . واستند الجميع على أن الدستور المصرى ينص صراحة على حرية التفكير .

نحن نعلم أن أهم الأحزاب المصرية فى تلك الفترة ثلاث وهى : الحزب الوطنى وحزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين . فأما الحزب الوطنى فهو حزب محافظ قد اتخذ لنفسه هذا الطابع منذ زعيمه الأول مصطفى كامل . إنه حزب يحترم الدين ، ويدعو إلى التمسك بتعاليمه ، ويرى فى ذلك ضماناً لتماسك الأمة ، وحفاظاً على قوتها المعنوية أمام المحتل .

وأما حزب الوفد فهو كذلك يميل إلى المحافظة . ولكن لا إلى الدرجة التى كان عليها الحزب الوطنى ، والسبب فى ذلك أن الإسلام والتعصب الدينى لم يكونا من مشكلات العصر على عهد زغلول ، كما كان الأمر كذلك على عهد مصطفى كامل . ولا ننسى كذلك أن عبقرية سعد زغلول ظهرت فى القضاء على التفرقة العنصرية بين المسلمين والأقباط قضاءاً تاماً . وجاءت أحاديث هذا الزعيم وتصرفاته مؤيدة لهذه السياسة .

وأما حزب الأحرار الدستوريين فقد عرف منذ بداية أمره بالميل الشديد إلى التجديد والتحرر وكان أكثر أعضائه ممن أتموا تعليمهم فى فرنسا وأشربوا

فيها حب الحرية وغيرها من المعانى التى أتت بها الثورة الفرنسية . ويوم أعلن عن إنشاء هذا الحزب استمع الدكتور هيكل إلى خطبة الافتتاح وعلق عليها بقوله(١) : « اغتطبت بهذا الخطاب ورأيت فيه سياسة تتفق فى تفصيلها وجملتها مع آرائى : فهو يقدس الحرية الفردية وأنا أقدسها . وهو يكبر حرية الرأى وهذه الحرية تحل فى نفسى محل الإيمان الذى لا يتزعزع — إلى آخر ما قال .

من أجل ذلك عرفت صحيفة السياسة بأنها (مدرسة الشعب) . ووجدنا كثيراً من محررى هذه الصحيفة يتهمون أحياناً بالإلحاد والآراء التى تنفر منها عامة الشعب . وكانت الصحف المعارضة لهذا الاتجاه تنتهز هذه الفرصة لتهاجم أصحابه . ومنها صحيفة الأخبار لأمين الرافعى ، وصحيفة المنار للشيخ رشيد رضا وصحيفة البلاغ لعبد القادر حمزة . وجدير بالذكر هنا كذلك أن نقول أن أكثر المحررين فى صحيفة السياسة كانوا من تلاميذ (الجريدة) التى كان يحررها أحمد لطفى السيد . ومن هؤلاء مصطفى عبد الرازق ، وعلى عبد الرازق وطه حسين ، ومحمد حسين هيكل .

أما البلاغ فكان يسيطر عليه كتاب آخرون يمتازون فى جملتهم بالمحافظة — كما قلنا . وعلى رأس هؤلاء عباس محمود العقاد وعبد القادر حمزة يقول الأستاذ تشارلز آدمز : « وأهم عامل فى تكييف المثل الأدبية للعقاد والمازنى هو الأدب الإنجليزى . وهما من الكتاب المصريين الذين يعتقدون أن الشرق يستطيع الأخذ من ذخائر العلوم الغربية دون أن يتخلى عن الطابع الإسلامى العربى الذى يطبع مدنية الشرق وثقافته(٢) » . ويرى الأستاذ Gibb جب أن العقاد والمازنى يجعلهما هذا الرأى أقرب إلى المحافظين من هيكل وطه حسين (٣) .

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية : ج ١ ص ١٤٨

(٢) تشالز آدمز : كتاب الإسلام والتجديد : الترجمة العربية لعباس محمود : ص ٢٤٣

لانريد أن نمضى فى الحديث عن حركة التجديد التى ظهرت فى مصر فى أعقاب الثورة الكبرى التى ظهرت سنة ١٩١٩ . ولكنا مكتفون هنا بالإشارة إلى قضيتين فقط من القضايا الفكرية التى شغلت الصحافة المصرية فى تلك الفترة التاريخية . وهما :

١ — القضية الخاصة بكتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ على عبد الرازق
٢ — » » » (فى الشعر الجاهلى) للدكتور طه حسين

وقد انقسم فيهما الرأى العام قسمين : قسم المؤيدين من المجددين وتعبر عنهم جريدة السياسة . وقسم المعارضين من المحافظين وتعبر عنهم الصحف التى أشرنا إليها ومنها البلاغ .

قضية الاسلام وأصول الحكم

دخل على عبد الرازق الجامع الأزهر فى العاشرة من عمره تقريباً . وحضر فيه بعض دروس الشيخ محمد عبده مدة قصيرة . ثم درس الشريعة على الشيخ أحمد أبى خطوة وهو أحد تلاميذ الأستاذ الإمام كما نعرف وأحد المعجبين بآراء السيد جمال الدين الأفغانى ثم حضر على عبد الرازق فى عام ١٩١٠ عدداً من المحاضرات فى الجامعة المصرية لمدة عامين استمع فى أثنائهما إلى بحوث الأستاذ نللينو فى تاريخ الأدب العربى، وإلى دروس الأستاذ سانتيلانا فى الفلسفة وحصل فى سنة ١٩١١ على شهادة العالمية من الجامع



على عبد الرازق

الأزهر. ودرس اللغة الإنجليزية بعد ذلك فى إنجلترا ـ أعنى فى سنة ١٩١٢. والتحق بجامعة اكسفورد للحصول على درجة علمية فى الاقتصاد والعلوم السياسية .

غير أنه انقطع عن هذا الدرس لقيام الحرب العالمية الأولى، وعاد مسرعاً إلى مصر . وأقام مدة ما فى الإسكندرية ألقى فى أثنائها دروساً فى الأدب العربى وفى تاريخ الإسلام وذلك بالمعهد الإسكندرى الملحق بالجامع الأزهر وفى عام ١٩٢٥ نشر نتائج هذه الدراسات فى كتاب له سماه (الإسلام وأصول الحكم) . « دعا فى هذا الكتاب إلى هدم نظام الخلافة الإسلامية . وأدلى ببعض الآراء الجديدة فى هذا الموضوع أثارت عليه ثائرة المحافظين ، وخاصة رجال الدين . وبلغ الاهتمام بذلك الكتاب مبلغاً عظيما واشتد الجدل فيه ، وغدا صاحبه غرضاً للهجوم من كل ناحية . ووضعت طائفة من الكتب للرد عليه . وكان من بينها كتاب ألفه الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية سماه (حقيقة الإسلام وأصول الحكم) .

ثم لم يقف الأمر عند هذا الحد حتى اجتمعت هيئة كبار العلماء برياسة شيخ الأزهر وحضور أربعة وعشرين عالما من أعضاء هذه الهيئة — اجتمعوا بصفة تأديبية فى الثانى عشر من شهر أغسطس سنة ١٩٢٥ للنظر فى التهم التى وجهت للشيخ على عبد الرازق وإلى كتابه . وأصدرت الهيئة بالإجماع حكمها بأن الكتاب يحوى أموراً مخالفة للدين . كما قررت الهيئة أن مؤلف الكتاب سلك مسلكا لا يصدر عن مسلم فضلا عن عالم من علماء الأزهر . ومن أجل ذلك قررت الهيئة إخراجه من زمرة العلماء ومحو اسمه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى . وأجمعت الهيئة كذلك على فصله من وظيفته — وكان قاضياً بالمحاكم الشرعية » وقررت الهيئة كذلك عدم أهليته كذلك للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أم غير دينية (١) .

---

(١) راجع كتاب الإسلام وأصول الحكم : الطبعة الثانية : ٣١ — ٣٢

ولكن ما هي وجوه الخلاف فى الرأى بين على عبد الرازق ومعارضيه؟

دعا المؤلف فى كتابه إلى هـــدم الخلافة باعتبارها نظاماً من الأنظمة الإسلامية مستنداً فى ذلك إلى الأدلة الآتية :

أولا — أن الخلافة من الناحية النظرية هى الرياسة العامة فى أمور الدين والدنيا نيابة عن النبى محمد صلى الله عليه وسلم . وعلى هذا الرأى سار خلفاؤه من بعده فجمعوا بين السلطتين الدينية والدنيوية ، وتقيدوا بشيء واحد فقط هو مراعاة حدود الشريعة الإسلامية . غير أننا عندما نمتحن الأدلة التى وردت فى تأييد الخلافة نجدها لا تكفى مطلقاً لفرض هذا الحكم أو لتأييده على الأقل .

ثانياً — أن القرآن والسنة خاليان من العبارات التى تؤيد هـذا النظام تأييداً صريحاً لا يقبل الشك . وأما إجماع الأئمة — وهو الدليل الذى يستند عليه فى ذلك — فلا يمكن إثبات أنه حقيقة تاريخية . ويكفى أن نذكر مثلا أن نظام الخلافة الإسلامية كان عرضة للخارجين عليه فى كل لحظة . وقد اختلفت أدوار الخروج أو المعارضة فيه قوة وضعفا . وبقى الحال على ذلك من أيام على بن أبى طالب إلى عهدنا بجماعة الاتحاد والترقى فى تركيا فى أوائل القرن الحالى . والمعارضة على هذا النحو تجعل دعوى الإجماع غير صحيحة .

ثالثاً — وأما قولهم أن تنصيب الإمام أو الخليفة يتوقف عليه إظهار الشرائع الدينية ، كما يتوقف عليه صلاح الرعية فإنهم إن أرادوا بالخلافة هذا النوع من الحكم الذى يعرفونه فدليلهم أقصر من دعواهم وحجتهم غير ناهضة. ولكنهم إن أرادوا بالخلافة ما يريده علماء السياسة بالحكومة كان ما يقولونه صحيحاً . ولكن معاذ الله أن يريد الله جل شأنه لهذا الدين الذى كفل له البقاء أن يجعل عزه وذله منوطين بنوع من الحكومة ، ولا بصنف من الأمراء أو الحكام . وعلى هذا فليس بنا من حاجة إلى الخلافة فى أمور ديننا ولا فى أمور دنيانا .

رابعاً — ثم أن فكرة الخلافة فى ذاتها باعتبارها نوعاً من الرياسة فى الدين

والدنيا نيابة عن النبى صلى الله عليه وسلم تعتمد على تصور غير صحيح لوظيفة النبى ووظيفة الرسالة . ومن العسير أن نقطع بشيء فى أمور حكومة النبى لما يحيط بهذا الموضوع من غموض كبير إلى يومنا هذا .

ومضى الشيخ على عبد الرازق فقال : الحقيقة أن محمداً لم يسع إلى إقامة دولة . ولم يكن ذلك جزءاً من رسالته فهو صلى الله عليه وسلم ليس إلا رسولا بعثه الله لدعوة دينية لا تشوبها دعوة للملك ولا لدولة . وزعامته صلى الله عليه وسلم زعامة دعوة دينية لا زعامة ملك ولا دولة . إنها رسالة دين وحكم نبوة لا حكم سلاطين(١).

خامساً — لم يكن هناك ضرورة لزعيم يخلف النبى صلى الله عليه وسلم . فلم يدّع لنفسه زعامة سياسية يخلفه الناس فيها . والدليل على ذلك أنه لم يسم أحداً يخلفه من بعده . فلما لحق بالرفيق الأعلى وجد المسلمون أنهم لا يعودون إلى ما كانوا عليه من القوة إلا بشكل من أشكال الحكومة يرضونه . فبايعوا أبا بكر لهذه الغاية . ولم تكن بيعتهم له دينية وإنما كانت سياسية عليها كل طوابع الدولة المحدثة التى أنشأها المسلمون فى ذلك الوقت . ثم لأسباب كثيرة بعد ذلك لقبوا أبا بكر ومن جاء بعده بلقب الخليفة . ثم أصبح لهذا اللقب دلالة دينية بمرور الزمن .

سادساً — كل ما شرعه الإسلام من أنظمة وقواعد لم يكن فى شيء كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسى ولا من أنظمة الدولة المدنية . وإنما هو شرع دينى خالص لهم ولمصلحة البشر الدينية لا أكثر ولا أقل . أما القوانين الدنيوية فقد خلى الله بينها وبين عقولنا ، وترك الناس أحرار فى تدبيرها على ما تهديهم إليه عقولهم وتجاربهم والظروف التى تحيط بهم . والدنيا من أولها إلى آخرها أهون على الله تعالى من أن يقيم على تدبيرها غير ما ركب فينا من عقول (٢) .

---

(١) على عبد الرازق : الإسلام وأصول الحكم : ص ٦٥ .
(٢) نفس المصدر ص ٧٩ .

والنتيجة التى وصل إليها على عبد الرازق من كل ذلك هى أنه لا شىء فى الدين يمنع المسلمين من أن يسابقوا الأمم الأخرى فى علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد ، وأن للمسلمين أن يهدموا هذا النظام العتيق الذى خضعوا له عدة قرون ، وأن يبنوا نظام حكمهم على أحدث ما أنتجته العقول البشرية ، وأمتن ما وصلت إليه تجارب الأمم على أنه أفضل أصول الحكم(١)

والنتيجة الثانية التى وصل إليها المؤلف هى الفصل بين الدين والدولة مستنداً فى ذلك إلى الفهم الصحيح - كما قال - لجوهر الديانة الإسلامية . وذلك هو السبب الذى من أجله تعرض لهجوم المحافظين وعلى رأسهم رجال الدين . فقد أجمع هؤلاء على أن المؤلف كان بهذه الآراء أميل إلى الخوارج منه إلى جمهور الأمة كما رأينا .

موقف البلاغ من الكتاب

وقف البلاغ فى صفوف المعارضة منذ بداية الأمر . وقد كان (المنار) للسيد رشيد رضا من المدافعين عن الخلافة والقائلين بانتخاب الخليفة والداعين إلى حكم الشورى على هذه الصورة . وكان من رأيه أن يترك أمر الخلافة دائماً إلى مؤتمر إسلامى يتألف من ممثلى الشعوب الإسلامية المستقلة . وقد انعقد بالفعل مؤتمر لهذا الغرض فى الثالث عشر من شهر مايو سنة ١٩٢٦ وقدم إليه رشيد رضا نظاما للخلافة مناسباً للعصر فى رأيه .

ثم جاء البلاغ وروج للأفكار التى نادى بها صاحب المنار فى كتابه (الخلافة والإمامة العظمى) وأفرد البلاغ صفحات كثيرة لمناقشة هذا الموضوع . ودعا الكتاب والعلماء للخوض فيه . وإليك بعض العنوانات التى نشرها البلاغ على سبيل المثال :

---

(١) على عبد الرازق : الإسلام وأصول الحكم ص ١٠٣

- مسألة الخلافة لا تحل إلا على يد المؤتمر الإسلامى (العدد ٢٦٧)
- المؤتمر الإسلامى وواجب علماء مصر فى العمل (العدد ٢٦٩)
- مسألة الخلافة وآراء العلماء والكتاب فيها (الأعداد ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٨٣ - ٢٩٩ - ٣٠٤).
- الخلافة وعلماء مصر وسد الطريق على المطامع والانقسام (العدد ٢٨٥)
- الخلافة فى نظر مستر لويد جورج ونظر صنائع الإنجليز (العدد ٢٩٠)
- رد محمود شلتوت من علماء معهد الإسكندرية على كتاب الإسلام وأصول الحكم (العدد ٧٠٦)
- حيثيات الحكم فى كتاب الإسلام وأصول الحكم (العدد ٧٣٩)
- نكبة الدستوريين (العدد ٧٤٤) الخ

* * *

سخط البلاغ على هذه الاتجاهات المتطرفة التى بدت من محررى السياسة. فطفق يندد بها ويسوق الأدلة على بطلانها. وتصدى للرد على محررى السياسة كاتب من كتاب البلاغ فى تلك الفترة وهو هنا محمد قنديل الرحمانى حيث قال:

جاء فى صحيفة الاتحاد الصادرة فى ١٩٢٥/٧/٢٦ أن مدرساً أمريكياً اتهم بشرح نظرية دارون فى أن أصل الإنسان قرد. والقانون الأمريكى يحرم شرح هذيان دارون. ولما كانت عادة الجلسات القضائية أنها لا تفتتح إلا بعد إقامة الصلاة - فقد عارض الأستاذ دارو المحامى عن المتهم - عارض مستر سكوبيس قائلا أن إقامة الصلاة تؤثر فى مركز الدفاع. ثم لفت نظر المحكمة إلى أن القانون الخاص بنظرية دارون لا ينافى مبادىء الدستور الذى يضمن حرية الرأى. ثم نقلت صحيفة الاتحاد عن مراسل (الكونديان) أن

أحد سكان نيويورك أرسل إلى مدينة دينون التى تجرى فيها المحاكمة قرداً من نوع الشمبانزى سماه (سكوبيس) وهو المدرس المتهم بشرح نظرية داروِن ، فأثار ذلك ضحك سكان المدينة وزوارها .

فها هى ذى أمريكا المسيحية تحترم دينها إلى أقصى حد ممكن . فيصلى قضاتها لله فى الجلسات ، وتجود بملايين الجنيهات للمبشرين من رجالها ، وتشيد المدارس والجامعات فى بلاد الدنيا عامة وبلاد الشرق ومهبط الأديان خاصة ، وتسن القوانين الصارمة بتحريم نشر خرافة دارون . فهل هذه الدولة القوية التى كان لها أعظم تأثير فى مجرى الحرب العالمية تعد محاربة لحرية الرأى؟ هل هذه الدولة العظمى التى تمتد أيدى الدول أجمع إلى استجدائها وطلب معونتها العلمية والمالية تعتبر عابثة بدستورها ومقيدة للحرية؟ ويعتبر المحامون عن صاحب الإسلام وأصول الحكم دستوريين يقدسون الدستور المصرى ويقدسون حرية الرأى المصرى أكثر من تقديس أمريكا لدستورها وحرية آراء أبنائها؟ اللهم أن القوم هناك قد استعملوا عقولهم لما خلقت له فاهتدوا إلى تحرير أنفسهم وإخراج العدو الغاصب من بلادهم ، وضربوا على أيدى الملحدين والمارقين فحرموا عليهم الخوض فى الإلحاديات والمروقيات . ولم تستطع دولة أو دويلة أن تصمهم بوصمة الجهل أو تنكر عليهم مدنيتهم ونظامهم . فما رأى عصبة الإلحاد الجاهلة فى مصر فى أن قساً أمريكياً لو أعلن حرباً شعواء على صلب المسيح وأنكر ما علم من دين المسيح — أترون أن أمريكا يا هؤلاء الآثمين تعاقب هذا القس عقابها لمستر سكوبيس فحسب ؟ أو أنها تطرده وتنتزع منه لباسه الكهنوتى وألقابه الكهنوتية ، وتعيده سيرتها الأولى أيام كان فى المهد صبياً لا لقب ولا كرامة ؟

أسألكم بمواقفكم المخزية دائماً نحو الإسلام — وأنه لقسم عزيز عليكم — أن تتواروا عن أبصار العقلاء خجلا بعد هذا البيان القاصم لظهور الأحرار

الدستوريين ومن إليهم من الفلاسفة والملحدين . فإننا نريد أن نعيش فى أمن من لغو اللاغين ومشاغبة المشاغبين وتأديب المتهتكين كما تعيش أمريكا المسيحية الخ .

ثم نشر البلاغ حيثيات الحكم الذى حكم به على صاحب كتاب الإسلام وأصول الحكم قد صدر عن مشيخة الجامع الأزهر وأتينا بخلاصته من قبل .

وهكذا نلاحظ حتى الآن أن الحجج التى أتت بها صحف المعارضة جاءت كلها حججاً عاطفية وليست منطقيـــة . على حين أن الحجج التى أتت بها صحيفة السياسة كانت تتسم بالمنطق وتأخذ شكل الدفاع القوى عن حرية الرأى . ولكن لا ننسى مع ذلك أن الشعب كان أكثر استجابة للحجج العاطفية منه للحجج المنطقية .

حسبنا ذلك لكى ننتقل إلى القضية الأخرى من قضايا الفكر . ونعنى بها قضية الدكتور طه حسين .

فى الشعر الجاهلى



الدكتور طه حسين

اشتغل الدكتور طه حسين بالتدريس بالجامعة المصرية . واشتغل فى الوقت نفسه بالتحرير فى صحيفة السياسة . وقام بدراسات فى شكل مقالات أسبوعية كانت تنشر فى هذه الجريدة ثم طبعت فى كتاب سماه « حديث الأربعاء » لفت إليه أنظار الرأى العام فى مصر وسوريا بنوع أخص . غير أن أهم كتاب له فى الواقع هو الكتاب الذى سماه (فى الشعر الجاهلى) أصدره عام ١٩٢٦ وحاول أن يطبق فيه موازين النقد الأوربى

على دراسة الأدب العربى . بل حاول تحرير هذا الدرس من قيود الأساليب النقدية القديمة التى عاقت تقدمه . وأقام بحثه العلمى فى هذا الكتاب على نظرية ديكارت . أى أنه بنى البحث على الشك فى معظم الشعر الجاهلى أو فى نسبته إلى العصر الجاهلى . وانتهى من ذلك إلى أن الكثرة المطلقة مما نسميه الأدب الجاهلى ليس من الجاهلية فى شيء . وإنما هو أدب قد انتحل على العصر الجاهلى بعد ظهور الإسلام . فهو أدب إسلامى يمثل حياة المسلمين وميولهم وأهواءهم أكثر مما يمثل حياة الجاهليين وميولهم وأهواءهم .

وأما الانتحال فى ذاته فكانت له فيما - يرى الدكتور طه حسين - أسباب كثيرة . منها نشر الدعوة السياسية وإرضاء العصبيات العربية . ومنها خدمة الأهداف التى كان يهدف إليها الرواة والقصاص والنحويون والمحدثون وعلماء الجدل الدينى ومن إليهم .

وإذ ذاك اصطدم الدكتور طه حسين فى بحثه هذا بالدين وعلماء الدين . وأثار كتابه عاصفة من الغضب فى الصحافة من جهة وفى الشورى من جهة ثانية . وكاد الأمر أن يفضى إلى أزمة وزارية عندما طرحت وزارة عدلى يكن أمر الثقة بها على مجلس النواب فى أثناء هذه الأزمة . وانتهى الأمر بمصادرة الكتاب وتقديم مؤلفه إلى القضاء للنظر فى هذه القضية .

ولكن ما هى التهمة التى وجهتها إليه النيابة العمومية ؟

اتهمته النيابة بالطعن فى الدين الإسلامى الذى هو دين الدولة . فقد أنكر فى سياق حديثه عن الشعر الجاهلى ما ذهب إليه القرآن الكريم من أن إبراهيم وإسماعيل هما اللذان بنيا الكعبة لقوله تعالى « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل » إلى آخر الآية . وشك الباحث فى وجودهما التاريخى . وأنكر أن الاســـلام دين إبراهيم ، وأنه وجد فى بلاد العرب قبل محمد صلى الله عليه وسلم .

تلك خلاصة التهمة التى وجهتها النيابة إلى المؤلف. ولكن طه حسين رد عليها بقوله: أنه كمسلم لا يرتاب فى وجود إبراهيم وإسماعيل، وما يتصل بهما مما جاء فى القرآن الكريم. ولكنه كعالم مضطر إلى أن يذعن لمناهج البحث العلمى. فلا يسلم بالوجود التاريخى لإبراهيم وإسماعيل إلا إذا ثبت له وجودهما بالدليل الذى يقبله العلم.

وقد شرح طه حسين رأيه هذا بعد ذلك فى صحيفة السياسة الأسبوعية حيث قال (١)

«كل امرىء منا يستطيع لو فكر أن يجد فى نفسه شخصيتين متميزتين. إحداهما عاقلة تبحث وتنقد وتحلل وتغير اليوم ما ذهبت إليه أمس، وتهدم اليوم ما بنته أمس. والأخرى شاعرة تلذ وتألم، وتفرح وتحزن، وترضى وتغضب، وترغب وترهب. كل ذلك فى غير نقد ولا بحث ولا تحليل. وكلتا الشخصيتين متصلة بمزاجنا وتكويننا لا نستطيع أن نخلص من إحداهما. فما الذى يمنع من أن تكون الشخصية الأولى عالمة باحثة، وأن تكون الشخصية الثانية مؤمنة ومطمئنة وطامحة إلى المثل الأعلى؟.

ونستطرد نحن فنقول: نعم — كان هذا الكتاب تحديا سافرا لمشاعر المسلمين ولكن كان فى الوقت نفسه تحولا ظاهرا فى دراسة الأدب العربى فى مصر وغير مصر. فأما الجانب الأول من القضية ـ وهو جانب التحدى للمشاعر الدينية ـ فقد نسى الآن وأصبح فى خبر كان. وأما الجانب الآخر ـ وهو البحث الأدبى القائم على المناهج العلمية ـ فهو الذى بقى إلى الآن، وأثمر ثمرات يانعة مازالت الأمة العربية كلها تجنى منها الخير كل الخير إلى اليوم.

موقف البلاغ من الكتاب

وقف البلاغ من هذا الكتاب موقف الخصومة التى شعر بها تجاه الكتاب

(١) السياسة الأسبوعيه ١٧ / ٧ / ١٩٢٦ .

السابق ونعنى به (الإسلام وأصول الحكم) . وفتح البلاغ صدره لهجوم عنيف شنه كل من رجال الأزهر ورجال دار العلوم على الدكتور طه حسين . فمن ذلك أن أحد مفتشى اللغة العربية وخريجى مدرسة دار العلوم — وهو الأستاذ الغمراوى — قام بحملة كبيرة ضد الكتاب ، ونشر له البلاغ ما لا يقل عن اثنتي عشرة مقالة كلها بعنوان (الشعر الجاهلى وقيمته من الوجهة العلمية)

وكالأستاذ الذى تقدم ذكره فعل كثيرون من أساتذة دار العلوم وكثيرون من العلماء والأدباء فى ذلك الحين . وأصدروا كثيراً من الكتب المؤلفة للرد على طه حسين .. ويطول بنا القول لو أردنا أن نستعرض بعض هذه الكتب .

ثم فى العدد (١٠٩٣) من أعداد البلاغ بتاريخ (٢٠ / ١٠ / ١٩٢٦) نشر التحقيق الذى أجرته النيابة مع الدكتور طه حسين ، وذلك فى البلاغات المقدمة ضده من علماء الأزهر . وحضر الأستاذ محمد صبرى أبو علم عن أصحاب هذه البلاغات . وحضر الأستاذان إبراهيم الهلباوى ومحمد كامل البندارى عن طه حسين . وجرى التحقيق معه على النحو المتقدم وحكمت النيابة أخيراً بحفظ القضية . وعاد طه حسين للتدريس بالجامعة المصرية بعد إذ قدم إليها استقالته ورفضت الجامعة قبول الاستقالة .

* * *

الحق — لقد شهد هذا الطور من أطوار البلاغ انتصاراً عظيما للدستور على جميع القوى الرجعية التى أرادت الكيد لهذا الدستور . وكان البلاغ أكبر عامل من عوامل الانتصار . كما شهد ذلك الطور الأول من أطوار البلاغ انتصاراً آخر لحرية الفكر ، وإن كان البلاغ لم يبد عطفا على هذه الحرية كما عطفت عليها وأيدتها وساندتها كل من السياسة اليومية والسياسة الأسبوعية . ولهذا الكلام بقية إن شاء الله فى الحلقة التاسعة من سلسلة كتابنا المقالة الصحفية عن محمد حسين هيكل فى صحيفة السياسة اليومية .

الفصل التاسع

البـــلاغ ووفاة سعد

فى الثالث والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٢٧ فاضت روح سعد إلى بارئها . وفى الخامس والعشرين من ذلك الشهر نشرت الصحف هذا النبأ المفزع فاهتز له قلب مصر واضطربت له أعصاب العـــالم العربى . وظهر العدد (١٣٥٦) من البلاغ مجللا بالسواد — ليس فقط فى الصحف الأولى من صفحاته — ولكن فى جميع الصفحات التى اشتمل عليها البلاغ يوم ذاك . فكنت ترى كل صفحة من هذه الصفحات محاطة بأعمدة سوداء من كل جانب . بل إن الخطوط الفاصلة بين الأعمدة التى تشتمل عليها الصفحة الواحدة كانت على تلك الصورة المحزنة واستمر الحـال على ذلك فى عددين متتاليين من أعداد البلاغ . ثم ظهرت الصحيفة مجللة بالسواد فى الصفحة الأولى من صفحاتها فقط لمدة أسبوع كامل بعد ذلك .

هذا كله من حيث الشكل . أما من حيث المعنى فقد سالت أعمدة البلاغ منذ حادث الوفاة بكلمات الرثاء البليغة يكتبها محررو الصحيفة حيناً ، ويبعث بهـا إلى الصحيفة كثيرون من الكتاب والشعراء فى مصر وغـيرها من أقطار العالم العربى حيناً آخر . وذلك كله فضلا عن سيل من البرقيات الواردة من الأقاليم لم تقف حركته ولا هدأت سرعته لحظة واحدة .

واشترك الشعب كله فى توديع زعيمه إلى ساحة الأبدية فى السابع والعشرين من شهر أغسطس . وطلع البـلاغ على الناس فى مساء ذلك اليوم وبه مقال لعبد القادر عنوانه :

ساعة الفراق

جاء فيه : لطفك اللهم ورحمتك. هوى الطود وانطفأ النجم وسكن اللسان الذى كان ينطق فتدوى الأرض بما يقول . وخرجنا بسعد أسوأ ماخرجنا . نحمله فى نعش وكانت الدنيا تضيق عنه . وناديناه فلم يجب وكان لايطيق أن نشكو أو نبكى فلا ينهض إلى دموعنا يكفكفها . وكان من أجلنا ينصب ومن أجلنا يعيش . حملناه — فلا والله ما حملنا إلا أنفسنا — ولا شيعنا إلا حبات قلوبنا ، ولا كان النعش يسير إلا بنا - أى بمصر كلها - وقد دميت جوانحها ، وماتت آمالها ، وتقطعت نياط قلبها حسرات .

مشينا ساعة ثم أخرى . فلو أن عينه أطلت لرأت نفس الجموع التى عهدت . ولكنهم كانوا فيما مضى يهتفون وهم الآن يبكون . ولرأت الميادين التى عرفت . ولكنها كانت فيما مضى تبتهج وتتزين ، وهى الآن تئن وتلبس السواد ولرأت المدينة التى ألفت . ولكنها كانت فيما مضى تهش وتحتفل ، وهى الآن واجمة فاجأتها المصيبة جلّى فأطارت صوابها وتركتها ذاهلة . لو أن عينه أطلت لرأت نفس الصفوف التى نظمت والجنود التى قادت . ولكن هؤلاء الجنود كانوا فيما مضى يهزأون بالحديد والنار ، لايضعفون لموت أو سجن أو تشريد . أما الآن — فيا ويلتنا — لقد انهد عزمهم وخارت قواهم ، وفارقتهم شجاعتهم فهم أطفال ينتحبون ويتوجعون .

مشينا فهل عرفنا إلى ساعتئذ أين كنا نمشى ؟ هل عرفنا أننا كنا ماضين إلى حيث ندفن ذخر آمالنا ، ونضرب الأرض حجاباً بيننا وبينه إلى الأبد ؟ لا - لعمرى ما عرفنا هذا على حقيقته ، ولا تصورنا منه إلا صورة مبهمة ، ولا استجلينا إلا أن المصيبة نزلت فادحة ، وأنها وحدها تعرف مداها فتذهب بنا إليه

وستمضى — وأسفاه — أسابيع وشهور بل سنون قبل أن ندرك هذا المدى ونعرف حدوده .

مشينا ومشينا ومضى بنا سعد إلى داره الأخيرة . فيالهو لها ساعة تلك التى أقبل فيها على باب هذه الدار ، ونحن بين يديه نريد بكل ما أوتينا من قوة أن نرده عنها فلا نملك . ونستوقفه لحظة نتزود فيها زاداً يخفف اللوعة فلا يقف . ونضج نسأله كلمة وداع أخيرة فلا يجيب . وينشق طريقه بيننا على ألف صرخة رغماً منا ، وألف حرقة فى قلوبنا ، ويتسلمه القبر من أيدينا — أى والله من أيدينا — بين الهلع والصياح والنشيج . وننظر فإذا سعد غاب فى القبر ، وإذا القبر أطبق عليه ، وإذا نحن فقدناه ولن نراه . لن نرى سعداً بعد اليوم . ولن نسمع صوته . لن نرى ذلك الصوت المشرق ، ولا تينك العينين البراقتين ولا تلك الطلعة السمحة الصادقة . لن نسمع ذلك الصوت الصريح الرنان ، ولا تلك النبرات التى كانت تهز أوتار القلوب ، ولا تلك الكلمات التى كأنما صيغت من جنة الخلد . فهى الحق وفى الحق تقال ، لن نرى سعداً ولن يرانا فى هذه الحياة . فما أبعده فراقاً وما أقساه !!

كذبت يادنيا : وعدتنا بالهناء وما فيك إلا الشقاء . ومنيتنا بالتئام الشمل وما فيك إلا الفراق ، ومددت لنا من الآمال حبالا لا نهاية لها ولا انقطاع ، وما فيك إلا الألم وخيبة الرجاء . ولو أن لأمل واحدٍ فيك أن يتم ، ولشمل أن يلتئم ، ولوعد أن يصدق لبقى لنا سعد . ولكن أين منك الصدق وأين الوفاء ؟

ولم يكن لنا بد من أن نعود . ولا أدرى — وأيم الله — كيف تركناه وعدنا ؟ ولكنا جئنا ولم نكن لمجيئنا إلا صورة مبهمة . وكذلك عدنا ونحن لا نرى لعودتنا إلا صورة مبهمة ونشر الليل ظلامه إذ نحن مفارقوه .

فذلك ليس ظلام الحزن وحده ، وإنما هو إلى جانب ذلك ظلام عرفنا فيه بعد أن خمد مصباحنا وانطفأت ذبالته ! !

والآن لقد استرحت ياسعد ونعمت بجوار الله ورضاه ، ووجدت عنده الجزاء الأوفى لكل ماقدمت يداك من خير للناس وبر بأمتك . وسبقك إلى دارك التى سكنتها أخيراً دعوات هذه الملايين التى هامت بك ، فتقبلها الحق شهادة لا رياء فيها وجعلها لك مهاداً ونعيما .

الآن يا سعد «ما انتهيت» فمجدك فى الدنيا خالد ، ونعيمك الذى استقبلته فى الآخرة خالد . أما نحن فما أتعسنا . « لقد انتهينا » لأننا فقدنا بفقدك كل شىء ! !

* * *

وسكت البلاغ برهة قصيرة من الزمن دعا فى أثنائها الشعب والحكومة إلى المبادرة لعمل شىء لتخليد ذكرى سعد . ونحن نعلم أن هذه الكارثة الوطنية — وهى وفاة سعد — إنما وقعت فى وزارة عبد الخالق ثروت . وقد نعاه مجلس الوزراء وأصدر فى اليوم نفسه قراراً بتخليد ذكراه بوسائل شتى . منها إقامة تمثال له فى العاصمة وآخر فى الإسكندرية . ومنها بناء ضريح ضخم يضم جثمانه وجثمان زوجته فيما بعد ويكون بالقرب من بيت الأمة . ومنها شراء بيت الأمة نفسه وشراء البيت الذى هو مسقط رأسه فى قرية أبيانة وضمهما إلى الأملاك العامة . والظاهر أن هذا كله لم يكف البلاغ فراح يطالب الحكومة بالتعجيل بتنفيذ القرار . كما راح يطالب الشعب بأن يبادر إلى الاكتتاب فى إنشاء المدارس والمستشفيات التى تحمل اسم سعد . وقد استجاب أمراء البيت المالك لدعوة البلاغ وجادت أريحيتهم بالمبالغ الكبيرة لهذا الغرض . وكان رائدهم فى ذلك الأمير عمر طوسون، وقد اكتتب يومئذ

بألفى جنيه لمستشفى سعد . ثم انتهز البلاغ فرصة انعقاد البرلمان فطالبه كذلك بالعمل من أجل هذه الذكرى . وتبودلت فى المجلس كلمات الرثاء البليغة وعرضت الاقتراحات الطيبة لتحقيق هذه الرغبة .

القصر والانجليز ووفاة سعد

أما القصر فقد تنفس نسيم الراحة من وطأة سعد . وكما وجدنا مصر نفسها قد هانت على الإنجليز بعد وفاة هـــذا الزعيم كذلك وجدنا منزلة الشعب المصرى نفسه قد هبطت فى نظر القصر لهذا السبب . وتصادف أن حل موعد الاحتفال بعيد الجلوس الملكى . وذلك فى أعقاب هذا الحادث الجلل الذى هو وفاة سعد كما سبق أن قلنا . وأخذ القصر فى الإعداد لهذا الاحتفال فغضب البلاغ غضبة قوية عليه وطالبه باحترام شعور الأمة . ويومئذ كتب عبد القادر حمزة مقالا بعنوان :

رجال القصر الملكى وحفلة التابين الكبرى (١)

جاء فيه : فى طريقنا إلى مكتب البلاغ اليوم رأينا عمالا يجدون فى نزع المصابيح الكهربائية التى رفعت على دور قليلة فى القاهرة — هى دور الحكومة — ما عدا البرلمان وبعض المصارف والمتاجر الأجنبية . وما هى إلا ساعات حتى يختفى أثرها ولا يحس أحد أنه كانت هناك مصابيح وكانت تضاء فيها أنوار .

هذه هى مظاهر عيد الجلوس الملكى فى القاهرة . لم يكن العرش فى حاجة إلى التمكين فمكنته . ولا كان العيد فى حاجة إلى التذكير فذكرته . ولو كان العرش مزعزعاً لما وطدته تلك الألاعيب التى لا تقدم ولا تؤخر . أو لو كان عيد الجلوس منسياً لما أغناه أن يذكر برتل من المصابيح ينتظم أضعاف أضعافها

(١) البلاغ — العدد رقم ١٣٩٧ بتاريخ ١٩٢٧/١٠/١١

فى عرس إنسان من أوساط القوم لا شأن له بالعروش والتيجان . ولكن فى سبيل هذه المظاهر التى لا هنا ولا هناك أراد موظفو القصر الملكى أن يجرحوا شعور الأمة ، وأن يقيموا سداً بين الحياة الشعبية والهيئات الرسمية ، وأن يعلنوا عن أنفسهم أنهم أناس يمقتون سعداً حياً ولا يقدرون ذكراه ميتاً . فإذا كانت تلك المصابيح قد أضاءت شيئاً كان يجب أن يظل مستوراً فذلك الشىء هو الخلق الذى بدا به موظفو القصر ، ولم ينزهوا أنفسهم عن إصداره عن الناس أجمعين .

* * *

وأما الإنجليز فقد بدأوا يستهينون بالأمانى المصرية القومية وينذرون الصحف بضياع الدستور وزوال الوحدة القومية فتنبه البلاغ منذ اليوم الثالث من وقوع الكارثة إلى تلك النغمة البغيضة التى بدت من جانب الصحافة الانجليزية الشامتة . وردت عليها فى مقالات كثيرة منها مقال بعنوان .

يلوحون لنا بالنذر فلا يزيدوننا إلا استمساكا بالوحدة والدستور [1]

جاء فى نهايته : أن سعداً الميت لأقوى من سعد الحى وأن الدستور الذى كان سعد يقدسه ويذود عنه فى حياته لأقوى تقديساً عند الأمة كلها فى مماته . وإننا لنشكر حقاً للصحف البريطانية أنها سارعت فنبهتنا إلى أن عيون الشر مفتحة حولنا غير نائمة عنا . فأيقظت فينا كامن الخطر ، ورسمت لنا واجبنا فى الحرص على الوحدة والذود عن الدستور .

* * *

(١) البلاغ ــ العدد ١٣٥٨ بتاريخ ٧/٢٨ / ١٩٢٨

من كلام الشعراء والكتاب فى رثاء سعد :

لانستطيع — ولو حرصنا — أن نأتى على جميع الكلمات التى قيلت فى رثاء سعد . سواء كانت لكتاب وشعراء فى مصر ، أو لكتاب وشعراء فى كل قطر من أقطار العالم العربى فى ذلك الوقت . ولكن حسبنا فقط أن نشير هنا إلى أسماء المشهورين من الكتاب أو الشعراء الذين اشتركوا فى الرثاء . وفى مقدمة هؤلاء وهؤلاء : عباس العقاد ، وعباس حافظ ، وميخائيل بشارة ولبيب لهيطة ، وحسن نبيه المصرى عن القضاء ، وعبد الحميد سعيد (عن الحزب الوطنى) ومصطفى النحاس ومكرم عبيد (عن حزب الوفد) والدكتور محمد أبو طائلة . وذلك كله فضلا عن كلمات كثيرة قيلت عن حزب الأحرار الدستوريين ، وأخرى عن الطلبة ، وأخرى كذلك عن كل قطر من أقطار العالم الإسلامى ومنها المغرب الأقصى .

أما الشعراء بنوع خاص فمنهم حافظ إبراهيم وأحمد شوقى وعباس العقاد من شعراء مصر ، وحليم موسى من شعراء بيروت وإبراهيم الدباغ وغيره من شعراء الأقطار العربية التى عنيت برثاء سعد قطراً قطراً ولم يتخلف واحد منها عن أداء هذا الواجب الإنسانى .

وبحسبنا أن نشير إلى بعض القصائد التى نظمها حافظ إبراهيم وأحمد شوقى وذلك على سبيل المثال :

فمن قصيدة حافظ إبراهيم بائيته التى قال فيها :

إيه يا ليل هل شهدت المصابا ... كيف ينصب فى النفوس انصبابا
بلغ المشرقين قبل انبلاج الصبـ ... ـح إن الرئيس ولى وغابا

وانع للنيرات ســـعداً فسعد　　كان أمضى فى الأرض منها شهابا

قـــد ياليل من سوادك ثوبا　　للـــدرارى وللضحى جلبابا

وانسج الحالكات منك نقابا　　وأحبُ شمس النهار ذاك النقابا

قل لها غاب كوكب الأرض فى الأر　　ض فغيبى عن السماء احتجابا

والبسى عليه ثوب حـــداد　　واجلسى للعزاء فالحزن طابا

خرجت أمـــة تشيع نعشاً　　قد حوى أمة وبحراً عبابا

حـــملوه على المدافع لما　　أعجز الهام حمـــله والرقابا

حين قال (انتهيت)(١) قلنا بدأنا　　نحمل العبء وحدنا والصعابا

ومنهـا :

جـــزع الشرق كله لعظيم　　ملأ الشرق كله إعجابا

عـــلم الشام والعراق ونجداً　　كيف يحمى الحمى إذا الخطب نابا

جمع الحق كله فى كتاب　　واستسار الأسود غابا فغابا

ومشى يحمل اللواء إلى الحـ　　ـق ويتلو فى الناس ذاك الكتابا الخ.

ومن قصيدة شوقى :

شيعوا الشمس ومالوا بضحاها　　وانحنى الشرق عليها فبكاها

ليتنى فى الركـــب لما أفلت　　يوشع همّ فنادى فثناها

جلل الصبح ســـواداً يومهـا　　فكأن الأرض لم تخلع دجاها

انظـــروا تلقوا عليها شفقاً　　من جراحات الضحايا ودماها

وتروا بين يديهـا عـــبرة　　من شهيد يقطر الورد شذاها

(١) حين كان سعد فى مسجد وصيف يلفظ النفس الأخير كانت آخر ما فاه به كلمة (أنا انتهيت) فاستغل الشعراء والكتاب هذه الكلمة وأوحت إليهم بمعان كثيرة

آذن الحق ضحاياه بها ويحه . حتى إلى الموت نعاها
كفنوها حرة علوية كست الموت جلالا وكساها
خطر النعش على الأرض بها يحسر الأبصار فى النعش سناها
ما دعاها الحق إلا سارعت ليته يوم (وصيف)(١) ما دعاها

يسير على القارىء لهذه الأشعار أن يلاحظ فى بعض معانيها أنها أوخذت من معانى كتب الصحف الذين اشتركوا فى هذا الرثاء . ومنهم بطبيعة الحال صاحب البلاغ . وإن موازنة بسيطة بين مقال صاحب البلاغ وهذه الأشعار لتدل على صحة ما نقول .

الرئيس الجديد للوفد أو خليفة سعد :

مضت حفلات التأبين ورجع الوفد إلى نفسه لينظر فيما يختاره خلفاً لسعد فاجتمعت الآراء كلها على اختيار مصطفى النحاس باشا . ورحبت الصحف الوفدية وصحف المعارضة بهذا الاختيار . وعنى البلاغ بنشر البيان الذى أصدره الوفد بهذه المناسبة . وفيه يقول مصطفى النحاس « إنه سيجاهد فى جو من المودة والصفاء ، وأن الوطنية فى نظره محبة ووئام لا خصام وبغضاء أنه سيعمل لتمكين روابط المودة بين مصر والأمم الأجنبية عامة والأمة الإنجليزية خاصة » .

غير أنه لم يشذ عن هذا الإجماع على اختيار مصطفى النحاس غير الجرائد الإنجليزية الصادرة فى مصر . ومنها جريدة الإيجبشيان جازيت ، وجريدة الإيجبشيان ميل . وعليهما رد البلاغ بمقال جاء فيه (٢) :

---

(١) مسجد وصيف اسم للقرية التى مات فيها سعد ومنها نقل جثمانه إلى القاهرة
(٢) البلاغ العدد رقم ١٣٨٠ بتاريخ ١٩٢٧/٩/٢٢ ، والبلاغ العدد رقم ١٣٨٢ بتاريخ ١٩٢٧/٩/٢٥

وطن البلاغ نفسه على الوقوف وراء النحاس وقفته وراء سعد . وأظهر العناية كلها بالبيانات التى تصدر عنـــه ، وبالمقالات التى كتبت فى تأييده ووصفه بأنه شديد فى الحق وإن كان الحق لا ينفى الوفاق والمودة . وبأنه صادق صريح . والصراحة تقرب المسافات وتكفى العاملين مؤونة اللف والمطاولة وإذا صح أن فى الوفد تطرفاً واعتدالا فالرئيس الجديد هو الرجل الذى يتطرف ويعتــــدل . ولا يكون فى الحالتين إلا كما يرضاه الشرف وتريده البلاد .

خاتمة الكتاب الثانى

بعد ما بزغت الشمس

عاش البلاغ فى طوره الأول حياة مجيدة كاد فى كل يوم من أيامها أن يستقبل عيداً جديداً من أعياد الوطنية المصرية — تلك الوطنية التى كانت تكتسب لنفسها القوة من عاملين فى وقت واحد : عامل الانتصار للقوى التقدمية فى أى شكل من أشكالها ، وعامل الانتصار على القوى الرجعية فى أية صورة من صورها . ومن ثم كانت تلك الوطنية المصرية فى تلك الفترة التى تقع بين عام ١٩٢٣ وعام ١٩٣٠ مثلا حياً من أمثلة الكفاح الصحيح من جميع جوانبه .

وكنا نود أن نتحدث فى هذا الطور من حياة البلاغ عن قضايا كثيرة فضلا عن القضايا التى اتسع لها هذا الكتاب الثانى فيما مضى من صفحاته . كنا نود أن نتحدث عن قضية السودان ، وعن القضايا الانتخابية التى نظرت أمام المحاكم الأهلية ، وعن طائفة من المشكلات الاجتماعية التى اهتم بها البلاغ — كمشكلة التعليم ومشكلة المسرح ومشكلة العمال ومشكلة الاتجار بالمخدرات وتحريم المسكرات ومشكلة الزواج والطلاق ومشكلة الغلاء وإصلاح السجون وإصلاح البوليس وتوليد الكهرباء من خزان أسوان ، أما مشكلة العمال فقد تحدثنا عنها فى الكتاب الأول خاصاً بصحيفة الأهالى — وسنعود إلى الحديث عنها فى الكتاب الثالث خاصاً بالبلاغ الجديد .

وكان علينا كذلك أن نقف وقفة خاصة أمام الصفحات الأدبية والعلمية والفنية والاقتصادية والنسائية التى عنى بها البلاغ عناية تامة . وكان عبد القادر يشارك فى كتابتها بحماسة بالغة . كما كان يفتح الباب لغيره من كبار الكتاب

لكى يتحفوا قراءهم بالكتابات المفيدة فى كل ناحية من هذه النواحى على حدة والذى لا شك فيه أن البلاغ قدم بهذه الصفحات للعلم والأدب والفن والمجتمع خدمة لا تقل كثيراً عن الخدمات التى أداها للوطن فى ميدان السياسه . بل إن عبد القادر حمزة لم يكتف بما قدمه لقرائه من كل ذلك عن طريق البلاغ اليومى حتى رأى من الخير لهؤلاء القراء أن يضاعف لهم من هذه الخدمات عن طريق البلاغ الأسبوعى . وقد صدر العدد الأول منه فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦ مكتوبا بأقلام نخبة من كبار الكتاب والمفكرين ، مشتملا على الكثير من المباحث الأدبية والعلمية والاقتصادية ، محلى بكثير من الصور المطبوعة طبعاً جيداً على ورق جيد كذلك .

غير أن القراء يعلمون أن هذه السلسلة التى نكتبها عن (أدب المقالة الصحفية فى مصر) مقصورة على الجرائد اليومية ، وإننا لم نبدأ بعد اهتمامنا بالصحف الأسبوعية أو الشهرية أو الدورية .

نعم — كان علينا أن نوفى كل هذه الموضوعات حقها من البحث . غير أن عذرنا فى ذلك هو عذر الثورة المصرية كلها فى ذلك الوقت . وقد رأينا أن الهدف السياسى والهدف الدستورى كانا فى الحقيقة كل شىء ، وأن جميع الأهداف الثانوية لهذه الثورة إنما كانت تتحقق للشعب بقوة الدفع الثورى نفسه ليس غير . وأما الحركتان الأدبية والفكرية فى الطور الأول من حياة البلاغ فلا ريب أنهما كانتا نتيجة للحرية التى مارسها المصريون فى ذلك الحين وذلك بفضل الدستور الذى وضعوه لأنفسهم فى سنة ١٩٢٣ . فلولا هذه الحرية التى أقرها الدستور لما قطعت الحركة الأدبية فى مصر هذا الشوط ، ولولاها لما وجدنا الفكر المصرى ينطلق إلى هذا المدى . بل أنه لولا هذه الحرية التى كفلها الدستور لما وجدنا الشعب المصرى بجميع أحزابه وهيئاته يحافظ على الدستور ذاته باعتبار أنه الثمرة الحقيقية من ثمرات الكفاح الوطنى منذ سنوات عديدة تمتد فى أغوار

الماضى إلى ما قبل الثورة المصرية سنة ١٩١٩ . بل إنها لتمتد فى أغوار هذا الماضى إلى عهد إسماعيل فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . على أننا سنقف هذا الموقف ذاته من صفحة الأدب فى الكتاب الثالث والأخير من الكتب التى اشتمل عليها هذا البحث . فنعد القارىء بأننا إذا امتد بنا الأجل سنفرد لهذه الصفحة الأدبية فصولا خاصة فى الجزء التاسع من كتابنا أدب المقالة الصحفية فى مصر خاصاً بالدكتور محمد حسين هيكل فى صحيفة السياسة .

ثم إن هذه الحرية التى كفلها دستور سنة ١٩٢٣ . وإن كانت كما رأينا أكبر عامل من عوامل النجاح الذى أصابته الصحف المصرية — ومن أولاها صحيفة البلاغ — فإنها لم تكن وحدها السبب الأول والأخير فيما أصابته الصحافة المصرية من توفيق كبير . فما لا شك فيه أن هناك أسبابا أخرى يمكن أن نرد إليها نجاح البلاغ فى طوره الأول ومنها :

أولا — إخلاص هذه الصحيفة الشديد للقضية الوطنية ولسعد زغلول وتأثرها العميق بشخصية هذا الزعيم والنظر إليه وإلى حزبه على أنهما يمثلان القوى التقدمية فضلا عن كونهما الوكلاء الشرعيون عن الأمة . ومن ثم رأى البلاغ أن عليه أن يرعى للزعيم هذه الذمة ، وأن يقف وراءه وينادى بآرائه ويعاونه ضد القوى الرجعية التى هى قوة الإنجليز وقوة القصر وقوة الوزارات التى تناوىء الوفد . وهكذا وقف البلاغ ظهيراً لسعد فى حركة الانتخاب ، وظهيراً له كذلك عندما ولى الحكم ، وظهيراً له فى حادث مقتل السردار ، وهو الحادث الذى أودى بوزارة الشعب . كما كان البلاغ ظهيراً له آخر الأمر فى المفاوضات الرسمية التى دارت بينه وبين مستر ما كدونالد . ويومها رأينا البلاغ يعتذر اعتذاراً جميلا عن فشل سعد زغلول فى هذه المفاوضات . وما نظن أن دعاية من الدعايات — مهما كان نوعها وكانت وسيلتها إذ ذاك — استطاعت أن تبلغ ما بلغه البلاغ من هذه المساندة القوية لزعيم هذه الأمة فى حالة انتصاره وحالة انهزامه على السواء .

ثانيا — دفاع هذه الصحيفة عن الدستور الذى هو ثمرة الحركة الوطنيه كما قلنا دفاعاً مجيداً أفضى إلى تقوية هذا الدستور وإلى نجاته من محنتين كبيرتين تعرض لهما منذ صدوره فى سنة ١٩٢٣ . أما إحدى هاتين المحنتين اللتين نجا منهما الدستور فكانت على يد زيور . وأما الأخرى فكانت على يد محمد محمود وهما معا سابقتان للمحنة الكبرى التى وئد فيها الدستور على يد صدقى باشا . وليس من حقنا الآن أن نتحدث عن هذه المحنة الأخيرة التى بدأ بها عهد جديد — هو عهد انتكاس الدستور — وتلاها دور جديد من حياة البلاغ هو الطور الثانى من حياته كما سيأتى ذكر ذلك

ثالثا — وقوف هذه الصحيفة وراء حزب بعينه من الأحزاب السياسية فى تلك الفترة — هو حزب الوفد — وذلك ضد بقية الأحزاب السياسية الأخرى كالحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب الذى كان يرأسه صدقى وحزب القصر . وقد رأينا كيف استخدم البلاغ كل الوسائل الممكنة فى محاربة هذه الأحزاب المعارضة. غير أن من الحق أن يقال هنا أن البلاغ لم ينحدر فى هذه الخصومة إلى الدرجة التى تخل بشرف الصحافة وتؤذى كرامتها فقد رأينا كيف أن الطريقة المعروفة (بأسئلة البلاغ) والطريقة التى بناها عباس العقاد على السخرية من بعض الزعماء ، والطريقة التى بنيت على اختراع الشخصيات واختراع الصحف المنسوبة إلى بعض الأحزاب كانت كلها طرق مشروعة فى باب الصحافة — لا ضرر منها على الأخلاق ولا على آداب المهنة الصحفية ذاتها .

هذا كله فضلا عن ممارسة البلاغ — كما قلنا — ممارسة كاملة لحرية الصحافة والانتفاع بهذه الحرية فى نقد الحكومة ونقد الأحزاب ونقد الإنجليز ونقد الملك نفسه إذا لزم الأمر . وبهذه الشجاعة الأدبية التى اتصف بها البلاغ فى طوره الأول أصبح خير معبر عن آراء الأمة وغدا قائداً لها فى أعقاب الثورة . ولا غرابة فى ذلك فقد أشرنا من قبل إلى الخطة الحكيمة التى اتبعها صاحب البلاغ

فى كتابة مقاله . وقلنا إنه كان دائم الاتصال بسعد والاجتماع به كل ليلة فى بيت الأمة . وفى هذا الاجتماع اليومى كانا يتفقان على عناصر المقال الذى ينشر فى اليوم التالى . هذا كله من حيث الحرية السياسية أو الدستورية . أما من حيث الحرية الفكرية فقد وجدنا للبلاغ موقفاً من نوع آخر ، وجدناه يقف الدفاع عن حرية الفكر بشرط ألا تمس هذه الحرية شيئاً من معتقدات الأمة الدينية . ولذلك لم يعطف البلاغ على صاحب كتاب (الإسلام وأصول الحكم) ولا عطف على صاحب كتاب (فى الشعر الجاهلى) وقد أراد صاحب البلاغ أن يعبر عن نوع التجديد الذى يسمح به ويشجع عليه فقال :

« كنت أسعى لأن يكون البلاغ الأسبوعى صلة وثيقة بين الماضى والحاضر حتى لا تنفصم العرى بيننا كما يريد البعض . فالبلاغ الأسبوعى على هذا من أنصار التجديد عن طريق التطور لا التجديد عن طريق الخروج على التقاليد أو الثورة على كل شىء جديد . وهذا يصل بنا إلى ناحية الدين . فقد رأينا بعض الدعاة إلى التقدم يضمنون دعوتهم سعياً ظاهراً أو خفياً لنشر الإلحاد فى مصر ولكننا لم نر فى مثل هذه الدعوة إلا تأخراً لا تقدما . فإن الإلحاد صنو الإباحية وكلاهما من أسباب التدهور والفناء للأمة (١) .

صحيح أن البلاغ لم يتحدث إلا لماما وفى أوقات قليلة ونادرة عن الاشتراكية وغيرها من المذاهب السياسية والاجتماعية التى كانت منتشرة يومئذ فى أوربا وكان من الممكن أن تزحف إلى مصر عن طريق الصحف والكتب ونحو ذلك .

وصحيح أن البلاغ لم يقدم للقارىء المصرى أو العربى صورة كاملة من جهاد الأمم الأوربية الحديثة فى سبيل هذه النظم أو المذاهب الجديدة . ولكن من الحق أن يقال مع ذلك أن الصحف المصرية الأخرى لم تتعرض لهذه الأفكار السياسية والاجتماعية فى تلك الفترة . وإن كان الثابت فى التاريخ أن طبقة المثقفين

---

(١) البلاغ الأسبوعى بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٢٩

بالثقافة الأوربية في مصر لم تكن عقولهم فارغة من العلم بهذه النظم أو المذاهب . بل كانوا يعرفونها جيداً ويتحدثون عنها في مجالسهم الخاصة وكان بعضهم يحاول أن يدعو إلى هذه الأفكار الجديدة ويبشر بها . غير أن الأغلبية الساحقة من أفراد هذه الطبقة المثقفة لم تجد الوقت مناسباً للدعوة إلى شيء من ذلك . ولهذا السبب عدلت الصحف الوطنية عن هذه الدعوة لهذه المذاهب كلها عدولا تاماً .

والذى لا شك فيه أن السبب الرئيسى في كل ذلك راجع إلى أمر واحد فقط هو اشتغال القيادة المصرية — سياسية كانت أم فكرية أم أدبية — بشىء واحد فقط هو القضية المصرية بشقيها ، وهما الاستقلال والدستور . والحق لقد ملأت هذه القضية كل وقت أمام الصحافة المصرية ، والقيادة الوطنية ، بحيث لم تدع لإحداهما فرصة التفكير في الأوضاع الاجتماعية أو النظم السياسية التي منها الاشتراكية أو الشيوعية أو الفاشية أو النازية وغيرها . زد على ذلك أن المثقفين والقادة كانوا إذ ذاك من أشد الناس اقتناعا بفائدة النظام الديمقراطى الرأسمالى ، وهو النظام الذى بنى على نظرية الحزبين كما سبق شرح ذلك في فصل من فصول الكتاب الأول من كتب هذا البحث وعنوانه (رأى فى ثورة سنة ١٩١٩) . ومعنى هذا أن الأخطار التى أحدقت بالاستقلال وبالدستور هى التى حالت دون التبشير بالمذهب الاشتراكى أو غيره من المذاهب الأخرى فى تلك الفترة . أو أن الوقت لم يكن قد حان بعد لمثل هذه المذاهب الجديدة التى تهدى إلى الحلول الصحيحة لمشكلات الطبقات الفقيرة وللأوضاع الشاذة للمجتمع ومن ثم رأينا جهود الصحافة إذ ذاك ينصرف إلى تحسين الريف المصرى من جهة ، وتحسين حالة العمال من جهة ثانية . وقد سار عبد القادر حمزة على هذه الخطة منذ عهده بصحيفة الأهالى كما رأينا .

يضاف إلى الأسباب التى أرجعنا إليها تخلف الصحافة المصرية عن السير

فى طريق الاشتراكية سبب هام ، هو أن القيادة الثورية كانت محصورة أو كالمحصورة فى الطبقة الأرستقراطية . ومعظم أفرادها من أصحاب الإقطاع . وقد كان لهؤلاء سيطرة كبرى على بقية الطبقات الأخرى وخاصة منها طبقة الفلاحين وطبقة العمال .

* * *

هكذا عاش البلاغ فى طوره الأول حياة عظيمة كما قلنا ، حياة تكتب فى صفحات ولكنها صفحات مجيدة . وهكذا العهود الجليلة فى حياة الأمم يكتب تاريخها فى أسطر قليلة ولكنها أسطر من ذهب ، بل أسطر من نور قلما يجود الدهر بمثلها إلا فى فترات قليلة من حياة هذه الأمم والشعوب .

ولو بقى البلاغ على هذه الخطة فى الطور الثانى من حياته — أو على الأصح لو ساعدته الظروف المصرية التى أحاطت به فى طوره الثانى على ذلك — لكان أعظم جريدة شعبية شهدتها البلاد العربية إلى يومنا هذا . غير أن الذى حدث هو أن البلاغ — وقد بلغت شمسه الأوج فى ذلك الطور — جنحت شمسه للغروب بعد ذلك . وسنرى أن الذنب فى ذلك ليس ذنب البلاغ فى الحقيقة بقدر ما هو ذنب الظروف التى أحاطت بهذه الصحيفة المجيدة .

الجامعة وحرية الفكر :

أردنا أن نختم الكلام عن البلاغ فى دوره الأول بالعودة إلى حرية الرأى وما كان لها من أثر فى جزء من أكرم أجزاء المجتمع المصرى وهى الجامعة المصرية . فقد سار فيها الأساتذة على قاعدة مكينة من قواعد حرية الفكر . غير أنه كان من أثر ذلك بعد إذ انقضى ذلك الطور الأول من حياة البلاغ وابتدأ الطور الثانى من هذه الحياة — أن تعرض الدكتور طه حسين للفصل

من الجامعة . وإذ ذاك كان لمدير هذه الجامعة — وهو الأستاذ أحمد لطفى السيد — موقف من أروع المواقف فى تاريخ هذه الجامعة . فقد استقال لطفى السيد من منصبه احتجاجاً على فصل طه حسين من وظيفته . وكان لهذه الاستقالة دلالتها الكبرى على إيمان الناس يومئذ بقيمة الحرية الفكرية والحرية السياسية .


أحمد لطفى السيد

والبلاغ — وإن ظهر معارضاً لطه حسين فى كتابه (فى الشعر الجاهلى) كما رأينا — إلا أنه تجرد يومئذ للدفاع عن طه حسين ، وأظهر إعجابه الشديد بموقف مدير الجامعة . ونشر فى هذا المعنى مقالا جاء فيه(١) :

كل ما نقوله هنا هو أن الدكتور طه حسين كان فى هذه المسألة ضحية حرصه على كرامة منصبه العلمى كعميد لكلية مصرية تابعة لجامعة مصرية ، وكعالم يحرص على كرامة العلم . أما الأستاذ أحمد لطفى السيد مدير الجامعة فكان مثالا لنبل الخلق والحرص على كرامة المنصب . وستكون التضحية التى قدمها حجراً تبنى عليه تقاليد التعليم الجامعى فى المستقبل . وبذلك يكون الأستاذ أحمد لطفى السيد قد خدم الجامعة ومستقبلها باستقالته خدمة لا تقل عن جميع ما أداه إليها من خدمات فى أثناء اضطلاعه بشئونها .

(١) البلاغ — العدد رقم ٢٧٠٠ بتاريخ ١٩٣٢/٣/٣١

ولعل النظرة الوحيدة التى تستطيع الأمة المصرية أن تخرج بها من هـذا الحادث هى أنها ــ وإن كانت قد نكبت بوزارة صدقى ــ فإنها أنجبت فى الوقت نفسه رجالا كالأستاذ أحمد لطفى السيد وأساتذة الجامعة الذين يربون أبناءها تربية قوامها الاستقلال الشخصى واحترام النفس (١) .

(١) مما لا شك فيه أن أكبر عمل قام به الأستاذ أحمد لطفى السيد نحو أمته هو الدفاع المجيد عن الحرية فى كل شكل من أشكالها . والحق لقد كان بارعا فى إعطاء أمته أنفع الدروس وأبلغ العظات فى تقديس هذه الحرية ، وبقى على هذه الخطة الحكيمة حتى توفى فى فجر الثلاثاء الخامس من شهر مارس سنة ١٩٦٣ عن واحد وتسعين عاماً ــ تغمده الله برحمته .

الكتاب الثالث

جريدة البلاغ في طور جديد

طور انتكاس الدستور

(من سنة ١٩٣١ — إلى وفاة صاحب السيرة)

الفصل الأول

بين البلاغين

فى منتصف شهر يونية سنة ١٩٣٠ صدر قرار من مجلس الوزراء بتعطيل البلاغ تعطيلا نهائياً . وفى الثالث والعشرين من شهر يونية سنة ١٩٣١ تجدد تصريح هذه الجريدة باسم (البلاغ الجديد) فأين كان عبد القادر حمزة فى فترة التعطيل التى أربت على سنة كاملة ؟ .

إن قلما كهذا القلم لايمكنه أن يخلد إلى الراحة التى تفرضها عليه سلطة الحكومة . فالراحة بالقياس لهذا القلم معناها الموت المحقق . من أجل ذلك لجأ عبد القادر إلى عدة صحف أخرى يكتب فيها ما يشاء ، ويثبت فيها للحاكم المستبد أنه واقف له فى المعركة !

اتصل عبد القادر فى تلك الفترة بصحف : الأفكار ، والساعة ، والوجدان ، والنجمة ، والمساء ، والأخيرة أهم هذه الصحف جميعاً لأنها صدرت فى سبتمبر سنة ١٩٣٠ لتدافع عن الوفد وعن الدستور كما دافعت عنهما صحيفة الأفكار لصاحبها عبد العزيز الصوفانى ، وقد صدرت فى سنة ١٩٢١ وكان من أشهر كتابها يومئذ عباس العقاد ، وعبد القادر حمزة . كان هذا الأخير محرراً فى هذه الجريدة سنة ١٩٢٢ — أعنى فى الفترة التى وقعت بين إلغاء صحيفة الأهالى وإصدار صحيفة البلاغ سنة ١٩٢٣ ، ولندع هذه الصحف جملة ونقف عند واحدة منها فقط وهى :

جريدة المساء :

وهى جريدة فى أربع ورقات من ثمانى صفحات . ورئيس تحريرها أحمد محرم . ومركز إدارتها شارع الدواوين بالقاهرة رقم ٤٤ ، وقد صدر العدد الأول منها فى الثالث عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ ، ولم يكد عبد القادر يسمع بها يومئذ حتى قدم نفسه إليها فرحبت به الصحيفة كل الترحيب . وكتب أول مقال له فى هذه الصحيفة بعنوان :

سياسة تعطيل الصحف

هى شر ما تجنيه الوزارة على نفسها (١)

خطب صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا فطلب من الأمة أن تصدر حكمها قاسيا على الجريمة . وكان وهو يقول ذلك يوجه كلامه إلى (حسين محمد طه) المتهم بأنه كان ينوى الاعتداء عليه . ولكن لم يفكر فى أن هناك شخصا آخر — هو نفس إسماعيل صدقى باشا — يتقاضى غيلة وبغير سلاح الحق والبرهان ما يزعمه لنفسه من الحق ضد الصحافة . فهو غير مستحق أن تصدر الأمة حكمها عليه ومقتها لأعماله .

ذلك أن ما يفعله صدقى باشا فى تعطيل الصحف بقوة العسف ، وخلافا للدستور ، وبغير أن يقيم عليها حجة إلا دعواه أنها تزعزع النظام الاجتماعى ، واستباحته بذلك حبس الأقلام ومصادرة عشرات من رجال العمل فى أعمالهم وأرزاقهم — عمله هـذا ليس سوى أخذ للصحف غيلة فى غير حق ولا مصلحة إلا ما يظنه هو من حقه ومصلحته الشخصية .

(١) المساء ــ العدد الثانى ــ بتاريخ ٤ / ٩ / ١٩٣٠



عبد القادر حمزة فى البلاغ الجديد

لقـــد عطلت وزارة صدقى باشا البلاغ ، واليوم ، وكوكب الشرق ، وروزاليوسف ، والنهار ، والرغائب ، والثبات ، والبرق الخ . فماذا كسبت الوزارة من ذلك وماذا أصلحت ؟ .

فهل صارت البلاد صدقية غير وفدية ؟ هل خفيت مظالم الوزارة ؟ هل جهل الناس عبثها بالدستور ؟ إن من الفخار لنا نحن الصحفيين :

- حافظ عوض
- وتوفيق دياب
- وعباس العقاد
- ومحمد التابعى
- وعبد القادر حمزة

أن نكون هدفا لدكتاتورية صدقى كما كنا هدفا لدكتاتورية محمد محمود فى سنة ١٩٢٨ ، وكما كنا هدفا قبل هذا وذاك للإنجليز فى حكمهم البلاد بالحديد والنار . وما الله بغافل عما يعمل الظالمون .

* * *

وتوالت مقالات عبد القادر فى صحيفـــة المساء . وكلها هجوم سافر على وزارة صدقى باشا ، ودفاع حار عن الدستور وعن الصحافة . حتى إذا وصلنا إلى العدد الثامن من أعداد هذه الصحيفة وجدنا به مقالا بعنوان :

كتاب الحوادث

ليقرأه صدقى باشا ويعرف إلى أين ينتهى غدا

هنا وبين أيدينا الآن تاريخ من الحوادث القريبة واضح العبارة كامل العظة لكل من أراد أن يفهم أو يتعظ . وفى استطاعتنا جميعاً أن نقرأ فى هـذا التاريخ مالا تلتبس علينا ألفاظه ولا تخفى مراميه . فقد تقلبت علينا الحوادث

فى هذه السنين الأخيرة طرداً وعكساً ، ثم عكساً وطرداً حتى كأنما عشنا بها قرنا كاملا من الزمان ، أو كأنما نحن فى دار من دور السينما ، لا فى دار الحياة التى يمشى كل شىء فيها بقدر وحساب . فما علينا بعد ذلك إلا أن نستعيد هذه الحوادث ، وأن ندعها تتكلم لتلقى علينا درسها من منبرها الرفيع .

تقول هذه الحوادث أن المغفور له ثروت باشا اعتمد فى قيامه بالحكم فى سنة ١٩٢٢ على غير رضى الأمة . وظن أن فى رضى السلطات الأخرى غناء عنه وكفاية له . فمضى ومضت السلطات تؤازره ولكن لم تنته السنة حتى كانت إحدى هذه السلطات قد تغيرت عليه ، وقلبت له ظهر المجن فأخرجته وغلت يده عن العمل ، فلم يكن له بعد ذلك إلا أن يستقيل .

واعتمد زيور باشا وصدقى باشا فى سنة ١٩٢٥ على غير سلطة الأمة . وبذل صدقى باشا جهود الجبابرة لكى يستميل الأمة إليه بكل صنوف الإرهاب والترغيب . وحاول باللعب فى الانتخابات أن يحصل على برلمان ملفق ووقعت فى عهده حوادث (أخطاب) و (المحلة الكبرى)[1] وغيرها .

(١) فى أول محنة تعرض لها الدستور على يد زيور باشا عمدت الوزارة إلى استخدام القوة للحصول على النتيجة التى ترصاها فى الانتخابات . وكان من عواقب ذلك أن اصطدم الجمهور برجال الإدارة فى معارك دامية أيام التصويت أو الانتخاب . ومن أشهر هذه الأيام يوم المحلة الكبرى «ويوم أخطاب ، ويوم تلا ـ وكلها من أيام سنة ١٩٢٥ . وتدخل القضاء فى الأمر وحدد لهذه القضايا جلسات كان لها دوى كبير فى الشعب وتأثير كبير على الصحافة . قالت البلاغ عن يوم أخطاب :

هل فى مصر الآن قضاء ؟ وإذا كان فأين هو من حوادث أخطاب ؟ ضرب بالكرباج وإجهاض للحوامل . وتمثيل بالناس أشنع تمثيل . وقد بلغ عدد المصابين ثلاثين شخصاً . ومع ذلك وقفت النيابة التحقيق ولم ترفع الدعوى . حتى كان الغرض من نقطة البوليس فى ناحية أخطاب هو المحافظة على الأمن فى الظاهر ، والوصول إلى نتائج مخصوصة فى الانتخابات فى الحقيقة (البلاغ : العدد ٦٨٢ بتاريخ ١٩٢٥/٦/٢٩)

ووقف رجال البوليس على باب بيت الأمة يمنعون الناس أن يزوروا المغفور له سعد باشا أو يتصلوا به . وامتلأت البلاد جواسيس . وشاعت على ألسنة المفترين تهمة عدم الإخلاص للعرش . وصار الجو كله جو إفساد للأخلاق ومصادرة للحريات . تم كل ذلك حتى إذا ظن صدقى باشا أنه بلغ الغاية منه إذا به ينتهى إلى الفشل ثم إذا به يذهب بعد ذلك إلى سعد باشا فى بيته يترضاه ويدخل فى الائتلاف ليمكنه أن ينال كرسياً فى مجلس النواب . ثم تعرض له فرصة فيقف فى هذا المجلس يملأ فمه بالثناء على سعد والاعتراف له بالزعامة .

والآن يكتب زميله ورئيسه زيور باشا فى صحيفة التايمز فيعلن أنه أخطأ ويطلب من الأمة أن تصفح عن اعتماده على غيرها وعن حكمه لها بغير الدستور .

واعتمد محمد محمود باشا فى سنة ١٩٢٨ على غير سلطة الأمة أيضاً . فأرهب وطغى وعطل البرلمان والدستور ، وعبث بحرية الصحافة ، ووصف الأمة بالجهل ، ورماها بأنها لا تستحق أن تحكم بغير اليد الحديدية . وكان فى حسابه أن يبقى تسع سنوات على الأقل . فلم يمضى عليه غير خمسة عشر شهراً حتى انتهى إلى الفشل وكانت الحراب الإنجليزية التى أقامته هى التى تخلت عنه . ثم كانت الرجعية التى استفادت من تعطيله البرلمان أعظم حانق عليه .

كل ذلك بينما بقى الوفد هو الوفد ، وبقيت الأمة وفية لهذا الوفد ، ثابتة على حبه ، لا تعرض فرصة من الفرص إلا أرسلته إلى البرلمان وأقامته فى الحكم . فلا تغير هناك ولا تقلب ، ولا شهوة تميل بالأهواء تارة يمينا وتارة شمالا . وإنما هناك إرادة واحدة عرفت مصلحتها فالتزمتها .

والآن يعتمد صدقى باشا على غير سلطة الأمة من جديد . أفيظن أن تكون له نهاية غير الفشل الذى خرج به زملاؤه السابقون — وهو واحد منهم ؟

أفيظن أنه واجد وفاء عند الذين يخدمهم الآن ، ويعطى لهم شهواتهم ؟ ومتى عرف أصحاب هذه الشهوات وفاء إلا لشهواتهم ؟ ولمن وفوا قبله حتى يفوا له اليوم ؟

إن من هذه الحوادث التى تقلبت علينا فى مدى لا يزيد على ثمانية أعوام ما هو إلا (كتاب) لا يضل فيه قارئ ولا ينسى . وفحوى هذا الكتاب هو أن كل معتمد على غير الأمة لا بد منته إلى الفشل ولو كانت الجبال من ورائه . وأن الوفاء صفة طبيعية فى الأمة ، بينما هو لا يمكن أن يوجد فى أصحاب الشهوات .

فليقرأ صدقى باشا من هذا الكتاب ما يريد ، وليختر لنفسه ما يريد . أما نحن فقد قرأنا وعرفنا النتيجة فى الماضى . ولن نشك فيها اليوم ولا فى المستقبل .

(انتهى المقال) .

* * *

على هذا النحو مضى عبد القادر ينصح الطاغية ويخلص النصح له . ولكن الطاغية ظل سادراً فى غيه . فلم يجد عبد القادر بعد ذلك غير سلاح السخرية كما فى قوله (١)

للمرة الثانية يقبل صدقى باشا أن يكرمه المنافقون من أنصاره لأنه نجا من اعتداء لم تقم الأدلة على وقوعه ، أو على وجود نية معقودة عليه . وللمرة الثانية يخطب صدقى فيذكر الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية . فلا هو فى الأولى يدلى بأكثر مما يمكن أن يدلى به أول رجل فى عرض الطريق ، ولا

---

(١) المساء العدد رقم ٢٠ ـ بتاريخ ٤ /١١/ ١٩٣٠ تحت عنوان صدقى باشا يكشف عن فعله وعجزه مرة أخرى .

هو فى الثانية يقول إلا ما يكشف عن قصوره وعجزه وإشرافه على الفشل فيا دولة الوزير الخطير — نحن كلنا فداء لك ولسياستك . فضح بنا غير مبال ، واهدم بيوتنا ، وجوع أطفالنا ولك بعدنا جميعاً طول البقاء والسعادة والهناء.

البلاغ الجديد :

فى اليوم الثالث والعشرين من شهر يولية سنة ١٩٣٠ صدر العدد الأول من البلاغ الجديد وبه افتتاحية بقلم عبد القادر حمزة عنوانها :

بعـــد اربعه عشرة جريدة
يعود البلاغ اليوم إلى قرائه

بعد عام وبضعة أيام من تعطيل البلاغ فى عهد صدقى باشا ، وبعد شهرين ونصف شهر من تعطيل المساء فى عهده أيضا ، وبعد أربعة عشرة جريدة عطلت فى عهود اختلفت أسماؤها ولم تختلف معانيها — ها هو ذا البلاغ يطلع على قرائه من جديد فيثبت بطلوعه أن الفكرة باقية ، وأن أتعب خلق الله من ينصب نفسه لحربها ، وأن الأيام تطوى المستبدين واحداً بعد واحد ، بينما الفكرة تتجدد ولا تموت .

وليس هذا بأول ماحوربت به قضية الحرية ، ولا مصر بأول بلد أعلنت فيها هذه الحرب ، ولا صدقى واضرابه أول المستبدين . ولن يكونوا — لسوء حظ هذا العالم — آخرهم ما دامت الحياة صراع بين الحق والباطل . فليقل لنا من شاء فى أى حرب من هذه الحروب ، أو فى أى بلد من هـذه البلاد قهرت الحرية وماتت . بل وفى أيها لم تكن هـــذه الحرب هى التى تغذيها وتشد ساعدها ، وتمهد لها طريق القوة والغلبة !!

فإن نكن بعد ذلك قد أوذينا وكسر القلم فى يدنا أربعة عشرة مرة فإننا

لم نفعل فى كل هذه المرات غير أننا ذدنا عن حياض الاستقلال ضد مغتصبيه ، وحياض الدستور ضد هادميه . ولعمرو الله — إننا إذن لنغتبط بأن نكون بعض من تجنى عليهم الحرب ضد هذه الحرية ، ثم بأن تكون دودتنا اليوم بعد أربعة عشرة جولة كسر فى كل منها سلاحنا ، وأقفل باب العمل فى وجهنا مظهراً من مظاهر بقاء الفكرة ، وتغلب الحق على الباطل .

أربعة عشرة مرة عطلت الوزارات المختلفة فيها هذا القلم . ولكن واحدة منها لم تستطع أن تقدمه فى إحدى هذه المرات إلى القضاء ، على الرغم مما ادعته عليه أنه أجرم ، وتورط فى المحرمات فاستحق أن يسجن أو يكسر . بل لقد قدمته عشرين أو ثلاثين مرة — عشر منها فى عهد صدقى باشا وحده — إلى النيابة العمومية . فحققت هذه ودققت فما وجدت قط موضعاً لجرم ، ولا رأت أن تأخذه بجريمة . وليس ذلك فى حياة صحيفة هى بنت يوم أو يومين ليقال إنها براءة ساعة . بل هى بنت واحد وعشرين عاماً إذا نحن حسبنا إصدار الأهالى فى سنة ١٩١٠ ، ولم نحسب سنة وبعض سنة قبل ذلك فى قلم تحرير (الجريدة) .

وليس تعطيل الجرائد التى عطلت لهذا القلم محصوراً فى سنة أو سنتين ليقال إنه ابن ثورة ساعة ، أو نتيجة غضبة على وزارة ، بل هو موزع على عشر سنين ، هى خطوات الحركة الوطنية منذ سنة ١٩٢١ إلى اليوم — أى كلما حاول الطغيان أن يصد هذه الحركة ، ويرجع بها إلى الوراء الخ .

أسرة تحرير البلاغ الجديد :

انفرد عبد القادر حمزة بتحرير بلاغه فى هذا الطور الجديد من حياته . إذ تركه زميله عباس العقاد منذ إنشائه ولم يعد إليه إلا فى سنة ١٩٣٧ حين اشترك الرجلان فى مهاجمة الوفد ، وحين وصلت المنافسة الحزبية بين الصحف إلى أقصى مداها كما سنرى بعد .

ثم ارتبط بالبلاغ الجديد محررون كثيرون كانوا يفدون عليه بين الحين والحين . ومن هؤلاء زكى مبارك ، وإبراهيم المصرى ، ومحمود الشرقاوى ، ولطفى جمعة ، وسلامة موسى ، ومحمد السباعى ، وعبد الله عفيفى ، ومحمد على غريب ، ومحمد عبد القادر حمزة ، وإبراهيم عبد القادر المازنى ، وقد دخل هذا الأخير أسرة التحرير من شهر أغسطس سنة ١٩٣٥ ، واشتغل بالهجوم على وزارة نسيم من أجل الدستور .

تقسيم البلاغ فى طوره الجديد

صدر البلاغ الجديد فى عشر صفحات زيدت فيما بعـــد إلى اثنتى عشرة صفحة . ووصلت فى سنة ١٩٣٥ إلى ست عشرة صفحة . ويوم كانت فى عشر صفحات غلب عليها النظام الآتى :

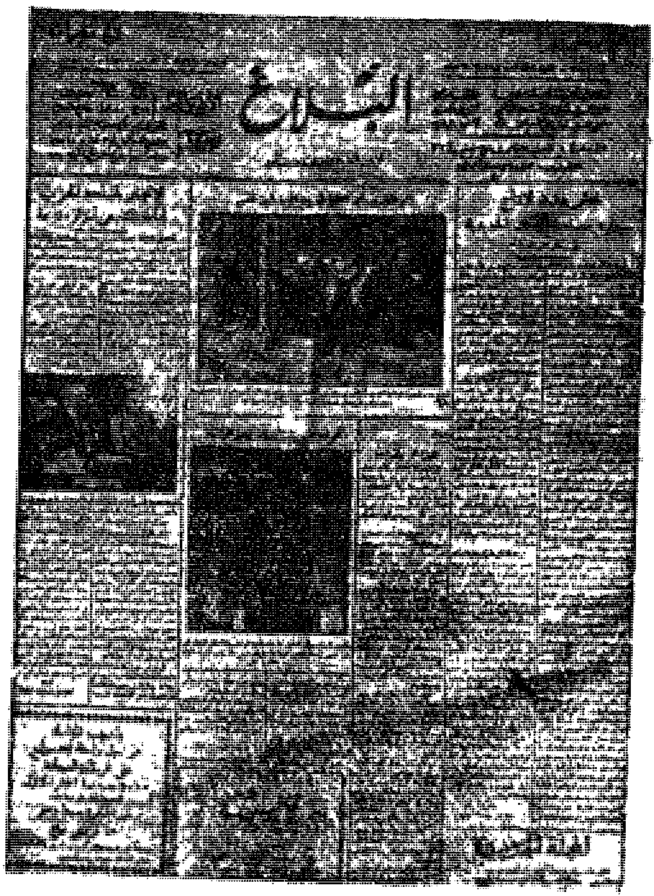
الصفحة الأولى — وبهـا المقال الافتتاحى وبعض مقالات أو أعمدة أخرى . وقد تنشر فيها صورة من الصور لبعض الشخصيات التى يرد ذكرها فى الجريدة .

الصفحة الثانية — وأهم ما بها مادة بعنوان « العالم فى صفحة » والمقصود بها صفحة الأخبار والرسائل الخارجية . . .

الصفحة الثالثة — وهى صفحة فنية أدبية .

الصفحات الرابعـــة والخامسة والسادسة — وأهم ما بها ما ة بعنوان « حوادث محلية » . ثم مواد أخرى إخبارية ، وأعمدة متصلة بهذه الأخبار .

وعندما زاد البلاغ الجديد إلى عشر صفحات وجدنا الصفحة الرابعة تختص بالتلغرافات الخصوصية . والخامسة تكتب بهابقايا الأخبار الخارجية ، وبقايا المواد الواردة فى الصفحات التى سبقتها . والسادسة تختص بالحوادث


البلاغ

الصفحة الأولى من البلاغ فى طوره الجديد

المحلية ، وتكاد تقتصر عليها فى معظم الأوقات .

الصفحة السابعة — وأهم ما بها مادة بعنوان « أقوال الصحف الوطنية والأوربية فى الشئون المصرية » ثم مادة الألعاب الرياضية . ثم المادة المسماة « قصة مسلسلة » .

الصفحة الثامنة — وأهم مابها مادة بعنوان « التجارة والشئون المالية » وأخرى بعنوان « تلغرافات عمومية » وثالثة للإعلانات .

الصفحة التاسعة — وأهم مابها مادة بعنوان « التلغرافات الخصوصية » ، وأخرى بعنوان « إعلانات » للمرة الثانية

الصفحة العاشرة — وبها صور فوتوغرافية تملأ الصفحة من أولها إلى آخرها . ولهذه الصفحة الأخيرة (ترويسة) تحمل لفظ (البلاغ) الذى هو عنوان الجريدة .

وعندما زيد البلاغ إلى اثنتى عشرة صفحة وجدنا :

الصفحة العاشره (على النظام الجديد) — ومن أهم موادها مادة بعنوان « فى عالم السينما » وأخرى بعنوان « قصة مترجمة » .

والحادية عشرة — وبها بقايا المواد المنشورة فى الصفحات التى سبقتها .

والثانية عشرة والأخيرة — وبها مجموعة من الصور الفوتوغرافية تملأ فراغ الصفحة على نحو ماتقدم ذكره .

عودة البلاغ الى اسمه الأول :

ولم يلبث عبد القادر حمزة منذ العدد الرابع عشر من البلاغ الجديد أن عاد إلى إسمه القديم « البلاغ » فقط وحذفت لفظة (الجديد) واستمر على هذا النظام إلى العدد العشرين ثم لم يلبث كذلك أن عاد إلى الترقيم القديم . فوجدناه فى


البلاغ

AL-BALAGH

الصفحة الأخيرة من البلاغ فى طوره الجديد

العدد التالى للعدد العشرين — وهو العدد الصادر فى الثانى عشر من أغسطس سنة ١٩٣١ يعطى هذا العدد الأخير رقم (١٤٦٩) بدلا من (٢١) معتبراً إياه من أعداد السنة التاسعة للبلاغ . وكأنه أراد بذلك أن يقول إن البلاغ الجديد ليس إلا استمراراً للبلاغ القديم وحلقة من حلقاته فلا ينبغى أن يكون البلاغ الجديد فى سنته الأولى بل يجب أن ننظر إليه على أنه فى سنته التاسعة .

غير أن الحقيقة التى لا نزاع فيها هى أن البلاغ الجديد أصبح فى طور جديد وظروف جديدة استحق بها هذه التسمية الجديدة ، وأن صاحب الجريدة لم يرد بعمله الأخير إلا الكيد للحكومة والتشهير بالظلم الذى لحق به على يد صدقى باشا .

شعار البلاغ :

كان البلاغ الجديد يزين وجه الصفحة الأولى بكلمة خالدة لسعد زغلول وهى قوله « الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة » كما كان يزين وجه الصفحة الأخيرة بكلمة أخرى من الكلمات الخالدة التى قالها سعد زغلول وهى قوله «يعجبنى الصدق فى القول والإخلاص فى العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون » .

وحافظ البلاغ على هذين الشعارين حتى بعد خصومته للوفد منذ عام ١٩٣٢ ، وبالرغم من محاربة الجرائد الوفدية كلها له فى ذلك الحين . وبقى البلاغ محافظاً على هذين الشعارين السابقين إلى اليوم العاشر من شهر يونية سنة ١٩٣٨ وهو اليوم الذى ظهرت فيه هذه الصحيفة خالية — للأسف — من هذين الشعارين وإذ ذاك عابت عليها الصحف الوفدية هذه الخطة . ولكن البلاغ لم يستطع مع ذلك أن يتراجع عنها بعد إذ تورط فيها على هذا النحو .

الفصل الثانى

الجو السياسى للبلاغ فى طوره الجديد

روينا لك فيما مضى فصلا من فصول الحياة الدستورية التى مارستها البلاد المصرية فى ظل تصريح ٢٨ فبراير . ونروى لك الآن فصلا آخر من فصول هذه المسرحية الدستورية . وهو الفصل الذى يصور لنا محنة الدستور الحقيقية ، ويصف لنا المؤامرات التى دبرت لإلغائه وحرمان الشعب منه .

أخذ الائتلاف يتصدع وينخر السوس فى عظامه . وظهرت آية ذلك فى مناقشات البرلمان وفى لغة الصحف ، وفى تصرفات القادة بعضهم مع بعض فى مناسبات شتى . وفى ذلك الوقت انهارت المفاوضات التى دخل فيها ثروت مع الحكومة البريطانية ، وظهر فيها بجلاء أن مصر قد هانت على الإنجليز بعد وفاة سعد زغلول . وبقى الحال على ذلك حتى جاءت :

وزارة النحاس الثانية فى أول يناير سنة ١٩٣٠ .



مصطفى النحاس

وبدأت الوزارة عملها بإحالة ثمانية من المديرين وكبار الموظفين إلى المعاش بحجة أنهم كانوا هم الأداة التى استعانت بها الوزارات السابقة فى التعدى على الدستور . ومن ثم كان لابد من تطهير البلاد من هؤلاء الموظفين .

وافتتح البرلمان الجديد فى اليوم الموعود . وكان هـذا البرلمان هو الرابع منذ صدور الدستور فى سنة ١٩٢٣ . ثم بدأت الوزارة فى

تنفيذ بعض الإصلاحات الداخلية . ومنها المشروع الخاص بإنشاء بنك التسليف الزراعى . وهو المشروع الذى أسخط الكثيرين من المرابين الأجانب ممن استنزفوا دم الفلاح المسكين طوال هذه السنين . ومن أجل ذلك سعى هؤلاء المرابون حتى عطلوا هذا المشروع .

مفاوضات النحاس — هندرسون :

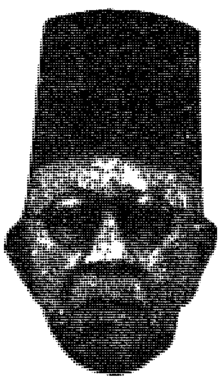
ثم صدر قرار البرلمان فى السادس من فبراير سنة ١٩٣٠ بالسماح لوزارة النحاس بتأليف وفد للسفر إلى انجلترا من أجل المفاوضة . وتألف الوفد الرسمى لهذا الغرض . وصحبه يومئذ إلى انجلترا كل من : عبد القادر حمزة عن البلاغ ، وأحمد حافظ عوض عن كوكب الشرق ، ومحمود عزمى عن صحيفة اليوم ، وعبد الله حسين عن صحيفة الأهرام .

غير أن هذه المفاوضات لم تلبث أن قطعت كالمعتاد . وانتهز الأحرار الدستوريون هذه الفرصة ، ورفعوا إلى الملك عريضة فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ يطعنون فيها على الوفد و الوزارة . واستجابت السراى لهذه العريضة ، وأخذت تعطلْ الأعمال البرلمانية للوزارة . كما أخذت تنتحل المعاذير للتخلف عن إمضاء المراسيم ومنها مشروع بمرسوم خاص بمحاكمة الوزراء الذين يحاولون قلب الدستور ، أو حذف حكم من أحكامه بغير الطرق الدستورية .

وزارة إسماعيل صدقى ووأد الدستور

تعرض الدستور لمحنة ثالثة كانت هى القاصمة ، وذلك على يد الوزارة التى عهد بها الملك إلى إسماعيل صدقى فى ١٢ يونية سنة ١٩٣٠ . فساد البلاد شعور بالقلق الشديد لما تعلمه من ماضى هذا الرجل الداهية ومنذ كان عضواً فى الوفد المصرى وأخرجه منه سعد زغلول فى ٢٤ يولية سنة ١٩١٩ بسبب

معارضته فى عمل من أعمال الدعاية قام به الوفد ضد انجلترا ، ومنذ كان عضواً فى وزارة زيور التى عطلت البرلمان ، ومنذ كان عونا على تعطيله كذلك فى وزارة محمد محمود . وقد شاء صدقى باشا أن تكون له صفة دستورية على نحو ما . فأنشأ لنفسه حزبا يقال له (حزب الشعب) بالرغم من أنه كان عضوا بارزاً فى حزب الأحرار الدستوريين ، ثم انفصل عنهم فى اليوم الذى قام فيه بتأليف الوزارة . وكان كل ذلك تمهيداً لهذه الفعلة الكبيرة التى أقدم عليها ؛ وهى تأجيل البرلمان شهراً يبتدىء من ٢١ يونية سنة ١٩٣٠ ثم إلغاء الدستور جملة فى ٢٢ أكتوبر من نفس السنة . وكأن صدقى باشا كان ينظر يومئـــذ إلى الدستور نظرته إلى اللوائح والقوانين التى يصدرها اليوم ويفسخها غداً . بل كأن الدستور فى نظر هذا الوزير ليس مصدر السلطات كما هو معروف لدى الجميع ، ولكنه لعبة يلعب بها الحاكم كما يريد .



إسماعيل صدقى

حسب هذا الدستور الذى سمى فى التاريخ بدستور صدقى أن اعتبر الدستور نفسه منحـــة من الملك وليس حقاً من حقوق الشعب !

حسب هذا الدستور أن صاحبه جعله غير قابل للتعديل لمدى عشر سنين ، وأنه وضع القيود والأغلال ، بل وضع العراقيل والصعاب أمام حق النواب فى الثقة أو عدم الثقة بالوزارة القائمـة !

حسب هذا الدستور أنه نقل كثيراً من الحقوق التشريعية التى للبرلمان إلى السلطة التنفيذية فى أثناء غيبة المجلس !

حسب هذا الدستور أنه أباح تعطيل الصحف من جديد ، وأجاز ذلك

بمجرد قرار من محكمة الاستئناف فى جلسة سرية لا علنية !

لقد أفاض المؤرخون ورجال القانون فى بيان العيوب التى حاقت بهذا الدستور العجيب . ولا يتسع المجال هنا لذكرها . فهى كثيرة والمراجع التى تحدثت عنها قريبة المنال .

ولم تكتف حكومة صدقى بكل ذلك حتى استصدرت فى التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٣٠ مرسوما بحل مجالس المديريات وتعطيل العمل فيها أسوة بالمجلس النيابى .

وثارت البلاد من أقصاها إلى أقصاها بسبب هذه التصرفات ، وقامت المظاهرات العنيفة التى سالت فيها الدماء . ثم اتفقت الأحزاب كلها على مقاطعة الانتخابات الجديدة التى أعلن عنها صدقى باشا على أساس من الدستور المسمى باسمه . واستقال عدلى يكن باشا من رئاسة مجلس الشيوخ قبل أن يصدر المرسوم الخاص بإلغاء الدستور القديم . وتبع ذلك استقالة الكثيرين من عمد البلاد ومشايخها ، ومقاطعتهم للحركة الانتخابية الجديدة . ولكن الوزارة كانت تقابل هذه الاستقالات الأخيرة بالرفض التام . وكانت تحيل العمد إلى (لجنة الشياخات) لتأديبهم على عملهم بالسجن أو الغرامة أو بهما معاً .

الائتلاف الثانى بين الأحزاب وتوقيع الميثاق :

كلما حزب الأمر واشتدت الأزمة وضاقت السبل أمام الحركة الوطنية ظهرت فكرة الائتلاف واستجابت لها الأحزاب السياسية . ومن ثم ائتلف الوفد والأحرار الدستوريون فى هذه المرة دفاعا عن الدستور . وفى آخر شهر مارس سنة ١٩٣١ عقدوا (الميثاق) الذى تعهدوا فيه جميعاً بمقاطعة الانتخابات الصدقية وتأليف جبهة قومية تأخذ على عاتقها إعادة الحياة الدستورية على النظام الذى ألفته الأمة — وهو النظام الذى يقضى بالا يلى الحكم الا

الحزب الحائز على الأغلبية البرلمانية . وانضم أمراء البيت المالك إلى هذه الحركة(١) وجاء موعد الانتخابات وذلك فى شهر يوليو سنة ١٩٢١ . فلم تكن أكثر من انتخابات صورية استخدمت فيها كل أساليب العسف والقهر والبطش والقوة . وسالت فيها الدماء البريئة ، وزاد بها عدد القضايا السياسية التى اكتظمت بها المحاكم الوطنية وكانت دليلا ما بعده دليل على فساد الإدارة الحكومية .

وليت السنين السود التى عاشتها مصر فى تلك الفترة قد وقف ضررها إلى هذا الحد . بل شاءت الأقدار أن تضيف إليها عاملا جديداً ضاعف من ظلامها . ونعنى به العامل الاقتصادى فقد هبطت أسعار القطن المصرى ، وأصيبت البلاد بأزمة قاسية كادت تكون هى القاضية . لولا أن هدى الله صدقى باشا إلى بعث القانون الخاص بإنشاء بنك التسليف الزراعى . وهو القانون الذى سبق إن فكرت فيه وزارة النحاس وتغلب عليه المرابون الأجانب .

أخيراً — وبعد سنوات ثلاث استقال الطاغية من الحكم فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٣ . وعرف الإنجليز وعرف القصر إن إرادة الشعب أقوى من كل هذا العسف أو البطش أو القمع . وبادرت الحكومة الإنجليزية بتغيير سفيرها فى مصر . كما آمن القصر بأنه لابد من التفكير فى إعادة الدستور الذى رضيته الأمة لنفسها من قبل ، وهو دستور سنة ١٩٢٣ . غير أن القصر أبطأ إبطاء عجيباً فى تحقيق هذه الرغبة . فلم يقبل على تنفيذها إلا تحت ضغط جديد من جانب الشعب ، وثورة تشبه من قريب أو بعيد ثورته فى سنة ١٩١٩ .

---

(١) كان الفضل فى هذه الحركة المباركة لرجل اشتهر بأنه « منظم ثورى » من الطراز الأول — وهو عبد الرحمن فهمى — ولهذا الرجل فضل قديم على ثورة سنة ١٩١٩ كشفت عنه الوثائق التى نشرها الدكتور محمد أنيس فى شهر فبراير سنة ١٩٦٣ بجريدة الأهرام

ضج الشعب كله من تلكؤ الملك فى إصدار المرسوم بإعادة الدستور . ففكر الوفد فى عقد (مؤتمر عام) فى يناير سنة ١٩٢٥ . ووصف هذا المؤتمر بأنه أضخم المؤتمرات الشعبية التى شهدتها مصر فى تاريخها الحديث ، فقد حضر المؤتمر خمسة وعشرون ألفاً من المواطنين من شتى الأقاليم . وخطب فيه كثيرون من قادة الرأى وجاءت خطبهم دراسة جيدة لشئون السياسة ، والدستور ، والاقتصاد والرى ، والتعليم ، والقضاء ، والمحاصيل الزراعية ، والوسائل التعاونية الحديثة ، والصحة ، وحرية الصحافة ، وشئون العامل والفلاح ، والعلاقات التى بين مصر وأمم الشرق ونحو ذلك .

وانتهى المؤتمر بقرارات ذات شأن كان من أهمها بطبيعة الحال قرار إجماعى بعودة دستور سنة ١٩٢٣ . ولم يجد الملك فؤاد بداً من الانصياع لرغبة الجماهير فأصدر أمره بعودة الدستور

ومن أسف أن عاد الإنجليز فتدخلوا فى شئون مصر الداخلية . وصرح (مستر هور) وزير الخارجية البريطانية بأنه لا يرضى عن دستور سنة ١٩٢٣ ولا عن دستور سنة ١٩٣٠ ، وأن على مصر أن تبحث لها عن دستور غير هذين . وعلى أثر هذا التصريح هاج المصريون وقامت المظاهرات فى كل مكان . وبدأت فى هذه المرة من حرم الجامعة ، وطافت جميع شوارع القاهرة ، واستشهد فيها عدد غير قليل من الطلبة الجامعيين . وهنا تراجعت وزارة الخارجية البريطانية ، وأعلنت أنها مستعدة للدخول مع الحكومة المصرية فى مفاوضات جديدة .

معاهدة التحالف بين مصر وانجلترا سنة ١٩٣٦ :

كما نجح المندوب السامى الجديد السير ما يلز لا مبسون فى عقد مثل هذه المعاهدة فى الصين حين كان سفيراً بها ، كذلك نجح هذا الرجل فى عقد هذه المعاهدة فى مصر . وكان الجانب المصرى فى المفاوضات التى وضعت شروط المعاهدة ممثلا لجميع الأحزاب المصرية فى ذلك الوقت فيما عدا الحزب الوطنى الذى اتخذ له شعار (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) . وأما الجانب البريطانى فكان ممثلا فى هذا المندوب السامى ومعاونيه . لذلك جرت المفاوضات فى مصر أولا وتم التوقيع عليها بانجلترا بعد ذلك فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ .

وإن الشعب المصرى ليعجب إلى يومنا هذا كيف كان النحاس باشا يسمى هذه المعاهدة « وثيقة الشرف والاستقلال » . وصدق الأستاذ عبد الرحمن الرافعى حين قال — وإن كان فى قوله متأثراً بنظرية الحزب الوطنى التى مر ذكرها — « إن معاهدة سنة ١٩٣٦ أساسها باطل والرضى بها باطل . وهى وليدة الغصب والإكراه اللذين تمثلا فى جميع المفاوضات التى سبقت مشروعات المعاهدة(١) » .

لعل أسوأ ما فى هذه المعاهدة (الشروط العسكرية) التى جاءت بهـا . ومنها على سبيل المثال :

أولا — زيادة المناطق العسكرية التى تحتلها القوات البريطانية بعد المعاهدة عن المناطق التى احتلتها قبل المعاهدة

ثانياً — تحديد عدد القوات البريطانية فى الأراضى المصرية وقت السلم بعشرة آلاف جندى وأربعة آلاف طيار عدا الموظفين الإداريين والفنيين .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٣ ص ٢٤ .

وأما فى حالة الحرب ، أو قيام حالة دولية مفاجئة فلانجلترا أن تزيد قواتها إلى ما تشاء .

ثالثاً — تقوم مصر ببناء الثكنات والمساكن للمتزوجين من الضباط وإقامة المستشفيات وإنشاء الطرق الحديثة

رابعاً — أما عن السودان فتنص المعاهدة على أن إدارته تبقى مستمدة من اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . وإن معنى هذا القرار الأخير أن الجيش المصرى فى السودان يكون جيشاً مصرياً تحت إمرة حاكم بريطانى للدفاع عن بلاد صارت بحكم المعاهدة مستعمرة انجليزية خالصة(١) .

وجاء فى نص من نصوص هذه المعاهدة أيضاً أن الطرفين المتعاقدين يقومان على وجه السرعة بالتدابير اللازمة للوصول إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر وما يتبع ذلك من إلغاء القيود المالية التى تقيد السيادة المصرية فى شئون التشريع والصحافة والاقتصاد ونحو ذلك . ولقد كان من أخطر نتائج هذا النص الأخير النظر فى إلغاء المحاكم المختلطة فى مدة معقولة سميت (فترة الانتقال) لا توجد بعدها محكمة واحدة من هذا النوع . وفى مؤتمر مونترو تم الاتفاق على إلغاء الامتيازات الأجنبية ، ووافق البرلمان على ذلك فى يونية سنة ١٩٣٧ .

وزارة النحاس الرابعة وتصدع حزب الوفد :

رفع النحاس باشا استقالتهمن وزارته الثالثة عقب وفاة الملك فؤاد مباشرة. ثم دعاه الملك فاروق إلى تأليف وزارته الرابعة فى غرة أغسطس سنة ١٩٣٧ فألفها بشىء من التعديل خرج به أربعة أعضاء من الوزراء الوفديين المهمين . وهم محمود فهمى النقراشى ، ومحمد غالب ، وعلى فهمى ، ومحمد صفوت وحل

(١) المصدر المتقدم ج ٣ ص ٢٩ .

محلهم فى الوزارة الجديدة محمود بسيونى ، وعبد الفتاح الطويل ، ومحمد محمود خليل ، ومحمد صبرى أبو علم .

وبخروج النقراشى باشا من الوزارة تعرض حزب الوفد نفسه لصدع كبير ، خصوصاً وأن النحاس باشا احتج فى إخراجه بأنه كثير المعارضة فى داخل الوزارة . ثم تكرر هذا الصدع فى صفوف الوفد بخروج الدكتور أحمد ماهر . وعاب الشعب كله على النحاس هذا المسلك . وبدأ الكثيرون ينفضون من حوله بصورة زادت عما فعلوه بعد انشقاق السبعة أو الثمانية الذين كان منهم نجيب الغرابلى وفتح الله بركات وعلى الشمسى ، وذلك فى عام ١٩٣٢. وهكذا تعرضت سمعة النحاس للنقد من كل جانب . وخاصة حين علم الشعب أن معارضة النقراشى له داخل الوزارة لم يكن الغرض منها غير الدفاع عن شرف الوفد ونزاهة الحكم وعدم الزج به فى المشروعات الكبيرة التى منها مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان قبل دراستها من جميع جوانبها دراسة كافية .

وبديهى ألا يثمر هذا الجو الذى خلقه النحاس غير نتيجة واحدة ولكنها محزنة ، هى ضياع الثقة فى أغلى ما يملكه النحاس من صفات الولاية والزعامة وهى « نزاهة الحكم » ! .

ولقد كانت صحيفة البلاغ وعلى رأسها عبد القادر حمزة وعباس العقاد من الصحف التى خرجت يومئذ على الوفد ، وسخرت كذلك من « الزعامة المقدسة » أو زعامة النحاس كما سنرى ذلك بعد عند الكلام عن (البلاغ وفساد أداة الحكم فى مصر) .

كانت كل هذه الأحداث فى مصلحة السراى . وبسببها أخذت تفكر فى إحداث أزمة دستورية تكون سبباً فى الإطاحة بالوزارة النحاسية ، فشرع الملك يمتنع عن التوقيع على بعض المراسيم . كما طفق يطالب بحل الفرق

المعروفة بالقمصان الزرقاء، كما طالب القصر أيضاً أن يكون من حقه إعطاء الرتب والنياشين ، وتعيين كبار الموظفين وإحالتهم إلى المعاش ونحو ذلك . وأمام هذه الصعوبات من جانب القصر ومن جانب الشعب لم يجد فاروق بدأ من إقالة الوزارة النحاسية الرابعة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ . وخلا المكان للوزارة الجديدة وهى .

وزارة محمد محمود الثانية :

بدأت هذه الوزارة بتأجيل البرلمان شهراً . ثم صدر مرسوم جديد بحل البرلمان القائم وتحديد اليوم الثانى عشر من إبريل سنة ١٩٣٨ لاجتماع المجلس النيابى . وتدخلت الحكومة فى الانتخابات تدخلا كبيراً كان من نتيجته أن نجح مائة وثلاثة وتسعون من الأحرار الدستوريين والسعديين وأنصار النقراشى وأحمد ماهر ، كما نجح خمسة وخمسون من المستقلين الموالين فى الوقت نفسه للوزارة . ولم يترك للوفديين فى هذه المرة غير اثنى عشر معقداً فقط ، وللحزب الوطنى أربعة .

وندع هذه النتيجة جانبا لنقدم للقارئ هذا الحزب الخامس من الأحزاب المصرية التى ظهرت فى هذه الفترة وهو :

حزب الهيئة السعدية :

خرج النقراشى من الوفد فى سنة ١٩٣٧ ثم خرج من بعده الدكتور أحمد ماهر فى يناير سنة ١٩٣٨ وتضافر الرجلان على تأليف حزب جديد هو « حزب الهيئة السعدية » برياسة الدكتور أحمد ماهر . وفاز هذا الحزب فى الانتخابات السابقة بثمانين مقعداً من مجموع مقاعد المجلس البالغ عددها مائتين وأربعة وستين . وسنتحدث عن هذا الانشقاق بتفصيل أكثر فيما بعد وذلك فى فصل عنوانه (البلاغ وتصدع الوفد) .

عود إلى وزارة محمد محمود الثانية :

كان من المنتظر أن تسلك هذه الوزارة مسلكا ينم عن القوة ، ويتفق والنشاط الذى بدأ يدب فى الحياة الدستورية . ولكن الدلائل دلت على غير ذلك . فقد أراد محمد محمود أن يدخل على وزارته تعديلا ملائماً لنتائج الانتخابات الأخيرة . لكن القصر حرمه من ذلك ثم لم يلبث محمد محمود نفسه أن أجبر على الاستقالة من الوزارة فى ٧ أغسطس سنة ١٩٣٩ . وتولى الوزارة من بعده ثلاثة آخرون . غير أنه فى عهد محمد محمود نشط الوزراء المنتمون إلى الهيئة السعدية ، وقاموا بكثير من المشروعات الهامة . ثم استقال محمد محمود كما علمنا وولى الوزارة من بعده الدكتور أحمد ماهر ثم قامت الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ . وتوفى صاحب البلاغ نفسه بعد ذلك بعامين . وحق لنا أن نسدل الستار على هذا الفصل الثانى من فصول المسرحية الدستورية . ومنها نعلم أن العوامل التى أدت إلى انتكاس الدستور تنحصر فى دسائس الإنجليز من جهة ، ودسائس القصر من جهة ثانية . وكان من أثر هذه الدسائس كلها أن استنفدت قوى الحكام المصريين الذين ولى بعضهم بعضاً فى ذلك الحين . فخارت قواهم جميعاً . وبقى الشعب هو القوة الوحيدة التى لم يصبها الضعف ولم تعرف اليأس . وظلت هذه القوة الشعبية كامنة طوال مدة الحرب . ثم ظهرت بعدها فى شكل ثورة عارمة قام بها الجيش المصرى فى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ . وهى الثورة التى خلصت البلاد نهائياً من هذين العاملين الكبيرين من عوامل ضعفها وفساد الحكم بها ، وعدم بلوغها الأمل الذى تريد .

هذان العاملان هما — كما قلنا — دسائس القصر من جهة ومؤامرات الإنجليز بقصد إطالة بقائهم فى مصر أطول مدة ممكنة من جهة ثانية .

الفصل الثالث

البلاغ والانجليز والدستور

قلقت البلاد قلقاعظيما على الدستور . وعبر البلاغ عن هذا القلق الذى استولى على النفوس يومئذ أصدق تعبير . وقالها عبد القادر للناس فى كلمات صريحة وعنوانات مثيرة ، حسبنا أن نشير إلى طائفة منها على سبيل المثال . فانظر معى أيها القارىء إلى هذه العنوانات .

— الدستور أولا ثم المشاكل الاجتماعية بعد ذلك (١)

— أعيدوا الحياة النيابية تصونوا حقوق بلادكم وكرامتها وتردوا عنها أطماع الطامعين (٢)

— الاستقلال والدستور يضيعان الآن ثمرة للسياسة التى تسير عليها وزارة نسيم باشا (٣)

— إلغاء الحكم النيابى سياسة إنجليزية مقررة منذ زمن لإعادة الحماية الفعلية تحت ستار الاستقلال (٤)

— الإنجليز والدستور . لماذا يجاريهم نسيم باشا فى تأخير عودة الحياة النيابية ؟ (٥)

---

(١) البلاغ — العدد رقم ٣٧٢٥ بتاريخ ١٩٣٥/١/٢٣

(٢) البلاغ - العدد رقم ٣٨١٤ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٢٣

(٣) البلاغ — العدد رقم ٣٨٣٥ بتاريخ ١٩٣٥/٥/١٥

(٤) البلاغ — العدد رقم ٣٨٣٧ بتاريخ ١٩٣٥/٥/١٧

(٥) البلاغ — العدد رقم ٣٨٤٩ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٢٩

ـ حالة غموض مريبة . هل ضاع الاستقلال مع الدستور ؟ (١)

ـ نسيم باشا والدستور وسياسة إخفاء الحقائق عن الأمة . أكبر خديعة في تاريخ مصر الحديث (٢) .

ـ حكومة الأسرار . ما معنى سياسة الكتمان والعمل في الظلام ؟ حكومة تعمل كل شيء وأمة لا تعرف شيئا (٣)

ـ الدستور في خطر . بهذا صرح رئيس الوفد . وهو يدعو الأمة إلى الجهاد في سبيل استرداده (٤) .

وضاقت الصحف الوطنية ذرعا بهذا الإبطاء الذي بدا من وزارة نسيم باشا . ومضى البلاغ في هجوم عنيف على هذه الوزارة . ونشر مقالا في هذا المعنى بعنوان :

ـ لا عذر للوزارة إذا هي لم تعد النظام الدستوري . ليست المسألة فرصة تسنح فتنتهز أو لا تسنح لتكون عذراً . بل هي مسألة أمانة في الأعناق يجب أن تؤدى (٥) .

وبقي عبد القادر يكتب في ذلك إلى أن شاركه في تحرير البلاغ الكاتب المعروف إبراهيم عبد القادر المازني فنشر هذا الأخير مقالات له بعنوانات كثيرة منها على سبيل المثال :

ـ نسيم باشا يقيد البلاد في غيبة الدستور وغيبة البرلمان ويوافق انجلترا على جعل مصر تبعاً لها (٦) .

---

(١) البلاغ ـ العدد ٣٨٠٥ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٤

(٢) البلاغ ـ العدد رقم ٣٨٦٠ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٩

(٣) البلاغ ـ العدد رقم ٣٨٦٦ بتاريخ ١٩٣٧/٦/١٥

(٤) البلاغ ـ العدد رقم ٣٨٨٩ بتاريخ ١٩٣٥/٧/٨

(٥) البلاغ ـ العدد ٣٧٦٦ بتاريخ ١٩٣٥/١/٢٣

(٦) البلاغ ـ العدد ٣٩١٦ بتاريخ ٨/ ١٩٣٥/٨

— عهد الوزارة النسيمية هو عهد الاستخفاف للامة(١)

— التشابه بين حالتين · حالة مصر الآن وحالتها قبل سنة ١٩١٩ . الخطر من انتقال الأمر إلى الشوارع لا يتقى إلا بقيام البرلمان حالا(٢)

— نسيم باشا بين أنصاره ومعارضيه . اعتذار المدافعين عنه يقضى على الحركة الوطنية ٣)



عبد القادر المازنى

— الوزارة تنزعج من صيحة الحق على لسان المعارضة . وزير يفقد صوابه ويتهم المعارضة بأنها مأجورة لدولة أجنبية (٤) .

— دولته لا يناقش الصحف . فهل يعد نفسه مسئولا أمام الإنجليز فقط؟ الأمة تعرفه مسئولا أمامها وحدها وتحاسبه بلسان صحافتها ولو كره ذلك (٥)

---

(١) البلاغ — العدد رقم ٣٩١٨ « ١٩٣٥/٨/١١

(٢) « — العدد رقم ٣٩٢١ « ١٩٣٥/٨/٤

(٣) « — العدد رقم ٣٩٢٢ « ١٩٣٥/٨/٥

(٤) « — العدد رقم ٣٩٢٣ « ٨/١٧ ١٩٣٥

(٥) « — العدد رقم ٣٩٢٤ « ١٩٣٥/٨/١٨

فن الكاريكاتير فى المعركة :

استعان البلاغ كذلك بفن الكاريكاتير فى حملته العنيفة على وزارة نسيم فنشر صوراً كثيرة من هذا النوع تقوم مقام المقالات العنيفة . ومنها على سبيل المثال صورة بعنوان :

بعد تسعة اشهر للوزارة فى الحكم[1]

وتحت الصورة جاءت هذه العبارة .

فى يد من توجد حكومة البلاد ومرافقها ؟

نسيم باشا يقول : أنا رئيس الحكومة وحامى مرافق البلاد .

وابن البلد يقول : وهو فيه حكومة ولا مرافق ماوضعش جون بول إيده عليها ؟

ثم من هذه الصور الكاريكاتيرية كذلك واحدة بعنوان :

ـ أسلوب أصبح معروفاً فى السياسة الإنجليزية ـ

إطلاق البخور كلما أريد ألا تنتبه العيون .

وتحت هذا العنوان صورة لنسيم باشا وفى يده مبخرة وجون بول واقف أمامه .

جون بول ـ أنا شايفك تلميذ ناجح فهمت الصنعة بسرعة . أهو كل ما تلاقى الطبق انكشف حط شوية بخور .

الدرويش نسيم ـ بس أنا خايف البخور يخلص !

---

(١) البلاغ ـ العدد رقم ٣٩٣٠ بتاريخ ١٩٣٥/٨/٢٥

وحين يئس الوطنيون من عودة دستور سنة ١٩٢٣ ظهرت فى الأفق السياسى فكرة الدعوة إلى « وزارة ائتلافية » دعا لها الأحرار الدستوريون فى ذلك الحين . وساعدهم عليها صاحب البلاغ بكل قوة . غير أن النحاس باشا وصحبه من أعضاء الوفد فى ذلك الوقت رفضو هذه الدعوة . واعتمدوا فى رفضهم إياها على استمساكهم « بالميثاق القومى » الذى عقد فى عام ١٩٣١ ، وكان من أهم نصوص هذا الميثاق ألا يقوم بتأليف الوزارة غير حزب الأغلبية .

وأخفقت فكرة الوزارة الائتلافية وحل محلها إذ ذاك فكرة « الجبهة المتحدة » لتضم جميع الأحزاب السياسية سعياً وراء هدف واحد فقط ، هو العمل على إعادة الدستور . ونجحت هـــذه الفكرة فعلا فى بلوغ هـذا الهدف الأسمى .

وإليك أيها القارىء طائفة من عنوانات المقالات التى نشرها البلاغ فى تلك الفترة :

فكرة ائتلاف الأحزاب(١) .

— فشل الائتلاف فشل للقضية المصرية . واجب الزعماء والمسؤولية التى يتحملونها(٢) .

— العجز عن توحيد الجبهة وأثره فى موقف الإنجليز(٣) .

— صدى تأليف الجبهة المتحدة فى الصحف البريطانية(٤) .

— كتاب الجبهة المتحدة إلى جلالة الملك(٥) .

---

(١) البلاغ العدد : ٤٠١٥ بتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٣٥
(٢) « : ٤٠١٧ « ٦ / ١١ / ١٩٣٥
(٣) « : ٤٠٢١ « ٣٠ / ١١ / ١٩٣٥
(٤) « : ٤٠٢٢ « ١١ / ١١ / ١٩٣٥
(٥) « : ٤٠٢٣ « ١٢ / ١٢ / ١٩٣٥

ـ الأمر الملكي بإعادة الدستور(١)

ـ تضامن الأمة وظهور فوائده العاجلة . وجوب استمراره إلى النهاية(٢) .

الانجليز والدستور :

استهان الإنجليز حقاً بالحركة الوطنية الدستورية منذعبث بها صدقى باشا على النحو الذى عرفناه إلى الآن . وكان الإنجليز يودون لو بقيت الأحزاب المصرية فى تطاحنها على الدستور حتى يأخذها الإعياء ، فتضعف أمام الجبروت البريطانى ، ويفضى بها الضعف إلى موت الحركة الوطنية جملة واحدة ، وتعود السيطرة الإنجليزية على البلاد بأشد مما كانت عليه فى الماضى .

والحق لقد كان لهذه السيطرة الإنجليزية مظاهر شتى منها :

أولا ــ الزيارات الكثيرة التى قام بها المندوب السامى البريطانى للأقاليم وواحة سيوة والواحات الأخرى

ثانياً ــ حشر الإنجليز من جديد فى كثير من الوظائف الحكومية تثبيتاً لهذه السيطرة الإنجليزية على الوزارات والمصالح .

ثالثاً ــ التمكين للغة الإنجليزية فى مناهج التعليم فى المدارس ولو كان ذلك على حساب المواد الأخرى منها مادة اللغة العربية .

رابعاً ــ تباطؤ الإنجليز فى إرجاع الدستور وفى عقد معاهدة التحالف بين البلدين بحجة اشتغالهم بالأزمة الدولية .

خامساً ــ تصريح المستر هور وزير خارجية انجلترا بأنه غير راض عن دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ كما سبق ذكر ذلك .

---

(١) البلاغ العدد : ٤٠٣٤ بتاريخ ١٣ ــ ١٢ ــ١٩٣٤ .

(٢) نفس العدد المتقدم .

سادساً — استهتار الإنجليز بحوادث الإضرابات العنيفة التي قام بها طلبة الجامعة احتجاجا على هذا التصريح . وقد استشهد في هذه الحركة الطالب الجامعي محمد عبد الحكيم وذلك في حوادث ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥ .

الحق أنه لولا الظروف الدولية التي جدت فيما بعد ، ولولا نذر الحرب العالمية الثانية التي بدت اشراطها للعيان لبقي الإنجليز يستخفون بالدستور وبالحركة الوطنية إلى ما شاء الله .

موقف البلاغ من الإنجليز :

ولكن كما كان البلاغ عنيفا في هجومه على وزارة صدقي التي ألغت الدستور حتى استقال من الوزارة ، وكما كان عنيفاً في هجومه على توفيق نسيم حين أبطأ في إعادة الدستور حتى أعاده ، كذلك كان البلاغ عنيفاً في هجومه على الإنجليز من أجل الدستور . وأن من يتصفح البلاغ في تلك الفترة ليجد هذه الصحيفة قد نشرت كثيراً من المقالات المتتالية دفاعا عن الدستور ، وحثاً للإنجليز على المبادرة به قبل فوات الفرصة ، وسخرية من هذه الحركات الغريبة التي أتى بها المندوب السامي البريطاني وهو يطوف الأقاليم ، وسخرية كذلك من الإنجليز في محاولاتهم المكشوفة للسيطرة على رجال الأمن في الداخل وعلى كثير من وظائف الحكومة .

وحين شاع الاضطراب بسبب هذه الحالة ، وكثرت اعتقالات الشباب من طلبة الجامعة ، واشتدت لهجة الصحف البريطانية على هذه الحركة ألقى البلاغ على الإنجليز تبعة الوصول إلى هذه الحالة الخطيرة . واستند البلاغ في ذلك على استقالة عبد الفتاح يحيى من الوزارة في الرابع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٣٤ بحجة « أن الرغبات البريطانية ما زالت تتدخل في شئوننا المصرية(١)

(١) البلاغ — العدد رقم ٣٦٤٨ بتاريخ ١٩٣٤/١١/١٦ .

ثم جاءت وزارة نسيم فاتهم البلاغ الإنجليز بقوله ان « الإنجليز يبثون العراقيل فى سبيل عودة الدستور . فما هى المصلحة التى يحققونها فى بقاء البلاد بغير دستور » (١) .

وأسرف الإنجليز — كما قلنا — فى تعيين موظفين فى مصلحة السكك الحديدية . فتساءل البلاغ عن السبب الذى يبرر هذا الإسراف(٢) ثم نبه البلاغ إلى أن وظائف الدولة يجب أن تكون لأبنائها . ولا حق للدولة مطلقا فى أن تجعلها للأجانب(٣) وذهب البلاغ يندد بهذه السياسة الخطيرة ، ويسأل عن الصلة بينها وبين أعمال لجنة البعثات بوزارة المعارف . وراح يؤكد هذا المعنى قائلا أن وجود الوظائف الأساسية فى أيدى الإنجليز عرقلة لحركة التقدم فى مصالح الحكومة . وأخيراً انبرى البلاغ — كعادة صاحبه منذ جريدة الأهالى — للدفاع عن اللغة العربية ، وحذر من تقرير اللغة الإنجليزية فى المناهج على حساب اللغة القومية . كما حذر من انفراد المستر سمسون فى وزارة المعارف بهذه المسألة الشائكة .

فرح البلاغ بعودة دستور سنة ١٩٢٣ :

بقيت المناورات على الدستور بين الصحف المصرية من جانب والحكومة البريطانية من جانب آخر حتى اضطر نسيم باشا فى النهاية إلى تقديم استقالته من الوزارة وذلك فى الحادى عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٣٥ . وبالرغم من ذلك تظاهر الإنجليز بالإصرار على عدم الموافقة على إعادة الدستور لأن

---

(١) البلاغ — العدد رقم ٣٨١٧ بتاريخ ١٩٣٥/٤/١٦ .
(٢) « — العدد رقم ٣٨٢٥ « ١٩٣٥/٤/٢٤ .
(٣) « — العدد رقم ٣٨٢١ « ١٩٣٥/٤/٢١

فى إعادته خطراً على مصالحهم ومصالح الأقليات فى مصر . ثم نشر البلاغ فى اليوم الثانى من استقالة نسيم أن نسيما عدل عن تقديم الاستقالة لعدول الإنجليز عن المعارضة فى عودة الدستور . كما نشر البلاغ تصريحاً لنسيم باشا كذلك يقول فيه أن من المنتظر إعلان الدستور اليوم أو غداً . وبالفعل صدر المرسوم الملكى بإعلانه فى الثالث عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٣٥ . فنشر البلاغ هذا المرسوم ، ونشر معه بيان رئيس الوزراء نسيم باشا إلى الأمة وكتب عبد القادر مقالة يومئذ بعنوان :

— تضامن الأمة . ظهور فوائده العاجلة . وجوب استمراره حتى النهاية

كما عنى البلاغ كذلك بنشر أنباء المظاهرات التى قام بها الشعب ابتهاجاً بعودة الدستور . وطالب البلاغ مرة أخرى ببقاء الجبهة المتحدة لتكون ضماناً لتحقيق المطالب الوطنية ، ولتجنى الأمة من تعاون هذه الجبهة مع الحكومة أطيب الثمرات .

واجب البلاغ بعد عودة الدستور :

اطمأنت الأمة إلى عودة الدستور . ووجد البلاغ من واجبه بعد ذلك أن يقوم بمطالبة الحكومة فى ظل هذا الدستور بأمور منها :

أولا — إلغاء القوانين الاستثنائية التى سنتها وزارة صدقى باشا لتحتمى بها ضد الشعب وضد الصحافة .

ثانياً — النظر فى تعديل قانون الصحافة وتنظيمها وإصلاحها ومطالبة وزارة على ماهر — وهى الوزارة التى خلفت نسيم باشا — بكل ذلك .

ثالثا — التعجيل بعقد معاهدة بين مصر وانجلترا يكون فيها تحقيق شامل لبقية المطالب الوطنية .

رابعاً — المطالبة بالعفو عن الطلبة المحكوم عليهم فى المظاهرات لأن فى ذلك تهيئة بالجو الصالح لإجراء المفاوضات .

الحق — لقد كانت العودة إلى دستور سنة ١٩٢٣ نصراً كبيراً للجبهة المتحدة التى تألفت أخيراً لهذا الغرض . كما كانت هذه العودة فى الوقت نفسه هزيمة منكرة للحكومة البريطانية التى استقال منها مستر هور وزير الخارجية وقوبلت استقالته بفرح كبير فى مصر وفى عصبة الأمم ، كما صرح بذلك مصطفى النحاس باشا فى حديثه مع مراسل التايمز بالقاهرة (١) .

وإذ اطمأن البلاغ إلى عودة الحالة فى مصر إلى ما كانت عليه قبل إلغاء الدستور اتجهت عنايته بعد ذلك إلى أمر من الأمور الهامة فى نظر صاحبه وهو هنا :

تقييد حرية الصحافة :

فمنذ ألغى الدستور على يد صدقى باشا كان من الطبيعى أن يفكر الرجل فى وضع قيود جديدة على الصحافة يحمى بها نفسه من الشعب ومن الصحافة . وربما كان الدكتور محمد حسين هيكل خير من يتحدث عن هذا الموضوع باعتبار أنه عانى من تقييد الصحافة ما يصح أن يكون مثالا لما عاناه الصحفيون الآخرون من ذلك . : يقول هيكل عن نفسه :

كان النضال بينى وبين سعد زغلول قد أدى إلى محاكمتى . وقضت محكمة الجنايات بتغريمى ثلاثين جنيها . ولكن محكمة النقض والإبرام حكمت ببراءتى بعد ذلك . وقدمت لهذا الحكم بحيثيات خطيرة نظر إليها الصحفيون يومئذ على أنها دستور للصحافة . ومن هذه المبادىء التى أقرتها المحكمة المذكورة :

أولا — لا يمكن بأى حال من الأحوال اعتبار حزب سياسى فى المجلس النيابى هيئة نظامية لا يجوز أن تتعرض للنقد .

(١) البلاغ — العدد رقم ٤٠٤٠ بتاريخ ١٩٣٥/٢/١٩ .

ثانياً – النواب كالموظفين العموميين فيما يختص بالطعن عليهم بأعمال وظيفتهم . لأن من الجائز إقامة الدليل على صحة ما نسب إليهم .

ثالثاً – الطعن فى الموظفين العموميين بشكل عام يجوز قبوله بشكل أوسع وأعم من الطعن فى موظف معين بالذات .

رابعاً – المناقشات العمومية فى نقد آراء الأحزاب السياسية غالباً ما تكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها أن تكون رأياً صحيحاً فى الحزب الذى أولته الثقة .

كان ذلك عام ١٩٢٤ . وكان من المعقول أن تظل هذه المبادىء سائدة منذ ذلك الحين . غير أن الوزارات المصرية ضاقت كلها بهذا القانون حتى كانت وزارة صدقى باشا سنة ١٩٣٠ وهى الوزارة التى ألغت الدستور فاضطر إلى إصدار قوانين جديدة تلغى المبادىء السابقة التى أقرتها محكمة النقض والإبرام . وكان أقصى ما أصاب الصحافة من هذه القوانين التى وضعها صدقى باشا أمران :

أولهما – يحظر على الصحف أن تنشر التحقيقات التى تجريها النيابة .

وثانيهما – يحرم من رئاسة التحرير كل من صدر ضده حكمان بالإدانة ، ولو لم يكن فيهما أى مساس بالشرف والكرامة .

واحتجت الصحف الوطنية على هذه القوانين الاستثنائية . ومع ذلك بقيت هذه القوانين حتى جاءت وزارة نسيم سنة ١٩٣٥ فرأت هذه الوزارة – تحت ضغط الرأى العام – أن تعيد النظر فى هذه القوانين . ثم أتت حكومة الوفد وكان عليها – تنفيذاً لمعاهدة مونترو – أن تضع قانوناً للصحافة يتفق وروح المعاهدة الجديدة . ولكن كم كان عجب الناس شديداً إذ ذاك فقد

عادت هذه القوانين المقيدة لحرية الصحافة . وتساءل التاريخ على يد من عادت هذه القوانين ؟ فكان الجواب — على يد الوفد الذى اشترك مع الوزارات الأخرى فى الهجوم عليها .

وكما حمت هذه القوانين صدقى باشا من هجمات أعدائه ، كذلك حمت هذه القوانين مصطفى النحاس باشا — أو خيل إليه ذلك — من أذى خصومه ؛ وأكثر من هذا أنها جعلته يظهر على مسرح السياسة المصرية بمظهر الديكتاتور الذى أعاد للأذهان صورة هتلر وموسولينى . وكان من أقوى العوامل التى جعلت النحاس ذلك المظهر غير الدستورى فى الحقيقة تحريضه على تشكيل فرق القمصان الزرق . وهى الفرق التى يمكن أنه يقال أنها كانت وصمة فى جبين ذلك العهد .

الفصل الرابع

البلاغ ومعاهدة سنة ١٩٣٦

ألح البلاغ فى عقد معاهدة بين مصر وانجلترا لتسوية الأمور السياسية ، وتحقيق المطالب الوطنية التى عجز عن تحقيقها المفاوض المصرى إلى ذلك الوقت . ولفت البلاغ أنظار المفاوض المصرى . ولفت البلاغ أنظار الحكومة والشعب إلى أن كل تأجيل فى عقد المعاهدة لن يكون وراءه غير الضرر الذى يحيق بالجانبين المصرى والبريطانى على السواء .

غير أنه من الحق أن يقال هنا أن حزب الأحرار الدستوريين كان أكثر إلحاحاً فى طلب المعاهدة من بقية الأحزاب الأخرى ومنها حزب الوفد . ومن أجلها نادى الأحرار الدستوريون فى عام ١٩٣٥ بالائتلاف . وساعدهم البلاغ إلى ذلك ودعا إليه وذهب إلى أن الائتلاف هو السبيل الوحيد إلى عقد المعاهدة ، وإن المعاهدة سياج للدستور وحمى له . وبغيرها يبقى الدستور معرضاً للأخطار التى سبق له أن تعرض لها .

غير أن الائتلاف الذى رضى به الرأى العام المصرى رفضه النحاس باشا فى ذلك الوقت . وانتهى الأمر بتأليف ما سمى يومئذ (بالجبهة الوطنية) . وقد أفلحت هذه الجبهة — كما رأينا — فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ . وقام نسيم باشا على تنفيذ ذلك بمشورة الإنجليز ، كما نجحت الجبهة فى تهيئة الجو المناسب فى استئناف المفاوضات .

فى ذلك الوقت كانت انجلترا مشغولة بالأزمة الحبشية أو بتفكير إيطاليا فى غزو الحبشة واتخذت من هذه الأزمة ذريعة فى الإعلان عن استعدادها

للمفاوضة . ثم أظهرت استعدادها لعقد معاهدة رؤى أن تسبقها مناقشات تمهيدية بين الحكومتين المصرية والبريطانية حول المسائل العسكرية ومسألة السودان . واحتج الجانب البريطانى لذلك بأن الحوادث الدولية تغيرت وجعلت من الضرورى إعادة النظر فى المسائل العسكرية التى لا بد أن يشتمل عليها مشروع المعاهدة .

وبدأت المناقشات التمهيدية وألح البلاغ فى ضرورة نشر المحاضر التى كتبت عن هذه المناقشات حتى يقف عليها الرأى العام المصرى ، وحتى لا تنطوى سرية المحاضر عن معان يساء فهمها فيما بعد ، وحتى تقف اللجنة البرلمانية كذلك عن المقاصد التى ترمى إليها المعاهدة .

موقف البلاغ من معاهدة سنة ١٩٣٦

وقف صاحب البلاغ منذ أول الأمر موقف المعارضة من هذه المعاهدة فى نقطتين هامتين هما المسائل العسكرية من جهة ومسألة السودان من جهة ثانية . واشترك عبد القادر فى هذا مع محمد محمود باشا فى إعلانه عدم الرضى عن المعاهدة وفى تحديه حكومة الوفد لأجلها — أو على الأصح — من أجل إنشاء ثكنات للجيش البريطانى فى مصر . وكان من رأى صاحب البلاغ أن هذه الثكنات باهظة التكاليف إلى درجة كبيرة فضلا عما فى إقامتها على الأراضى المصرية من جرح للكرامة القومية .

وهنا نشر البلاغ طائفة من المقالات فى نقد المعاهدة . منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

— المستشاران المالى والقضائى ولماذا لم يرد لهما ذكر فى المعاهدة أو ملحقاتها مع أنه نص فى أحد هذه الملاحق على إلغاء الإدارة الأوربية فوراً (١).

(١) البلاغ العدد رقم ٤٢٨٣ بتاريخ ١٩٣٦/٨/٣٠ .

— الجيش المصرى ومهمة البعثة العسكرية البريطانية . تحرير مصر من القيود التى كانت على الجيش وأول مكسب يجب تحقيقه بسرعة (١) .

— المعاهدة المصرية ووقعها عند إخوانى السودانيين . وكيف كانوا يرجون تحقيق الوحدة فجاءت المعاهدة بغير ذلك (٢) .

— وقبل التصديق النهائى على هذه المعاهدة نشر البلاغ طائفة أخرى من المقالات منها مقال بعنوان :

يطلبون الاحتلال ويدعون أنهم يعقدون معاهدة الاستقلال

فهل ظنوا أن المصريين لا يفهمون حقائق الأشياء (٣)

جاء فيه : أصبح من الواضح الآن أن الإنجليز يطلبون بقاء الاحتلال فى نقط اختاروها. منها القاهرة والإسكندرية والقناة والعامرية ومرسى مطروح. كما يطلبون إنشاء سكة حديدية تخترق شمال الدلتا من القناة إلى الإسكندرية مباشرة بدون لف أو تعريج على بنها . وحجة الإنجليز أن الحالة التى أوجدتها الأزمة الإيطالية فى البحر الأبيض المتوسط تستوجب ذلك (٤) وأن تقدم فن الطيران الحربى وما أفضى إليه من الانقلاب فى أساليب الحرب يحتمان هذا الاحتلال . ولو أن الطيران لم يرتق ، ولم نجد هذه الحالة فى البحر الأبيض المتوسط لما عدم الإنجليز حجة يبسطونها ويتعللون بها ويسوغون ما يريدون

---

(١) البلاغ ـ العدد رقم ٤٢٨٥ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/١

(٢) « — العدد رقم ٤٢٩٠ « ١٩٦٣/٩/٧

(٣) « — العدد رقم ٤١٤٦ « ١٩٣٦/٤/٥

(٤) كان موسولينى يحلم بأن يجعل من البحر الأبيض المتوسط بحيرة رومانية كما كانت فى العصر الروماني .

من بقاء الاحتلال فى مصر . ذلك أن طلبهم هذا قديم فليس داعيه أن إيطاليا أحدثت حدثها فى البحر الأبيض ولا أن الطيارات أصبحت سلاحا قويا يجب أن يحسب حسابه فى هـذا الزمان . فقد طلبوا بقاء الاحتلال على قريب من هـذا النحو فى المفاوضات الرسمية السابقة جميعاً طلبوه من عدلى باشا فى سنة ١٩٢١ وسعد باشا سنة ١٩٢٤ وثروت باشا سنة ١٩٢٧ وطلبوه من دولة النحاس باشا فى سنة ١٩٣٠ ورفضته مصر على كل حال . وعلى هذا فإن الباعث على هـذا الذى يطلبه الإنجليز . هو أنهم يريدون البقاء فى مصر لا يبرحونها — لأنهم على ما صرح بذلك المغفور له اللورد ملنر — كانوا يدبرون أمر الاستيلاء على مصر منذ مائة عام . فلا معنى إذن لما تبدى فيه الصحف البريطانية وتعيد من أن الجانب المصرى لا يظهر استعداده للاعتراف بأن الحالة تغيرت فى البحر الأبيض تغيراً تاماً منذ سنة ١٩٣٠ . فإن الجانب المصرى معذور إذا رفض الاعتراف بذلك . وهل كانت الحالة فى هذا البحر قد تغيرت فى سنة ١٩٢١ ، أو سنة ١٩٢٤ أو سنة ١٩٢٧ ، أو سنة ١٩٣٠ ؟ بقاء الاحتلال إذن هو المقصود بالذات ، لا دواعى الحالة التى جدت فى البحر الأبيض المتوسط . وجوهر القضية هو أن الإنجليز يطلبون الاعتراف بالاحتلال تحت اسم من الأسماء الكثيرة التى لا يعجزون عن إطلاقها وابتكارها . فإنهم قوم عمليون وينظرون إلى حقائق الأمور لا إلى أسمائها ، والمصريون يرفضونه فى جميع المفاوضات التى آخرها مفاوضة سنة ١٩٣٠ وهى المفاوضة التى حبطت بسبب السودان لا بسبب المسألة العسكرية التى يحق لنا أن نعدها أمراً مفروغا منه منذ تلك السنة . فنحن نذكر أن المستر هندرسون وزير الخارجية الإنجليزية فى حكومة العمال ، والذى كان على رأس المفاوضين البريطانيين فى سنة ١٩٣٠ أعلن فى مجلس العموم بعد فشل المفاوضات أن المشروع ما يزال قائما ، وأن فى وسع الوفد المصرى أن

يوقعه فى أى وقت يشاء . وكان كلامه باسم الحكومة البريطانية بلاغا لا حاجة بنا إلى التنبيه إليه ، ومعنى هذا أن ما فعلته بريطانيا فى هذا المشروع يعتبر من جانبها مقبولا منها ومتفقا عليه . ولو أن المفاوضات انقطعت فليس يجوز للحكومة البريطانية بعد هـــذا التصريح الرسمى أن ترجع بنا إلى ما قبل سنة ١٩٣٠ وإلا كانت الاتفاقات نفسها قصاصات ورق لا قيمة لها .

ولو كان الاتفاق تم فى سنة ١٩٣٠ أفكان يسعى الإنجليز الآن فى مطالبة مصر بدعوى تغير الحالة فى البحر الأبيض بالانتقاص منه وبالرجوع بالبلاد إلى ما قبله؟ إن هذا غير معقول . وعلى أنهم ما كانوا يحتاجون إلى ذلك . لأن مشروع سنة ١٩٣٠ يسمح لهم أن ينتظروا من مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب أن يستخدموا موانيها ومطاراتها ومواصلاتها ، وأن يعدوا عدتهم لنجدة مصر والتهيؤ للدفاع عنها وعن الإمبراطورية البريطانية . والذى يطلبونه الآن شطط وعنت لا ترى مصر أن تجيبهم إليه . وأن طبيعة المحالفة تغنى عنه . ولأن الاستقلال ينافى الاحتلال ويجعل حق الدفاع وواجبه منوطين بأهل البلاد .

(انتهى المقال)

* * *

ثم نشر البلاغ بعد ذلك ترجمة عربية لمقال فكاهى كتبه المسيو جورج دومانى رئيس قسم الترجمة للوفد الرسمى المصرى الذى تولى المفاوضة فى شأن هذه المعاهدة . وجاء نقل البلاغ هذا المقال عن جريدة جورنال دى جيبت . ووجد صاحب البلاغ فيه مقالا فكاهياً يتفق كل الاتفاق مع وجهة النظر التى عبر عنها فى المقال السابق . وهى أن النظرية البريطانية فى المفاوضات تقول دائماً ببقاء الاحتلال وبأن هذا الاحتلال لا يتنافى مع الاستقلال . فى حين أن النظرية المصرية ترفض هذا الاحتلال لأنه يتنافى مع الاستقلال . وإليك ترجمة المقال :

بين جحا وحماره(١)

كان الجو حاراً والنيل الذى يلقى عليه القمر ضوءه الفضى لا تجتازه نسمة واحدة . وكان جحا وحماره جالسين على عتبة البيت الذى يسكنانه بجوار القلعة . وكانا يتحاوران بجد واهتمام .

فسأل جحا حماره عما إذا كان يجد حقاً فى البلاغ الرسمى شيئا من الصدق(٢). فقال الحمار . لا شك فى ذلك . قال جحا : أما أنا فأشك فى ذلك . لقد فكرت طويلا فما استطعت أن أجد بين النظريتين أى توفيق ممكن . فإما أنه يجب علينا أن نسلم بوجهة النظر الإنجليزية فننزل عن الصفة الرئيسية لاستقلالنا . وإما أنه يجب أن نتخلى عن كل ما دافعنا عنه فى الماضى ، وفى هذه الحالة كيف يمكن أن نتقدم إلى الشعب بنزولنا عن مبـــدأ جعلنا منه حتى اليوم عقيدة راسخة لا تقبل الجدل ؟ فتنهد الحمار لأنه رأى سيده يفكر وفق أحكام المنطق . وهذا فى نظره أدعى ضروب التفكير إلى الارتباك . ولأن الحمار كان يؤثر التفكير الرقيق الناعم على التفكير الهندسى المنطقى قال : لست أرى رأيك . فقـــد تغير الزمن يا سيدى الطيب القلب ، وصارت الظروف الجديدة تتطلب قواعد جديدة . وعندى أن الغلطة الكبرى هى أن تعطى النظريات والكلمات أهمية مبالغاً فيها . وأشد من هذه الغلطة أن تؤمن بالفصاحة فأنت ياسيدى من طلاب المثل العليا وأنا معجب بك . ولكن ما أدراك ألا تكون الأوهام هى التى تسوقك ؟ أما أنا فمخلوق عملى . أرى أن

---

(١) البلاغ العدد رقم ٤١٥٥ بتاريخ ١٩٣٦/٤/١٥

(٢) المقصود بالبلاغ هنا هو البلاغ الرسمى الذى أذاعته سكرتارية الوفد الرسمى المصرى لحضر مساء يوم ١٦ من إبريل سنة ١٩٣٦ . وفيه قالت إن الفريقين تمسكا من دراسة كثير من المسائل التفصيليـة دراسة دقيقة وساد وجهتى النظر المصرى والبريطانى جو من الصفاء والتفاهم المتبادل .

عصفوراً فى اليد خير من عشرة على الشجرة . فقال جحا. ماذا تعنى بذلك ؟ فاستطرد الحمار قائلا : أعنى بذلك أن فى وسع الشعب فى هذه الأيام أن يكون مستقلا — ومستقلا بكل ما فى هذه الكلمة من معنى — وأن يضمن تحقيق استقلاله على الرغم من وجود الجنود الأجنبية فى بلاده . ولكن على شرط أن يكون هؤلاء الجنود حلفاء . فماذا يهمنى إذا احتل الجنود - لأغراض عسكرية بحتة - عدة نقط من أرض الوطن ؟ ماذا يهمنى إذا كانت الغاية من ذلك هى تنظيم الدفاع عن هذا الوطن بالتعاون مع الجيش الوطنى الذى تعده البعثة البريطانية فى الوقت الحاضر ؟ على أن واجبنا أن نعود إلى الكلام عندما يصبح هذا الجيش قوياً جديراً بالاضطلاع بمهمته التى جعلها تطور العلم وقلة الذمة الملحوظة عند الأمم المتشدقة بحضارتها مهمة شاقة كثيرة التعقيد . فلما رأى جحا أن حماره يتكلم بمثل هذه الحرية المقرونة بالجرأة كاد يأسف لأن حيوانه منح نعمة الكلام فقال :

تظن أنك كبير العقل وأنك ماكر لأنك تضع العقل فوق العاطفة ، ولأنك بعجزك عن التسليم بأن من الممكن أن يضحى شعب ناهض بكل شىء فى سبيل مثله الأعلى . تريد أن تتعجل وتفرض عليه عبودية مموهة وشبح استقلال فقط ؟ .

ولكن الحمار عاد فقال : يحزننى يا سيدى الطيب القلب أن تتشبث بنظريات عتيقة . ألا — فانظر إلى الأشياء على حقيقتها .

فقال جحا : لما لا ننظر إليها كما يجب أن تكون ؟ .

فأجاب الحمار : لأنه لا فائدة لك أيها الشاعر من ترك الفريسة أو التعلق بالظل .

هنا بدت على وجه جحا علامات الغضب . ولكن الحمار أسرع قائلا :

الحقيقة هى أن الشعوب — مدفوعة بزعمائها — تهتم بالسياسة أكثر مما يجب . إنها لا تفهم أن الشىء البغيض فى السياسة هو النفاق الذى يجعل الساسة يتكلمون بطريقة ويعملون بأخرى . وأنا أكرر عليك مرة ثانية أن علينا أن ننظر إلى الحقائق . وليس فى مقدور أحد أن يقنعنى بأنه إذا توفرت عوامل الثقة حقاً بين المصريين والإنجليز ؛ فإن وجود جنود بريطانيين عندنا لا يمكن أن يعرض حريتنا واستقلالنا للخطر ، المهم هو أن نجعل لوجود أولئك الجنود غاية معينة . على أن نربح فى مقابل ذلك حقنا الكامل فى وضع القوانين وتنظيم القضاء وإحقاق العدل . وهى أشياء لا نتمتع بها فى واقع الأمر . فإذا تم ذلك كنت أول من يوافق على محالفة قائمة على مثل هذه الحقائق . وكنت أول من يهنىء المفاوضين الشجعان الذين بددوا الخيالات والأوهام التى عشنا فيها إلى اليوم .

هنا صاح جحا : كلا — يا حمارى العزيز أنت تعتقد أن رغباتك حقائق . وهذا هو خطؤك . أما أنا فأود أن أعتقد حسن نية الإنجليز وصدقهم . إنهم اليوم صادقون ولكن غدا ... ومتى انتشر جيش قوى كبير فى مختلف أنحاء بلادنا . . . ومتى كان فى وسع هذا الجيش أن يخترق الأرض المصرية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب فأية قوة تصبح منه إذ ذاك فى أيدى السياسة الإنجليزية ؟ وهنا أجبنى ما هى السياسة ؟ أليست الحيطة والحذر ؟ وعلى هذا فلنثق بهم ولكن مع الحذر منهم . وصدقنى أن الشعب الحذر يساوى شعبين . وخمسون عاما قضيناها مع الإنجليز لابد أن تعلمنا شيئاً من الاحتياط .

فقال الحمار : إما أن نعتزم نسيان الماضى ونتجه بشجاعة إلى الأمام ، وإما أن نظل قلقين مرتابين نتمسك أبداً بموقفنا . وأكبر ظنى أن الأمم كالأشخاص ، وأنه ليس كل ما فى الحياة طيباً ، وأن الحياة لم تكن رديئة إلا

للذين لا يحسنون استخدامها. وصمت الحمار هنيهة ثم استطرد قائلا : يجب ألا ننسى أن الجماعات التى يختلف بعضها عن البعض الآخر مؤلفة مع ذلك من أفراد جد متشابهين . وهنا موطن المفارقة الساخرة فى السياسة الدولية كلها .

فقال جحا : إن الحجج التى تتذرع بها مهما دلت على مهارة لن تستطيع أن تؤثر فى ، وتفقدنى إيمانى بالمبادىء التى أعتنقها . وأنا مازلت أعتقد أن الأمم لابد أن يقضى عليها بالفناء إذا هى تركت مثلها الأعلى .

فعيل صبر الحمار وصاح قائلا : أنت تفكر دائماً فى دائرة الأشياء المطلقة فى حين أن الإنسانية لا تعيش إلا فى دائرة الشىء النسبى . فبحجة إنقاذ مبدأ تريد أن تحكم على خمسة عشر مليوناً بشراً ضروب الحياة المتقلبة غير المستقرة . وتريد فوق ذلك أن تعرقل باسم المثل الأعلى الأجوف حركة تقدم هؤلاء الخمسة عشر مليوناً من الأنفس .

فقال جحا : الأمر على النقيض من ذلك . فباسم هذه الترهات التى توحى بها فى العادة فلسفة وضيعة منعوا الإنسانية من التقدم عصوراً طويلة . وأنا أرى أن على مصر أن تبقى ثابتة فى موقفها ، وأن تواجه التضحيات المقبلة بدون خوف . وعندئذ تفوز بمطلبها ، وترغم الآخرين على الاعتراف بحقوقها .

قال الحمار : إذن فأنت تريد كل شىء أو لا تريد أى شىء . ولكن لماذا تهتم دائماً بالغد وحده ؟ أليس للحاضر حساب عندك ؟ ألا يصنع المستقبل من مادة الحاضر ؟ بماذا تهمنى سعادة الغد المحتملة ؟ إذا بقيت اليوم حزيناً قلقاً رهن التضحية الدائمة ؟ حذار يا سيدى الطيب أن تهيء لنا بكبريائك التى لا تنهض على أسس عقلية هى أشبه شىء بعقلية المهزومين المندحرين

فصاح جحا هاتفاً : إنك لحمار . كفى لغطا .

وهنا أحنى الحمار رأسه . وجال فى ذهنه أن الإنسان يحسن التفكير لشخصه فقط ، ويصاب بالخبال عندما يفكر من أجل الجماعة .

ولكن جحا عاد إلى كلامه فقال: نعم — ما أنت إلا حمار يا صديقى . ولقد ألفت النظر إلى الأرض . ولذلك تعجز دائماً عن التطلع إلى السماء . والواقع أنك لست ملوماً إذا كنت لا تستطيع فهم الأفكار والمبادىء العامة .

فاغتاظ الحمار وتمتم فيما بينه وبين نفسه؟ . إن الناس المساكين مغرورون دائماً بمبادئهم وأفكارهم العامة . والسعادة فى نظرهم لا تقوم إلا على إبدال مصيبتهم بأخرى تحت اسم جديد . والحقيقة أنهم يتأرجحون على الدوام بين مبادىء خيالية ميتة وأساطير وخرافات عفا عليها الزمن .

وهنا تكاثف الظلام وأوشك القمر أن يختفى فدخل جحا وحماره البيت ، وتأهبا للنوم بعد أن وافق بينهما الصمت العميق .

الفصل الخامس

البلاغ وتصدع الوفد

وسقوط وزارة النحاس الرابعة

بقى البلاغ فى الطور الأول من حياته متحيزاً للوفد ، مخلصاً لزعيمه الأول سعد زغلول . وكان فى تحيزه شديد الإعجاب بهذا الزعيم ، شديد الإيمان بمبادئه وسياسته . ثم تحول البلاغ عن هذا الحزب ، ووجدناه فى أوائل الطور الثانى من حياته يتنكر للزعيم الجليل مصطفى النحاس باشا .

غير أن البلاغ لم يكن وحده المتحول عن هذا الحزب ، ولا كان صاحبه بأول من بدأ بهذا التحول أو دعا إليه . وإنما حدث ذلك تدريجياً على النحو الآتى .

خروج طائفة من أعضاء الوفد سنة ١٩٣٢ :

ظهرت فى الأفق السياسى فى تلك السنة فكرة تهدف إلى تشكيل وزارة إئتلافية من حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين فى وقت معا . وقيل أن دار المندوب السامى البريطانى هى التى تمخضت يومئذ عن هذه الفكرة ، وذلك لأغراض خاصة بها ومن أهمها إمكان إسقاط الوزارة الائتلافية بخروج بعض أعضائها ، إما بإيعاز من الإنجليز إن أمكن ذلك ، وإما بإيعاز من القصر نفسه كما حدث فى سنة ١٩٢٨ . وتحمس الأحرار الدستوريون لهذه الفكرة . وأقنعوا بها فى بادىء الأمر ثمانية من أعضاء الوفد . غير أن النحاس باشا — ومعه مكرم عبيد والنقراشى وأحمد ماهر — رفضوا تأليف الوزارة الائتلافية محتجين لرأيهم هذا (بالميثاق) الذى عقد فى شهر مارس سنة ١٩٣١ ومن أهم قواعده ألا يقدم على تأليف الوزارة غير حزب الأغلبية .

ذلك إذن هو منشأ الخلاف الذى حدث فى الوفد على يد رئيسه الجديد مصطفى النحاس باشاووسط هذا الخلاف استقال من الوفد محمدنجيب الغرابلى فى أغسطس سنة ١٩٣٢ . فأعلن النحاس قبول استقالته فى أكتوبر من نفس السنة . ثم اعترض على هذا التصرف من أعضاء الوفد كل من : فتح الله بركات، وحمد الباسل ، ومراد الشريعى ، وعلوى الجزار ، وفخرى عبد النور ، وعطا عفيفى ، وراغب اسكندر ، وسلامة ميخائيل . ونشر الجميع بيانا بتضامنهم مع الغرابلى . فأصدر النحاس بيانا فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ باعتبارهم مفصولين من الحزب . ثم أصدر بهى الدين بركات بيانا باسمه أعلن فيه أنه متضامن مع الأعضاء الذين فصلوا من الوفد . ثم تلاه بيان من على الشمسى يؤيد فيه موقف زملائه . فاعتبره النحاس باشا مستقيلا معهم . ثم ختمت هذه الحركة باستقالة جورج خياط لأسباب صحية بحته .

هكذا كان النحاس باشا وصحبه على حق حين رفضوا فكرة الوزارة الائتلافية استناداً فى ذلك على نصوص الميثاق . لكن يظهر أن حركة الانشقاق عن الوفد إلى الآن كانت لأسباب شخصية أكثر منها قومية أو سياسية . وكادت هذه الحركة الأخيرة أن تضعف من موقف الأمة التى بدأت بدستور سنة ١٩٢٣ ولا من مجيب ، ولولا أن الله هدى الأحزاب المصرية بعد ذلك إلى فكرة (الجبهة المتحدة) لتعذر على الأمة استرداد دستورها فى تلك الفترة .

خروج الدكتور أحمد ماهر من الوفد سنة ١٩٣٧ :

عرفنا من قبل أن الدكتور أحمد ماهر بدأ حملة قاسية من النقد لوزارة النحاس باشا الرابعة . وهى الوزارة التى أخرج منها محمود فهمى النقراشى . ونشر البلاغ طائفة من المقالات فى هذا المعنى ومنها مقال بعنوان :

الدكتور احمد ماهر

يحكم على الوزارة بما حكمت به المعارضة ويقول إنها أفسدت الأمن والتعليم والعمال .
وضيّعت الحريات ولم تضرب مثلا صالحا للحكم(١)

جاء فيه : اغتنم الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب فرصة اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية أمس فأدلى برأيه الصريح فى الوزارة النحاسية وأساليبها فى الحكم منذ تولت أمره إلى اليوم وفيما عقد له اجتماع الهيئة الوفدية من منع أى وفدى من تأليف الوزارة إذا ترك الوزراء الحاليون مناصب الحكم أو أقيلت هذه الوزارة النحاسية منه .



أحمد ماهر

ثم قال أحمد ماهر إن الظروف تغيرت بعد المعاهدة فلا سبيل لتحويل تأييد الأمة السابق للوفد فى سعيه للاستقلال إلى ميدان جديد .

وأعلن أحمد ماهر أن الناس لم ينعموا فى عهد الدستور بما يجعلهم يهبون للدفاع عنه بوحى من ضمائرهم ، وأن وزارة الوفد هى المسئولة عن ذلك ، لأن الدستور عبارة عن حريات يجب أن تكون مكفولة . وصرح بأن هذه الحريات لم تكفل فى عهد الوزارة الحاضرة وأن الوزارة لم تضرب للناس مثلا للحكم الصالح .

بعد ذلك — أى بعد سقوط وزارة الوفد ومجىء محمد محمود فى الحكم ، وحل البرلمان الموجود فى ذلك الوقت نشر البلاغ نداء إلى الأمة المصرية من

(١) البلاغ — العدد ٤٧٣٥ بتاريخ ١٩٣٧/٢/٢٤ .

الدكتور أحمد ماهر والنقراشي والدكتور حامد محمود . هذا نصه .

النــــداء (١)


محمود فهمي النقراشي

أيها الشعب المصرى الكريم :

نهضت إلى الحرية ورسمت طريقك إليها جهاداً ومثابرة . وبلغت أول مراتب الاستقلال على سلم صيغ من تضحيات غوال كانت وقود الجذوة الوطنية المباركة . وآمنت الدنيا بحقك فى الحياة وزينتها . وعزف قادة الرأى عن جاه الحكم وزهوه . وسيمر وقت طويل قبل أن تنسى مصر مخزاة ذوى القمصان الزرق والفوضى التى فشت على أيديهم ، وهم فى كنف رئيس الحكومة يومئذ وتحت رياسته وقيادته . يغذيهم ويمدهم بمال المصرى ليضربوه ويستذلوه ، وتسلم للزعيم المُفدَّى قيادته وطاعته .

فاذا انتفضت البلاد متألمة من هذه الرذيلة ، وطالبت بزوالها تعلق (الزعيم المقدس) بها ، وضاعف سعيه وبذله ليضاعف للناصحين والشاكين العذاب ، وراح يجرى وراء وزير ماليته يهد له فى بناء المال المصرى هدماً ويخرب تخريباً . فعل ذلك حين أغرى بعض عمال الحكومة بتحسين حالهم بشرط أن يخرجوا من مصانعهم إلى الطريق يخربون ويعتدون ويلصقون العار بجبين النهضة المصرية والحكم الدستورى .

لم يكن العقل يطيق بقاء حكم شغلت فيه الحكومة بنفسها عن المصالح العامة التى عهدت إليها بها . وكان هذا الوضع وحده — وقد طال بقاؤه —

(١) البلاغ — العدد ٤٧٧٦ بتاريخ ٣/٢/١٩٣٨ .

كفيلا بتوجيه النصح والنذر إلى النحاس باشا ليصلح شأنه أو يترك الحكم لرجل غيره أكثر توفيقاً وأهدى سبيلا . ولكن كيف تطيق (الزعامة المقدسة) ذلك والحكم حكمها إلى الأبد ؟ وكيف يفر الحكم من النحاس باشا وهو غاية مناه ؟ وكيف تهدأ مصر وهو الثائر للحكم ومنافعه ؟

وكان عليه وقد استحالت عودته إلى الحكم بطريق المناورة الخرقاء التى بدرت منه أن يثوب إلى رشده بعد أن تخلى عنه خيار الهيئة الوفدية ، ونفضوا أيديهم من آثار سياسته . ولكن شهوة الحكم المستولية عليه جامحة لا تتطامن ، وثائرة لا تهدأ . فلم يتردد فى دفع الأمور إلى نهايتها، ولم يتورع عن الفتك بكرامة النيابة ، وأقدم على استخدام وسائل التوريط والاستجداء ، حتى صار بعض النواب يرى مساء فى موقف من الرأى غير الرأى الذى وقفه صباحا . «وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا . وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم » .

أيها الشعب المصرى الكريم .

إنا بمزاياك نؤمن ، وبحقك ندين ، وبحريتك نستمسك ، وبدستورك نعتصم ، وبروح سعد نهتدى ، وإليك نحتكم . فلتكن كلمة منك قاطعة تحفظ للدستور وجوداً صحيحاً ، وتثبت الحكم على قواعد الاستقامة والكرامة، بحيث لا يقف خطو مصر لحظة واحدة عن التقدم نحو الكمال والمجد الخالد .

* * *

منذ ذلك الوقت أصبحت هناك هوة سحيقة وعميقة بين المعارضة ومعها القصر من جانب ، والوفد بصورة جديدة وعلى رأسه مصطفى النحاس من جانب آخر . فلا المعارضة تحاول أن تخفف من هجومها الشديد على النحاس ، والسخرية المرة فى جميع أعماله وتصرفاته . ولا النحاس يحاول أن يخفف من عناده والمضى بالعداوة الحزبية والشخصية إلى آخر الشوط .

روبابكيـــــا...!!



١٩٣٩/٨/٦

المصرى أفندى — بنطلونات قديمة للبيع . . . شرلك قديمة للبيع . . رغم قديم للبيع . . . مجاهد كبير
للبيع سك ؟

أما الحزبية فلنا عودة إلى الحديث عنها فى الفصل الآتى باعتبارها عاملا من أكبر العوامل التى أدت إلى فساد آلة الحكم فى مصر . وأما السخرية فسنضرب لك أيها القارىء أمثلة منها فى ختام هذا الفصل . والحق أن من يطلع على صحيفة واحدة من صحف ذلك العهد يجد نفسه أمام سيل من المقالات الساخرة كتبت بطرق كثيرة متغايرة ، ولا قصد لها إلا التهكم بالنحاس (وزعامته المقدسة) . وأن المطلع على صحيفة البلاغ بنوع خاص ليحار فى الواقع ماذا يقدم أو يؤخر من تلك المقالات ، وخاصة منها ما كتبه العقاد بعد رجوعه إلى البلاغ فى عام ١٩٣٧

مسكين مصطفى النحاس — فقد نالت منه الصحافة المصرية ما نال الهجاء المقذع فى الأدب العربى فى بعض عصوره من بعض الشخصيات البارزة فى الأدب والسياسة . ووجدت الصحف فى هذا الزعيم مادة كافية فى هذا الهجاء المر الأليم .

وليت البلاغ وقف عند هذا الحد . بل إنه استعان يومئذ بوسيلة صحفية أخرى فى غاية الفتك بالأشخاص والآراء والنزعات والأحزاب . ونعنى بها وسيلة الكاريكاتير . فقد رأينا البلاغ ينشر من صور هذا الفن الجديد رسوما كثيرة ظهرت متتابعة فى كثير من أعداده ، وكلها فى معنى التهكم اللاذع بزعيم الوفد ورجال الوفد واحداً بعد واحد . (أنظر الرسم الكاريكاتيرى فى الصفحة ٢٢٥) .

أمثلة من السخرية برجال الوفد

الواقع أن البلاغ نشر كثيراً من المقالات التى سخر فيها من الوفد ورجال الوفد . ولكنا مكتفون هنا بعرض مقالين منها على سبيل المثال . أحدهما

للعقاد والآخر لصاحب البلاغ . الأول فى السخرية من نجيب الهلالى والثانى فى السخرية من مكرم عبيد .

أما مقال العقاد فهو رد على طائفة من المقالات نشرها محمد نجيب الهلالى بجريدة المصرى تحت عنوان « مخالب القط » . وأتى العقاد فنشر فى الرد عليها مقاله بعنوان :

مطالب الشطط ومقالب الخطط

أو جوانب العبط فى مخالب القطط (١)

وهو مقال طويل مسرف فى الطول نكتفى منه بهذا القدر الضئيل . وأوله كما يلى :

قالت البيغاء الخضراء وهى تكثر من الهراء ، وتلتفت إلى الوراء (يعنى بالببغاء هنا نجيب الهلالى) : عندئذ ألقى عليهم الوزير الأكبر درسا بل دروسا فى الرسم والهندسة والهيئة والفلك . فعلمهم أن الخط المنحنى خير من الخط المستقيم ، وأن الزاوية المنفرجة الكبرى أضيق من الزاوية الحادة أو الصغرى . وأن القطع خير من الوصل . وأن أجمل الدوائر هى الدائرة المخروطة : إما عرض من غير طول وإما طول من غير عرض . ولا بأس من أن تبتدىء الدائرة من سطح مستدير ، ثم تستدق حتى تنتهى إلى نقطة . إلى آخر ما قالت البيغاء بحرف كلامها ونص نظامها . فالتفت إليها الراوى يقول ، وهو يسأل الله حسن القبول : لك الله يا بيغاء من حكيمة رعناء . إنك لا تنسين ما تصبحين فيه وتمسين من دوائر وخطوط وزاوية ومخروط . فهل خرجت من هذه الطفولة إلى حد الرجولة قبل أن تنكشف الفولة ؟

---

(١) البلاغ — العدد رقم ٤٧٨٩ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٧ .

قالت الببغاء: إن قول الحق لم يدع لى صديقا . فهل تركتم من المقال طريقا ؟

قال الراوى : بل لعل الباطل — لا قول الحق — هو الذى جنبك الأصدقاء ، وأكسبك عداوة الأعداء ، وإليك حقيقة الأنباء :

قالت الببغاء . وما حقيقة الأنباء ؟

قال الراوى : حقيقة الأنباء ياصاحبتى الببغاء هى أنك حمقاء ، وإن حسبوك من الأذكياء . فقد كنت فى وظيفة غير صغيرة ، فأعرضت عنها لتصبحى وزيرة . وتلك حماقة منك أيتها الببغاء فيها من خلل الحساب ما فيها من قبح الرياء .

قالت الببغاء : أيها الراوى الذى هو للتاريخ حاوى ، إن كان ما زعمت خللا فى حساب وقبحا من رياء ، فلماذا رضى عنى زعيم الزعماء . ودخلت من أجله فى زمرة الأولياء ؟

قال الراوى : لأن زعيم الزعماء صغير النفس صغير الذكاء ، صغير الهمة صغير الرجاء . نسى جنايتك على الدستور لأنك أسأت إلى (وفدى مشهور) . كل ذنبه أنه صديق النقراشى وماهر . وتلك عند الزعيم كبيرة الكبائر ، وآفة البواطن والظواهر . وهكذا يكون الجزاء عند زعيم الزعماء إذا كان صغير النفس صغير الذكاء .

قالت الببغاء : ثم ماذا من مثل هذا يامن لايزال للعقل ملاذا وللباطل نباذا؟

قال الراوى الذى هو للعقل ملاذ وللباطل نباذ : ثم فاتك الدخول فى المنصب المأمول . فملأت الأرض والسماء بالقدح والبذاء — أيتها الببغاء الرعناء . وجعلت تخرجين من قهوة إلى قهوة ومن ندوة إلى ندوة . ولا حديث لك إلا الطعن المقصود فى الزعيم المعبود والمجاهد المحسود . حتى انفصل النقراشى من تلك الزعامة ، وقامت على رأسها القيامة . فعاد الزعيم كما كان

فى الابتداء صغير النفس صغير الذكاء . ولجأ إلى كيد الأطفال . ودق الكف وإخراج اللسان وحك الأنف وتلقيح المقال . وظن أن دخولك الوزارة يغيظ العدا ويدل على الشطارة . وما درى أنها نكبة جناها عليك ، ونقمة ساقها إليك . ولا تزالين فيها ولم تزالى ، ولو أنفقت فى السجع الليالى ، والحديث الخيالى والجنون القمرى الهلالى .

(إلى آخر ما جاء فى هذا المقال)

* * *

أما مقال صاحب البلاغ فبعنوان :

عبرة بالغة فى عبارة موجزة [1]

وفيه : إن كان شراً أن ينفى الوطنى عن وطنه ، فشر منه أن ينفى الوطنى فى وطنه (صدق مكرم عبيد) . تناول الزعماء الفلسطينيون الشاى فى دار صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا . فلما كان وقت السلام تكلم صاحب السعادة مكرم عبيد باشا فقال :

« كلمتى هى مجرد أمنية يجيش بها صدرى . فإنى أتمنى على الله ألا يجعل نصيب إخواننا منفىِّ سيشل من الفلسطينيين كنصيب إخوانهم منفىِّ سيشل من المصريين الذين كان لهم جزاء سنمار من بعض المواطنين الجاحدين . والواقع — أيها السادة — أنه إذا كان شراً أن ينفى الوطنى عن وطنه فشر من هذا الشر أن ينفى الوطنى فى وطنه »

هذه كلمة نعترف بأن كل حرف منها يدل على أنها صادرة من أعماق قلب حزين . ونعترف أيضا بأن مكرم باشا لم يصدق فى كل ما كتبه وفاه به فى حياته السياسية كما صدق فى هذه الكلمة . ولا ندرى كيف فارقته فيها حرفة الدجل حتى قالها بهذا الصدق وهذا الحزن ؟ فكان فيها رجلا يقرر الواقع

(١) البلاغ — العدد ٥٤٩٦ بتاريخ ١٩٣٩/١/٦ .

لا رجلا ينكر الشمس وهي طالعة ، ويزيف الواقع وهو بارز يفقأ العيون .

يبكى مكرم فى كلمته هذه من أن منفى سيشل من المصريين يجزون الآن بجحود من إخوانهم المصريين . وظاهر أنه لا يريد بمنفى سيشل من المصريين غير اثنين فقط ، هما نفسه والنحاس باشا . لأن الباقين منهم انتقلوا جميعا إلى جوار الله . وهو يسمي الجزاء الذى يجزى به الآن هذان الإثنان جحودا . ونحن نغفر له هذه التسمية لقاء ما فى باقى كلمته من الصدق الذى قل أن يعرفه لسانه . وفى هذه التسمية مع ذلك معنى صادق ، هو أنين مكرم عبيد أنينا موجعا من المصير الذى صار إليه هو والنحاس بين المصريين . ويصف مكرم هذا المصير بعد هذا وصفا لم نبلغه نحن فى كل ما كتبناه عنه . فيقول أنهما صارا كالمنفيين فى وطنهما . ثم يصرخ محزونا متألما فيقول . أنه إذا كان شراً أن ينفى الإنسان عن وطنه فشر من هذا الشر أن ينفى الوطنى فى وطنه . صدق والله مكرم باشا وأجاد !!

* * *

بعض هذه المقالات كتب — كما رأينا — بعد سقوط وزارة النحاس الرابعة . ولكن الذى لا ريب فيه أن حملات البلاغ كانت السبب الحقيقى فى سقوط هذه الوزارة النحاسية الرابعة . وفى أثناء ذلك يظهر أن صاحب البلاغ كان مرضيا عنه من جانب القصر . وكان من آيات هذا الرضى أن منح فى ذلك الوقت رتبة الباشوية . ولكن هذه الرتبة لا تعنينا فى شيء قدر ما يعنينا أن نعرض على القارىء صورة مبتسرة من هذه الحملة التى أشرنا إليها .

البلاغ يسقط وزارة النحاس الرابعة :

عرفنا كيف وقف البلاغ موقف المعارضة السافرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ وعرفنا كيف أصر البلاغ على موقفه هذا لم يتحول عنه حتى فى أثناء وجود مصطفى النحاس فى الحكم . وهناك موقف آخر وقفه عبد القادر ضد هذه الوزارة الوفدية . ونعنى بهذا الأخير موقفه من مشروع استنباط الكهرباء

من خزان أسوان . فقـــد رأى عبد القادر فى هذا المشروع عيوبا تشوبه من كل جانب . ومنهـا أن الشركة التى تعهدت به شركة إنجليزية وأن عثمان محرم — وهو الذى تولى تنفيذ الاتفاق — كان مستشاراً بهذه الشركة الإنجليزية . ونشر عبد القادر كثيراً من المستندات التى تؤيد كلامه ، وتبرهن على صحة ادعائه . وكسب الرجل هذه الجولة السياسية . ودق بها مسماراً فى نعش الوزارة النحاسية الرابعة . ثم حدث أن عاد زميله عباس محمود العقاد إلى تحرير البلاغ فى أكتوبر سنة ١٩٣٧ فاستأنف عمله فى هذه الصحيفة بحملة قاسية ضد الوزارة . واستمرت هذه الحملة إلى ما بعد سقوط هذه الوزارة وإليك بعض العنوانات التى استخدمت فى هذه الحملة ومنها :

— أصحاب العقول فى راحة (١)

— شارب البحر (يريد النحاس باشا) (٢)

— الزعامة الظافرة بالاستقلال تستجدى الإنجليز التدخل بإعادتها إلى الحكم . ويسخطها ويثير نقمتها تصريح المستر إيدن أن حكومته تحترم استقلال مصر ولا تتدخل فى شئونها (٣)

— القنبلة النحاسية تنفجر على رأس النحاس باشا (٤)

— جنون النحاس باشا (٥)

— النحاس باشا يرفس السلم الذى ارتقى فيه إلى غايته ويتنكر لسعد وذكراه بعد أن تاجر باسمه واتخذ من كفنه راية له (٦)

---

(١) البلاغ — بتاريخ ٣ /٧ /١٩٣٧

(٢) « « ١٩٣٧/١٠/٢٦

(٣) « « ٨ /١٢ /١٩٣٨

(٤) « « ١٩٣٨/٧/٢٦

(٥) « « ٣ /٨ /١٩٣٨

(٦) « « ١٩٣٨/٨/٢٥

— اصبع الإنجليز يكون حلواً إذا كان النحاس باشا وزيراً . فإذا أقصى عن الحكم فهو اصبع سياسة خادعة (١)

— النحاس باشا يحرض على الثورة . فإن كان عاقلا فحاكموه . وإن كان مجنونا فقيدوه (٢)

ألا ما أكثر ما كتب العقاد وبالغ فى التهكم بوزارة الوفد ورئيس الوفد . حتى وصف زعامته بأنها أصبحت ثقيلة الأعباء ، وإنه لم يبق على الشعب الا أن يتخلى عنها إلى الأبد . واعتقل العقاد بسبب هذه المقالات . ولكنه عاد بعد أربعة أيام من خروجه من المعتقل إلى حملته الساخرة بأقسى مما كان ، وبقى على هذه الحال حتى سقطت وزارة الوفد الرابعة فى ٣٠ديسمبر سنة ١٩٣٧ فشيعها العقاد بمقاله المشهور .

دالت دولة المهرجين (٣)

ومنها قوله : كل ما يسقط الوزارات اقترفته الوزارة النحاسية جهاراً نهاراً . وهى لا تحسب حسابا للسقوط اعتماداً منها على أنها بذلت الثمن للإنجليز .

وانظر فرحة المنافقين الأخساء يوم يقال أن الوزارة فى أزمة ، وأن الإنجليز يحمونها من عواقب هذه الأزمة . إنك لترى أذنابهم وأشياعهم فى الطرقات والأندية يتباشرون ويتعانقون ويتقبلون التهانى بما يسمعون أو يشيعون . ولا يخطر لواحد منهم أن يسأل : أزعامة وطنية بالحراب الأجنبية ؟ أيحمى الإنجليز هذه الوزارة لأنها تخدمهم ، أو لأنها تخدم المصريين ؟ كل ذلك لا يعنى الأشياع والأتباع أن يسألوه . ولكن يعنيهم أن تبق

---

(١) البلاغ — بتاريخ ٨/٣١/ ١٩٣٨

(٢) » » ١٩٣٨/١٠/١١

(٣) » » ١٩٣٧/١٢/٣١

الوزارة ، وأن تبقى غنائم الوزارة ، وأن يهتفوا بوزارة الاستقلال ، وهم يؤمنون كل الإيمان حين يهتفون لها أنهم ينتظرون الحماية من دولة أجنبية، ولا يرحبون بشيء كما يرحبون بتأييد الاحتلال ودوام الاحتلال ! !

لتبق الوزارة في الحكم وليكن بعد ذلك ما يكون . لتشتر البقاء من كل طائفة غاضبة متواعدة على حساب الإدارة والنظام .لتشتر البقاء من الطلبة على حساب التعليم ومستقبل الوطن . لتشتر البقاء من المجرمين المتشردين على حساب الحرية والدستور والأعراض والأرواح .. لتشتر البقاء من الصحفيين على حساب خزانة الدولة لتشتر البقاء من كل نصير تارة بالقروض من بنك التسليف ، وتارة بالهبات وأشباه الهبات من أملاك الحكومة ،وتارة بالوساطات والشفاعات، وتارة بتوظيف الأبناء والإخوان والأصهار ،وتارة بالعمد والمشايخ يفصلون، وبالعمد والمشايخ ينتخبون ، وتارات كثيرة بكل ثمن إلا العدل والإنصاف والإقبال على مصالح البلاد .

هكذا يفهم النحاس باشا الدستور ويفهم الاستقلال . وكلاهما ليس له من مظهر في رأيه إلا قيامه في المناصب ، وانطلاقه بالعربدة والتهريج على هواه فالاحتلال معيب حين يقصيه عن المناصب ، والاحتلال بركة وخير حين يعتمد عليه في البقاء في هذه المناصب . وكذلك الدستور لا معنى له من حرية الناس ولا من توزع السلطات ، ولا من إصلاح الشئون ، ولا من عقوبة اللصوص والمدلسين ، وإنما معناه الوحيد أن يحكم مصطفى النحاس ولا يحكم أحد غير مصطفى النحاس . وأن يحكم دون غيره لا لغرض وطني أو برنامج سياسي ، ولا لاشتغال بأمر غير المنفعة القريبة والتهويش المبتذل السقيم . ولكن للعربدة والفرعنة وتفريج الحبايب عليه وهو ينفش ريشه ، ويصعر خده ، ويتيه بمنظره الذى لولا سؤمه ونحسه لكان من مضحكات المسارح في ساعات المجون .

وهؤلاء المصريون الذين استكثروا على أحمد فؤاد وتوفيق وإسماعيل أن ينفردوا بالسلطان، وأن تجتمع فى أيديهم وحدهم أعنة الأمور يمسخون ويرتكسون حتى يصبح الأمل الأعلى عندهم فى عرف مصطفى النحاس أن يجمعوا بين يديه وتحت قدميه سلطان الزعامة، وسلطان البرلمان، وسلطان الإدارة، وسلطان الجيش يقسم له اليمين، وسلطان القصر لا يناقشه فى كثير ولا قليل. ثم لا يكفيه ذلك حتى تجتمع بين يديه شراذم من المتشردين المتعطلين يرسلهم إلى من يسلم من هذه السلطات جميعها ليضربوه ويرجموه، وهم فى حراسة الشرطة، وينجوه من الحساب والعقاب.

هذا هو الدستور وهذا هو تقسيم السلطات، وهذه هى حريات المصريين التى جاهدوا من أجلها ويجاهدون، ويبذلون من أجلها الغالى والرخيص؛ لأنهم لم يجدوا فى أجيالهم إنساناً فى رجاحة مصطفى النحاس، ورصانة مصطفى النحاس، واقتدار مصطفى النحاس يلقون بين يديه وتحت قدميه بجميع هذه الحريات وجميع هذه السلطات وهم تابعون صاغرون!!

الأرواح والأموال يبذلها المصريون من أجل مصطفى النحاس. يالها من مهزلة كان أولى الضاحكين منها أولئك المهرجون الذين أشفقوا على البلد بالأمس أن تجرى فيها بحار الدماء، وتنفجر فيها الحمم والنيران يوم يتخلى عن الحكم مصطفى النحاس. لقد نادى المهرجون: النحاس أو الثورة. فنادى الناس: لا الثورة ولا النحاس. وذهب المسكين إلى حيث لا رجعة ولا مآب.

إذ ذاك ولد الدستور من جديد. فما الدستور إن لم يكن أحداً يقول لكل إنسان: هنا مكانك قف لا تتعداه؟!

و (قف هذا مكانك) التى قيلت للنحاس وحواشيه يوم أقيل من الوزارة هى مولد الدستور وهى مولد الحرية المصرية من جديد. أما (إذهب فى

طريقك إلى غير حد وإلى غير مدى) كما قال له المأجورون والمهرجون فهى هى الوبال كل الوبال ، وهى هى القضاء على ما حضر وما مضى ومايأتى بعد اليوم من جهاد .

وهى مقالة طويلة مسرفة فى الطول شغلت حيز الصفحة الأولى بأكملها من صفحات البلاغ .

* * *

ترى ما الذى حدا بالصحافة والشعب إلى هذا الحد من الغضب والسخط ؟ إن الذى لا ريب فيه ن علة العلل فى ذلك إنما هى فساد آلة الحكم فى مصر ولهذا الفساد دواع شتى سنعرض لطائفة منها فى الفصل الآتى -

الفصل السادس

البلاغ وفساد إدارة الحكم فى مصر

منذ عام ١٩٢٣ والحياة فى مصر تستند إلى دعامة من أقوى الدعائم فى بناء الأمم الحية هى دعامة الدستور . وقد اكتسب هذا الدستور هيبة كبيرة فى النفوس . واطمأن الناس به إلى حياة كريمة أساسها العدل والمساواة فى الواجبات والحقوق .

ثم فى عام ١٩٣٠ جاءت وزارة صدقى باشا وهى الوزارة التى أطاحت بهذا الدستور فهوت هذه الدعامة القوية التى كانت تستند إليها الحياة المصرية، وهوى معها البنيت كله من جميع جوانبه . منذ ذلك الوقت والناس فى مصر يعانون محنة فى الأخلاق إلى جانب المحنة التى يعانونها فى الدستور . فقد تزعزع إيمانهم بكثير من القيم الخلقية والسياسية والاجتماعية . وأساء الناس فهم الحرية والديمقراطية . وأصبح للحياة فى مصر طابع يخالف الطابع الذى كانت عليه عند قيام الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ .

خطب محمد محمود باشا فى بعض الطلبة يوما فقال : (إن وزارة صدقى باشا تمشى فى حكمها على كومة من القاذورات)(١) . غير أن التاريخ أثبت للأسف الشديد أن وزارة صدقى باشا — وإن كانت الجانية الأولى على دستور سنة ١٩٢٣ — فإنها لم تكن وحدها مخصوصة بهذا الوصف الذى وصفها به محمد محمود . بل إن الوزارات المصرية التى أتت بعد ذلك شاركتها فى ذلك الحكم . وكان من هذه الوزارات للأسف أيضاً — وزارة الوفد .

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٣٥٠ .

الحق أنه مما يبعث الأسى فى النفس أن ترى حكام ذلك العهد عاجزين عن أن يثبتوا أنهم فوق مستوى الشبه والشك . وقد كان لذلك أسباب كثيرة سنذكر منها خمسة . كما كان لهذه الأسباب نتائج وخيمة من أهمها كذلك خمس . أما الأسباب الخمسة فهى :

الأولى — انتشار الرشوة والمحسوبية فى البلاد . سواء كان ذلك فى الوظائف الحكومية أو كان ذلك فى الرتب والنياشين والألقاب .

الثانى — فساد الأحزاب المصرية بحيث لم تصبح الحزبية اختلافا فى الرأى بمقدار ما أصبحت تحكم حزب فى حزب وتهاونا من أجل ذلك فى إقامة العدل.

الثالث — ظهور فرق القمصان الملونة ، ومنها فرقة القمصان الزرق التى تنتمى إلى حزب الوفد ، وفرقة القمصان الخضر التى تنتمى إلى حزب مصر الفتاة وقد أشاعت هذه الفرق الملونة شعوراً بالخوف فى البلاد ، وأصبحت خطراً على الحياة النيابية والأمن والقضاء .

الرابع — شيوع الملق السياسى الذى حل محل النقد السياسى ، برغم أن هذا النقد هو الدعامة الثانية بعد الدستور فى بناء الأمم المتقدمة والمتخلفة على السواء .

الخامس — تقييد حرية الصحافة . وقد صدر ذلك حتى عن الوفد وعن الحكومات التى حكمت باسم هذا الحزب .

أما النتائج التى ترتبت على هذه الأسباب المتقدمة فهى كما يلى :

الأولى — مناوأة البلاغ للوفد وتأييده كل حركة من حركات الانفصال عنه .

الثانية — وقوف البلاغ وراء وزارة محمد محمود باشا فى سنة ١٩٣٨ برغم أن هذه الصحيفة كانت أولى الصحف التى عارضت حكومة محمد محمود سنة ١٩٢٨ .

الثالثة — انحلال الأخلاق وإهدار القيم التى خلقتها الثورة الكبرى فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٣ مما أدى إلى استهتار الإنجليز بالحركة الوطنية وقادة المصريين .

الرابعة — السخرية المرة من القيادات العامة ، ومن (الزعامة المقدسة) ممثلة فى مصطفى النحاس ، كما سبق ذكر ذلك مما لا حاجة بنا إلى أن نعود إليه فى هذه المرة .

الخامسة — الاعتداء على جريدة البلاغ فى أحداث كثيرة من أهمها الحادث الذى وقع لها فى الثامن عشر من شهر مارس سنة ١٩٣٧ بوحى من الوفد .

وسنعرض لهذه الأسباب فيما يلى :

أولا — انتشار الرشوة والمحسوبية :

قبل محنة الدستور على يد صدقى كان مصطفى النحاس قد ولى الوزارة مرتين . وبعد محنة الدستور على يد صدقى ولى النحاس الوزارة مرتين أخريين : إحداهما على يد الملك فؤاد ، والثانية على يد الملك فاروق . غير أنه كان فى هاتين المرتين الأخيرتين هدفا لهجمات البلاغ . وذلك لأسباب كثيرة من أهمها الرشوة والمحسوبية . وفاضت صفحات هذه الجريدة بالمقالات العديدة التى ندد فيها الكتاب بهذين العيبين الخطيرين من عيوب الحكم . وصرخ البلاغ صرخات مدوية فى وجه الحكومات الوفدية بسبب هذه المحسوبية ، وقالت لها : إن سمعة الحكم تقتضى تقرير عرف جديد يمنع المستوزرين من أن يتصلوا بالشركات ، ولا سيما تلك التى لها صلة بأعمال الحكومة وأعمالها(١)

---

(١) البلاغ العدد رقم ٤١٣٩ بتاريخ ١٩٣٧/٢/٩ .

وأن الصحافة تنظر إلى هذا الاتصال على أنه نوع من الرشوة التى تقدمها الشركات للوزراء . وأن مستقبل مصر مرهون بسيرة هؤلاء الحكام . ومضى البلاغ كذلك فى تكذيب دعوى النحاس باشا فى خطبه دائماً من أن عهده عهد عدل ومساواة بين الوطنيين والأجانب على السواء ، وكان البلاغ فى كل هذه الصرخات يصدر عن رغبة صادقة فى الإصلاح .

ولا نستطيع هنا أكثر من مجرد الإشارة إلى بعض العنوانات لطائفة من المقالات هوجمت فيها كذلك حكومة النحاس باشا الرابعة . ومنها — فيما عدا المقالات الكثيرة التى أشرنا إليها فى الفصل الماضى :

— المحسوبية ومساوئها (١)

— آفة المحسوبية أنها تهدم نفوس الأمة وأخلاقها وتفقدها الإيمان بالحق والعدل ومعانى الحرية والكرامة (٢)

— محنة المحسوبية . حول المميزات التى يتمتع بها أقارب رئيس الوزراء وأنسباؤه (٣)

— محسوبيات الأقارب (نريد أقارب صاحب المعالى مكرم عبيد وصاحب الدولة مصطفى النحاس) (٤)

— مصطفى النحاس يكرم مصطفى النحاس (٥)

---

(١) البلاغ العدد ٤٣١٥ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٣٦
(٢) » » ٤٣١٧ » ١٨/١٠/١٩٣٦
(٣) » » ٤٤١٨ » ١٩/١٠/١٩٣٦
(٤) » » ٤٣٢١ » ١٢/١٠/١٩٣٦
(٥) » » ٤٦٥٥ » ١٢/١٠/١٩٣٧

— المحسوبية الصارخة . من تلميذ إلى يوزباشى فى سنة وتسعة أشهر (١)

— الترقيات الاستثنائية — ألا يمكن أن يوضع لها حد (٢)

— اضطراب سياسة التوظف . أكفاء يغمطون وهم يحملون أرق الإجازات العلمية . ومحاسيب محظوظون لا يحملون من الشهادات العلمية ما يستحق الذكر (٣)

— آفه المحسوبية . الوظائف أساس الحكم . ومصلحة الحكومة نفسها فى ظهار الاغلاط لا فى سترها ! (٤)

ولنقف لحظة عند المقال الأخير وهو :

آفه المحسوبية

وقد جاء فيه : نعت علينا إحدى الزميلات أننا نذكر المحسوبية والمحاسيب ونمثل لذلك ونعقب عليه .

وزعمت أن هذا صغار وإسفاف فى النقد ، وإهمال للمسائل الكبيرة والسياسة العامة والشئون الحيوية والمشروعات الخطيرة . وأننا نمعن فى هذا الوجه السقيم من النقد والمعارضة إمعانا يجعلهما مرذولين وجديرين بالإعراض والاشمئزاز والنفور .

وكلام الزميلة كله من هذا القبيل . ولكننا لا نظن بها إلا أنها تدرك أن الوظائف أساس الحكم فى البلاد ، وأن مراعاة الحق والعدل والمساواة فيها

---

(١) البلاغ العدد ٤٤٦٤ بتاريخ ١١/١٠ ١٩٣٧ — التلميذ المقصود بهذه العبارة هو وحيد شوقى ابن أخت النحاس باشا

(٢) البلاغ العدد ٤٤٠٧ بتاريخ ٨/ /١٩٣٧

(٣) « « ٤٤١٥ « ١٦ ١٩٣٧/١

(٤) « « ٤٤١٨ « ١٩٣٧/١/١٥

يجب أن تقدم على كل أمر سواها ، وأن الموظفين هم الآلة الحكومية وهم الذين يكون بهم العمل وعليهم المعول في هذه الشئون الخطيرة التي تذكرها الزميلة وتطالبنا بقصر العناية عليها . ولكن الزميلة من شيعة الوزارة . فهي ترى أن واجبها نحوها ، وأن حق الوزارة عليها أن تنصرها ، وتدافع عنها ظالمة أو مظلومة . أما نحن فمستقلون لا نعرف إلا حق الوطن ، ولا نبالي بمن غضب أو بمن رضي إذا كان ما نقوله حقا وما ندعو إليه هو الواجب . وهذا الفرق بيننا وبين الزميلة — كان الله في عونها .

ومن دواعي الأسف أن نحتاج في هذا الزمن أن نبين أن الوظائف هي أساس الحكم في البلاد وأن العناية بها ليست اشتغالا بالتوافه بل بالأصل ، وأن العمل على وقايتها من تغلغل الفساد فيها وقاية للدولة كلها في حاضرها ومستقبلها كذلك . وقد كنا نظن أن هذه من البداهة التي لا يحتاج المرء أن يكلف نفسه عناء شرحها وبيانها وإثباتها . ومع ذلك تحرينا في كلامنا عن هذه الأمور كلها الرفق الشديد والتلطف الشديد . فلم يجر قلمنا بما يثقل على النفس ويستكره في السمع أو ينبو عن الذوق . لأن غايتنا هي الإصلاح لا الإيلام ، وطريقتنا هي الإقناع لا الإيجاع ، وليس في أسلوب التناول الذي نتوخاه ما يمكن أن يشكو منه أدق الناس إحساساً وأرقهم شعوراً . إذ لا جفوة في العبارة ، ولا عنف في اللفظ ، ولا إغلاظ في القول ، ولا شيء إلا الموضوع . ووجهة نظرنا فيه مبسوطة ومؤيدة بالحجج والبراهين . فأين سوء النية إذن ، وفساد الطوية ، وحب المعارضة للمعارضة ؟

(انتهى المقال)

ومضى البلاغ في سلسلة أخرى من المقالات دارت حول موضوع الرتب والنياشين . حتى لقد أنعم على رجل من أتباع حزب الوفد (برتبة البكوية) رغم أنه قد صدرت ضده أحكام جنائية (١) كما دارت بعض المقالات حول

---

(١) البلاغ — العدد ٤٤٧١ بتاريخ ١٩٣٧/٣/١٥ .

تقـد البلاغ للنحاس باشا منذ خص نفسه بالنظارة على أوقاف ثلاثة . ولم يكفه ذلك حتى قبل النظارة على وقف رابع . ولم يكفه ذلك حتى أخذ ينظر الآن فى طلب تعيينه ناظراً على وقف خامس وهكذا (١)

ثانيا فساد الأحزاب المصرية

للأحزاب المصرية المنافسة للوفد منذ بداية الأمر أن تتهم سعد زغلول بأنه أول زمن أوقد نار الحزبية فى مصر . ولها أن تؤيد رأيها ببعض الحوادث التى حدثت فى ذلك العهد . ولكن الذى لا ريب فيه أن الحزبية فى الطور الأول من أطوار البلاغ كانت معقولة من جميع جوانبها . فإذا كان سعد قد اضطر إلى تقديم بعض الصحفيين للمحاكمة من أمثال الدكتور هيكل ، فإن هـذه الأمور هى أقصى ما وصلت اليه الحزبية فى مصر على يد سعد زغلول . ولذا قلنا أنها كانت حزبية معقولة لم تتجاوز الحدود التى عليها الحزبية فى بعض الدول الديمقراطية .

أما الحزبية فى الطور الثانى من حياة البلاغ – نعنى بعد وفاة هذا الزعيم – فقد جاوزت الحد ، وكانت المحسوبية أثراً من آثار هذه الحزبية التى أصبحت طابع العصر . على أن أسوأ ما فى هـــذه الحزبية فى حقيقة الأمر مظاهر ثلاثة وهى :

الأول – قيام المظاهرات فى أكثر الأحيان بدافع من الدوافع الشخصية أو الحزبية لا القومية .

الثانى – فساد القضاء المصرى الذى عرف فى جميع عصوره بالنزاهة والعدل .

الثالث – ظهور فرق القمصان الملونة .

---

(١) البلاغ – العدد ٤٧٦٧ بتاريخ ١٩٣٧/٣/١١

أما المظاهرات :

فقد كان قوامها العمال والطلبة . وكانت فى معظمها – كما قلنا – نتيجة لنزوة من نزوات الحزب القائم فى الحكم عندما يريد إسكات الأحزاب المعارضة، أو الصحف التى تنطق بلسان هذه الأحزاب . فبعد أن كانت هذه المظاهرات الشعبية أمراً يستحق الاحترام والهيبة ، بل أمراً يلفت نظر الحكام والإنجليز والقوى الأجنبية أصبحت هذه المظاهرات نوعا من اللهو والعبث ، وأصبح الإقطاعيون والسراة فى كل حزب من الأحزاب ينفقون من جيوبهم الخاصة على تنظيم هذه المظاهرات ، ويغرون بالمال شباب هذه الأمة البرىء . من العمال والطلبة ما دامت هذه المظاهرات تحقق لهؤلاء السراة غرضاً شخصياً لا قومياً .

وأما القضاء :

فحسبنا أن نشير منه إلى بعض القضايا الهامة التى اشتغلت بها الصحافة فى تلك الفترة وأهمها ثلاث :

(الأولى) قضية التعذيب فى عهد صدقى باشا – وهى القضية التى أصدر الحكم فيها عبد العزيز فهمى باشا ، وقدم لهذا الحكم بحيثيات وصمت العهد كله بأقبح وصمة . فقد بلغ من تعذيب رجال الإدارة للناس فى أسيوط أن كانوا يدخلون العصى فى أدبارهم ، وكانوا يعاملون الرجال معاملة النساء . وقد بلغ من شناعة التصوير فى هذا الحكم ، ومن شأننا فى التعليق عليه حداً لم يكن أحد يستطيع محاكمتنا عليه . لأنه يستند إلى وقائع أثبتها القضاء ، واستقال على ماهر وزير الحقانيـــة فى وزارة صدقى باشا بسبب ذلك الحكم .

فكانت استقالته اعترافا صريحاً بأن العهد كله يقوم على مثل هذا الأساس الذى صوره »(١).

(الثانية) قضية الكورنيش المعروفة بقضية نزاهة الحكم . وذلك أيضاً فى وزارة صدقى باشا وتفصيل ذلك أنه « لم يكن للإسكندرية إلى أن تولت وزارة صدقى باشا الحكم هذا الكورنيش البديع الممتد على الشاطىء من قصر رأس التين إلى قصر المنتزه . وقد أشار الملك فؤاد على صدقى باشا بإقامة هذا الكورنيش . فوضعت رسومه وطرحت عمليته فى المناقصة ، ورست على المقاول (داتيارو) وطلب إليه أن يتم المشروع فى عامين وبالفعل تم فى موعده . ولكن الأقاويل تناثرت هنا وهناك بأن صدقى باشا وغير صدقى باشا من الموظفين المتصلين بهذا العمل قد أفادوا أنفسهم بسببه ، وأن مخالفات جسيمة للقانون المالى قد ارتكبت فى أثناء القيام به (٢) .

وجاءت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا بعد وزارة صدقى باشا ، فألفت لجنة للتحقيق فى هذا الموضوع ، وبدأ الناس يتناقلون أخباراً وأموراً تمس نزاهة الحكم . ووقر فى أذهانهم إذ ذاك أن صدقى باشا إنما تخلى عن الحكم بسبب هذه الأقاويل . كما أن أعضاء الحزب الذى يرأسه صدقى باشا — وهو حزب الشعب — قد انفصلوا عنه تباعاً ، واختار الحزب لرياسته عبد الفتاح يحيى باشا لنفس السبب .

« فى هذه الأثناء اتصلت بنا الأنباء أن وزيراً من الوزراء يتخذ الحكم مطية لمنافع خاصة . فقد عهد وزير الأشغال بمقاولات كبرى إلى أحمد باشا عبود من غير أن تحترم أحكام القانون المالى والتقاليد المرعية فى هذه الأحوال — وبدأنا حملة صحفية فى هذا الموضوع وجعلنا ننشر كل يوم جديداً

(١) محمد حسين هيكل — مذكرات فى السياسة المصرية . ج ١ ص ٣٥٢ .

(٢) محمد حسين هيكل — مذكرات فى السياسة المصرية . ج ١ ص ٣٥٣ — ٣٥٤ .

أو ما يشبه الجديد . وجعلنا نعنف فى حملتنا عنفاً أثار الرأى العام ، وجرمعنا بعض الصحف إلى التحدث فى الموضوع من غير أن يبلغ حديثها حد الحملة أو العنف .

وغنى عن البيان أن صحيفة البلاغ كانت من تلك الصحف التى خاضت فى هذا الموضوع ، وأنها كانت تنشر كل يوم شهادات الشهود ومرافعات المحامين. ولكن حصة (السياسة) – كما يقول هيكل – كانت أكبر من حصة البلاغ فى هذه القضية(١) .

(الثالثة) القضية الخاصة بحادث (ميت عساس) وذلك فى وزارة النحاس. « وهى حادث عادى يقع مثله . ولكنه رسم للحكم صورة سيئة يخجل منها الحكم فى مصر وفى غير مصر . فقد صدمت سيارة نقل شخصاً على مقربة من محطة (ميت عساس) لحطمت سيقانه وتوفى بعد ذلك . وتجمهر الأهالى حول سيارة النقل ، وأرادوا الاعتداء على السائق ، فجاءت قوى من البوليس لتفريقهم ، فاعتدوا عليهم ، فاستعان بندر سمنود – وميت عساس تجاوره – بقوة من مديرية الغربية وجاءت القوة وفرقت الأهالى . وقبضت على عدد منهم وحبستهم . ثم تواترت الأنباء بأنهم يعذبون فى الحبس على نحو يجلب الزراية – وربما أراد هيكل أن يقول على نحو يذكر بالتعذيب على عهد حكومة صدقى . وكانت البلاغ تنشر أنباء هذا التعذيب . فيثير ما تنشره عواطف الناس ، ويصور الحكم بصورة تعسة . وقد أجرى محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين تحقيقاً فى الأمر . وأتى ببيانات تدل على أن التعذيب وقع بالفعل . وقدم استجوابا للحكومة فى مجلس النواب عن هذا الحادث . واعتقد النحاس باشا أن هذه الحركة موجهة ضد شخصه ، لأن سمنود بلده

---

(١) راجع البلاغ من العدد ٣٧٤٢ إلى العدد ٣٧٦٠ ، ثم راجع العدد ٢٦٩٠ .

ومسقط رأسه . وواجه الاستجواب البرلمانى بدفع يمنع نظره ، لأن الحادث موضع تحقيق النيابة العومية ولأن مبدأ فصل السلطات يمنع البرلمان من مناقشة موضوع طرح أمام القضاء قبل أن يفصل فيه القضاء . ووافقت الأغلبية فى البرلمان على دفع النحاس . ومع هذا وذلك فقد استمرت المعارضة قوية عنيفة خارج البرلمان . ذلك أن المسئولية العامة التى لا تتصل بوقائع وأشخاص بذواتهم لا شأن للقضاء بها ، وإنما الشأن فيها للبرلمان وحده(١) .

وندع هذه القضايا وأشباهها لننظر فى ثالثة النتائج الخطيرة للنظام الحزبى فى مصر . ونعنى بها :

ثالثا — فرق القمصان الزرق :

كما أخطأ القصر الملكى يوماً ما حين أنشأ لنفسه حزباً من الأحزاب السياسية . وليس ذلك من حق الملك فى أمة دستورية ديمقراطية — كذلك أخطأت بعض الأحزاب المصرية — ومن أهمها حزب الوفد الذى هو حزب الأغلبية — فى أن ينشىء له فرقا شبه عسكرية يهدد بها الخصوم السياسيين ، وينشر بها الرعب فى نفوس المواطنين . وكان الوفد فى ذلك يتشبه بالنظام الذى اتبعه كل من الديكتاتور الإيطالى موسيلينى والديكتاتور الألمانى هتلر .

إذ ذاك هاجمت الصحف الوطنية هذا النظام بكل قوة . وكان البلاغ من أسبق هذه الصحف فى شن هذه الهجمات القوية . وإليك بعض العنوانات التى كتبها فى هذا الموضوع . وفيها غنى عن إيراد المقالات نفسها ومنها :

— النظام الجديد لذوى القمصان الزرق يؤدى إلى الدكتاتورية ويهدم الحياة الدستورية لأنه ينشىء هيئة سياسة عسكرية تابعة لشخص رئيس الوفد

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية : ج ١ ص ٤٢٣ .

الذى يوصف بأنه زعيم الأمة (١) .

ـ القمصان الزرق عقبة فى سبيل إلغاء الامتيازات . هكذا تقول جريدة المانشستر جارديان وقولها صحيح(٢) .

ـ لابس قميص أزرق يطعن بالخنجر أحد الأهالى فى شبرا . فمن هم المسئولون الحقيقيون عن استمرار حوادث القمصان الملونة ؟ النيابة هى المسئول الأول والحكومة هى المسئول الثانى (٣) .

ـ تنظيم ذوى القمصان الملونة ووجوب الاقتصار على الرياضة والبعد عن السياسة . وإلا صارت منافية للدستور وخطراً على النظام(٤).

ـ التشريع للقمصان الملونة يجب أن يقوم على تحريم الاشتغال بالسياسة(٥)

ـ فرق القمصان الزرق يجب أن تحل فوراً بعد إذ تمادت فى الاعتداء وطمعت فى إرهاب النواب(٦) .

عناصر خطيرة ينطوى عليها وجود القمصان الزرق . حرس خاص بمزاريق . مناهضة القانون لرجال الأمن (٧) .

رابعا — الملق السياسى :

ليس أخطر على أمة من الأمم الحية فى عهد من عهودها التاريخية من الداء الذى سماه أحمد لطفى السيد (عبادة البسالة) . ومعناه النظر إلى الحاكم أو البطل نظرة كلها تقديس ، أو شىء يشبه التقديس ، مع أنه رجل من البشر يجوز عليه الخطأ ، ولا يمكنه بمفرده أن يعمل عملا كاملا من جميع جوانبه .

---

(١) البلاغ - العدد رقم ٤٣٧١ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/١ .
(٢) « - العدد رقم ٤٣٨٣ « ١٩٣٦/١٢/١٣ .
(٣) « — العدد رقم ٤٣٧١ « ١٩٣٦/١٢/١ .
(٤) « — العدد رقم ٢٣٤٨ « ١٩٣٦/١١/٨
(٥) « — العدد رقم ٤٣٤٩ « ١٩٣٦/١١/٩ .
(٦) « — العدد رقم ٤٣٩٧ « ١٩٣٦/١٢/٢
(٧) « — العدد رقم ٤٣٩٨ « ١٩٣٦/١٢/٣٠

وفى الطور الثانى من حياة البلاغ وجد من رجال الوفد بنوع خاص من أبوا إلا أن يرتفعوا بمصطفى النحاس إلى هذه الدرجة من درجات التقديس . وأعجب ما فى الموضوع أن الباعث الحقيقى على ذلك إنما هو الملق السياسى من جهة ، وسوء فهم الحرية والديمقراطية من جهة ثانية .

وسنضرب المثل هنا بفكرة (مشروع فكر فيه رجل من كبار رجال الوفد فى ذلك الوقت — وهو هنا الأستاذ محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ . وقد نشر فى بعض الصحف دعوة إلى الاكتتاب العام لتقديم هدية مالية إلى النحاس باشا قيمتها مائة ألف جنيه مكافأة له على ما قدم لوطنه من الخدمات الجليلة والتضحيات الكثيرة . ثم رفع الأستاذ محمود بسيونى هذا الاقتراح إلى مجلس النواب وأذاع فى الوقت نفسه نداء دعا فيه الأمة كلها المشاركة فى الاكتتاب . وعقد اجتماعا كبيراً فى داره للبدء فى هذا العمل .

وهنا ينبرى البلاغ لتسخيف هـــذه الفكرة ، ويقود حملة قاسية على صاحب الاقتراح نفسه ، ونجد هذه الحملة تتألف من عدد كبير من المقالات هذه عنوانات بعضها :

— مشروع فى ظرف سيء . الدعوة إلى الاكتتاب لتقديم هدية لدولة النحاس باشا يجب العدول عنها أو تخصيص ما يجمع منها لمشروع عام باسم دولته . اعتباران نوجه إليهما نظر الأستاذ محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ صاحب الدعوة(١) .

— إساءة من حيث يراد الخير .

— دعوة الأستاذ بسيونى وما تثيره من الغبار . ما لاحظناه نحن لاحظه غيرنا فى الاجتماع الذى عقد بدار الأستاذ بسيونى . الحكومة البريطانية كافأت

---

(١) البلاغ — العدد رقم ٤٣٩٩ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٣١

رجالا خدموا بلادها . ولكنهم لم يكونوا وزراء ولا رؤساء حكومات (١) .

ــ الحق أولى بالاتباع . لجنة الأستاذ بسيونى تتراجع بعد طول الاضطراب وتعلن استعدادها للنظر فى كل اقتراح يقدمه أى فرد فى الأمة . لا مفر مع ذلك من العدول أو استخدام المال فى مشروع عام صوناً لسمعة الحكم (٢) .

ــ دعوة الموظفين للاكتتاب فى المشروع تكون إحراجاً كبيراً ونشراً لفساد كبير بين الموظفين . فيجب إلغاء حشرهم فى هذا المشروع . وكفى ماجرته المحسوبية من البلاء (٣) .

ــ النحاس باشا يحقق ظننا ويؤيدنا . فيرفض أى تذكار فيه منفعة شخصية . يجب أن تراعى اللجنة استمرار الأزمة الاقتصادية فى البلاد . ما نقترحه عليها فى حالة إصرارها على المضى فى مشروعها (٤) .

هكذا أفلح البلاغ فى توجيه المشروع وجهة بعيدة عن شخص مصطفى النحاس . كما أفلح فى تجنيب البلاد شر هذه السمعة التى تسىء للحركة الوطنية. ثم اقترح البلاغ على لجنة المشروع أن تنفق المبالغ التى جمعتها فى عمل شىء لتخليد ذكرى سعد زغلول ، فإن فى ذلك وفاء بذمة هذا الزعيم الكبير ، وقياماً بواجب الأمة نحوه بعد موته . ثم ختم صاحب البلاغ كلامه قائلا : « والمهم عندى هو الحرص على عدم إرهاق الناس ، والحرص كذلك على نزاهة الحكم ، وصيانته من أن ترقى إليه الظنون والأوهام » .

كان من آثار هذا الانحلال الذى سرى فى جسم الحكومة والشعب إلى هذا الحد أن انتقلت العدوى إلى الصحافة التى هى مرآة الحكومة والشعب .

---

(١) البلاغ ــ العدد رقم ٤٣٩٨ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٣٠
(٢) « ــ العدد رقم ٤٣٩٩ « ١٩٣٦/١٢/٣١
(٣) « ــ العدد رقم ٤٤٠٠ « ١٩٣٧/١/١
(٤) « ــ العدد رقم ٤٤٠٢ « ١٩٣٧/١/٣

ومن أجل ذلك ظهرت فى سنة ١٩٣٦ أفكار كثيرة لإصلاح ما أعوج من الصحافة . منها فكرة (إنشاء وزارة للصحافـــة) وفكرة (إنشاء نقابة للصحفيين) وفكرة :

إنشاء قسم للصحافة بجامعة القاهرة :

وقد اعترف البلاغ لصحيفة السياسة بفضل السبق إلى هذه الفكرة الأخيرة . كما اعترف البلاغ لصاحب الدولة على ما هر باشا بما له من فضل فى الاستجابة إلى كبار الصحفيين الذين طالبوه بتحقيق هذا المشروع الجليل . وفى ذلك ترى البلاغ يقول .

« نعرف أن دولة على ماهر باشا يعنى الآن بإنشاء مدرسة للصحافة فى الجامعة . وذلك رفعاً للمستوى العلمى للصحافة المصرية . وهذه فى يقيننا فكرة جليلة ونافعة أقل ما يرجى من ورائها أنها ستخرج صحفيين ذوى ثقافة جامعية . وتلك من غير شك خطوة موفقة . ولكننا نود أن نلفت النظر إلى بعض إعتبارات لها قيمتها . وأول هذه الاعتبارات أن المشروع الجديد ينص على أن ينشأ فى الجامعة قسم يلتحق به من شاء من خريجى كلية الآداب للتخصص فى الصحافة . وأما غير الحاصلين على الليسانس من هـذه الكلية من الصحفيين المشتغلين الآن بالصحافة فينشأ لهم قسم خاص لسماع المحاضرات ، على أن يعقد لهم امتحان فى نهاية المدة المقررة . ومن ينجح يمنح شهادة بذلك .

ثم قال عبد القادر حمزة :

« وإذا كانت الحكومة الحاضرة تريد أن ترتفع بمستوى الصحافة ـــ وهو ما لا نشك فيه ـــ فإن عليها أولا أن تعمل على تطهيرها من هذه الحشرات

التى اندست فيها . وخصوصا فى الصحافة الأسبوعية . فإن الإصلاح يجب أن يتجه إلى الأخلاق أولا . ومتى صلحت الأخلاق أمكن أن نصل بالثقافة الصحفية إلى المستوى اللائق بها ».

والعبرة التى يمكن أن نخرج بها من كل ذلك ، أو العظة التى عبرت عنها الصحافة المصرية فى كل ذلك هى أن من أقبح الذنوب التى ترتكبها الشعوب : العبث بالدستور وبإقامة العدل ، وتقديس الزعماء أو القادة والنظر إليهم على أنهم فوق مستوى النقد ، والتجاء الهيئات والأحزاب إلى القوى الرجعية فى البلاد تستعين بها فى الكيد بعضها لبعض ، وعدم استمساك الأمة بمثلها الأعلى مهما كلفها ذلك من تضحيات وجهد !! .

إن الصحافة المصرية حينما فعلت كل ذلك لم تزد على أن حمت شرفها ، وأثبتت وجودها ، ودقت بيدها ناقوس الخطر الذى أنذر الناس بيوم تثأر فيه مصر لنفسها ، وتشعر فيه بذنوبها ، وتتخلص من تلك القوى الرجعية التى هى أصل البلاء ، وحقيقة الداء ، والثورة عليها هى الدواء !! .

الفصل السابع

البلاغ والحركة العمالية فى مصر[1]

رأينا فيما مضى كيف كان النضال السياسى شديداً بين الأحزاب المصرية من جهة ، وبينها وبين الإنجليز والقصر من جهة ثانية . وفى بلد هذه حالته لم يصبح من الغريب أن تتنافس هذه الجهات على الطلبة والشباب من جانب ، والعمال من جانب آخر ، وأن تتخذ من هذه الفئات على اختلافها وقوداً للمظاهرات العنيفة تارة ، ولإرهاب الخصوم السياسيين تارة أخرى .

من أجل ذلك كثرت الإضرابات التى قام بها الطلبة والعمال فى تلك الفترة الحرجة من حياة البلاد — وهى الفترة التى يحددها الطور الثانى من أطوار البلاغ . وكان لهذه الإضرابات صداها فى جميع الصحف بوجه عام وصحيفة البلاغ بوجه أخص .

وقد كان لصاحب البلاغ اهتمام بالحركة العمالية فى مصر منذ عهده بجريدة الأهالى . ولم يكن غريباً أن يستمر هذا الاهتمام من جانب هذا الرجل إلى عهده بصحيفة البلاغ وخاصة فى طورها الثانى . وسنعرض الآن لشىء من هذا الكفاح الذى قام به البلاغ فى هذا الطور الأخير .

— نذكر أنه عندما قامت ثورة سنة ١٩١٩ كان العمال فى صفوفها الأولى . وعندما ولد الدستور فى سنة ١٩٢٣ اشتدت هذه الحركة . وكان قائدها الحقيقى فى تلك الفترة هو (عبد الرحمن فهمى) وهو المنظم الحقيقى لتلك الثورة الشعبية الكبرى واليد اليمنى لقائدها سعد زغلول . واستطاع عبد الرحمن فهمى

---

(١) راجع الوثائق التى يحققها الدكتور محمد أنيس فى موضوع الثورة : الأهرام فى فبراير سنة ١٩٦٣

بعد ظهور الدستور أن ينشىء ما سماه (بالاتحاد العام لنقابات العمال) وكان ذلك فى مارس من ذلك العام . وكان الاتحاد يضم ١٢٠ نقابة ومائة وخمسين ألف عامل . واختير عبد الرحمن فهمى رئيساً لهذا الاتحاد وكان يطلق عليه اسم (زعيم العمال) .



عبد الرحمن فهمى

وصلته بالحركة العمالية ترجع إلى أحداث الثورة . وإليه يرجع الفضل فى جذب العمال إليها . وكانت حركة العمال فى رأى الاحتلال حركة بلشفية . ولكن الصحف الوطنية — ومنها صحيفة المنبر ، وصحيفة الأهالى — نفت عن العمال هذه التهمة .

إضراب عمال العنابر فى ١٤ مايو سنة ١٩٣١ :

أضرب عمال العنابر بالسكة الحديدية فى ذلك اليوم - وهو اليوم الأول من أيام الانتخابات الصدقية - وكان يوماً عصيباً من أيام المظاهرات التى قام بها العمال فى وزارة صدقى باشا . وفيه قام العمال بتحطيم المركبات والقاطرات الحديدية ، وأضرموا النار فى بعضها . وسرعان ما حضر رجال البوليس إلى مكان الحادث وهناك نشبت معركة هائلة بين الفريقين ، وحاول رجال الشرطة إطلاق خراطيم المياه الساخنة عليهم . وقذفهم العمال بالحجارة . فاضطر الجنود إلى إطلاق الرصاص وقتلوا بعض العمال وجرحوا كثيراً منهم . وجرح من رجال الشرطة مثل هذا العدد أو أكثر . وبلغ مجموع القتلى فى هذه المظاهرات ستة عشر شخصاً ، منهم ثلاث نسوة وطفل ، ثم أحيل كثيرون من العمال إلى النيابة ، ونظرت قضيتهم أمام محكمة الجنايات بالقاهرة .

واهتم البلاغ اهتماماً كبيراً بهذه القضية . وفى السادس عشر من يناير سنة ١٩٣٢ نشر مقالا بعنوان عريض على الصفحة الأولى هو :

قضية عمال العنابر

وأتى البلاغ فى هذا المقال بتفاصيل القضية ، وذلك بالصفحة الخامسة من نفس العدد ، مستهلا كلامه عنها بهذه العبارة :

« هذه هى القضية التى بلغ عدد المتهمين فيها مائة وعشرين متهماً كلهم صائمون ، لأن هذا الوقت صادف شهر رمضان المبارك . وقد تأجلت قضيتهم إلى يوم ٢٣ يناير القادم »(١) .

وبقى البلاغ يتابع نشر الأفكار الخاصة بهذه القضية ، ويمد القراء بخلاصة طيبة عن كل جلسة من جلساتها حتى إذا كان يوم أول فبراير سنة ١٩٣٢ — وهو اليوم الذى صدر فيه الحكم على المتهمين — نشر البلاغ إعلان الحكم والحيثيات الخاصة به .

غير أن مسألة العمال زادت فى أثناء ذلك تعقداً . وتصرفت فيها مصلحة السكة الحديدية تصرفا دل على العسف والظلم ، فقد لجأت هذه المصلحة إلى فصل العمال الذين رأت فيهم ميولا سياسية معينة ضد حكومة صدقى باشا . وتعللت المصلحة فى ذلك إلى (الوفر) أعنى توفير العمال المفصولين بإعفائهم من العمل .

أمام هذا التصرف الشاذ لم يشأ البلاغ أن يقف مكتوف اليدين . فكتب فى نفس اليوم مقالا علق فيه على فصل العمال بهذه الطريقة التى بنيت على الغدر بهم — وذلك تحت عنوان .

فصل العمال فى مصلحة السكة الحديدية(٢)

قررت المصلحة الاستغناء عن أربعمائة وسبعة وسبعين عاملا بحجة الوفر .

---

(١) البلاغ بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢

(٢) البلاغ بتاريخ ١٦ /٢/١٩٣٢ .

ونحب ألا نقول مثلا أن لهم صلة بحوادث الإضراب الأخيرة التي حدثت بسبب الانتخابات السابقة .. . ولكن مع المصلحة فى أن لديها زيادة عن العدد المطلوب للعمل — فهل هذا السبب يكفى لأن تسد أبواب العمل فى وجوههم فى هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى ضعفت فيها الأعمال الحرة ضعفاً كاد يفضى بها إلى الشلل ؟... وهل مرتبات هؤلاء العمال لا تعوض من مصاريف الكماليات ؟ هذا سؤال يرد على الخاطر — لا على خاطرنا وحدنا بل على خاطر كل إنسان ... إلى آخر ما قال .

ثم شغل البلاغ نفسه بعد ذلك بكتابة البحوث المستفيضة فى تاريخ طوائف الحرف فى مصر ، والنظام المتبع فيها . وانتفع البلاغ فى هذه البحوث بالتقرير الذى وضعه رئيس قسم المباحث الاجتماعية بمكتب العمل بوزارة الداخلية وقد استهل هذا التقرير بلمحة تاريخية فى هذا الموضوع .

صدام بين رجال البوليس والعمال أمام منزل عباس حليم :

اصطدم رجال البوليس والعمال أمام منزل الشريف عباس حليم بجى جاردن سيتى بالقاهرة وذلك فى العشرين من شهر يونية سنة ١٩٣٤ . وكان العمال يومئذ يستعدون لاجتماع كبير بمقر (الاتحاد العام لنقابات العمال) . واهتم البلاغ بهذا الحادث . ونشر هذا الخبر الهام من الأخبار الداخلية على الصفحة الأولى . وجعل له عنوانا عريضاً يلفت الأنظار قال فيه :

اصطدام البوليس والعمال أمام دار الشريف عباس حليم
إصابة بعض العمال وبعض رجال البوليس

كما نشر البلاغ كذلك صورة فى منتصف الصفحة الأولى سجل بها هذا الحادث . وفى الصفحة الثانية كتب البلاغ تفاصيل هذا الاصطدام بدون تعليق(١)

(١) البلاغ فى ١٩٣٣/٦/٢١ .

وفى اليوم التالى أصدر البلاغ عدداً من الأعداد التاريخية فى الواقع . ظهر فيها هذا العنوان .

تلغرافات خصوصية

صدى الصدام بين البوليس والعمال والصحف الإنجليزية

جاء فيه : نشرت الصحف الإنجليزية أخبار الصدام الذى وقع أمس فى القاهرة بين البوليس والعمال فى أمكنة ظاهرة ، وعناوين كثيرة منها : القبض على مائة بالقاهرة . المعارك بالحجارة الخ .

وقالت (رويتر) فى رواية لها أن المعركة دارت فى حى قصر الدوبارة وهو حى ساكن فى العادة . وكان سببها أن فريقاً من العمال ساروا إلى منزل عباس حليم رئيس اتحاد العمال حيث كانوا ينوون أن يعقدوا اجتماعاتهم . ولكنهم وجدوا البوليس أمامهم . وكان العمال فى حالة نفسية سيئة فبادروا إلى الاعتداء على البوليس وحاول ضباط البوليس أن يرهبوهم بإطلاق النار فى الهواء أولا . ولكن القتال ظل دائر الرحى حتى وصلت النجدات وفرقت المشاغبين .

ثم فى نفس هذا العدد من البلاغ يجد القارىء كذلك حديثاً للشريف عباس حليم نشرته جريدة الإيجبشيان جازيت على لسان مندوب لها بعثت به إلى هذا الرجل فقال عباس حليم هذا أنه اشتغل بتنظيم اتحادات العمال منذ أربع سنوات . ولما أنشىء مكتب العمل الحكومى اشترك ودياً فى العمل مع مستر جريفز مدير هذا المكتب .

وقال عباس حليم بعد ذلك أنه قابل مدير الأمن العام وطلب منه منع البوليس من التدخل . وقد نصحه مستر لوين بويد بإغلاق الاتحاد . فلما قيل

له أن هذا مستحيل هدد بإغلاقه بأمر الحكومة . وقال عباس حليم: إن حادث هذا الصباح هو النتيجة لذلك وأنه ليس مسئولا عما حدث بعد ذلك . وقال أيضاً : يوجد فى اتحادى الآن ثلثمائة ألف عامل من جميع أنحاء مصر . وقد عملنا عملا صالحاً كثيراً للعمال . ولا يمكن أن يحدث اضطراب إلا إذا تدخل البوليس . وختم عباس حليم حديثه بقوله : بعد حادث اليوم أنفض يدى من المسألة كلها . ولن تدهشني أخبار الإضرابات التى تحدث نتيجة لذلك .

وفى نفس هذا العدد التاريخى من أعداد البلاغ يجد القارىء مقالا بعنوان :

حركات العمال — كلمة إلى ولاة الأمور وإلى العمال

جاء فيه : نشرت أمس حوادث اصطدام العمال بالبوليس . وأضرب أمس فى قليوب عمال النسيج وهم حوالى ألفين كما أضرب فى بولاق عمال الأسمنت . ومن قبل ذلك أضرب عمال المحاجر ، وعمال المدابغ فى مصر الجديدة ، وعمال البلاط ، وشيالو روض الفرج . ومنذ بضعة أيام قبض البوليس على خمسة وأربعين عاملا بتهمة الدعاية للشيوعية . ولا يزال التحقيق معهم جارياً . ويربط ولاة الأمور بين الحوادث التى وقعت أمس وبين الشيوعية بحكم أنها قامت على العنف . ولكننا لا نستطيع أن نقطع برأى فى هذا الرأى . فإن المرجع فى ذلك إلى الحقائق لا إلى الظنون . ثم قال البلاغ: ولكننا نستطيع أن نسأل مكتب العمل الحكومى عما صنعه إلى الآن مع أن العهد بابتداء هذه الحوادث يرجع إلى ما قبل سنة ١٩٣٤ . وفى تلك السنة احتل العمال بالإسكندرية المصانع ، وأحدثوا شغباً عظيما ، واعتدوا على رجال البوليس ، وانجلى الأمر عن قضية الشيوعية الكبرى التى حكم فيها على كثيرين من زعمائها . فلا تزال مسائل العمال تنتظر التشريع الذى ينظمها ويكفل لها

الطمأنينة . ولا نقول شيئاً عما حدث من التصادم أمس ، فهو بين يدى النيابة ، ولكننا نقول للعمال احذروا بغاة الفساد ودعاة السوء . كما لا يسعنا إلا أن نذكر ولاة الأمور بأن جهل العمال ومذاجتهم يستوجبان لهم العطف والسعى للإصلاح ، والعمل على ترقية مستواهم حتى لا يقعوا فى أيدى الأشرار . وننصح للعمال كذلك بالتزام الهدوء والسكينة الخ .

ولم يدع البلاغ كل هذه الحوادث تمر بسهولة دون أن يشير على أولى الرأى فى الحكومة بما يراه من ضرورة النظر بالتشريعات الخاصة بالعمال والتعجيل بإصدار هذه التشريعات .

وفى يوم ٢٥ يونية سنة ١٩٣٤ نشر البلاغ مقالا هاماً بعنوان :

العمال فى مصر

بدأه كالمعتاد بالإشارة إلى الحوادث العمالية الأخيرة ثم قال :

إن بلداً كمصر يعد فيه العمال بمئات الألوف لا يمكن أن ينجو من المشاكل الاجتماعية وهو خال من كل نظام لإعانة العاطلين ، ولحماية العمال من استبداد أرباب الأعمال ، ومن العناية بمرضاهم وبأولادهم وبمساكنهم وأحوالهم الصحية والاجتماعية . وقد أثارت لنا الوقائع الأخيرة هذه المشكلات . فعلينا أن نضطلع بها فى شجاعة فنقابلها وجهاً لوجه دون أن تشغلنا تهم الشيوعية عن اتخاذ التدابير الإيجابية الخ .

ثم حدث بعد ذلك أن قبض على الشريف عباس حليم . ونشر البلاغ هذا النبأ فى التاسع والعشرين من شهر يونية سنة ١٩٣٤ . وقبل ذلك بثلاثة أيام نشر البلاغ صورة شمسية على الصفحة الأولى لجنازة العامل الذى قتل فى حادث الصدام الذى مر ذكره .

قرار الوفد المصري في مسألة العمال :

لم تفلح حكومة صدقي في أن تعمل شيئاً تجتذب به العمال . وانتفعت الأحزاب المصرية المعارضة لحكومة صدقي بهذه النتيجة . وأخذت تتسابق في اجتذاب هذه الطبقة الكبيرة العدد . وكان الوفد في طليعة هذه الأحزاب بطبيعة الحال . وفكر رجاله في هذا الأمر واهتدوا إلى فكرة إنشاء ماسموه إذ ذاك « بالمجلس الأعلى للعمال » . واختاروا عباس حليم ليكون رئيساً لهذا المجلس تحت رعاية الوفد وإذ ذاك نشر البلاغ مقالا بعنوان :

مسألة العمال وقرار الوفد المصرى[1]

جاء فيه : كتب إلينا مندوبنا فى وزارة الداخلية اليوم ما يلى :

اهتم ولاة الأمور بوزارة الداخلية بالقرار الذى أصدره الوفد المصرى منذ يومين بإنشاء مجلس أعلى لاتحاد العمال . وقد اتصل بى أن مستر جريفز مدير مكتب العمل رفع اليوم إلى صاحب الدولة محمد نسيم باشا وزير الداخلية مذكرة بشأن هذا القرار وموقف المجلس الذى ألفه الوفد من « المجلس الاستشارى الأعلى للعمل » الذى ألفته الحكومة برئاسة أحمد زيور باشا رئيس الديوان الملكى ، وموقف هذه المجالس المذكورة من لجنة وزارية قامت بتأليفها وزارة الداخلية برئاسة حسن رفعت بك وكيل هذه الوزارة . ومن المعلوم أن مهمة اللجنة الأخيرة وضع تشريع للعمل والعمال . وقد قابل حسن بك رفعت صاحب الدولة نسيم باشا صباح اليوم مقابلة دامت أكثر من ساعة ونصف . والمفهوم أن مسألة العمال كانت موضوع الحديث بينهما فى هذه المقابلة .

(١) البلاغ فى ١١ / ٢ / ١٩٣٥

صدى قرار الوفد فى دوائر لندن :

نشر البلاغ فى عدده الصادر فى ١٢ فبراير ١٩٣٥ شيئاً من أصداء القرار الذى اتخذه الوفد والتعليق عليه فى بعض الصحف الأجنبية فقال :

لندن فى ١٢ فبراير لمراسل البلاغ الخاص — بعث مكتب الديلى تلغراف فى القاهرة برقية إلى جريدته نشرها تحت عنوانات كثيرة تلفت النظر منها: خطوة الوفد للسيطرة على العمال فى مصر — أخطر خطوة منذ ثلاث عشرة سنة . ثم قال المكاتب فى هذه البرقية : إن ما قرره الوفد من إنشاء مجلس أعلى لتنظيم اتحاد العمال يعد فى نظر العارفين خليقاً أن يؤدى إلى نتائج على أعظم جانب من الخطورة . ويعتبر ما يريده الوفد من جلوس ممثليه فى هذا المجلس أهم تطور سياسى حدث منذ سنة ١٩٢٢ . وقد أنشأت الحكومة المصرية بناء على توصيات (هارولد باتلر) مكتباً للعمل والعمال . وقام هذا المكتب بتنظيم حالة العمال تدريجيا على « قاعدة غير سياسية » ولهذا يعد ما قرره الوفد من إنشاء مجلس أعلى للعمال بمثابة سعى منه لاغتصاب سلطة الحكومة . وبعبارة أخرى يمكن أن يقال أن الوفد يتحدى وزارة نسيم باشا . والآن بدلا من أن يكون دستور سنة ١٩٢٣ محل النزاع بين نسيم باشا والوفد كما كان منتظراً يظهر أن مسألة العمال ستحل محل الدستور وتكون هى محور النزاع . وليس من الممكن تصوره أن تفضى الوزارة عن تدخل الوفد فى برنامجها . على أن الغرض الرئيسى الذى يرمى إليه الوفد ليس مصلحة العمال المصريين الذين تبدو أحوالهم مرضية . بل هو يرغب فى توطيد مركزه السياسى بكل وسيلة (١)

---

(١) مما لاشك فيه أن نظرة هذا المراسل الصحفي صادقة فى مجموعها . ولا أدل على ذلك من أن الوفد قرر إنشاء اتحاد للعمال تحت إشراف ما سماه (المجلس الأعلى للعمال) وكان الغرض من تكوين هذا الاتحاد هو الحد من نفوذ النبيل عباس حليم . ومن ثم انقسمت الحركة العمالية إلى قسمين : قسم تابع لعباس حليم ، وقسم تابع لحزب الوفد : راجع : الدكتور زكى بدوى : مشاكل العمال فى مصر ص ٣٦ — ٣٧ . مطبوع باللغة الفرنسية سنة ١٩٤٨

ثم لم يكتف البلاغ بما نقله من أقوال الصحف الأجنبية فى خارج مصر ، حتى أتبع ذلك بأقوال الصحف الأجنبية فى داخل مصر . وفى مقدمتها صحيفة الإيجبشيان جازيت . وقد نشرت هذه الأخيرة مقالا لاذعاً هاجمت فيه عباس حليم فاضطر هذا إلى الرد عليها ونشر البلاغ هذا الرد فى الخامس عشر من فبراير سنة ١٩٣٥ .

موقف البلاغ من محاولات الوفد لاجتذاب العمال :

خطب النحاس باشا فى الإسكندرية فى اليوم الثالث من شهر أكتوبر سنة ١٩٣٧ وأشار فى خطبته إلى المجهودات التى بذلها الوفد من أجل العمال . وقرأ صاحب البـــلاغ هذه الخطبة — وكان إذ ذاك فى خصومة عنيفة مع الوفد وزعيمه — ورأى فى هذا الخطاب الذى قرأه مخالفة صريحة للواقع . ويومئذ كتب مقالات كثيرة . وجاء أحدها بعنوان :

طبل أجوف

حقيقة جهود الوزارة لخدمة العمال

مشروعات قوانين وضعت من قبل تستغلها الوزارة لمصلحتها

جاء فيه : ألقى صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا خطبة طويلة فى حفلة العمال أمس امتن فيها على هذه الطوائف وأظهر وزارته بمظهر العاملة الساهرة على خير العمال ونفعهم . وعدد الجهود والقوانين التى بذلتها هذه الوزارة وتبذلها لإنصافهم ، والعناية بشئونهم وتنظيم طوائفهم ، وتيسير سبل العمل والمستقبل لهم . وقد بالغ النحاس باشا فى الحرص على ضمان مصالح العمال . وكاد يقول إن العمال نالوا كل شىء ولم يعد لهم سبيل للشكوى

والتذمر . ولننظر في هذه القوانين ومن يرجع إليه الفضل في التفكير فيها ، وتحضيرها وإصدارها . ولتكن طريقتنا في الكلام عن هذه القوانين والمشروعات كطريقة النحاس باشا .

ثم عدد البلاغ القوانين والمشروعات العمالية . وذكر تاريخ البدء في بحثها والجهات التي قامت بدراستها ، والجهات التي أصدرتها . وأوضح البلاغ ألا فضل للوفد في إصدار هـــذه القوانين أو التشريعات العمالية على اختلافها .

البلاغ والتشريعات العمالية :

طالب البلاغ منذ العدد الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٥ مطالبة مستمرة بمشروعات القوانين الخاصة بتنظيم شئون العمال . ومن هذه التشريعات على سبيل المثال قانون خاص بتعويض العمال فيما لو أصيبوا في أثناء العمل . وقانون خاص بتحديد ساعات العمل . وقانون خاص بإغلاق المحلات العامة يوماً في كل أسبوع لكي يتمتع العمال بالراحة الأسبوعية وهكذا .

في ذلك الوقت كان المجلس الأعلى للعمل برياسة أحمد زيور باشا رئيس الديوان الملكي واللجنة المؤلفة برياسة حسن فهمي رفعت بك وكيل وزارة الداخلية تشتغلان بدراسة هذه الموضوعات . فشحذ البلاغ من همم هذه اللجان والمجالس ، ورسم صورة صحيحة عن حالة العمال المعاشية والصحية والاجتماعية لتسترشد بها هذه اللجان في بحوثها وخططها . وبذلك أدى البلاغ واجبه كاملا من هذه الناحية . ونقف عند واحد من هذه القوانين السابقة :

البلاغ وقانون التعويض للعمال عن إصابتهم أثناء العمل :

حدث أن قرر مجلس النواب بجلسته في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ الموافقة على قانون إصابة العمال في أثناء قيامهم بالعمل . فانتهز البلاغ هـذه الفرصة

الثمينة . وشق عليه أن يجد هذا التشريع العمالى الكبير يرعى مصالح عمال الصناعة ويهمل مصالح عمال الزراعة . فنشر مقالا هاماً بعنوان :

هذا دستور للعمال فمتى يكون دستور للفلاحين[1]

جاء فيه : منح مجلس النواب دستوراً جديداً . إذ أقر المشروع الجديد لتعويض العامل عن إصابته . وقد أرسل المشروع إلى مجلس الشيوخ . وظننا أنه لن يلقى أية معارضة . وعما قريب سيجد عمال المصانع دستوراً يكفل لهم حقوقا جاهدوا أكثر من ثلاثين سنة بل أربعين سنة للحصول عليها. وسيكون القانون قد رفع من مستواهم إلى مستوى العمال فى الأمم المتمدينة. وبذلك وفت الوزارة الدستورية[2] بالوعود التى قطعتها فى المؤتمر الوفدى . ووجب على العمال أن يشكروا أعضاء مجلس النواب . ونحن من جانبنا لا ننكر إعجابنا بهم . كما يجب على العمال أن يذكروا أن هذا الذى نالوه قد جاهد العمال فى انجلترا زمناً طويلا حتى نالوه .

ولكن لنا كلمة بعد ذلك وهى أن نعترف بشىء للفلاح الأجير ونمنحه بعض الحقوق الممنوحة لعمال المدن .فإن غير ذلك سيدفعهم للهجرة إلى المدن للعمل فى الصناعة ويترتب على ذلك انحطاط الاقتصاد الريفى . ولذلك نرى منح الفلاحين معاش شيخوخة قدره خمسون قرشاً فى الشهر متى بلغ الواحد منهم ستين سنة أو خمساً وستين . وهذا لن يكلف الدولة أكثر من ربع مليون جنيه فى الشهر .

---

(١) البلاغ فى ١٩٣٦/٨/٢٧ .

(٢) المقصود بالوزارة الدستورية هنا وزارة النحاس الثالثة (من ١٩٣٦/٥/٩ — إلى ١٩٣٧/٧/٣١) .

الفصل الثامن

البلاغ وقضية فلسطين

لعل آخر ما اشتغل به عبد القادر من القضايا السياسية قبل وفاته « قضية فلسطين » .

ونحن نعرف أن هذه القضية بدأت بوعد بلفور في سنة ١٩١٧ وهو وعد بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين . ومنذ ذلك الوقت بدأت الهجرات الصهيونية تتوالى على هذه الأرض العربية حتى أصبح اليهود يشكلون خطراً كبيراً على العرب المقيمين فى تلك البلاد (١) .

فى أثناء ذلك كله كانت مصر مشغولة بأمورها الداخلية والخارجية على النحو الذى شرحه هذا الكتاب شرحاً وافياً من جميع جوانبه . وبقيت مصر ساكتة عن هذه القضية العربية إلى عام ١٩٣٦ وحين استفحل الخطر الصهيونى بالمعنى الصحيح . وأفاق العرب لأنفسهم فى كل مكان فإذا خطر داهم ؛ هو خطر الصهيونية — لا بد من مواجهته ؛ وإلا أودى بمكاسبهم السياسية ، ومكن الاستعمار الأوروبى من رقابهم إلى الأبد .

وأخذت هذه اليقظة أولا شكل الدعوة إلى مؤتمرات يعقدها العرب بين حين وآخر . ومنها المؤتمر الذى عقد فى أواخر عام ١٩٣٨ وانتهى — كما يقول البلاغ — إلى قرارات تمتاز بالحكمة والاعتدال مما أدى إلى شيء من الاستبشار فى القضية العربية (٢) .

---

(١) يجدر بالذكر أن نشير إلى أنه قد صدر بمصر ، منذ وقوعها تحت الاحتلال الإنجليزى ، عدد من الصحف اليهودية التى كانت تدعو إلى قيام الوطن القومى اليهودى فى فلسطين وكان على رأس هذه الصحف جريدة الحقيقة التى أصدرها الحاخام مزراحى بالإسكندرية عام ١٨٨٧ .

(٢) البلاغ فى ١٩٣٨/١٠/١٢ .

وأعقب ذلك بيان من الحكومة البريطانية بشأن فلسطين أوضح عن سياستها فى هذه القضية(١) :

* * *

الحق لقد كان من الأمور التى عطفت صاحب البلاغ على وزارة محمد محمود فى عامى ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ عناية هذه الوزارة بقضية فلسطين ، وإدراك هذه الوزارة للحقيقة التى تقول : إنه ليس من الخير لمصر مطلقاً أن تظل معزولة عن البلاد العربية بحجة أنها مشغولة بأمورها الداخلية والخارجية . فلقد كانت الوزارات المصرية كلها قبل ذلك تؤمن بنظرية (العزلة المؤقتة) ريثما تفرغ البلاد المصرية من قضيتها وتطمئن إلى دستورها الذى كافحت من أجله كل هذه السنين . ويظهر أن ذلك لم يكن من رأى صاحب البلاغ . ومن أجله وجه الثناء إلى حكومة محمد محمود ، ولم ينس أن يوجه النقد فى الوقت نفسه إلى وزارة النحاس .

عاب البلاغ – أولا – على النحاس باشا سكوته عن قضية فلسطين ، وأشار إلى وقائع معينة توضح غيرته المفتعلة على هذا القطر الشقيق(٢) وأشاد البلاغ فى الوقت نفسه بنجاح وزارة محمد محمود فى سياستها الخارجية ، وضرب لذلك مثلا لسياستها إزاء قضية فلسطين فقال (٣) : «حسبنا مثل واحد نسوقه للقراء لبيان المركز الذى تتبوأه مصر الآن بفضل شخصية محمد محمود . وهذا المثل هو قضية فلسطين ، وموقف مصر منها . وقد كانت وزارة النحاس قبل ذلك قائمة ولكن همها كان الكلام لا العمل ، والفوز بتصفيق الجماهير المخدوعة ، لا خدمة مصر ، ولا العمل لصالحها أو صالح سواها . وصحيح أنه فى عهد

---

(١) البلاغ فى ١٩٣٨/١٠/١١

(٢) البلاغ فى ١٩٣٨/٧/٣٠ .

(٣) البلاغ العدد رقم ٥٠٩٥ بتاريخ ١٩٣٩/١/٥ .

وزارة النحاس باشا أوضح صاحب المعالى واصف غالى باشا موقف مصر من قضية فلسطين فى اجتماع عصبة الأمم توضيحاً تاماً . ولسنا نحب أن نقول إن فضلا عظيما فى هذا الموقف يرجع إلى واصف غالى باشا شخصياً . ولا أن نقول أنه لا يسع أية حكومة مصرية أن تتخذ غير هذا الموقف ، ولكنا نقول : أنظر ماذا كان فضل النحاس باشا فى هذه القضية خاصة لتعرف أن الكلام شىء والعمل شىء آخر .

ففى وزارة النحاس باشا سمح لمئات من العمال المصريين أن يسافروا إلى فلسطين ليحلوا هناك محل العرب الذين أضربوا مشايعة منهم لروح الثورة ولم يقف سفر هؤلاء العمال إلا بمسعى خاص وبعد اعتراض وتنبيه .

وفى وزارة النحاس اقترحت الدولة السعودية عليه توحيد المساعى فى سبيل قضية العرب فى فلسطين . وعرضت عليه — إذا وافق — أن تبعث إلى مصر بمندوب خاص للاتصال به ، والمشاورة معه فيما ينبغى عمله لخدمة هذه القضية فما كان من النحاس باشا إلا أن رفض . لأنه — فيما زعم — يريد أن يعمل وحده مستقلا عن الحكومات العربيـــة الأخرى . وهـذه حقيقة لا ننشرها اليوم للمرة الأولى ، فقد كشفنا عنها فى شهر أغسطس الماضى على صفحات البلاغ . فلم يجرؤ أحد من النحاسيين أن يكابر فيها . وقد اضطرت الدولة السعودية أن تعمل مع العراق ، وقدمت الحكومتان مذكرة مشتركة إلى بريطانيا

والآن تغير الحال . فمصر لا تعمل وحدها ، ولا تعمل بالاشتراك فقط مع الدول العربية الأخرى بل مصر الآن هى مركز الدائرة ومحور السعى . وذلك بفضل ما توخاه صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا من اليقظة والحكمة ، وما لرفعته من الشخصية الكريمة . وإن رفعته لا يتكلم ولا يحب أن يتخذ مما

قام به ويقوم به سبيلا للمباهاة والمفاخرة . فإن من الحقائق المعروفة أنه كان له فضل مشكور فى الإفراج عن الزعماء الفلسطينيين ، وفى قبول الحكومة البريطانية أن يمثل العرب فى مؤتمر لندن زعماؤهم المختارون . وفى طليعتهم سماحة المفتى .

وليس هذا كل ما خدم به رفعته قضية فلسطين وخدم به السلام والحق والعدل . فإن مباحثات رفعته مع الحكومة البريطانية لا تزال مستمرة لإنصاف العرب . ولا سبيل إلى الكشف عن جهوده المتواصلة ، وما أثمرت ، وما يرجى أن تثمر قبـــل أن تنتهى المباحثات ، وتسمح الآداب السياسية بإظهار ذلك .

ولكن المحقق والذى لا سبيل إلى الشك فيه أن مصر أصبحت مركز الدائرة — كما قلنا — وكل بحث يجرى فى قضية فلسطين ، وكل حل يمكن أن ينتهى الأمر عليه فيها .

هذا هو المركز الذى تتبوأه مصر الآن فى أعين الدول العربية جميعاً وهو أيضاً المركز الذى تشغله فى نظر الحكومة البريطانية . يشهد بذلك دوام اتصال العرب برفعة رئيس الوزراء للمشاورة والتفاهم . ويشهد به ما نشرناه من قبل من أن مستر تشمبرلين نفسه كتب إلى رفعته ملحاً عليه أن يكون على رأس الوفد المصرى فى المؤتمر . وأن رفعته اشترط لذلك الإفراج عن زعماء فلسطين ، وإطلاق الحرية للعرب فى اختيار ممثليهم ، ومعرفة المدى الذى تذهب إليه بريطانيا فى إرضاء العرب وإجابة مطالبهم . وقد تحقق أكثر ما اشترط رفعته ، ولا يزال البحث دائراً فيما بقى منه .

* * *

مؤتمر لندن لحل قصة فلسطين

فى فبراير سنة ١٩٣٩ دعيت وفود العرب للاشتراك فى مؤتمر لندن لحل قضية فلسطين . وسبق ذلك نوع من التفاهم على تمثيل الأحزاب القائمة فى فلسطين ، وعلى اختيار الزعماء الممتازين كما اشترط محمد محمود . وسافرت الوفود العربية وفى جملتها وفد مصر إلى لندن . كما سافر إلى المؤتمر كل من نورى السعيد رئيس حكومة العراق وسماحة المفتى نائباً عن فلسطين .

غير أن المؤتمر لم ينجح فى أداء مهمته ، ولا فى تحقيق الغرض الذى عقد من أجله . وقام البلاغ — كعادته — يشرح الأسباب التى من أجلها وصل المؤتمر إلى هذه النتيجة . فنشر مقالا بعنوان :

مؤتمر فلسطين يخفق

ولكن العرب يخرجون منه بنتائج حميدة (١)

جاء فيه :

تعذر الاتفاق بين الحكومة البريطانية والوفود العربية والوفد اليهودى وخرج العرب من المؤتمر بنتائج ثلاث : الأولى — أن البلاد العربية استطاعت أن تكون جبهة متينة واحدة .

الثانية — أن بريطانيا عرفت الآن أن هذا الاتحاد العربى الوثيق قوة ينبغى أن يقام لها وزن وأن تعاون هذه القوة مع بريطانيا فى مصلحة الفريقين .

الثالثة — تسليم بريطانيا بحق فلسطين فى الاستقلال ، وبعدل قضيتها على العموم وجملتها وتفاصيلها . وإذا كان هذا التسليم لم يتخذ صورة عملية ، ولم يستطع المؤتمر أن يخرجه إلى حين الواقع فإن السبب فى هذا أن بريطانيا ترى اعتبارات أخرى فى الوقت الحاضر . أهمها حاجتها إلى تأييد الولايات المتحدة فيما

---

(١) البلاغ — العدد رقم ٥١٦٥ بتاريخ ١٩٣٩/٣/١٨

يتعلق بالحالة فى أوروبا ، وخوفها لهذا السبب من إسخاط يهود أوروبا . وهم هناك قوة لا يستهان بها .

من أجل ذلك تجنبت فى تصريحاتها أن تحـــدد فترة الانتقال التى ترى وجوبها . وجعلت الوصول إلى الاستقلال رهنا بما يكون من التعاون بين العرب واليهود . أى أنهـا جعلت اليهود قادرين على منع قيام هـذه الدولة وحرمانها من حقها فى الاستقلال .

وصرح الأستاذ عزام بك قبل سفره بما يؤيد ما سبق لنا أن قدرناه وتوقعناه . فقال : أن بذور الوحدة العربية قد بذرت فى هذا المؤتمر . وأن التعاون فى النهاية بين العرب والإنجليز أمر محقق .

مؤتمر القاهرة من أجل قضية فلسطين

عاد العرب من مؤتمر لندن بالفشل . ولكنه فشل عرفوا به أنفسهم ، وكشفوا به قدرتهم على الوصول إلى الغاية . وذلك بشرط واحد فقط ، هو أن يتحدوا ويصبحوا صفاً واحداً أمام المستعمر الدخيل . وبغير ذلك لن يتحقق لهم هدف من الأهداف القومية العربية مهما بلغوا من قوة .

وعقد العرب لأنفسهم بعد ذلك مؤتمراً بالقاهرة لم يكن الفريد من نوعه فى الواقع . فقد سبقه مؤتمرات كثيرة . وبنوع خاص قبيل المؤتمر الذى دعتهم إليه انجلترا وهو مؤتمر لندن .

واستأنف العرب بحث هذه القضية . وعلق البلاغ — كعادته — على هذه المباحثات فقال بعنوان :

قضية فلسطين

يُستأنف بحثها فى القاهرة (١)

جاء فيه :

ليس فى قضية فلسطين أى تعقيد . فإن العرب أصحاب البلاد بلا نزاع . وقد وعدتهم بريطانيا أن تعاونهم على تحقيق استقلالهم فى جملة ما وعدت العرب جميعاً من كل ذلك .

وليس الانتداب عقبة فى سبيل الوفاء بهذا العهد . فقد كان لبريطانيا انتداب على العراق . فتخلت عنه وآثرت عليه معاهدة تحالف تترك العراق حراً مستقلا ، وتصون لبريطانيا مصالحها الحيوية . وبريطانيا تدرك أن هذا السبيل أرشد وأحكم . وقد سلمت فى مؤتمر لندن بحق فلسطين العربية فى الاستقلال ، وأظهرت استعدادها للنزول عن الانتداب .

أما وعد بلفور فقد كان مما قضت به سياسة الحرب . على أنها أنجزته ولم تخلفه . وهو وعد بإنشاء وطن قومى فى فلسطين ، لا بتهويد فلسطين كلها .

وقد صار فى فلسطين الآن من اليهود حوالى خمسين ألف وأربعمائة ألف . بعد إن كانوا قبل سنة ١٩٢٠ بضع عشرات من الآلاف . وقد قبل العرب أن يتركوا من دخل يبقى . وأن كان حوالى سبعين ألفاً قد دخلوا خلسة وبطريقة غير قانونية . ولو أصر العرب على إخراج هؤلاء لما عَدَوْا حقهم فيه كما اعترف بذلك الإنجليز أنفسهم . ولكن العرب آثروا الحسنى ، وأبوا أن يزيدوا فى متاعب إنجلترا .

---

(١) البلاغ — العدد رقم ٥١٧٨ بتاريخ ١٩٣٩/٣/٣١

وما دام أن الاستقلال معترف للعرب بحقهم فيه ، وأن الانتداب مسلم بأنه إلى زوال ، وأن الوطن القومى أصبح مفروغاً منه ، ولا سبيل إليه إلا إذا محيت الأمة العربية من فلسطين ، وجهلت البلاد العربية المجاورة مصلحتها الحيوية التى يضرها ولا يوافقها قيام دولة صهيونية على الحدود — نقول مادام الأمر كذلك — فإن الباقى مثل المدة التى تحدد لفترة الانتقال ، ووقف الهجرة ، وبيع الأراضى يجب أن يكون الاتفاق عليه قريب المنال . وإذا كان هذا الاتفاق قد تعذر فى لندن لأن طبيعة المؤتمر المزدوج هناك لم تكن تسمح بغير النتيجة السلبية التى انتهى إليها ، فإن مباحثات القاهرة بواسطة رفعة رئيس الوزارة الذى يثق به العرب أتم ثقة خليقة أن تسفر عن التوفيق الذى عز فى لندن .

والواقع أن هذا هو أوان حل القضية . فليس مما يقبل ، ولا مما يوافق مصلحة بريطانيا ومصلحة مصر أيضاً أن تظل معلقة ، وأن تبقى فلسطين فى حالة ثورة فى هذه الأحوال الدولية الحافلة بالأخطار . ورئيس الوزارة المصرية لايخدم عرب فلسطين وحدهم بسعيه المتواصل لإنصافهم ، بل يخدم بلاده أيضاً ، ويخدم بريطانيا معها خدمة ليس أولى منها بالشكر والتقدير . والعرب يخلصون الود لبريطانيا ، ويدركون قيمة صداقتها ، ويعرفون مبلغ اشتراك مصالحهم ومصالحها . ولكنهم يعرفون حقهم ، ولا يستطيعون أن يفرطوا فيه من غير أن يفرطوا فى وجودهم وكرامتهم . ولا يخفى عليهم أن لصداقتهم لبريطانيا قيمتها كذلك . وما كان إنكار الحقوق قط مما يعين على الاطمئنان إلى الصداقة والثقة بالوفاء .

وقد نهجت بريطانيا أرشد نهج وأحكمه حين آثرت محالفة العراق ومصر . ويقيننا أنها تكسب كل شىء ، ولا تخسر أدنى شىء بمثل هذا النهج فى

فلسطين . وقد اعترفت من حيث المبدأ بأن العرب على حق فى مطالبهم .

* * *

بعد إعلان الحرب العالمية الثانية

ثم أعلنت الحرب العالمية الثانية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وتأثرت صحيفة البلاغ — كغيرها من الصحف بهذه الحرب . وذلك على النحو الذى تأثرت به صحيفة الأهالى بالحرب العالمية الأولى من قبل .

فمن ذلك أن عدد صفحات البلاغ أصبح لا يزيد عن ثمانى صفحات بعد إذ كان هذا العدد ست عشرة صفحة .

ومن ذلك أن فن الكاريكاتير اختفى من البلاغ اختفاء تاماً ولم يعد يظهر فى هذه الصحيفة .

ثم من ذلك اختفاء الصفحة الأخيرة — ونعنى بها الصفحة السادسة عشرة — وهى الصفحة التى كانت لا تشتمل على شىء غير الصور . ويمكن تحديد هذا الاختفاء تماماً باليوم الثانى من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وهو نفس اليوم الذى أعلنت فيه الأحكام العرفية فى مصر بسبب الحرب .

ثم من ذلك إحلال الأخبار الخاصة بالحرب محل المقال الرئيسى فى الصفحة الأولى من صفحات البلاغ ؛ بحيث اختفى — أو كاد يختفى — هذا المقال هو الآخر . فلم يكن يظهر إلا فى أحوال قليلة ونادرة .

الفصل التاسع

صحيفة البلاغ من أولى زعيمات الصحافة الحديثة

صدر البلاغ فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٣ . وكانت صحيفة السياسة لمحررها الدكتور محمد حسين هيكل قد سبقته إلى الظهور فى ٢١ من أكتوبر من نفس السنة أى أن الفرق بينهما من حيث المولد لا يتجاوز ثلاثة أشهر . ومعنى ذلك أنهما متقاربان فى النشأة . وليس من السهل أن نقول عن واحدة منهما أنها سبقت الأخرى من حيث التجديد الذى طرأ على الصحافة المصرية بسبب الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ .

غير أن البلاغ — بنوع خاص — كان يتمتع بقدر كبير من الشعبية لم تتمتع بمثله صحيفة السياسة . فكان من الطبيعى والحالة هذه أن يكون الجهد الفنى الذى تبذله جريدة السياسة أكبر من الجهد الفنى الذى تبذله صحيفة البلاغ ، وذلك حتى تعوض الأولى شيئاً من الشعبية التى تتمتع بها الثانية . ولكن ليس معنى ذلك مطلقاً أن البلاغ كان متخلفاً من حيث الفن الصحفى عن زميلته بل كانت الجريدتان متقاربتين كل التقارب من هذه الناحية .

ولنستمع أولا إلى الدكتور هيكل يحدثنا عن نوع التجديد الذى مارسه فى صحيفته فيقول (١) : « لقد جددنا فى الأسلوب ، وجددنا فى المواضيع . فخرجنا من تلك الدائرة الضيقة التى كانت الصحافة فيها قاصرة على ذكر الحوادث السياسية فى الداخل والخارج . وأفردنا صحائف للأدب والفن والزراعة والسيدات . وكان خروجنا إلى هذه الآفاق التى كانت مغلقة خطوة

---

(١) جريدة السياسة فى ١٩٢٣/١/٢

سعيدة . فإن غيرنا من الجرائد جاهد ليحذو حذونا . والتنافس فى ذاته دافع إلى التقدم » .

ويقول هيكل فى موضع آخر : (١)

« ومع كل هذه المجهودات العظيمة من كل جانب فإن صحيفة السياسة لم تقم بسداد النفقات التى تنفق من أجلها . لذلك لا يزال الذين أنشأوها يقدمون لها ما تحتاج إليه ، لأنهم لم يفكروا يوم أنشأوها فى أن تكون جريدة تجارية . وإنما أنشأوها لتعبر عن آرائهم ، ولتكون مثلا لما يمكن أن يصل إليه الكمال الصحفى فى الشرق » .

لعل أيسر ما يؤخذ من هذه العبارات أن البلاغ حين صدر فى سنة ١٩٢٣ كان أمامه نموذج من الصحافة الحديثة يتمثل فى الجريدة التى سبقته إلى الصدور وهى صحيفة السياسة . وكان عليه — أى على البلاغ — أن يظهر للقراء بصورة لا تقل عن الصورة التى ظهرت بها السياسة بحال من الأحوال .

والحق أن صحيفة عبد القادر لم تأل جهداً منذ نشأتها للوصول إلى هذه الغاية :

فهناك تجديد فى الموضوعات والأساليب . وهناك تجديد فى الإخراج والتنسيق أو التبويب . وهناك تجديد فى الصور والرسوم الكاريكاتيرية . وهناك تجديد فى المعالم الطباعية التيبوغرافية أو فى الهيئات المطبوعة (٢) .

---

(١) جريدة السياسة فى ٣١/١٠/١٩٢٤

(٢) التيبوغرافيا أو فن الهيئات المطبوعة لفظ مشتق من (تيبو) بمعنى حرف الطباعة و (غرافيا) بمعنى الهيئة أو الصورة . فالمقصود بهذا اللفظ إذن هو الشكل المادى للصفحة من حيث مساحتها وعدد أعمدتها ونوع الوحدات الطباعية المستخدمة فيها ، وترتيب هذه الوحدات ، وحفظ التناسق فيما بينها من جهة ، وبينها وبين الفراغ الأبيض للصفحة من جهة ثانية .

أما توزيع الوحدات التيبوغرافية فوق حيز الصفحة واختيار هذه الوحدات وإبرازها =

فى دولة المجـــاذيب !!



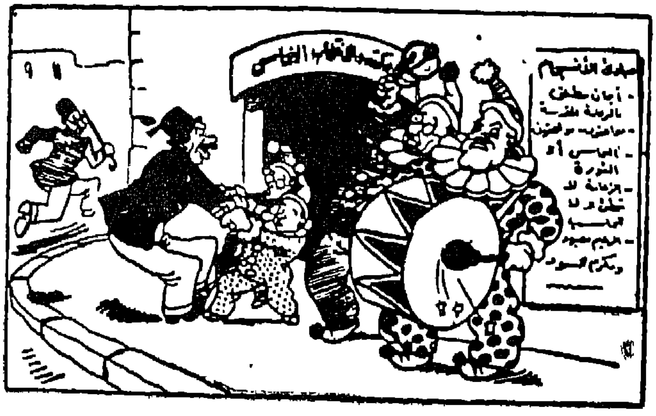
ارداهت مرحة جنون لمه سبق في هذه الايام هم ماجنون وزارة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا قبل ان وجد في قلاب يهد الى هذه نأيها وذلك لانهم يرون انه لرئاسة الوزارة يجب ان يكون رقصا على رجسهم المقدس !!

مجنون — يا أخي انت تاعب نفسك ليه ؟ ما يجي هنا وتؤلف الوزارة التي تحت وتقعد مؤ د ادا حيث

مجنون ثان — وا بحمى ، ويلبون مسعد أهيك انت وفي وقت حلا ره عند شي ماج اذا انشطب عند

هارون الرشيد لانه حبيبنا وصاحبنا !! يبي اللهم انت تظل !! وتنطيم في شعك !!

١٧/٨/١٩٦٩



مطلوب مرشـــــــــحون

مكرم عبيد — هنا الترشيح الاصل .. غش باجلهم .. إستنثاآت .. محسوبيات .. ملاوات و ترقيات .. زى ما انتم عاوزين

النحاس باشا — شد حيلك يامصرى انت والهلال — مطلوب .. أحسن يهرب زى أخوه

وما علينا الآن إلا أن نقف عند تجديد البلاغ فى كل مجال من هذه المجالات.

فى مجال التحرير

المقصود بالتحرير هنا هو الموضوع والأسلوب . وسنفرد للأسلوب الذى يمتاز به صاحب البلاغ باباً خاصاً يأتى فى نهاية هذا الكتاب . أما الموضوع فقد سبق لنا أن رأينا أن البلاغ منذ صـــــدوره طلع على الناس بصفحات جديدة منها : الصفحة الأدبية ــ الصفحة الفنية ــ الصفحة العلمية ــ الصفحة الاقتصادية ــ صفحة السيدات . . الخ . ولم يقتصر البلاغ على ذلك حتى حرص بدون انقطاع على أن يمتع قراءه بقصة من القصص المترجمة أو المؤلفة . وقد أربت هذه القصص على ثلاثين قصة من القصص الطويلة ، كانت كل واحدة منها تستغرق شهوراً متوالية من حياة البلاغ قبل أن تبدأ القصة التى تليها . وفضلا عن هذا وذاك وجدنا البلاغ يضيف إلى المواد السابقة كلها مادة بعنوان (فى عالم السينما) وأخرى بعنوان (الألعاب الرياضية) وثالثة بعنوان (العالم فى صفحة) . كما استطاع البلاغ أن يقدم للقراء من حين لآخر كثيراً من الشخصيات البارزة فى عالم الأدب والعلم والفن جميعا

بهذه الطرق وأمثالها استطاع البلاغ أن يشارك فى النهضة الأدبية والنهضة الفكرية التى بلغت أوجها فى مصر فى الفترة ما بين دستور سنة ١٩٢٣ وقيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ . وهى الفترة الذهبية للأدب والفكر فى مصر فى النصف الأول من هذا القرن .

= وفقا لخطة معينة فهو ما يسمى بالإخراج .

راجع أحمد الصاوى : الصفحة الأولى فى الصحف الأمريكية ص ٢ . مخطوطة بمكتبة جامعة القاهرة . وهى عبارة عن الرسالة التى قدمها صاحبها للحصول على درجة الدكتوراه من قسم الصحافة بهذه الجامعة .

فإذا كانت مصر قد نعمت فى أثناء تلك الفترة التى أشرنا إليها بأعظم من عرفتهم من الشخصيات الكبيرة فى تاريخ الأدب الحديث أو النهضة الفكرية الحديثة فإن الفضل فى ذلك راجع أولا إلى هاتين الصحيفتين المتنافستين ؛ وهما السياسة من جانب والبلاغ من جانب آخر . والأمثلة على هذا التنافس بينهما كثيرة لا حصر لها . وحسبنا أن ننوه منها بما يلى :

كما كان للسياسة اليومية مجلة دورية باسم (السياسة الأسبوعية) كذلك ظهر للبلاغ مجلة دورية باسم (البلاغ الأسبوعى) . وكانت المجلتان معرضاً كبيراً للأدب والفن . وقد صدر العدد الأول من البلاغ الأسبوعى يوم الجمعة السادس والعشرين من شهر نوفمبر سـنة ١٩٢٦ محرراً بأقلام نخبة من كبار الكتاب والمفكرين ، مشتملا على كثير من الصور والرسوم ، ومطبوعاً طبعاً أنيقاً على ورق جيد .

وكما كانت السياسة قادرة على تنويع الصفحات التى تقدمها للقراء — وقد صرح بذلك الدكتور هيكل — كذلك أظهر البلاغ أنه ليس أقل مقدرة من السياسة فى هذا التنويع . وفضلا عن الصفحات الجديدة التى سبقت الإشارة إليها — كالصفحة الأدبية والصفحة الفنية وصفحة السيدات وغيرها — فقد استن البلاغ سنة أخرى شبيهة بما يحدث فى الصحف اليومية فى أيامنا هذه . وبمقتضى هذه السنة كان على البلاغ أن يخص كل يوم من أيام الأسبوع على وجه التقريب بمادة من المواد الصحفية ينتدب لها رجلا من كبار الكتاب فى مصر ، تاركا له أن يملأ فراغ هذه الصفحة بما يحلو له . والمعروف أن البلاغ مارس هذه الطريقة بنجاح منذ عام ١٩٣٦ . ففى يوم الجمعة من كل أسبوع يرى القارىء مادة بعنوان (حديث ذو شجون) للدكتور زكى مبارك . وقد تنشر هذه المادة نفسها فى يوم آخر كيوم الأحد . وفى يوم السبت يرى القراء مادة أخرى فى البلاغ بقلم الأستاذ سلامة موسى . وفى يوم الأربعاء يجد القراء صفحة خاصة بالنقد السينمائى فى مصر لبعض المختصين . ونسينا أن نقول أنه فى يوم الإثنين

يكتب الأستاذ عبد القادر حمزة نفسه مادة بعنوان (حديث الإثنين) . وإليك أمثلة من الموضوعات التي كان صاحب البلاغ يعالجها في هذا الحديث :

المحاضرات الأدبية - الجماعات الأدبية في مصر - القصص المصرية - الحب والدسيسة في قصص التاريخ الإسلامي - نقد لكتاب الأديب إبراهيم رمزي - تاريخ الإسلام السياسي لبعض المؤرخين الأجانب - المدائح النبوية - حركة التأليف في مصر - أحكام القضاء وأحكام القدر - عهد جديد لجماعة الأدب المصري - أحمد زكي أبو شادي ونشاطه في الإسكندرية - كليوبترة للأستاذ الصاوي - حول أدب المرأة (رداً على رسالة أتته من سيدة) وهكذا . وكان العدد الواحد من أعداد البلاغ لا يشتمل على أقل من ثلاثة أو أربعة من هذه الموضوعات وأشباهها يتناولها الكاتب دفعة واحدة .

وما دمنا نتحدث عن الأدب وعن التحرير فلا ينبغي أن ننسى للبلاغ جميع الطرق الفنية التي ابتدعها في هذا السبيل . ومنها طريقته المعروفة بأسئلة البلاغ ، والطريقة التي بنيت على اختراع الجرائد كجريدة الدولة ونحوها . كل ذلك فضلا عن السخرية التي عرضنا على القارىء أمثلة كافية منها في الفصول السابقة .

في مجال الإخراج

المقصود بالإخراج الفني أمور كثيرة كما سبقت الإشارة إلى ذلك . منها تنسيق الصحيفة . ومنها توزيع الوحدات الطباعية أو (التيبوغرافية) على كل صفحة من الصفحات طبقاً لسياسة معينة تنم عن ذوق صاحب الصحيفة وتعبر عن سياسته في فن الإخراج . كما أن المقصود بهذا الفن كذلك هو الرسوم الكاريكاتيرية ، والعنوانات العريضة (المانشتات) ، وعنوانات الأعمدة والافتتاحيات . وبالجملة يقصد بالإخراج الفني المظهر العام للصحيفة وابرز المعالم

مؤيدو الزعامة المقدســـة !!



ذكرت الصحف الحماسية أن حكومة [illegible] واكتسحت جمهرة الوطنيين في مجلس النواب [illegible] وقالت
[illegible] أن في هذا [illegible] على البرلمان الماضي وعلى الاصطلاحات التي ألف مجلس النواب [illegible] ... !!

رأي الجاموس :ـــ

هري «العجول» يا بهايم   وقرن ما تخاصمش
حدك وأيس على احطارك   في ساحة النوش
وعد الجاموس جه يزورك   ويحكم رعد البوس
والكل عجال بعد   جبل «زعيم العجول»

العجل :ـــ

أرك يا محكم ادبك   حي حدود الزعامة
احنا رار حدودنا   لما الشرب والكرامة
في الوزارة ننسيوب   عهد الزعيم صريح
وعد الجاموس [illegible]   ويحمد التأييد

١٩٣٦/١/٩

التى تمتاز بها كل صفحة من الصفحات وخاصة الأولى والأخيرة .

فى كل واحد من الأمور المتقدمة ظهر البلاغ للقراء على أنه خليق بأن يكون زعيما للصحافة الحديثة — لا ينازعه فى هــــذه الزعامة غير صحيفة السياسة .

فأما (التنسيق العام) للبلاغ فقد سبق أن تحدثنا عنه فى أول الكتاب الثانى وأول الكتاب الثالث . فلا حاجة بنا إلى إعادة القول فى ذلك .

وأما (العنوانات العريضة أو المانشتات) فالذى نعلمه من أمر هذه الظاهرة الفنية الجديدة أنها بدأت لأول مرة فى تاريخ الصحافة المصرية فى ملحق من ملاحق الجريدة التى كان يحررها أحمد لطفى السيد . وكان ذلك فى الحادى عشر من فبراير سنة ١٩١٠ . وقد كان من عادة هذه الصحيفة الأخيرة أنها تحتجب عن الصدور يوم الجمعة من كل أسبوع . ولكن موضوعاً هاماً فى الحقيقة قد اضطرها إلى الظهور يوم عطلتها ، وهو الموضوع الذى كتبت من أجله هذا العنوان العريض (المانشت) على هذا النحو :

الجمعية العمومية وقناة السويس

على أن هذه العنوانات العريضة التى تملأ عرض الصفحة وتعرف باسم (مانشت) كانت نادرة الوقوع فى جريدة البلاغ فى الطور الأول من حياتها . ثم شاعت شيوعاً بالغاً فى هذه الصحيفة فى الطور الثانى .

هذا من حيث مظهر العنوان أو طريقة إخراجه . أما من حيث تحريره فقد امتاز عبد القادر حمزة عن غيره من رجال الصحف فى تلك الفترة بطول العنوان إلى درجة تلفت نظر القارىء . والأمثلة على هذا كثيرة نكتفى منها بمثل واحد :

أي دستـــــور ؟



(يتظاهر النحاسيون أنهم يحبون حبا الدستور ويملأون الدنيا صياحاً بضرورة عودته ويهاجمون كل من [illegible] عليه !)

المصري افندي — دستور مين اللي بتحافظوا عليه ؟ أنا أعرف أنهم ؟ مش انتم اللي خنقتم كل الحريات وارتكبتم كل الأوزار في حق الدستور ؟

النحاس باشا — يا مصري افندي [illegible] ايش عرفك أنا بتكلم عن دستور مصر ؟

تكريم وتكريم



[illegible] باشا — يا مصري افندي انا تاركك لحالك [illegible]

المصري افندي — ده مش [illegible]

١٩٣٦/٨/٢٣

لا عذر للوزارة

إذا هى لم تعد النظام الدستورى

ليست المسألة فرصة تسنح فتنتهز أو لا تسنح فتكون عذراً لها

بل المسألة أمانة فى الأعناق يجب أن تؤدى

أما (المظهر العام للبــــلاغ) ممثلا فى الصفحة الأولى والأخيرة . فله خصائص (تيبوغرافية) عديدة منها :

أولا — إصرار البلاغ على أن يتخذ لنفسه شعاراً يعرف به من دون الجرائد . وهذا الشعار هو جملتان من أروع الجمل التى أثرت عن سعد زغلول : الأولى منهما قوله :

« يعجبنى الصدق فى القول والإخلاص فى العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون » . والثانية منهما قوله :

« الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة » .

على أن تكتب إحدى الجملتين فوق عنوان الجريدة ، وتكتب الثانية تحت هذا العنوان . وبذلك تصبح الجملتان معلماً هاماً من معالم البلاغ ، وميزة هامة من ميزاته التيبوغرافية كما قلنا .

ثانياً — تخصيص البلاغ صفحته الأخـــيرة بكامل فراغها للصور الفوتوغرافية . وقد جرى البلاغ على هـذه الطريقة منذ بداية الطور الثانى من حياته وفى هذا الطور انقسم شعار البلاغ قسمين وأصبح فى صفحتين :

القسم الأول — وهو عبارة عن الجملة الأولى من كلام سعد وموضعها بأسفل العنوان من الصفحة الأولى . والقسم الثانى — وهو عبارة عن الجملة الثانية من كلام سعد . وموضعها بأسفل العنوان من الصفحة الأخيرة . وأما

---

(١) البلاغ — العدد رقم ٣٧٦٦ بتاريخ ١٩٣٥/٣/٥

الصور الشمسية التى تملأ دائماً فراغ الصفحة الأخيرة فلشخصيات كبيرة ، أو مناسبات سياسية عظيمة يرد لها ذكر فى نفس العدد التى تظهر فيه تلك الصور.

ثالثا — الطباعة . وقد كان صاحب البلاغ — كما قلنا — حريصاً أشد الحرص على أن يكون فى طباعته مسايراً لأحدث المخترعات فى عالم الطباعة . وسبق أن أشرنا إلى الجهود التى بذلها الرجل فى هذا السبيل عند الكلام عن مطبعة البلاغ . وكانت هذه الصحيفة — كغيرها من الصحف الأهلية فى ذلك الوقت — لا تكاد تستخدم إلا نوعاً واحداً من الأبناط المعروفة فى طباعة الكتب المعتادة أما الأبناط الصغيرة — كالبنط ١٢ والبنط ٩ فلم تكن قد عرفت فى فن الطباعة بعد .

ولا يفوتنا أن نذكر هنا كذلك أن عدداً من أعداد البلاغ صدر بألوان كثيرة : فعنوان الجريدة — مثلا — وهو لفظ (البلاغ) باللون الأزرق وعنوانات المقالات باللونين الأحمر والأسود. كما ظهرت فى الصفحة الواحدة أربعة أعمدة باللون الأحمر وثلاثة باللون الأسود (١) .

ويبدو أن عبد القادر كان فى هذا العدد من أعداد البلاغ إنما يمارس تجربة جديدة من تجارب الإخراج . ويظهر أنه سرعان ما اقتنع بأنها لا تتفق والذوق الصحفى السليم . فعدل عنها وعاد إلى طريقته المعتادة .

رابعاً — فن الكاريكاتير — وقد أتينا بنماذج كثيرة منه موزعة بين الصفحات السابقة واللاحقة ، ونريد أن نخصه بحديث مستقل فيما يلى :

فى الكاريكاتير

نحن نعلم أن هذا الفن قديم إلى حد ما فى الصحافة المصرية . كما نعرف أن الفتى الإسرائيلى (يعقوب بن صنوع) ربما كان هو الأب الحقيقى لهذا الفن فى تاريخ الصحافة . فقد كان هذا الفتى — فيما نعلم — أول من مارسه فى أواخر عهد إسماعيل . وجعل من الكاريكاتير ركيزة فنية اعتمد عليها

(١) البلاغ — العدد رقم ٢٤٩٩ بتاريخ ١٩٣١/٩/١١

كل الاعتماد فى إصدار صحفه المعروفة التى منها — على سبيل المثال — صحيفة أبى نظارة(١) ثم ظهر هذا الفن على يد كثيرين من الصحفيين لعل من أهمهم سليمان فوزى صاحب الكشكول (١٤ مايو سنة ١٩٢١) . ثم أخذ هذا الفن ينمو شيئاً فشيئاً على يد الصحيفة المشهورة باسم روزا ليوسف اليومية (سنة ١٩٢٦) . وكانت هذه الصحيفة الأخيرة فى الحقيقة رائدة الصحف المصرية اليومية فى استخدام الرسوم الكاريكاتيرية . وعليها اعتمدت الجرائد الأخرى كجريدة البلاغ — كما رأينا — فقد استعارت منها كثيراً من رسومها فى مناسبات شتى . ولكن — منذ بدأ العبث بالدستور على يد زيور مرة، ومحمد محمود مرة أخرى وبلغت محنة الدستور غايتها على يد صدقى آخر الأمر لم تجد صحيفة البلاغ فى الواقع من طريقة تحارب بها أولئك الحكام، وتنال منهم كل منال غير طريقة الكاريكاتير ، فأكثرت منها وبلغت بها كل ما تريد . وبذا وصل هذا الفن إلى أوجه بين عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ — أعنى فى عهد الوزارة النحاسية الرابعة وما بعدها .

الحق لقد كان هذا الفن منذ بدايته فى عهد إسماعيل سلاحاً خطيراً فى يد الصحافة أرهبت به الحكام، وألهبت به ظهورهم بأكثر مما ألهب الحكام ظهور الصحفيين بسياطهم وقوانينهم التى منها قانون المطبوعات .

ولكن لكل شىء فى الوجود وجهان . أحدهما وجه الخير ، والثانى

(١) كان هناك رأى مخالف لهذا الرأى الذى يقول عن يعقوب بن صنوع أنه إمام فن الكاريكاتير نعرضه فيما يلى : صحيح أن هذا الصحفي الكبير نجح نجاحاً منقطع النظير فى الكاريكاتير اللفظى . ولكن هناك فرق بين الكاريكاتير اللفظى والكاريكاتير الذى يؤدى بطريق الصور والرسوم . وهذا الأخير يبنى على المبالغة فى تجسيم العيوب الجسمانية أو العقلية . على حين أننا نجد رسوم يعقوب بن صنوع قريبة جداً من الواقع . ويوشك ألا يكون هناك فرق بينها وبين الصور الفوتوغرافية من حيث الواقعية وهذا ما يدعونا إلى القول بأنه وإن كان إماماً فى الكاريكاتير اللفظى إلا أنه ليس إماماً فى الكاريكاتير الفنى فتأمل ذلك أيها القارىء واحكم بما تراه .

اله الحرب . اهو مارس ام سبتمبر :



مارس اله الحرب — أنا عاوز افهم إذا كنتم نويتم صحيح تل العمل تيوبين دول علشان أعمل ترتيبي في تغيير اسمي من مارس الى سبتمبر !

عدة الشـــــــغل



المصري القديم — أنا احب افهم ازاي من سنتين بس كنت تشرد الطلبة وتضطهد العمال وتضرب زعيم وقدم في وزارة الداخلية بالكف أما الآن فأنت تعرف بحروح التماسيح على الطلبة والعمال وتبكي من شدة تسكيهم !!
العداس باشا — يسري الغني بدلة الوزارة لما عنه شغل غير بدلة شغل الرياضة !!

وجه الشر . فإذا كان ما فعله الكاريكاتير من مواجهة الحاكم ونقد آرائه هو الوجه الطيب ، فإن الوجه الخبيث قد بدا بجلاء في اعتداء الكاريكاتير على الناس عامة وعلى الزعماء خاصة . فنال من كرامتهم ، وانحط بالكثير منهم إلى أسفل الدرجات .

الحق — لقد كانت السخرية عن طريق الكاريكاتير تجرى فى الصحافة الحرة مجرى السخرية عن طريق المقـالات الأدبية أو الصحفية . بل كانت السخرية الكاريكاتيرية تنافس السخرية القلمية منافسة قوية ، وتزيد عليها فى مجال الإيذاء بالأفراد والجماعات والآراء والأفكار والنظريات . بل ان الصحافة توسعت فى استخدام الكاريكاتير إلى الحد الذى أحدث أزمة أخلاقية حادة خاض الكتاب فى بيانهـــا ، وانقسموا يومئذ إلى رأيين : رأى ينكر هذا الاتجاه كل الإنكار . وكان يتزعمه ويعبر عنه الدكتور محمد حسين هيكل فى جريدة السياسة(١) . ورأى لا يجد بأساً من استخدام هذا الفن . وكان من دعاته الدكتور طه حسين (٢) .

---

(١) السياسة فى ١٩٣٣/٥/٣٠

(٢) كوكب الشرق فى ١٩٣٣/٥/٣١

خاتمة الكتاب الثالث

عندما انكسفت الشمس

كسفت شمس الدستور عام ١٩٣٠ . وبعد ذلك بقليل ظهر البلاغ الجديد ودخل فى طور آخر من أطوار حياته . فيه — أى فى هذا الطور الأخير — أخذ يصارع الظلام وكاد أن يصرعه الظلام لولا أن صمد فى ميدان الجهاد بكل ما أوتى من عزم وقوة وإصرار وكان الدافع له على ذلك أن الدستور نفسه ثمرة كفاح الأمة منذ أجيال عدة ؛ من أهمها الجيل الذى شهد الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ . وهى الثورة التى تأثر بها عبد القادر، وتأثر بزعيمها الكبير سعد زغلول إلى الدرجة القصوى .

نعم — كنا فى الطور الأول من حياة البلاغ أمام ثورة ناجحة وإن لم تكن شاملة . فقد كانت ثورة سياسية فقط ، هدفها الوحيد هو الاستقلال والدستور . ولم تكن ثورة سياسية واجتماعية فى وقت معاً كالثورة التى نعيشها اليوم .

فإذا انتقلنا إلى الطور الثانى من حياة البلاغ وجدنا أنفسنا أمام صحيفة تكافح — كما قلنا — فى بحر من الظلام تختفى فيه الصور عن الأبصار . بل تسير فى طريق من القاذورات حاولت تنظيفه قدر استطاعتها ، وكادت هذه القاذورات أن تتغلب عليها . ولا غرابة فى ذلك فالعهد الذى دخل فيه البلاغ إذ ذاك كان عهد انتكاس للدستور ومن حقنا الآن وبعد المقالات التى عرضناها على القارىء أن نقول إنه كان كذلك عهد انتكاس الأخلاق . وكأن البلاغ فى طوريه السابقين — والحياة من حوله على نحو ما وصفنا مارداً كبيراً حاول فى طوره الأول أن يصعد فى سلم الحياة من الجانب الأيمن حتى بلغ الذروة ثم أخذ

فى طوره الثانى يهبط فى درجات هـذا السلم من الجانب الأيسر حتى كاد يصل إلى الدرجة السفلى!

غير أن من الإنصاف هنا أن نبادر للمرة الثانية فنقول أن الذنب فى ذلك ليس ذنب البلاغ؛ وإنما هو ذنب الظروف التى أحاطت بهذه الصحيفة . بل هو ذنب الحكام الذين صنعوا كل هذه الظروف العصيبة : — فالدستور نفسه أسقطوه وحاربوه بكل مالديهم من قوة . والائتلاف تركوه وسلطوا عليه شواظاً من نار الحزبية . والمحتل الغاصب سالموه وقالوا للرجل الذى يمثله فى القاهرة : دونك البلاد فاذرعها طولا وعرضا وشمالا وجنوبا وشرقا وغرباً، وابذر فيها ما شئت من بذور الفساد والفرقة . والحريات الخاصة والعامة أصبح لها هى الأخرى منظر عجب لا تدرى له من سبب . فهذه الحريات واسعة كل السعة حين يريد لها الحاكم أن تكون كذلك . وهـذه الحريات ضيقة كل الضيق حين يراد بها ذلك : وأما الأخلاق ، وأما المثل العليا فقد كادت تنسى فى تلك الفترة . وكان من أكبر الدواعى إلى ذلك فساد أداة الحكم فى مصر وأما الحزبية فقد غدت — كما قلنا — نوعاً من تحكم جماعة فى جماعة . فإذا أراد أحد من المواطنين أن يحظى لنفسه بمنفعة خاصة به أو بواحد ممن ينتمون إليه ، أو أراد أن ينتقم لنفسه من خصم كان قد ألحق الضرر به أو بذويه فما عليه إلا أن يتربص بالظروف حتى تجود عليه أو على حزبه بالمجىء إلى الحكم . وإذ ذاك يتجلى لنا صدق هـذه الحكمة التى كان يتمثل بها السيد على يوسف فى صحيفة المؤيد . وهى الحكمة القائلة : « الظلم كامن فى النفوس القوة تظهره والضعف يخفيه » !

كان البلاغ فى طوره الأول لا يرهب الملك ، ولا يتحرج من نقده أو نقد حاشيته كلما صدر عنها عمل يسىء إلى الكرامة الوطنية أو الشعور القومى . فأصبح البلاغ فى طوره الثانى يكيل المدح للملك ، ويغيظ بهذا المدح المصطنع حزباً

سياسياً كبيراً كحزب الوفد . ومن ثم وجدنا كاتباً كبيراً من الكتاب الأحرار هو الأستاذ عباس محمود العقاد — ينشر مقالا بعنوان : « الملك حقيقة فاعرفوها طائعين أو مكرهين . من نصر الملك فقد نصر الحق ونصر الأمة . ومن تولى فعليه لعنة الحق ولعنة الأمة »( ) . كما وجدنا عبد القادر حمزة نفسه يقول فى البلاغ أيضاً : « الملك فوق الأحزاب . نعم — ولكن على المصريين أن يدافعوا عن حقوقه كما يدافعون عن حقوق الوزارة وعن حقوق البرلمان »(٢) .

فكيف نسى هذان الكاتبان الكبيران أن القصر كان دائما يمثل القوى الرجعية فى البلاد ؟ وكيف نسى هذان الكاتبان أن ذلك لا يتفق مع كون أحدهما — وهو العقاد — قدم يوما للمحاكمة للعيب فى الذات الملكية ؟ كما لا يتفق مع أن عبد القادر حمزة هاجم الحاشية يوما بكل قسوة وحاول أن يؤدبها بكل غلظة حين اجترأت على التفكير فى إقامة الزينات احتفالا بأول عيد من أعياد الجلوس الملكى بعد وفاة الزعيم الكبير سعد زغلول

كيف نسى هذان الكاتبان كل ذلك ما لم يكن الفساد الذى تغلغل يومئذ فى الحياة المصرية وسرى داؤه الفتاك فى جسم الأحزاب السياسية والصحافة الوطنية هو الذى حملهما على سلوك هذا المسلك المتناقض كل التناقض مع ما لهما من ماض صحفى مجيد اعترف البحث به فى الكتاب الثانى من الكتب التى اشتمل عليها ؟

* * *

وندع كل ذلك وننظر فى محنة الوفد المصرى فى رجاله فى تلك الفترة

(١) البلاغ فى ١٩٣٧/١٢/٣٠ .

(٢) البلاغ فى ١٩٣٧/١٠/١٤ .

التى نؤرخ لها. فبعد أن كان رجال هذا الحزب متضامنين فى كفاحهم من أجل قضية الوطن العليا، وبعد أن كانوا يتناسون ذواتهم فى سبيل هذه القضية، أصبحوا فى عهد انتكاس الدستور والأخلاق متخاصمين متنابذين، ينشق بعضهم على بعض، ويرتاب بعضهم فى بعض، ويخوض بعضهم فى أعراض بعض. وسرى داء التنابذ إلى الصحافة المصرية. فوجدنا العقاد يترك البلاغ فى سنة ١٩٢٩ ويجاهر بعدائه لهذه الصحيفة التى كتب لنفسه فيها أمجد صفحات حياته. ثم ترى أحمد حافظ عوض صاحب كوكب الشرق، وأحمد توفيق دياب صاحب جريدة الجهاد لا يألوان جهداً فى محاربة البلاغ بطريقة تسىء إلى الأخلاق وإلى الزمالة وإلى آداب مهنة الصحافة. وقل مثل ذلك فى الثمانية الأعضاء الذين خرجوا على الوفد فى عام ١٩٣٢. وقل مثله كذلك فى خروج أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى. وأما زعيم الوفد نفسه — وهو مصطفى النحاس — فقد بدا للناس حينذاك وكأنه قد انحرف انحرافا يوشك أن يكون تاماً عن مبادىء سعد ومبادىء الوفد. فانشق عنه من انشق، واستهان به وبزعامته كثيرون من أفراد الشعب ورجالات الحكم. وأدى كل ذلك إلى أن فقدت البلاد جميع المكاسب التى حصلت عليها. وكان لهذا كله أسوأ الأثر فى صحيفة البلاغ وفى الحالة السياسية للبلاد؛ وهى الحالة التى عبر عنها الدكتور هيكل بقوله: «إن البلاد انتقلت من عهد الاستقلال المقيد بالتحفظات فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ — إلى عهد الاستقلال المقيد بالمعاهدة المصرية الإنجليزية فى سنة ١٩٣٦». ومع ذلك فقد أجمع عقلاء الأمة إذ ذاك — وفيهم صاحب البلاغ — على أن المعاهدة كانت أسوأ من التصريح، بل كانت انتكاساً حقيقياً لثورة الأمة فى سنة ١٩١٩.

ولكن هل يفهم من هذا أننا ننحو باللائمة على البلاغ، أو أننا نحط من شأن هذه الصحيفة فى ميدان الجهاد ضد الفساد؟

كلا – فماذا كان على البلاغ أن يفعله حينذاك أكثر من أن يحارب قوى الشر فى البلاد ؟ وقد فعل . أو أكثر من أن يقف للمحتل الغاصب بالمرصاد؟ ولم يضعف فى ذلك ولم يهن . أو أكثر من أن يقول رأيه صريحاً فى الدستور وفى المفاوضات التى انتهت بالمعاهدة ؟ وقد نافح عن الأول حتى رجع إلى الأمة ، وعارض فى المعاهدة حتى ظهر للناس فسادها وعدم صلاحها لأن تكون علاقة طيبة تربط مصر بانجلترا . هذا كله فضلا عن الحرب العوان التى شنها البلاغ ضد مظاهر الانحلال فى الأمة كالرشوة والمحسوبية وظهور ذوى القمصان الملونة والفوضى التى اقترنت بكل ذلك .

فعل البلاغ كل هذا . وقام بواجبه فى كل هذا . ولكن شاء الحظ العاثر – ولم تكن هذه مشيئة البلاغ على كل حال – أن يهبط الوفد من علياء سمائه إلى حيث يرجم بالحجارة والطوب من أعدائه ومن أصدقائه . وهنا خرج عبد القادر على الوفد مكرها، وتنكر لزعيمه مكرها، وكان فى كل مرة من هذه المرات التى خرج فيها على الوفد يرفع شعارات سعد ، وينادى بمبادى سعد ، ويذكر الناس بعهد سعد ، ويناشدهم أن ينسوا أحقادهم ويوحدوا صفوفهم ، ويظهروا أمام المحتل الغاصب صفاً واحداً كأنهم بنيان مرصوص ! .

نعم كانت الصحافة على حق حين ثارت على هذه الأوضاع . وكانت على حق حين استكثرت على حزب الوفد – وهو حزب الأغلبية والحزب الذى تولى قيادة الثورة – أن ينحرف على هذا الوجه . ولكن من الحق أن يقال أيضاً أن الصحافة كانت عنيفة على الوفد وعلى النحاس أكثر من الحد الذى يكفى لطلب الإصلاح . والذى لا شك فيه أن للأحقاد الشخصية صلة كبيرة بهذا العنف . وسبب آخر يمكن أن ترد إليه هذه السياسة التى قامت على العنف إلى هذا الحد هو أن المسألة فى ذلك العهد أصبحت سباقاً كبيراً بين جهات ثلاث وهى : جهة القصر وجهة الانجليز وجهة الأحزاب . وهو

سباق كان يبنى على المنفعة الخاصة . وهنا نجد تناقضا كبيراً فى سياسة هذه الجهات تدل عليه هذه الملاحظة العابرة . وخلاصتها أنه قلما نجد الأحزاب تقف إلى جانب القصر من أجل قضية مصر . وقلما يقف الإنجليز بطبيعة الحال إلى جانب الأحزاب لمثل هذا القصد . ونتج عن ذلك التناقض فى سياسة هذه الجهات الثلاث أن استنفدت كل واحدة منها جهدها وأغراضها. وخارت قواها وظهر ضعفها ، وسقطت أو كادت تسقط فى الميدان ، وبقيت قوة واحدة فقط هى قوة الشعب الذى كان فريسة لهذه الجهات الثلاث ، والذى كان عليه أن يثور على هذا الفساد . وقد شاء القدر أن تكون هذه الثورة التى أجبر الشعب عليها هى ثورة الجيش المصرى فى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ .

فى هذا البحر المتلاطم بأمواج السياسة ، بل فى هذا الجو المملوء بالتناقض فى هذه السياسة يصعب دائماً على الصحف أن تؤدى واجبها ، وعلى المؤرخ أن يقوم بواجبه أيضاً . ولكننا نظرنا إلى كل هذه الاعتبارات حين أردنا أن نكوّن لأنفسنا رأياً فى صحيفة البلاغ . ونعتقد أننا لم نخرج عن القصد فى كل ذلك .

* * *

وندع الكلام عن البلاغ فى المجال السياسى الذى هو أهم المجالات فى الواقع . لأنه المجال الذى استغرق الجزء الأكبر من مجهودات الأمة والصحافة. نقول ندع الكلام عن البلاغ فى هذا المجال ، وننظر فيما فعلت هذه الصحيفة فى المجالات الأخرى . فنجد أنها أحسنت الإحسان كله فى العناية بالعمال . وأخذت بيد هذه الطبقة الكادحة حتى أصبح لها مكان فى المجتمع المصرى ، وحمت هذه الطبقة من أذى الأحزاب ، ومن أذى الحكام ، ومن أذى القصر . ولم تترك لجهة من تلك الجهات أن تتخذ العمال مطية لها إلى تحقيق أغراضها الخاصة .

كما نجد لهذه الصحيفة عناية خاصة بالأدب وقضايا الأدب .

فقد اهتمت بالقصة المؤلفة والمترجمة . وعنيت عناية تامة بحركة النقد التى اشتد ساعدها فى ذلك العهد . وكانت صحيفة السياسة فى الواقع هى الرائدة وهى القائدة فى هذا الميدان . وكان البلاغ منافساً خطيراً لها فى كل ذلك . وقد رأينا ظلا لهذه المنافسة بينهما عند الكلام عن بعض القضايا الفكرية التى اهتم بها البلاغ فى طوره الأول . وكان من الطبيعى أن تستمر هذه المنافسة بينهما قوية إلى ما بعد ذلك .

اشترك فى تحرير الصفحة الأدبية فى البلاغ فى الطور الثانى من حياته كثيرون من كبار الأدباء . منهم العقاد والمازنى وزكى مبارك . ولكل من الثلاثة مسائل فى النقد والأدب . على أن الفرق بين مدرسة البلاغ ومدرسة السياسة كان واضحاً كل الوضوح من هذه الناحية . فقدذكرنا أن مدرسة البلاغ تميل فى جملتها إلى المحافظة ، على حين أن مدرسة (السياسة) تميل إلى التجديد . وبقى لكل من المدرستين طابعها الخاص بها إلى قيام الحرب العالمية الثانية .

غير أن المدرستين — فيما يظهر — كانتا لا توجهان عناية تذكر إلى المذاهب المعروفة فى أوروبا فى ذلك الوقت . ونعنى بها : المذهب الاشتراكى ، والمذهب الفاشى أو النازى ، والمذهب الشيوعى ، والمذهب الصهيونى ، وغيرها من المذاهب السياسية التى عنيت بها الصحافة الوطنية فى مصر بعد قيام تلك الحرب .

وهكذا انحصرت جهود الأدباء فى الفترة التى نؤرخ لها — أو كادت تنحصر — فى المسائل الأدبية البحتة . وهى المسائل التى كثر فيها الجدل على صفحات الجرائد والمجلات . ثم جمعت كل هذه المقالات الأدبية فى كتب يقرؤها الناس بعد ذلك . ومن هذه الكتب — على سبيل المثال — ثورة الأدب للدكتور هيكل ، وحصاد الهشيم للمازنى ، وساعات بين الكتب

للعقاد، وحديث الأربعاء للدكتور طه حسين . وفى جميع هـــذه الكتب لا يرى القارىء ظلا لهذه المذاهب السياسية التى سبقت الإشارة إليها .

فى يقينى أن هذه الحركة الأدبية التى نشير إليها لا يعيبها غير المعارك الشخصية التى خاضها كبار الكتاب من أمثال العقاد وهيكل وطه حسين وتوفيق دياب وزكى مبارك ومصطفى صادق الرافعى والمازنى وأحمد حافظ عوض وغيرهم. وهى المعارك التى استخدمت فيها بعض الألفاظ النابية والعبارات الجارحة، واشتد الكتاب بعضهم على بعض فى مجال النقد أو الهدم . وغنمت الصحف من وراء ذلك أرباحاً مادية طائلة .

هكذا نجد أن شجرة الحرية حين لا يكون لها رادع من الشعور بالمسئولية الأدبية أو الاجتماعية كما تثمر لنا الورود الجميلة والزهور الأنيقة، وتنشر فينا الروائح الزكية، تخطىء أحياناً قليلة فتثبت لنا الأشواك المؤذية، والحشائش الضارة، وترسل إلينا الروائح التى تزكم الأنوف ولا ترتاح لها النفوس. أما إذا كانت الحرية من النوع الذى يتقيد بالمسئولية فإنها لا تقدم لنا إلا النبت الأول ! .

* * *

ذلك إذن هو الدور الذى لعبه البلاغ فى الحياة المصرية منذ قيام الدستور فى سنة ١٩٢٣ حتى وفاة صاحب البلاغ نفسه فى عام ١٩٤١ . بل هذا هو الدور الذى لعبه عبد القادر حمزه نفسه فى تاريخ الصحافة المصرية . ومنه يمكن أن نخلص إلى أن عبد القادر كان فى تلك الفترة الخطيرة من حياة مصر كاتبها السياسى الأول، وأن الصحافة المصرية لم تكن تعرف قلما أقوى من هذا القلم فى مجال السياسة، ولا أهدى منه فى الحكم على رجال السياسة، وأحداث السياسة ؛ وذلك فى وقت كانت فيه تلك الأحداث هى كل شىء فى مصر . ومن ثم كان عبد القادر معذوراً فى أن يحصر كل جهــــده فى

المجال السياسى — لا يكاد يعدوه إلى مجال آخر إلا فى القليل النادر . بل ان الحياة المصرية نفسها تبدو معذورة فى أن حصرت نفسها فيه أيضاً .

* * *

(وبعد) فقد رأيت أيها القارىء أننا تكلمنا عن صحيفة البلاغ فى كل ميدان من ميادين نشاطها . وأننا لم نكد نترك منها غير ميدان الأدب الخالص . ونحن — وإن كنا قد ألممنا بهذا الجانب الأخير فى مواضع شتى من بحثنا هذا — فإنه كان من رأينا دائماً أن نرجىء الحديث المفصل عن صفحة الأدب لفرصة أخرى فى المستقبل القريب بمشيئة الله تعالى . وأعنى بها الفرصة التى نصدر فيها الحلقة التاسعة من سلسلة كتابنا (أدب المقالة الصحيفة فى مصر) خاصة بالدكتور هيكل فى صحيفة السياسة . وقد رأينا منذ البداية أن حصة هذه الجريدة الأخيرة من الفكر والأدب ربما كانت أكبر من حصة البلاغ من هذا الفكر أو الأدب . وعلى هذا فلم يكن إغفالنا بعض الشىء للصفحة الأدبية الفكرية فى البلاغ عن تقصير نؤاخذ عليه ، ولكنها خطة رسمناها لأنفسنا فى بناء هذه السلسلة التى نشتغل بها إلى اليوم .

أسلوب
عبد القادر حمزة

تمهيد

قد تعلم أيها القارىء أنني من المؤمنين بنظرية النشوء والارتقاء وتطبيقها على الظواهر الفكرية والأدبية والاجتماعية ، وأنى أجد فى هذا التطبيق تمشياً مع العقل والمنطق يؤدى إلى نتائج موثوق بها من الناحية العملية البحتة . وعلى أساس من هذه النظرية سرت فى كتابى (أدب المقالة الصحفية فى مصر) منذ بدايته إلى اليوم . وقد استرعى نظرى فى هذا الموضوع أشياء :

الأول — أن الأسلوب الأدبى كان يطغى على الصحافة العربية طغياناً كبيراً فى دور النشأة — أى فى الدور الذى لم تجد الصحافة فيه غير هذا النموذج من التعبير بعد إذ ورثته من الأجيال التى سبقت ظهور الصحافة .

الثانى — أن تخليص الأسلوب الأدبى من سمات الأدب البحت — وبعبارة أخرى — الفصل التام بين الأسلوب الأدبى والأسلوب الصحفى — لم يتم فى يوم وليلة . ولكنه تم فى نحو قرن من الزمان . وظهرت فى أثناء هذا القرن مدارس جديدة فى الصحافة غير المدرسة التى تقترن بدور النشأة . وكانت كل مدرسة ن تلك المدارس تتقدم نحو الأسلوب الصحفى خطوة . ثم تأتى بعدها مدرسة أخرى تتقدم نحوه خطوة ثانية وهكذا .

الثالث — أن المدرسة التى بدأت حركة الانفصال عن الأسلوب الأدبى هى تلك التى كان على رأسها السيد على يوسف ، وكان من تلاميذها مصطفى كامل وأحمد لطفى السيد وأمين الرافعى وعبد القادر حمزة ومحمد حسين هيكل .

ومعنى هذا أن حركة الفصل بين الأسلوبين الأدبى والصحفى إنما بدأت

بصاحب المؤيد . ثم كان لكل واحد من أولئك الصحفيين الذين أشرنا إليهم أن تكون له شخصيته التى يستقل بها عن تلاميذ هذه المدرسة . وقد كان هذا الاستقلال فى ذاته خطوة من خطوات الانتقال من الأساليب ذات الطابع الأدبى إلى الأساليب ذات الطابع الصحفى . أو بعبارة أخرى — كان كل واحد من هؤلاء يقطع بقلمه مرحلة جديدة فى طريق الفصل النهائى بين الأساليب الأدبية والأساليب الصحفية . ولذا كان لكل منهم أسلوب معين يمتاز به عن سواه من كتاب المدرسة التى ينتمى إليها .

- فعلى يوسف عرف بالأسلوب السياسى .
- ومصطفى كامل عرف بالأسلوب الحماسى .
- وأحمد لطفى السيد عرف بالأسلوب الثقافى .
- وأمين الرافعى عرف بالأسلوب الدفاعى .

ومع ذلك لا ينبغى أن ننسى أنه كان لهؤلاء الأربعة الكبار نزوع ما إلى الأسلوب ذى الطابع الأدبى ، على تفاوت بينهم فى ذلك ، بحيث كان أقلهم نزوعا إلى هذا الطابع هو أمين الرافعى . وكذلك كان أسلوب صاحب السيرة . فهو أشـــد إمعانا فى الصبغة الصحفية من جميع من سبقه من الكتاب الذين أشرنا إليهم . بل هو فى رأينا أدخل من أمين الرافعى فى باب الأسلوب الصحفى بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة :

بلاغة الأسلوب الصحفى

كثيرون من المتأدبين لا يزالون يسيئون الظن بما نسميه « بالأسلوب الصحفى » . فقد يزعمون أنه الأسلوب القريب من العامية لأنه كثيراً ما يأخذ منها . وقد يزعمون أنه الأسلوب الذى لا يخضع كثيراً لقواعد اللغة والنحو . وقد يزعمون أنه الأسلوب الذى لا يتقيد بالأذواق الأصيلة للغة الفصحى وهكذا .

والواقع أن الأسلوب الصحفى مظلوم فى كل هذه الصفات . ذلك أنه الأسلوب الذى يستمد بلاغته الحقيقية من الواقع ومن الحياة العامة ، وأنه الأسلوب الذى يخاطب ألوف الألوف من القراء . ولابد لهؤلاء جميعاً أن يفهموه جيداً . وفى ذلك يقول الصحفى الإنجليزى المشهور ديفو كلمته التى نذكرها دائماً فى هذا المجال — وهى قوله « إذا سألنى سائل عن الأسلوب الذى أكتب به قلت إنه الأسلوب الذى إذا تحدثت به إلى خمسة آلاف شخص ممن يختلفون اختلافا عظيما فى قوام العقلية — فيما عدا البله والمجانين — فإنهم يفهمون ما أقول » .

ولكن هل معنى ذلك — مرة أخرى — أن الأسلوب الصحفى لا يدخل ضمن الأساليب البليغة بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة ؟

للإجابة عن هذا السؤال لا أجد أوضح من كلمة قالها الشيخ عبد العزيز البشرى عندما حاول أن يصف أسلوب السيد على يوسف صاحب المؤيد . فقد شعر البشرى أن الناس فى زمانه أصبحوا أمام نوع جديد من أنواع الأساليب يخالف ما درجوا عليه من كلام الأدباء والبلغاء قبل ظهور الصحافة . يقول البشرى :

« إن حسن البيان وجودة المقال لا ترجع فى جميع الأحوال إلى تمكن الكاتب من ناصية اللغة ، وتفقهه فى أساليبها ، وبصره بمواقع اللفظ منها ، واستظهاره لصدر صالح من بلاغات بلغائها ، إلى حسن ذوق ورفاهة حس ؛ بحيث يتهيأ له أن يصوغ فكرته أنور صياغة ، ويصورها أبدع تصوير . بل إن ذلك ليرجع فى بعض الأحوال — وهى أحوال نادرة جداً — إلى شدة نفس الكاتب ، وإلى قوة روحه . فقد لا يكون الرجل وافر المحصول من اللغة ، ولا هو على حظ كبير من استظهار عيون الكلام ، ولا هو بالمعنى

بتقصى منازع البلاغات . ومع هذا القدر يرتفع بالبيان إلى ما ينقطع دونه علائق الأقلام . ذلك لأن شدة نفسه ، وجبروت فكرته تأبيان عليه إلا أن تسطو بالكلام ، فتنتزع البيان انتزاعا » .

ظاهرة جليلة من ظواهر النقد فطن إليها عبد العزيز البشرى . وعليها يمكن أن نعتمد فى الدفاع عن بلاغة الصحافة . ولقد تنطبق هذه الظاهرة أيضاً على القادة ورجال السياسة . فقد لا يكون لأحدهم رصيد من اللغة ومن الشعر والنثر وغيرهما من مصادر البلاغة . ومع ذلك فإنهم يعتمدون فى بلاغاتهم على ما يصوغونه من « الشعارات » التى تسرى فى جموع الشعب سريان البرق ، وتفعل فى هذه الجموع ما لا يفعل السحر ، ويصبح لها فى عقول الأفراد والجماعات مدلول خاص ربما لا تفهمه الأجيال اللاحقة لاختلاف ظروفها عن ظروف الأجيال التى سبقتها .

ثم إن هذه الظاهرة التى لفتنا إليها عبد العزيز البشرى تنطبق انطباقا تاماً على المشهورين من كتاب الصحف . فهؤلاء الكتاب إنما يعتمدون — كما قلنا — على الواقع الملموس من حياة الناس . وللواقع فى ذاته تأثير كبير على القراء لأنهم يعيشون فيه وينفعلون به ، وينتظرون من الصحف ومحرريها أن يعبروا لهم عما يجدونه فى نفوسهم من المشاعر التى لا يستطيعون الإبانة عنها كما يفعل كتاب الصحف .

فالواقعية إذن فضلا عن كونها صفة من صفات الأسلوب الصحفى ، فإنها كذلك مصدر من مصادر القوة والبلاغة فى هذا الأسلوب . ذلك أن براعة المحرر الصحفى هى فى أن يجعل من القارىء شاهداً من شهود الحادث ، وشريكا له فى الحكم على القضية السياسية أو الاجتماعية أو الأدبية التى يعرضها فى الصحيفة .

لهذه الأسباب وأمثالها أمكن النظر إلى الأساليب الصحفية على أنها من

الأساليب البليغة . ألم يقولوا فى تعريف البلاغة (أنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال) ؟ والحال هنا هو الواقع الذى يعبر عنه الصحفى ويعيش فيه مع قرائه .

* * *

بهذا التمهيد أردنا أن نبدأ الحديث عن أسلوب عبد القادر حمزة فى الصحف التى اشترك فى تحريرها عامة ، والصحف التى استقل بتحريرها خاصة . وهذه الأخيرة ثلاث هى : صحيفة الأهالى . وصحيفة البلاغ . وصحيفة البلاغ الجديد . ونحن نعرف أن عبد القادر كان يشترك فى تحرير « الجريدة » مع الأستاذ أحمد لطفى السيد . وأن ذلك حدث قبل عام ١٩٠٧ . ويبدو أنه استمر فى الجريدة إلى عام ١٩١٠ أو قبله بقليل . وإذ ذاك كان قلمه قد مرن على الكتابة وأصبحت له قدرة على الخوض فى مجال المجتمع والسياسة . ومع هذا وذاك فسنترك المقالات التى كتبها عبد القادر فى الجريدة جانبا . وننظر أولا فى :

أسلوب عبد القادر حمزة فى الاهالى

صدرت الأهالى بمدينة الاسكندرية كما تعرف . وكان تعكس حياة هذه المدينة بكل ما فيها من نشاط سياسى وتجارى وأدبى . واجتماعى . ثم جاء الاحتلال البريطانى فرأت هذه الصحيفة أن تهادن رجاله . ولكنها مهادنة المخلص لوطنه لا المخلص لرجال الاحتلال . ثم خضعت الأهالى فى سياستها بعد ذلك لتوجيهات محمد سعيد باشا . وهو أحد رؤساء الوزارات الإدارية التى حكمت مصر قبل الثورة . ومما لا شك فيه أن محمد سعيد هذا كانت له يد خفية فى الحركات المناوئة للوفد وزعيمه سعد . وكانت الأهالى — إرضاء منها لسعيد باشا فى ذلك الوقت — تكتب فى هذا المعنى . ثم سرعان ما تبين لها أن الشعب كله فى الإسكندرية ساخط على هذه السياسة » ومنذ ذلك

التاريخ ثابت الأهالى إلى رشدها ، وانقطعت عن الهمز واللمز اللذين اعتادتهما دائماً عندما تشير إلى عمل من أعمال الوفد »(١) ثم ما لبثت الأهالى بعد ذلك أن انتقلت إلى القاهرة . وهناك بدأت عهدا جديدا فى حياتها أصبحت فيه مخلصة لسعد زغلول بعد إذ كانت صديقة لمحمد سعيد .

كان علينا أن نذكر القارىء بسياسة الأهالى على هذا النحو قبل البدء فى الحديث عن أسلوب صاحب الأهالى فى ذلك الوقت .

ونستطيع أن نجمل القول فى الصفات التى تميز بها أسلوب عبد القادر فيما يلى :

الصفات العقلية لأسلوب عبد القادر حمزة بوجه عام

أولا — صفة الاعتدال . وقد صرحت بها الأهالى فى مقالها الافتتاحى الذى أفصحت فيه عن سياستها . وذلك فى العدد الأول من إعدادها . وهو العدد الذى عرضنا له من قبل . غير أن هذا الاعتدال الذى بدأ فى أسلوب عبد القادر كان يصل أحياناً إلى حد الحذر الشديد من السلطتين الشرعية والفعلية مما وجدناه واضحاً كل الوضوح فى جميع المقالات التى أوردناها له فى هذا البحث .

ثانياً — صفة الواقعية . وكم كان عبد القادر دقيقاً فى هذه الصفة . وكثيراً ما تحدثنا عنها فى غضون الكلام عن جهود الأهالى فى الميدانين السياسى والاجتماعى . وكثيراً ما أوردنا لك أيها القارىء أمثلة من المقالات الصحفية التى تحمل هذه الصفة .

ولا أدل على واقعية الرجل من الطريقة التى تحدث بها عن الإصلاحات

---

(١) انظر الأهرام فى ١٩٦٣/٢/٥ . حيث تجد تحقيقاً للدكتور محمد أنيس فى بعض الوثائق الخاصة بثورة سنة ١٩١٩ .

الصادرة عن الاحتلال ؛ وخاصة فيما يتصل بالحكم الذاتى . فقد قال عن هذه الإصلاحات أنها بأيد إنجليزية ، وليست بأيد مصرية . ونبه المصريين إلى هذه الحقيقة لكيلا يسرفوا فى الأمل حتى يحدث الله لهم بعد ذلك أمراً . وقد أحدث الله هذا الأمر بالثورة الكبرى سنة ١٩١٩ .

ثالثاً — صفة الهدوء والاتزان فى إبداء الرأى بحيث لم نعرف من حياة عبد القادر فى صحيفة الأهالى أنه صدر فى كتابته عن ثورة أو هياج أو حالة عصبية تجعله لا يدرى ماذا يقول . ولا شك أن صفة الهدوء ألزم للصحفى . كما أن صفـــة الثورة والهياج ألزم للخطيب أو الزعيم أو الداعية . وقد أدرك عبد القادر هذه الحقيقة كل الإدراك — أو قل — إن الله تعالى وهبه هذه الصفة ، فرسخت فى طبعه منذ بدايته . وكان ذلك لفائدته وفائدة صحافته .

رابعاً — صفة الجد — لا الهزل — فى الكتابة . وهذا الطابع الجدى الذى ساد الكتابة الصحفية فى الأهالى والبلاغ بطوريه لا يفسره فى الواقع إلا قسوة الظروف التى أحاطت بمصر منذ مجيء الاحتلال البريطانى إلى نشوب الحرب العظمى ، ثم قيام الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ . وكلها ظروف جادة وعابسة لا تسمح للشفاه أن تنفرج عن ابتسامة إلا فى الأحوال النادرة ، ولا تدع القلوب تستشعر الفرح أو الغبطة إلا عنـــدما ينتصر الشعب على القوى الرجعية التى كانت تناوئه .

خامساً — صفة النزاهة فى اللفظ والبعد عن الإفحاش فى القول . واستمع معى إلى عبد القادر يقول عن نفسه فى مقال له (١) .

« لم يجر قلمنا بما يثقل على النفس ، ويستكره فى السمع ، أو ينبو عن الذوق .

---

(١) ارجع إلى الفصل السادس من الكتاب الثالث من هـذا البحث بعنوان : (الآفة الحسوبية)

لأن غايتنا هى الإصلاح لا الإيلام . وطريقتنا هى الإقناع لا الإقذاع . وليس فى أسلوب التناول الذى توخيناه ما يمكن أن يشكو منه أدق الناس إحساساً ، وأرقهم شعوراً. إذ لا جفوة فى العبارة ، ولا عنف فى اللفظ ، ولا إغلاظ فى القول ولا شىء غير الموضوع » !

سادساً – صفة التفكير المنطقى غير المقيد بألفاظ المناطقة . فالفرق عظيم جداً فى هذه الصفة بين ثلاثة من الكتاب الكبار كانوا يستخدمون الأسلوب المنطقى . وهم : على يوسف ، ولطفى السيد ، وعبد القادر حمزة .

فأولهم وهو – على يوسف – كان يمارس فى كتابته طريقة الجدل المعروفة فى أروقة الأزهر من مثل قوله : (ولما كان كذا كان كذا) . ومثل قوله : (فإذا قلت كذا قلنا كذا) . .

وثانيهم – وهو لطفى السيد – عنى فى أسلوبه الصحفى عناية تامة بالمقدمات والنتائج ، وأكثر من ألفاظ المناطقة والفلاسفة كألفاظ العرض والجوهر والكم والكيف ، والدوران المنطقى .

وأما ثالثهم – وهو القادر حمزة – فكان يبدو منطقياً فى تفكيره لا فى تعبيره . لأنه لم يستخدم فى هذا التعبير لفظاً واحداً من ألفاظ المناطقة أو الفلاسفة إلا فيما ندر .

الحق أنه بسبب هذه الصفات العقلية التى أشرنا إلى طرف منها جاء أسلوب عبد القادر أسلوباً مهذباً من جميع جوانبه . فقد رأيناه فى جميع كتاباته عف اللفظ ، نزيهاً معتدل النقد ، بعيداً عن التعالى على القارىء .

غير أننا يجب أن نلاحظ أن هذه الصفات العقلية – وخاصة منها النزاهة اللفظية – كانت فى صحيفة الأهالى أظهر منها فى صحيفة البلاغ – وبنوع خاص فى طوره الثانى ، وهو الطور الذى انشق فيه البلاغ عن الوفد ، وطفق فيه عبد القادر يحارب الفساد حرباً لا هوادة فيها ولا رفق . ومع هذا وذاك

فإن عبد القادر لم يبلغ من عنف العبارة بعض ما بلغه كبار الكتاب الذين شاركوه فى تحرير البلاغ . وعلى رأس هؤلاء الكتاب بطبيعية الحال عباس العقاد .

سابعا — صفة الحذر فى الكتابة . وكيف لا يكون عبد القادر حذراً كل الحذر فى كتابته والاحتلال البريطانى فى عنفوانه ، وسيف الرقابة مسلط على رقبته ، والصحافة الوطنية فى تلك العهود مسئولة فوق ذلك عن محاسبة الوالى الشرعى على كل ما يدلى به من أحاديث وتصريحات ، مسئولة عن تشجيعه عن كل حديث يشتم منه رائحة الرغبة فى الاستقلال والتخلص من الحماية والاحتلال . والصحافة الوطنية مضطرة مع ذلك إلى التزام الحذر والحيطة فى كل هذه الظروف . فما كان ينبغى لها فى حقيقة الأمر أن تتجاوز حدها وتتطاول على أصحاب السلطة الفعلية فى البلاد — ونعنى بها سلطة الاحتلال — اللهم إلا فى أحوال قليلة تقترن بأحداث كبيرة يكون فيها اعتداء الاحتلال على المواطنين المصريين ظاهراً للعيان ، ويكون افتئاته على حقوقهم مما لا يختلف فيه اثنان . فهنا تنبرى الصحافة الوطنية المخلصة للدفاع عن المصريين وكرامتهم وحقوقهم . وهنا نجد صحافة الحزب الوطنى الذى يرأسه الزعيم الشاب مصطفى كامل فى الطليعة .

غير أن هذه الصفة الأخيرة — وهى الحذر فى الكتابة — لم تبرح أن فارقت عبد القادر منذ قيام الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ . وهنا وجدنا صاحب البلاغ يخلع عن نفسه هذه الصفة ، ويستبدل بها صفة الحرية التامة فى المناقشة . وهى الصفة التى تمادى فيها إلى آخر الشوط — وبنوع خاص فى عهد انتصار الدستور كما سبق أن رأينا .

* * *

والآن وقد فرغنا من الحديث عن الصفات العقلية للأسلوب الذى عرف به عبد القادر حمزة وجب أن ننتقل منه إلى الحديث عن :

لعل أول ما يتضح من قراءة النماذج التى سبق أن عرضناها على القارىء فى غضون هذا البحث أن عبد القادر حمزة كانت عنده صورة صحيحة للمقال الصحفى بالمعنى الذى يفهمه علماء الصحافة والباحثون فى تاريخ الصحف من الناحية الفنية الخالصة . والمعروف عند هؤلاء العلماء أو الباحثين أن الصورة التقليدية للمقال الصحفى تتألف من مقدمة وصلب وخاتمة . وإن لم يكن من الضرورى على الدوام أن يكون لكل مقال صحفى مقدمة وخاتمة .

وقد وجدنا عبد القادر يتوخى هذا النظام التقليدى فى كتابة المقال فى أكثر الأحيان . أنظر إليه حين يقول تحت عنوان :

الأقلية بجانب الأكثرية (١)

« تكاد لا توجد بلاد خلت أو تخلو من أقلية وأكثرية . ولكنها فى بلاد غيرها فى بلاد . وفى أزمان غيرها فى أزمان . فهى فى بلاد أساسها الجنس . وهى فى أخرى أساسها الدين أو المذهب . وقريب عهد أوربا بالأقليات والأكثريات بين أمم كلها مسيحية ، ولكن منها البروتستانت ومنها الكاثوليك .

الأقلية فى كل أمة وفى كل زمان تشعر بضعفها فتندفع إلى نوع من أنواع التضامن ، هو العصبية ، تجعل منه قوة تستعيض بها عما فقدته من قوة العدد الخ » .

فهـــذا مثال من المقدمات التى توصل بهـا الى موضوع الخلاف بين المسلمين والأقباط على النحو الذى فصلنا فيـــه القول فى بعض الفصول المتقدمة .

---

(١) الأهالى : العدد رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩١١/٤/٢

مهما يكن من شيء فإننا نستطيع أن نلمح فى هذا الأسلوب طائفة من الخصائص الفنية الواضحة . ومنها ما يلى :

أولا – صفة الإيجاز . فمهما طال المقال الذى يكتبه هذا الكاتب أو قصر فإنه يتصف بصفة الإيجاز ، أو يقسم بطابع (الاسلوب التلغرافى) على حد تعبير الصحفيين فى الوقت الحاضر .

فالفقرة فى مقال عبد القادر تتألف من جمل ، حظها من الطول قليل والجملة فى هذا الأسلوب تتألف من ألفاظ ، هى فى مجموعها قليلة من حيث العدد . ولو أن هذا المقال كتبه غيره من الكتاب فى زمانه أو قبل زمانه لجاء طويلا مسرفا فى الطول ، مسهباً إلى الدرجة التى يملأ بها المقال صفحة كاملة من صفحات الأهالى أو البلاغ . وقد كان الإسهاب بالفعل صفة الكاتب الثانى لجريدة البلاغ – وهو عباس العقاد .

هكذا وجدنا أسلوب عبد القادر فى صحيفة الأهالى . فلما انتقل الرجل إلى البلاغ – وجدنا أسلوبه يميل قليلا قليلا إلى الاتساع . وبنوع خاص حين يناقش المسائل السياسية الهامة – كمسألة المفاوضات . وإذ ذاك تتسع عبارة عبد القادر أكثر من ذى قبل . وتصبح الفقرة فى مقاله مؤلفة من جمل طويلة ، وتصبح الجملة الواحدة مؤلفة من ألفاظ كثيرة فى العدد وهكذا .

أنظر إليه مثلا فى مقال له بعنوان :

المفاوضات وتصريح ٢٨ فبراير

وقد جاء فيه :

يقول قائلون : أليس أن الوزارة السعدية استنكرت تصريح ٢٨ فبراير وكان رئيسها قبل ذلك اعتبره نكبة وطنية ؟ فكيف يذهب للمفاوضة مع وزارة تعلن فى مجلس النواب البريطانى أنها مرتبطة بهذا التصريح ؟ ثم كأنهم لا يكفيهم ذلك فيضيفون خطوة أخرى ، ويطلبون من الوزارة أن تحصل من الحكومة البريطانية قبل الدخول فى أية مفاوضة على إنكار لتصريح ٢٨ فبراير . فإذا لم تفعل فهى إذن راضية بالتصريح ، منفذة له ، متفاوضة على أساسه .

إن الذين يقولون كل ذلك يعرفون الحق ولكنهم يكتمونه . يعرفون أن المفاوضة ليس معناها أن يلقى المفاوض سلاحه ، وينزل عن كل ما فى يده قبل كل بحث أو مناقشة . وإنما معناها الاستعداد لإلقاء هذا السلاح بعد البحث والمناقشة . ومعروف أن الحكومة البريطانية أبلغت الحكومة المصريه رسمياً أنها مستعدة فى كل وقت للمفاوضة . ومعروف أنها لم تشترط فى هذه المفاوضة على الحكومة المصرية أدنى شرط . وذلك معناه أنها مستعدة للبحث والمناقشة فى القضية المصرية توصلا إلى وضع اتفاق بين البلدين بدلا من تصريح ٢٨ فبراير . . الخ .

نعم — توسع المحرر فى عبارته بعض الشيء ولكنه توسع لا يصل مطلقاً إلى حد الإسهاب . لأنه توسع تقتضيه الفكرة التى يعبر عنها . والدليل على ذلك أنك تحاول أن تجد لفظاً فى عبارة الكاتب لا ضرورة له فى عباره من عباراته فلا تجد .

ولكن طبيعة الموضوع الذى يعالجه الكاتب هى التى تفرض عليه الجمل القصيرة أحيانا ، والجمل الطويلة أحيانا . ولا شيء أكثر من ذلك ، ومعنى هذا أن صفة الإيجاز ما زالت هى السمة الغالبة على أسلوب عبد القادر مع تفاوت فى فهم هذه الصفة بتفاوت العهود التى مر بها هذا القلم

ثانياً ــ صفة السهولة والبعد كل البعد عن الغرابة . قلنا إن عبد القادر خطا الخطوة الأخيرة نحو (الأسلوب الصحفى) الذى يبتعد كثيراً عن الاسلوب الأدبى ومن آيات ذلك أنه آثر السهولة فى الألفاظ ، وتحاشى الغريب منها ، وأفلح فى أن يحدث بينه وبين القارى نوعا من الألفة والإيناس عن طريق الأسلوب . فأقبل عليه الكثيرون منهم ، وكانوا يؤثرون أسلوبه على كثير من الأساليب الكتابية الأخرى . ولقد نشرت الأهالى ، كما نشر البلاغ بطوريه كثيراً من المقالات لغير عبد القادر ، فإذا هى محشوة بالألفاظ الغريبة ، والتعبيرات المتكلفة ظناً من كتابها أنهم يكونون بذلك أقدر من سواهم على انتزاع الإعجاب من القارىء . فى حين أن عبد القادر لم ترد فى كتاباته ـ كما قلنا ـ كلمة غريبة واحدة . وفى ذلك ما يدل على فهمه المراد بكلمة (الأسلوب الصحفى) عند إطلاقها . وهو ما يصعب فهمه ـ بطبيعة الحال ـ على غيره من الكتاب .

ثالثاً ــ التحرر من قيود الزينة اللفظية . وليس من حقنا فى واقع الأمر أن نذكر هذه الصفة من صفات الأسلوب الذى يمتاز به صاحب السيرة . والسبب فى ذلك أن التخلص من قيود الزينة اللفظية فى كتابة الأساليب الصحفية قديم فى تاريخ التحرير الصحفى ؛ بدأ من أيام السيد على يوسف ومصطفى كامل ولطفى السيد وأمين الرافعى وغيرهم من تلاميذ المدرسة الصحفية الثالثة فى مصر . فإنهم جميعاً تحرروا من قيود الزينة والزخرف . وكان هذا التحرر فى ذاته نقطة التحول من المدرسة الصحفية الثانية إلى المدرسة

الصحفية الثالثة . ومع هذا وذاك فقد وجدنا لكل واحد مما ذكرنا من أولئك الكتاب الكبار المنتمين إلى هذه المدرسة الأخيرة نزوعا خفيفاً إلى الأدب . أما عبد القادر حمزة فلا نعرف له مقالا صريح الصبغة بهذه الصفة الأدبية ، أو كانت له بعض القيم الفنية عند الأدباء . كالتنغيم الموسيقى للعبارة وكالاستشهاد بكلام القدماء — اللهم إلا نادراً فى مثل قوله (ما هكذا نورد الإبل يا سعد) . وقد جعل من هذه العبارة القديمة عنواناً لبعض مقالاته كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

كما لا نعرف مقالا لصاحب السيرة فيه استشهاد بشعر الشعراء إلا نادراً فى مثل قوله فى مقال له بعنوان « خصوم الوزارة » وفيه يقول :

للوزارة خصوم . ذلك أمر ظاهر وطبيعي . فإنه من عادة الحكم أن يخلق الأعداء . وما تجاوز الواقع ذلك الذى قال :

إن نصف الناس أعداء لمن ولى الأحكام هذا إن عدل

وكالأخذ من القيم الأدبية المعروفة كالتشبيه والاستعارة والكناية والسجع والجناس والطباق . وكلها من الأمور التى لا وجود لها فى أسلوب عبد القادر ؛ سواء كان ذلك فى الموضوعات السياسية ، أم كان ذلك فى الموضوعات الأدبية . وانظر إليه فى مستهل حياته الصحفية أى فى الدور الذى يكون فيه المحرر الناشىء أميل إلى الصيغ الأدبية منه إلى الصيغ الصحفية — وقد اختار لنفسه موضوعا أدبياً خالصاً بعنوان :

الآباء والأبناء

بين الآباء والأبناء قصة لا تنتهى ونزاع لا يهدأ . بينهما سكون المشيب وثورة الشباب . بينهما تجربة الأيام ونزق الأحداث . بينهما أناة الروية وعجلة الطيش . بينهما مرمى القانع وتفريط الطامع . بينهما عجز الكبر وقوة الفتوة . بينهما يأس الذى نهل من الحياة حتى ارتوى ، وأمل الظمآن الذى يلمع أمامه السراب . بينهما ذبول زهرة ذاوية ، وتفتح أخرى تستقبل الحياة ، وتنتعش كلما مستها أشعة الحرارة .

فى الأبناء غريزة الزهو على آبائهم . وفيهم الميل إلى الاعتقاد بأنهم أرقى منهم فكراً ، وأرجح عقلا ، وأوفر علماً . لذلك — ولأن النفس الفتية مجبولة على حب الاستقلال — تراهم يأنفون من النصيحة ، ويكرهون كل كلمة إرشاد ولو علموا أنها الحق . وقد تراهم يندفعون إلى أعمال ينكرونها على أنفسهم . ولكنهم يعملونها ليظهروا بها كرههم للنصيحة وحبهم للاستقلال » (١) .

فهذه قطعة أدبية لا شك فيها . ولا شك أيضا أن الكاتب استأنى فى كتابتها ، وتكلف تكلفاً ما فى هذه الكتابة ومع هذا وذاك فأنت لا ترى فى هذه القطعة غير صفتين فقط من صفات الأدب : أولا هما — صفة الإيجاز . وخاصة فى النصف الأول من هذا المقال . والثانية — صفة المقابلة أو الطباق بين طبائع الأبناء وطبائع الآباء . وهى صفة أملتها على الكاتب طبيعة الموضوع الذى اختاره .

وأما ما عدا ذلك من القيم الأدبية المعروفة لدى الأدباء وأساطين البلاغة فلا وجود لها تقريباً فى هذا النموذج .

---

(١) الأهالى — العدد رقم ٩١ بتاريخ ١٩١١/٢/٧

ومهما يكن الأمر فتلك هي الغاية التي وصل إليها قلم عبد القادر في سلم الكتابة ذات الطابع الأدبي . ولا نعرف له مقالا زاد فيه على هذا القدر .

رابعاً — القصد في استخدام السخرية . ففي العصر الذي بلغت فيه السخرية في الأدب غايتها — ونعني به العصر الذي شهد صحيفة البلاغ في الطور الثاني من حياته ، وبلغ فيه الأدب الهجائي السافر ، والسخرية الصحفية المكشوفة بين عامي ١٩٣٠ أو عام ١٩٣٩ مبلغاً عظيما .

نقول في ذلك العصر الذي شهدت فيه مصر هذه الصورة المثيرة من صور السخرية في الصحافة — لم نجد لقلم عبد القادر مشاركة قوية في هذا الميدان . ولعله لم يبلغ في السخرية أكثر من الحد الذي يصوره مقال له بعنوان :

عبرة بالغه في عبارة موجزة[1]

وقد جاء فيه : —

إن كان شراً أن ينفي الوطني عن وطنه فشر منه أن يُنفى الوطني في وطنه . صدق مكرم عبيد . تناول الزعماء الفلسطينيون الشاي في دار صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا . فلما كان وقت الكلام تكلم صاحب السعادة مكرم عبيد باشا فقال :

كلمتي هي مجرد أمنية يجيش بها صدري . فإني أتمنى على الله ألا يجعل نصيب إخواننا منفيي سيشل من الفلسطينيين كنصيب إخوانهم منفيي سيشل من المصريين الذين كان لهم جزاء سنمار من بعض المواطنين الجاحدين . والواقع — أيها السادة — أنه إذا كان شراً أن ينفي الوطني عن وطنه فشر من هذا الشر أن ينفي الوطني في وطنه .

(١) البلاغ — العدد رقم ٥٤٩٦ بتاريخ ١٩٣٩/١/٦ .

هذه كلمة نعترف بأن كل حرف فيها يدل على أنها صادرة من أعماق قلب حزين . ونعترف أيضاً بأن مكرم باشا لم يصدر فى كل ما كتبه وفاه به فى حياته السياسية كما صدق فى هذه الكلمة . ولا ندرى كيف فارقته فيها حرفة الدجل حتى قالها بهذا الصدق وهذا الحزن ؟ فكان فيهما رجلا يقرر الواقع ، لا رجلا ينكر الشمس وهى طالعة ، ويزيف الواقع وهو بارز يفقأ العيون .

يبكى مكرم باشا فى كلمته هذه من أن منفيي سيشل من المصريين يُجْـزَوْنَ الآن بجحود من إخوانهم المصريين . وظاهر أنه لا يريد بمنفيي سيشل من المصريين غير اثنين فقط ؛ هما نفسه والنحاس باشا . لأن الباقين منهم انتقلوا جميعاً إلى جوار الله . وهو يسمى الجزاء الذى يجزى به الآن هذان الإثنان جحوداً . ونحن نغفر له هذه التسمية لقاء مافى باقى كلمته من الصدق الذى قل أن يعرفه لسانه . وفى هذه التسمية مع ذلك معنى صادق ؛ هو أنين مكرم عبيد أنيناً موجعاً من المصير الذى صار إليه هو والنحاس بين المصريين . ويصف مكرم هذا المصير بعد هذا وصفاً لم نبلغه نحن فى كل ما كتبناه عنه . فيقول أنهما صارا كالمنفيين فى وطنهما . ثم يصرخ محزوناً متألماً فيقول : أنه إذا كان شراً أن ينفى الإنسان عن وطنه فشر من هذا الشر أن ينفى الوطنى فى وطنه . صدق والله مكرم عبيد وأجاد !! .

خامساً — الاستغناء أحيانا عن المقدمات — أو بمعنى آخر — الهجوم المباشر على الموضوع . والاستغناء عن المقدمة بسؤال يبدأ به الكاتب مقاله ويلفت به نظر القارىء .

مثال ذلك ما جاء فى مقال بعنوان (المعاهدة وحرية الرأى)(١) فقد بدأه

---

(١) البلاغ — العدد ٤٣٠٦ بتاريخ ١٩٣٦/٩/٢٦ .

عبد القادر بقوله : « ما الذى يخيف أنصار المعاهدة ، ويلجئهم إلى التضييق على معارضيها ؟ إن فى وسعهم أن يدافعوا عنها ، ويبينوا مزاياها ، ليقنعوا بها الأمة ، وينقدوا — إذا استطاعوا — ما يحمل به عليها خصومها والذين يرون فيها رأياً غير رأى الموافقين المبتهجين الخ » . بهذا السؤال بدأ المقال ، ولا شك أن هذه الطريقة من طرق التحرير فى الصحافة تعتبر من براعة الاستهلال متى وفق الكاتب إلى اختيار السؤال نفسه .

سادساً — الإطالة فى كتابة العنوان . والعجيب أنه بينما يوجز الكاتب فى كتابة المقال أو العمود ، ولا يسمح لنفسه بالإتيان بألفاظ تزيد عن المعنى المراد ، إذ به يسرف فى كتابة العنوان ؛ حتى ليخيل للقارىء أن العنوان عبارة كاملة من عبارات المقال ، أو أن الكاتب يقدر أن القارىء قد يكتفى بقراءة العنوان ويستغنى به عن قراءة المقال ولذا يأتى به الكاتب على هذا النحو لغاية بلاغية فى نفسه . أنظر إلى هذا العنوان الذى كتبه لبعض مقالاته فى البلاغ (١) .

« هل ما بين انجلترة ومصر أصعب مما كان بين انجلترة وأفريقيا الجنوبية؟ كلا ـ فعلى انجلترة حينئذ أن تمهد للحل بإعطاء مصر حقوقها كاملة » .

ولا شك أن الكاتب مدفوع إلى هذه الإطالة فى كتابة العنوانات بدافع واحد فقط هو « الإثارة » . إذ القارىء العادى يمكنه أن ينفعل بعنوان كبير أكثر من انفعاله بعنوان لا يشتمل على أكثر من كلمة أو اثنتين . أما القارىء الممتاز فإنه يشعر بعكس ذلك . فالعنوان الذى يتألف من لفظ

---

(١) البلاغ — العدد رقم ٤١١٦ بتاريخ ١٩٣٦/٣/٦

واحد يثير شهيته للقراءة أكثر من العنوان المشتمل على عدد كبير من الألفاظ . وعبد القادر حمزة صحفى شعبي فى أسلوبه من هذه الناحية .

* * *

بقيت ملاحظة واحدة فى أسلوب عبد القادر حمزة . وهى الإشارة إلى الفرق البسيط بين المقال الافتتاحى والعمود الصحفى عند هذا الكاتب . وقد اعتاد عبد القادر أنه يترك المقال الافتتاحى لزميله عباس العقاد . فيملأ به هذا الأخير صفحة كاملة من صفحات البلاغ — هى الصفحة الأولى . أما صاحب البلاغ فكان يكتفى بكتابة عموده المشهور (على شكل العصا) فى إحدى الصفحات الداخلية وكأن العمود الصحفى أقرب دائما إلى نفس صاحب البلاغ من المقال الافتتاحى .

غير أنه حين غاب العقاد عن البلاغ كان عبد القادر مضطراً إلى كتابة المقال الرئيسى فى الصفحة الأولى بدلا من زميله . وإذ ذاك وجدنا صاحب البلاغ يطيل فى العبارة على غير عادته . ولكنها إطالة معقولة على كل حال ، ولا يصح أن تقارن بإطالة العقاد . ذلك أن الإيجاز هو الطبيعة الأولى من طبائع صاحب البلاغ كما رأينا . وليس من السهل على المرء أن يأتى شيئاً يخالف ما طبع عليه .

[تم بعون الله]

فهرست الكتاب
جـ ٧

جـ٨

الكتاب الأول
فى صحيفة الأهالى

الكتاب الثانى

الكتاب الثالث
جريدة البلاغ فى طور جديد

أسلوب عبدالقادر حمزة ٧١٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤١٨٠/ ١٩٩٦

I.S.B.N - 977 - 01 - 5050 - 9

هذا هو المجلد الثالث من السفر العلمى القيم «أدب المقالة الصحفية فى مصر» للأستاذ الدكتور عبد اللطيف حمزة، رائد الدراسات الصحفية والإعلامية فى مصر والعالم العربى

والمجلد الجديد يضم كتابين مهمين من هذه السلسلة الفريدة، الأول: «أمين الرافعى فى صحف اللواء والشعب والأخبار وغيرها»، والثانى: «عبد القادر حمزة فى جريدة الأهالى والبلاغ»، وهما يشكلان الجزأين السابع والثامن من سلسلة كتبه فى أدب المقالة الصحفية فى مصر.

وهذان الجزءان يكملان ما بدأه الدكتور عبد اللطيف حمزة فى الأجزاء الستة السابقة لوضع صياغة جديدة لتاريخ مصر الحديث من خلال منهج علمى جديد يمكن أن نطلق عليه «التفسير الصحفى والإعلامى للتاريخ المصرى الحديث»

وفضلاً عن القيمة الأكاديمية والعلمية لهذه المحاولة الرائدة، فقد كانت لها فوائد أخرى، حيث كشفت عن زوايا جديدة فى الحياة السياسية والفكرية فى مصر والوطن العربى، لم يكن يقدر لها أن تظهر بالوضوح الكافى لولا استخدام هذا المنهج المبتكر فى التحليل والتفسير التاريخى.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا: إن هذا السفر العلمى الرائد «أدب المقالة الصحفية فى مصر» يحتل مكانة مرموقة بين أهم الكتب التى أبدعها العقل المصرى والعربى فى تاريخنا الحديث، مثل «تلخيص الإبريز» للطهطاوى، و«تحرير المرأة» لقاسم أمين و«مستقبل الثقافة المصرية» لطه حسين، و«العبقريات» للعقاد و«شخصية مصر» لجمال حمدان

أ. د فاروق أبو زيد

عميد كلية الإعلام - جامعة القاهرة

تصميم الغلاف: صبرى عبد الواحد

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب